

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة-

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: 157/DS/2019

رقم السلسلة : 33/AM/2019

العنوان

النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع وبدائل المستقبل

حالة مدينة العلة- ولاية سطيف

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية تخصص تهيئة حضرية

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الغني غانم

أنجزت من طرف

هشام بوضياف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. حفيظ العايب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة-	رئيسا
أ.د. عبد الغني غانم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة-	مشرفا ومقررا
أ.د. رابح بوالصوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة-	عضوا
أ.د. أحسن بن ميسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة صالح بونيدر - قسنطينة-3	عضوا
أ.د. محمد الشريف عداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي-	عضوا
أ.د. عبد الحكيم كبيش	أستاذ محاضر قسم.أ.	جامعة فرحات عباس- سطيف-1-	عضوا

2019/10/10

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي:

رقم السلسلة:

العنوان

النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع وبدائل المستقبل

حالة مدينة العلة- ولاية سطيف

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية تخصص تهيئة حضرية

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الغني غانم

أنجزت من طرف

هشام بوضياف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. حفيظ العايب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -	رئيسا
أ.د. عبد الغني غانم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -	مشرفا ومقررا
أ.د. رابح بوالصوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -	عضوا
أ.د. أحسن بن ميسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة صالح بوينيدر - قسنطينة 3 -	عضوا
أ.د. محمد الشريف عداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي -	عضوا
أ.د. عبد الحكيم كبيش	أستاذ محاضر قسم.أ.	جامعة فرحات عباس - سطيف - 1 -	عضوا

أفريل 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى

وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ﴿ صدق الله العظيم

(سورة الأحقاف: الآية: 15)

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

شكر وتقدير

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبي بعده سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آل بيته الأطهار وأصحابه الأخيار وأتباعه الأبرار، صلاة باقية ما تعاقب الليل والنهار.

- يَطِيبُ لي أن أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير والإمتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الغني غانم الذي أشرف على إنجاز هذا البحث وأفادني بنصائحه وتوجيهاته القيمة وخاصة منها ما تعلق بمنهجية إعداد البحث الجامعي الأكاديمي مما كان له أثره في إخراج بهذه الصورة فاللَّهُمَّ أجزه عني خير الجزاء وبارك له في صحته وعافيته على المجهودات الجبارة والصادقة التي بذلها معي خلال هذه المرحلة
 - الشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة: رابح بوالصوف، عبد الحفيظ العايب، أحسن بن ميسي، محمد الشريف عداد وعبد الحكيم كبيش على قبولهم قراءة هذه الأطروحة وتقييمها ومناقشتها.
 - كما يطيب لي المقام بأن أشكر كل أساتذتي بكلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، وكما أشكر كل العمال والعاملات بإدارة الكلية وكذلك عمال مكتبة الكلية لما لمستهم منهم من اهتمام وتسهيل مهام.
 - وكما يسعدني أن أقدم بجزيل الشكر إلى زملائي الأساتذة بالمدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار بقسنطينة في قسم التاريخ والجغرافيا، الفلسفة، اللغة العربية وآدابها، اللغات الأجنبية، الإعلام الآلي والعلوم الدقيقة.
 - وبُسرْفني بأن أقدم بخالص شكري وتقديري إلى هيئات الإدارة العمومية التالية:
 - عمال مديرية التربية لولاية سطيف وكل مدراء المدارس الابتدائية في مدينة العلمة.
 - عمال مديرية التجارة لولاية سطيف والمفتشية الإقليمية للتجارة العلمة.
 - عمال مديرية السكن والعمران لولاية سطيف مصلحة السكن فرع العلمة.
 - عمال المصالح التقنية، المالية، التهيئة العمرانية، مصلحة الانتخابات والموارد البشرية لبلدية العلمة.
- وإلى كل من شجعني على إتمام هذا البحث ولو بكلمة طيبة أهذي ثمرة جهدي

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعد المدينة نظام معقد ومتشابك من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية حيث تمثل أهم وأبرز صور العمران الحضري ومركز الكثافة السكانية التي يصاحبها تنوع العناصر والفئات والطبقات والمواهب والقدرات والعادات والتقاليد فضلا عن أنها منبع الحضارة ومركزها الإشعاعي، ولذا نالت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الأكاديميين والمتخصصين في دراسات الجغرافيا الحضرية والعلوم الأخرى النظرية والتطبيقية، ومما زاد من اهتمام مختلف الباحثين في المجال الحضري المستمر في النمو والتوسع هو النمو الحضري السريع وظهور المدن الكبرى حيث ساهمت العديد من العوامل في هذا النمو منها العمرانية والمجالية والديمغرافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية⁽¹⁾، وكما أن المدن المعاصرة تعتمد على التخطيط الحضري في تحقيق ذاتها وحل مشكلاتها حيث يعتبر التوجه والتخطيط في ميدان التهيئة الحضرية بصفة عامة والبناء والتعمير بصفة خاصة أسلوبا متبعا في كل الأنظمة الرأسمالية منها والاشتراكية على حد سواء، فبعد الثورة الصناعية في أوروبا بدأ النمو الحضري في المدن التي كانت تنمو بسرعة من جراء التصنيع والتدفقات السكانية من الريف نحوها والذي أدى إلى نوع من الفوضى في استخدامات الأرض في المدن، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تخضع هذه الاستخدامات إلى إطار قانوني ومبادئ تحكم التخطيط لهذه المدن وتساعد على تنظيم نموها الحضري. وعلى الرغم من الاهتمام الأكاديمي بالنمو الحضري في المدن إلا أن كل مدن العالم تشهد تحولات عميقة يصعب قياس نتائجها بدقة حيث أصبح تنظيم وتسيير النمو الحضري في ظل هذه التحولات والتراكمات يشكل الجانب الأكثر تعقيدا ومرونة نظرا لارتباطه بمفهوم النمو المستديم غير أن الواقع يعكس مجموعة من المظاهر السلبية التي لا تتماشى وتطلعات السكان ومختلف الفاعلين، وجاءت نتائج مختلف دراسات النمو الحضري في المدينة تحمل تصورات وأفكار وسيناريوهات تختلف باختلاف المتدخلين في هذا النمو وباختلاف حجم المدينة غير أنها تبقى مرتكزة على ثلاثة أسس متكاملة هي: يجب أن تتم دراسة المدينة بشكل يتوافق مع دورها وتفاعلها مع محيطها، والعمل على التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في النمو الحضري في المدينة من سياسيين وإداريين ومجتمع مدني، والبحث عن التوجهات المثلى للتحكم في النمو الحضري وترقية مختلف المكونات العمرانية التي تركز عليها حياة السكان في المدينة في الأفق مثل البحوث العمومية، المساحات الخضراء، السكن، المرافق والمنشآت العمرانية...إلخ.

(1) Pierre Laborde, *Les espaces urbains dans le monde*, N⁰ d'édition S51531 (Do, VII) CI /N⁰ d'impression L33019, France, septembre 1989, p11

تشهد المدن الجزائرية في المرحلة الراهنة من تاريخها تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وحضرية واسعة ومتعددة الاتجاهات على الصعيدين المحلي والإقليمي مما كان له الأثر البالغ في النمو الحضري والتحضر حيث يظهر النمو الحضري المضطرب في المدن الجزائرية من خلال تركيز عدد كبير من السكان في المدن حيث عرف معدل النمو السنوي لسكان الحضر فيها تطورا كبيرا حيث انتقل من 5.4 % خلال الفترة الأولى (1966، 1977) إلى 5.46 % خلال الفترة الثانية (1977، 1987) ولكن استمر هذا المعدل في الانخفاض حيث سجل خلال الفترة (1987، 1998) بـ 3.57 %⁽¹⁾، وأما خلال الفترة (1998، 2008) فسجل بـ 2.89 %⁽²⁾ في حين جاء معدل النمو لإجمالي السكان لا يتجاوز خلال نفس الفترات السابقة 3.21 % 3.08 % 2.76 % 1.60 % على التوالي، وكل هذا يرافقه تطور في عدد المدن المتفاوتة الأحجام بين الكبرى والمتوسطة والصغرى. ولذلك فالمدن الجزائرية تواجه اليوم أكثر من أي مضي تحديات كبيرة فيما يخص تحقيق الأمن الإنساني وجودة الحياة الحضرية وتناسق المجال الحضري من خلال توفير المرافق والخدمات للمواطن مثل الصحة والتعليم والأمن وغيرها عبر المجال الحضري للمدينة وضمان التنمية المستدامة والحكم الراشد من خلال وضع مؤشرات يمكن تكرارها وكما تواجه اليوم تعقيدات حول كيفية وضع بدائل تهيئة مستقبلية تتوافق جميعها مع تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والحضري المتكامل، وعليه فإن مدينة العلمة التي تقع في إقليم السهول العليا الشرقية في شرق ولاية سطيف التي تقع بدورها في إقليم الشمال الشرقي الجزائري الذي يعتبر أحد الأقاليم الكبرى في الجزائر تعتبر إحدى الأقطاب الاقتصادية والتجارية والحضرية والخدماتية الهامة لهذا الإقليم التي عرفت نموا حضريا هاما منذ الاستقلال إلى اليوم حيث ساهم الإشعاع الجهوي المتباين للاستثمار التجاري خاصة في جعل المدينة قطبا اقتصاديا من الدرجة الأولى وهذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة:

تعتبر مدينة العلمة كحالة عن النمو الحضري السريع وغير المتوازن الذي تشهده المدن الجزائرية عامة حيث تضاعفت مساحتها العمرانية منذ الاستقلال على حساب الأراضي الفلاحية المنبسطة وهذه المؤهلات جعلت منها وجهة لحركات سكانية كبيرة ليس فقط من الأرياف ولكن حتى من الولايات المجاورة

⁽¹⁾ Akakba Ahmed, **ville d'Eulma: le développement urbain, remodelage, possibilités d'extension et gestion des risques associés (risqué d'inondations et industriels)**, Thèse de Doctorat science, spécialité Aménagement du territoire, Université Hadj Lakhder Batna, faculté des sciences de la terre et de l'univers, Année 2015, p52

⁽²⁾ التعداد العام للسكان والسكن لسنتي 1998 و 2008

خلال فترات متلاحقة وخاصة بعد الاستقلال للاستفادة مما تقدمه من فرص للعمل والسكن ومختلف الخدمات الحضرية وهذا ما جعلها قطبا حضريا هاما على مستوى مدن إقليم الشرق الجزائري، ويضاف إلى ذلك الأهمية الإقليمية لهذه المدينة داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري حيث يعتبر النشاط التجاري بها من القطاعات الاقتصادية الهامة والأكثر استقطابا لتوظيف واستثمار رؤوس الأموال الخاصة ومحرك أساسي للعلاقات المجالية المساهمة في تسريع وتيرة النمو الحضري عن طريق توجيه التدفقات وتطوير الاقتصاد الحضري حيث تحتل أسواقها مكانة هامة بعد سوق الحراش والخروب وتاجنانت، ونتج عن هذه المقومات الحضرية عدم التوافق بين النمو السكاني والتطور العمراني وسوء التنظيم والاستغلال للاحتياجات العقارية بالتطور العمراني على حساب الأراضي الفلاحية ذات الملكية العقارية الخاصة والجودة العالية واستنفادها وما يطرح ذلك من إشكالية تهيئة المجال الحضري القائم والمحيط بهذه المدينة في الوقت الراهن، وعلى العموم فإن الصعوبات التي تعاني منها المجالات الحضرية الجزائرية ناتجة عن ضعف التكامل بين التهيئة العمرانية وتنظيم وتسيير النمو الحضري عن طريق أدوات التهيئة والتعمير، وأمام هذا الوضع أصبح لزاما علينا كمهنيين تقييم الواقع القائم للنمو الحضري في هذه المدينة من أجل معرفة مساره والتحديات التي تواجهها والوصول إلى وضع توجيهات علمية وعملية لمعالجة مختلف سلبيات هذا الواقع بما يخدم النمو الحضري المستديم والإيجابي لهذه المدينة في الأفق، وفي الأخير نعمم النتائج المتوصل إليها على مختلف مدن الشبكة الحضرية الواقعة في الشمال الشرقي الجزائري بشكل خاص، وعليه وللاجابة عن هذه المفارقة بين الواقع القائم والبدائل المستقبلية للنمو الحضري في مدينة العلمة بولاية سطيف تم طرح سلسلة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- 1- ما هو الإطار النظري والمفاهيمي المناسب لدراسة النمو الحضري في الجزائر ؟
- 2- كيف هي اتجاهات النمو الحضري وتوزيعه المجالي في المدينة ؟
- 3- ما هو الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة ؟
- 4- ما هي مؤشرات قياس النمو الحضري في مدينة العلمة ؟
- 5- ما هي طبيعة العوامل المساهمة في تشكيل هذا الواقع ؟ وما مقدار مساهمة النشاط التجاري في ذلك؟
- 6- ما هي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للنمو الحضري في مدينة العلمة في مختلف الآماد ؟
- 7- ما هي آليات التخطيط الكفيلة بترشيد عملية تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية في مدينة العلمة ؟
- 8- ما هي بدائل وتوجيهات التهيئة المستقبلية المقدمة لمعالجة سلبيات الواقع القائم للنمو الحضري والخروج من هذه الوضعية مستقبلا ؟

فرضيات الدراسة:

تقوم خطة البحث على افتراض نظري من أنه إجابة مؤقتة عن إشكالية البحث والتي جاءت مرتبطة بالواقع القائم للنمو الحضري في المدن الجزائرية عامة كما هو بالنسبة لمدينة العلمة خاصة ومن تم فإنه للإجابة عن إشكالية البحث نقترح الفرضيتين التاليتين:

- الممارسات التي أنتجت الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة لا تخدم النمو الحضري المستديم في الأفق من جهة ولا الاستدامة من العوائق والأخطار الطبيعية والتكنولوجية من جهة أخرى.
- وضع بدائل تهيئة لمستقبل النمو الحضري بالمعايير الحديثة فعالة وسينتج عنها حالة توافق للنمو الحضري في مدينة العلمة من جميع النواحي العمرانية مستقبلا.

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة في هذه الإشكالية اعتمدت المقاربة المنهجية التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة ظاهرة النمو الحضري في الجزائر

يرتبط هذا الفصل بالإطار النظري لدراسة النمو الحضري في الجزائر من خلال تفسير وتتبع مضامين المفاهيم المستعملة وأبعادها وعلاقتها بالنمو الحضري، وكما أنه جاء يتناول أهم معالم ظاهرة النمو الحضري الحالية والعوامل المتحركة فيها في الجزائر وكذلك توضيح الإطار التشريعي للنمو الحضري في الجزائر عن طرق التعريف بأهم الأدوات المنتهجة في ميدان التهيئة والتعمير وآلياتها.

الفصل الثاني: اتجاهات النمو الحضري وتوزيعه المجالي في مدينة العلمة

فتناول هذا الفصل بالدراسة المميزات الجغرافية والحضرية والاتجاهات العامة للتطور العمراني في مدينة العلمة وكذا المميزات الاجتماعية والاقتصادية للسكان وأخيرا تطور الحضيرة السكنية واتجاهاتها.

الفصل الثالث: النمو الحضري والمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية والعلاقات المجالية

يرتبط هذا الفصل بدراسة واقع شبكة النقل وطرق المواصلات، والمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية والعلاقات المجالية وكذا الشبكات التقنية الأساسية في مدينة العلمة.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير عوامل وأسباب الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة

يرتبط هذا الفصل بتحليل وتفسير العوامل المتحركة في الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة من خلال التطرق إلى مختلف العوامل سواء التشريعية والرقابية التاريخية وسياسة التقسيمات الإدارية الاقتصادية، التخطيطية والحضرية، الاجتماعية والثقافية وهذا وفق المنهجية العلمية الوافية والدقيقة للوصول إلى الفهم الجيد للواقع القائم للنمو الحضري عبر المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة.

الفصل الخامس: المستقبل الكمي للسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية للنمو الحضري في المدينة
تناول هذا الفصل بالدراسة المستقبل الكمي للسكان وكذا الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمساكن، المرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية، الشبكات التقنية الأساسية، شبكة الطرق والنقل الحضري العمومي الجماعي، العوائق والأخطار الطبيعية والتكنولوجية وتلويث موارد البيئة الطبيعية، وكما تم التطرق في الأخير إلى بعض إجراءات التخطيط لتعزز التلاحم الاجتماعي بين السكان وتشجيع الإرادة على العمل المشترك بين سكان هذه المدينة والسلطات المحلية سويًا وهذا لتحقيق نموًا حضريًا شاملاً ومتكاملاً ويضمن تحقيق الرفاه والتنمية الحضرية المنظمة والاستدامة لهذا النمو من الأخطار والعوائق مستقبلاً.

الفصل السادس: بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة
يرتبط هذا الفصل بدراسة البدائل الإيجابية والاختيارات العلمية والتخطيطية المساعدة على تنظيم النمو الحضري من خلال وضع تخطيط جديد للنمو الحضري وسياسة لتنظيم النمو الحضري مستقبلاً وكذا تفعيل وإصلاح التشريع القانوني الخاص بالنمو الحضري أو بالتوجه نحو صياغة مشكل هذه المدينة في ضوء مفهوم جديد هو المتروبول أي المدينة الرئيسية في المنطقة وهو مفهوم يتضمن نوعاً من التفكير يتجاوز الإطار المحلي للمدينة ويضعها في حوار مستمر مع محيطها الجهوي وحتى الإقليمي مستقبلاً.
مراحل البحث: كانت من خلال المراحل التالية:

1. مرحلة البحث النظري:

تم فيها الاطلاع على مختلف الوثائق والمعطيات التي تحتاج إليها هذه الدراسة والإلمام بالإطار النظري والمفاهيمي للنمو الحضري والبحث المعمق بمطالعة العديد من المصادر والمراجع التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع هذه الأطروحة من كتب وتقارير وأبحاث علمية من رسائل بحث، مقالات مجلات وخرائط وخاصة تلك المتعلقة بالنمو الحضري في مدينة العلمة من خلال تتبع الظاهرة منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن، وكما تم الاطلاع أيضاً على مختلف المراجع التشريعية القانونية المتعلقة بالنمو الحضري في الجزائر.

2. مرحلة التشخيص والتحليل:

لقد تم فيها تشخيص الواقع القائم للنمو الحضري في هذه المدينة من خلال الاتصال بمختلف المصالح والإدارات ومكاتب الدراسات قصد الحصول على المعطيات والوثائق المختلفة والمتعلقة بالبحث ومنها:

- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

- مصالح البناء والتعمير ببلدية العلمة

- مديرية السكن وال عمران لولاية سطيف، مصلحة السكن فرع العلمة
- مركز الدراسات والإنجاز في التعمير بسطيف (URBA.S)
- مديرية التربية لولاية سطيف
- الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف
- المفتشية الإقليمية للتجارة بالعلمة
- المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار بالعلمة
- المديرية الفرعية الجهوية، خزينة بلدية العلمة
- الوكالة العقارية الخاصة بمدينة العلمة
- مصلحة التسوية القانونية لبلدية العلمة
- مصلحة السكن الاجتماعي، دائرة العلمة

وكما تم إجراء مسح ميداني للأنشطة التجارية الموجودة خاصة في شارع دبي والتعرف على أنواعها وهذا بإجراء محادثات مباشرة بمحاورة السكان القاطنين في بعض أحياء هذه المدينة والمسؤولين المحليين بقصد تحديث وتدعيم وإكمال المعلومات المتحصل عليها من مختلف المصالح المذكورة سابقا، وكما تم خلال هذه الخرجات الميدانية التقاط عدة صور ساعدتنا على تشخيص دقيق للنقائص والسلبيات السائدة في المدينة وتصنيف المباني السكنية حسب الأنماط السكنية المقامة عبر النسيج الحضري لها.

3. مرحلة المعالجة:

تم خلالها تحليل مختلف المعطيات المستخرجة من العمل الميداني من أجل الحصول على تفاصيل أكثر دقة وتدوينها في جداول وخرائط محاولة منا الإجابة على معظم التساؤلات المطروحة في الإشكالية والخرج من خلالها ببدائل واقتراحات للمستقبل تساعد على وضع خطة لمعالجة وتنظيم الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة سواء كان ذلك على مستوى التوجه نحو وضع تخطيط جديد للنمو الحضري وسياسة لتنظيم التطور العمراني في الأفق أو على المستوى التشريعي بمراجعة وتنقيح القوانين المتحكمة في النمو الحضري وتطبيق ما جاءت به قوانين التعمير وتسليط عقوبات صارمة في ميدان البناء والتعمير أو التوجه نحو تصور جديد لدور التهيئة الحضرية كمنظومة للتسيير الفعال والمستديم للنمو الحضري في مدينة العلمة في الأفق كبديل مناسب لتنظيم النمو الحضري، ونظرا لقلة الدراسات السابقة لموضوع النمو الحضري وانعدامها في بعض أجزائها وهذا لصعوبتها اعتمدت هذه الدراسة على العمل الميداني حيث تم

المقدمة العامة

الاعتماد على إحصائيات ميدانية مستخرجة من الاستمارة الاستبائية تمكن من تفسير الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة وهذا للحصول على تفاصيل أكثر دقة والتي تعتبر قاعدة لصياغة بدائل لمستقبل تنظيم النمو الحضري في المدينة الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة، وعليه جاءت عملية توزيع الاستثمارات الاستبائية موجهة لأولياء تلاميذ المدارس الابتدائية الموزعة عبر كامل المجال الحضري حيث تم إنجازها وفق الخطة التالية ومرورا بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي: وضع استمارة تمهيدية باختيار الأسئلة الأساسية، تعديل الاستمارة بعد التعرف على الميدان، اختبار هذه الاستثمارات بتوزيع عشوائي على عدد السكان وبعد الحصول على نتائج تم تعديل الاستمارة في صيغتها النهائية.

كيفية توزيع استمارة التحقيق الميداني:

إن محدودية تفاصيل المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في هذه المدينة وأهميتها في هذا النوع من الدراسات كان لازما علينا إجراء استمارة تحقيق ميداني خاصة بالسكان حيث جاءت عينة الدراسة قائمة بالاعتماد على العينة العشوائية الحرة من خلال استعمال حجم عينة تمثل 1/10 من مجموع عدد الأسر البالغ عددها 23926 أسرة وبذلك كان عدد الاستثمارات الاستبائية اللازمة هو 2392 استمارة مع العلم أنه تم إضافة ما يعادل 108 استمارة إضافية أخرى لتعويض النقص في عدد الاستثمارات الذي يمكن أن يحدث ليصبح إجمالي عدد الاستثمارات الموزعة هو 2501 استمارة، وجاءت عملية توزيع هذه الاستثمارات الاستبائية اعتمادا على التقسيم الجديد للمجال الحضري في مدينة العلمة وفق قطاعات حضرية وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل والتفسير والمقارنة كما يبين الجدول رقم (01) كما يلي:

الجدول رقم (01): مدينة العلمة: توزيع عدد الاستثمارات الاستبائية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع الحضري	المساحة (هكتار)	عدد السكان (نسمة)	عدد العائلات	عدد الاستثمارات
الأول	109.17	86163	4106	411
الثاني	123.62	59160	2951	295
الثالث	159.44	35201	3675	368
الرابع	307.91	86254	3201	320
الخامس	570.89	62433	5683	568
السادس	220.67	44192	4310	431
السابع	423.83			
المجموع	1915.53	140672	23926	2393

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على خريطة القطاعات الإحصائية وتقنيات أخرى مرتبطة بالإعلام الآلي مثل (Auto CAD) و(Google Earth)، جانفي 2017

آخر خطوة تمت بوضع البدائل والافتراضات كحلول تعكس الواقع بعيدا عن الافتراضات النظرية الأولى والتي كانت مؤقتة كإجابة على إشكالية البحث وذلك بعد مطابقة ومعالجة الجداول والخرائط المنجزة انطلاقا من المعطيات المتحصل عليها وفق هدف أساسي هو الاعتماد على التحليل الكمي، مع العلم أنه تم إنجاز مختلف الخرائط بمقاييس مختلفة وهذا حسب أهميتها في هذه الدراسة انطلاقا من مقاييس كبيرة إلى متوسطة وصولا إلى أصغر المقاييس.

أهداف الدراسة:

جاءت أهداف دراسة هذا الموضوع تظهر في عدة نقاط موضوعية هامة على المستوى الأكاديمي من خلال التطرق إلى الافتراضات النظرية من مفاهيم وأبعادها ومقاربات تفسيرية في موضوع هذه الدراسة والمتمثل في النمو الحضري، وأما على المستوى العلمي هو التطرق للواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة حيث يمكن حصرها فيما يلي:

- كون موضوع إشكالية النمو الحضري في الجزائر عامة وفي هذه المدينة خاصة فيه عنصر من الجودة والحدثة في بعض جوانبه التي لم يتطرق إليها الكثير من الباحثين لذا وجب العمل على التوفيق بين الواقع القائم وإيجاد المنهج والتصور المستقبلي الأفضل لجعل مكونات هذه المدينة منسجمة ومتكاملة.
- الوقوف على الدور الذي تلعبه كل من الإدارة العمومية والمجتمع المدني في الواقع القائم للنمو الحضري وكذا ترقية المظهر الجمالي للمدينة والمحيط المعيشي للسكان في ظل القوانين السارية المفعول.
- تفسير وفهم مختلف العوامل المتكاملة في الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة وفي مقدمتها تعدد الاستراتيجيات الميدانية والنصوص التشريعية المنظمة للنمو الحضري في الجزائر.
- البحث عن بدائل علمية وعملية لتجاوز هذه الإشكالية خاصة ما تعلق بالتنوع العمراني وتخطيط المدينة وحركة السكان والأنشطة الاقتصادية الممارسة فيها لا سيما مواقع المنشآت الصناعية وكيفية التخطيط لشبكة الطرق ناهيك عن دور المجتمع المدني ومساهمة القطاع الخاص في النمو الحضري في هذه المدينة خاصة ونحن نعلم أن هناك سياسة عمرانية يقتصر مفهومها على التسيير الحضري للنمو الحضري في المدن الجزائرية عامة من خلال القيام ببعض عمليات التهيئة الحضرية فقط، وبالمقابل هي سياسة لا تتجاهل المتطلبات الموضوعية للمدينة والساكنة.
- هذا بالإضافة إلى هدف شخصي يتمثل في رغبتنا في توعية الغير ببعض المفاهيم والأفكار الحديثة والبناءة حول النمو الحضري وهذا عن طريق إشراك المواطن في اتخاذ القرارات الرسمية المنظمة للمدينة تماشيا مع مضامين أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة إشكالية النمو الحضري في الجزائر من خلال دراسة حالة مدينة العلمة بولاية سطيف في كونها الأولى التي تناقش موضوعا كهذا وتسعى من خلاله إلى تشخيص الواقع القائم وتحديد مواطن الخلل في ظل تركيز السكان بكثرة والحالة المتردية التي يعرفها المجال الحضري رغم الاعتمادات المالية المعتبرة المخصصة من طرف السلطات العمومية للارتقاء بجودة الحياة الحضرية وتحسين المحيط المعيشي وتوفير الراحة للسكان وكذا الأدوات التقنية والنصوص التشريعية التي وضعها المشرع الجزائري بين يدي الجماعات المحلية وخاصة البلدية من أجل تنظيم عمليات النمو الحضري وإدارتها وتسييرها بواسطة أدوات التهيئة والتعمير لتتلاقى ذلك عند التخطيط المستقبلي بتقديم بدائل للمستقبل لاستمرار النمو الحضري في مختلف مدن الشبكة الحضرية الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضع إشكالية النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع وبدائل للمستقبل دراسة حالة مدينة العلمة بولاية سطيف من المواضيع الصعبة والمعقدة نظرا لتداخل الاتجاهات فيها من جوانب إخضاع مجالها الحضري للملاحظة والتحليل وهذا ما جعل الدراسات السابقة في النمو الحضري منعدمة إن صح القول والموجودة عموما تناولت هذا الموضوع من اتجاه معين حسب تخصص الدارسين وأهمها تمثلت فيما يلي:

- أطروحة الباحث أحمد اعقابة التي تناول فيها مدينة العلمة والتنمية الحضرية وإمكانيات التوسع وتسيير الخطر الفيضاني والصناعي الذي يتناول ربما بعض الجوانب من موضوع هذا البحث بشكل غير مباشر (AKAKBA AHMED, ville d'Eulma: le développement urbain, remodelage, possibilités d'extension et gestion des risqués associés (risqué d'inondations et industriels), Thèse pour diplôme de Doctorat science en aménagement du territoire, Université Hadj Lakhdar Batna, Faculté des sciences, Département des sciences de la terre et de l'univers, Année 2014 /2015).

- مذكرة الباحث أحمد اعقابة أيضا التي تناول خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة-دراسة حالة مدينة العلمة (أحمد اعقابة، خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة-دراسة حالة مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) تخصص تهيئة الأوساط الفيزيائية والأخطار الطبيعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، لسنة 2005).

- مذكرة الباحث باباس بلخيري الذي تناول فيها أيضا موضوع التصنيع والتحضر في مدينة العلمة (باباس بلخيري، التصنيع والتحضر في مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) تخصص تهيئة عمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، لسنة 1985).

- مذكرة الباحثة جهيدة نزاري التي تناولت فيها موضوع عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف (جهيدة نزاري)، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة-دراسة ميدانية بمدينة العلمة-ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، لسنة 2009)

- مذكرة الباحث خليل عبد الله مطاوع الذي تناول فيها موضوع مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية المجال الحضري (خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية المجال الحضري مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تهيئة عمرانية، جامعة منتوري قسنطينة 1 جوان 1994)

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة فيما يلي:

- تقييم الممارسة الإدارية فيها من حيث التخطيط الحضري والتسيير والتهيئة الحضرية في مدينة العلمة وذلك في ظل القوانين السارية والظروف السائدة.
- البحث عن الكيفية المثلى لإشراك المجتمع المدني وإعطاء دور للجمعيات في التسيير الحضري للنمو الحضري بالبحث عن النصوص التشريعية والتطبيقية الملائمة لذلك.
- صعوبة فهم نظرة المشرع الجزائري لمختلف القوانين المنظمة للسياسة العقارية في الجزائر وهل هي ملائمة للنمو الحضري عبر مدن الشبكة الحضرية الجزائرية عامة.
- غياب بعض المعلومات حول التطور العمراني لبعض الأحياء السكنية وكذا صعوبة الحصول على المعطيات بالأرقام حول هذا الموضوع نتيجة لغيابها أو لبيروقراطية الإدارة العمومية التي زادت من صعوبة مهمة البحث والتحقيق الميداني.
- طبيعة حالة الدراسة والتمثلة في مدينة العلمة والتي تعتبر حالة صعبة الفهم تحتاج إلى تحليل وفق تصور عميق ودقيق للتطور العمراني وعلاقته بالاستغلال غير العقلاني للاحتياجات العقارية بالتوسع على حساب الأراضي الفلاحية ذات الملكية العقارية الخاصة والجودة العالية المحيطة بالمدينة.
- التكتل والتركز الكبير لمحلات النشاط التجاري في شارع دبي حيث ساهم ذلك وبشكل كبير في صعوبة تحليل وتصنيف أنواع الأنشطة التجارية المكونة للنشاط التجاري في هذه المدينة.
- نقص المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع النمو الحضري في مدينة العلمة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة ظاهرة النمو الحضري في الجزائر

• تمهيد

أولاً: المفاهيم الأساسية لدراسة ظاهرة النمو الحضري

ثانياً: النظريات الكلاسيكية الحضرية المفسرة لظاهرة النمو الحضري

ثالثاً: ظاهرة النمو الحضري في العالم

رابعاً: معالم ظاهرة النمو الحضري الحالية في الجزائر

خامساً: العوامل المتحكمة في ظاهرة النمو الحضري في الجزائر

سادساً: ظاهرة النمو الحضري والواقع القائم للمدينة الجزائرية الحديثة المعاصرة

سابعاً: الإطار التشريعي المنظم لظاهرة النمو الحضري في الجزائر

ثامناً: ظاهرة النمو الحضري عملية تعكس واقع الممارسة العمرانية في المدينة الجزائرية

• خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد ظاهرة النمو الحضري من المواضيع المتشعبة التي تميز العصر الحديث حيث تحتاج إلى دقة كبيرة في المعالجة والتحليل، ومن أجل تقييم واقع ذلك ركزت دراستنا على الإطار النظري للنمو الحضري في الجزائر الذي هو بمثابة الأرضية التي يستند إليها في الانطلاق نحو المستقبل وهذا لمعرفة ما يمكن القيام به من خلال رسم الأهداف والغايات المرجوة وتسخير الوسائل المادية والبشرية الواجب توفيرها لإنجاز تلك الأهداف، وعليه فإن هذه الدراسة تتطلب الإلمام بمختلف جوانبه النظرية وهذا لتقديم صورة واضحة عن ظاهرة النمو الحضري في الجزائر عامة والتي يمكن معرفتها من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

أولاً: المفاهيم الأساسية لدراسة ظاهرة النمو الحضري:

تعتبر إشكالية ضبط المفاهيم الأساسية المشكلة لميدان البحث والمتعلق بالنمو الحضري في الجزائر طريقة علمية لكيفية استخدام المفهوم بطريقة دقيقة ومفهومة لأنه في حالة غياب إجماع يكون الاستخدام له مبهم وغامض ومن تم كان من الضروري جداً توضيح وشرح بعض المفاهيم المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع هذه الأطروحة وخاصة التحضر، الحضرية والنمو الحضري، ولذلك فالهدف من تحديد المفاهيم يكمن في تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة مع العلم أن هذه المفاهيم قد نالت اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين الأكاديميين والمتخصصين في دراسات الجغرافيا الحضرية ومختلف العلوم الأخرى النظرية والتطبيقية حيث اختلفت المفاهيم لكل حسب وجهة نظره وتعددت زوايا الدراسة والتحليل كما يلي:

I. مفهوم التحضر:

توجد للتحضر دلالات حضرية وحضارية ودينية واجتماعية وبيئية واقتصادية مع العلم أن هذه الدلالات هي التي تطبع الحياة المدنية بصفات وخصائص تميزها عن سواها من الريف وفي الوقت نفسه تعطي انعكاساً مميّزاً على مستوى مختلف المجتمعات البشرية، وعليه تبرز الدلالة الاصطلاحية من أن التحضر هو عملية من عمليات التغيير الاجتماعي يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجياً أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية⁽¹⁾ وهنا يقصد بالتحضر الحياة في مجتمعات منظمة ومستقرة تسمى المدن، ويرتبط اسم التحضر بنموذج معين للحياة يختلف كلياً عن الحياة في الريف وللحضر نظام اجتماعي واقتصادي ومعيشي وبيئي يختلف عن النظام الحياتي في الريف، فالفرد الحضري نجد يتسم بطرق خاصة من حيث التفكير والسلوك، وكما أن لديه القدرة على

(1) محمد صالح ربيع العجيلي، قيم التكيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 47، سنة 2001، ص129.

التكيف مع الأحداث والظروف الحضرية المتغيرة باستمرار⁽¹⁾، وعليه يمكن القول أن التحضر في مدينة العلمة لا يزال تسوده بعض أنماط الحياة الريفية في كثير من الأحياء في هذه المدينة وخاصة السكان الوافدون من الأرياف، ومع العلم أنه ليس من السهل عليهم تغيير أنماط حياتهم واكتساب أنماط الحياة أمام الصعوبات التي تواجه عملية التفاعل أو التكيف مع التغيير المستمر في ظروف البيئة الحضرية.

II. مفهوم النمو الحضري:

تبرز الدلالة الاصطلاحية من أن النمو الحضري ينتج من تداخل بعدين: الأول يتعلق بالبعد الديمغرافي حيث يعتبر النمو الحضري إحدى المؤشرات الدالة على ظاهرة النمو السكاني الكبير والذي يكون في صالح الأطراف والضواحي على حساب المركز⁽²⁾، وكما يعرف النمو الحضري بأنه الزيادة في عدد سكان المدن مقارنة بعدد سكان الأرياف حيث يمكن أن يحدث هذا نتيجة لزيادة هجرة السكان الريفيين إلى المدن الأمر الذي يسبب تزايداً مستمراً في عدد سكان المدينة⁽³⁾، وأما الثاني فيتعلق بالبعد العمراني حيث رأي بعض الباحثين بأن النمو الحضري هو التسمية الجديدة للتوسع الحضري لكن بمعناه السلبي أي توسع مساحة تجمع سكاني على المجال المجاور له، وكما يعني أيضاً التوسع الأفقي للمجال الحضري المبني للمدينة حيث يعبر عنه بأنه العمران في التوسع⁽⁴⁾، وبالتالي فظاهرة النمو الحضري هي عملية الزيادة المستمرة في أبعاد المجال الحضري وتوسع المجال المبني والنتيجة المنطقية لعملية التنمية الحضرية.

ومما سبق يمكن استنتاج أن هذه التعاريف ركزت على الجانب النظري لظاهرة النمو الحضري مع العلم أن هذه الأخيرة مرتبطة كماً بزيادة المساحة المبنية وذلك بوتيرة تفوق نسبة زيادة السكان مما ينعكس على الكثافة السكانية ذلك أنها تقل بشكل حلقي كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، وعليه فالنمو الحضري ميزة لازمت المدينة منذ نشأتها ويتجسد ذلك من خلال مظهرين هما كالتالي: زيادة عدد السكان وتوسع المجال الحضري من حيث المساحة أي تغيير مورفولوجي للنسيج الحضري بوتيرة تفوق زيادة السكان مما يؤدي إلى زيادة المساحة المبنية حيث يوصف النمو الحضري بأنه نمو سريع من حيث الزمن الذي يستغرقه لتضاعف عدد السكان على مستوى مدن الجذب والتي منها مدينة العلمة بولاية سطيف حالة الدراسة

(1) أحمد عبد الرب محمد وآخرون، التحضر ونمو المدن في الجمهورية اليمنية مظاهره وأثاره، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء سنة 1998، ص8.

(2) P. BESSEY-PETRI, *Les formes récentes de la croissance urbaine*, Economie et statistiques, n° 336, 2000, p35-52 .

(3) قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية، منشأة المعارف (دون تاريخ للنشر) الإسكندرية، ص24.

(4) P. JULIEN, *Mesurer un univers urbain en expansion*, Economie et statistiques, n° 336, année 2000, p 3-33.

وإضافة إلى مختلف الآثار السلبية الناتجة مباشرة عن ارتفاع معدلاته التي عادة لا يصاحبها تقدم ونمو متوازنان في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية حيث يعتبر هذا النمو الحضري تلقائي ودون تخطيط حضري مسبق قائم على تصورات منطقية مرتبطة بإستراتيجيات معينة محكمة من طرف الدولة.

III. مفهوم المدينة:

إن المدينة كائن حي يمثل خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي السكان والمواصلات وهي التجارة الاقتصاد، الفن، العمارة، الحكومة، السياسة، الثقافة وهي أدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، والمدينة أيضا مفهوم صعب التحديد وعادة ما يتم تناوله بالدراسة في إطار التمييز أو المقارنة بينه وبين الريف حيث غالبا ما يتم الاعتماد على معايير عدد السكان، غير أن هذا العدد يختلف من دولة لأخرى ومن حقبة تاريخية لأخرى كذلك، وبذلك نجد مثلا أن بعض الدول الأوروبية كفنلندا والسويد تعتبر كل تجمع سكاني تجمعا حضريا إذا تزايد عدد سكانه عن 200 نسمة ونجد تمييز المراكز الحضرية أو المدينة يبين بوضوح درجة التحضر في مختلف بلدان العالم المتقدم والمتخلف⁽¹⁾.

وكما أن معيار العدد والكثافة السكانية المتمركزة في مجال معين من أجل تحديد الفرق بين المدينة والريف يبقى ضعيفا لأن مسألة ربط المدينة بالنمو السكاني وبمفهوم التحضر غير كافية لإعطاء تحديد دقيق للمدينة كجمال له خصائص فيزيائية موضوعية أي المواصلات، المرافق العمومية، المباني العالية المؤسسات... إلخ ومجال لتجمع أفراد ذوي نمط خاص في العيش والتعامل، وإضافة إلى معيار الكثافة السكانية نجد العديد من المعايير الأخرى كالمعيار الإداري الذي يعتبر أنه كلما توفرت المرافق كالمستشفيات، الأسواق، الحدائق، المنتزهات، المدارس الجامعات... إلخ اعتبر المجال حضريا وكلما قل تواجد هذه المرافق اعتبر المجال ريفيا، وكما نجد كذلك المعيار الضريبي الذي يعتبر أنه إذا كانت الضرائب عقارية وذات مداخيل متعددة تدفع عن المباني والمنشآت الصناعية والتجارية اعتبر المجال حضريا، وإذا كانت هذه الضرائب تدفع مثلا على الإنتاج الزراعي كان المجال ريفيا، وهناك كذلك المعيار العمراني الذي يميز بين المدينة والريف من خلال طبيعة المباني العمرانية بحيث أن المجال الحضري أو المدينة هي التي توجد فيها الحدائق والمرافق الخدماتية والأسواق، وأما المجال الريفي فهو الذي يغيب فيه هذا النمط العمراني وهذا بغض النظر على المعيار التاريخي وكذلك الشأن بالنسبة للمعيار المهني حيث يتم التمييز بين المجالين الحضري والريفي من خلال طبيعة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية⁽²⁾، غير

(1) Leonardo benevolo, **Histoire de la ville**, Edition parenthèse, Paris, janvier 1995, p17 -25.

(2) Pierre Merlin et Françoise Choay : **Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, Quercy France Année 2005, p 939.

إنه من أهم ما يمكن قوله على هذه المعايير الكمية هو أنها تبقى معايير محدودة لتحديد مفهوم المدينة لأن المسألة أكثر من ذلك بكثير وتحتاج إلى نوع من المقاييس الكيفية المتعددة الأبعاد خاصة وأن الظاهرة الحضرية هي بالأساس ظاهرة ثقافية مرتبطة بثقافة المجتمع ككل ولا يمكن الحديث عن خصائص عامة تميز المدينة في كل زمان ومكان.

ولذلك فالمدينة بشكل عام بوصفها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إداريا ويعتمد النشاط فيها على الصناعة والتجارة ونقل فيها نسبة المشتغلون في قطاع الفلاحة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمرافق وتمتاز بكتافتها وسهولة مواصلاتها، وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة وتنظيم أراضيها وكما تتمايز فيها أيضا الأوضاع والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فإن المدينة تتميز بمراحل نمو مختلفة حسب ممفورد (Mumford) والتي يمكن توضيحها فيما يلي⁽¹⁾:

- مرحلة النشأة ويسمىها (Eopolis): وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض واستقرار الحياة الاجتماعية لا سيما بعد اكتشاف الزراعة وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة وكانت الجماعات التي تكون المدن في البداية جماعات مرتبطة برابطة الدم والقرابة.

- المدينة المتوسطة (Polis): وتتميز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريعي واستقرار الوضع السياسي للطبقتين الحاكمة والمحكومة وانتعاش التجارة واتساع نطاق الأسواق وتنوع الأعمال والوظائف والتخصصات والتميز الطبقي بين مختلف الفئات وقيام مختلف المرافق وقد أصبحت المدينة في هذه المرحلة مركز الثقل يقصدها الأفراد للاستمتاع بمزايا الحياة الحضرية المتقدمة واقتناء مختلف احتياجاتهم.

- المدينة الكبيرة: ويسمىها (Métropolis) أو المدينة الأم حيث نجد في كل إقليم مدينة تنفرد بمميزات خاصة وتأخذ موقعا استراتيجيا متميزا وتتوافر فيها الطرق السهلة المعبدة وتحتل التجارة والصناعة فيها المراتب الأولى وقد تصل بعض هذه المدن إلى أن تصبح عاصمة الدولة وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بحيث تصبح بشكل كبير هي المدينة الأم.

- المدينة المترابطة (Megalopolis): وتعد هذه المرحلة بداية انحلال المدينة وتأخذ عوامل الضعف في الظهور ومن أهمها نجد أن الإنتاج الخدماتي يحل محل الوظائف التقليدية الريفية وتأخذ الفردية في الظهور وتزايد أسباب الصراع بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال. ورغم جاذبية وشمول هذا الطرح حول مراحل تطور المدينة فإن أغلب الباحثين المعاصرين الأكاديميين والمتخصصين في كثير من الدراسات الحضرية الاجتماعية والاقتصادية.. إلخ يرون أن المدينة الحديثة مهما كانت أنماطها وأحجامها فهي دائما

(1) لويس ممفورد، المدينة على مر العصور، ترجمة إبراهيم فهمي، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1966، ص 119-131.

تسعى من أجل توسيع مجال نفوذها واستمرار نموها الحضري لأن المدن وجدت لتبقى وتزدهر لا لتنتهار وهي تتجه باستمرار إلى خلق حياة حضرية تتباين فيها مختلف المستويات الاجتماعية بين السكان ولذلك:

- تبنى ويرث (Wirth) تعريفا محددًا للمدينة بوصفها طريقة واضحة ومميزة في الحياة فالمدينة في تصوره هي وحدة عمرانية كبيرة نسبيًا تتميز بالكثافة السكانية وأيضًا هي مقر دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيًا ويظهر تأثير المدينة على الإنسان كلما ازدادت نموًا في الحجم وازدياد عدد المقيمين في المدينة تزداد الروابط بينهم ضعفاً، وكما تصبح العلاقات الاجتماعية غير شخصية وسطحية ومؤقتة وسريعة الزوال وكما أن الحياة تمارس في المدينة بوتيرة متسارعة ويؤكد ويرث على تنوع جماعات المدينة والصراع بين مختلف الانتماءات والحراك الجغرافي والاجتماعي المتزايد لسكانها⁽¹⁾.

- في حين يرى بارك (Park) أن المدينة ليست فقط تجمعات من السكان مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكنًا بوجود الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات، وكما أنها ليست فقط مجموعة من النظم والإدارات بل هي فوق هذا كله اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد والتصرفات في العادات وبمعنى آخر أن المدينة ليست فقط مكان فيزيائي أو مباني صنعها الإنسان وإنما هي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص ومن ثمة فالمدينة في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن ولهذا فإنها تعد منطقة ثقافية تتميز بنمط ثقافي محدد⁽²⁾.

- أما زيميل (Simmel) فحاول أن يتحدث في الأسس النفسية التي تكمن وراء الطابع المتروبولي للحياة الحضرية فدرس التوترات والتصرفات ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتع به الأفراد الذين ينجحون في مثل هذا النوع من المدن الكبرى، وكما أهتم في الوقت ذاته بدراسة التنظيم الاجتماعي المتناهي التقيد الذي يؤدي إلى روابط وجماعات متعددة تعتمد على تقسيم دقيق للعمل وكما يعتقد زيميل أن أهم خاصية في تعريف المدينة الكبرى هي امتدادها الوظيفي أبعد من حدودها الطبيعية⁽³⁾.

- وكما ذهب ماينز (Miner) إلى أن المدينة تعد مركزًا للسيطرة والهيمنة الاقتصادية وأن دورها كظاهرة للقوة شيء مهم ويظهر ذلك في القوتين السياسية والاقتصادية، وعادة ما توجدان معًا في المدينة وبشكل عام فإن وظائف المدينة من حيث السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية هي خصائص أولية للمدينة وأن شكل المدينة هو نتيجة لهذه الوظائف ولذلك فإن تباين أشكال المدن يرجع إلى اختلاف وظائفها⁽⁴⁾.

(1) Louis Wirth, **le phénomène urbain comme mode de vie**, journal américain de la sociologie, juillet 1938, p1-24

(2) روبرت بارك، **المدينة**، مدرسة شيكاغو، سنة 1967، ص43-95

(3) Georg Simmel, **les grandes villes et la vie de l'esprit**, petite bibliothèque Payot, mars 2013, p19-77

(4) Horace Miner, **the city in modern african**, London palle mall press, année 1967, p297-355.

IV. الخصائص العامة للمدينة⁽¹⁾:

تمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر ولذلك فمن الصعوبة تحديد خصائص للمدن حيث تقسر كل مدينة في ضوء ظروفها التاريخية وعوامل نموها الحضري، وربما كانت خاصية التمايز واللاتجانس الاجتماعيين أبرز ما يميز الطابع الحضري نظرا لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية ويجعلنا نقول أن المدينة هي مجال يعمل سكانه في أغلب المهن ما عدا الفلاحة وهي بيئة صناعية يتزايد تحكم السكان فيها بحياتهم ووقتهم وإنتاجهم، وجاءت خصائص المدن كما يلي:

- **المهنة:** تتمثل في الوظائف الاجتماعية (الدفاع، الدين، الثقافة، الإدارة والترفيه) وإضافة إلى الوظائف الاقتصادية (التجارة، الصناعة، الإنتاج والخدمات) وينتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع ومناطق مميزة فهناك أقسام للسكن وأصناف للأنشطة التجارية وأخرى للصناعة ورابعة للترفيه، وكما ينقسم السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة، المتوسطة والغنية.

- **المظاهر الثقافية:** تمتاز المدينة بأنها كبيرة ومتنوعة وبها مجالات واسعة ومعارض ومتاحف ومقاهي وفي العمارة ترى العمارة الحديثة إلى جوار المباني القديمة وأحياء سكنية للأغنياء ملاصقة لأحياء الفقراء وكل هذه المظاهر مجتمعة في المدينة وهي مساحة تختلط فيها الأجناس والثقافات حيث تسمح وتشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار وللسكان فيها طبائع متباينة بعضها ريفي والأخر مستورد من الخارج.

- **الإنسان الحضري:** مع نمو حجم المدينة يقل معرفة الفرد بالآخرين معرفة شخصية وبالتالي تصبح العلاقات الاجتماعية سطحية ومؤقتة ولا يتصف إنسان المدينة بالتنقل ولا يقف موقفا جادا أمام التقاليد.

- **التشريعات القانونية:** توضع هذه التشريعات للضبط الاجتماعي في المدينة ولتحل محل احترام التقاليد وذلك بصفقتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

- **امتداد حدود المدينة للخارج:** لا تقف المدينة عند حدودها المحلية بل تمتد خارج حدودها وتوثر وتسيطر على المناطق القريبة والبعيدة التي تقع خارج هذه الحدود.

V. التحضر وعلاقته بالحضرية:

ترتبط الحضرية بالتحضر والنمو الحضري ارتباطاً وثيقاً، فالحضرية ما هي إلا نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه حيث نقصد بالحضرية نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي التي تنجم عن تركيز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة، وتعكس تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعقد ومستويات التكنولوجيا المختلفة، والتنقل الاجتماعي السريع، والاعتماد بين أعضائه في أداء

(1) روبرت بارك، المدينة، المصدر الذي سبق ذكره، ص11-15

الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير الشخصية، وبعبارة أخرى فالحضرية هي طريقة الحياة في المدينة ذلك أن ساكن المدينة هو أكثر تقبلاً لنمط الحياة الجديدة وأقل التزاماً بالتقاليد القديمة⁽¹⁾، فهي تؤثر في نوع الحياة التي تتكون بفعل سلسلة من العمليات التي تتولد في المدينة والتي تؤدي في النتيجة إلى تغير قيم السكان ومفاهيمهم الحياتية والسلوكية في شبكة علاقاتهم الاجتماعية مع بعضهم البعض، ومع المرافق الخدمية العمومية، وكذلك مع مكونات البيئة الحضرية التي يعيشون فيها، ومما يساعد على ذلك الابتعاد التدريجي لسكان المدن عن التجانس⁽²⁾.

VI. مفهوم المجال الحضري:

يعتبر المجال الحضري محصلة لتداخل مجموعة من العوامل الطبيعية والتاريخية والثقافية والبشرية⁽³⁾ وعليه يمكن تعريف المجال الحضري بأنه المكان أو الحيز الذي يقوم الإنسان بتهيئته وتنظيمه حتى يمكنه أن يعيش ويرتكز فيه، ولذلك فالإنسان يشكل بعض عناصر المجال الحضري حسب إمكانيته وحاجياته وأفكاره وينتج عن كل هذا مجال حضري منظم ومتوازن أو فوضوي مع العلم أنه يختلف بشكل كلي عن الوسط أو المجال الطبيعي⁽⁴⁾، وكما أن تحديد المجال الحضري ليس بالأمر السهل ذلك أن المعايير المعتمدة في تعيين حدود المجال الحضري تختلف من بلد إلى آخر وأول ما يفكر فيه عند القيام بتعيين وضبط حدود المجال الحضري هو الرجوع إلى الحدود الإدارية لذلك المجال حيث عادة ما يسود الاعتقاد في أنها تنطبق على الحدود الحضرية ولكن ذلك غير صحيح إذ غالباً ما تجاوزت المدن الحديثة بنموها الحضري المستمر تلك الحدود الإدارية التي تنطبق على الأقل على النواة الرئيسية للمدن⁽⁵⁾. وعليه يبرز التداخل بين المفهومين من أن مصطلح النمو الحضري مرتبط بمصطلح المجال الحضري ولكن من الضروري جداً التحديد الدقيق له قبل أي دراسة تخصه وهذا لضمان السير الحسن لهذه الدراسة ونجاحها والحصول على نتائج دقيقة تنعكس بشكل مباشر عليه حيث طبيعة العلاقة بين الكل والمتمثل في المجال الحضري والجزء في كيفية تهيئته هي علاقة تكاملية ذلك أن النمو الحضري هو عملية تعكس زيادة عدد

(1) مالك إبراهيم صالح، محمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد سنة 1990، ص 239.

(2) خالص الأشعب، نمو المدن العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة، العدد 382، دار الشؤون الثقافية، بغداد، سنة 1992، ص 11.

(3) Nouefel, Bahri, et Abla Rouag, *les grands ensembles, entre configuration spatiale et comportement humain dans Jeunesse ville et marginalité de Abla Rouag Djenidi*, Chiheb Editions, Algérie –France, Année 2008, p21 -32.

(4) خلف حسين علي الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم الأردن، الدار العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2002، ص 63.

(5) جاكلين بوجو قاريني، الجغرافية الحضرية، ترجمة عبد القادر حليمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1989، ص 123.

السكان الحضري، وكما نجاه يقاس بعدد سكان المراكز الحضرية المصنفة على أنها حضرية وبرتبتها المختلفة وبغض النظر عن القيمة النسبية لهذا العدد وتبقى الإشارة هنا إلى أن نمو سكان المدن لا يعني دوماً أو بالضرورة زيادة نسبة أو درجة التحضر ويفسر ذلك أن معدل النمو الطبيعي العام عالٍ مما يقلل من وزن العدد المتزايد للحضر، ومهما يكن فغالبا ما يرافق نمو سكان الحضر توسع المدن بغض النظر عن تزايد أو تراجع عملية التحضر وكبير حجمها وتعدد وظائفها، وبناء على ما سبق من عرض لمختلف المفاهيم المحددة للإطار النظري في هذه الأطروحة نستنتج أنه هناك غياب الإجماع حول المفهوم الدقيق لتعريف التحضر، الحضرية والنمو الحضري حيث تقوم كلها على أساس طبيعة نمو السكان وحركتهم.

VII. النمو الحضري وبعض انعكاساته السلبية على تنظيم المجال الحضري:

جاءت الاختلافات والفروقات القائمة بين المفاهيم الدالة على مكونات المجال الحضري المجسد للمدينة⁽¹⁾ ظاهرة للعيان إلا أنها تشترك كلها في معنى واحد ألا وهو شكل من أشكال التدخل البشري سواء كان ذلك دوريا أو فصليا بغرض تلبية حاجيات الإنسان⁽²⁾ وذلك بأساليب وطرق مختلفة. وعليه فإن مختلف المؤهلات السكانية والاقتصادية للمدن ودورها الكبير في تسارع وتيرة النمو الحضري كان من نتائجها اتساع مساحة النسيج الحضري والتباين في الكثافة السكانية والسكنية عبر المجالات الحضرية واللاتوازن في توزيع مكونات المجال الحضري ما ترتب عن ذلك عدة ظواهر سلبية مجالية، خدماتية، بيئية اجتماعية واقتصادية متداخلة ومتشابكة حيث أضحت في ظلها الحياة الحضرية للسكان معقدة إلى جانب تراكم العجز في السكن ومختلف المرافق العمومية والوظيفية التجارية، وإضافة إلى رداءة نوعية مختلف

(1) تتمثل مكونات المجال الحضري للمدينة فيما يلي: 1. مركز المدينة: وهو قلب المدينة النابض ومنطقة الخدمات الرئيسية الذي يتركز فيه أغلب الخدمات والأنشطة والمتطلبات المعيشية المختلفة وهو غالبا ما يقع في مساحة متوسطة بالمدينة لإمكانية تقديم خدماته بالتساوي للمناطق المحيطة حيث يمثل أيضا بؤرة الحركة داخل المدينة ويحتوي على ملتقى الطرق ووسائل النقل المختلفة من السكك الحديدية والحافلات وغيرها، وكما أنه يتكون من أنشطة رئيسية تظهر في هيئة مناطق مجمعة أو مناطق متفرقة كل حسب طبيعتها وحالتها، وهي أيضا المنطقة التجارية والإدارية والاجتماعية ومنطقة الصناعات الخفيفة أو الحرف، 2. المنطقة السكنية: وهي الأحياء السكنية المتجاورة بأنماطها المختلفة، 3. شبكات المواصلات: وهي الطرق بكل أنواعها والسكك الحديدية، 4. الخدمات العمومية: وهي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات والمدارس... إلخ، 5. المنطقة الصناعية: وهي التي تحتوي على المصانع والورشات الكبيرة، 6. المساحات الخضراء والمفتوحة: وتتمثل في المنتزهات والمساحات والحداثق ومساحات اللعب وغيرها.

أنظر: محمد عرب نعمة الموسوي، التركيب الوظيفي والمظهر الخارجي من واقع استخدامات الأراضي - مدينة صبراتة، أطروحة دكتوراه في جغرافية العمران، جامعة الفاتح بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، كلية الآداب، قسم الجغرافيا سنة 2004، ص 18.

(2) ربي عبد الحميد، كتاب أنماط استعمال الأراضي في عنبنا نموذج استعمالات الأرض في المدن الصغيرة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة 2003، ص 69.

الخدمات وتدهور المحيط البيئي، وكما أن معالجة هذه الظاهرة يتطلب تحسين نظام التسيير الحضري مع ضرورة تطبيق ما جاءت به مضامين أدوات التهيئة والتعمير في إطار الحوكمة الحضرية إلى جانب المشاركة بين الهيئات الحكومية والسكان في تجسيده وهذا من أجل الإرتقاء بالنمو الحضري للمدن وجعله يظهر بصورة متوازنة ومتجانسة ومتكاملة وخلق بيئة حضرية منظمة وراقية للسكان.

ثانيا: النظريات الكلاسيكية الحضرية المفسرة لظاهرة النمو الحضري:

لقد ساهمت مختلف الدراسات الخاصة بظاهرة النمو الحضري التي قام بها بعض الباحثين بخصوص أشكال النمو الحضري في المدن وتركيبها الوظيفي عبر الكثير من المدن في العالم في التوصل إلى بعض النتائج والمتمثلة في أنه بالرغم من أن غالبية المدن تخضع في نموها الحضري إلى عدة عوامل وقوى كثيرة متفاوتة إلا أنه توجد بعض أوجه التشابه في هذه العوامل والظروف التي تتحكم في هذا النمو الحضري في المدن ومن تم حاول بعض الباحثين وضع بعض النظريات الحضرية محاولة منهم لتفسير نمط وطبيعة هذا النمو الحضري واتجاهاته وعلاقته بمختلف استخدامات الأرض الحضرية ومن بينها:

I. نظرية الدوائر المترازمة:

لقد قدم أرنست برجس إسهاما كبيرا حيث جاء يكشف عن تأثيره بالباحثين الإيكولوجيين الأوائل وظهر إسهامه هذا في كتابه نمو المدينة حيث كان برجس مهتما بتطوير النظرية الإيكولوجية ولكي يقيم هذه النظرية وضع نموذج ووصف بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة وتنظيمها المساحي مستخدما في ذلك خريطة النمو الحضري لمدينة شيكاغو وعالج نموها الحضري في ضوء امتدادها الحضري وتمايزها في المكان منطلقا من فكرة أساسية هي أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري ثم تتراجع بالبعد عن المنطقة المركزية ثم أكد فكرة أساسية هي أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في مدينة أخرى، وكما أنطلق كذلك من فكرة أساسية هي أن المدينة في نموها الحضري تتخذ خمس حلقات أو نطاقات متناقصة أو متحدة المركز وهي مناطق متتابعة كالتالي:

1. منطقة الأعمال المركزية⁽¹⁾:

تقع هذه المنطقة في مركز المدينة أي هي المركز التجاري للمدينة وتشكل النواة الحيوية على كل الأصعدة اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...إلخ، فهي ملتقى للمواصلات وتكثر بها النشاطات وتعتبر أكثر المناطق كثافة مما جعلها أفضل المواقع وأكثرها ربحا مع العلم أن هذه المنطقة تمتد من خلال عملية

(1) حميد خروف، بلفاسم سلطانية، إسماعيل قيرة، الإشكاليات النظرية والواقع، منشورات جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة

النمو الحضري على حساب المنطقة الثانية الموالية، وكما أن أفضلية موقع منطقة الأعمال المركزية وسهولة الوصول إليها أدى إلى زيادة الطلب على الأرض مع ارتفاع أسعارها مما جعل برجس يؤكد على أن هذه المنطقة توجد بها أعمال تحقق ربحا مرتفعا نسبيا وتستخدم الأرض الحضرية فيها بكثافة عالية.

2. المنطقة الانتقالية أو التحول:

وهي المنطقة المحيطة بالأولى حيث تحدث فيها تغييرات ناتجة عن النمو الحضري الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية مما يجعل المنطقة عرضة للتغيير المستمر، وكما أنها تتميز بالكثافة السكانية العالية والانخفاض في الدخل الفردي وانتشار الأمراض الاجتماعية كالتفكك الاجتماعي، وإضافة إلى أنها تضم المساكن المتدهورة وتنتشر فيها المخازن والمصانع والغرف المخصصة للإيجار مع العلم أن تسكنها فئة السكان المهاجرين الجدد والأفراد بدون مأوى، وكما تمتد بفعل عملية التطور نحو المنطقة الموالية.

3. منطقة سكن العمال:

وتضم هذه المنطقة أصحاب المهن والحرف الكتابية وأطفال المهاجرين ما يبدو جليا أن سكان المنطقة الثالثة راغبين في تحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي ويقرون بأنهم ينتمون إلى الفئات السكانية الهامشية في المدينة ولهم دافع قوي يحفزهم لصعود السلم الاجتماعي.

4. منطقة سكنية أفضل:

وتتمثل هذه المنطقة في مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق والعمارات وبعض الفنادق وكما يسكن هذه المنطقة السكان الذين هم أصحاب المهن الراقية.

5. منطقة السفر اليومي أو الضواحي:

وتقع هذه المنطقة خارج حدود المدينة وتعتبر منطقة سكنية لذوي الدخل المرتفع أو بعض الأحياء المتخصصة حيث تتكون هذه المنطقة من الطبقات العليا والوسطى ومعظم سكانها يقومون برحلة العمل اليومية، وهكذا أوضحت نظرية برجس أن المدينة تنمو وتتوسع في شكل حلقات ودوائر تتمثل في خمس حلقات متتابعة من النمو الحضري، وكما أن أول ما يمكن أخذه على برجس أنه لم يكن يتوقع عند صياغته للنموذج المثالي أن نمط الدوائر المترازمة يوجد في كل مدينة ومع العلم أنه ما زال النموذج الذي قدمه يطرح تساؤلات لم تقدم لها إجابات مع وجود ثغرات ونقاط ضعف يمكن تلخيصها في النقاط التالية التنوع الهام في استخدامات الأرض في مجال كل منطقة أو مدينة، التحديد العشوائي لحدود المناطق محدودية وتعميمية وإختيار برجس للمتغيرات الحضرية، وعليه فإن نموذج الدوائر المترازمة مطابق لواقع بعض المدن الأمريكية في مرحلة نمت بسرعة كبيرة نتيجة للهجرة ولذلك وجه لها انتقاد عدم مطابقة هذا

النموذج للواقع القائم، وبذلك توصل النقاد إلى أن هذه النظرية تحتاج إلى كثير من التعديل الذي يفرضه النمو الحضري ونظام النقل والمواصلات وإلى اعتبارات أخرى.

6. منطقة الهوامش:

وهي المناطق المتباعدة من المدينة ويسكنها ذوي الدخل المتوسط والمحدود الذين يبحثون عن أماكن سكنية بسعر أقل لبعدها عن قلب المدينة.

II. نظرية القطاع⁽¹⁾:

ظهرت هذه النظرية سنة 1939 كاستجابة للانتقادات العديدة التي تعرضت لها نظرية الدوائر المترابطة وكان ذلك على يد هومر هويت (Hoyt) حينما رأى أن النمو الحضري للمدن تحكمه الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف ويؤدي التباين في إمكانية الوصول إلى فروق في أسعار الأراضي ويؤثر ذلك بدوره على استخدامات الأرض عبر القطاعات المختلفة وهذا بعدما قدم إطارا تصوريا يحدد فيه النمط الحضري في ضوء فكرة القطاع بعد دراسته لـ 142 مدينة أمريكية التي تسكنها الأسر الميسورة من ناحية مستويات الإيجارات للمساكن ومميزاتها وهكذا يكون النمو الحضري في شكل محاور وقطاعات تحركها الوظائف الأساسية ويكون العنصر المهيكل فيها هو الطرق والمحاور الرئيسية، مع العلم أن هويت أكد على أن الدخل هو الذي يحدد سكن الأفراد وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق الخارجة من مراكزها إلى الأطراف، وكما قام أيضا بوضع ترتيب للمناطق السكنية حيث قسمها إلى ثلاث قطاعات أساسية إلى جانب مناطق النشاطات التجارية في مركز المدينة كما يلي:

1. قطاع الإيجارات المنخفضة ويضم العمال ذوي الدخل المحدود

2. قطاع الإيجارات المتوسطة ويضم الأفراد ذوي الدخل المتوسط

3. قطاع الإيجارات المرتفعة ويضم الأفراد الأغنياء ذوي الدخل المرتفع

وكما أكد هويت أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة وتوصل إلى إطاره هذا بناء على مشاهداته الواقعية لانقسام بعض المدن إلى قطاعات مثل مدن سان فرانسيسكو، مينا بوليس وفرجينيا، وعليه فإن أهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية القطاع هو محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها وذلك من خلال الاعتماد على نمط حضري يعكس واقع بعض المدن في مرحلة تاريخية معينة، وإضافة إلى إغفاله للبعد التاريخي بحيث ينحصر تطبيقها على واقع بعض المدن الأوروبية الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.

(1) عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، ليبيا، سنة 1981، ص 139.

III. نظرية الأنوية المتعددة⁽¹⁾:

ظهرت هي الأخرى بسبب الانتقادات الموجهة إلى نظرية الدوائر المترازمة والقطاع نادى بهذه النظرية هاريس وألمان (Harriss and Ullman) وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد وأن كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها وقد أشار هاريس وألمان إلى أربعة عوامل تؤثر في توزيع مختلف الأنشطة أي قيام الأنوية في المدينة وهي كما يلي:

1. تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة توجد في أجزاء محددة من المدينة.
2. تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد أي تجاورها مثل الصناعة ومكان الإقامة للطبقة العاملة الصناعية.
3. تميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة ويكون تأثير بعضها سلبيا مما يقلل من إحتمال تجاورها كما هو الحال بالنسبة لتعارض تجاور المصانع ومساكن الطبقة الغنية الراقية.
4. لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الإستراتيجية بسبب ارتفاع التكاليف الإيجارية ومما يدفعها إلى البحث عن مواقع ذات إيجار منخفض مثل أنشطة التخزين التي تحتاج إلى مساحات كبيرة وتقع في المناطق الهامشية الفقيرة.

وكما يذكر الباحثان أمثلة عن الأنوية كالنواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية ونواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية وكذلك نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وتتنوع حول هذه الأنوية مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الأخر لذوي الدخل المتوسط والدخل المرتفع وجاءت بعد هذه النظريات نظريات أخرى أخذت على عاتقها مهمة تفسير النمو الحضري في المدينة مثل نظرية أقطاب النمو ووسائل الإتصال والإستقطاب الحضري وكل نظرية تعتمد على عوامل وأسباب تفسر النمو الحضري للمدن والأشكال التي تتخذها. إذن تعتبر هذه النظرية أن المدينة ليست كتلة واحدة ذات مركز واحد بل متعددة المراكز حيث ينشأ هذا النوع من المدن تبعا لعوامل مختلفة وأهمها ارتباط بعض الأنشطة وحاجتها إلى التواجد على مقربة من بعضها مثل التجارة والأعمال، والاتجاه الطبيعي إلى تجمع بعض الأنشطة التي تجد مكسبا في ذلك مثل السينما والمسرح...إلخ، وعامل ارتفاع سعر الأرض الذي يؤدي إلى جذب أو الطرد لبعض الاستخدامات مما يؤدي على خلق نواة تجمع على هذا الأساس، وكما أن تتنافر بعض الاستخدامات يجعلها تجتمع فيما بينها وهذا كتنافر المنطقة السكنية ذات الدخل المنخفض لسكانها عن المصانع وتجار

(1) لوجي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، سنة 2002، ص133

الجملة، وعليه يمكن اعتبار أنه على مستوى النمو الحضري للمدن يمكن اعتبار أن المجال الحضري كوحدة من العلاقات المتبادلة حيث يتخذ سكانه أشكال مختلفة ومتباينة في التوزيع في المجالات الحضرية

ثالثا: ظاهرة النمو الحضري في العالم:

تشهد مدن العالم نموا حضريا هاما بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة نحو المدن حيث نجد ظاهرة النمو الحضري في الدول المتقدمة هي ظاهرة تاريخية مرتبطة بصورة مباشرة بالإنتاج الصناعي والتقدم التكنولوجي لجميع الميادين، ولذلك فهي على هذا المستوى نتيجة حتمية لمختلف استثمارات التنمية الصناعية التي رفعت من مستوى المعيشة للسكان وزادت من وتيرة النمو الحضري في المدن مع العلم أن هذا النمو الحضري له إيجابياته وسلبياته سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو بالنسبة للدول المتخلفة، وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى تقديم صورة واضحة ومختصرة عن ظاهرة النمو الحضري في الدول المتقدمة، الدول المتخلفة والوطن العربي كما يلي:

I. ظاهرة النمو الحضري في الدول المتقدمة:

لقد ارتبط النمو الصناعي بالنمو الحضري حيث أصبحت هذه ظاهرة مرادفا للتصنيع والتحديث في مدن الدول المتقدمة وذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، دول غرب أوروبا فرنسا ألمانيا، اليابان، الدول الصناعية الجديدة، كوريا الجنوبية والصين، وعليه يمكن الجزم أن مختلف الأنشطة الصناعية المترامنة مع ظهور الثورة الصناعية هي التي عملت على خلق مدن جديدة ونمو بعض المدن القائمة حيث نجد المدن التي نمت في العصر الحديث هي التي كانت تسجل فيها التنمية الصناعية أعلى مستوياتها غير أن المدن التي لم تشهد نموا بطيئا هي التي لم تواكب عملية إدخال الصناعات الحديثة.

II. ظاهرة النمو الحضري في الدول المتخلفة:

بالرغم من اختلاف وتنوع الدول المتخلفة إلا أن لها نقاط مشتركة خاصة في ميدان العمران الحضري على عكس الدول المصنعة حيث أن هذه الدول المتخلفة لم تتمكن من التحكم في نموها الحضري السريع والذي يرجع في المقام الأول إلى النزوح الريفي نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتدهورة السائدة في أريافها، وإضافة إلى طبيعة السياسات الحضرية لهذه الدول، ومن ثم يتضح أن ظاهرة النمو الحضري في الدول المتخلفة قد تمت بوتيرة متسارعة للغاية عبر كل من مدن قارة أفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية لتصبح هذه المناطق إحدى المصادر الرئيسية المسؤولة عن هذا النمو في مدن الدول المتخلفة.

III. ظاهرة النمو الحضري في الوطن العربي: بالإضافة إلى لعوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية

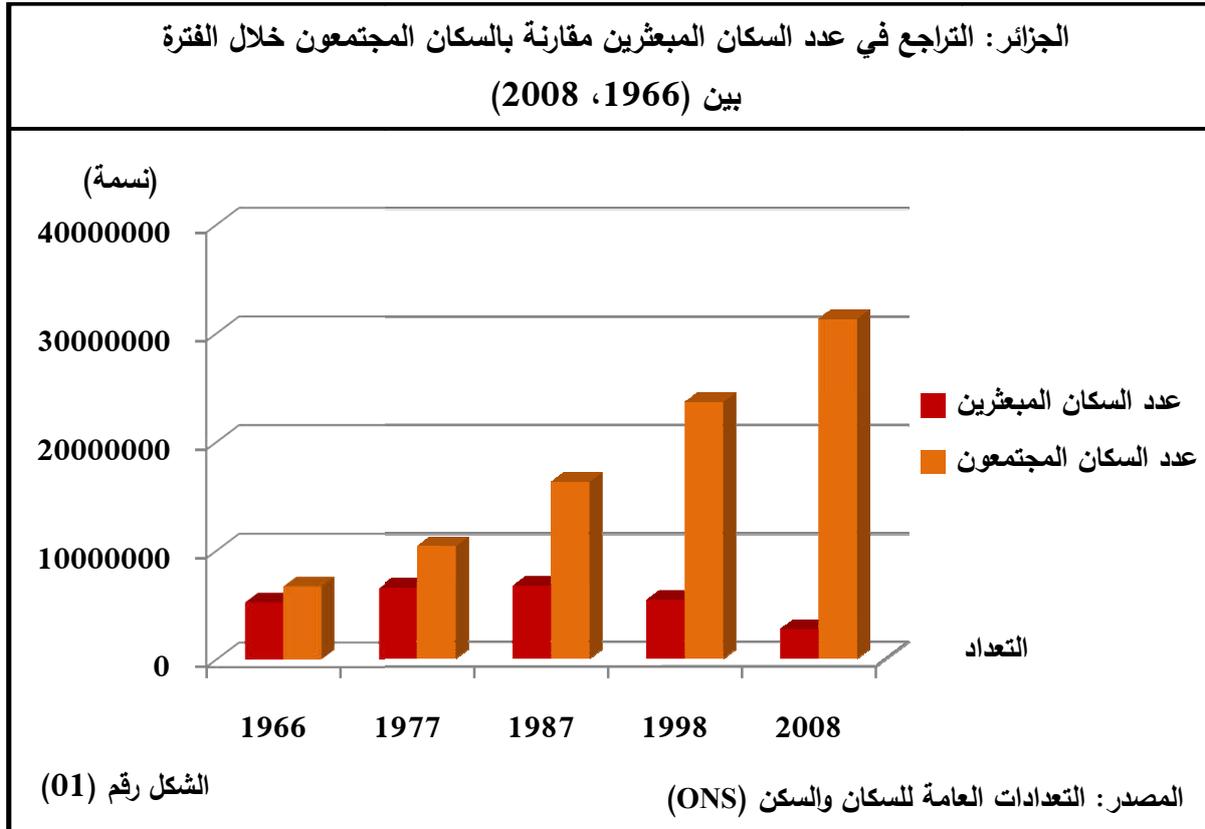
التي مرت بها البلدان العربية فإن السعي وراء الإقامة في المدن له عدة أسباب منها عوامل الجذب للمدن

العربية بدافع التعليم بها والاستفادة من المميزات والخدمات التي تقدمها وعوامل الطرد التي تدفع بسكان الريف للنزوح نحو المدينة كعدم كفاية الدخل وظروف الحياة المعيشية الريفية الصعبة على أمل تحسين وضعهم المعيشي، ولذلك يمكن حصر أهم العوامل التي تساهم فعلا في هذا النمو في المدن العربية عامة في ثلاثة عوامل هي الزيادة الطبيعية للسكان، النزوح الريفي، سياسة التصنيع وكذا سيطرة قطاع الخدمات

رابعا: معالم ظاهرة النمو الحضري الحالية في الجزائر: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

I. تراجع عدد السكان المبعثرين مقارنة بالمجتمعون:

جاءت عملية تحليل مكونات ظاهرة النمو الحضري في الجزائر تكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين النمو الحضري والتزايد في عدد السكان المجتمعين وتراجع في عدد السكان المبعثرين وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المدن الجزائرية سجلت معدلات مرتفعة لظاهرة النمو الحضري بصفة عامة حيث ساهمت الظروف الأمنية، الاجتماعية والاقتصادية الصعبة على التجمع والاستقرار في مختلف المدن أين يمكن أن تتوفر بعض الإجراءات التي تحقق شروط الحياة الحضرية الكريمة، وجاء الشكل رقم (01) يبين توزيع إجمالي عدد السكان المجتمعون والمبعثرين في الجزائر خلال الفترة بين (1966، 2008) كمايلي:



II. العدد الكبير للتجمعات السكانية الحضرية: لقد تطور عدد مدن الشبكة الحضرية في الجزائر وهذا اعتماد على المعايير المعتمدة للتصنيف وهي المدن الحضرية الكبرى والتي تتوفر على أرقى الخدمات الحضرية

وخاصة منها التعليم الجامعي والصحة العمومية...إلخ، ولذلك فتسارع ظاهرة النمو الحضري عبر مختلف مدن الشبكة الحضرية الجزائرية جاء كنتيجة حتمية لعملية استقطاب كبيرة لسكان الأرياف إلى جانب الزيادة الطبيعية للسكان بها وهذه الظاهرة هي من مظاهر النمو الحضري في الجزائر حيث خلفت عدة انعكاساتها سلبية متفاوتة في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والمجالية وهذا بسبب ضعف التخطيط الحضري، وبينما نجد التجمعات الحضرية المتوسطة جاءت مجاورة للمدن الكبرى، وأما المراتب الأخيرة فعادت للتجمعات الشبه حضرية وجاء الجدول رقم (02) يبين طبيعة التجمعات الحضرية كمايلي:

الجدول رقم (02): الجزائر: تصنيف المراكز الحضرية اعتمادا على عدد السكان

المجموع	الفئات				عدد السكان (نسمة)
	الشبه حضرية	المجاورة للمدن	الحضرية	الحضرية الراقية	
38	00	00	05	33	أكثر من 100000
47	02	05	31	09	100000 - 50000
142	05	24	111	02	50000 - 20000
238	18	100	116	04	20000 - 10000
286	44	158	84	00	10000 - 5000
751	69	287	347	48	المجموع
100	09.18	38.22	46.21	06.39	نسبة سكان الحضر (%)

المصدر: الشبكة الحضرية لسنة 2008 (ONS)

III. تطور عدد التجمعات السكانية الحضرية: تعتبر التجمعات السكانية إحدى الدلائل الأساسية عن واقع ظاهرة النمو الحضري في الجزائر ذلك أن هذه الأعداد المتزايدة من التجمعات السكانية جاءت في الأساس عبارة عن تجمعات سكانية صغيرة، وعليه فإن الاتجاه نحو التجمع والسير نحو تسارع هذا النمو الحضري منذ الفترة الاستعمارية إلى ما بعد استقلال الجزائر هو الطابع الغالب على كل المدن الجزائرية عامة وجاء الجدول رقم (03) يبين تطور عدد التجمعات السكانية خلال الفترة (1966، 2008) كمايلي:

الجدول رقم (03): الجزائر: تطور عدد التجمعات السكانية خلال الفترة بين (1966، 2008)

المجموع	أكثر من 100000	50000 - 100000	20000 - 50000	10000 - 20000	5000 - 10000	فئة أقل من 5000 نسمة	التعداد
1787	04	10	27	46	84	1616	1966
2233	08	16	38	73	113	1985	1977
3470	18	37	93	100	260	2962	1987
4057	30	51	133	216	409	3218	1998
4563	40	61	178	257	465	3562	2008

المصدر: الشبكة الحضرية لسنة 2008 (ONS)

خامسا:العوامل المتحكمة في ظاهرة النمو الحضري في الجزائر:

إن ظاهرة النمو الحضري ليست وليدة الساعة بل لها أسبابها ودوافعها التاريخية والاقتصادية والسياسية حيث جاء هذا النمو في مدن الشبكة الحضرية الجزائرية وفق مراحل تطويرية متعاقبة، وعليه فإن هذا النمو قد مر بمرحلتين تاريخيتين أساسيتين مختلفة من حيث الأسباب والأهداف وتتلخص أهم عوامله فيما يلي:

I. التفاوت القائم بين المدينة والريف:

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في تثبيت السكان في الأرياف من خلال تفعيل عملية التنمية الاقتصادية إلا أنه تبقى الاختلالات قائمة في المجال الجزائري التي لا زالت المدينة والمراكز الحضرية الكبرى تستحوذ على أكبر عدد من السكان والمرافق والخدمات الحضرية واستثمار الأموال وتطور المبادلات التجارية خاصة في ظل العديد التحولات الجديدة في إطار العولمة، ولذلك فالمجال الريفي الجزائري يحمل دلالات مختلفة بين العزلة والفراغ والعجز وصعوبة كبيرة في استقرار السكان، وجاء الجدول رقم (04) الموالي يبين لنا بعض المميزات السكانية بشكل مختصر حيث تكشف لنا المعطيات الواردة الوتيرة التصاعدية للتطور المسجل في عدد سكان الحضر بشكل مستمر فبعدها كانت لا تمثل سوى بنسبة تقدر بـ25.05% خلال سنة 1954 نجدها أصبحت تسجل بـ53.71% خلال سنة 2008.

الجدول رقم (04): الجزائر: تطور عدد السكان الحضريون والريفيون خلال الفترة بين (1954، 2008)

نسبة الحضر (%) ⁽¹⁾	عدد السكان (نسمة)			السنوات
	المجموع	الريفيون	الحضريون	
25.05	8614704	6456766	2157938	1954
31.43	12022000	8243518	3778482	1966
39.45	16948000	10261215	6686785	1977
49.57	23038942	11618508	11420434	1987
58.29	29100853	12137283	16963570	1998
65.95	34074911	11603732	22471179	2008

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS)

II. التباين في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين المجالات الوطنية:

تكشف التباينات القائمة بين المدن الجزائرية طبيعة المخططات التنموية الوطنية التي وضعتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وخاصة في فترة السبعينيات حيث واجهت البلاد أوضاع تميزت باختلالات

(1) نسبة الحضر (%) = عدد سكان الحضر / إجمالي عدد السكان × 100

اقتصادية واجتماعية كبيرة تدخلت الدولة بموجبها عن طريق وضع البرامج الاستيعابية التي تركزت في بعض المدن مما دفعت بالسكان إلى النزوح باتجاه تلك المدن لما تقدمه من شروط حياة حضرية أفضل مع العلم أنها ركزت على القطاع الصناعي حيث حاولت الدولة الجزائرية من خلالها إنجاز نسيج صناعي هام عبر العديد من المدن حيث تجسد في شكل أقطاب صناعية متخصصة ومناطق صناعية أخرى مثل القطب الصناعي عنابة، قسنطينة.. إلخ إلا أن هذا المجهودات الكبيرة سارت باتجاه عكسي لسياسة التوازن الجهوي وهذا ما أدى إلى تعميق ظاهرة تهميش الريف الجزائري عامة بعد السياسة الاستعمارية ولذلك فقد تراوحت معدلات نمو سكان الحضر في المدن الجزائرية خاصة القائمة في الشمال ما بين (4، 8%)⁽¹⁾ وجاء الجدول رقم (05) يبين نمو سكان الحضر وقيمة معدلات النمو الحضري في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (05): الجزائر: نمو سكان الحضر ومعدلات النمو الحضري خلال الفترة بين (1987، 2008)

معدل النمو الحضري (%)		قيمة النمو الحضري		عدد سكان الحضر (نسمة)			التجمع
08/98	98/87	08/98	98/87	2008	1998	1987	
3.11	4.12	2506352	2592790	9604736	7098384	4505594	أكثر من 100000
3.67	1.60	941979	362137	3151727	2209748	1847611	100000-50000
2.22	3.71	831475	1154854	4265810	3434335	2279481	50000-20000
1.96	6.95	571879	1438563	3283634	2711755	1273192	20000-10000
3.73	- 0.03	655924	-5208	2165272	1509348	1514556	10000-5000
2.89	3.58	5507609	5543136	22471179	16963570	11420434	المجموع

المصدر: الشبكة الحضرية لسنة 2008 (ONS)

III. فوارق بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية:

إذا كانت الظاهرة الساحلية هي نتائج للسياسات الاستعمارية فإن هذه الظاهرة قد زادت في تعميق حدتها عن طريق استغلال المرافق الاقتصادية التي خلفها الاستعمار الفرنسي الذي دعم سياسة احتلاله بواسطة تعميق مجالات النفوذ إلى المناطق الداخلية حيث ساهم ذلك في تزايد عدد المراكز الحضرية وتسارع وتيرة النمو الحضري فيها، وكما نجد أن السهول الساحلية هي مناطق الاستغلال المكثف وتمركز للسكان الأوروبيين حيث توجد بها معظم المرافق الخدمية، وبالمقابل نجد باقي المجال الوطني عبارة عن مناطق طاردة للسكان وخاصة للقوى العاملة الفلاحية مما أدى تفاقم ظاهرة النمو الحضري السريع في المدن الساحلية وذلك على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة، وعليه فقد تفاقمت أزمة السكن وظهرت العديد من الأحياء القصديرية في شكل أحزمة حول المدن الكبرى بالرغم من الجهود المعتبرة التي قدمتها الدولة

(1) د.التجاني بشير، التحضر والتهنية العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2000، ص21.

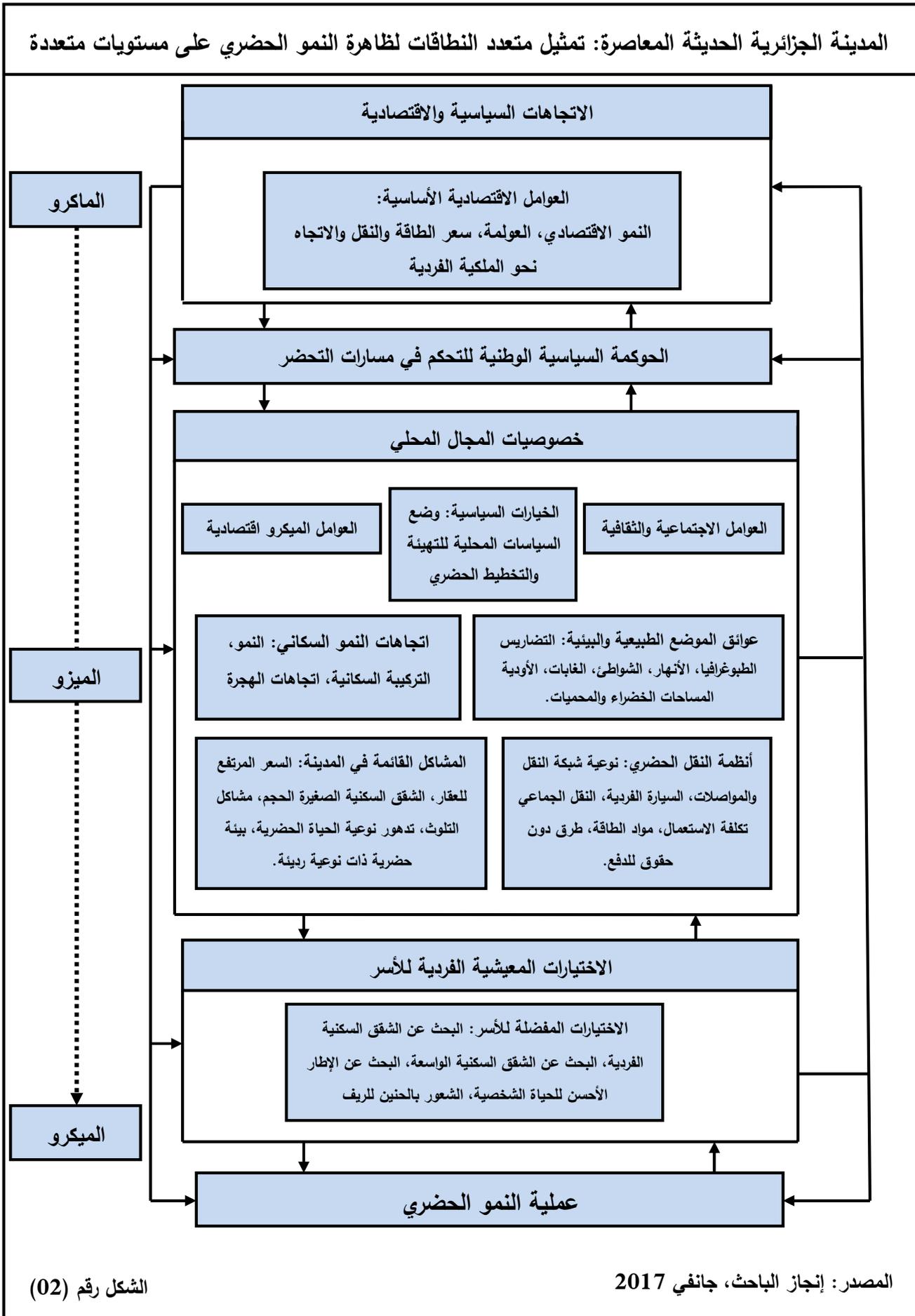
الجزائرية في هذا الميدان إلا أن النمو السكاني الكبير وتدفق النزوح الريفي استمر نحو هذه المدن⁽¹⁾ وخاصة منذ بداية التسعينيات إثر صدور قانون 90/29 المتعلق بالتهيئة والتعمير وكذلك قانون التوجيه العقاري، وجاءت على إثر ذلك عملية اقتراح إعادة تنظيم المجال الوطني حيث ترجمت بدراسات هامة تمثلت في تقسيم المجال الوطني لمعالجة وضعية هذا المجال والتحكم أكثر في وتيرة ظاهرة النمو الحضري والتركز السكاني والاقتصادي في مختلف مدن شمال البلاد والهجرة السكانية الداخلية وكل هذا في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتخطيطية الصعبة وكذا متطلبات العولمة.

سادسا: ظاهرة النمو الحضري والواقع القائم للمدينة الجزائرية الحديثة المعاصرة:

إن التطور التكنولوجي أدى إلى أن أصبحت بعض المدن تأخذ في نموها الحضري بعدا جديدا، واختفى الاتساع كدلالة وحيدة على النمو الحضري والامتداد حين لم يعد المسكن الواحد المكون من طابق واحد أو طابقين هو القاعدة المنتشرة وأصبحت توجد إلى جانبها أنفاق تحت سطح الأرض يتحرك فيها السكان ومختلف وسائل النقل والمواصلات، وكما توجد في بعض المدن طرق معلقة تشترك مع العمارات السكنية المرتفعة والإنفاق في وجود أبعاد مختلفة للنمو الحضري في المدن الحديثة التي أصبح لها حجم وليس مجرد مساحة وصار نموها لا يتلاءم أفقيا فقط بل ورأسيا أيضا وفي بعض المستويات الرأسية توجد عدة وظائف هامة خصوصا الخدمات والشبكات التقنية مثل شبكات المياه العذبة الصالحة للشرب والصرف الصحي... إلخ⁽²⁾، وعلى الرغم من أن النمو الحضري في المدينة المعاصرة لم يعد وفقا على المحور الأفقي فإن النمو الأفقي للمدن في العصر الحديث قد اتسع إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وأصبح هناك تباين واضح في خطة المدينة، ففي وسط المدينة التي تمثل مركزها اليوم مثلما تمثل محور الحياة والحركة النابض فيها توجد أعلى المباني السكنية وأكثرها ارتفاعا وتعددا في الوظائف الحضرية ومن ملامح هذه المنطقة المركزية أنها تجذب أكبر قدر من الاستثمارات سواء في نمط البناء أو الأموال أو التجارة أو المؤسسات الخدماتية المختلفة ولعل سبب ذلك هو أن وسط المدينة ظل حتى وقت قريب أكثر أجزاء المدينة سهولة من حيث الوصول إليها سواء من أحياء المدينة الداخلية أو حتى من خارجها وأصبح لإمكانية الوصول هذه أثر بالغ في جذب الأنشطة المختلفة إليها مما أثر بدوره في ارتفاع أسعار الأراضي بشكل كبير في المنطقة المركزية، وعليه فإن ظاهرة النمو الحضري تعتبر من الظواهر المتعددة

(1) Meskaldji Ghanima, *l'Habitat spontané à Constantine*, DEA, IST université de Constantine Année 1979, P83 -91.

(2) Semmoud Bouziane, *les grandes villes et enjeux de la météorisation en Algérie*, Sétif, Année 2005, p25.



النطاقات وذلك على مستويات مختلفة ومتفاوتة حيث جاءت مرتبطة بالمجال الحضري والسكان وتعكس الواقع القائم للسكان داخل المجالات الحضرية، وعليه جاء الشكل السابق رقم (02) يتضمن تمثيل متعدد النطاقات لظاهرة النمو الحضري على مستويات متعددة في المدينة الجزائرية الحديثة المعاصرة عامة

سابعا: الإطار التشريعي المنظم لظاهرة النمو الحضري في الجزائر:

لقد شهدت السياسة الحضرية الجزائرية عدة تطورات هامة تزامنت مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المجال الحضري الجزائري، ولذلك فإن عملية التهيئة الحضرية تتطلب وضع منهجية شاملة لتنظيم وتسيير ظاهرة النمو الحضري في الجزائر والتحكم فيها وفي تحديدها بمختلف الرهانات التي تواجه المدينة الجزائرية، وعليه يمكن تلخص هذه الرهانات في الرهان المالي، الاقتصادي الاجتماعي، الثقافي والتراثي، البيئي، التسييري الحضري والعولمة⁽¹⁾... إلخ، وكما أن الإطار التشريعي يعتبر الهيكل المنظم والعمود الفقري لنجاح تطبيق كل التخصصات بما فيها ظاهرة النمو الحضري في الجزائر⁽²⁾، ولذلك فهو يشهد دائما حركية وتغييرات مرتبطة دائما بالإطار الزماني والمكاني للمجال الحضري حيث يتمثل هدفه الأول في تحقيق أرقى لجودة الحياة الحضرية في المدن الجزائرية وهذا في إطار مساعي الدولة الجزائرية الرامية منذ الاستقلال لتحقيق مدينة متناسقة ومنسجمة مع جميع مكوناتها العمرانية، ولذلك أصدرت منذ ذلك الوقت جملة من القوانين كان تتغير من فترة لأخرى استجابة للظروف والعوامل المتغيرة مع الزمن عبر المجال الوطني ولعل أهمها ما جاء بعد سنة 1990 في ميدان التهيئة العمرانية حيث أصبح التخطيط الحضري للمدينة يخضع لقوانين ومراسيم جديدة شملت جميع الهيئات والأدوات وهدفها الأسمى هو تنظيم ظاهرة النمو الحضري وتحسين إطار الحياة الحضرية لكل المواطنين الجزائريين، وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى الإطار التشريعي من خلال أدوات التخطيط الحضري، الوسائل القانونية وهيئات الردع والمراقبة المحلية المنظمة للنمو الحضري كما يلي:

I. أدوات التخطيط الحضري المنظمة لظاهرة النمو الحضري في الجزائر:

طبقت أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر منذ الفترة الاستعمارية وهذا لتحقيق أهداف معينة سطرها المستعمر الفرنسي وذلك بإنشاء مخططات التهيئة وتحسين وتوسيع المدن من خلال قانون كورنيديات الفرنسي في جويلية 1924 الذي طبقته فرنسا لأول مرة في مجالها وفي مختلف مستعمراتها ومن مهامه

(1) د.غانم عبد الغني، المدينة الجديدة (علي منجلي) معالجة جديدة للإشكاليات المطروحة في مدينة قسنطينة، مقال منشور في مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، العدد 02، سنة 2004، ص 29.

(2) د.الصادق مزهود، النمو الحضري بالتجمع القسنطيني بين الإطار القانوني والممارسة، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة الحضرية (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2010، ص 333-341.

الحفاظ على الاحتياطات العقارية الواجب تركها من أجل الارتفاقات وخاصة منها العسكرية⁽¹⁾، مع العلم أن أدوات التهيئة والتعمير ظهرت في فرنسا لأول مرة في نهاية الخمسينيات وطبقتها في الجزائر سنة 1958 وهذا في إطار مخطط قسنطينة وهذه الأدوات كانت موجهة لخدمة الأحياء التي يسكنها الفرنسيين وجاء هذا العنصر يتضمن عرض لأدوات التهيئة والتعمير التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة ذلك أن سياسة النمو الحضري في المدن الجزائرية جاءت مرتبطة أساسا بظهور النمط العمراني الفرنسي، وكما أن ظهور القانون الجديد للعمران آنذاك في فرنسا الذي هو نفسه المعتمد في الجزائر حيث يركز على المخطط العمراني الموجه (PUD) وهو يتناول المجال بشكل إحصائي وذلك عن طريق ربطه بالتركيبة السكانية التركيبية الاقتصادية والتركيبية المجالية، وأما عن المخطط العمراني المؤقت (PUP) فيقوم على تبني إستراتيجية تكملية للجوانب التي لم يتطرق لها المخطط السابق والمتمثلة في المراكز الحضرية الصغيرة وهو يشبه كثيرا المخطط العمراني الموجه من حيث الأسس التي يقوم عليها وأهدافه، وإضافة إلى البرنامج العمراني، وأما بعد سنة 1990 فقد ظهرت أدوات جديدة للتهيئة والتعمير حيث تعتبر هي الأخيرة في منظومة التخطيط والتهيئة العمرانية في الجزائر وخاصة بعد صدور القانون رقم 90/29 المؤرخ في ديسمبر 1990⁽²⁾ المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي يحدد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة وأيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية وعليه جاءت هذه الأدوات تتمثل فيما يلي:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)⁽³⁾:

ظهر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب القانون رقم 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير والمتمم بموجب القانون 04/05 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتضمن قانون التهيئة والتعمير والنصوص التطبيقية له المتمثلة في المرسوم التنفيذي رقم 91/177 المؤرخ في 28 ماي 1991 والذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، وكما يعتبر هذا المخطط بديل للمخطط العمراني الموجه (PUD) نظرا للنقائص التي تضمنتها

(1) Maouia Saidouni, *Élément d'Introduction à L'Urbanisme, Histoire, Méthodologie, Réglementation*, Alger, casbah édition, Année 2000, p202.

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 1990، القانون 90/29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ص1652.

(3) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 16، ص 1654

أثناء التطبيق ولعل من أهم أهدافه هو ضمان توازن النمو الحضري على المدى المتوسط إلى البعيد (من 15، 20 سنة) وذلك لتقدير احتياجات التعمير المستقبلية، وعليه يقسم هذا المخطط المنطقة المتعلق بها إلى أقسام وهذا من أجل تسهيل التحكم في ظاهرة النمو الحضري بها وذلك وفق أجال يحددها حيث تم تقسيمها إلى أربعة قطاعات أساسية كما يلي: القطاعات المعمورة (UA)⁽¹⁾ القطاعات المبرمجة للتعمير (UB)⁽²⁾، قطاعات التعمير المستقبلية (UF)⁽³⁾ وأخيرا القطاعات غير القابلة للتعمير (NU)⁽⁴⁾.

2. مخطط شغل الأرض (POS):

ظهر مخطط شغل الأرض (POS) بموجب القانون رقم 91 / 178 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق بالتهيئة والتعمير وهو أداة قانونية للتعمير والتسيير الحضري ينظم حقوق استخدام الأرض، ويهدف من خلال الدراسة لحي من مدينة أو من قطاع إلى تقنين المساحات والنسيج الحضري والتي تشمل جزءا من القطاعات المعمورة أو القابلة للتعمير، وكما يتم وضع هذا المخطط في إطار احترام التوجيهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وعليه تجمع أدوات التخطيط المجالي في الجزائر في مضمونها على التحكم في توجيه عملية النمو الحضري مع مراعاة مضامين المخطط الوطني (SNAT)⁽⁵⁾ والجهوي (SRAT)⁽⁶⁾ والولائي (PAW)⁽⁷⁾ للتهيئة العمرانية وجاء الشكل الموالي رقم (03) يبين طبيعة هذه العلاقة.

3. الوسائل القانونية المنظمة لعملية النمو الحضري:

ونقصد بها بعض القوانين والآليات التي تتولى عملية حسن ترشيد وتنظيم عملية التعمير الحضري وكذا عقود التعمير المحددة بثلاث شهادات وهي المطابقة، التعمير والتقسيم وثلاث رخص وهي التجزئة، البناء

(1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 20

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 22

(3) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 21

(4) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 23

(5) المستوى الوطني: المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT): ويرسم الصورة المستقبلية لجزائر الغد ويحدد التوجهات والمبادئ التي

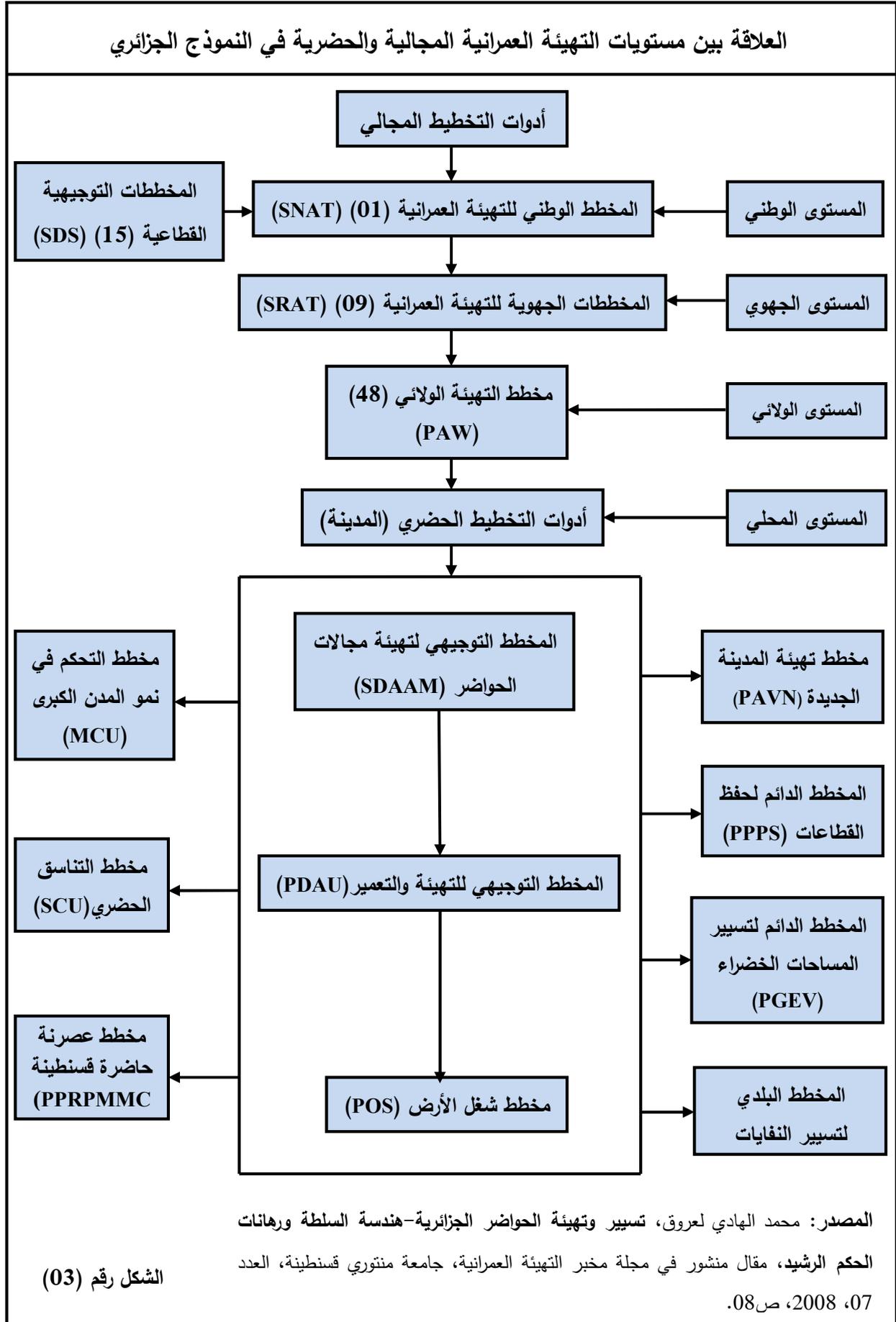
ينبغي أن تتظافر الجهود لتحقيقها نظرا لكونه يركز على عمل منسق يشمل مختلف قطاعات الدولة الجزائرية ومراعاة لضرورات التنمية الوطنية وخصوصيات مختلف الأقاليم الوطنية وعوائقها، وكما يتولى أيضا المجلس الوطني للتهيئة العمرانية عملية التقييم الدوري والمتابعة الميدانية لتنفيذها.

(6) المستوى الجهوي: المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT): وهو أداة إستراتيجية لتنمية المخطط الوطني للتهيئة العمرانية حيث

يتولى في حدود مجاله شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ المقررة في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية وبين المخطط الجهوي، وكما يبين الصورة المستقبلية للإقليم الجهوي ويحدد أيضا الأهداف الأساسية لتثمين الإقليم الجهوي وقواعد التوزيع المتوازن للاستخدامات السكنية والأنشطة الأخرى.

(7) المستوى الولائي: مخطط التهيئة الولائي (PAW): وهو أداة إستراتيجية للتخطيط حيث تقوم كل ولاية بإعداد مخططاتها المتميز حسب

التوجهات والمبادئ المحددة في التهيئة العمرانية والمخطط الجهوي الذي يهتما، ولذلك فهو يشرح ويوضح ويضبط على هذا النحو للولاية مختلف مساحات تخطيطها.



والهدم حيث نجد: القانون رقم 25-90 المؤرخ في 18 سبتمبر 1990⁽¹⁾ المتضمن التوجيه العقاري حيث وضع قواعد جديدة تحترم الملكية ولتحقيق ذلك تم إنشاء الوكالة العقارية المخول لها قانونا الحياة للعقار الموجه للتعمير وترقية المساحات الصالحة للتعمير وتحديد المناطق القابلة للنمو الحضري، وإضافة إلى القانون رقم 82/02 المؤرخ في 07 فيفري من سنة 1982⁽²⁾ والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء ليتبع بالمرسوم رقم 82/304 المؤرخ في 9 أكتوبر 1982⁽³⁾ والذي يحدد كفاءات تسليم الرخص الواردة في القانون السابق وبعد ثلاث سنوات من صدوره أصبحت هذه الأدوات غير مجدية وغير متكاملة ومنسجمة لأنها لا تعطي لعامل الزمن اعتبارا وركزت على رخصة البناء ورخصة التجزئة في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الأدوات هي محصلة لمجموعة من الأدوات الخاصة بالتهيئة والتعمير في الجزائر وإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 28 ماي 1991⁽⁴⁾ الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء وهي: شهادة التعمير، التقسيم، المطابقة، رخصة التجزئة، البناء ورخصة الهدم، و ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 11/1175 الذي يحدد ويضبط التدابير الجديدة لتسليم رخصة البناء ذلك أنه يشترط في تحضير الطلب مدى مطابقة مشروع البناء لتوجيهات مخطط شغل الأراضي أو حتى في حالة انعدام ذلك، وعليه فإن تعليمات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو التعليمات المنصوص عليها تطبيقا للأحكام المتعلقة بالقواعد العامة للتهيئة والتعمير تنص على أنه يجب أن يراعى أثناء عملية التحضير تحديد موقع البناية أو المباني المبرمجة ونوعها ومحل إنشائها وخدماتها وحجمها ومظهرها العام وتناسقها مع النسيج الحضري القائم وذلك اعتبارا لتوجيهات التعمير الحضري ومختلف الخدمات الإدارية المطبقة على الموقع المعني وكذا المرافق العمومية والخاصة الموجودة أو المبرمجة وإضافة إلى المرسوم التشريعي رقم 94/07 المؤرخ في 18 ماي 1994⁽⁵⁾ المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس وأخيرا القانون رقم 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 يحدد قواعد

(1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر 1990، القانون 90/25، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، المادة رقم 01، ص 1560.

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 6، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 1982، القانون رقم 82/02، ص 242.

(3) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 1982، المرسوم رقم 82/304، ص 1897.

(4) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 1 جوان 1991، المرسوم التنفيذي 91/175 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تحديد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، المادة رقم 01، ص 954.

(5) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 25 ماي 1994، المرسوم التشريعي 94/07 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، ص 4.

مطابقة المباني وإتمام إنجازها، وعليه فإن هذه الأدوات تعد غير كافية بالنظر للمخالفات القائمة عبر المجالات الحضرية، وعليه فإن الوسائل قدمت صورة لأدوات التخطيط للنمو الحضري في الجزائر⁽¹⁾.

4. هيئات الردع والمراقبة المحلية المتحكمة في توجيه ظاهرة النمو الحضري:

إن السعي وراء زيادة تأكيد صلاحيات الجماعات المحلية في مراقبة ظاهرة النمو الحضري في الجزائر بإعطائها الحق في عملية تنظيم هذه الظاهرة عن طريق تقديم صلاحيات هامة للجماعات المحلية والتي من بينها إلزامها بإنشاء الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين، وإضافة إلى التعديلات المدرجة في قانون البلدية والولاية وهذا إلى جانب إصدار قانون لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة وقانون الشفعة وهذا من أجل زيادة التحكم في عملية البيع والشراء للقطع الأرضية والمساحات العقارية الموجهة للبناء والتعمير، وإضافة إلى عدة قوانين ومراسيم تنفيذية تنظيمية حيث يمكن تلخيصها فيما يلي: المرسوم التنفيذي رقم 95-318 المؤرخ في 19 أكتوبر 1995 الذي يحدد شروط المواطنين المؤهلين لتقصي مخالفات التشريع والتسليم ومعاينتها في ميدان الهندسة المعمارية والتعمير، القانون رقم 08-90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المنظم لعمل البلديات في تنظيم النمو الحضري، القانون رقم 25-90 المؤرخ في 18 سبتمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، حيث تم وضع قواعد جديدة تحترم الملكية ولتحقيق ذلك تم إنشاء الوكالة العقارية المخول لها قانونا الحيابة على العقار الحضري الموجه للتعمير وترقية المساحات الصالحة للتعمير وتحديد المناطق القابلة للبناء والتعمير، الأمر رقم 26-74 المؤرخ في فيفري 1974 والذي أعطى صلاحيات واسعة للبلدية في ميدان البناء والتعمير واستخدامات الأرض الحضرية لإقامة مرافق خدمية عمومية مختلفة، وهذا بالإضافة إلى مصالح شرطة العمران والبيئة حيث تم تأسيس شرطة التعمير بموجب القانون رقم 90/29 كهيئة مكلفة بالتحقيق، وأخيرا وفي تطور نوعي سنة 2006 أصدر المشرع الجزائري في إطار التأسيس لسياسة جديدة للمدينة حيث ولأول مرة منذ الاستقلال جاء القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 حيث صدر بتاريخ 20 فيفري 2006⁽²⁾ ومكرسا للنظام الديمقراطي وهو يتضمن بعض المبادئ العامة لسياسة المدينة وبذلك تكون الدولة قد أدركت أن التهيئة والتعمير هي قبل كل شيء إرادة سياسية واختيار استراتيجي يهدف إلى ترشيد النمو الحضري والنهوض بالاقتصاد الحضري، وعليه فإن الدولة الجزائرية تتوفر على التشريعات المقننة المتعلقة بالتحكم في ظاهرة

(1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 03 أوت 2008، القانون 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المتضمن تحدد قواعد مطابقة المباني السكنية وإتمام إنجازها، ص 19-29.

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، القانون 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية، المادة 01، ص 16.

النمو الحضري، غير أن هذا الإطار القانوني لا يملك قوة القانون، ذلك أن التشريع الجزائري يمنح صلاحيات ومهام كثيرة ومتنوعة للجماعات المحلية في ميدان مراقبة وتوجيه عملية النمو الحضري للمدن ولكن المتتبع لحالة العمران الحضري في المدن الجزائرية وواقعها القائم وما يمثله من تدهور وقصور كبيرين يمكنه استنتاج بأن هناك خلا واضحا في أداء مختلف أدوات التخطيط الحضري في الجزائر والفاعلين لأدوارهم في التنمية الحضرية للعمران ومستوى الارتقاء بالبيئة الحضرية ورفاه السكان.

ثامنا: ظاهرة النمو الحضري عملية تعكس واقع الممارسة العمرانية في المدينة الجزائرية:

يندرج المسار المتدرج لصناعة قرار التهيئة العمرانية ضمن مسعى الدولة في تحقيق تناسق أدوات التهيئة والتعمير ومختلف مخططات التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية التي تحددها السلطات العمومية في الدولة الجزائرية، ولكن هذا المسعى النبيل لم يتحقق ميدانيا بالقدر المنتظر منه وذلك لعدة أسباب منها:

I. ضعف القدرات الفنية والمهارات التقنية:

فيما يتعلق بالموارد البشرية والهيكل التقنية للبلدية، التي لا تمكن من إنجاز دراسات ومخططات التهيئة والتعمير في الجزائر، حيث يلجأ إلى الوصاية التي تكلف مكاتب الدراسات العمومية أو مديريات الولاية للسكن والتعمير للتكفل بهذه الدراسات والإشراف على مختلف مراحلها، وبذلك تتحول سلطة صناعة أدوات التهيئة والتعمير إلى هذه الأطراف بسبب تحكها في المهارات المهنية وسيطرتها على المعلومات، ولما يتوفر لها من موارد بشرية متخصصة وتجهيزات ومصالح وموارد مالية هامة، وكما أن هذه الدراسات تحال بعد انتهائها إلى المجالس الشعبية البلدية للمناقشة والإثراء وهي لا تملك في معظم الحالات إلا الموافقة عليها أو الطعن المحتشم في بعض تفصيلاتها لأن غالبية أعضاء المجلس من غير ذوي الاختصاص وبذلك يصبح دور البلديات شكليا وهذا ما يؤثر سلبا على واقعية ونجاعة المنتج التخطيطي وقدراته على التعبير عن تطلعات وتوجهات ومصالح وأولويات البلديات الجزائرية على المستوى الوطني.

II. العامل الزمني:

حيث يؤدي ثقل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالإعداد والموافقة ثم المصادقة، والتي تأخذ في المتوسط ثلاثة سنوات تضاف إلى مدة إنجاز الدراسات إلى أن تفقد هذه المخططات كفاءة الاستجابة للأهداف والخيارات المقررة لأن الأحداث تجاوزتها بتكون واقع ميداني جديد يعيق تطبيق البرامج والعلميات على أرض الواقع، ويتأكد ذلك إذا ما عرفنا أن وزارة السكن والتعمير قررت مراجعة ما يعادل 780 مخطط للتهيئة والتعمير من جملة 1541 مخطط غير ملائم وتجاوزها للواقع على مستوى المجالات الحضرية الوطنية وأما مخططات شغل الأراضي والتي بلغ عددها خلال سنة 2013 نحو 12000 مخطط شغل

فإن 4109 مخطط أي بنسبة 34% فقط قيد الإنجاز في حين أن 3337 مخطط أي 28 % فقط تمت المصادقة عليها وتنتظر التطبيق،وأما الباقي أي 4747 مخطط وب40 % فلا زالت قيد الدراسة والإعداد⁽¹⁾.

III. التعدادات على التوجهات التخطيطية:

حيث أن الإهمال في ميدان التطبيق يفقد هذه الأدوات توجهاتها الفعالية والمصادقية والجدوى الضرورية لأداء التخطيط، وذلك لظروف ترتبط بمصالح تتعلق بتحقيق مكاسب شخصية خاصة مثل السكوت عن الممارسات العمرانية المخالفة وغض النظر أو تشجيع التوسعات الفوضوية في مواقع غير مناسبة والتي قد تحدث تأثيرات بيئية واقتصادية وعمرانية سلبية أو التستر على مخالفات مختلف الضوابط التخطيطية الحضرية والهندسية من طرف الأفراد وحتى من مصالح الدولة الجزائرية ومختلف مؤسساتها بما يؤدي إلى إلحاق الإضرار ببرامج وأهداف التنمية الحضرية وسلامة البيئة الحضرية للسكان من الأخطار والعوائق.

IV. تعدد أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر:

وهو ما يطرح إشكالية الترابط والتكامل والتناسق بينهما وخاصة بالنسبة للمدن الكبرى سواء من الناحية الإجرائية والتنفيذية، أو من جهة توافق أو تعارض وتناقض المشاريع المبرمجة والخيارات المحددة في كل أداة دون الرجوع إليها، وهي بذلك لا تخضع لمراقبتها وهذا ما يزيد في حيرة وارتباك الجماعات المحلية.

V. المضاربة في أسعار العقار الحضري:

حيث أن الأراضي الموجهة للنمو الحضري في المدن الجزائرية من حيث طبيعة ملكيتها واستخدامها، قد تضع رغبات المالكين لها في وضع معارضة مع أهداف مخططات التهيئة والتعمير في الجزائر وغالبا ما تصبح محل مضاربة دون أدنى مراعاة لمبادئ الاقتصاد الحضري والتوازنات البيئية والإيكولوجية وتحقيق شروط السلامة والأمن من مختلف أنواع التلوث المعروفة وتناسق النسيج الحضري عبر المدن القائمة.

VI. تشابك أدوات التهيئة والتعمير وأدوات التهيئة العمرانية:

حيث تستند منظومة التخطيط المجالي والحضري على قاعدة واسعة في الأدوات والإمكانيات التخطيطية التي تتصدى لمهام وأهداف غير متشابهة حيث تبدأ بمخططات شغل الأراضي (POS) والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU) وهي الأدوات الأساسية المرتبطة بتخطيط المدن والتحكم في توجيه ظاهرة النمو الحضري حيث جاءت مستويات تخطيطية أعلى تتشكل على المستوى الولائي من مخطط التهيئة الولائي (PWA)، وعلى المستوى الجهوي من المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT)، وفي القمة نجد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، وتشكل هذه الأدوات القاعدة المرجعية والأساسية

(1) وزير السكن والعمران، جريدة الخبر، ليوم 29 نوفمبر 2013

التي تستوحي منها أدوات التهيئة والتعمير معظم توجهاتها ومبادئها وأهدافها، حيث ينص التشريع على إلزامية الاستئناس بهذه الأدوات الإستراتيجية، ولكن الواقع عكس ذلك لأن مخططات التهيئة والتعمير تدرس ويصادق عليها في غياب كامل لهذه الأدوات المرجعية لأنه منذ سنة 2001 تاريخ صدور قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كان لا بد من الانتظار حتى سنة 2010⁽¹⁾ تاريخ المصادقة على مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي وافق عليه مجلس الوزراء في سنة 2007، وفي حين أن المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم فلا تزال قيد عملية الدراسة، وأما مخططات التهيئة للولايات فإنه لا يزال العمل جاريا بالمخططات القديمة، ولذلك فإن هذا الأمر يطرح بجدية إشكالية توافق أدوات التهيئة والتعمير مع متطلبات وبرامج وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتهيئة العمرانية التي تحدد لكل مدينة مكانتها في تصنيف الشبكة الحضرية للمدن الجزائرية بصفة عامة ووظائفها ومرافقها وبالتالي إمكانية حدوث تعارض بينهما.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال معالجة الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة ظاهرة النمو الحضري في الجزائر ما يلي:

- أبرزت الدراسة النظرية لظاهرة النمو الحضري في الجزائر أنها ظاهرة ليست وليدة الساعة بل لها جملة من الأسباب والدوافع التاريخية، السياسية والأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية ساهمت في نمو المدن بوتيرة متسارعة منذ الفترة الاستعمارية إلى اليوم وهذا تحت تأثير السياسة الاستعمارية والزيادة السكانية التي في مقدمتها الزيادة الطبيعية، وكما كان لسياسات التنمية الوطنية المختلفة القائمة على إرساء عمليات التصنيع عاملا فعالا في جلب واستقطاب السكان الوافدون وخاصة من الريف الجزائري بصفة عامة حيث تجلت معالم النمو الحضري في تسارع وتيرة النزوح الريفي وتزايد عدد المراكز الحضرية القائمة ونموها.
- أثبتت دراسة الإطار التشريعي لظاهرة للنمو الحضري في الجزائر أنها أدوات وبرامج موروثية عن الاستعمار الفرنسي شهدت بعض التعديلات المتعاقبة حيث حول لها القيام بالمهام وفق النصوص التشريعية القانونية والمواثيق، ومع العلم أن الواقع القائم لظاهرة النمو الحضري في المدن الجزائرية عامة جاء يعكس التعديات الناتجة عن ضعف وإهمال تطبيق أدوات التخطيط الحضري والمجالى المسجد في الممارسات العمرانية التي تفقد مصداقية وفعالية وأهداف مختلف هذه الأدوات التي سطرت من أجلها.
- اتصفت ظاهرة النمو الحضري القائمة في المجالات الحضرية الجزائرية بصفة عامة بمجموعة من الاختلالات المستمرة في التنظيم والصعوبات والتي جاءت مرتبطة بتوجيه الأنسجة الحضرية الوطنية القائمة في المدن مما جعلها تعاني من عدة إشكاليات حضرية ناتجة عن ضغوطات هذا النمو المتسارع.

(1) القانون 10-02، المؤرخ في 29 جوان 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني للتهيئة العمرانية

الفصل الثاني

اتجاهات النمو الحضري وتوزيعه المجالي

في مدينة العلمة

- تمهيد

أولاً: النمو الحضري والمميزات الجغرافية والحضرية في مدينة العلمة

ثانياً: النمو الحضري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مدينة العلمة

ثالثاً: النمو الحضري وتطور الحاضرة السكنية واتجاهاتها في مدينة العلمة

- خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر النمو الحضري من المؤشرات الحقيقية لمعرفة نقاط الضعف والقوة في أي مدينة مهما كانت أسباب نشأتها واتجاهات نموها⁽¹⁾، وعليه يهدف تشخيص الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة الذي سيتم ضمن هذا الفصل إلى التعرف على الواقع القائم لاتجاهات هذا النمو الحضري وذلك عن طريق دراسة تطوره والتوزيعات المجالية لهذا النمو في هذه المدينة وهو ما تطلب مسح ميداني شامل وكامل للمجال الحضري للمدينة بكل مكوناته العمرانية ووفق فترات زمنية معينة لها علاقة مباشرة بالسياسة السكنية المنتهجة ووسائل تجسيدها في المدينة الجزائرية منذ الفترة الاستعمارية إلى اليوم وهذا من أجل الوصول إلى تحليل وتفسير العوامل المتحكمة في الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة باعتبارها من المدن الجزائرية الهامة، وعليه سيتم التطرف في الجزء من البحث إلى معالجة عناصر النمو الحضري كما يلي:

أولاً: النمو الحضري والمميزات الجغرافية والحضرية في مدينة العلمة:

I. الامتداد التاريخي والجغرافي لمدينة العلمة:

تقام المدن عادة في المواضع التي تتوفر فيها موارد وثروات اقتصادية والتي تكون عقدة تقاطع مهمة في شبكة الطرق وحركة النقل⁽²⁾ وهذا ما ينطبق على مدينة العلمة، وعليه فإنه قبل الخوض في دراسة وتحليل عناصر النمو الحضري في مدينة العلمة يجدر بنا أولاً وقبل كل شيء أخذ فكرة ولو عامة عن تاريخ نشأة هذه المدينة، ولقد اختلفت الآراء حول تاريخ وأسباب نشأة مدينة العلمة حيث تكونت نواتها الأولى بجوار تجمع عمراني صغير يضم حوالي 40 مسكن متجمعة حول عين تسمى عين تفتيكية (Aine Taftikia) في وسط منطقة زراعية منبسطة السطح حيث كانت العلمة قبل مجيء الاستعمار الفرنسي تابعة لنوميديا وكما تشير مصادر تاريخ المغرب إلى أن نوميديا كانت تمتد من قرطاج إلى غاية نهر ملوي في الغرب وبعد مجيء الوندال سنة 429 م أصبحت العلمة ونواحيها تابعة للإمبراطورية الرومانية في إطار اتفاق 442 م المبرم بين الفنتينان وثلاثة من ملوك روما وجانسي ريك ملك الوندال الذي يقضي بتعيين وتحديد المناطق التابعة لكل مملكة، وجاء بعد ذلك سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م ثم الاحتلال البيزنطي سنة 533م إلى غاية 640 م⁽³⁾ وأخيراً الفتح الإسلامي، وكما عثروا على مجموعة من الآثار

(1) الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة، دار النور هادف، الطبعة الأولى الرواشد، الجزائر، سنة 1995، ص24.

(2) عبد الإله أبو عياش، إسحاق القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص24.

(3) ايف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح وعاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1984، ص292.

تعود للإنسان الأول بمنطقة عين الحنش، مع العلم أن الاستعمار الفرنسي أطلق عليها اسم مدينة تعرف بسانت أرنو (Saint Arnaud) سنة 1868⁽¹⁾ وهذا نسبة إلى المارشال الفرنسي سانت أرنو المدعو لوروي ذي أشيل (Leroy Achill)⁽²⁾ وقيمت مدينة العلمة بهذا الاسم حتى بعد الاستقلال والذي نذكر بشأنه بعض التفسيرات أولاً نسبة لكثرة عيون الماء بها ويقصد به على الماء ومع مرور الوقت حرف ليصبح العلمة وهناك اعتقاد آخر وهو ما نرجحه أن السبب في تسميتها يعود للشيخ منصور العلمي الذي جاء مهاجراً من منطقة بجاية وسكن جبل براو ولكونه رجلاً تقياً متديناً فقد نجح في تجميع القبائل حوله وعرفانا لدوره صارت هذه القبائل تحمل اسمه وهو الاسم الذي أطلق على جميع القبائل التي كانت تسكن المنطقة قبل تطبيق قانون (Sénatus-consulte) حيث تضم مدينة العلمة خمسة قبائل رئيسية تعكس هيكلية اجتماعية معقدة⁽³⁾ وهي: قبيلة العلمة، أولاد عبد النور، عمور القبلة، عمور الظهرة وأولاد سالم.

II. أهمية الموقع الجغرافي لمدينة العلمة ضمن الإقليم الشمال الشرقي الجزائري:

تقع مدينة العلمة في إقليم السهول العليا الشرقية في شرق ولاية سطيف التي تقع بدورها في إقليم الشمال الشرقي الجزائري الذي يعتبر أحد الأقاليم الكبرى في الجزائر⁽⁴⁾، وجاءت أهمية الموقع الجغرافي لهذه المدينة تتحصر في كونها محور ربط أساسي للمواصلات حيث تقع على محاور الطرق الرئيسية التي تربط بين مدينة قسنطينة شرقاً والجزائر العاصمة غرباً والتمثلة في الطريق الوطني رقم (05) الذي يقسم المدينة إلى قسمين متساويين تقريباً وخط السكة الحديدية الرئيسي في البلاد الرابط بين الجزائر وتونس وعند نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم (05) مع الطريق الوطني رقم (77) الذي يربط بين جيجل شمالاً وباتنة جنوباً، وهذا فضلاً عن تدعيم إمكانية الربط والاتصال بهذه المدينة بواسطة الطريق السيار شرق غرب الذي سهل أكثر حركة المرور نحوها وجعلها ملتقى اتصالات رئيسي لكل مدن الشبكة الحضرية القائمة عبر ولايات الشرق الجزائري ومركز هام بين مختلف الأقاليم الجغرافية الوطنية، وإضافة إلى كونها إحدى الأقطاب الاقتصادية والتجارية والحضرية والخدماتية الهامة لهذا الإقليم حيث ساهم الإشعاع

(1) سانت أرنو هو قائد عسكري فرنسي ولد في باريس بتاريخ 20 أوت 1798 وقتل في معركة ألما (ALMA) في شبه جزيرة القرم وذلك في 29 سبتمبر 1854 ولعب دوراً كبيراً في محاربة الثورات الشعبية الجزائرية وكان يفتخر بإجرامه في حق الشعب الجزائري. أنظر: ايف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، المصدر الذي سبق ذكره، ص 219.

(2) Roger Troussel, **Notes sur les populations Indigènes de la commune d'el Eulma**, Revue Africaine société historique Algérienne, vol N 85, Alger, Année 1941, p230 -241.

(3) معلم عبد الرؤوف، عنان رضا، تهيئة منطقة توسع في مدينة العلمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي قسم تسيير التقنيات الحضرية، سنة 2007، ص 24.

(4) المعهد الوطني للخرائط بقسنطينة (INC)، خريطة الجزائر السياحية، مقياس 1/500000، سنة 1987.

الجهوي المتباين للاستثمار التجاري خاصة في جعل هذه المدينة قطبا اقتصاديا من الدرجة الأولى له إمكانية المنافسة لمدينة سطيف بغض النظر على الأقطاب الجهوية الأخرى حيث يتمتع بقدرة جذب كبيرة للأفراد ومختلف المتعاملين التجاريين والاقتصاديين والعديد من فروع الشركات الكبرى العمومية الوطنية والعالمية... إلخ وعديد الناشطين من مختلف المجالات محليا ووطنيا ودوليا وخاصة بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة والمتعلقة بالانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية، وبالإضافة إلى كونها معلما أثريا وسياحيا هاما ذلك أن مدينة جميلة الأثرية التي أسست سنة 96 قبل الميلاد كانت هي المدينة الرابعة في إقليم الشرق الجزائري بعد كل من قسنطينة، ميلة وسطيف مع العلم أن مدينة العلمة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 1915.53 هكتار أي ما يعادل 25.75 % من إجمالي مساحة البلدية و 0.30 % من إجمالي مساحة ولاية سطيف، وعليه فإن هذه المدينة تتميز بموقع جغرافي استراتيجي مما أهلها لأن تكون مدينة ذات وزن حضري هام في الشمالي الشرقي الجزائري.

III. أهمية الموقع الإداري لمدينة العلمة:

يتبين من الخريطة رقم (01) الموقع الوسطي لمدينة العلمة وهذا داخل إقليم الشمال الشرقي الجزائري حيث تقع في إقليم السهول العليا وتحديدا في الجزء الغربي الذي يسمى بالسهول العليا السطايفية، وكما تبعد عن مقر ولاية سطيف بـ 25 كلم غربا وعن مدينة قسنطينة بـ 100 كلم شرقا، وجاءت هذه الحدود مبينة كما يلي من الجهة الغربية بلدية أولاد صابر، من الجهة الشرقية بلدية بئر العرش، من الجهة الشمالية بلدية القلثة الزرقاء ومن الجهة الجنوبية بلدية بازر سكرة، ولذلك فإن مدينة العلمة تعتبر حديثة النشأة تعود بداية نشأتها إلى الفترة الاستعمارية مما جعل لها طابعا عمرانيا مشابها لغالبية مدن الشمال الشرقي الجزائري التي شيدت في تلك الفترة، وعليه فكل مدينة تسعى للنمو تبعا للوظيفة التي تؤديها والتي أنشأت من أجلها وما يترتب عن ذلك من تطور في نوع الوظيفة وعدد السكان الذين يقومون بإقامة مساكن أكثر عددا أو مجالا أوسع تنمو وتتوسع فيه مدينة العلمة، وإضافة إلى أنها إداريا تعتبر كمقر دائرة حيث توطر بالإضافة إلى مجالها بلديات⁽¹⁾ وهي القلثة الزرقاء وبازر سكرة، وجاءت حدود دائرة العلمة كالتالي من الشمال بلديتي تاشودة وبني فودة، ومن الشرق البلديات التالية: بئر العرش، بلاعة وحمام السخنة من الجنوب بلديتي التلة وعين لاجر ومن الغرب بلديتي قجال وأولاد صابر، وبذلك تستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ 365.58 كلم² أي بنسبة 5.62 % من إجمالي مساحة ولاية سطيف

(1) PDAU Intercommunale :El-Eulma, Ain lahdjar, Baser sakhra, Bir El arch, Guelta zerga, Belaa, Elouldja et tachouda, première phase : Etat de fait, Diagnostic et options d'aménagement, volume 03: Analyse urbaine, sept 2013.

وكما تضم 198506 نسمة من سكان الولاية البالغ عددهم 1489979 نسمة خلال التعداد الأخير العام للسكان والسكن لسنة 2008، وكما جعلت مجال هذه البلديات الواقعة جغرافيا وإداريا في الشمال الشرقي لولاية سطيف يعرف حركية كبيرة حيث تغطي في مجملها مساحة تقدر بـ 1038.42 كلم² ومع العلم أنها تتوزع عبر هذه البلديات كما يلي: العلمة بـ 74.40 كلم²، عين لاجر بـ 224.64 كلم²، القلثة الزرقاء بـ 134 كلم²، بازر سكرة بـ 157.18 كلم²، بئر العرش بـ 139.81 كلم²، بلاعة بـ 77.67 كلم²، الولجة بـ 149.52 كلم² وتاشودة بـ 81.20 كلم² وبإجمالي عدد سكان يقدر بـ 284941 نسمة خلال نفس التعداد.

IV. طبيعة الموضع العام للمنطقة ومظاهره العامة:

يتميز موضع مدينة العلمة بالانبساط عامة وقلة الانحدار حيث توسعت على سطح يعتبر كمنطقة اتصال بين إقليمين طبيعيين متباينين، وجاءت مظاهر التضاريس الكبرى واضحة المعالم بسبب عدم التجانس في مظهر السطح وموقعها داخل المجموعة الفيزيائية، ومن تم جاء موضع هذه المدينة بمميزات طبيعية وطبوغرافية حيث يتكون من وحدات طبيعية رئيسية وهي الجبال التلية والسهول العليا الشرقية⁽¹⁾ كما يلي:

1. الأراضي السهلية المنبسطة:

حيث يتراوح ارتفاعها ما بين 900 و1000 مترا عن مستوى سطح البحر وبذلك تظهر على شكل هضبة مرتفعة تضم مجموعة من الوحدات الطبوغرافية، وإذا ما معنا النظر في مظاهر السطح في موضع المدينة الأولى نجد أنها قد أقيمت في منطقة منبسطة يتراوح ارتفاعها بين 960 مترا في الشمال و950 مترا في الجنوب وبين 950 و960 مترا في الغرب حيث يبلغ متوسط ارتفاع هذه المدينة نفسها 955 مترا ولهذا يبدو موضع المدينة للناظر الذي يقدم من أي جهة على أنها تتموضع في وسط حوض محاط بمجموعة من التلال المرتفعة من الشرق والشمال ومتفتحة على سهل أقل منها ارتفاعا في الجنوب.

2. الأراضي ذات الانحدار النسبي:

ويتضح كذلك أن الارتفاع العام للمنطقة يقل تدريجيا كلما اتجهنا من الشمال للجنوب أو من الشرق للغرب حيث يقدر الارتفاع بـ 1022 مترا في الشمال ذلك بالقرب من مقر بلدية القلثة الزرقاء، مع العلم أنه ينخفض تدريجيا إلى أن يصل 908 مترا في الجنوب وذلك بالقرب من شط البيضاء، وكما نجد الارتفاع يقدر بـ 1012 مترا في الغرب بالقرب من دوار أولاد صابر و1090 مترا بالقرب من مدينة سطيف وبقل في الشرق ليلبلغ 950 مترا مدينة العلمة و933 مترا في بئر العرش، ومن ذلك يعتبر موضع مدينة العلمة

(1) خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية المجال الحضري، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جوان 1994، ص 02.

المنخفض مقارنة بمجموعة التلال المحيطة بمدينة العلمة وخاصة منها مرتفع حي قوطالي بكير السابق وعليه فإذا كان انبساط السطح يحفز ويسهل عملية البناء والتعمير والنمو الحضري بهذه المنطقة إلا أن تموضع هذه المدينة على هذا السطح المنخفض تتسبب في إمكانية تعريض مساحات كبيرة من النسيج الحضري للفيضان عند سقوط الأمطار عند أقدام مرتفعي قوطالي والثنية الحمراء وبالتالي يشكل عائقا أمام توسع هذه المدينة في الجهة الجنوبية وهذا لصعوبة تصريف المياه لأن الانحدار الطبيعي ضعيف⁽¹⁾

V. أهمية تطور الحجم السكاني في مدينة العلمة:

لقد شهدت مدينة العلمة منذ نشأتها إلى الوقت الحالي تزيادا مستمرا في عدد السكان، وإضافة إلى اندماج مجموعة من التجمعات السكانية الثانوية مع التجمع الرئيسي وهذا مقابل نمو بعض التجمعات السكانية المبعثرة حيث ساهم في ذلك عوامل وأسباب عديدة متداخلة ومتباينة في مقدمتها الوتيرة المتسارعة لظاهرة النمو الحضري في المدينة الجزائرية بصفة عامة وذلك خلال فترات زمنية متتالية، وجاءت معطيات السكان تؤكد تضاعف هذه الزيادة السكانية في عدد السكان وذلك كما يبين الجدول رقم (06) كما يلي:

الجدول رقم (06): مدينة العلمة: تطور الحجم السكاني خلال الفترة بين (1966، 2008)

التعداد	التجمع الرئيسي (ACL)		التجمع الثانوي (AS)		المنطقة المبعثرة (ZE)		البلدية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	المجموع	%
1966	25617	76,53	7855	23,47	-	-	33472	100
1977	41564	79,81	-	-	10516	20,19	52080	100
1987	67933	85,55	3870	4,87	7603	9,58	79406	100
1998	104758	87,57	8928	7,46	5936	4,96	119622	100
2008	140672	93,63	4518	03,00	5060	03,37	150250	100

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

VI. مؤشرات النمو الحضري في مدينة العلمة:

تعتبر ظاهرة النمو الحضري من المتغيرات الأساسية في دراسة الاتجاهات الحضرية العامة في أي مجتمع من المجتمعات البشرية، ولذلك فإن دراسة الواقع القائم لظاهرة النمو الحضري في مدينة الجزائرية بصفة عامة وفي مدينة العلمة بصفة خاصة ستكون مبنية أساسا على دراسة مؤشرات النمو الحضري بكل

(1) أحمد عقاقبة، خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة دراسة حالة مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة الأوساط الفيزيائية والأخطار الطبيعية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2004 / 2005، ص 106.

خصوصياتها وبشكل مفصل، وجاءت هذه المؤشرات تتلخص فيما يلي: مؤشر التطور العمراني، مؤشر النمو السكاني ومعدلاته، مؤشر تطور الحضيرة السكنية، مؤشر الخدمات، المؤشر الاقتصادي، المؤشر الثقافي، المؤشر الصحي ومؤشر الأنشطة الحضرية... إلخ وذلك لما لها من أهمية كبيرة في زيادة تعميق الفهم والتحليل والتفسير الدقيق لواقع هذا النمو في هذه المدينة والظواهر القائمة فيها وذلك حسب ما يلي:

1. مؤشر التطور العمراني:

يتبين من الخريطة رقم (02) أن عملية التطور العمراني في مدينة العلمة هي عملية الاستهلاك للعقار الحضري بصورة مستمرة باتجاه الأطراف وسواء كان أفقيا أو رأسيا أو بشكل مخطط أو غير مخطط وذلك وفق مراحل تطويرية متعاقبة حيث مرت بمرحلتين تاريخيتين أساسيتين مختلفة من حيث الأسباب والأهداف فالأولى جاءت مرتبطة بالمرحلة الاستعمارية، وأما الثانية فهي مرتبطة بمرحلة ما بعد الاستقلال كما يلي:

1.1. المرحلة الاستعمارية (1862 - 1962):

توسعت النواة العمرانية الأولى لمدينة العلمة في شكل مركز استيطاني سنة 1862⁽¹⁾ مع مجيء أوائل المستعمرين الأوروبيين في سنة 1855 حيث أصبحت العلمة بلدية مختلطة (la Commune Mixte) سنة 1875 بمرسوم الحاكم في 24 ديسمبر 1875 وتطبيقا لسياسة الجنرال بيجو العسكرية اختارها الأوروبيون مقرا لإقامتهم بسبب انبساط سطحها الذي ساعد على سهولة الدفاع والتصدي لهجمات القبائل، حيث شهدت المدينة تطورا عمرانيا بطيئا جدا نوعا ما لاحتكاره من طرف المستعمرين الأوروبيين حيث توسعت المدينة باتجاه الغرب على الأراضي غير الصالحة للزراعة وقدرت مساحتها العمرانية بـ 86 هكتار⁽²⁾ وهي متمثلة في أحياء مركز المدينة الموزعة على جوانب الشوارع الستة الرئيسية وأهمها شارع أول نوفمبر في الوسط يوازيه في الجنوب كل من شارع بشير قصاب والنصر، وأما من الشمال فنجد شارع محمد خميسي وعبد العزيز خالد على الترتيب ويقطعهما شارع رئيسي آخر من الشمال إلى الجنوب وهو شارع الثورة، وجاءت أغلبية المباني مكونة من طابق واحد مبني بالحجارة وسقفها من القرميد ووسطها مساحة صغيرة لها باب كبير يطل على الشارع وتستعمل للنشاط التجاري والجهة الداخلية للسكن، وأما الأهالي فقد تركزوا عبر الأحياء المحيطة مثل حي العيد في الجنوب الغربي للنواة الأولى بعيدا عن مساكن المستعمرين، وكما استمر التوسع شرقا حيث تمثل في حي مولف التركي وشمالا في حي دوار السوق

(1) جبهة نزاري، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، السنة الجامعية 2008/2009، ص 97.

(2) المخطط العمراني الموجه (PUD)، بلدية العلمة، سنة 1979.

بالقرب من سوق الماشية القديم، وفي الجنوب على شكل أحياء شعبية يظهر عليها الطابع التقليدي لمساكن مزدحمة ومتراصة ومتقابلة مع بعضها البعض وبشوارع ضيقة وأبواب صغيرة تطل على الشارع مباشرة وأهمها حي المذبح الذي بني وفق خطة أمنية أكثر منها عمرانية تتمثل بتركيز الأهالي في مناطق مبعثرة وبعيدة عن الحي المركزي للمستعمرين، وكذا حي بوسيف موسى الذي أقامته السلطات الفرنسية كمحتشد للنازحين من الأرياف وليس بعيدا عنه أقيمت ثكنة عسكرية لمراقبته ومراقبة الأحياء السكنية القريبة منه مثل حي دوار السوق، وكما استمر التوسع خاصة باتجاه الغرب حيث أقيمت بعض الأحياء السكنية الأخرى المشابهة مثل حي الشهداء حاليا وتوسع حي العيد ليمتد جنوبا قريبا من محيط مستشفى المدينة وخط السكة الحديدية دون احترام الخطة العمرانية المتبعة في مركز هذه المدينة وهذا بسبب تكفل السكان الأهالي ببناء مساكنهم من دون تدخل السلطات الفرنسية أبان الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى.

2.1. المرحلة ما بعد الاستقلال (1963 - 2018):

عرفت مدينة العلمة بعد الاستقلال تطورا عمرانيا هاما وذلك بوتيرة سريعة على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها ومع العلم أن هذه المرحلة قسمت كذلك إلى أربعة فترات زمنية فرعية متتالية جاءت كمايلي:

1.2.1. الفترة الأولى (1963 - 1979):

وتعتبر فترة حاسمة في ميدان البناء والتعمير حيث تزامنت مع استقلال الجزائر عامة ومدينة العلمة عايشت هذه الظاهرة حيث جاء التطور العمراني يتميز بالعشوائية وعدم التوازن حيث واجهت السلطات المختصة صعوبة كبيرة في عملية تنظيم مكوناته العمرانية وساهمت في إنجاز أول دراسة عمرانية تمثلت في المخطط العمراني الموجه (PUD) خلال سنة 1979 من طرف (CADAT) ويتضمن تحديد التوسع العمراني على المدى القريب والمتوسط دون أن يتبع بمخطط عام للتوسع على المدى البعيد، وإضافة إلى مساهمة مختلف تخصيصات الترقية العقارية التي قام بها الخواص آنذاك لحل أزمة السكن في ظهور عدة أحياء سكنية تعتبر في الوقت الراهن من أهم الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة وأهمها حي قوطالي بكير الشمالي ولعبيدي وبورفرف في الشرق، وبينما في الغرب فقد أنجز خلال مدة 17 سنة أي ما يعادل نسبة 39.60% من مباني المدينة التي أنجزت غالبيتها خلال الفترة ما بين (1973، 1979) ومع العلم أن المنطقة الصناعية العلمة التي أنجزت سنة 1976 ساهمت في توسع المساحة العمرانية لهذه المدينة عن طريق توفير السكن للعمال وفق النمط الجماعي حيث أنجزت منها خلال هذه الفترة نسبة تقدر بنحو 55.50% وتتركز غالبيتها في الجهة الشرقية لهذه المدينة، ولذلك فإن التوسع العمراني خلال الفترة ما بين (1962، 1973) تركز في غرب وجنوب غرب المدينة وتتمثل في حي لعبيدي والشهداء وبورفرف

وبينما خلال الفترة الثانية ما بين (1973، 1979) تركز في شمال غرب وشمال شرق المدينة وتمثل في حي 400 مسكن و 19 جوان في الجهة الشمالية الغربية وحي فوطالي بكير في الجهة الشمالية الشرقية وعليه فقد وصلت إجمالي المساحة العمرانية للمدينة خلال سنة 1979 إلى حوالي 286 هكتار⁽¹⁾ وهذا بزيادة قدرت بـ 200 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 10.44% وذلك من إجمالي المساحة العمرانية لها

2.2.1. الفترة الثانية (1980-1987):

شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة تطورا عمرانيا في كل الاتجاهات واستمرارا للفترات السابقة لها من حيث التوسع الخارجي وتحديث المجال المبني القائم وإتمامه من الداخل خاصة بوسط المدينة حيث تمثل ذلك في تشييد مسجد الأمير عبد القادر وحولت دار البلدية إلى بناية حديثة لتشكل مع مقر شرطة الدائرة والمحكمة وصندوق الضمان الاجتماعي ومقر الشركة الوطنية للتأمين والدائرة ومجموعة البنوك ومقر الدرك الوطني الجديد حيا سكنيا جديدا يحمل اسم الحي الإداري وهذا قصد تخفيف الضغط على مركز المدينة القديم، وإضافة إلى إعادة ترميم وتجديد عدة مباني بوسط المدينة وفق النمط الحديث لتتحول من بناية بطابق واحد مخصص للنشاط التجاري أو للسكن إلى بناية من طابقين أو أكثر وهذا إلى جانب إنشاء مجموعة من الحدائق العمومية منها حديقة الثورة وحديقة حي 400 مسكن، وبينما ساهمت التوسعات العمرانية التي ظهرت على الأطراف في التطور العمراني وفي كل الاتجاهات وخاصة باتجاه الشرق متمثلة في حي ثابت بوزيد الذي يضم عددا معتبرا من العمارات والمسكن الفردية التي ينافس بعضها العمارات السكنية من حيث الحجم والارتفاع، وكما استمر التوسع في حي فوطالي بكير بإنجاز مجموعة من العمارات الموجهة للمدخرين في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بجوار شارع أول نوفمبر، وأما في الشمال فقد استمر التوسع بظهور مناطق التخصيصات الجديدة متلاصقة مع العمران السابق مثل حي حويفي عبد الله وحي المجاهدين و 419 مسكن وهواري بومدين في الشمال الغربي وإتمام كل من مشروع 250 مسكن و 46 مسكن، وهذا لاستخدام المساحات العقارية الشاغرة الموجودة بين محيط الدائرة وبهلولي و 19 جوان في بناء ثلاث عمارات جديدة حيث تضم كل عمارة 40 مسكن، وأما في الغرب فتم توزيع مجموعة من التخصيصات في شكل تعاونيات عقارية على جانبي شارع أول نوفمبر لتتصل بمحطة البنزين الواقعة غرب هذه المدينة والتي تطل على دوار سمارة غربا وأهمها النور والخيام بـ 276 حصة و 432 حصة و 202 حصة في الجنوب الغربي بالقرب من حي لعبيدي وبورفرف، وجاءت

(1) باباس بلخيري، التصنيع والتحضر في مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، الجزائر، سنة 1985، ص 20

هذه التوسعات العمرانية بشكل واضح وفق الخطة الشطرنجية في المدينة وهذا لكونها أحياء سكنية سابقة التجهيز واكتملت عملية البناء والتعمير بها، وكما أنها جاءت مشابهة للمباني المقامة في مركز المدينة وعليه فقد وصلت إجمالي المساحة العمرانية للمدينة خلال سنة 1987 إلى حوالي 735 هكتار وهذا بزيادة قدرت بـ 449 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 23.44% وذلك من إجمالي المساحة العمرانية لها

3.2.1. الفترة الثالثة (1988 – 1998):

تميزت هذه الفترة باستمرار عملية التطور العمراني في كل الاتجاهات حيث جاءت أغلب التوسعات العمرانية التي نشأت بعيدا عن النسيج الحضري الرئيسي بسبب تزايد عدد السكان واستمرار التطور العمراني الفوضوي على حساب الأراضي الزراعية الخصبة ذات الملكية الخاصة في الجهة الشرقية ومنها حي ثابت بوزيد، وأما في الجهة الغربية فقد تم توزيع مجموعة من التحصيلات السكنية المنظمة والمخططة حيث تضم كل من الأحياء السكنية التالية: 419 مسكن، 20 أوت، هوارى بومدين 600 مسكن ومزيان ساعو، وعليه فقد سجلت إجمالي المساحة العمرانية لمدينة العلمة بـ 1047 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 312 هكتار⁽¹⁾ أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 16.29% من إجمالي المساحة العمرانية لها.

4.2.1. الفترة الرابعة (1999 – 2018):

شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة استمرارا في التطور العمراني حيث تميز بالتخطيط وتنظيم النسيج الحضري بواسطة المتابعة والمراقبة من طرف السلطات المختصة كما هو بالنسبة لأحياء السكنية التالية 800 مسكن، 633 مسكن، 200 مسكن، 250 مسكن و500 مسكن والسكنات الاجتماعية في الجهة الجنوبية، وكما تم توزيع عددا كبيرا من القطع الأرضية التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لسنة 1998، وإضافة إلى انتشار البناء الفوضوي غير المراقب في أطراف المدينة حيث توسعت بعض التجمعات العمرانية غير المخططة مثل حي سقني النعيجة وقوطالي بكير، ومع العلم أنه تم إنجاز قطب حضري جديد حيث جاء قرار الإنجاز بهدف زيادة عملية التحكم في التطور العمراني واستغلال الاحتياطات العقارية المبرمجة للتعمير على المدى القريب والمتوسط لخلق بيئة حضرية مستقبلية راقية وفق حوكمة حضرية حيث يحتل موقعا جغرافيا هامشيا بالنسبة لمدينة العلمة ومجاورا للنسيج الحضري القائم لها من الجهة الشمالية وهو بشكل طولي حيث يتميز بمورفولوجية معينة وبطابع معماري حديث متميز، وكما تجدر الإشارة هنا إلى أنه مقام داخل حدود محيط التعمير لمدينة العلمة أي أنه يعتبر كجزء من النسيج الحضري القائم وهذا خلافا لسياسة المدن الجديدة التي أقامتها الدولة الجزائرية في بعض

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) العلمة، سنة 2009.



مدينة العلمة : مراحل التطور العمراني

وادي السارق

وادي جهادي

طريق وطني رقم 05

طريق وطني رقم 05

طريق وطني رقم 05



المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مصلحة الأرشيف لبلدية العلمة جانفي 2017 +
PDAU intercommunale : El-Eulma, Ain lahdjar, Bazer sakhra, Bir El arch, Guelta zerga, Belaa, Elouldja et tachouda,
première phase ; Etat de fait, Diagnostic et options d'aménagement, volume 03 : Analyse urbaine, sept 2013

المدن الكبرى المهيكلة للشبكة الحضرية ومن أمثلتها نذكر المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة المستقلة عن المدينة القديمة الأم، ومع العلم أن إقامة هذا القطب الحضري الجديد هو داخل حدود محيط التعمير للمدينة، وعليه فقد سجلت المساحة العمرانية لمدينة العلمة خلال سنة 2018 بحوالي 1916 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 869 هكتار⁽¹⁾ أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 45.37 % من إجمالي المساحة العمرانية لها.

ثانيا: النمو الحضري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مدينة العلمة:

بعدما تم التعرف على اتجاهات التطور العمراني في مدينة العلمة بشكل عام سيتم التعرف من خلال هذا العنصر على المؤشرات الأخرى لدراسة الواقع القائم للنمو الحضري في هذه المدينة حيث تتمثل في مؤشر النمو السكاني ومعدلاته والعوامل المتحكمة فيه وتحليل المؤشر الاقتصادي للسكان بكل تفاصيله كما يلي:

I. مؤشر نمو السكان:

بعد توضيح عناصر هيكل النمو الحضري سنستعرض فيما يأتي المؤشر الرئيسي وليس الوحيد للنمو الحضري وهو النمو السكاني⁽²⁾، وعليه فقد شهدت مدينة العلمة بحكم أهميتها الإقليمية، الاقتصادية والاجتماعية نموا سكانيا مستمرا كغيرها من المدن الجزائرية منذ الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال إلى اليوم وتحكمت فيه العديد من العوامل والأسباب تظهر استمرار النمو الحضري فيها وطبيعة الإستراتيجية المتبعة من قبل السلطات العليا في البلاد أو المحلية على حد سواء، وعليه ومن خلال المعطيات الإحصائية المتحصل عليها سواء من دراسات وبحوث أنجزت سابقا أو من نتائج تعدادات السكان والسكن خلال فترات زمنية متتالية يمكن تقسيم مراحل هذا النمو السكاني في هذه المدينة إلى مرحلتين أساسيتين هما الأولى مرتبطة بالمرحلة الاستعمارية، وأما الثانية فجاءت مرتبطة بمرحلة ما بعد الاستقلال كما يلي:

1. المرحلة الأولى: ما قبل الاستقلال (1872 - 1962):

يتبين من الشكل رقم (04) الذي يؤكد الجدول رقم (07) في الملحق صفحة رقم (م1) أن هذه المرحلة تميزت بعدم الانتظام في نمو السكان وهذا بسبب عدم استقرار الأوضاع في البلاد بشكل عام واستمرار حركة الاستيطان الأوروبي المكثف بها، وإضافة إلى التحولات الاقتصادية والظروف التاريخية والأمنية التي شهدتها المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة آنذاك حيث كان المجتمع السكاني فيها يتكون من فئتين هما الفئة الأولى خاصة بالسكان الأهالي الجزائريين، وأما الفئة الثانية فهي للسكان

(1) AKAKABA AHMED, KALLA MAHDI, DRIDI HADDA, FILLALI ABD ELWAHHEB: *modélisation du Plan d'Urbanisme de la ville d'el Eulma (Algérie), apport de l'intelligence territoriale dans la gouvernance urbaine*, Rev. Roum. Géogr /Rom. Journ Geogr, 58, București le 24 décembre 2013, p 43 -56.

(2) محمود الكردي، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف، مصر، سنة 1980، ص 119

الأوروبيين، وكما تجدر الإشارة هنا إلى أنه في هذه المرحلة من البحث ونظرا لطبيعة الدراسة السكانية وأهميتها بات من الضروري جدا العمل على وضع تقسيم لهذه المرحلة وذلك إلى فترتين أساسيتين هما:

1.1. الفترة الأولى (1872 - 1935):

عرفت مدينة العلمة نموا سكانيا مستمرا حيث سار تطور عدد السكان الجزائريين والأوروبيين بشكل متوازن وهذا إلى غاية سنة 1931 مع العلم أنه ولأول مرة تجاوز عدد السكان الجزائريين الأوروبيين حيث قدرت قيمة الزيادة السكانية (940، 3403) نسمة على الترتيب، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان الأوروبيين والجزائريين آنذاك فقد قدر بـ (3.10، 2.52%) على الترتيب وهذا أكبر من معدل النمو السكاني المسجل على المستوى الوطني والمقدر بـ 0.38%⁽¹⁾ خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذه الزيادة السكانية المسجلة خلال هذه الفترة إلى عامل أساسي تمثل في قسوة السياسة الاستعمارية الفرنسية وغياب الخدمات الطبية وسوء الأوضاع المعيشية للسكان وغياب الأمن والاستقرار وكذا المجاعة التي حدثت خلال سنة 1866 وانتشار وباء الكوليرا على نطاق واسع خلال سنة 1867، وأما قبل سنة 1921 فيفسر الانخفاض المسجل في عدد السكان الجزائريين بالتراجع في معدلات نزوح السكان من الأرياف نحو مدينة العلمة وهذا بسبب الاهتمام الكبير للسكان بالأراضي الزراعية التي تمثل المصدر الأساسي في الغذاء والرزق.

2.1. الفترة الثانية (1936 - 1954):

بعدما تم التعرف على كيفية النمو السكاني في الفترة الأولى جاءت الفترة الثانية بحكم أهميتها تتميز بنمو سكاني متوازن مقارنة بالفترات الزمنية السابقة حيث يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى فترتين أساسيتين هما:

1.2.1. الفترة الأولى (1936 - 1948):

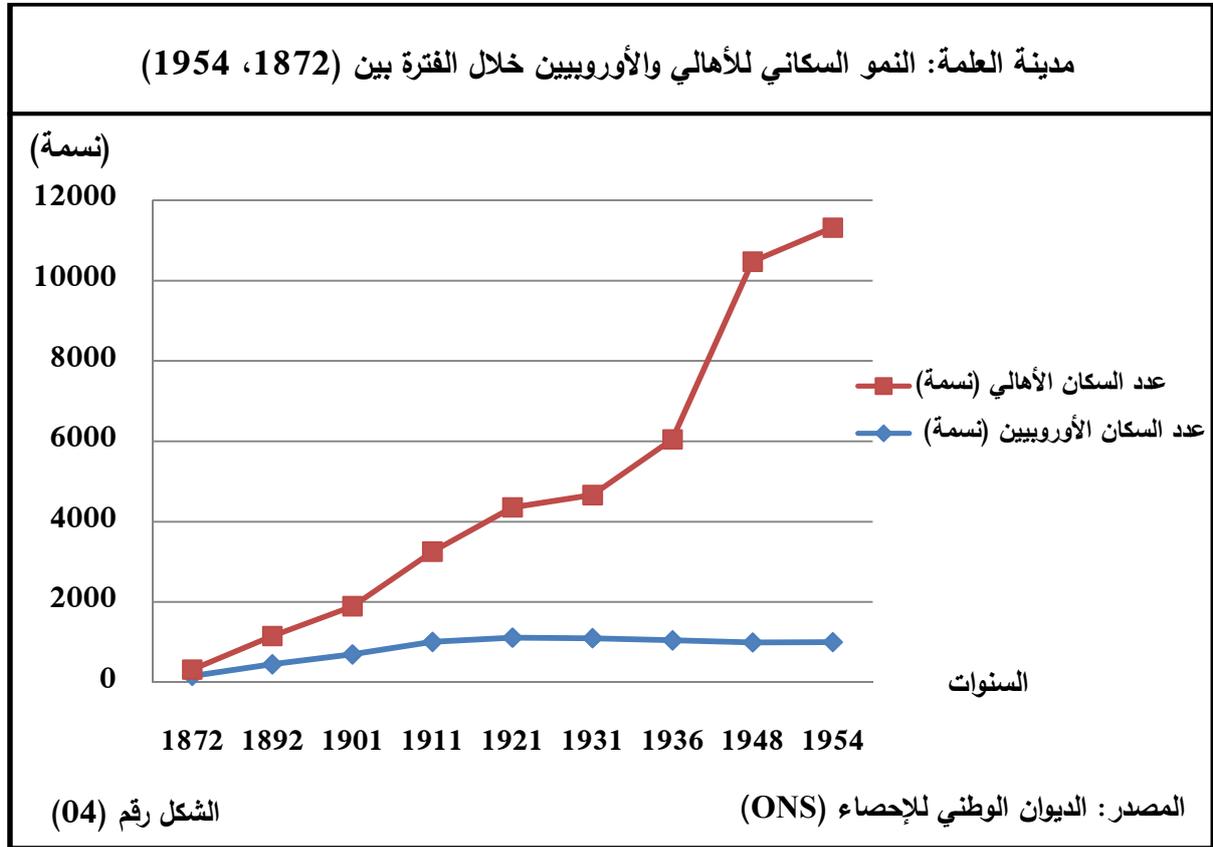
عرفت مدينة العلمة خلال هذه الفترة استمرارا في النمو السكاني ففي خلال سنة 1936 بلغ إجمالي عدد السكان الجزائريين بـ 5006 نسمة ثم ليصل سنة 1948 إلى 9478 نسمة وبالتالي مثلت الزيادة السكانية بـ 4472 نسمة، وأما عن معدل النمو السنوي آنذاك فقد قدر بـ 5.15%، وهذا المعدل جاء بدوره أكبر من المعدل المسجل خلال هذه الفترة على المستوى الوطني والمقدر بـ 2.10%⁽²⁾، ويمكن تفسير الزيادة السكانية خلال هذه الفترة بنتائج مجازر 8 ماي 1945 المأساوية وكذا جفاف سنة 1943، وبالمقابل نجد أن عدد السكان الأوروبيين قد شرع منذ سنة 1936 في التراجع بشكل تدريجي مقارنة بالفترة التي سبقتها حيث كان بطيئا جدا إذ يقارب الصفر، وعليه فقد جاء معدل النمو السنوي بالقيمة السالبة بـ - 0.42%.

(1) خليل عبد الله مطاوع، المرجع الذي سبق ذكره، ص 63

(2) خليل عبد الله مطاوع، المرجع الذي سبق ذكره، ص 65

2.2.1. الفترة الثانية (1948 - 1954):

تميزت هذه الفترة بارتفاع عدد السكان الجزائريين حيث سجل هذا العدد خلال سنة 1948 بـ 9478 نسمة وأما خلال سنة 1954 بـ 10315 نسمة حيث مثلت الزيادة السكانية بحوالي 837 نسمة، وأما معدل النمو السنوي للسكان فقد قدر بـ 1.41 % حيث سجل ترجعا مقارنة مع المعدل الوطني المسجل في تلك الفترة والمقدر بـ 2.68 %، ويمكن تفسير الزيادة السكانية المسجلة خلال هذه الفترة باستكمال الاستعمار الفرنسي عملية الاحتلال للجزائر وبداية توسيع نفوذه عبر المجال الوطني وتجريد الجزائريين من أراضيهم وتوزيعها بشكل مجاني على المستعمرين الأوروبيين وذلك بأثمان بخسة حيث جعلت السكان الجزائريين يتراجعون إلى الأراضي الجبلية الوعرة الأقل خصوبة وغير القادرة على تشغيلهم وتوفير الغذاء لهم، وأما بالنسبة للسكان الأوروبيين فقد بلغ عددهم خلال سنة 1954 بـ 1003 نسمة بعد ما كان 995 نسمة سنة 1948.



2. المرحلة الثانية: ما بعد الاستقلال (1954 - 2008):

جاءت هذه المرحلة الثانية تتوافق مع مرحلة ما بعد استقلال الدولة الجزائرية، وعليه ومن أجل زيادة الدقة في التشخيص والتحليل والفهم الجيد للواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة لا سيما ما ارتبط بالنمو السكاني ومعدلاته سيتم الاعتماد في ذلك على المعطيات السكانية الإحصائية الواردة في الجدول رقم (08) ومع العلم أنه تم تقسيم هذه المرحلة هي الأخرى إلى خمسة فترات زمنية متتالية جاءت كما يلي:

الجدول رقم (08): مدينة العلمة: النمو السكاني خلال الفترة بين (1954 - 2008)

التعداد	عدد السكان (نسمة)	الفاصل الزمني (سنة)	قيمة الزيادة (نسمة) ⁽¹⁾	نسبة الزيادة (%) ⁽²⁾	معدل النمو السنوي (%) ⁽³⁾
1954	11318	-	-	-	-
1966	25617	12	14299	55.82	6.47
1977	41564	11	15947	38.37	4.32
1987	67933	10	26369	38.82	4.82
1998	104758	11	36825	35.15	3.88
2008	140672	10	35914	25.53	2.93

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

1.2. الفترة الأولى (1954 - 1966):

شهدت مدينة العلمة نموا سكانيًا متسارعًا ففي سنة 1954 بلغ عدد سكانها بـ 11318 نسمة⁽⁴⁾ ليصل خلال سنة 1966 إلى 25617 نسمة حيث مثلت الزيادة السكانية 14299 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 55.82 %، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان فقد قدر بـ 6.47 %، وبالرغم من أن حرب التحرير الجزائرية الكبرى التي من الممكن أن تؤدي إلى التراجع في عدد السكان بواسطة عدم استقرار الوضع السياسي وارتفاع عدد الوفيات على المستوى الوطني إلا أن هذا المعدل يعتبر الأكبر في تاريخ هذه المدينة حيث جاء يقارب المعدل الوطني المسجل في تلك الفترة والمقدر بـ 6 % وهنا يمكن التمييز بين فترتين بارزتين فيما يخص معدل النمو السنوي حيث تعود في الأساس إلى عدم الاستقرار في المناطق الريفية والجبليّة المجاورة لمدينة العلمة وإتباع فرنسا لسياسة الأرض المحروقة وذلك بتحويل العديد من المناطق الريفية إلى مناطق محرمة مما أدى إلى نزوح وهجرة أعداد كبيرة من السكان الريفيين المقيمين بها نحو هذه المدينة وذلك من أجل البحث عن الأمن والاستقرار، وأما بعد الاستقلال أي منذ سنة 1962 فقد ارتفع عدد السكان إلى 25617 نسمة وهذا كنتيجة لتضاعف ظاهرة نزوح السكان من مختلف الأرياف والولايات المجاورة والقريبة نحو مدينة العلمة، وإضافة إلى المجهودات التي بذلتها الدولة

(1) قيمة الزيادة (نسمة) = عدد السكان في التعداد اللاحق - عدد السكان في التعداد السابق

(2) تم حساب نسبة الزيادة السكانية بالطريقة التالية: $\left\{ \frac{(P2-P1)}{P2} \right\} \times 100$

حيث: P2: عدد السكان في التعداد اللاحق، P1: عدد السكان في التعداد السابق

(3) تم حساب معدل النمو السنوي للسكان بالطريقة التالية: معدل النمو = $\left\{ \frac{(P2-P1)}{N} \times \frac{2}{(P2+P1)} \right\} \times 100$

حيث: N: عدد السنوات الفاصلة

(4) الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

الجزائرية في تطوير الرعاية الصحية وتحسين مستوى المعيشة حيث ساهمت في تراجع عدد الوفيات مقابل ارتفاع عدد المواليد وهذا ما زاد في تشجيع وتحفيز سكان الأرياف على الانتقال إلى المدن وذلك من أجل مواكبة ظاهرتي التحضر والنمو الحضري التي تعرفها أغلبية المدن الجزائرية عامة، ولذلك فقد جاء معدل النمو السنوي للسكان في مدينة العلمة يقارب بشكل كبير جدا معدل النمو السنوي العام لنمو سكان المراكز الحضرية القائمة في إقليم الشمال الشرقي الجزائري في تلك الفترة والمقدر بـ 7.29%⁽¹⁾.

2.2. الفترة الثانية (1966 – 1977):

استمر ارتفاع عدد سكان مدينة العلمة حيث بلغ خلال سنة 1966 بـ 25617 نسمة إلى أن وصل في سنة 1977 إلى 41564 نسمة حيث مثلت الزيادة السكانية 15947 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 38.37%، وكما تجد الإشارة هنا إلى أن معدلات النمو السكاني في هذه المدينة قد بدأت في التزايد المتسارع منذ بداية سنوات الستينيات، وأما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للسكان فقد قدر بـ 4.32% حيث بدأ هذا المعدل في التوازن ليقارب معدل النمو الوطني المقدر بـ 3.08% وكذا بالنسبة لغيره من المراكز الحضرية الواقعة في إقليم الشمال الشرقي الجزائري حيث تراجعت معدلاتها إلى 4.87%، ويمكن إرجاع تفسير هذه الزيادة السكانية المسجلة خلال هذه الفترة إلى عامل تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الخدمات الطبية ونظام الإصلاح الزراعي عن طريق الثورة الزراعية في سنة 1972 وهذا نجده قد ساهم في تثبيت سكان الأرياف والتخفيف من ظاهرة النزوح الريفي وحجم التدفقات السكانية نحو مدينة العلمة.

3.2. الفترة الثالثة (1977 – 1987):

تميزت هذه الفترة باستمرار ارتفاع عدد سكان مدينة العلمة حيث قدر بـ 41564 نسمة خلال سنة 1977 إلى أن يصل إلى 67933 نسمة خلال سنة 1987 حيث مثلت الزيادة السكانية 26369 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 38.82%، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان الذي قدر بـ 4.82% فقد كان أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 5.46%، ويمكن تفسير هذه الزيادة السكانية بسيطرة تدفقات الهجرة السكانية الوافدة سواءً من الأرياف والولايات المجاورة والقريبة أو البعيدة على الهجرة السكانية المغادرة وهذا بسبب حرية التملك والتنازل عن أملاك الدولة الجزائرية وبيع القطع الأرضية بمساحات شاسعة ومتباينة وتطور عملية البناء والتعمير عليها بشكل عشوائي وغير مراقب وكل هذا ساعد على توافد أسر بكاملها إلى المدن

(1) د. عدنان رشيد حبيب وشارك فيه مجموعة من الأساتذة: الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، مطبعة النصر الكبرى قسنطينة، سنة 1985، ص 15.

الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وبالمقابل نجد أن الهجرة المغادرة قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، وكما ساهمت الاستثمارات الصناعية للدولة والتي تجسدت في إقامة المنطقة الصناعية العلمة وذلك بموجب المخطط الرياعي الثاني خلال سنة 1976 في استقطاب القوى العاملة من مختلف المجالات الوطنية إلى جانب الاستقرار السياسي والأمني وتوفير مختلف الخدمات العمومية مثل التعليم، الصحة... إلخ وهذا الأمر ساعد على تسارع وتيرة النمو الحضري في هذه المدينة.

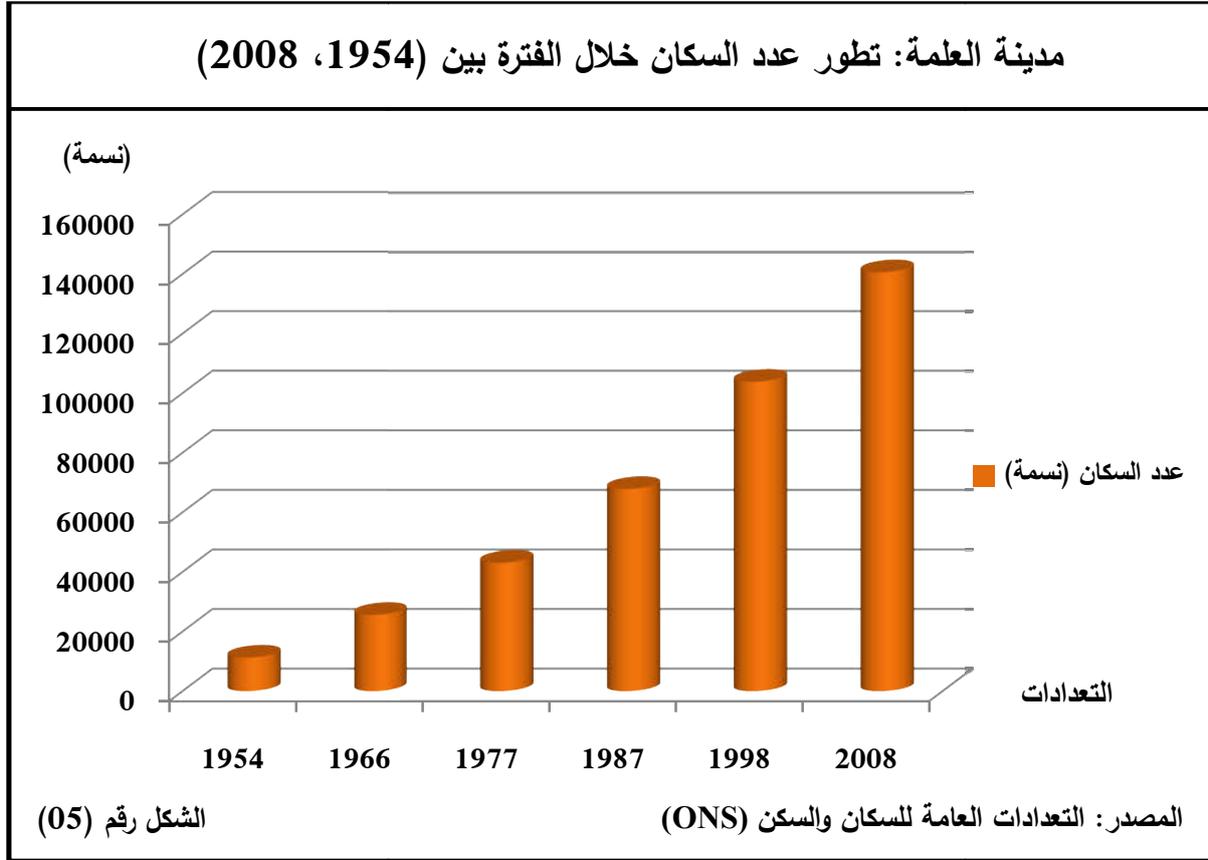
4.2. الفترة الرابعة (1987-1998):

كشفت هذه الفترة عن استمرار ارتفاع عدد السكان في مدينة العلمة حيث وصل هذا العدد خلال سنة 1987 إلى 67933 نسمة، وبينما خلال سنة 1998 فقد سجل بـ 104758 نسمة حيث نجد أن الزيادة السكانية مثلت بـ 36825 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 35.15 %، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان الذي قدر بـ 3.88 % فهو يقارب معدل النمو لبلدية العلمة المقدر بـ 03.67 % وبينما هو أقل من معدل النمو الوطني الذي قدر بـ 2.09 % في نفس الفترة، وعليه يمكن تفسير هذه الزيادة السكانية بطبيعة الأوضاع الأمنية الصعبة والمعيشية القاسية التي عاشتها كل الأرياف الجزائرية بصفة عامة خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي، بالإضافة لتحول النظام السياسي وتبني الاقتصاد الحر كبديل عن الاقتصاد الموجه الأمر الذي أحدث عدة تحولات على مستوى البنية الوظيفية والاجتماعية للسكان، وكما أن تخلي الدولة الجزائرية على عدد كبير مشاريع الإسكان العمومية وأشكال البناء والتعمير الاجتماعي وتطهير المؤسسات الاقتصادية زاد من تفاقم ظاهرة البطالة وتأخير سن الزواج لدى أفراد المجتمع الشباب

5.2. الفترة الخامسة (1998-2008):

استمر ارتفاع عدد السكان في مدينة العلمة إلى أن وصل إلى 140672 نسمة في آخر تعداد خلال سنة 2008 بعد ما سجل خلال سنة 1998 بـ 104758 نسمة حيث مثلت الزيادة السكانية 35914 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 25.53 %، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان فقد سجل أدنى مستوياته على الإطلاق مقارنة بالفترات الزمنية السابقة حيث قدر بـ 2.93 %، وبينما هو أكبر من معدل النمو الوطني الذي قدر بـ 1.60 % في نفس الفترة وهذا بالرغم من تحسن الأوضاع الأمنية، واعتماد الدولة الجزائرية على سياسية تنموية اجتماعية تهدف إلى تخفيف مظاهر المأساة الوطنية والإضافة إلى تخصيص إعتمادات مالية ضخمة في البرنامج الخماسي الأول للإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخماسي الثاني الذي دعم النمو السكاني، إلا أن حالة تشبع النسيج الحضري القائم التي وصل إليها النسيج الحضري في هذه المدينة لازمها بروز التجمعات السكانية الثانوية كمراكز جذب بدلا من المدينة وأهمها

قرية مكاي وطلحي زيدان وهذا ما ساهم في التراجع النسبي لمعدل النمو السنوي للسكان وكما اندمجت بعض التجمعات السكانية الثانوية لاحقا في التجمع الحضري الرئيسي ومن أهمها سامي بوخبله وبهلولي حيث أصبحت من الأحياء الهامة في هذه المدينة بفعل التطور العمراني وهذا يمثل مؤشراً هاماً على ديناميكية النمو الحضري وعلى مدى استجابتها لعوامل هذا النمو المطرد، ولذلك فإن حالة التشعب العمراني التي وصل إليها النسيج الحضري القائم في مدينة العلمة ساهم بشكل كبير في الاستقرار النسبي لمعدلات النمو السنوي للسكان بها وجاء الشكل الموالي رقم (05) يبين تطور عدد السكان في هذه المدينة كمايلي:



3.العوامل المتحكمة في نمو السكان:

بعد تشخيص وتحليل مؤشر النمو السكاني وتتبع معدلاته في مدينة العلمة والذي كان مختلفا ومتباينا من فترة إلى أخرى وتحكمت فيه العديد من العوامل سواء مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال مدى تأثير بعض العوامل عليه سواء كانت غير طبيعية والتي تتمثل في الهجرة وحركة السكان أو طبيعية والتي تتمثل في عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية وكل هذا سيتم التطرق إليه من خلال العناصر التالية:

1.3.العوامل غير الطبيعية:

جاءت الزيادة السكانية متفاوتة وذات طبيعة تراكمية بين كل تعداد والذي يليه وبعبارة أخرى أن معدل النمو السنوي للسكان جاء متباين وعليه تعتبر الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة والفارق بينهما الذي يسمى

صافي الهجرة من أهم الأسباب والعوامل غير الطبيعية المساهمة في تحليل مؤشر نمو السكان في المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وكما أنها تعتبر بمثابة مؤشرات حقيقية تعكس طبيعة الواقع القائم لنمو السكان فيها ومن هذا المنطلق تمت دراسة تأثير هذه العوامل من خلال العناصر التالية:

1.1.3. حركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة في مدينة العلمة:

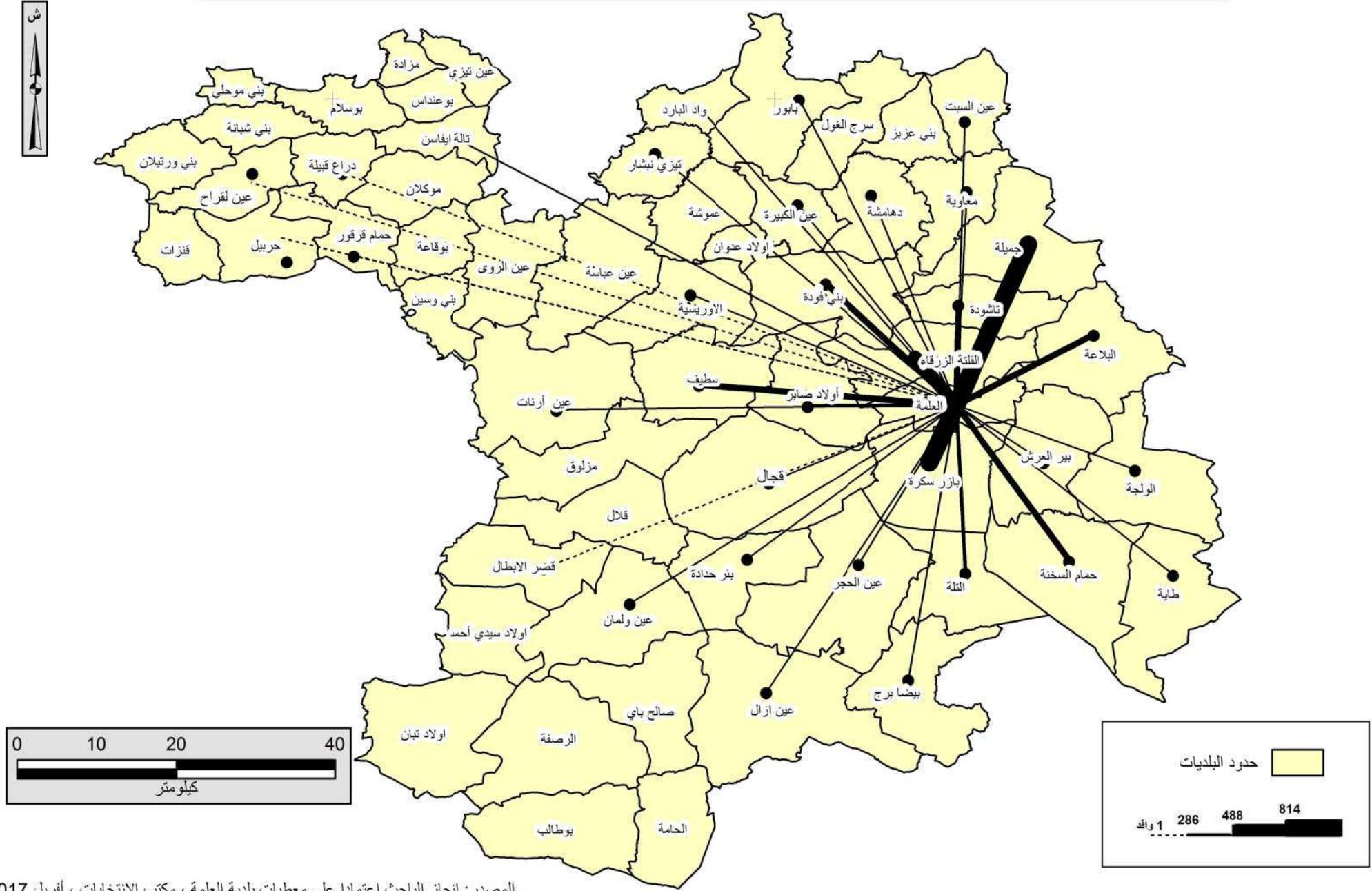
تعتبر الهجرة السكانية شكلا من أشكال الحراك السكاني ولذلك فقد جاء هذا العنصر يضم وبشكل مفصل ظاهرة الحركة السكانية الوافدة والمغادرة⁽¹⁾ التي عرفتها مدينة العلمة في الوقت الراهن عن طريق تبيان مختلف خصائصها، وعليه فإننا نجد أن الهجرة السكانية الوافدة كانت من مختلف الولايات المجاورة القريبة والبعيدة عن هذه المدينة، وأما عن الهجرة السكانية المغادرة فهي من مدينة العلمة نحو مختلف هذه المجالات، ومع العلم أنه تم اختيار عينة عشوائية وهذا اعتمادا على المعطيات الإحصائية الصادرة عن مكتب الانتخابات لبلدية العلمة والمتعلقة بحركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2015 إلى شهر مارس 2017 وأما بالنسبة إلى توزيع حركة الهجرة السكانية فهي كمايلي:

1.1.1.3. حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من المجال الولائي السطايفي:

يتبين من الخريطين رقم (03) و(04) الذي يؤكدهما الجدول رقم (09) في الملحق صفحة رقم (م1) أن حركة الهجرة السكانية في مدينة العلمة من المجال الولائي السطايفي تنقسم إلى هجرة وافدة ويقدر إجمالي عدد السكان بها بـ 3317 نسمة وهي بين 1362 نسمة ذكور و 1955 نسمة إناث، وأما الهجرة المغادرة فقد بلغ إجمالي عدد السكان بها بـ 1210 نسمة حيث نجد منها 640 نسمة ذكور و 570 نسمة إناث وطبعا هذا بفارق يقدر بـ 722 نسمة ذكور و 1385 إناث، وعليه فقد جاءت عملية توزيع حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من مختلف البلديات المنظمة للمجال الولائي السطايفي خلال هذه الفترة متباينة ومتفاوتة حيث يرتفع عدد السكان الوافدون والمغادرون وخاصة من بعض البلديات المجاورة والقريبة من مدينة العلمة حيث نجد في مقدمتها البلديات التالية: جميلة، بازر سكرة، القلثة الزرقاء، بئر العرش سطيف، بني عزيز، تاشودة، البلاعة، حمام السخنة، بني فودة، عين السبت، دهامشة ومعاوية، وربما يرجع تفسير ذلك إلى عامل أساسي تمثل في القرب الجغرافي من مدينة العلمة هذا من جهة وأيضا هو عبارة عن نتيجة منطقية للفروق الكبيرة في مؤشرات النمو السكاني بين مختلف البلديات المجال الولائي السطايفي والتي تعكس نظريا الفوارق الموجودة بين كل بلديات المجال الولائي السطايفي من خلال برامج

(1) لقد اعتمدنا في هذا البحث على تحديد الأصل الجغرافي للسكان الوافدون إلى مدينة العلمة والمغادرون منها لكلا النوعين أي عدد الذكور والإناث مع استنتاج الفارق بين النوعين وذلك تبعا لعدد السكان الوافدون والمغادرون خلال الفترة الزمنية المشار لها أنفا.

المجال الولائي السطايفي : حركة الهجرة السكانية الوافدة نحو مدينة العلمة



التمتية المحلية وكذا تفاوت في عوامل الجذب والطرده على حد سواء للسكان واستقرارهم في المجال الولائي السطايفي من جهة أخرى، وبالمقابل نجد هذه الحركة قليلة من البلديات الأخرى وبذلك يقل عددهم كلما ابتعدنا عن هذه المدينة وذلك بالنسبة للسكان الوافدون من خارج هذا المجال الولائي وبالتالي فهي تشكل في مجملها ما يقارب 3924 نسمة منها 2829 وافد أي يعادل نسبة تقدر بـ 72.09 % من إجمالي السكان الوافدون و 1095 نسمة من إجمالي السكان المغادرون منها أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 27.91 % إجمالي السكان المغادرون، وعليه فقد جاء الفارق النوعي يتميز بتفوق عدد الإناث بـ 1159 أنثى على الذكور بحوالي 575 ذكر ومع العلم أن هذا الفارق يمكن تفسيره بالاستقرار العام في التركيب العمري والنوعي، وإضافة إلى طبيعة التحول الديمغرافي وكذا ديناميكية النمو السكاني المسجلة في مختلف بلديات المجال الولائي السطايفي، وثم لتليها في المراتب الوسطى البلديات التالية: بيضاء برج، قجال، عين أرناط، عين الكبيرة عين أزال، التلثة، أولاد صابر، تالة ايفاسن، عموشة، بابور، طاية، عين الحجر بوقاعة، عين الروى، عين ولمان، بئر حدادة، عين عباسة والولجة حيث تمثل في مجملها عدد سكان يقدر بـ 544 نسمة منها 440 وافد أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 80.88 % من إجمالي السكان الوافدون و 104 مغادر من هذه المدينة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 19.11 % إجمالي المغادرون، وعليه يمكن تفسير هذه الحركة السكانية الوافدة والمغادرة بطبيعة العلاقة القائمة بين معدل الزيادة الطبيعية والنمو السكاني العام في بلديات المجال الولائي السطايفي، وأما عن الفارق النوعي فقد جاء يتميز بتفوق عدد الإناث أيضا بـ 200 أنثى عن الذكور بـ 136 ذكر، وأما عن حركة الهجرة الوافدة والمغادرة الباقية فتمثل في البلديات التالية: قلال، الأوريسية تيزي نبشار، بوطالب، مزلق، سرج الغول، حمام قرقور، قصر الأبطال، بوعنداس، أولاد عدوان... إلخ، حيث يقدر إجمالي عدد السكان بـ 59 نسمة منها 49 وافد أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 81.36 % من إجمالي عدد السكان الوافدون و 11 مغادر منها أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 22.44 % من إجمالي سكان الحركة بالمدينة، وعليه يمكن تفسير الحركة في هذه الحالة بكون هذه البلديات جاءت تتميز بارتفاع في الزيادة الطبيعية مقابل تراجع في معدل نمو السكان عكس البلديات السابقة التي سجلت ارتفاعا في كل من معدل نمو السكان والزيادة الطبيعية، وكما جاء الفارق النوعي يتميز بتفوق عدد الإناث بـ 26 أنثى عن الذكور بـ 11 ذكر، وعليه فإن العلة تعتبر إحدى محطات الاستقبال الهامة للسكان مثلها مثل مدينة سطيف وخاصة من عين أرناط، أولاد صابر، بئر العرش... إلخ وهي مراكز تتواجد في المجالات الخلفية للمدينة، وكما أن هذه الحركة ساهمت في إنتاجها عدة عوامل ومنها غياب الأمن خلال الفترات السابقة وكذا قلة الموارد الطبيعية واختلال التوازن بين الخدمات والسكان

2.1.1.3. حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من النطاقات الجزائرية الكبرى:

بعد ما تم التعرف على واقع حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من المجال الولائي السطايفي جاءت هذه الحركة السكانية نحو مدينة العلمة من مختلف ولايات الجزائر الكبرى في المرتبة الثانية حيث قدر عدد السكان الوافدون والمغادرون بـ 1280 نسمة ومع العلم أنه من أجل الوصول إلى نظرة شاملة ودقيقة على العوامل المتحكمة في النمو السكاني في هذه المدينة عامة وزيادة تفعيل وتسهيل عملية التحليل والتفسير والمقارنة للنمو الحضري في هذه المدينة خاصة تم وضع تنظيم للمناطق للمستقبلية والطاردة للسكان في مدينة العلمة وهذا عن طريق وضع تقسيم للمجال الوطني الجزائري إلى تسعة نطاقات كبرى وذلك بالاعتماد على التقسيم الذي حدد في المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية خلال سنة 2010، وعليه فقد جاء كل نطاق يضم مجموعة من الولايات وأما النتائج فهي مبينة في الجدول الموالي رقم (10) كما يلي:

الجدول رقم (10): مدينة العلمة: الوافدون والمغادرون خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2015 إلى مارس 2017 من النطاقات الجزائرية الكبرى

الفارق		المغادرون من مدينة العلمة		الوافدون نحو مدينة العلمة		النطاقات الجزائرية الكبرى ⁽¹⁾
الإناث	الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	
121	71	105	66	226	137	نطاق التل الشمالي الشرقي
71	28	34	23	105	51	نطاق الهضاب العليا الشرقية
13	13	74	63	87	76	نطاق التل الشمالي الوسط
9	10	10	22	19	12	نطاق التل الشمال الغربي
2	18	20	13	22	31	النطاق الجنوبي الشرقي
13	9	6	6	19	15	نطاق الهضاب العليا الوسطى
5	4	4	3	9	7	نطاق الهضاب العليا الغربية
1	5	3	5	2	00	النطاق الجنوب الغربي
1	2	00	1	1	3	النطاق الجنوبي الكبير
234	130	256	202	490	332	المجموع

المصدر: مكتب الانتخابات، بلدية العلمة، أبريل 2017

(1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2010، القانون 10/02 المؤرخ في 29 جوان 2010، ص 122.
- تضم النطاقات الجزائرية الكبرى الولايات التالية: 1. التل الشمالي الشرقي: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميله، سوق أهراس الطارف، قالمة، 2. الهضاب العليا الشرقية: سطيف، باتنة، خنشلة برج بوعريريج، أم البواقي، تبسة، 3. التل الشمالي الوسط: الجزائر البلدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، عين الدفلى، 4. التل الشمالي الغربي: وهران، تلمسان، مستغانم عين تموشنت، غليزان، سيدي بلعباس معسكر، 5. الجنوب الشرقي: غرداية، ورقلة، الوادي، بسكرة، 6. الهضاب العليا الوسطى: الجلفة الأغواط، المسيلة، 7. الهضاب العليا الغربية: تيارت، سعيدة، تسميلت، النعام، البيض، 8. الجنوب الغربي: بشار، تندوف أدرار، 9. الجنوب الكبير: تمنراست، إليزي.

جاءت حركة الهجرة السكانية في مدينة العلمة متباينة عبر نطاقات الجزائر الكبرى حيث تتم وفق اتجاهين أساسيين وهما: السكان الوافدون ويقدر عددهم بـ 822 نسمة ومنها 332 نسمة ذكور و 490 نسمة إناث وأما السكان المغادرون فقد بلغ عددهم 458 نسمة أي منهم 202 ذكور و 256 إناث ومن أجل إعطاء صورة أدق عن الواقع القائم للحركة السكانية نحو مدينة العلمة تم حصرها ضمن نطاقات كبرى كما يلي:

- **نطاق التل الشمالي الشرقي:** سجلت فيه أقصى قيمة للسكان الوافدون نحو مدينة العلمة مقارنة بالنطاقات الأخرى حيث بلغ عدد السكان الوافدون بـ 363 وافد ومنها 137 نسمة ذكور و 226 نسمة إناث ومن ثم فإن هذه النتائج الهامة جاءت تعكس أهمية الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمدينة العلمة ضمن الإقليم الشمالي الشرقي الجزائري حيث تعتبر دائرة مركزها مدينة العلمة حيث تقع في المجال الخلفي لقطب سطيف في المجال الولائي السطايفي الشرقي ذلك أنها تعتبر من أبرز الأسباب المساهمة في توجيه حركة الهجرة السكانية حيث تكمن في الاقتراب من الخدمات التي توفرها هذه المدينة وإضافة إلى توفر عناصر أخرى في مقدمتها أهمية العروض المتوفرة في القوى العاملة النشيطة، وأما بالنسبة للسكان المغادرون فقد بلغ عددهم بـ 171 وافد ومنهم 66 نسمة ذكور و 105 نسمة إناث، وكما جاء الفارق النوعي بين الهجرة الوافدة والمغادرة يتميز بتفوق عدد الإناث بـ 121 أنثى عن عدد الذكور بـ 71 ذكر.

- **نطاق الهضاب العليا الشرقية:** يأتي مباشرة بعد النطاق الأول نطاق الهضاب العليا الشرقية من حيث عدد السكان الوافدون حيث بلغ عددهم بـ 156 وافد ومنها 51 نسمة ذكور و 105 نسمة إناث، ويمكن تفسير هذه الحركة بكون هذه الولايات المكونة لهذا النطاق والتي أهمها سطيف، باتنة، أم البواقي هي أقطاب حضرية واقتصادية هامة على المستوى الوطني أصبحت في الآونة الأخيرة تعاني من تسارع وتيرة ظاهرة النمو الحضري فيها خاصة في ظل ارتفاع أثمان العقار الحضري والمضاربة العقارية الكبيرة ولذلك نجد أن هناك استمرار في حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة وذلك بحثا عن ظروف وشروط أفضل للحياة الحضرية، وأما بالنسبة للسكان المغادرون فقد بلغ عددهم 57 وافد ومنهم 23 نسمة ذكور و 34 نسمة إناث، وكما جاء الفارق النوعي يتميز هو الآخر بتفوق في عدد الإناث بـ 71 أنثى عن الذكور بـ 28 ذكر.

- **نطاق التل الشمالي الوسط:** جاء نطاق التل الشمالي الوسط في المرتبة الثالثة من حيث حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة حيث قدر عدد السكان الوافدون منه نحوها بـ 163 وافد ومنها نجد 76 نسمة ذكور و 87 نسمة إناث، ومما سبق يمكن القول بأن الولايات المكونة لهذا النطاق والتي من أهمها الجزائر العاصمة، بومرداس... إلخ تعتبر من المجالات التي قد استقبلت السكان خلال الفترات السابقة ولكن تحولت إلى مجالات طاردة للسكان رغم توفرها على مختلف الإمكانيات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية

وأما بالنسبة للسكان المغادرون من مدينة العلمة نحو مجالات مختلفة فقد بلغ عددهم بـ137 وافد ومنهم 63 نسمة ذكور وكذا 74 نسمة إناث، ويمكن تفسير ذلك بكون أن مدينة العلمة إحدى مجالات إقليم السهول العليا عامة التي شهدت حركة سكانية غير مستقرة حيث ساهمت في إحداثها الظروف الاقتصادية التجارية خاصة، ومع العلم أن الفارق النوعي يتساوى فيه عدد الإناث بـ 13 أنثى مع الذكور بـ 13 ذكر.

- **نطاق التل الشمال الغربي:** يظهر كما هو الحال بالنسبة للنطاقات السابقة حيث بلغ عدد السكان الوافدون بـ31 وافد ومنها 12 نسمة ذكور و19 نسمة إناث وهذا التراجع المسجل في عدد السكان الوافدون نحو مدينة العلمة جاء بحكم عامل البعد الجغرافي من مدينة العلمة، وأما بالنسبة للسكان المغادرون من مدينة العلمة نحو مجالات مختلفة فقد بلغ عددهم بـ32 وافد ومنهم 22 نسمة ذكور وكذا 10 نسمة إناث ويمكن تفسير هذه الظاهرة بكون أن القرارات الفردية للسكان عادة ما تكون خاضعة لتحليل الأعباء والأرباح وهذه المعادلة في بعض الأحيان تترجم بواسطة مؤشرات عديدة مثل العمل، المناخ والأمن الاجتماعي حيث يصبح الفرد يختار ما يراه مفيدا ويحقق مصلحته الشخصية في الاستقرار في مجال معين أو المغادرة منه، وكما جاء الفارق النوعي يتميز بتفوق عدد الذكور بـ10 ذكر عن الإناث بـ 9 أنثى.

- **النطاق الجنوبي الشرقي:** جاءت حالة النطاق الجنوبي الشرقي بعدد السكان الوافدون أقل من النطاقات السابقة حيث يقدر عددهم بـ 53 وافد ومنهم 31 نسمة ذكور و22 نسمة إناث وعلى العموم هذه النتائج جاءت تدل على أن عدد السكان الوافدون نحو مدينة العلمة من الولايات الجنوبية التالية: غرداية، ورقلة الوادي وبسكرة على اتساع الظاهرة الحضرية في المجال الولائي السطايفي، وإضافة إلى ظاهرة الاستقطاب التجاري لمدينة العلمة التي جعلت منها قبلة للعديد من التدفقات التجارية وكذا تفضيل أصحاب رؤوس الأموال الانتقال إلى هذه المدينة للاستثمار فيها، وأما بالنسبة للسكان المغادرون من مدينة العلمة نحو المجالات القريبة أو البعيدة عنها فقد بلغ عددهم بـ 33 وافد ومنهم 13 نسمة ذكور وكذا 20 نسمة إناث، وكما جاء الفارق النوعي يتميز بتفوق عدد الذكور بـ 18 ذكر عن عدد الإناث بـ 2 أنثى.

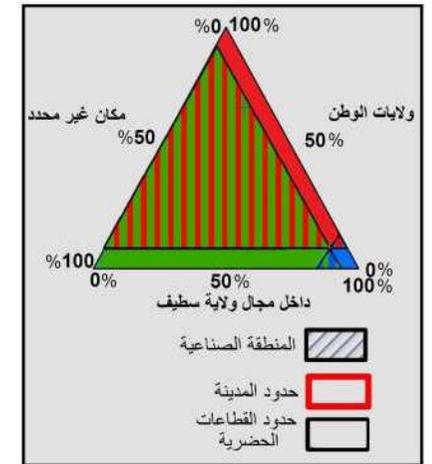
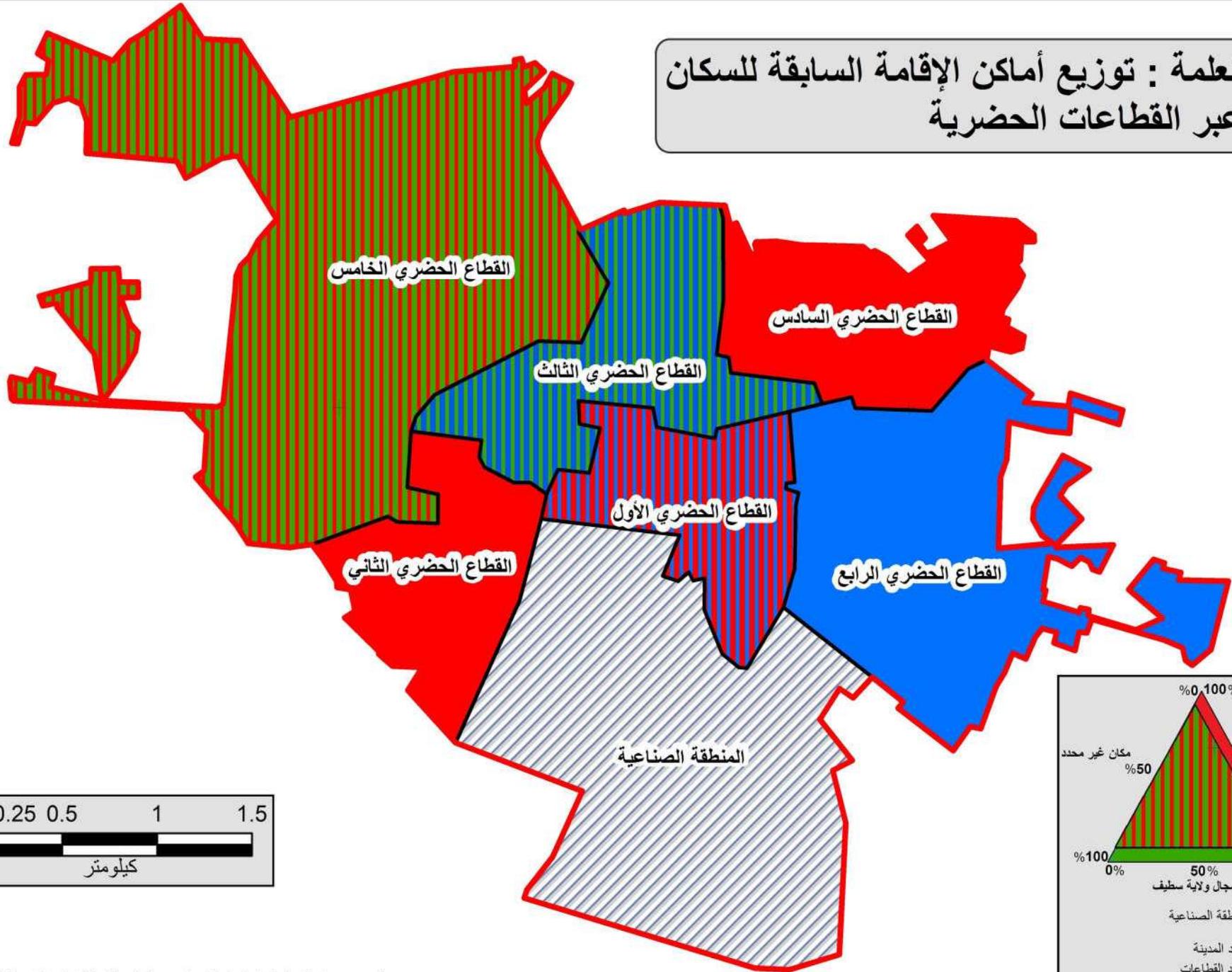
- **نطاق الهضاب العليا الوسطى:** جاء مساهمة هذا النطاق في الحركة السكانية الوافدة بـ 34 وافد ومنهم 15 نسمة ذكور و19 نسمة إناث، ويمكن تفسير هذه الحركة بحكم البعد الجغرافي أيضا من مدينة العلمة، وأما بالنسبة للسكان المغادرون منها نحو المجالات أخرى فقد بلغ عددهم بـ12 وافد ومنهم 6 نسمة ذكور و6 نسمة إناث، وكما جاء الفارق النوعي يتميز بتفوق عدد الإناث بـ 13 أنثى عن الذكور بـ 9 ذكر ومع العلم أن هذه الحركة السكانية في مدينة العلمة سواء الوافدة أو المغادرة ستستمر في التراجع وذلك في النطاقات الأخرى الباقية والمتمثلة فيما يلي: الهضاب العليا الغربية، الجنوبي الغربي والجنوبي الكبير.

3.1.1.3. حركة الهجرة نحو مدينة العلمة من خارج الوطن:

تعرف الهجرة على أنها الانتقال من مكان إلى آخر في سبيل البحث على ظروف حياة أفضل، وعليه فقد ساهمت حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من خارج الوطن في نمو السكان في هذه المدينة بشكل هام وذلك باعتبارها ثاني أكبر المدن على مستوى المجال الولائي السطايفي حيث ساهمت في إحداثها جملة من الظروف الاقتصادية التي شهدتها الدولة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة ولذلك فقد قدر إجمالي عدد السكان الوافدون بـ 75 وافد ومنهم 58 نسمة ذكور و 17 نسمة إناث، وفي حين لم نسجل أي حالة للسكان المغادرون من مدينة العلمة، ومع العلم أنه توجد هجرة سكانية داخلية ولكن تبقى محدودة في هذه المدينة نفسها حيث تتمثل في تغيير مكان الإقامة وذلك بالانتقال من مكان إلى آخر داخل المحيط الحضري لهذه المدينة، وعليه فقد تمت هذه الحركة السكانية بانتقال السكان الأصليين الذين هم ضمن الفئات الاجتماعية الميسورة الحال من أحياء مركز المدينة إلى الأحياء السكنية الموجودة في الأطراف والسكن فيها للبحث عن الهدوء والراحة وهذا بغض النظر عن الظروف البيئية والصحية السائدة والتي يمكن أن تكون غير ملائمة للإقامة والسكن في بعض الأحيان في هذه المناطق وهذا كله بسبب زيادة عدد السكان الوافدون نحوها وظهور بعض الإشكاليات المترتبة على ذلك لاسيما ما تعلق بالضجيج الناتج عن مختلف الخدمات والنشاطات البشرية المختلفة وخاصة المهن والحرف، ووسائل النقل والمواصلات... إلخ وهذا بدوره كان له الأثر المباشر على توزيع السكان عبر المجال الحضري في مدينة العلمة وارتفاع أسعار العقار الحضري والإيجار معاً، وعليه وبعد تقديم نظرة شاملة حول واقع حركة الهجرة ومساهمتها في النمو السكاني في هذه المدينة سيتم تأكيد ذلك وهذا انطلاقاً من النتائج المستخرجة من الاستمارة الاستبائية حيث يتبين من الخريطة رقم (05) الذي يؤكد الجدول رقم (11) في الملحق صفحة رقم (م3) أن أغلبية تدفقات الهجرة نحو هذه المدينة كانت من المجال الولائي السطايفي وذلك بنسبة قدرت بـ 72.93%، وثم لتليها في المرتبة الثانية نسبة السكان الوافدون من مختلف ولايات الوطن حيث قدرت بـ 19.86%، وبينما عادت المرتبة الثالثة للسكان الوافدون من أماكن أخرى غير محددة وذلك بنسبة قدرت بـ 7.21%، ومن أجل الحصول على تفاصيل أكثر حول التوزيع المتباين في أماكن الإقامة السابقة للسكان الوافدون نحو مدينة العلمة تم ضم القطاعات الحضرية في خمسة مجموعات هي كمايلي:

- المجموعة الأولى: إزدواجية مكان الإقامة ما بين بلديات المجال الولائي السطايفي ولايات الوطن الأخرى ويمثلها القطاع الثالث حيث مثل السكان الوافدون نحو هذا القطاع من داخل المجال الولائي السطايفي بنسبة مرتفعة تجاوزت 72.80% من إجمالي السكان الوافدون وبعدها مباشرة جاءت نسبة السكان الوافدون

مدينة العلة : توزيع أماكن الإقامة السابقة للسكان عبر القطاعات الحضرية



من مختلف ولايات الوطن وذلك بـ 17.60% من إجمالي السكان الوافدون، وبينما عادت أضعف النسب للسكان الوافدون نحو هذا القطاع من مكان آخر غير محدد بـ 9.60% من إجمالي السكان الوافدون إليها.

- **المجموعة الثانية: سيطرة كلية لولايات الوطن:** حيث جاءت هذه المجموعة تضم القطاع الرابع حيث عادت أكبر النسب للسكان الوافدون نحو هذا القطاع من داخل مختلف بلديات المجال الولائي السطايفي وذلك بـ 76% من إجمالي السكان الوافدون، وثم تلتها في المرتبة الثانية نسبة السكان الوافدون نحو هذا القطاع من مختلف ولايات الوطن وذلك بـ 16.80% من إجمالي السكان الوافدون، وبينما عادت المرتبة الأخيرة للسكان الوافدون من مكان غير محدد وذلك بنسبة قدرت بـ 7.20% من إجمالي السكان الوافدون.

- **المجموعة الثالثة: ازدواجية مكان الإقامة ما بين ولايات الوطن ومكان غير محدد:** وتضم هذه المجموعة القطاع الأول حيث عادت أكبر النسب للسكان الوافدون من داخل المجال الولائي السطايفي بـ 79.15% من إجمالي السكان الوافدون، وفي حين جاءت نسبة السكان الوافدون من مختلف ولايات الوطن في المرتبة الثانية وذلك بـ 12.80% من إجمالي السكان الوافدون، وأما أضعف النسب فجاءت في المرتبة الثالثة وهي للسكان الوافدون من مكان غير محدد حيث بلغت نحو 8.50% من إجمالي السكان الوافدون

- **المجموعة الرابعة: سيطرة كلية لمكان غير محدد:** وجاءت هذه المجموعة تضم القطاعين الثاني والسادس حيث مثلت أكبر نسب للسكان الوافدون نحو هذين القطاعين من داخل مختلف بلديات المجال الولائي السطايفي بنسب متقاربة تراوحت بين (74.19، 74.76%) على الترتيب من إجمالي السكان الوافدون وثم تلتها مباشرة نسبة السكان الوافدون من مختلف ولايات الوطن حيث تراوحت بين (20.16، 20.95%) على الترتيب من إجمالي السكان الوافدون، وأما نصيب هذين القطاعين من السكان الوافدون من مكان غير محدد فكان منخفضا حيث تراوح بين (4.29، 5.65%) على الترتيب من إجمالي السكان الوافدون.

- **المجموعة الخامسة: ازدواجية مكان الإقامة ما بين مكان غير محدد وبلديات المجال الولائي السطايفي:** وتضم هذه المجموعة القطاع الخامس حيث مثلت أكبر نسب للسكان الوافدون من داخل بلديات المجال السطايفي بـ 60.68% من إجمالي السكان الوافدون، وفي حين كانت نسبة السكان الوافدون من مختلف ولايات الوطن بـ 30.85% من إجمالي السكان الوافدون، وبعدها مباشرة نجد نسب منخفضة مقارنة مع السابقة وهي خاصة بالسكان الوافدون من مكان غير محدد وذلك بحوالي 8.47% من إجمالي السكان الوافدون، وإضافة إلى كل هذا هناك استمرار وجود حركة الهجرة السكانية الداخلية في مدينة العلما أي استمرار عملية انتقال السكان عبر الأحياء السكنية المكونة لهذه المدينة وهذا من أجل السعي وراء الحصول على مميزات الحياة الحضرية الراقية، وعليه مما سبق يمكن استنتاج أن أغلبية السكان الوافدون

نحو مدينة العلمة هم من داخل مختلف بلديات المجال الولائي السطايفي، وثم السكان الوافدون من مختلف ولايات الوطن سواء الولايات المجاورة القريبة منها وأهمها جميلة، بازر سكرة، القلثة الزرقاء بئر العرش، سطيف، بني عزيز، تاشودة البلاعة، حمام السخنة، بني فودة، عين السبت، دهامشة ومعاوية أو البعيدة، وبينما في الأخير نجد السكان الوافدون من مكان غير محدد ومع العلم أن حركة الهجرة السكانية هي إحدى العوامل المتحكمة في النمو السكاني في هذه المدينة حيث ساهمت في استهلاك الاحتياطات العقارية الأمر الذي أدى إلى تسارع وتيرة النمو الحضري حيث ظهرت أشكال جديدة للبناء والتعمير كانت في شكل سكنات ذات صيغة اجتماعية أو ترقية توزعت كلها عبر المجال الحضري لمدينة العلمة وخاصة عبر الجيوب العقارية الشاغرة الموجودة عبر كامل النسيج الحضري حيث ساهمت كلها وبشكل مباشر في التخفيف من حدة الطلب على السكن بالنسبة لسكان المدينة والدائرة معا مع العلم أن أغلب مشاريعه وجهت لسكان هذه المدينة، وكما نجد أن مدينة العلمة قد استفادت في إطار السياسات السكنية التي انتهجتها الدولة في مدنها بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة وفق فترات زمنية متعاقبة في تكوين توسعات حضرية مخططة ومنظمة في هذه المدينة حيث جسدتها الدولة الجزائرية عن طريق وسائل إنجاز مختلفة وتدعينا لكل هذا نجد أنه وخلال الفترة الممتدة بين (2010، 2016) استفادت مدينة العلمة من عدة مشاريع سكنية حيث تم إنجاز خلالها 3600 مسكن جماعي اجتماعي و2170 مسكن ومع العلم أنها جاءت موزعة عبر باقي الأنماط والصيغ السكنية الجماعية الاجتماعية الأخرى المتداولة في السياسة السكنية الجزائرية، وكما تم إنجازها بصفة عامة عبر النسيج الحضري المنظم لمدينة العلمة.

2.1.3. تحليل مراحل حركة الهجرة السكانية:

يتميز المجال الولائي السطايفي بحركية سكانية متباينة وغير متجانسة وذلك بتواجد بلديات طاردة للسكان وأخرى جاذبة للسكان فالبلديات التي تقع في جنوب المجال طاردة للسكان وهذا بسبب غياب الأمن خلال فترة معينة، وفي حين نجد أن البلديات التي تقع في المجال الخلفي للمدن الهامة في هذا المجال مثل مدينة العلمة، سطيف عين ولما هي جاذبة للسكان⁽¹⁾، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى دراسة الهجرة السكانية في مدينة العلمة وذلك باعتبارها من أهم العوامل والأسباب المساهمة في نمو السكان والزيادة السكانية في المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وعليه يمكن تقسيم هذه المرحلة الزمنية إلى خمسة فترات زمنية متتالية وهذا كما يبين الجدول رقم (12) فيمايلي:

(1) د.لحسن فرطاس، الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة-دراسة حالة البلديات السهول العليا لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2014، ص 89.

الجدول رقم (12): مدينة العلمة: تطور الزيادة السكانية الطبيعية وصافي الهجرة بين (1954 - 2008)

التعداد	P	P'	VG	r	(1)A	(2)SM	(3)SM (%)
	عدد السكان (نسمة)	عدد السكان النظري	الزيادة العامة	معدل النمو (%)	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	نسبة صافي الهجرة
1954	11318	24015.78	-	-	-	-	-
1966	25617	40791.68	14299	6.47	12698	1601	14.15
1977	41564	66551.66	15947	4.32	15175	772	3.01
1987	67933	103260.00	26369	4.82	24988	1381	3.32
1998	104758	139832.12	36825	3.88	35327	1498	2.21
2008	140672		35914	2.93	35074	840	0.80

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

1.2.1.3. الفترة الأولى (1954 - 1966):

يتبين من الجدول رقم (12) أن مدينة العلمة سجلت خلال هذه الفترة أعلى المستويات لصافي الهجرة وذلك بنسبة قدرت بـ 14.15 % من إجمالي عدد السكان في المدينة، وكما بلغ عدد السكان الوافدون نحو مدينة العلمة بـ 1601 وافد، ويمكن تفسير هذا بكون أن حركة الهجرة السكانية خلال الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى وكذا خلال الفترة الأولى للاستقلال لها أسباب تطورت مع الوقت فبعد مغادرة المستعمر الفرنسي للمدن الجزائرية تغيرت وجهة السكان وتركزت على الهجرة نحو المدن الكبرى وخاصة تلك الموجودة في الشمال نتيجة للحضيرة السكنية التي تركها المستعمر حيث تمثلت في مساكن شاغرة توجه إليها النازحين من أجل تأمين مساكن لائقة والبحث عن حياة أفضل وفي نفس الوقت الحصول على عمل

$$(1) \text{ تم حساب الزيادة الطبيعية بالطريقة التالية: الزيادة الطبيعية (A) = } p_1' - p_0 = P_0(1+R)^N \text{ حيث } R = \text{ معدل النمو، } N = \text{ عدد السنوات الفاصلة بين التعداد السابق واللاحق}$$

$$\text{الزيادة الطبيعية (A) لمدينة العلمة خلال الفترة بين (1954 - 1966) = } p_{66}' - p_{54} = 11318 = P_{54}$$

$$6.47\% = R$$

$$P_{66}' = 11318(1 + 0.0647)^{12} = 24015.78$$

$$A = 24015.78 - 11318 = 12698$$

$$(2) \text{ تم حساب صافي الهجرة (SM) بالطريقة التالية: } m = p_1 - p_1' = \text{ حيث } P_1 = \text{ عدد السكان في التعداد اللاحق}$$

$$SM = P_{66} - P_{66}' = 25617 - 24016 = 1601$$

$$(3) \text{ تم حساب نسبة صافي الهجرة بالطريقة التالية: التغيرات الديمغرافية - الزيادة الطبيعية } / P_0 \times 100$$

$$\text{نسبة صافي الهجرة لمدينة العلمة خلال الفترة بين (1954 - 1966) = } 100 \times 11318 / 1601 = 14.15\%$$

بعيدا عن القطاع الفلاحي خاصة وأن العلمة لم تشهد أي نوع من مشاريع البناء والتعمير خلال هذه الفترة وهذا في ظل غياب المرافق العمومية الضرورية لتحقيق شروط الحياة الحضرية المقبولة للعيش في المدن.

2.2.1.3. الفترة الثانية (1966 - 1977):

سجل عدد السكان الوافدون نحو مدينة العلمة خلال هذه الفترة بـ 772 وافد وفي حين جاءت نسبة صافي الهجرة تراجعاً كبيراً مقارنة بتلك المسجلة خلال الفترة السابقة حيث قدرت بـ 3.01 % من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة، وعليه يمكن تفسير هذا التراجع الهام بالاهتمام الكبير للدولة الجزائرية بعد الاستقلال الذي كان منحصراً في زيادة تقديم المرافق العمومية إلى المراكز الحضرية الكبرى والمتوسطة وإحداث التنمية الاقتصادية، وكما نجد أن الدولة قد أهملت تلك التجمعات السكانية الصغرى التي تعتمد على الثروة الحيوانية والزراعية وهذا ما ساعد على تسارع وتيرة النمو الحضري في المجالات الحضرية⁽¹⁾.

3.2.1.3. الفترة الثالثة (1977 - 1987):

شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان الوافدون نحوها حيث قدر بحوالي 1381 وافد، وبالمقابل سجلت نسبة صافي الهجرة بـ 3.32 % من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة وعليه فقد ساهمت عوامل بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبشكل كبير في هذا الارتفاع خلال هذه الفترة وأهمها طبيعة سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة الجزائرية وامتيازاتها ودورها في زيادة تثمين دور هذه مدينة العلمة داخل إقليم الشمال الشرقي الجزائري حيث استفادت هذه المدينة من المنطقة الصناعية العلمة التي أنجزت خلال سنة 1976، ومع العلم أن الهدف الأول منها كان يتمثل في خلق حركية تنموية داخل المجال الولائي السطايفي بصفة عامة وداخل مدينة العلمة بصفة خاصة، وعليه فإن هذا الوضع كان له الأثر الكبير في استمرار النمو السكاني في هذه المدينة حيث أدى إلى خلق نوع من الحراك السكاني عن طريق انتقال الأفراد بأسرهم نحو هذه المدينة للإقامة فيها وهذا نتيجة لمجموعة من الدوافع والأسباب وعليه فقد أدت هذه الأحداث إلى حركية اقتصادية وتجارية وتنموية في مختلف الميادين الأمر الذي جعل مدينة العلمة من أهم المدن الجزائرية الجاذبة للسكان الوافدون سواء من الريف أو من المدن الأخرى وكما تعتبر هذه المدينة من مراكز الاستقطاب الرئيسية للسكان من داخل المجال الولائي السطايفي الأمر الذي أدى إلى تسارع وتيرة النمو الحضري فيها وظهور العديد من الأحياء السكنية وتوسعها وتزايد عددها.

4.2.1.3. الفترة الرابعة (1987 - 1998):

انتقل عدد السكان الوافدون نحو مدينة العلمة خلال هذه الفترة إلى 1498 وافد، وبالمقابل هناك استمرار في تراجع صافي الهجرة حيث سجل بنسبة تقدر بـ 2.21 %

(1) د.التجاني بشير، المصدر الذي سبق ذكره، ص35

من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة وتفسير ذلك يمكن إرجاعه إلى كون مدينة العلمة تعاني من الصعوبات التي فرضتها التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي مرت بها الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، وإضافة إلى صعوبة الحصول على مسكن وهذا بسبب آثار الأزمة الاقتصادية التي عرفتتها الدولة وكذا طبيعة السياسة السكنية المتداولة حيث كان قطاع السكن فيها محتكر وتحت سيطرة الدولة، وفي حين كان نصيب الخواص منعدم في هذا القطاع مما شجع ملاك الأراضي على الاستمرار في بيع أراضيهم بصفة غير قانونية رغم محاولة الدولة في الحد من هذه الظاهرة وهذا إلى جانب صعوبة الحصول على وظيفة ما في المدن الأخرى، وهذا ما أجبر هؤلاء السكان على الاستقرار في هذه المدينة.

5.2.1.3. الفترة الخامسة (1998 - 2008):

سجل عدد السكان الوافدون نحو مدينة العلمة خلال هذه الفترة تراجعاً حيث قدر بـ 840 وافد مقارنة بعدد السكان الوافدون خلال الفترة السابقة والمقدر بـ 1498 وافد وبالمقابل هناك استمرار في تراجع نسبة صافي الهجرة حيث سجلت 0.80 % من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة، وعليه يمكن تفسير هذا الوضع بتحسين الظروف السياسية التي تمثلت في عودة الاستمرار وزوال الاضطرابات الأمنية التي عمت البلاد عامة ومدينة العلمة خاصة خلال العشرية السوداء وهذا ما شجع بعض الأسر على العودة إلى الأرياف والمراكز العمرانية الصغرى التي وفدوا منها وبداية تسارع وثيرة النمو الحضري في هذه المدينة والإعلان عن فتح السوق العقارية والسماح للخواص بالدخول في قطاع البناء والسكن وظهور سياسة المضاربة العقارية في الاستحواذ على الاحتياطات العقارية الشاغرة ذات المواقع الجيدة والاستثمارية في هذه المدينة.

2.3. العوامل الطبيعية:

تعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل المتحكمة في نمو وتزايد الحجم السكاني في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، ومن هذا المنطلق بات من الضروري جدا التطرق إلى تحليل ومعرفة الاتجاه العام في تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومساهمة هذه الظاهرة في الزيادة السكانية العامة في هذه المدينة خلال فترات زمنية متعاقبة، وعليه يتضح من الشكل رقم (06) الذي يؤكد الجدول رقم (13) في الملحق صفحة رقم (م3) الوثيرة التصاعدية في عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسكان خلال السنوات المتتالية ويهدف الوصول إلى تحليل معمق وأكثر دقة وهذا من زاوية أن الزيادة الطبيعية هي التي يمكن أن تكون أكثر تعبيراً عن واقع النمو السكاني في مدينة العلمة كما يلي:

1.2.3. المواليد: ونقصد بهم الأفراد الذين ولدوا في مدينة العلمة نفسها أو خارجها حيث يشترط أن يكون والدي المولود دائمي الإقامة فيها خلال فترة الولادة ومع العلم أن هذا المعدل جاء لا ينطبق على كل

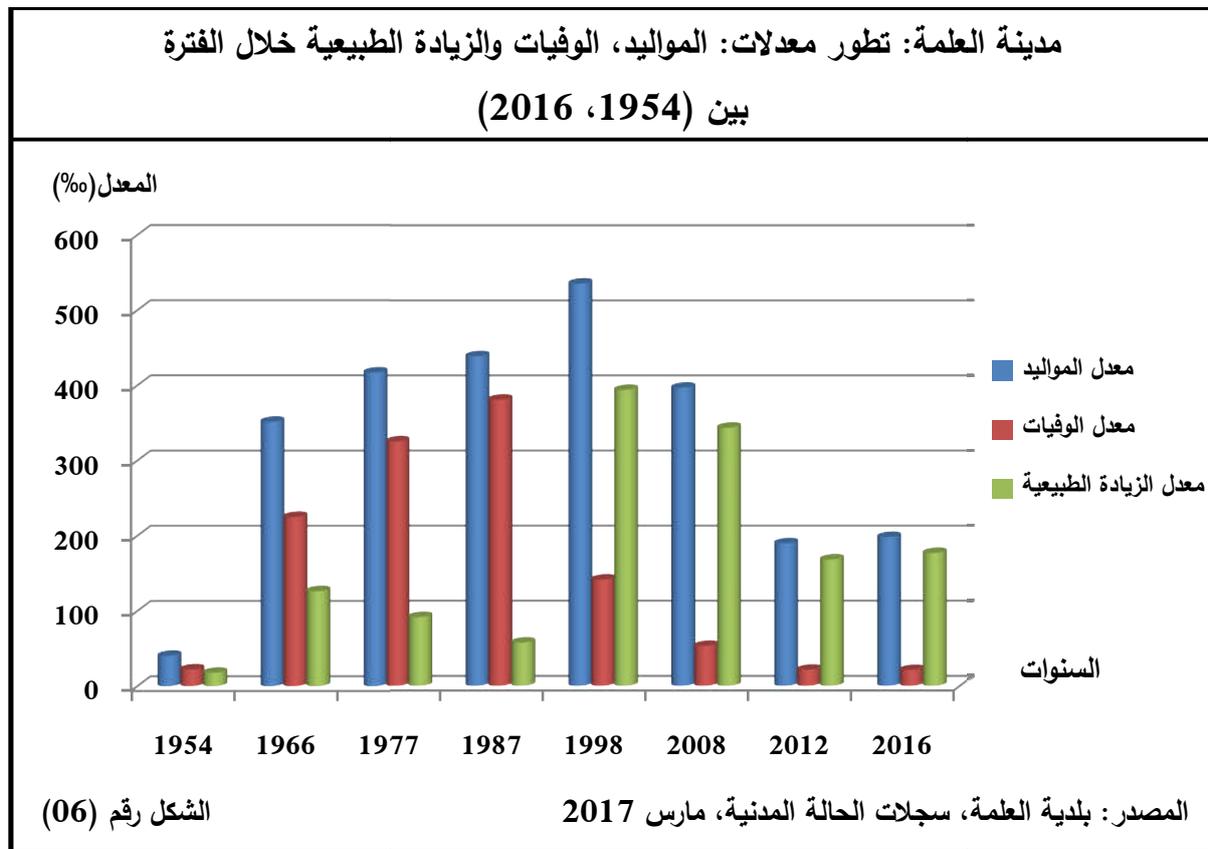
السنوات بل يتم تسجيل اختلافات هامة من سنة إلى أخرى⁽¹⁾، وعليه فقد عرف معدل المواليد بالنسبة لسكان مدينة العلمة خلال الفترة بين (1954، 2016) بالتطور والتباين من سنة إلى أخرى وذلك كما يلي: سجل أقصى معدل للمواليد⁽²⁾ وصلت إليه مدينة العلمة خلال سنة 1998 وذلك بـ 535.87‰ وأدنى معدل للمواليد سجل خلال سنة 1954 وذلك بـ 40.57‰ وربما يرجع تفسير هذا التزايد في هذا المعدل إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والصحية للسكان في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، ومع العلم أن هذا المعدل جاء يدل على أن هذه المدينة لا تزال في بداية الدورة الديمغرافية وأنها بدأت تشهد حركة عمرانية نشطة، وإضافة إلى تجمع السكان في هذه المدينة بعدما كانوا مفرقين في القرى والأرياف ومطاردين من طرف القوات الاستعمارية فكان من الطبيعي أن يرتفع معدل المواليد خاصة وأن الجزائر فقدت خلال الثورة التحريرية وحدها مليون ونصف مليون شهيد وأيضا خروج الشباب للحرب حيث قتل أغلبهم دون زواج والذين بقوا ولم يتزوجوا إلا بعد استرجاع السيادة الوطنية، ورغم استمرار التزايد في معدل المواليد منذ سنة 1954 وإلى غاية سنة 1998 إلا أنه بدأ في التراجع وذلك بشكل تدريجي عما كان عليه خلال السنوات السابقة إلى أن سجل خلال سنة 2012 بـ 189.97‰، وأما خلال سنة 2016 فقد سجل بـ 198.35‰ وهذا المعدل رغم تراجعه وبشكل كبير إلا أنه يبقى مرتفعا وهكذا يلاحظ أن معدل المواليد في مدينة العلمة يميل إلى التراجع في السنوات الأخيرة ويتأثر معدل المواليد الخام بعدد الإناث في سن الحمل (15- 49) وبالنسبة لمجموع السكان وسن الزواج وموقف السكان من استعمال وسائل تنظيم النسل وبالعوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى كضيق المسكن ومستوى الدخل الفردي وتعليم الفتاة وهذه العوامل كلها تؤدي إلى التزايد أو التراجع في معدل المواليد ولذلك فإنه ليس من السهل أن يتم تحدد أي هذه العوامل تأثيرا في هذا المعدل وكذلك الأسباب كثيرة منها ما يتعلق بطبيعة المعطيات الإحصائية الحيوية المعتمد عليها ورغم ذلك فإن معدل المواليد يعتبر من المؤشرات الهامة التي تتحكم في أي مجتمع سكاني من حيث نموه وتركيبه واستمراره وتجده في آن واحد.

2.2.3. الوفيات: يعتبر معدل الوفيات من العوامل التي تؤثر في نمو السكان، وكما أنه عندما تتوفر بعض الأسباب فإنها تساعد على تراجع الوفيات كالظروف الأمنية، وعليه فإنه يتبين من الشكل رقم (06) أن أقصى معدل للوفيات وصلت إليه مدينة العلمة سجل في سنة 1987 وذلك بـ 381.63‰، وبينما شرع

(1) رولا بريس، التحليل السكاني المفاهيم والطرق والنتائج، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (دون تاريخ للنشر)، ص 176

(2) معدل المواليد = (عدد المواليد خلال سنة معينة / عدد السكان خلال نفس السنة) × 1000

هذا المعدل في التراجع منذ سنة 1998 ليصل إلى 21.24%⁽¹⁾ وذلك خلال سنة 2016 ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى التحسن في الظروف الاجتماعية والمعيشية وإنعدام الحروب والمجاعات والأمراض الفتاكة وهذا نتيجة لتحسن الخدمات الطبية وخاصة منها التلقيح وحماية الأم والطفل والحقيقة أن هذا التراجع الملحوظ في معدلات الوفيات خلال السنوات الأخيرة حيث يقود المجتمع السكاني في مدينة العلمة لأن يسير إلى نهاية الدورة الديمغرافية ولكن هذا لا يتحقق لأن هذا التراجع في معدلات الوفيات لا يقابله تراجع في معدلات المواليد بل تبقى سريعة وهذا كما سبقت الإشارة لذلك وما يمكن قوله أن هناك تغير سريع في معدلات المواليد يصاحبه تغير بطيء في معدلات الوفيات رغم أن كلاهما يسير نحو التراجع.



3.2.3. الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية من العوامل الأساسية في نمو السكان مع العلم أن الزيادة الطبيعية هي الفرق بين عدد المواليد والوفيات حيث يتبين من الشكل رقم (06) أن أقصى معدل وصلت إليه الزيادة الطبيعية في مدينة العلمة هو 391.06%⁽²⁾ وذلك خلال سنة 1998 ومن المعلوم أن ارتفاع عدد المواليد كان له الأثر الكبير في ارتفاع هذه الزيادة الطبيعية حيث بلغ معدل المواليد لنفس الفترة أقصاه، وأما أضعف

(1) معدل الوفيات = (عدد الوفيات خلال سنة معينة / عدد السكان خلال نفس معينة) × 1000

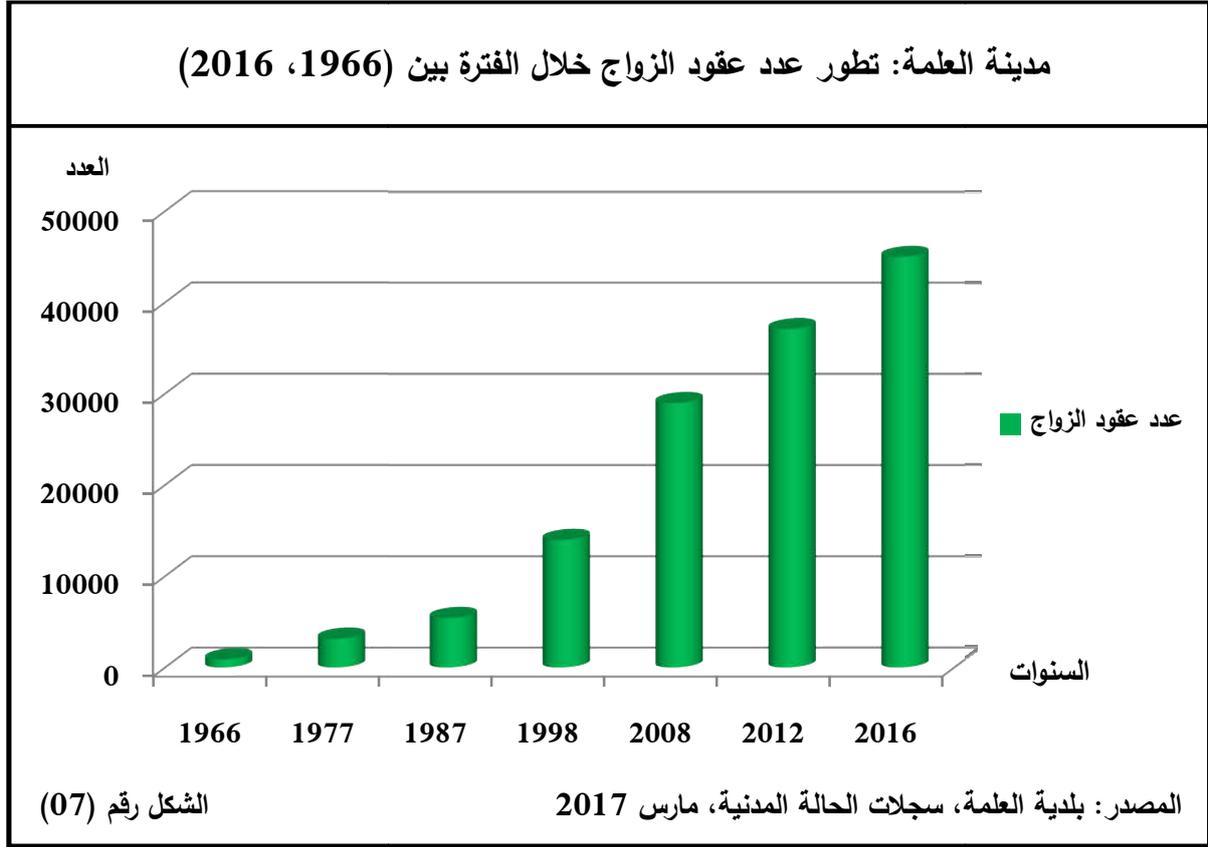
(2) معدل الزيادة الطبيعية = (عدد المواليد خلال سنة معينة / عدد السكان خلال نفس السنة) × 1000

معدل للزيادة الطبيعية فقد سجل خلال سنة 1954 وذلك بـ 18.02 % وهذا رغم تراجع معدل الوفيات خلال نفس السنة الذي قدر بـ 22.44 %، وأما باقي السنوات فقد جاءت معدلات الزيادة الطبيعية بين الارتفاع والتراجع متأثرة في ذلك بالمواليد والوفيات، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أي العاملين أكثر تأثيراً في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في مدينة العلمة؟ هل هو ارتفاع معدلات المواليد أو التراجع النسبي في معدلات الوفيات؟ والحقيقة أن هذين العاملين قد ساعد على رفع معدلات الزيادة الطبيعية إلا أن ارتفاع معدلات المواليد كان له الأثر الكبير في رفع معدل الزيادة الطبيعية بعد الاستقلال.

4.2.3. تطور عقود الزواج:

تعتبر دراسة ظاهرة تطور عدد عقود الزواج التي تمت لدى المجتمع السكاني في مدينة العلمة من العوامل الأساسية التي تساعد على زيادة الإلمام وتعميق الفهم حول العوامل المتحكمة نمو السكان في هذه المدينة وعليه فإنه يتضح من خلال الشكل رقم (07) الذي يؤكد الجدول رقم (14) في الملحق صفحة رقم (م4) وطبقاً للمعطيات الإحصائية الواردة يمكن تقرير حول التطور الهام في عدد عقود الزواج حيث ارتفع عددها من 908 عقد خلال سنة 1966 إلى 45027 عقد خلال سنة 2016، وأما عن معدل الزواج الخام⁽¹⁾ فقد سجل هو الآخر تطوراً مستمراً حيث تراوح ما بين (35.45، 219.02 %) خلال هذه الفترة وعلى العموم فإن هذه النتائج جاءت تدل على زيادة عدد الإناث على عدد الذكور مما ساعد على ارتفاع معدلات الزواج وبالتالي ارتفاع معدلات الخصوبة وتراجع معدلات الوفيات وهذا بغض النظر عن ارتفاع التكاليف المالية لمشروع الزواج والعادات والتقاليد الاجتماعية التي توجب على الشباب التقيد بشروط معينة وعزوف الكثير من الشباب عن الزواج في سن مبكرة وتأخير سن الزواج على المستوى الوطني إلا أن هذا المعدل يبقى في تطور مستمر ومن ذلك كان مفروضاً على السلطات المعنية أخذ معدل الزواج على قدر كبير من العناية والاهتمام ذلك أن معرفة عدد عقود الزواج خلال كل سنة يقابله توفير نفس العدد من المساكن وهذا كله من أجل العمل على تحسين مستوى المعيشة وشروط الحياة الحضرية ومحاولة القضاء على أزمة السكن وتنظيم ظاهرة النمو الحضري التي باتت تؤرق المسؤولين في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، ومع العلم أن التوازن المسجل في نسبة النوع أهمية كبيرة في المجتمع السكاني وحركته في مدينة العلمة فكون الفرد ذكراً أو أنثى يحدد نوع نشاطاته الاقتصادية والمهنية والاجتماعية، وكما يحدد حاجاته ويرتبط أيضاً بنشاط المرأة الاقتصادي خارج البيت وكل هذا كان له الأثر الواضح على السلوك النفسي والاجتماعي للفرد في الإقبال على الزواج أو تأخيره.

(1) معدل الزواج الخام = (عدد عقود الزواج خلال سنة معينة / تقدير عدد السكان في نفس السنة) × 1000



4. المؤشرات العامة للنمو السكاني واتجاهاتها:

السكان هم مجموعة من الأشخاص يمكن تقسيمهم حسب مختلف الخصائص المشتركة فيما بينهم بحيث تنتج هذه الخصائص عن مجموعة من العوامل المتبادلة التأثير وهي تعتبر من عناصر اختلاف السكان عبر مختلف المجالات الحضرية حيث تهتم بدراسة التركيب السكاني بتحليل هذه الخصائص ودورها في إحداث التباينات السكانية للظواهر السكانية بين مختلف المجالات الحضرية وكذلك بين الريف والحضر وكما تدل هذه التراكمات السكانية على الخصائص الكمية للسكان، وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى بعض مؤشرات نمو السكان في مدينة العلما والتي نقصد بها التوزيع المجالي للسكان الكثافة السكانية، التركيب النوعي والعمرى، وإضافة إلى مؤشر التركيب الاقتصادي لنمو السكان كما يلي:

1.4. التوزيع المجالي المتباين للسكان عبر القطاعات الحضرية:

تأوي مدينة العلما أكثر من 140672 نسمة وهذا حسب نتائج آخر تعداد خلال سنة 2008 عبر المجال الحضري حيث يمثلون بنسبة قدرت بـ 12.58% من إجمالي عدد سكان ولاية سطيف الحضر وكذلك بنسبة قدرت بـ 0.41% من إجمالي سكان الوطن خلال نفس الفترة، وأما عن التوزيع المجالي لهؤلاء السكان فقد جاء متباين من قطاع حضري إلى آخر، وعلى العموم جاء هذا التوزيع غير متجانس سواء بالنسبة للتوزيع الحجمي المطلق للسكان أو بالنسبة لتوزيع النسب والكثافة، وعليه سيتم التعرف من خلال

تحليل هذا العنصر على أهمية الوزن السكاني الحقيقي للقطاعات الحضرية الستة لمدينة العلمة كما يلي: يتبين من الخريطة رقم (06) والتي يؤكد بها الجدول رقم (15) في الملحق صفحة رقم (4م) ذلك التباين في التوزيع المجالي للحجم السكاني عبر المجال الحضري لمدينة العلمة وهذا تبعا للمساحة العقارية العامة لكل قطاع حضري وتاريخ الإنجاز ونمط المباني السكنية القائمة في الأحياء السكنية، وعليه يمكن وضع تصنيف للقطاعات الحضرية المنظمة لهذه المدينة وذلك وفق ثلاثة فئات حجمية رئيسية كما يلي:

1.1.4. الفئة الحجمية الأولى:

وتشمل هذه الفئة الحجمية القطاعات ذات الحجم السكاني المرتفع، وعليه فقد جاءت هذه الفئة تضم الحضري القطاع الخامس حيث يقدر إجمالي عدد السكان بها بـ 43362 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 30.82% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة والمقدر بـ 140672 نسمة حيث جاءت تتميز بظهور بعض الأحياء السكنية الجديدة والتي شكلت فعلا مراكز سكانية هامة وهذا بعد اكتمال أشغال البناء والتعمير الكبرى بها مستقبلا ولعل من أهم هذه الأحياء السكنية التالية: شودار بهلولي، بوخبله ومزيان ساعو، وربما يمكن تفسير هذا الحجم السكاني الكبير المسجل على مستوى هذا القطاع الحضري بالمساحة العقارية الكبيرة التي يتربع عليها حيث مثل بنسبة تقدر بـ 29.80% من إجمالي مساحة هذه المدينة، وإضافة إلى أنه جاء يضم مجموعة من الأحياء الراقية التي أنجزت في إطار عملية إقامة المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) هذا من جهة وكذا لحدثة أغلب الأحياء السكنية القائمة به والتي جاءت كتوسعات حضرية جديدة وهي تقع في أقصى الجهة الشمالية الغربية أكثر في الجهة الجنوبية الغربية وهذا من جهة أخرى، وبالإضافة إلى تطابقه مع عبور أهم محاور شبكة الطرق الوطنية التي تخترق مدينة العلمة وهذا باتجاه ولاية قسنطينة وباقي المناطق وكل مدن الشبكة الحضرية الجزائرية.

2.1.4. الفئة الحجمية الثانية:

وتضم هذه الفئة القطاعات الحضرية ذات الحجم السكاني المتوسط حيث تشمل القطاع الحضري الرابع وهذا بعدد سكان قدر بـ 25486 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 18.12% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة، وكما تبلغ نسبة مساحة هذا القطاع بـ 16.07% من إجمالي مساحة هذه المدينة ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى قدم الأحياء السكنية القائمة بوسط هذه المدينة والتي وصلت إلى درجة التشعب هذا من جهة وإلى عدم وجود مساحات شاغرة يمكن استخدامها في إقامة مساكن جديدة من جهة أخرى ولعل أهم هذه الأحياء السكنية ما يلي: النعيجة، سفتي، 663 مسكن، 800 مسكن، 219 مسكن ومع العلم أن هذه الأحياء جاءت نتيجة للتطور العمراني لهذه المدينة في الجهة الشرقية وعلى طول امتداد شارع أول

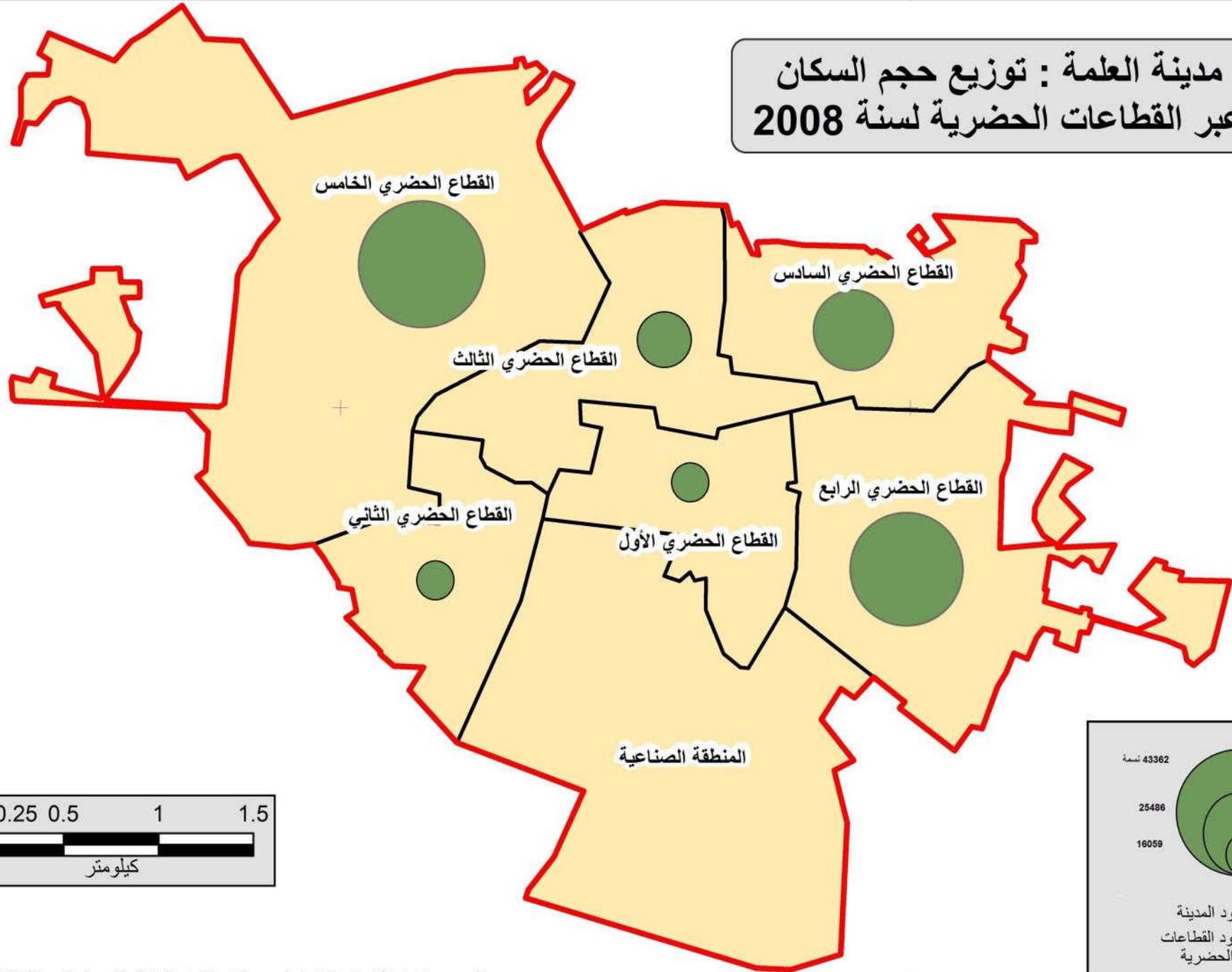
نوفمبر، وكما أن عبور الطريق الوطني رقم (05) نحو قسنطينة وخط السكة الحديدية في الجهة الجنوبية ساعد على ظهور بعض الأحياء السكنية الفوضوية على طول امتداد خط هذه السكة، وعليه فقد شهدت مدينة العلمة زيادة سكانية كبيرة ساهمت في التوزيع المجالي غير المتجانس للسكان عبر الأحياء السكنية.

3.1.4.الفئة الحجمية الثالثة:

وتضم هذه الفئة باقي القطاعات الحضرية للمدينة ذات الحجم السكاني المنخفض وذلك مقارنة بالقطاعات الحضرية السابقة حيث جاءت تتمثل في القطاعات الحضرية التالية: القطاع الحضري الثالث والذي قدر عدد سكانه بـ20135 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ14.31% من إجمالي عدد السكان في مدينة العلمة، مع العلم أن هذا القطاع قد تميز بظهور مجموعة من الأحياء السكنية التالية: ساحة الثورة بوسيف موسى، حويفي عبد الله، 46 مسكن، دوار السوق، 19 جوان، الحي الإداري، 250 مسكن، عمر دقو ويفسر هذا بتسارع وتيرة النمو الحضري في هذه المدينة وعبور لأهم شبكة الطرق الوطنية وخاصة منها الطريق رقم (77) باتجاه باتنة، القلعة الزرقاء وفرجوية الذي يخترق هذا القطاع هذا من جهة، وإضافة إلى عوامل أخرى أهمها رغبة الشباب وخاصة الأسر الجديدة في الإقبال على عملية الشراء للقطع الأرضية عبر الأحياء السكنية لهذا القطاع والبناء والانتقال للإقامة من جهة أخرى، وأما القطاع الحضري السادس فقد سجل عد سكانه بـ19244 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ13.68% من إجمالي عدد السكان في مدينة العلمة حيث يعتبر آخر التوسعات العمرانية في الجهة الشمالية الشرقية لهذه المدينة حيث يضم الأحياء السكنية التالية: صبايحي، 100 مسكن، 200 مسكن، وأما عن القطاع الحضري الأول فقد سجل عدد سكانه بـ16386 نسمة أي ما يعادل نسبة 11.65% من إجمالي سكان هذه المدينة وهو يضم ستة أحياء سكنية هي: بلعلي، وسط المدينة، مخريش العيد، المذبح، مولف التركي و152 مسكن، وعليه يرجع تفسير هذا الحجم السكاني المسجل إلى عوامل أساسية متداخلة أهمها الفيضان الذي تعرضت له إليه مدينة العلمة خلال سبتمبر 1981 حيث تم إزالة ما يزيد عن 89 مسكن منه مع عدم سماح السلطات المعينة للسكان ببناء مساكن جديدة مرة أخرى به، وعليه فقد قامت البلدية بنقل العائلات المنكوبة إلى الحي السكني حويفي عبد الله الذي يقع في الجهة الشمالية هذا من جهة، وإضافة إلى تراجع عملية تركيز السكان في حي وسط المدينة الذي تعتبر مساكنه هي عبارة عن مباني موجهة أساسا للخدمات المتنوعة خاصة الخدمات التجارية، التعليمية والثقافية منها وغالبية مساكنها هي سكنات وظيفية وكذا صغر مساحة الأحياء السكنية الموجودة في وسط المدينة من جهة أخرى، وفي حين عادت المرتبة الأخيرة للقطاع الحضري الثاني الذي يقع في الجهة الجنوبية الغربية لهذه المدينة حيث قدر عدد سكانه بـ16059 نسمة



مدينة العلمة : توزيع حجم السكان عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008



أي ما يعادل نسبة 11.42 % من إجمالي سكان هذه المدينة ولذلك فإن هذه الأحجام السكانية المنخفضة نجدها قد سجلت على مستوى الأحياء السكنية التالية: لعبيدي، الشهداء، صخري عنان، بورفر و ربما يرجع تفسير هذا بأهمية حجم المساحات التي يستحوذ عليها الطريق الوطني رقم (05) باتجاه سطيف وخط السكة الحديدية الذي يخترق هذا القطاع والمنطقة الصناعية التي تقع جنوب هذا القطاع وكلها من عوائق التطور العمراني في مدينة العلمة على هذا المحور، وإضافة إلى نقص التركيز العددي للمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية في هذا القطاع وبمعنى آخر أن عامل الزمن قد ساعد على ارتفاع حجم السكان في بعض القطاعات الحضرية على حساب قطاعات أخرى وكل هذا في ظل تسارع وتيرة النمو الحضري التي أدت إلى عدم التوافق بين نمو السكان وتطور العمران وسوء الاستخدام للاحتياجات العقارية بالتوسع على حساب الأراضي الزراعية ذات الملكية العقارية الخاصة والجودة العالية واستنفادها.

2.4. توزيع الكثافة السكانية:

يبرز هذا المؤشر العلاقة بين السكان والوسط الذي يعيشون فيه، ولقد انتشر استعمال هذا المؤشر في الدراسات الجغرافية نظرا لبساطة وسهولة استخراجها وانتشار استعماله وتوفر المعطيات السكانية للوحدات الإدارية المختلفة اللازمة لاستخراجها حتى أصبح قديما منطلق كل تفكير جغرافي⁽¹⁾ وكما يصلح للمقارنة بين المناطق والوحدات الإدارية المختلفة ويلاحظ بأن مدلوله يتناسب عكسا مع حجم المساحة ويكون مدلوله عاما وسطحيا كلما كبرت المساحة ويوحى بمدى تركيز السكان أو تشتتهم خاصة عندما تكون أحجام الوحدات الإدارية صغيرة، وعليه تعتبر ظاهرة التكامل بين السهل والجبل هي الأساس المتحكم في توزيع السكان في بلدان البحر الأبيض المتوسط حيث نجد الكثافات السكانية المرتفعة متمركزة في المرتفعات، مع العلم أن سكان الجزائر هم سكان جبل في الأصل حيث كانت السلسلة الجبلية التلية تضم لوحدها حوالي 41 % من إجمالي سكان الوطن وهذا حسب إحصاء سنة 1896⁽²⁾، وكما يختلف توزيع السكان وكثافتهم عبر مجالات تواجدهم ويرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالظروف الطبيعية والبشرية بشكل عام ولذلك فإن نمو سكان مدينة العلمة قد تأثر بشكل كبير بالظروف البشرية بصفة عامة والتاريخية والاقتصادية بصفة خاصة مما ساعد على تسارع النمو السكاني في مدينة العلمة والذي تمثل في ظهور العديد من الأحياء السكنية سواء المخططة أو الفوضوية وقطاعات حضرية متباينة، وعليه سجلت الكثافة السكانية في مدينة العلمة بـ 73.44 نسمة/الهكتار وهذا حسب تعداد سنة 2008 حيث تراوحت الكثافة

(1) فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، المطبعة الجديدة، دمشق، سنة 1986، ص16.

(2) Marc Cote, Espace algérien, les prémices d'un Aménagement, OPU, Alger, Année 1983, p44

السكانية عبر كامل القطاعات الحضرية بين أقصى قيمة وذلك بـ 82.77 نسمة/ الهكتار وبين أدنى قيمة وذلك بـ 150.09 نسمة/ الهكتار وانطلاقا من الخريطة رقم (07) الذي يؤكد الجدول رقم (15) في الملحق صفحة رقم (4) يمكن حصر الكثافة السكانية في مدينة العلمة في أربعة فئات أساسية كما يلي:

1.1.4. الفئة الأولى: الكثافة السكانية المرتفعة (150.09) نسمة/ الهكتار:

تميزت هذه الفئة باحتوائها على الكثافة السكانية المرتفعة للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث تشمل القطاع الأول حيث يتربع هذا الأخير على مساحة تقدر بـ 109.17 هكتار ويضم عدد سكان يقدر بـ 86163 نسمة ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية بكون هذا القطاع الحضري هو مركز مدينة العلمة حيث يعتبر الحي السكني مركز المدينة هو من الأحياء السكنية قديمة النشأة التي ظهرت في هذه المدينة وهذا بالرغم من عمليات الترحيل السكان الهامة من بعض الأحياء السكنية المنظمة له لاسيما منها حي المذبح وذلك من مساكن غير اللائقة إلى مساكن جماعية جديدة راقية وفي مختلف الصيغ السكنية المتداولة التي تم إنجازها سواء عبر الجيوب الشاغرة داخل النسيج الحضري القائم أو على أطراف المجال الحضري في مدينة العلمة وهذا في إطار برامج السياسة السكنية للدولة الجزائرية.

2.1.4. الفئة الثانية: الكثافة السكانية المتوسطة (126.29 - 129.91) نسمة/ الهكتار:

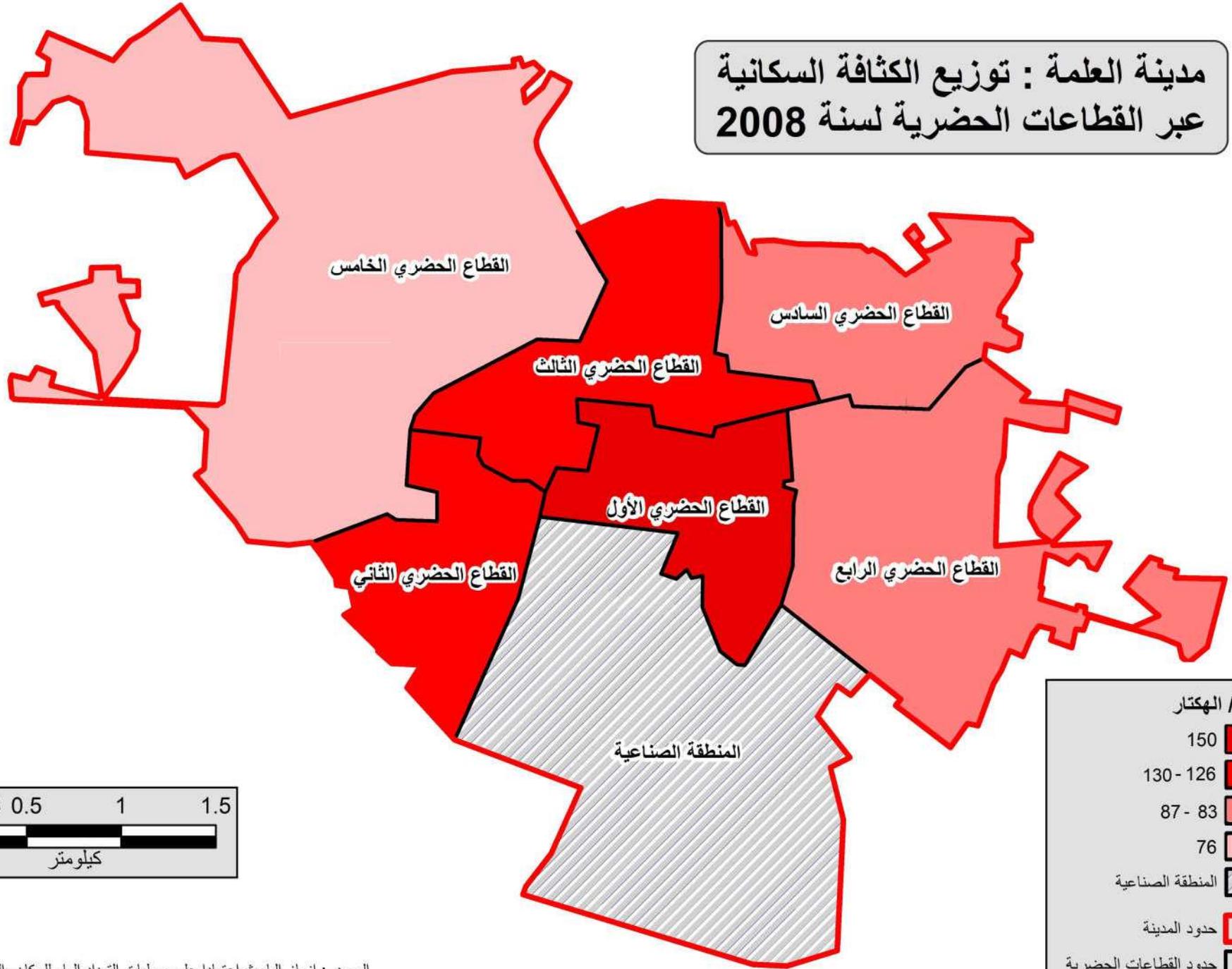
تميزت هذه الفئة بكثافات متوسطة مقارنة بالقطاع الحضري الأول حيث جاءت تضم كل من القطاع الحضري الثاني وذلك بكثافة سكانية قدرت بـ 129.91 نسمة/ الهكتار والقطاع الحضري الثالث الذي قدرت كثافته السكانية بـ 126.29 نسمة/ الهكتار، وربما يختلف تفسير هذا الوضع من قطاع لآخر فبالنسبة للقطاع الثاني فإن كثافته السكانية لا تعكس الواقع القائم عبر الأحياء السكنية المكونة له وأهمها لعبيدي، عنان صخري، بورفرف، الشهداء وهذا بسبب وجود مساحات عقارية شاغرة موزعة بشكل نقطي عبر بعض الأحياء السكنية فيه وكذا وجود مساحات بجوار خط السكة الحديدية غير مستغلة في الميدان البناء والتعمير، وأما بالنسبة للقطاع الحضري الثالث فتفسر كثافته السكانية المتوسطة بالتركز السكاني المتوسط وكذا بصغر حجم الأسر في مبانيه، وإضافة إلى الانتشار الواسع لنمط السكن الفردي عبر أغلبية الأحياء السكنية فيه وأهمها حويفي عبد الله، عمر دقو ودوار السوق وهذا مقارنة بالقطاع السابق.

3.1.4. الفئة الثالثة: الكثافة السكانية المنخفضة (82.77 - 87.21) نسمة/ الهكتار:

جاءت الكثافة السكانية بها منخفضة حيث سجلت على مستوى القطاع الحضري السادس وذلك بكثافة سكانية قدرت بـ 87.21 نسمة/ الهكتار وكذلك على مستوى القطاع الحضري الرابع الذي قدرت كثافته السكانية بـ 82.77 نسمة/ الهكتار، ويمكن تفسير هذا الوضع بوجود مساحات عقارية شاغرة عبر الأحياء



مدينة العلما : توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008



السكنية في هذين القطاعين مع العلم أنه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة باتجاه أطراف النسيج الحضري القائم كلما انخفضت الكثافة السكانية، وإضافة إلى طبيعة نمط السكن السائد حيث يضم هذين القطاعين عددا كبيرا من مساكن النمط الفردي الفيلات التي لا تزال تشهد مختلف عمليات البناء والتعمير حيث نخص بالذكر منها الأحياء السكنية التالية: فوطالي بكير، صبايحي، سقني، النعيجة، دوار الشجرة وندفيز

4.1.4. الفئة الرابعة: الكثافة السكانية المنخفضة جدا (75.96) نسمة/ الهكتار:

تميزت هذه الفئة بكثافة سكانية منخفضة جدا حيث جاءت تشمل القطاع الحضري الخامس حيث قدرت مساحة هذا القطاع بـ 570.89 هكتار ويقوم على مستوى الأحياء السكنية فيه نحو 43362 نسمة، وعليه فقد بلغت قيمة كثافته السكانية بـ 75.96 نسمة/ الهكتار، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الكثافة السكانية بالمساحة العقارية الشاسعة حيث يتربع على مساحة تقدر بـ 570.89 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 30.82 % من إجمالي مساحة مدينة العلمة، وإضافة حداثتها أغلب الأحياء السكنية فيه وأهمها بوخبله، شودار، بهلولي، هوارى بومدين...إلخ، وعليه يتضح مما سبق أن توزيع الكثافة السكانية في مدينة العلمة جاء متباين عبر القطاعات الحضرية حيث نجدها ترتفع في الأحياء السكنية القديمة والقريبة من مركز المدينة والتي تقع على محاور الطرق الوطنية، وكما نجدها تتخفف وبشكل ملحوظ في الأحياء السكنية الحديثة أي على مستوى تلك التوسعات الحضرية الجديدة للنمو الحضري والتي تقع على أطرافها.

3.4. مؤشر التركيب السكاني:

يتأثر التركيب السكاني بمختلف الخصائص السكانية أي النوع، الخصوبة والوفيات..إلخ، حيث يعتر من المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد سلوك الفرد وتفكيره وحاجاته، وكما يؤثر على حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وله أهمية كبيرة في إبراز حجم من هم في سن النشاط وحجم القوى العاملة وهذا من أجل التخطيط لتلبية حاجاتهم من مناصب الشغل وتوجيههم حسب النشاطات الاقتصادية وكما له أهمية كبيرة أيضا في إبراز حجم من هم في سن العمل وهذا لمواجهة الخدمات العامة سواء بالنسبة لصغار السن أو لكبار السن وتقدير حجم اليد العاملة التي ستدخل سوق العمل مستقبلا وهذا من أجل تخطيط لإيجاد مناصب العمل مستقبلا ولتوزيع القوى العاملة حسب الفعاليات الاقتصادية مع ما يلزم ذلك من مشاريع واستثمارات، وكما له أهمية خاصة في تحليل مستوى الدخل، تبيان توزيعه الاستهلاك وتبيان، الحالة الزوجية، وللعمر أثر كبير في تخطيط الاحتياجات السكنية وإنجاز التجمعات السكانية حيث يعتمد على هذا التركيب في تخطيط الاستهلاك والإنتاج وإنجاز مختلف المرافق⁽¹⁾، وعليه

(1) سليمان أحمد منير، السكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، سنة 1996، ص 214

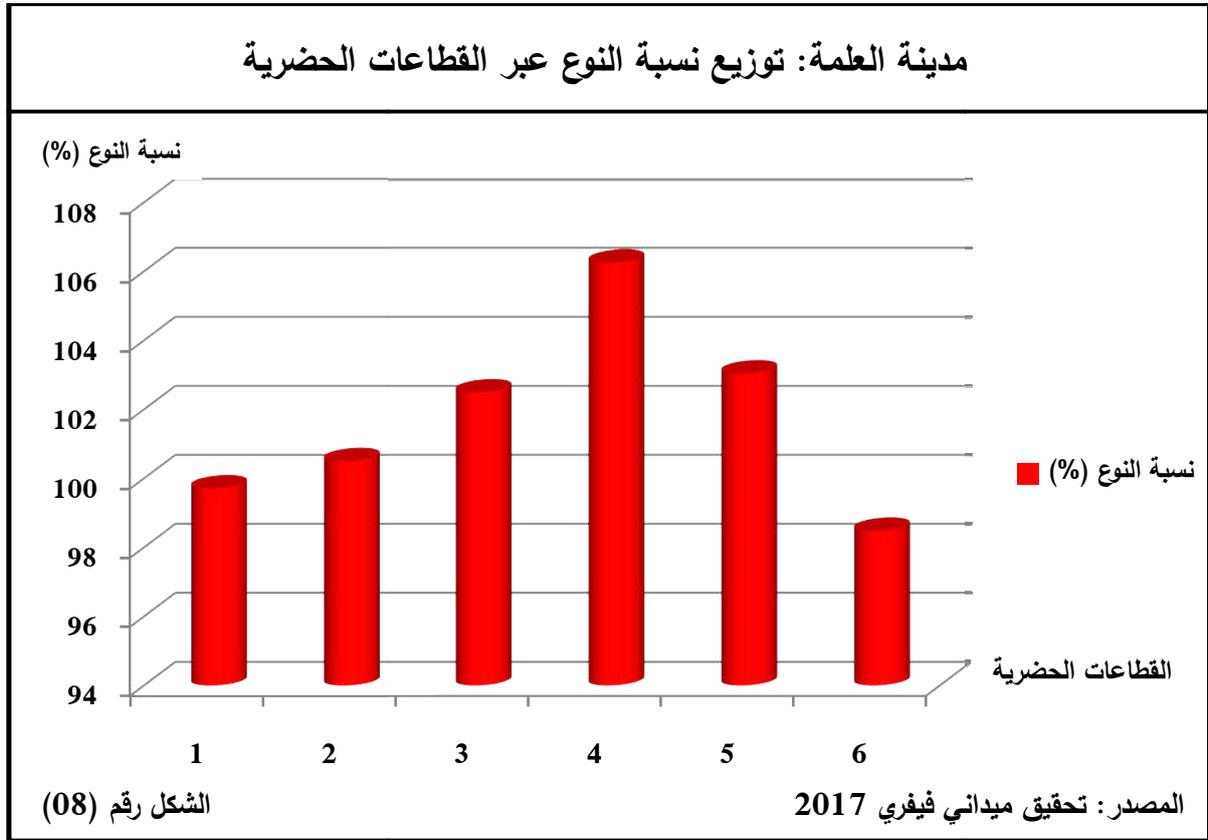
فإذا كان عدد الذكور يساوي عدد الإناث فنسبة النوع مئة وإذا زادت نسبة الذكور عن الإناث كانت النسبة أكبر من المئة، وأما إذا نقصت نسبة الذكور عن نسبة الإناث كانت النسبة أقل من المئة ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل التركيب النوعي والعمري للسكان في مدينة العلمة حيث سيعتمد في تحليل هذا العنصر على النتائج المستخرجة من الاستمارات الاستبائية كما يلي:

1.3.4. مؤشر التركيب النوعي للسكان:

يقتصر هذا العنصر على دراسة التركيب النوعي للسكان في مدينة العلمة، وعليه يتضح من خلال الشكل رقم (08) الذي يؤكد الجدول رقم (16) في الملحق صفحة رقم (م5) أن توزيع السكان في هذه المدينة وعبر القطاعات الحضرية يظهر جليا أنه متوازن حيث تميز بتفوق نسبة الذكور المقدر بـ 50.55 % على نسبة الإناث والتي قدرت بـ 49.55 % ولذلك فقد جاءت تشكل في مجملها نسبة للنوع تقدر بـ 102.22 % أي ما يعادل 102 ذكر لكل 100 أنثى، وأما عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة فالتقارب الكبير المسجل بين نسبة الذكور والإناث هي الظاهرة المثيرة للانتباه حيث يدل هذا الوضع على أن نمو السكان في مدينة العلمة لا يزال يمر بالنظام الانتقالي لنمو السكان وإن كان في مرحلته الأخيرة التي تتميز باستمرار الانخفاض التدريجي المسجل في معدلات المواليد إلى غاية سنة 2012 ثم لتبدأ بعد ذلك في الارتفاع وكذلك استمرار الانخفاض في معدلات الوفيات ويفسر هذا بعودة الأمن والاستقرار وخاصة بعد العشرية السوداء التي مرت بها البلاد بصفة عامة، وكما يلاحظ ارتفاع في نسبة صغار السن خلال تعداد سنة 2008، وإضافة إلى عوامل أخرى منها الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة هذه الأخيرة كان لها الأثر المباشر في جميع الخصائص السكانية الأخرى، وإذا تمعنا النظر في توزيع عدد الذكور والإناث نجد أن الفارق في نسب النوع في الأساس جاء ضئيلا جدا، وعليه ومن أجل زيادة التعمق في تحليل هذه الظاهرة في المجتمع السكاني في مدينة العلمة تجدر الإشارة إلى أن نسبة النوع قد تطورت منذ الاستقلال إلى اليوم حيث قدرت نسبة النوع⁽¹⁾ خلال سنة 1966 بـ 97.90 % أي ما يعادل 98 ذكر لكل 100 أنثى، وبينما خلال سنة 1977 فقد سجلت بـ 92.68 %، وأما خلال سنة 1987 فنجدها قد سجلت بـ 98.02 % أي ما يعادل 98 ذكر لكل 100 أنثى ومعنى هذا أن عدد الذكور أقل من عدد الإناث، وفي حين سجلت خلال سنة 1998 بـ 100.24 % أي ما يعادل 100 ذكر لكل 100 أنثى وبذلك يكون عدد الذكور يساوي عدد الإناث ثم لترتفع قليلا خلال سنة 2008 حيث سجلت بنسبة تقدر بـ 102.26 % أي ما يعادل 100 ذكر لكل 102 أنثى، وأما خلال سنة 2017 فقد سجلت نسبة النوع

(1) نسبة النوع = (عدد الذكور / عدد الإناث) × 100

بـ 101.09%، أي ما يعادل 100 ذكر لكل 101 أنثى، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى اختلاف مراحل النمو السكاني التي بلغها المجتمع السكاني في مدينة العلمة وكذا طبيعة الاختلافات المسجلة في الخصائص الاقتصادية ومستوى المعيشة للسكان وهذا إلى جانب ظاهرة الاستقطاب التجاري التي تتميز بها هذه المدينة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وعليه فإن كل هذه التطورات تستدعي تدخل السلطات المعنية التي تسهر على تسيير المجالات الحضرية في المدن الجزائرية وذلك بإعادة النظر في أهداف المخططات التنموية للدولة وهذا بالتركيز على توفير السكن وخلق مناصب الشغل للشباب في مختلف الميادين وخلاصة القول هنا هي أن التركيب النوعي للسكان في مدينة العلمة جاء متوازنا ومستقرا نوعا ما



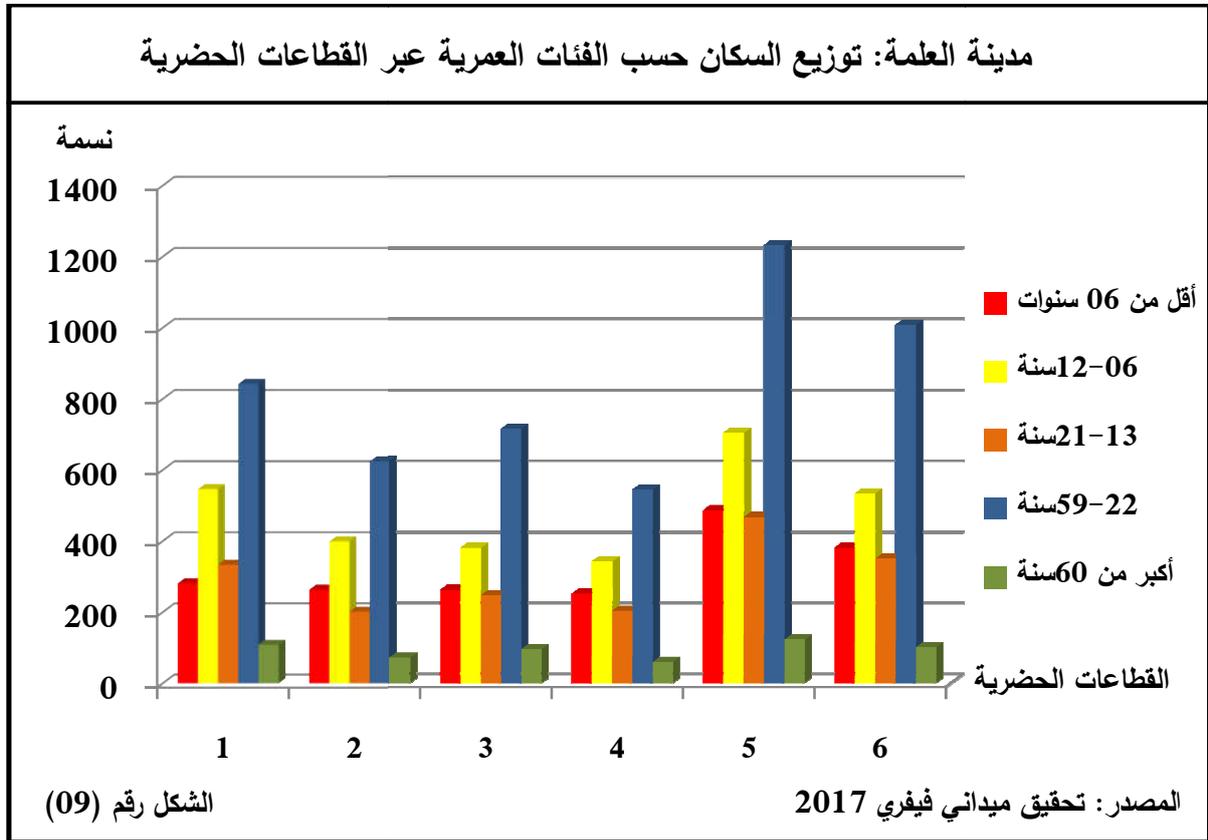
2.3.4. مؤشر التركيب العمري للسكان:

تعتبر دراسة التركيب العمري للسكان من المؤشرات البصرية الهامة لتقدير فتوة هؤلاء السكان أو كبرهم وسجلا تنعكس عليه الأحداث التاريخية والعوامل الديمغرافية التي تعرض لها المجتمع السكاني⁽¹⁾، ولإبراز التركيب العمري في المجتمع السكاني في مدينة العلمة سيعتمد في تحليل هذا العنصر على النتائج المستخرجة من الاستمارات الاستبائية حيث يتبين من الشكل رقم (09) الذي يؤكد الجدول رقم (17)

(1) المتولي السعيد أحمد أحمد، النمو السكاني ومشكلاته الحضرية في محافظة أسيوط دراسة جغرافية تحليلية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 43، الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الأول، سنة 2004، ص 326.

في الملحق صفحة رقم (م5) أن هذا التركيب العمري جاء يتناول توزيع الفئات العمرية الأساسية للسكان كما يلي: عادت المرتبة الأولى لفئة السكان النشيطة من (22-59) سنة أي الفئة التي تتشكل منها القوى العاملة في المجتمع السكاني في مدينة العلمة التي تساهم في إنتاج السلع وتقديم مختلف الخدمات، وتضم هذه الفئة ما يقارب 4973 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 40.90 % من إجمالي السكان في مدينة العلمة، ومع العلم أن هذا العدد جاء موزع بين 2435 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 48.96 % وكذا 2538 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 51.04 % من إجمالي السكان في هذه الفئة، ولتليها في المرتبة الثانية فئة المتدرسين من (6-12) سنة حيث بلغ عدد المتدرسين بـ 2909 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 23.93 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما أن عدد هؤلاء المتدرسن هو موزع بين 1425 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 48.99 % و 1484 نسمة إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 51.01 % من إجمالي السكان في هذه الفئة، وكما تجدر الإشارة فقط إلى أن فئة السكان المتدرسين في الطورين الأول والثاني في مدينة العلمة هي التي ستصبح الفئة المنجبة مستقبلاً، وبعدها في المرتبة الثالثة مباشرة نجد فئة الأطفال (أقل من 6 سنوات) وهي تمثل فئة السكان صغار السن غير المتدرسين حيث يقدر عددهم بـ 1918 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 15.78 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وعليه فإن عدد السكان في فئة صغار السن هو موزع بين 1080 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 56.31 % و 838 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 43.69 % من إجمالي السكان في هذه الفئة وهذا ما يجعل قاعدة الهرم الافتراضية عريضة نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات في المجتمع السكاني في هذه المدينة، وفي حين نجد في المرتبة الرابعة فئة المتدرسين من (13-21) سنة في الطورين المتوسط والثانوي وهي تضم 1801 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 14.81 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وجاء عدد السكان في هذه الفئة موزع بين 918 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 50.97 % و 883 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 49.03 % من إجمالي السكان في هذه الفئة، وأما المرتبة الأخيرة فقد عادت لفئة السكان المسنين أكبر من 60 سنة أي فئة كبار السن غير المنتجة حيث عددهم بـ 557 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 4.58 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وهذا العدد هو موزع بين 254 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 45.60 % وبين 303 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 54.40 % من إجمالي السكان في هذه الفئة مع العلم أن هذه الفئة غالباً ما تضاف إلى فئة صغار السن، وأما بالنسبة لتوزيع السكان حسب الفئات العمرية الأساسية على مستوى القطاعات الحضرية فالأمر يتوافق مع التنظيم السابق حيث عادت المراتب الأولى

للفئة النشيطة عبر كل القطاعات الحضرية وذلك بنسب متفاوتة حيث سجلت أقصاها في القطاع الخامس وذلك بنسبة قدرت بـ 24.77%، وثم ليليها القطاعين الحضريين السادس والأول بنسب تراوحت بين (20.31، 17.01%) على الترتيب، وبينما أدناها فقد سجلت على مستوى القطاعين الحضريين الثاني والرابع بنسب تراوحت بين (12.57، 10.96%) على الترتيب، وفي حين عادت المرتبة الثانية لفئة السكان المتمدرسين من (6- 12) سنة حيث جاءت بشكل متباين ويتصدرها القطاع الحضري الخامس بنسبة قدرت بـ 24.24%، وبينما فئة السكان المتمدرسين من (13-21) سنة فقد سجلت أقصى نسبة في القطاع الحضري الخامس وذلك بـ 25.93%، وأما المرتبة الأخيرة فعادت لفئة السكان المسنين أي أكبر من 60 سنة عبر كامل القطاعات الحضرية للمدينة حيث بلغت أقصاها في القطاع الحضري الخامس وذلك بنسبة قدرت بـ 21.90%، وبينما بلغت أدناها في القطاع الرابع وذلك بنسبة قدرت بحوالي 10.41%



ومما سبق يمكن القول أن المجتمع السكاني في مدينة العلما جاء يتميز بارتفاع نسبة السكان النشطين التي تساعد على إنجاز مختلف مخططات التنمية وتسارع وتيرة النمو الحضري، وبالمقابل سجلت نسبة منخفضة للسكان المسنين هذه الأخيرة يمكن أن تفسر بعودة السكان المتقاعدين إلى بلدية المنشأ هذا من جهة وكما يدل هذا على العبء الكبير الذي يقع على فئة السكان النشيطة من جهة أخرى خاصة وأن عدد الشباب دون سن العشرين يقدر عددهم بـ 6628 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 54.52% من

إجمالي السكان وهذا العدد المسجل هو موزع بين 3423 ذكور و 3205 إناث بمعنى أنه أكثر من نصف السكان في مدينة العلمة يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على غيرهم وهذا إذا أضفنا إلى هذه الفئة سكان فئة كبار السن 60 فأكثر وهي الفئة المعولة التي تلقي تبعاتها على فئة السكان النشيطة وبالتالي ستصبح نسبة الفئة دون 20 سنة مع الفئة 60 فأكثر تمثل بنسبة 59.10 % من إجمالي السكان في هذه المدينة.

4.4. مؤشر التركيب الاقتصادي للسكان:

يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية عنصرا هاما في اختلاف خصائص نمو السكان عبر المجالات الحضرية حيث يعتمد كل مجتمع في حياته على عمل مجموعة من السكان تتحمل مسؤولية إعالة الجزء الأكبر من المجتمع السكاني، ولذلك فإن دراسة التركيب الاقتصادي للسكان في مدينة العلمة تعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تتحكم في الواقع القائم النمو الحضري في هذه المدينة وذلك بمفهوم اقتصادي أو تفهقر مكانتها من خلال الدور المهم الذي يلعبه هذا التركيب في توجيه الهجرة السكانية سواء الوافدة أو المغادرة منها والذي هو ناتج عن الواقع القائم لظروف البيئة الحضرية في هذه المدينة وكما يبرز التركيب الاقتصادي للسكان مدى التوازن القائم بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى تحليل بعض مؤشرات التركيب الاقتصادي للسكان في مدينة العلمة حيث يمكن من خلال الجدول الموالي رقم (18) ملاحظة مؤشرات هذا التركيب التي تتمثل في السكان الداخلون في قوة العمل والخارجون عنها وما يتصل بذلك من السكان القادرين على العمل والسكان الذين هم يشغلون فعلا والسكان البطالون والقوى غير العاملة في مدينة العلمة كما يلي:

الجدول رقم (18): مدينة العلمة: توزيع السكان النشيطون والبطالون عبر القطاعات الحضرية

المجموع (نسمة)	الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 60 سنة)	الداخلون في قوة العمل بين (15 - 59) سنة			رقم القطاع
		القوى غير العاملة	القوى العاملة		
			البطالون	المشتغلون فعلا	
2115	617	197	425	876	1
1562	441	172	339	610	2
1699	494	173	325	707	3
1399	405	148	281	565	4
3011	985	335	546	1145	5
2372	664	230	500	978	6
12158	3705	998	2541	4914	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

1.4.4.1.4.4.الداخلون في قوة العمل بين (15 - 59) سنة:

عرفت مدينة العلمة كغيرها من مدن الشبكة الحضرية الجزائرية تغيرات هامة في حركة السكان النشيطون باستمرار، وعليه سيتم التعرف من خلال هذا العنصر على السكان الداخلون في قوة العمل حيث سيعتمد في تحليل هذا العنصر في الأساس على النتائج المستخرجة من الاستثمارات الاستثنائية وبعض المعطيات الإحصائيات الأخرى، ولذلك يتضح من خلال استقراء المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول السابق رقم (18) أن السكان الداخلون في قوة العمل في مدينة العلمة يقدر عددهم بـ 8453 نسمة وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ 69.53 % من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة، مع العلم أن عدد السكان الداخلون في قوة العمل خلال سنة 1987 قدر عددهم بـ 34002 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 50.07 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما خلال سنة 1998 فقد بلغ عددهم بـ 59502 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 57.26 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي الأخير وخلال سنة 2008 سجل عددهم بـ 92196 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 65.35 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وهذا بفارق قدر بـ 8.09 % بالنسبة لسنة 1998، وأما فيما يخص فئة السكان الداخلون في قوة العمل فإنها تنقسم بدورها إلى فئتين وهما فئة القوى العاملة وفئة القوى غير العاملة، وجاء تحليل كل منهما كما يلي:

1.1.4.4.1.1.4.4.القوى العاملة:

ويقصد بهم جميع الأفراد من كلا النوعين الذين هم مستعدون لتقديم العمل من أجل إنتاج السلع أو الخدمات الاقتصادية سواء كانوا أجراء أو غير أجراء أو يعملون لحسابهم الخاص، وإضافة إلى جميع الأفراد العاطلين والقادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لم يعثروا على عمل بعد وهم الذين في سن العمل حيث سجل عددهم خلال سنة 1987 بـ 16590 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 24.43 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجل عددهم خلال سنة 1998 بـ 53738 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 51.71 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2008 بـ 62242 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 44.12 % من إجمالي السكان، وفي الأخير قدر عددهم خلال سنة 2017 بـ 7455 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 61.32 % من إجمالي عدد السكان في مدينة العلمة ومن أجل تفاصيل أكثر قسمت القوى العاملة إلى السكان المشتغلون فعلا والبطالون كمايلي:

1.1.1.4.4.1.1.1.4.4.السكان المشتغلون فعلا:

ويقصد بهم الأفراد المشتغلون فعلا أي العاملون فعلا حيث يمثلون القوى الاقتصادية والفئة المنتجة وقد انتقل عددهم من 13470 نسمة خلال سنة 1987 أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 19.84 % من إجمالي

السكان في هذه المدينة إلى 34245 نسمة خلال 1998 أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 32.96 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وثم ليصبح عددهم خلال سنة 2008 يسجل بـ 55318 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 39.21% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2017 بـ 4914 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 40.42 % من إجمالي السكان، وربما هذا التطور يعتبر إيجابيا بسبب ارتفاع عدد السكان المشتغلون في هذه المدينة، وإضافة إلى أنه إحدى الدلائل الهامة على أن سوق العمل في مدينة العلمة توفر مناصب شغل للسكان بما يتوافق مع مضمون السياسة الوطنية للتشغيل ولكن عند مقارنة عدد السكان العاملون فعلا مع إجمالي السكان الداخلون في قوة العمل يظهر أن الفرق العددي كبير ما يعكس الاختلال في العرض والطلب والنقص في فرص التشغيل المتاحة.

2.1.1.4.4. السكان العاطلون عن العمل:

ويقصد بهم السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة وهم الباحثين عن العمل ولم يجدهم حيث نجد أن هذه الفئة تضم فئتين هما الفئة الأولى وتتمثل في السكان الباحثين عن العمل والذين عملوا من قبل والفئة الثانية تتمثل في السكان الباحثين عن العمل والذين لم يعملوا من قبل، وعليه فقد قدر عدد السكان البطالون في مدينة العلمة خلال سنة 1987 بـ 3120 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 4.59 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما ارتفع عدد السكان البطالين خلال سنة 1998 إلى 19493 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 18.76 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما خلال سنة 2008 فقد سجل عددهم بـ 17924 نسمة أي بنسبة تقدر بـ 12.71% وهذا التحسن يمكن تفسيره بالانتعاش المحسوس في قطاع التوظيف العمومي في مختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع التربية والإدارة... إلخ وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2017 بـ 2541 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 20.90 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، ويفسر هذا الارتفاع بالظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد للسكان في مدينة العلمة التي لا تشجع المرأة على خروج للعمل، وإضافة إلى وجوب توفر عدة خصائص لاعتبار الشخص بطالا ومن أهمها نجد السن والبحث عن العمل والرغبة فيه وهذه لا تتوفر في كثير من النساء.

2.1.4.4. القوى غير العاملة:

ويقصد بهم جميع الأفراد الذين لا يعملون ولا يساهمون في إنتاج السلع وهم التلاميذ والطلبة، ربات البيوت والمعاقين، وعليه فقد قدر عدد السكان الذين يمثلون القوى غير العاملة في مدينة العلمة خلال سنة 1987 بـ 17412 نسمة وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ 25.64 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وثم ما لبث إلا أن تراجع هذا العدد لسجل خلال سنة 1998 بـ 15764 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر

ب 15.17% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما ارتفع عدد هؤلاء السكان خلال سنة 2008 لسجل بـ 18954 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 13.44 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2017 بـ 998 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 8.21 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، ويفسر هذا التراجع المسجل في عدد السكان الذين يمثلون القوى غير العاملة في هذه المدينة بالانخفاض المسجل على مستوى كل من فئة السكان صغار السن وكذا فئة كبار السن 60 فأكثر.

2.4.4. الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 65 سنة):

ويقصد بهم الأفراد الذين لم يمارسوا أي نشاط لسبب صغر أعمارهم الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو كبر أعمارهم الذين تزيد عن 60 سنة، وكما يضاف إليهم السكان المتمدرسين وطلبة المعاهد والجامعات والمرضى، وعليه فقد قدر عدد السكان الخارجون عن قوة العمل في مدينة العلمة خلال سنة 1987 بـ 33908 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 49.93 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجل عدد هؤلاء السكان خلال سنة 1998 بـ 34412 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 33.12 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين قدر عددهم خلال سنة 2008 بـ 48476 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 34.36 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي الأخير سجل عددهم خلال سنة 2017 بـ 3705 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 30.47 % من إجمالي السكان في هذه المدينة ويرجع سبب التراجع في نسب هذه الفئة أساسا إلى الانتقال المستمر للسكان من فئة عمرية إلى أخرى تحت تأثير عامل السن، وأما بالنسبة لتوزيع السكان النشيطون والبطالون عبر القطاعات الحضرية في مدينة العلمة فقد جاء هذا التوزيع يتميز بالتباين والتفاوت وهذا كما يوضح الجدول السابق رقم (18) والذي ربما يتعلق بالتحول في العمالة من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى قطاع الخدمات وبالخصوص إلى قطاع التجارة.

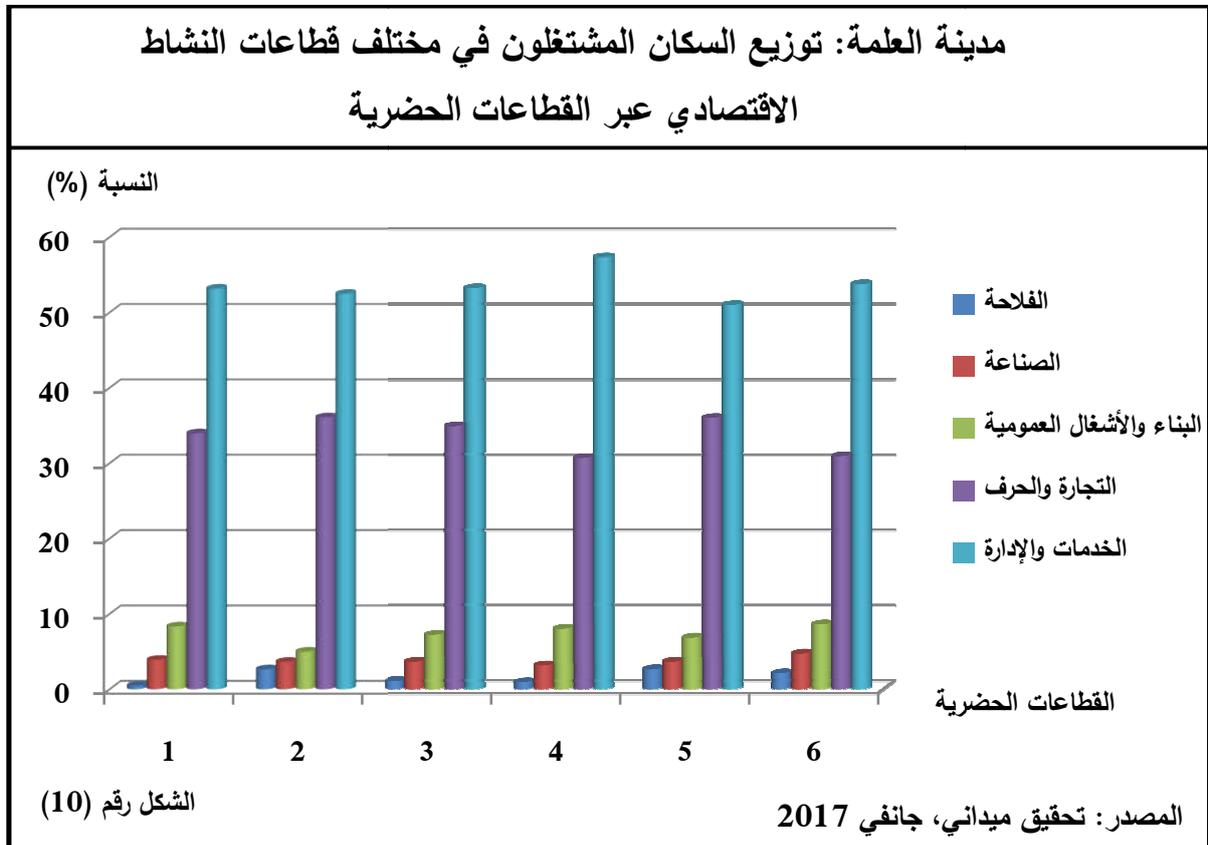
5.4. مؤشر التركيب الوظيفي للسكان:

يرتبط مؤشر التركيب الوظيفي للسكان في مدينة العلمة بتحليل الواقع القائم للنمو الحضري فيها، وعليه فإنه بات من الضروري جدا الوقوف على دراسة قطاعات النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها السكان أي الفلاحة، الصناعة، الخدمات والأشغال العمومية وهذا قصد تقييم واقع التغيير الحاصل في قطاعات النشاط الاقتصادي عبر الزمن في هذه المدينة ومدى مساهمتها في هذا النمو حيث سيعتمد في تحليل هذا العنصر على النتائج المستخرجة من الاستثمارات الاستثنائية وكذا الإحصائيات الواردة عن نتائج التعدادات العامة للسكان والسكن، وعليه سجلت نتائج توزيع عدد السكان المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عبر القطاعات الحضرية في مدينة العلمة كما هو مبين في الشكل رقم (10) الذي يؤكد

الجدول رقم (19) في الملحق صفحة رقم (م6)، ومع العلم أنه يمكن اعتبار قطاعات النشاط الاقتصادي هي مؤشرات هامة تبرز كيفيات متنوعة لتوزيع هؤلاء السكان المشتغلون والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

يبرز من خلال الشكل رقم (10) التباين الكبير بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وذلك من حيث نصيب كل قطاع من السكان المشتغلون حيث يحتل قطاع النشاط الاقتصادي الخدماتي في مدينة العلمة أهمية كبيرة ذلك أن أقصى نسبة للسكان المشتغلون سجلت خلال سنة 1966 بـ 29.38 % من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبينما كانت نسبة هؤلاء السكان بـ 39.05 % من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة وهذا خلال سنة 1977 وبالمقارنة بنتائج تعداد سنة 2008 نجد أن نسبة السكان المشتغلون في قطاع الخدمات ارتفعت إلى 59.78 %، وفي حين عرفت نسبة هؤلاء السكان المشتغلون بعض الانخفاض حيث سجلت خلال سنة 2017 بـ 50.29 % من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبينما جاءت هذه نسبة بشكل متفاوت ومتقارب عبر القطاعات الحضرية، وربما يمكن تفسير هذا الوضع بكون التشغيل عرف ازدهارا ملحوظا نتيجة لزيادة مشاريع التنمية وخاصة السكن ومختلف المرافق الخدمية العمومية وهذا يدل على أن أغلبية هؤلاء السكان يعملون كعمال في القطاع العام، وإضافة إلى محتوى سياسة الدولة الجزائرية التي تهدف إلى خلق مناصب شغل وذلك بإنشاء مجموعة من المرافق الخدمية العمومية التي تعمل بالتنسيق مع مديرية التشغيل تتحصر مهامها في العمل على خلق مناصب للشغل عبر مختلف المرافق الخدمية العمومية والخاصة ودعم ومرافقة مشاريع الاستثمار للشباب، وثم ليليه مباشرة في المرتبة الثانية قطاع التجارة والحرف حيث تتوزع نسبة السكان المشتغلون فيه عبر القطاعات الحضرية بشكل متفاوت ومتقارب حيث تفوق 30 % في كل القطاعات وكما تبلغ أقصاها في القطاعين الحضريين الثاني والخامس بنسب تراوحت بين (36.00، 36.12%) وأما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فتراوحت نسبها بين (30.67، 34.89%) ويمكن إرجاع سبب هذا الوضع إلى عامل صعوبة الحصول على وظيفة وانتقال أغلبية السكان المشتغلون نحو قطاع التجارة والحرف وأيضا إلى دافع الرغبة في الربح السريع والحصول على مستوى اجتماعي أحسن، وبينما عادت المرتبة الثالثة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية حيث سجلت نسبة السكان المشتغلون خلال سنة 1966 بـ 24.25 % من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة وهؤلاء السكان المشتغلون كانت نسبتهم مرتفعة نوعا ما أيضا خلال سنة 2008 حيث سجلت بـ 26.06 % وهذا الانتعاش ربما كان نتيجة لزيادة مشاريع التنمية في ميدان السكن والمرافق الخدمية العمومية وأما خلال سنة 2017 فقد سجلت تراجعها هاما حيث سجلت بـ 11.09 % من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وكما تراوحت بين

(5.02، 8.57%) عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة، مع العلم أن ارتفاع نسبة هؤلاء السكان في قطاعات النشاط الاقتصادي السابقة هي ظاهرة تؤكد على تراجع الفلاحة في هذه المدينة وفي حين الفلاحة لا تشغل إلا نسبة ضعيفة من السكان تقدر بـ 24.79% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة وهذا خلال سنة 1966 و ثم أن ركود الفلاحة التي أصبحت لا تشغل سوى نسبة منخفضة من السكان حيث لا تتجاوز 5% في السنوات الموالية إلى أن سجلت بـ 1.47% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة خلال سنة 2017، وكما تراوحت بين (0.49، 2.68%) عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة وأيضا ركود الصناعة هي الأخرى جعلها لا تشغل خلال سنة 1966 إلا نسبة تقدر بـ 21.58% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبالمقارنة مع نتائج تعداد سنة 2008 نجد أن نسبة هؤلاء السكان المشتغلون في قطاع الصناعة قد تراجعت بشكل ملحوظ لتسجل بنسبة تقدر بـ 11.81% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبينما سجلت خلال سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 3.27% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وكما تراوحت بين (3.11، 4.68%) عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة وهذا لأن قطاع الصناعة يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكفاءة مهنية عالية، ويفسر هذا الوضع بإهمال قطاع الفلاحة وهذا بالإضافة إلى عامل الأمن خلال الفترات السابقة وأثره الكبير في استقطاب اليد العاملة وذلك عبر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي من ولايات ومناطق



مجاورة مما جعل السكان يتخلون تدريجيا عن الفلاحة وهذا إلى جانب الدعم المستمر للدولة الجزائرية لقطاع الصناعة حيث اتضح ذلك جليا في الإقامة لمناطق صناعية عبر مختلف ولايات الوطن بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة تجسدت في المنطقة الصناعية العلمة على مساحة شاسعة في جنوبها.

6.4. معدلات النشاط الاقتصادي للسكان:

تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي للسكان، وعليه يقوم هذا الجزء من البحث على تحليل معدلات النشاط الاقتصادي للسكان في مدينة العلمة ذلك أنه كلما ارتفع معدل النشاط الاقتصادي كلما دل ذلك على أن المجتمع اقتصاديا والعكس صحيح⁽¹⁾، ومع العلم أنه سيعتمد في تحليل هذا العنصر على نتائج الاستثمارات الاستثنائية وذلك من أجل الوصول إلى تفاصيل أكثر حول التوجهات العامة للتركيب الاقتصادي في المجتمع السكاني وأثرها على الواقع القائم للنمو الحضري في هذه المدينة ولذلك فقد تم تصنيف مختلف معدلات النشاط الاقتصادي للسكان في الجدول الموالي رقم (20) كما يلي:

رقم القطاع	عدد السكان (نسمة)	عدد السكان الداخلون في قوة العمل	عدد السكان المشغولون فعلا	عدد السكان البطالون	معدل النشاط الاقتصادي الخام (%) ⁽²⁾	معدل النشاط الاقتصادي الصافي (%) ⁽³⁾	معدل البطالة ⁽⁴⁾	معدل الإعالة الحقيقية ⁽⁵⁾
1	2115	1498	876	425	61.25	41.42	48.52	2.41
2	1562	1121	610	339	60.76	39.05	55.57	2.56
3	1699	1205	707	325	60.74	41.61	45.97	2.40
4	1399	994	565	281	60.47	40.39	49.73	2.48
5	3011	2026	1145	546	56.16	38.03	47.69	2.63
6	2372	1708	978	500	62.31	41.23	51.13	2.43
المجموع	12158	8453	4914	2541	61.32	40.42	51.71	2.47

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

1.6.4. معدل النشاط الاقتصادي الخام والصافي للسكان: تكمن أهمية معدل النشاط الاقتصادي للسكان المشغولون المقيمين في هذه المدينة في معرفة القوى الإنتاجية التي يتميز بها المجتمع السكاني وبالتالي يصبح هذا المجتمع أكثر حركية، وعليه فقد جاء هذا العنصر يقتصر فقط على دراسة المعدلات كما يلي:

(1) Rapport de l'institut de méditerrané profil pays du frémis Algérie-France, janvier 2006.

(2) معدل النشاط الاقتصادي الخام = (عدد السكان المشغولون + عدد السكان البطالون) / إجمالي عدد السكان × 100

(3) معدل النشاط الاقتصادي الصافي = عدد السكان المشغولون فعلا / إجمالي عدد السكان × 100

(4) معدل البطالة = (عدد السكان البطالون / عدد السكان المشغولون فعلا (60 - 15)) × 100

(5) معدل الإعالة الحقيقية = إجمالي عدد السكان / عدد السكان المشغولون فعلا

أنظر: محمود الكردي، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف، مصر، سنة 1980، ص 117

1.1.6.4. معدل النشاط الاقتصادي الخام:

ويقصد به حاصل قسمة القوى العاملة على إجمالي عدد السكان، وعليه فإنه يتبين من الجدول السابق رقم (20) أن معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان المشتغلون في مدينة العلمة قد شهد تطوراً كبيراً حيث سجل خلال سنة 1987 بـ 62.32 %، وأما خلال سنة 1998 فقد سجل بـ 51.71 %، وفي حين سجل تراجع خلال سنة 2008 حيث قدر بـ 44.12 %، ولكنه سرعان ما لبث إلا أن ارتفع مرة أخرى وهذا خلال سنة 2017 حيث سجل بـ 62.32 %، ومع العلم أن توزيع معدل النشاط الاقتصادي الخام جاء يتماشى مع توزيع السكان النشيطون في القطاعات الحضرية، وهذا الوضع ربما يعتبر جيد إذا ما قورن بالمعدل الوطني والذي يقدر بـ 41.50 %، وكما يمكن تفسير هذا أيضاً بالارتفاع المسجل في عدد السكان الداخلون في قوة العمل في المجتمع السكاني في العلمة ولكون جزء كبير من السكان القادرين على العمل لا يمارسون وظيفة يمكن أن يكون معدل النشاط الاقتصادي الخام في هذه المدينة مضللاً وحتى نتحقق من مدى فعالية هذه القوى ميدانياً سيتم التطرق إلى حساب معدل النشاط الاقتصادي الصافي كما يلي:

2.1.6.4. معدل النشاط الاقتصادي الصافي:

وبساوي حاصل قسمة إجمالي السكان المشتغلون فعلاً على إجمالي السكان حيث يتبين من الجدول السابق رقم (20) أن معدل النشاط الاقتصادي الصافي سجل خلال سنة 1987 بـ 19.84 % مع العلم أن هذا المعدل يعتبر مرتفع نسبياً إذا ما قورن بالمعدل المسجل على المستوى الوطني الذي يقدر بـ 18.30 % خلال نفس الفترة الزمنية، وبالمقابل عرف معدل النشاط الاقتصادي الصافي ارتفاعاً خلال سنة 1998 حيث سجل بـ 32.96 %، وثم استمر هذا المعدل في الارتفاع حتى وصل خلال سنة 2008 إلى 39.21 % وإلى 40.42 % خلال سنة 2017 وجاء توزيع هذا الأخير متقارب عبر القطاعات الحضرية في هذه المدينة، ويمكن تفسير هذا الوضع بالارتفاع النسبي في فئة السكان المشتغلون فعلاً داخل المجتمع السكاني في مدينة العلمة، وكما أن هذا التحسن الملموس أيضاً في التشغيل كان نتيجة لدفع عجلة التنمية المحلية وحجم الاستثمارات الجديدة الواردة ومساهمتها في خلق فرص جديدة للتوظيف.

2.6.4. معدل البطالة:

من بين الأزمات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية بصفة خاصة أزمة البطالة وهذا لما ينجر عنها من مظاهر تسيء للحياة الحضرية حيث تعكس وجود فئة من المجتمع قادرة على العمل لكن لم تتسنى لها الفرصة لذلك ولأسباب أغلبها تصنف ضمن الأسباب الاقتصادية، وعليه تُعرف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل، وراغباً فيه وباحثاً عنه ويقبل به عند الأجر السائد ولكنه

لا يجده، وكما تعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة⁽¹⁾، وعليه فقد كشفت النتائج المبينة في الجدول السابق رقم (20) عن التذبذب الكبير في معدل البطالة داخل المجتمع السكاني في مدينة العلما حيث سجل بـ 9.18 % خلال سنة 1987، وكما يعتبر أكبر من المعدل المسجل على المستوى الوطني الذي قدر بـ 7.40 %، وبالرغم من ظهور عدة وظائف إدارية في جميع القطاعات وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات إلا أن معدل البطالة استمر في الارتفاع حيث سجل سنة 1998 بـ 32.76 %، وأما خلال سنة 2008 فقد عرف معدل البطالة تراجعاً كبيراً حيث سجل بـ 7.51 %، ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة وذلك باعتماد برامج إدارية تقوم على تحقيق الموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل عن طريق إدماج الباحثين عن العمل وخاصة حاملي الشهادات والعاطلين لمدة زمنية طويلة في الحياة العملية عن طريق التوظيف بناء على أسس موضوعية وشفافية وضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمترشحين، وإضافة إلى الدعم المالي لإحداث أول مقابلة بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محدداً وذلك من خلال تحمل الوكالة الوطنية للتشغيل مصاريف المواكبة بالنسبة لكل صاحب مشروع وكذا المتابعة المستمرة بعد إنشاء المقابلة وتسهيل الحصول على القروض البنكية، وكل هذا يضاف إلى تحسين سوق الشغل التي من شأنها تطوير الآليات الضرورية لضبط سوق الشغل من خلال تحسين الأوضاع المهنية للهيئات المكلفة بالوساطة في سوق الشغل، وتنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخصوصية والفاعلين في ميدان التكوين واعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات، وفي الأخير شهد معدل البطالة داخل المجتمع السكاني في هذه المدينة ارتفاعاً من جديد خلال سنة 2017 حيث سجل بـ 51.71 % وهو أكبر بكثير من ذلك المعدل المسجل على المستوى الوطني والذي قدر بـ 11.30 % خلال نفس الفترة الزمنية، ويمكن إرجاع تفسير ارتفاع هذا المعدل إلى العوامل التالية التزايد الكبير في عدد السكان البطالون، ارتفاع حركة السكان الوافدون وارتفاع الكثافة السكانية في فئة الشباب ومع العلم أنه وخلال توزيع الاستثمارات الاستثنائية داخل المجتمع في هذه المدينة تم تسجيل نسبة معتبرة من السكان البطالون لهم نشاطات مهنية عديدة لم يصرحوا بها في قطاعات النشاط الاقتصادي التالية: البناء والأشغال العمومية والخدمات وهذا لأسباب غير معلومة، ولذلك فإنه لا يمكن القضاء على ظاهرة البطالة نهائياً وإنما العمل على التخفيف من حدتها وذلك عن طريق رصد المعلومات الخاصة بعدد المناصب الشاغرة التي تسمح بتقريب الطالب للعمل من المقدم لفرص التوظيف.

(1) د. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص 191

3.6.4. معدل الإعاقة الحقيقية:

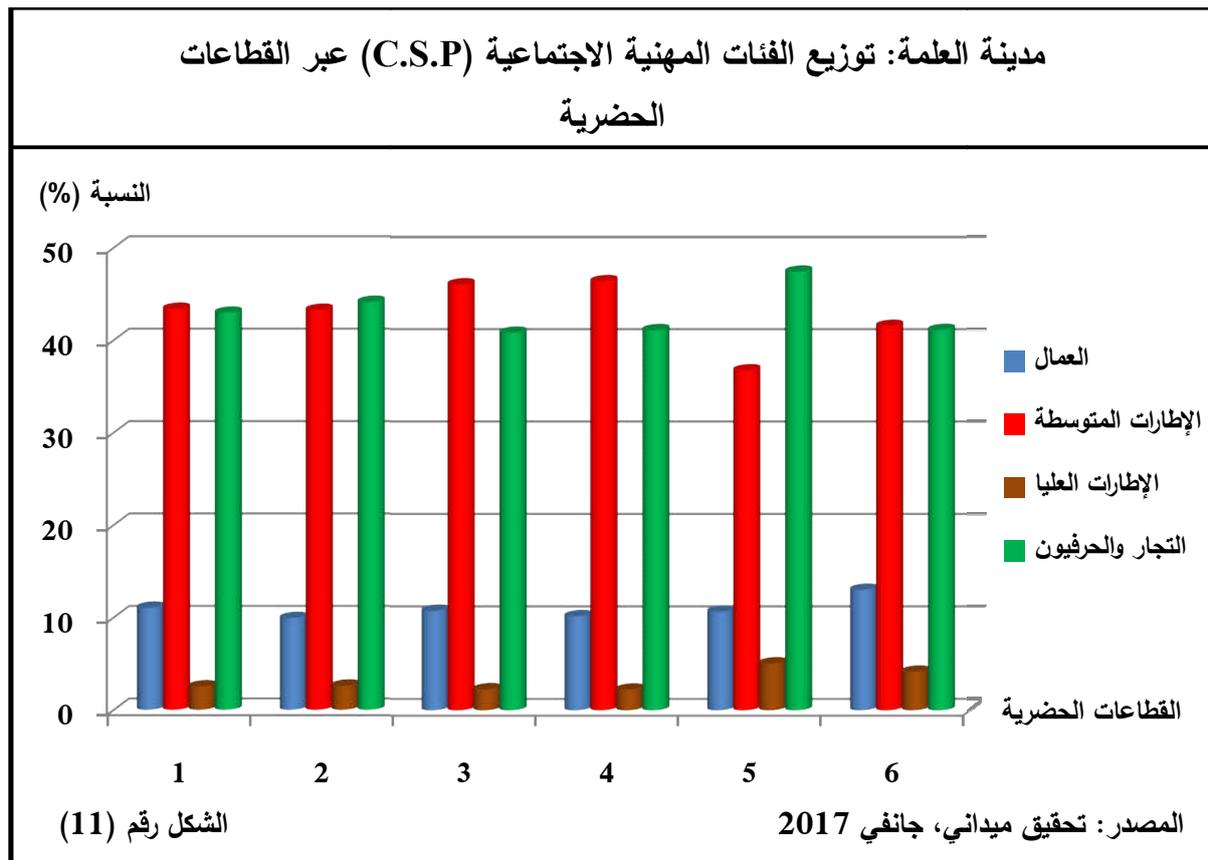
يعكس مؤشر الإعاقة داخل المجتمع السكاني العبء في مدينة العلمة الذي تتحمله الفئة النشيطة من حجم السكان، وكما يمكن هذا المعدل من تصور حالة معيشة الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وعليه يتضح من خلال هذا العنصر في البحث التحسن الملحوظ في معدل الإعاقة الحقيقية حيث سجل خلال سنة 1987 بـ 5.04 أفراد أي كل رب أسرة يعيل 5 أفراد و ثم ما لبث هذا المعدل إلا أن تراجع حيث سجل خلال سنة 1998 بـ 2 فرد، وفي حين سجل هذا المعدل خلال سنة 2008 بـ 2.55 فرد، وأما خلال سنة 2017 فقد سجل معدل الإعاقة الحقيقية داخل المجتمع السكاني في هذه المدينة بـ 2.47 فرد أي كل رب أسرة يعيل 3 أفراد ويفسر هنا هذا الوضع بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان وكذا بالانخفاض المسجل في معدل نمو السكان ومعدل المواليد في المدن الجزائرية بصفة عامة وفي مدينة العلمة بصفة خاصة وهذا في كفه في ظل تأخر سن الزواج في أوساط فئة الشباب والانتشار الكبير لسياسة تنظيم النسل، ولكن هذه الوضعية سوف تزداد تعقيدا بتزايد حجم الفئة المسنة أكثر من 65 سنة بحكم الخصائص السكانية التي تميز بها مجتمع السكان في الجزائر من انخفاض الخصوبة وامتداد أمل الحياة الذي تؤكد الدراسات خلال الفترة بين (1950، 2000) أي على امتداد 50 سنة تحسن أمل الحياة في الجزائر حيث سجل زيادة قدرها 29.20 سنة خلال نفس الفترة وحسب استشراف الأمم المتحدة فإن الاختلال الكبير يحدث مع بداية سنة 2020 عند وصول الفئات العمرية إلى سن التقاعد بالفئات السكانية القادرة على العمل والتي ستصبح أقل عددا مع استمرار ارتفاع مؤشر أمل الحياة واستقرار الخصوبة⁽¹⁾.

7.4. الفئات المهنية الاجتماعية (C.S.P):

ويقصد بها مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها المجتمع السكاني في مدينة العلمة، وعليه سيتم التعرف من خلال هذا العنصر من البحث على الطبقات الاجتماعية المهنية المكونة للسكان في هذه المدينة عبر القطاعات الحضرية مع العلم أنه تم تصنيف هذه الفئات إلى أربعة فئات حسب الوظائف المتحصل عليها انطلاقا من نتائج الاستمارات الاستبائية كما هو مبين الشكل رقم (11) الذي يؤكد الجدول رقم (21) في الملحق صفحة رقم (م6)، وعليه يمكن تلخيص هذه الفئات في كل قطاع كما يلي: عادت المرتبة الأولى إلى فئة التجار والحرفيون التي تضم صغار التجار، سائقي سيارات الأجرة وأصحاب الورشات الحرفية...إلخ، وعليه فقد قدرت نسبتها الإجمالية في هذه المدينة بـ 43.45 %، وأما بالنسبة

⁽¹⁾ Jean Marc Dupuis, Claire el moudden, Anne pétron - démographie et retraites au Maghreb numéro 65 CEE, mai 2009, p3.

للقطاعات الحضرية فسجلت أقصى نسبة لها على مستوى القطاع الحضري الخامس وذلك بـ 47.45 % مع العلم أن أغلبية هذه الفئة في هذا القطاع يعملون في قطاع التجارة بالجملة أو التجزئة والخدمات... إلخ ولذلك يمكن القول هنا أن سكان القطاع الحضري الخامس يتميزون بمستوى اجتماعي حسن وهذا مقارنة بباقي القطاعات الحضرية الأخرى التي تراوحت بنسب متقاربة بين (40.85، 44.15 %)، وعليه فقد جاء هذا الوضع يعكس الأهمية التجارية الموجودة في مدينة العلمة والتي تساهم في تمتيتها حيث تعتبر كمركز للتوزيع التجاري بين مدن إقليم الشمال الشرقي الجزائري، وثم تلتها مباشرة في المرتبة الثانية فئة الإطارات المتوسطة حيث قدرت نسبتها بـ 42.06 % حيث بلغت أقصى نسبة على مستوى القطاعين الحضريين الثالث والرابع بين (46.08، 46.42 %) على الترتيب، وبينما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فقد تراوحت نسبها بين (41.59، 43.40 %) ماعدا القطاع الحضري الخامس الذي سجلت فيه أدنى نسبة تقدر بـ 36.78 % مما يدل على الطاقات البشرية التي يزخر بها المجتمع السكاني في مدينة العلمة وأن المستوى الاجتماعي حسن للسكان فيها، وأما المرتبة الثالثة فعاادت لفئة العمال الأجراء سواء التابعين.



إلى القطاعين العام أو الخاص حيث تضم هذه الفئة العمال والعمال المساعدين في مختلف المرافق والمصانع العمومية والعمال في القطاع الخاص... إلخ حيث مثلت بنسبة تقدر بـ 11.05 % ومع العلم أن أقصى نسبة سجلت على مستوى القطاع الحضري السادس وذلك بـ 13.05 %، وبينما أدنى نسبة فقد

سجلت على مستوى القطاع الحضري الثاني وذلك بـ 9.94 %، وأما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فتراوحت نسبها بين (10.19، 11.06%) وهذا الوضع يعكس مستوى اجتماعي ضعيف ودخل ضعيف للسكان في هذه الفئة، وفي حين عادت المرتبة الأخيرة لفئة السكان الذين هم الإطارات العليا حيث مثلت نسبتها بـ 3.44 % وأقصاها سجلت على مستوى القطاعين السادس والخامس وذلك بنسب تراوحت بين (4.20، 5.09 %) على الترتيب، وأما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فإنها سجلت بنسب ضعيفة مقارنة بسابقتها حيث جاءت نسبتها لا تتجاوز 2.63 %، ويمكن تفسير هذا التباين في الحالة المهنية الاجتماعية للسكان بالتطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص سواء التجارة أو الصناعة أو الأنشطة العقارية...إلخ، وعليه يمكن القول أنه وبالرغم من الاختلافات الملاحظة في المستويات الاقتصادية للسكان عبر القطاعات الحضرية المنظمة لهذه المدينة إلا أن المستوى الاجتماعي والمعيشي والاقتصادي للسكان فيها جاء من مقبول إلى حسن وساهم في تسارع وتيرة الاستهلاك للمجال.

ثانيا: النمو الحضري وتطور الحاضرة السكنية واتجاهاتها في مدينة العلمة:

إن زيادة الطلب على الخدمات الحضرية يؤدي إلى زيادة الطلب على السكن في المدن مما كان له أثره في ازدهار السوق العقارية وزيادة حركة البناء والتعمير في هذه المدن⁽¹⁾، وعليه فإن كل دراسة للنمو الحضري في أي مجال تعتمد على عنصرين أساسيين وهما عدد السكان والمساحة المبنية فكلما ارتفعت نسب تزايد السكان زاد الطلب على العقار وهذا بهدف بناء المساكن والمرافق التابعة له، ومع العلم أن السكن يعد من بين المؤشرات التي تحاول قياس أشكال النمو الحضري المرتبطة بالنمو السكاني في المدن والتجمعات السكانية، ولذلك فإنه من الناحية الكمية فهو يعني نمو المساحة المبنية بوتيرة تفوق الزيادة السكانية خلال مراحل زمنية محددة ولعله من أبرز المظاهر الأساسية للنمو الحضري في مدينة العلمة هو نمو المساحات المبنية ومساحات المرافق...إلخ، ومن هذا المنطلق سيتم إلقاء الضوء في هذا الجزء من البحث على عناصر الحاضرة السكنية واتجاهاتها في مدينة العلمة وهذا من خلال العناصر التالية:

I. مؤشر تطور الحاضرة السكنية:

تمثل الحاضرة السكنية في مدينة العلمة موضوعا هاما وهذا لما له خصوصية مميزة للسكان حيث تميزت بتباين الأنماط السكنية القائمة بسيادة النمط الفردي بنسبة قدرت بـ 70.22 % من إجمالي عدد المساكن المقامة في هذه المدينة حيث جاءت في شكل حظائر سكنية تكثر فيها النقائص والإشكاليات العمرانية

(1) أحمد البدوي محمد الشريعي، دراسات في جغرافية العمران دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، دار الفكر العربي، السعودية، سنة 1995، ص 46.

وجاءت هذه الزيادة العددية المسجلة في الحضيرة السكنية منذ الاستقلال تبرز على شكل فترات زمنية كانت نتيجة لمجموعة من الظروف والعوامل التخطيطية، الاجتماعية والاقتصادية... إلخ المتداخلة فيما بينها ومن خلال الجدول رقم (22) يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربعة فترات زمنية متتالية وهي كالآتي:

الجدول رقم (22): مدينة العلمة: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966 - 2008)

التعداد	عدد المساكن (مسكن)	الفاصل الزمني	قيمة الزيادة (مسكن)	النسبة (%)	الزيادة السكنية السنوية	معدل النمو السنوي للمساكن (%)
1966	2909	-	-	-	-	-
1977	5428	11	2519	46.41	229	5.49
1987	9566	10	4138	43.26	414	5.52
1998	17646	11	8080	45.79	735	5.40
2008	29331	10	11685	39.84	1169	4.97

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

1. الفترة الأولى (1966 - 1977):

تميزت هذه المرحلة بكونها مرحلة النمو الإيجابي المتوازن، وعليه فقد شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا في عدد المساكن خلال سنة 1969 حيث انتقل هذا من 2909 مسكن إلى أن وصل إلى 5428 مسكن خلال سنة 1977 حيث مثلت الزيادة السكنية بـ 2519 مسكن وهذا بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ 46.41% وبزيادة سكنية سنوية كذلك تقدر بـ 229 مسكن لكل سنة، وأما عن معدل النمو السنوي للمساكن آنذاك فقد سجل بـ 5.49% والذي كان بدوره مرتفعا مقارنة مع المعدل الوطني المسجل خلال هذه الفترة والمقدر بـ 1.06% وهكذا فإن هذا التطور المسجل جاء على درجة كبيرة من الأهمية في شكل امتدادا لنتائج الفترة الاستعمارية حيث تميزت به غالبية مدن الشبكة الحضرية الجزائرية نتيجة للحرمان الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية من التمتع بمسكن لائق والحياة في مستوى متدني حيث كانت من مميزات تلك الفترة التي عاشها هؤلاء السكان آنذاك، وكما يعود بدون شك إلى السياسة التي كان يمارسها الاستعمار الفرنسي من تدخلهم بواسطة تحطيم المضمون الاجتماعي للسكان الأهالي الجزائريين وهذا عبر طردهم من ممتلكاتهم وجعلهم يعيشون شروط الحياة أقل ما يقال عنها لاتقة للسكان.

2. الفترة الثانية (1977 - 1987):

تميزت هذه الفترة باستمرار النمو الإيجابي المتوازن في عدد المساكن في مدينة العلمة ففي سنة 1977 بلغ عدد المساكن فيها بـ 5428 مسكن ليصل خلال سنة 1987 إلى 9566 مسكن حيث مثلت الزيادة

السكنية بـ 4138 مسكن وهذا بنسبة زيادة سكنية سنوية تقدر بـ 43.26 % وكذا بزيادة سكنية سنوية تقدر بـ 414 مسكن لكل سنة، وأما عن معدل النمو السنوي للمساكن آنذاك فقد سجل بـ 5.52 % والذي كان بدوره مرتفعا مقارنة مع المعدل الوطني المسجل خلال هذه الفترة والمقدر بـ 3.06 %، ومع العلم أن هذا المعدل يعتبر بدوره الأكثر ارتفاعا مقارنة مع معدلات النمو السنوية المسجلة خلال فترات تطور الحضيرة السكنية في هذه المدينة، ويمكن إرجاع تفسير هذه الزيادة السكنية المسجلة خلال هذه الفترة إلى طبيعة أولويات سياسة التنمية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية التي تمثلت على وجه الخصوص بالاتجاه الكبير نحو بناء قاعدة للاقتصاد الوطني تجسدت في سياسة التصنيع وبالمقابل تزايد عدد المساكن نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكما تأثر هذا التطور أيضا بتحرير قطاع السكن الذي يتجلى من خلال الجهود المبذولة والأموال الضخمة التي ضختها الدولة الجزائرية في هذا القطاع وإصدار جملة من القوانين التشريعية المحددة لنشاط المرقبين العقاريين العموميين والخواص في ميدان البناء والتعمير مما ساهم كل ذلك في التطور العمراني الأفقي عن طريق توزيع عدد كبير من التخصيصات السكنية على السكان لاستغلالها في نمط البناء الفردي، وإضافة إلى بقاء الدولة الجزائرية تساهم وينسبة معينة في انجاز السكن الاجتماعي وهذا لاهتمامها بالفئات السكانية البسيطة وذات الدخل الشهري الضعيف والمتوسط وهذا ما شجع على تفعيل ظاهرة النزوح الريفي من الولايات المجاورة والبعيدة نحو مدينة العلمة.

3. الفترة الثالثة (1987 - 1998):

عرفت الحضيرة السكنية في مدينة العلمة خلال هذه الفترة زيادة معتبرة في عدد المساكن ففي خلال سن 1987 بلغ عدد مساكنها بـ 9566 مسكن ليصل خلال سنة 1998 إلى 17646 مسكن، وعليه فقد مثلت الزيادة السكنية بـ 8080 مسكن، وهذا بنسبة زيادة سكنية سنوية تقدر بـ 45.79 % وهذا بزيادة سكنية سنوية تقدر بـ 735 مسكن لكل سنة، وأما عن معدل النمو السنوي للمساكن آنذاك فقد عرف تراجعا طفيفا مقارنة بالفترة السابقة حيث سجل بـ 5.40 % حيث يظهر الفارق كبير مقارنة بمعدل النمو السنوي للسكان المسجل خلال نفس الفترة والمقدر بـ 03.81 %، والذي كان بدوره مرتفعا مقارنة مع المعدل الوطني المسجل خلال هذه الفترة والمقدر بـ 4.48 % وربما يمكن إرجاع تفسير هذه الزيادة السكنية المسجلة خلال هذه الفترة إلى استمرار الدولة بعد التسعينيات في الإنتاج السكني الاجتماعي المخطط حيث تم تحفيز إشراك المواطن عن طريق استعمال بعض مدخراته المالية ضمن عملية انجاز مساكنهم وذلك وفق صيغ سكنية مختلفة وبتوفير مجموعة من الشروط والإجراءات القانونية الخاصة وهذا كله في إطار السهر على تلبية الطلب المتزايد على السكن داخل المجتمع السكاني في هذه المدينة ومع العلم أنها

كانت موجهة في الأساس للفئات السكانية التي تتدرج في الطبقات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة فيها.

4. الفترة الرابعة (1998 – 2008):

تميزت الحاضرة السكنية في مدينة العلمة خلال هذه الفترة بزيادة هامة في عدد المساكن ولذلك فقد استمر عدد المساكن في الارتفاع إلى أن وصل إلى 29331 مسكن في آخر تعداد خلال سنة 2008 حيث مثلت قيمة الزيادة السكنية أقصى مستوياتها منذ الاستقلال حيث سجلت بـ 11685 مسكن أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ 39.84 % وكذا بزيادة سكنية سنوية تقدر بـ 1169 مسكن لكل سنة، وكذلك معدل النمو السنوي للمساكن خلال هذه الفترة كان منخفض حيث سجل بـ 4.97 % والذي كان بدوره مرتفعا مقارنة مع المعدل المسجل على مستوى المجال الولائي السطايفي خلال هذه الفترة والمقدر بـ 2.49% والمعدل المسجل على المستوى الوطني والمقدر بـ 3.06%، وربما يمكن إرجاع تفسير ذلك إلى كون مدينة العلمة لا تزال في طور النمو الحضري وهي لم تصل بعد إلى درجة التشبع حيث استمر النسيج الحضري القائم في التطور والتزايد في عدد المساكن وهذا رغم المشاريع السكنية الضخمة التي استفادت منها هذه المدينة منذ الثمانينيات، وعليه جاء معدل النمو السنوي للمساكن يكشف عن التقارب النسبي بين نتائج معدل النمو السنوي للمساكن خلال الفترات الزمنية الثلاث الأولى بين (5.40، 5.52%) وبالتراجع خلال الفترة الرابعة بين (1998، 2008) بـ 4.97 %، وكما تميز أيضا مؤشر تطور الحاضرة السكنية في مدينة العلمة بالتزايد خلال الفترة الأولى أي بمعنى عدد المساكن تزايد بـ 2519 مسكن وهذا خلال 11 سنة وبشكل كبير خلال الفترة الأخيرة أي أن عدد المساكن تزايد بـ 11685 مسكن في مدة زمنية لا تزيد عن 10 سنوات ولذلك فإن الحاضرة السكنية القائمة في مدينة العلمة قد تطورت بـ 26422 مسكن وذلك خلال 42 سنة.

II. المؤشرات العامة للحاضرة السكنية واتجاهاتها:

بعدما تم التعرف على تطور عدد مساكن الحاضرة السكنية في مدينة العلمة سيتم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى بعض المؤشرات العامة لهذه الحاضرة في مقدمتها نجد توزيع الكثافة السكنية، طبيعة الاستخدام للمسكن، معدلات إشغال المسكن والغرفة، طبيعة أنماط المباني السكنية القائمة وحالتها الإنشائية وملكيته، ومع العلم أنه قد أثبتت الدراسة الميدانية أن هذه المعدلات جاءت متباينة عبر مختلف القطاعات الحضرية للمدينة وهذا بسبب تداخل عدة ظروف وعوامل عديدة فيما بينها، وكما تعتبر هذه المعدلات من أهم مظاهر النمو الحضري في المدينة، وإضافة إلى كونها من الأسباب التي تدفع بالسكان في كثير من الحالات إلى القيام بإدخال بعض التغييرات الداخلية على المساكن الجماعية حيث يقتصر ذلك على تغيير وظيفتي المطبخ والحمام.. إلخ ومن هذا المنطلق ستنم دراسة كل هذه المؤشرات كما يلي:

1. توزيع الكثافة السكانية:

يقدر عدد المساكن القائمة في مدينة العلمة في آخر تعداد خلال سنة 2008 بـ 29331 مسكن وهي تشغل مساحة تقدر بـ 1915.53 هكتار وحسب الخريطة رقم (08) الذي يؤكد الجدول رقم (23) في الملحق صفحة رقم (7م) يتبين أن توزيع الكثافة السكانية في هذه المدينة جاء متباين عبر القطاعات الحضرية لها حيث تراوحت بين أقصى قيمة والمقدرة بـ 43.49 مسكن/الهكتار وأدنى قيمة والمقدرة بـ 12.28 مسكن/الهكتار، وفي حين جاءت الكثافة السكانية الإجمالية التي سجلت في هذه المدينة تقدر بـ 15.31 مسكن/الهكتار، وعليه فقد تم حصر هذه الكثافة السكانية في أربعة فئات أساسية هي كالتالي:

1.1. الفئة الأولى: الكثافة السكانية المرتفعة (43.49) مسكن/الهكتار:

تميزت هذه الفئة باحتوائها على الكثافة السكانية المرتفعة للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث تشمل القطاع الحضري الأول الذي يضم عدد مساكن يقدر بـ 4748 مسكن، وكما تتربع الأحياء السكنية المكونة لهذا القطاع والتي في مقدمتها بلعل، مخربش العيد، وسط المدينة، المذبح، 152 مسكن، التركي مولف... إلخ على مساحة تقدر بـ 109.17 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 16.19% من إجمالي مساحة هذه المدينة وهو بذلك يحقق القيمة المرتفعة للكثافة السكانية المسجلة عبر القطاعات الحضرية وهذا بالمقارنة مع الكثافة السكانية في هذه المدينة والمقدرة بـ 15.31 مسكن/الهكتار، وعليه يمكن تفسير سبب ارتفاع الكثافة السكانية في هذا القطاع بالدرجة الأولى إلى عامل التطور العمراني مع مرور عامل الزمن الذي لعب دورا هاما في ذلك، وإضافة إلى التداخل الكبير بين المباني عبر الأحياء السكنية بشكل كثيف واحتواء أغلبية المباني السكنية فيها على أكثر من مسكن واحد مما ساعد على نقص المساحات الشاغرة داخلها وبمعنى أن الأحياء السكنية في هذا القطاع قد وصلت إلى درجة التشبع في الوقت الحالي

1.2. الفئة الثانية: الكثافة السكانية المتوسطة (24.05 - 26.46) مسكن/الهكتار:

تضم هذه الفئة الكثافات السكانية المتوسطة للقطاعات في مدينة العلمة مقارنة بالكثافة السكانية المسجلة في هذه المدينة والمقدرة بـ 15.31 مسكن/الهكتار حيث جاءت هذه الفئة تضم القطاعين الحضريين الثاني والثالث وذلك بعدد مساكن تراوح بين (2973، 4219) مسكن على الترتيب، ومع العلم أن الأحياء السكنية على مستوى هذين القطاعين الحضريين تمثلت في كل الأحياء السكنية التالية: لعبيدي، صخري عنان، بورفرف الشهداء، بوسيف موسى، حويفي عبد الله، 46 مسكن، عمر دقو، دوار السوق، 19 جوان الحي الإداري و 250 مسكن وساحة الثورة وهي تتربع على مساحة تقدر بـ (123.62، 159.44 هكتار) على الترتيب أي ما يعادل نسبة تقدر بـ (6.45، 8.32%) على الترتيب من إجمالي مساحة مدينة العلمة

وبكثافة سكنية تقدر بـ (24.05، 26.46) مسكن/الهكتار على الترتيب، وربما يرجع تفسير هذا الواقع في الأساس بارتفاع نسبة المباني السكنية فيها مع مرور عامل الزمن أي أن عامل الزمن ساهم في زيادة عدد المباني السكنية، وبالمقابل نجد هناك تناقص في المساحات الشاغرة ولكن لم تصل بعد إلى درجة التشبع مقارنة بالأحياء السكنية السابقة الذكر في الفئة الأولى، وإضافة إلى أن هذه الأحياء لا زالت تحتوي على مساحات شاغرة سواء غير مبنية أو غير مستخدمة في ميدان البناء لعدة عوامل مثل: الارتفاعات، الملكية

3.1. الفئة الثالثة: الكثافة السكنية المنخفضة (15.37 - 21.90) مسكن/الهكتار:

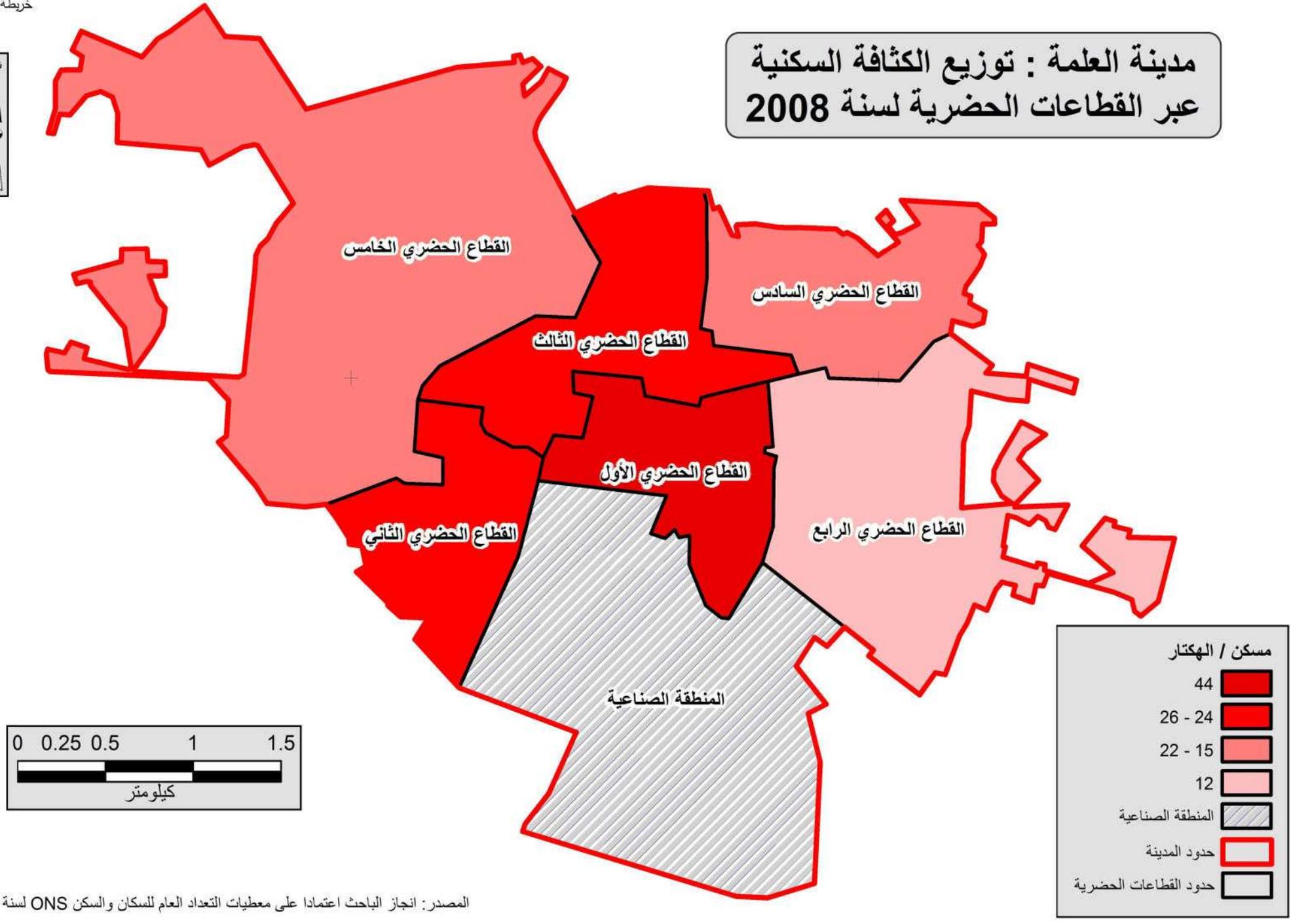
تميزت هذه الفئة باحتوائها لقيم الكثافات السكنية المنخفضة للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث جاءت هذه الفئة تضم القطاعين الحضريين الخامس والسادس بعدد مساكن تراوح بين (8777، 4832) مسكن على الترتيب وهي تتربع على مساحة تقدر بـ (570.89، 220.67 هكتار) على الترتيب أي ما يعادل نسبة تقدر بـ (29.80، 11.52%) على الترتيب من إجمالي مساحة هذه المدينة، وكما تضم هذه القطاعات عدة أحياء سكنية أهمها: 20 أوت، هوارى بومدين، شودار، بهلولي، بوخبله، مزيان ساعو صبايحي، قوطالي...إلخ، وعليه فقد جاء تفسير هذا الواقع يختلف من قطاع لآخر ولكن يمكن القول هنا أن هذه الكثافات السكنية المنخفضة لا تعكس التداخل القائم بين المباني السكنية القائمة في الأحياء القديمة النشأة والحديثة سواء المخططة أو الفوضوية خلال الفئات السابقة الذكر، وإضافة إلى وجود مساحات من الأراضي شاغرة ولم تستخدم لأنها غير قابلة للبناء والتعمير بسبب عوامل بشرية أو طبيعية.

4.1. الفئة الرابعة: الكثافة السكنية المنخفضة جدا (12.28) مسكن/الهكتار:

تضم هذه الفئة الكثافات السكنية المنخفضة جدا للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة، وعليه فقد جاءت هذه الفئة تضم القطاع الحضري الرابع وذلك بعدد مساكن قدر بـ 3782 مسكن أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 12.89%، وكما تتربع الأحياء السكنية المكونة لهذا القطاع الحضري والتي في مقدمتها النعيجة، سقني 663 مسكن، 800 مسكن، 219 مسكن، دوار الشجرة، ثابت بوزيد، دنفيز...إلخ وهذه الأحياء السكنية شغلت مساحة تقدر بـ 307.91 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 16.07% من إجمالي مساحة هذه المدينة وهنا كذلك يمكن إرجاع تفسير هذا الانخفاض المسجل في الكثافة السكنية على مستوى هذا القطاع الحضري إلى تعدد الأنماط المعمارية فيها التي ميزتها المساحات الواسعة مقارنة بالأحياء السكنية القديمة النشأة في مركز المدينة، وإضافة إلى وجود وادي الجهادي الذي كان عائقا أمام استمرار البناء في بعض أحياء هذا القطاع، ومما سبق جاء توزيع الكثافة السكنية للقطاعات الحضرية للمدينة بالتباين في توزيع كثافة النسيج الحضري القائم والذي كان من أهم خصائصه هو الارتفاع في نسبة المساحة المغطاة



مدينة العلما : توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008



في وسط هذه المدينة، التصاق المباني السكنية مع بعضها البعض، كثرة المداخل والشوارع النافذة للحى السكني الواحد، الاستخدام الكبير للمباني متعددة الطوابق وكثرة المباني التي تضم عددا كبيرا من المرائب.

2. توزيع معدل شغل المسكن (TOL):

يعبر معدل شغل المسكن عن متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد، وكما يعتبر من المؤشرات الهامة التي تستخدم في تحديد الاحتياجات الحقيقية من السكن، وعليه سيتم إلقاء الضوء في هذا الجزء من البحث على معدلات شغل المسكن في المجتمع السكاني في مدينة العلمة حيث سيعتمد في تحليل هذا العنصر على النتائج المستخرجة من الاستمارات الاستبائية حيث يتبين من الخريطة رقم (09) الذي يؤكد الجدول رقم (24) في الملحق صفحة رقم (م7) أن قيمة معدل شغل المسكن سجلت على مستوى المدينة بـ 5 أفراد/ مسكن، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فإنها غير متباينة كثيرا حيث تراوحت بين 7 أفراد/ مسكن كأقصى قيمة و 3 أفراد/ مسكن كأدناها، وقد تم حصرها في أربعة فئات أساسية كما يلي:

1.2. الفئة الأولى: معدل إشغال مرتفع (07) أفراد/ مسكن:

تضم هذه الفئة معدلات شغل المسكن المرتفعة للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث جاءت هذه الفئة تضم القطاع الحضري الرابع الذي سجل بمعدل شغل للمسكن مرتفع قدر بـ 7 أفراد/ مسكن والذي كان مرتفعا مقارنة مع المعدل المسجل على مستوى هذه المدينة والمقدر بـ 5 أفراد/ مسكن والذي كان بدوره متساويا مع معدل شغل المسكن في مدينة سطيف بحكم أنها هي المدينة الكبرى في المجال الولائي السطايفي وكذلك مع المعدل الوطني خلال سنة 2008 والمقدر بـ 7 أفراد/ مسكن⁽¹⁾ وهذا الوضع ربما يدل على درجة التزاحم الكبيرة داخل المساكن القائمة عبر الأحياء السكنية في هذا القطاع الحضري وعليه يمكن تفسير هذا الوضع باختلال العلاقة بين حجم السكان وعدد الغرف المتوفرة داخل المسكن الواحد الذي يضم أكثر من أسرة وهذا بسبب التركيز الكبير للسكان على مستوى الأحياء السكنية في هذا القطاع الذي جاء بدوره يضم عدد معتبر من الأحياء السكنية التي جاءت في شكل توسعات عمرانية تجمع بين المساكن الجماعية والفردية وأهمها الأحياء التالية: 800 مسكن 633 مسكن 663 مسكن، 219 مسكن 373 مسكن 100 مسكن، 200 مسكن، ثابت بوزيد، دوار الشجرة، سقني، دنفيز، فوطالي، النعيجة... الخ.

2.2. الفئة الثانية: معدل إشغال مرتفع نسبيا (05) أفراد/ مسكن:

تميزت هذه الفئة باحتوائها على قيم معدلات شغل المسكن المرتفعة نسبيا للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة وهي الثاني، الثالث والخامس وذلك بمعدل شغل للمسكن قدر بـ 5 أفراد/ مسكن ومع العلم أن هذه

(1) التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008

المعدلات جاءت متساوية مع معدل شغل المسكن الذي سجل في هذه المدينة والمقدر بـ 5 أفراد/ مسكن ويمكن تفسير هذا الوضع بأن هذه القطاعات الحضرية تشتمل على الأحياء السكنية التي يرجع تاريخ بداية ظهورها إلى الفترة السبعينيات وأن أغلبية سكانها هم السكان من الوافدون من مختلف الأرياف والذين يتميزون بارتفاع متوسط في عدد أفراد الأسرة ورغم هذا التحسن النسبي المسجل مقارنة بالقطاع الحضري الرابع السابق في الفئة الأولى إلا أنه جاء يكشف عن إشكالية تتمثل في عدم التوازن في توزيع المشاريع السكنية الذي يترجم كذلك بالتوزيع غير المتجانس في عدد الأسر عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة.

3.2. الفئة الثالثة: معدل إشغال متوسط (04) أفراد/ مسكن:

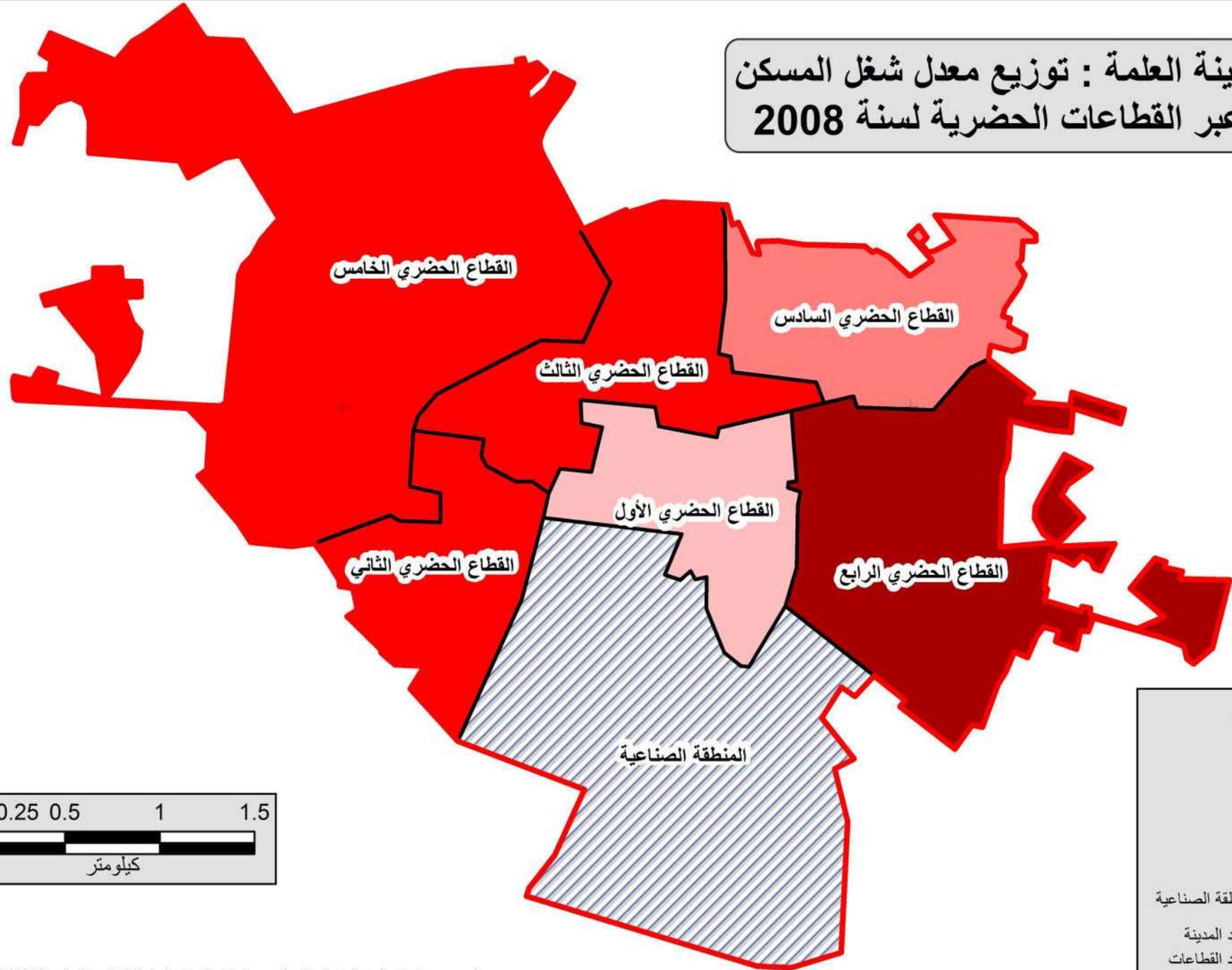
تميزت هذه الفئة باحتوائها لقيم معدل شغل المسكن المتوسطة في القطاعات الحضرية في مدينة العلمة وتتمثل في القطاع الحضري السادس حيث سجل بمعدل متوسط قدر بـ 4 أفراد/ مسكن مقارنة مع المعدل المسجل على مستوى هذه المدينة والمقدر بـ 5 أفراد/ مسكن وكذلك بالنسبة لمدينة مدينة سطيف وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع بالعدد القليل للمساكن القائمة عبر الأحياء السكنية في هذا القطاع الحضري مقارنة بعدد السكان المرتفع حيث كشفت نتائج الدراسة الميدانية على أن عدد الأسر في هذه الأحياء يتراوح من أسرة إلى أسرتين في المسكن الواحد، وكما يفسر هذا الوضع بالحركية المستمرة في الطلب على السكن التي تبقى مرهونة بعامل النمو السكاني ويمدى إقدام الشباب على تكوين أسر جديدة إلا أن الإشكال يبقى مرهونا بالأهداف العامة للسياسة السكنية للدولة في مختلف مدن الشبكة الحضرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة في الاهتمام بالطلب الاجتماعي أو بالطلب الاقتصادي للسكان.

4.2. الفئة الرابعة: معدل إشغال منخفض (03) أفراد/ مسكن:

تضم هذه الفئة معدلات شغل المسكن المنخفضة للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث تضم القطاع الحضري الأول الذي سجل بمعدل شغل للمسكن قدر بـ 3 أفراد/ مسكن وهذا بالمقارنة مع المعدل المسجل في هذه المدينة والمقدر بـ 5 أفراد/ مسكن وكذلك معدل مدينة سطيف وبفسر الانخفاض المسجل في هذا المعدل بالتراجع في الوظيفة السكنية على مستوى أحياء هذا القطاع بسبب الحركية الكبيرة التي تشهدها هذه الأحياء والتي تظهر من خلال وظيفة المسكن وتجهيزاته وعدد غرفه ومساحتها الداخلية وهي مميزات جاءت غير ثابتة ومتباينة مع الأحياء السكنية القائمة على مستوى القطاعات الحضرية السابقة الذكر وكما يفسر هذا الوضع أيضا بصغر المساحات العقارية حيث تكاد تنعدم فيها المساحات الشاغرة وبالتباين في أحجام المساحات السكنية للمسكن الواحد وكل هذا يضاف إلى بداية استكمال عملية البناء والتعمير والانتشار الكبير للمساكن غير اللاتقة للسكن والإقامة والتي تقتصر إلى شروط البيئة الطبيعية وهي التهوية



مدينة العلما : توزيع معدل شغل المسكن عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008



الضرورية والتشمس أي شروط البيئة السكنية الحضرية الصحية وخاصة على مستوى النواة القديمة في هذه المدينة، وعليه ومن خلال دراسة تطور وضعية معدل شغل المسكن في مدينة العلمة يتضح أن وضعية شغل المسكن النظري قد عرفت تحسنا من الناحية الكمية خلال الفترة (1966، 2008) حيث انخفض هذا المعدل المسجل في المجتمع السكاني في هذه المدينة وذلك من 9 أفراد/ مسكن خلال الفترة بين (1966، 1977) ولكنه يبقى أكبر من المعدل المسجل على مستوى مدينة سطيف والوطن خلال هذه الفترة والذي قدر بـ 7 أفراد/ مسكن، وثم ليسجل هذا المعدل بعدها تراجعا ملحوظا حيث سجل خلال سنة 1987 بـ 7 أفراد/ مسكن حيث هذا المعدل في حد ذاته قد يعتبر معدلا مرتفعا كون أن الأسرة الجزائرية بصفة عامة لا تزال تعرف تحولا في الحجم باتجاه الأسرة الكبيرة، وكما استمر هذا المعدل في الانخفاض حيث سجل خلال سنة 1998 بـ 6 أفراد/ مسكن، وبينما سجل خلال سنة 2008 بـ 5 أفراد/ مسكن وفي حين نجده قد سجل خلال سنة 2017 بـ 5 أفراد/ مسكن وهو منخفض إذا ما قورن مع المعدل الوطني والمقدر بـ 6 أفراد/ مسكن⁽¹⁾ خلال هذه الفترة، ولذلك فإن هذا التحسن النسبي الملحوظ خلال 42 سنة جاء يعكس التحسن المسجل في درجة التزامم إلا أن نتائج الواقع القائم تدل على استمرار الاختلال في العلاقة القائمة بين السكان والسكن ومن هذا المنطلق يجب وضع مستقبلا تشخيص دقيق حول العجز في السكن على أساس العلاقة بين عدد الأسر وعدد المساكن في هذه المدينة كون أنه لكل أسرة الحق في الحصول مسكن لائق وكما تعتبر هذه الطريقة من الطرق التي تمكن من التقييم الكمي للعلاقة بين السكان والسكن.

3. توزيع معدل شغل الغرفة (TOP):

يعتبر معدل شغل الغرفة من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى ارتباط السكان بالمسكن في مدينة العلمة ومحيطها المجاور واستمرار الحياة الحضرية فيها، ولذلك سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى دراسة معدل شغل الغرفة في هذه المدينة وهو يساوي حاصل قسمة إجمالي عدد الأفراد على إجمالي عدد الغرف، وعليه جاءت نتائج معدل شغل الغرفة كما هو مبين في الجدول الموالي رقم (25) كما يلي: جاء معدل شغل الغرفة (TOP)⁽²⁾ عبر القطاعات الحضرية في هذه المدينة يتراوح بين (3،4) أفراد/ مسكن حيث سجلت أقصى قيمة لمعدل شغل الغرفة على مستوى القطاعات الحضرية التالية: الثاني، الثالث والرابع والمقدر بـ 4 أفراد/ غرفة والذي كان بدوره متساويا مع ذلك المعدل المسجل في هذه المدينة خلال تعداد سنة 2008 والمقدر بـ 3 أفراد/ مسكن وكذا معدل بلدية العلمة والمقدر بـ 2 فرد/ غرفة وكذلك معدل

(1) التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008

(2) معدل شغل الغرفة = إجمالي عدد الأفراد/ إجمالي عدد الغرف

ولاية سطيف البالغ نحو 2 فرد/ غرفة خلال نفس الفترة، وبالمقابل سجلت باقي القطاعات الحضرية وهي الأول، الخامس والسادس وذلك بمعدل يساوي 3 أفراد/ مسكن، وربما يمكن تفسير هذا الوضع بإشكالية عدم الانسجام في علاقة نمو السكان بالسكن في مدينة العلمة وهو ما تؤكدته وتيرة بناء المساكن خلال الفترة (1966، 2008) التي لا توازي وتيرة النمو السكاني في المجال الولائي السطايفي بصفة عامة وبعيدة عن تقليص الفوارق بين طرفي المعادلة بالنظر إلى المؤشرات التي تدل على ذلك حيث نجد متوسط وتيرة الإنجاز السكني يسير في مستوى 629 مسكن سنويا، وكما يقابل ذلك زيادة سكانية في حدود 2738 نسمة سنويا وبمعدل شغل للمسكن في حدود 4 أفراد/ مسكن وهذا بالرغم من استمرار سيطرة نمط المساكن الفردية على أكثر من 70.22% من الحاضرة السكنية في هذه المدينة، وإضافة إلى مختلف البرامج السكنية والصيغ الجديدة لسياسة الإسكان المدعومة من طرف الدولة الجزائرية التي استفادت منها هذه المدينة نتيجة للطلب المتزايد بمفهومه الاجتماعي على السكن وهذا في ظل سيطرة فئة الشباب على الهرم السكاني داخل المجتمع السكاني والمقبلين على بناء أسر جديدة للاستقرار الاجتماعي.

الجدول رقم (25): مدينة العلمة: توزيع معدل شغل الغرفة عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	عدد الأفراد (نسمة)	عدد الغرف (غرفة)	معدل إشغال الغرفة (فرد/غرفة)
1	2047	602	03.40 ≈
2	1551	425	03.65 ≈
3	1760	501	03.51 ≈
4	1376	416	03.71 ≈
5	3036	887	03.42 ≈
6	2327	764	03.06 ≈
المجموع	12097	3595	03.37 ≈

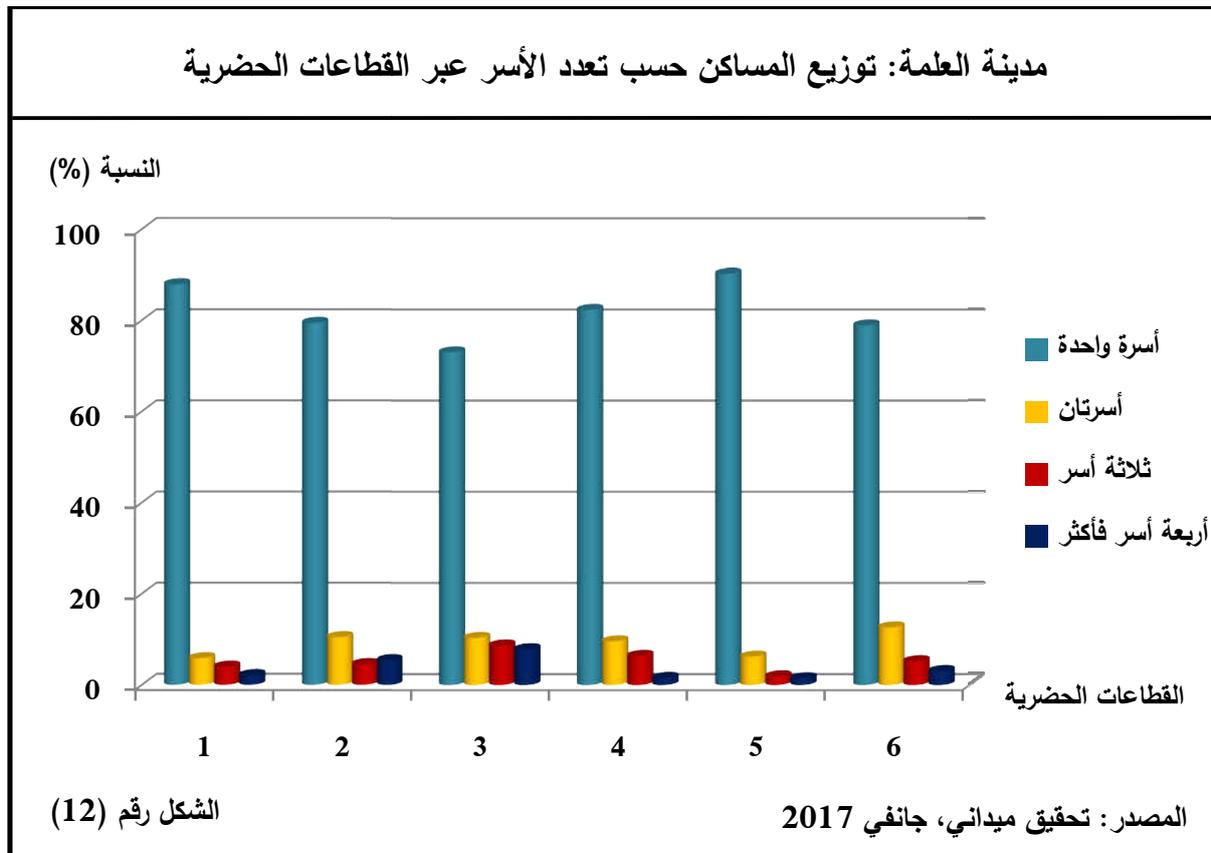
المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

4. توزيع غير متجانس للأسر داخل المسكن:

تعتبر دراسة مؤشر توزيع عدد الأسر داخل المسكن من المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بدرجة التزاحم وهذا من منطلق زيادة تعميق الفهم حول وضعية الإسكان التي تميز المسكن الواحد في حالة ارتفاع أو انخفاض درجة التزاحم داخل المسكن الواحد والغرفة، وعليه فقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية تثبت التعدد والتنوع في عدد الأسر داخل المسكن الواحد حيث تتفوق نسبة المساكن التي تشغلها أسرة واحدة بنسبة مرتفعة قدرت بـ 83.20% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة وهذا ما يفسر درجة التزاحم الموجودة داخل المسكن الواحد عبر العديد من القطاعات الحضرية في هذه المدينة وهذا إذا ما استثنيا

بعض الحالات الخاصة، وبينما عادت النسبة المنخفضة إلى المساكن التي تشغلها أربعة أسر فأكثر حيث قدرت بـ 3.30 % من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فإنه يتبين من خلال الشكل رقم (12) الذي يؤكد الجدول رقم (26) في الملحق صفحة رقم (م8) أن توزيع المساكن حسب تعدد الأسر داخل المسكن الواحد جاء متباين ومتفاوت عبر القطاعات الحضرية كما يلي: جاءت نسبة فئة المساكن التي تشغلها أسرة واحدة لها السيادة أكثر على مستوى هذه المدينة والقطاعات الحضرية حيث سجلت أقصى نسبة في القطاع الحضري الخامس وذلك بنسبة تقدر بـ 90.28 % وهي نسبة أكبر من النسبة المسجلة على مستوى المدينة والمقدرة بـ 83.20 %، وبينما تقاربت نسبة المساكن في كل من القطاعات الحضرية التالية: السادس، الثاني، الرابع والأول حيث تراوحت بين (78.95، 87.93 %) وبالمقابل بلغت أدنى نسبة للمساكن بـ 73.03 % مقارنة مع القطاعات الحضرية السابقة في هذه المدينة وهذا ما يؤكد درجة التزامم المنخفضة داخل مساكن هذه الفئة، وربما يمكن تفسير هذا الوضع بكون أغلبية القطاعات الحضرية جاءت تضم بعض الأحياء السكنية الفوضوية غير القانونية وغير المخططة أي ليس لها علاقة قوية مع مضامين مخططات التهيئة والتعمير المعمول بها عبر كل مراحل التطور العمراني في مدينة العلما حيث ظهرت نتيجة لتداخل عدة أسباب وعوامل متداخلة ومن أهمها حي بوخبل، قوطالي، دوار السوق...إلخ، وثم لتليها مباشرة في المرتبة الثانية نسبة فئة المساكن التي تشغلها أسرتان بنسبة منخفضة على مستوى المدينة حيث تقدر بـ 8.83 % من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وعليه فقد سجلت أقصى نسبة لها في القطاع الحضري السادس وذلك بنسبة تقدر بـ 12.69 % ومع العلم أنها تعتبر منخفضة نوعاً ما مقارنة بالنسبة السابقة وفي حين جاءت القطاعات الحضرية التالية: الخامس، الرابع، الثالث والثاني وذلك بنسب تراوحت بين (6.26، 10.50 %) وبالمقابل أدناها سجلت في القطاع الحضري الأول وذلك بنسبة تقدر بـ 5.88 % وهذا ما يؤكد على وجود انخفاض في درجة التزامم داخل بعض المساكن على مستوى هذه القطاعات الحضرية ومع العلم أن الحالات الموجودة منها قد فرضتها الحاجة للسكن وكل هذا يضاف إلى انعدام المساحات القابلة للتعمير وخاصة في القطاع الحضري الأول، وأما المرتبة الثالثة فقد عادت لنسبة فئة المساكن التي تشغلها ثلاثة أسر بنسبة منخفضة مقارنة بالنسبة المسجلة على مستوى المدينة والمقدرة بـ 4.67 % وبالفئات السابقة الذكر حيث سجلت أقصاها في القطاع الحضري الثالث وذلك بنسبة تقدر بـ 8.71 % وأدناها في القطاع الحضري الخامس بنسبة تقدر بـ 1.94 % وفي حين تراوحت نسب القطاعات الحضرية الباقية بين (4.02، 6.42 %) ويمكن إرجاع تفسير هذا الانخفاض إلى العامل الزمني الذي ساهم في تخفيفها نتيجة للضعف في العلاقات

والروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة داخل المسكن الواحد أي التوجه أكثر نحو الاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية عن الأسرة الكبيرة مع مرور الوقت، وبينما عادت المرتبة الأخيرة لنسبة فئة المساكن التي تشغلها أربعة أسر فأكثر وذلك بنسبة منخفضة كذلك حيث سجلت على مستوى هذه المدينة بـ 3.30 % من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة وفي حين سجلت أقصاها في القطاع الحضري الثالث بـ 7.88 %، وفي حين جاءت باقي القطاعات بنسب منخفضة مقارنة بنسب الفئات السابقة الذكر حيث تراوحت بين (1.51، 5.48%) وبالتالي أدى هذا الوضع حتما إلى ارتفاع نسبة هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية وعلى العموم جاءت فئة المساكن المتعددة الأسر في هذه المدينة مكونة من الأب وأبناءه المتزوجين الذين اختاروا السكن إما في غرفة واحدة في مسكن الأب والإخوة أو الاستقلال عنهم في طابق خاص حيث يقوم ببنائه أو استكمالها للزواج فيه نتيجة لضعف في الإمكانيات الاقتصادية التي تساعد على الاستقلال في مسكن بعيد عن الأسرة الكبيرة، ومع العلم أنه في حالة استقلال أحد الإخوة بمسكن منفرد بمدخل خاص داخل نفس البناية التي يقيم فيها إخوته يمكن أن يقوم بتأجيرها لأسرة أخرى وهذا من أجل مضاعفة مداخليه الشهرية لأنه ربما لا يملك مسكن آخر يمكن أن يكون خاص أو وظيفي.



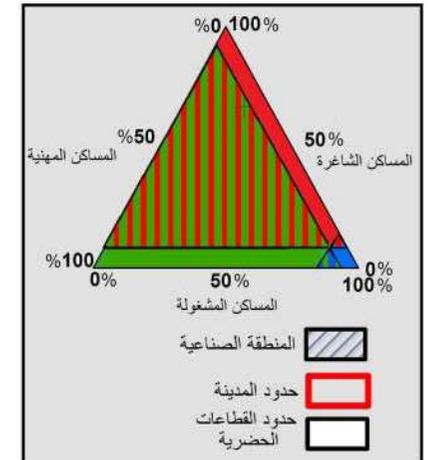
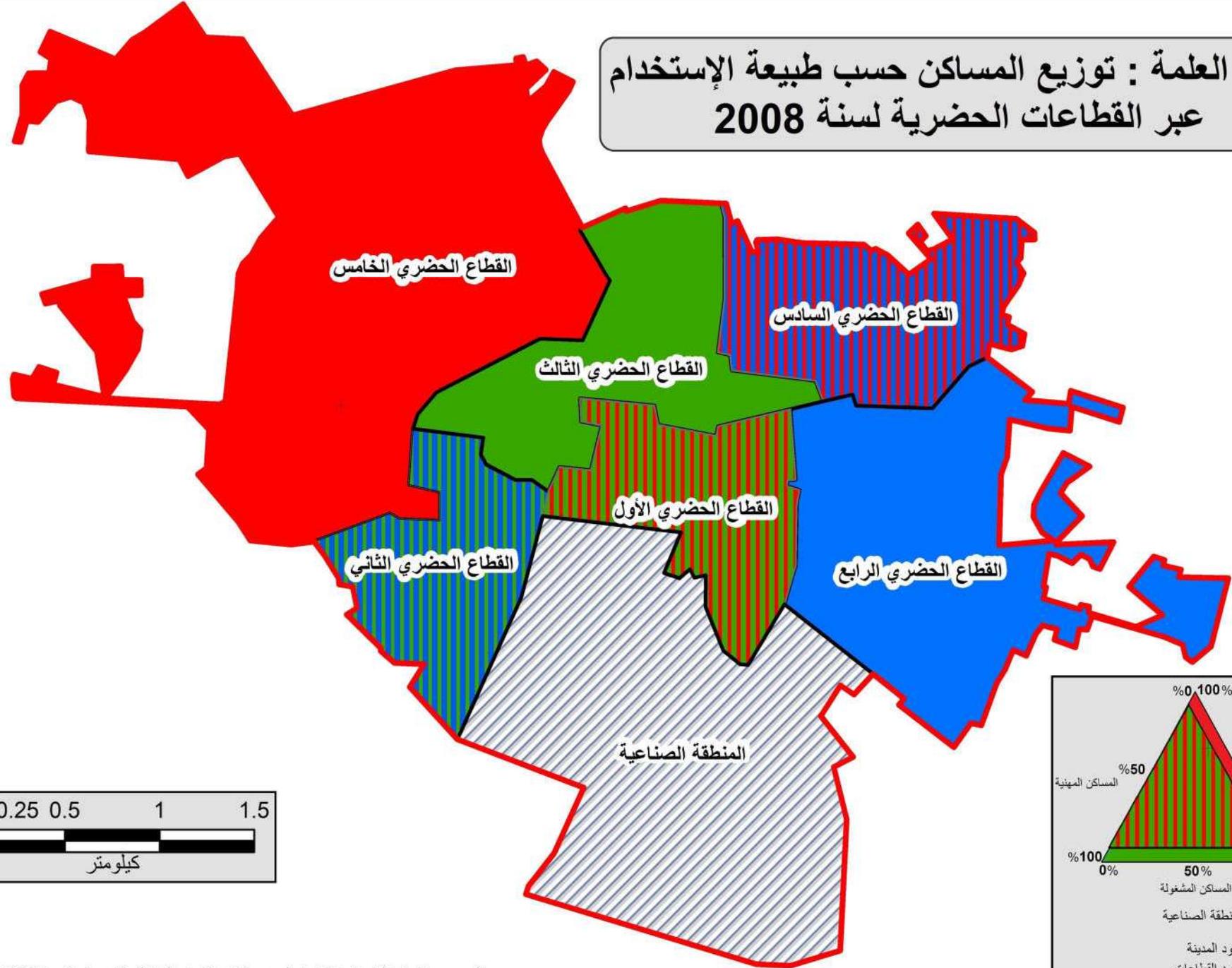
5. توزيع المساكن حسب طبيعة الاستخدام: استكمالا لدراسة باقي العناصر الفاعلة في وتحليل وتفسير الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة بات من الضروري جدا التطرق إلى دراسة مؤشر طبيعة

الاستخدام⁽¹⁾ لمساكن الحاضرة السكنية القائمة في هذه المدينة حيث أثبتت نتائج آخر تعداد خلال سنة 2008 وجود ثلاثة حالات خاصة بطبيعة الاستخدام للمساكن، وعليه يقتصر هذا العنصر على توزيع المساكن حسب طبيعة الاستخدام عبر القطاعات الحضرية للمدينة ومن خلال الخريطة رقم(10) الذي يؤكدها الجدول رقم(27) في الملحق صفحة رقم(8) يمكن استخراج نسب طبيعة هذا الاستخدام كما يلي: جاءت نتائج هذه الظاهرة متباينة في مدينة العلما حيث سجلت المساكن ذات الاستخدام السكني خلال سنة 1998 بنسبة مرتفعة قدرت بـ 75.11% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وبينما سجلت هذه المساكن خلال سنة 2008 بنسبة قدرت بـ 71.84% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة وأما خلال سنة 2017 فقد سجلت بنسبة مرتفعة مقارنة بالنسب السابقة الذكر حيث قدرت بـ 80.92% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وأما فيما يخص توزيع طبيعة الاستخدام بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تميزت بسيطرة الاستخدام السكني للمساكن على مستوى كل القطاعات حيث سجلت أقصى نسبة في القطاع الحضري الخامس وذلك بنسبة قدرت بـ 85.97% ومع العلم أنها تتجاوز إجمالي النسبة المسجلة على مستوى المدينة والمقدرة بـ 80.92%، وثم نجد القطاعين الحضريين الثاني والسادس وذلك بنسب تراوحت بين (81.20، 82.22%) على الترتيب، وأما باقي القطاعات الحضرية وهي الأول الثالث والرابع فقد تراوحت نسبها بين (74.91، 78.53%)، وربما يمكن تفسير سيطرة الاستخدام السكني للمساكن بكون الوظيفة السكنية هي بالدرجة الأولى من عوامل الجذب للسكان واستقرارهم في هذه المدينة وثم تلاها في المرتبة الثانية المساكن غير المستخدمة أي الشاغرة حيث قدرت خلال سنة 1998 بنسبة ضعيفة قدرت بـ 18.01% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وهذا مقارنة مع النسبة السابقة للمساكن ذات الاستخدام السكني والمقدرة بـ 80.92%، وأما خلال سنة 2008 فقد ارتفعت هذه النسبة لتسجل بـ 26.44% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وفي حين سجلت خلال سنة 2017 بـ 16.56% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فأقصاها سجلت في القطاع الحضري الرابع وذلك بنسبة قدرت بـ 22.87% وأدناها في القطاع الحضري الخامس بنسبة قدرت بـ 12.66%، وفي حين جاءت باقي القطاعات بنسب تراوحت بين (15.64، 18.22%) ويمكن إرجاع تفسير هذا الوضع لاستمرار عملية البناء والتعمير عن طريق ظهور بعض الأحياء السكنية الحديثة وتوفرها على العديد من المساكن التي لا تزال في طور الإنجاز وخاصة في القطاعين الحضريين الخامس

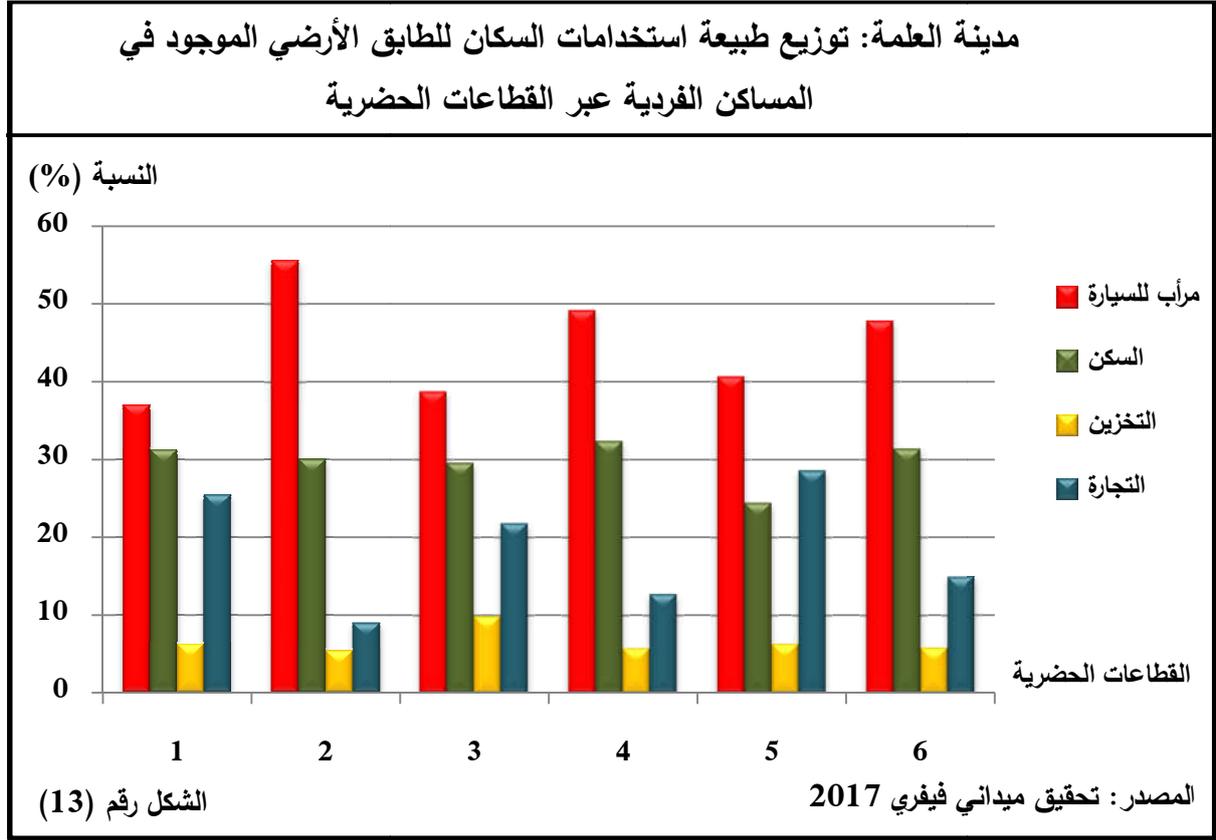
(1) يقصد بالمساكن غير المشغولة أو غير المسكونة: المساكن المستخدمة للسكن الثانوي والمساكن الشاغرة، ولا يأخذ بأهمية كبيرة المساكن ذات الاستخدام المهني.



مدينة العلما : توزيع المساكن حسب طبيعة الإستخدام عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008



والسادس، وأما المرتبة الأخيرة فقد عادت للمساكن ذات الاستخدام المهني أي التي تستعمل بطريقة ثانوية أو موسمية حيث سجلت بنسب منخفضة جدا وبشكل ملفت للانتباه وهذا مقارنة مع نسب الاستخدام السكنية المسجلة خلال الفترات السابقة الذكر ولذلك فقد سجلت خلال سنة 1998 بـ 6.28 % من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة وبالموازاة مع ذلك استمر الانخفاض في نسبة هذه المساكن ليصل إلى 1.72 % خلال سنة 2008 وإلى 2.52 % خلال سنة 2017، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (1.37، 4.74 %) ومن أجل الحصول على تفاصيل أكثر لهذه الظاهرة سيتم التطرق إلى طبيعة استخدام الطابق الأرضي للمساكن الفردية حيث يظهر من خلال الشكل رقم (13) والذي يؤكد الجدول رقم (28) في الملحق صفحة (9م) التداخل والتنوع في استخدامات الطابق الأرضي للمساكن من طرف السكان في مدينة العلمة سواء في الاستخدام السكني، التجاري، مرأب للسيارة... إلخ حيث سجل استخدام المساكن في شكل مرأب بأقصى نسبة حيث تقدر بـ 44.80 % من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (28.57، 55.61 %) ويفسر ذلك بكونها من خصائص المساكن الفردية في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة وكما أن انبساط السطح العام وامتداد شبكة الطرق عبر مختلف الأحياء السكنية المكونة للقطاعات الحضرية في المدينة شجع على زيادة الرغبة في امتلاك السيارة ذلك أنه يساعد على وصولها للمساكن في كل الحالات، ثم ليله مباشرة استخدام المساكن للسكن وذلك بنسبة تقدر بـ 29.26 % من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة، ومع العلم أنها جاءت متباينة عبر القطاعات الحضرية حيث تراوحت نسبها بين (6.32، 32.37 %)، ثم نجد بعدها مباشرة المساكن الفردية التي يستخدم فيها الطابق الأرضي كمحلات تجارية متنوعة حيث تمثل مصدر رزق لأفراد المسكن الواحد وذلك بنسبة تقدر بـ 19.58 % من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة وبالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (8.97، 40.66 %)، وفي الأخير نجد استخدام الطابق الأرضي للتخزين وذلك بنسبة تقدر بـ 6.36 % من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (5.38، 24.45 %)، ولكن عموما قد ارتبط هذا الوضع بالتطور الكبير الحاصل على مستوى القطاعات الرئيسية كالإسكان ومد شبكة الطرق والأنشطة التجارية في هذه المدينة ذلك أنها تعتبر من المدن التجارية الهامة داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري، وعليه فإن هذا التباين المسجل في توزيع طبيعة الاستخدامات السكنية للمساكن الفردية في مدينة العلمة جاء يتناسب طردا مع توزيع الكثافة السكنية وكذا حجم الاستثمارات في ميدان البناء والتعمير عبر القطاعات الحضرية للمدينة.



6. طبيعة الأنماط السكنية:

نمط السكن هو شكل من أشكال استخدامات الأرض حيث يتمثل في مجموعة من المميزات الهندسية لشكل البناء الخارجي لمجموعة من المباني السكنية القائمة حيث تميزها عن المباني المساكن الأخرى ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى إبراز الصورة النمطية للسكن وأهم مميزاته العامة حيث جاء توزيع الأنماط السكنية القائمة في مدينة العلمة يجمع بين النمط الفردي والذي يضم الفردي القديم والحديث المخطط والفوضوي وذلك بنسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنمط الجماعي وذلك بنسبة قدرت بـ 72.06% من إجمالي عدد مساكن الحاضرة السكنية القائمة في هذه المدينة، وإضافة إلى نمط السكن الجماعي بمختلف أنماطه حيث سجل بنسبة قدرت بـ 27.94% من إجمالي عدد المساكن القائمة في هذه المدينة وأما بالنسبة للتفاصيل الخاصة بهذه الأنماط السكنية القائمة في هذه المدينة فهي كما يلي:

1.6. نمط السكن الفردي القديم: وينقسم بدوره إلى قسمين كما يلي:

1.1.6. نمط السكن الأوروبي:

يتميز هذا النمط النواة القديمة لمدينة العلمة حيث شيدت منذ الفترة الاستعمارية وبقي إلى الوقت الحالي وهذا بمختلف مكوناته العمرانية وجاءت الهندسة المعمارية لمباني هذا النسيج تتميز بوجود نوافذ كبيرة وبينما مواد البناء المستعملة فهي الحجارة والتسقيف بالقرميد، ومع العلم أن المستعمر الفرنسي الأوروبي

كان يفضل المساكن الخاصة على نمط الفيلا أو المساكن المتراسة وذلك حتى يسهل عليه حمايتها ومراقبتها وهو مقام على طول الطريق الوطني رقم (05) وفي وسط هذه المدينة حيث شهد عدة تحولات وظيفية بانتشار أشكال التعمير التجاري بعد الفترة الاستعمارية وإلى يومنا هذا، وكما شهدت بعض الأحياء السكنية المكونة للنسيج الحضري في هذه المدينة على سبيل المثال 246 مسكن عدة تحولات هامة حيث تميزت بتراجع في الوظيفة السكنية وهذا لصالح الوظائف الخدماتية الأخرى لاسيما منها الوظيفة التجارية وهذا ما ساهم في ارتفاع أسعار المتر المربع الواحد من العقار الحضري وكذا الإيجار لمختلف السكنات الجماعية، وعليه جاءت نسبة المساكن الفردية الأوروبية في هذه المدينة تقدر بـ 2.14% من إجمالي عدد المساكن الفردية وكذلك بـ 1.07% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة. لاحظ الصورة رقم (01).

2.1.6. نمط السكن التقليدي:

وهو عبارة عن بناء بسيط انتشر بنائه خلال فترة التحرير وهو مقام في النواة الاستعمارية على مستوى هذه المدينة، وكما ظهر على مستوى حيي المذبح وبوسيف موسى اللذان خصصا للنازحين من الأرياف حيث جاء متباين الشكل والتنظيم والاتساع وتحتوي هذه المساكن حوشا أي فناء، وأما عن المواد البناء المستعملة فيه بصفة عامة فهي الحجارة والطوب والأجر والسقف من القرميد وهي عبارة عن مساكن ضيقة ومحصورة فمعظمها لا تضم سوى غرفتين بالرغم من أنها تأوي أسرا كبيرة الحجم ومع العلم أنه ونظرا لقدم أغلبية المساكن القائمة في الحي السكني العيد فيمكن إدراجها ضمن هذا النمط الذي يمتاز بقلّة وجود التجهيزات الداخلية، وكما تعاني هذه المساكن من تدهور حالة مبانيها بسبب قدمها وغياب عمليات المحافظة عليها، ومن تم تقدر نسبة المساكن الفردية القديمة في هذه المدينة بـ 2.85% من إجمالي عدد المساكن الفردية وبـ 1.42% من إجمالي عدد المساكن في المدينة. لاحظ الصورة رقم (02).

الصورة رقم(02): نمط السكن التقليدي



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

الصورة رقم (01): نمط السكن الأوروبي



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

2.6. نمط السكن الفردي الحديث:

جاءت مساكن هذا النمط تتميز بجمال المظهر المعماري والهندسي الخارجي حيث يجمع بين المحافظة والتقاليد الخاصة بالسكن الفردي⁽¹⁾، وكما توجد أغلبية هذه المساكن عبر الأحياء السكنية التي قامت المصالح العمومية للبلدية أو الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري قبل سنوات التسعينيات بمنحها في شكل تخصيصات سكنية عمومية أو خاصة، أو بعد سنوات التسعينيات في شكل تعاونيات أو تجزيئات أو تعاضديات عقارية وذلك من طرف الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين وذلك لفئة من السكان لاستخدامها في البناء والتعمير حيث جاءت متفاوتة من حيث عدد الحصص ومساحتها وتقع جميعها في أطراف هذه المدينة، وبالمقابل يقل وجودها في الأحياء القديمة النشأة والقريبة من وسط المدينة وتتوزع مساكن هذا النمط عبر الأحياء السكنية التالية: لعبيدي، ثابت بوزيد، المجاهدين، هوارى بومدين، مزيان ساعو، قوطالي بكير وعظيمي... إلخ، ومع العلم أن جل المساكن القائمة عبر هذه الأحياء جاءت تتوافق مع مختلف التطلعات الأسرية من حيث حجم المساحات السكنية المناسبة وتعدد وظائف المسكن الواحد، وعليه تقدر نسبة المساكن الفردية الحديثة في هذه المدينة بـ 49.11% من إجمالي عدد المساكن الفردية وكذا بـ 25.56% من إجمالي عدد المساكن في مدينة العلمة. لاحظ الصورة رقم (03).

3.6. نمط السكن الفردي التطوري (Evolutif):

ظهرت مساكن هذا النمط في مدينة العلمة منذ سنة 1995 حيث تظهر على شكل وحدات سكنية بسيطة متراسة ومتلاصقة وذات بأشكال عمرانية ومعمارية وهندسية موحدة عند إنجازها وبطابق أرضي مع قابلية للتوسع الرأسي حيث يتكون كل مسكن من غرفتين، وكما يكون متجانس من حيث التقسيم الداخلي للمسكن ولكن هذا التجانس لم يبق طويلا نظرا للتعديلات التي قام بها السكان، وجاءت هذه المساكن موجهة للطبقات الاجتماعية المتوسطة القادرة على استكمال أشغال البناء حيث ينجز من طرف الدولة الجزائرية في بداية الأمر وتم تترك عملية توسيعه واستكمال أشغاله النهائية للفرد المستفيد منها وذلك بعد تدعيمه من طرف السلطات المحلية بإعانة مالية ومن بين سلبياته هي عجز الأفراد على إتمام عمليات البناء وذلك بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء وانعدام متابعة أشغال البناء والإشراف التقني عليها من طرف السلطات المحلية مما جعلها ورشة مفتوحة وزادت من تشويه المجال السكني ومع العلم أنه تم التخلي عن هذا النمط السكني، وعليه جاءت نسبة المساكن الفردية التطورية في المدينة تقدر بـ 0.47% من إجمالي

(1) د. عبد الغني غانم، التنظيم المجالي حاضرا ومستقبلا في ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه دولة في تهيئة المجال (غير منشورة) جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، 31 جانفي 1998، ص 235.

عدد المساكن الفردية وبـ 0.24 % من إجمالي عدد المساكن في مدينة العلمة لاحظ الصورة رقم (04).



4.6. نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب:

يمكن تعريف السكن الفردي الفوضوي على أنه سكن مبني بمواد صلبة كمادة الطوب والأسمنت أو الأجر وله سقف ينجز إما بالإسمنت المسلح أو بالقرميد⁽¹⁾ حيث نجد من أهم العوامل والظروف التي ساهمت وبشكل مباشر وفعال في انتشار مثل هذه التوسعات العمرانية غير المخططة في مدينة العلمة عامل توفر الأراضي الزراعية المنبسطة ذات الملكية العقارية الخاصة والسعر المناسب للقطع الأرضية خلال الفترات الزمنية الماضية ومع العلم أن السكن الفوضوي الصلب هو وسيلة لنقد مضامين أدوات التخطيط الحضري في الجزائر وردع أي فشل في هذا الميدان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكما يعبر أيضا عن فشل سياسات وإستراتيجيات التهيئة الحضرية سواء في شقها القانوني أو التطبيقي فهي المنظور المناقض للتهيئة الحضرية والتي تقوم على نجاح الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بتحقيق الحوكمة والرفاه الاجتماعي، وغالبا ما تكون مساكن هذا النمط مشابهة لنمط السكن الفردي الحديث الذي سبق ذكره من حيث عدد الطوابق، الغرف وتنوع في المحلات التجارية على مستوى الطابق الأرضي له، وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: بوخبله، ثابت بوزيد، سقني، قوطالي بكير وعظيمي، بهلولي وبورفرف...إلخ، وعليه تقدر نسبة المساكن الفردية الفوضوية في هذه المدينة بـ 45.43 % من إجمالي عدد المساكن الفردية وبـ 22.72% من إجمالي عدد المساكن بالمدينة. لاحظ الصورتين رقم(05) و(06).

(1) بوفيس نذيرة، إشكالية التهيئة الحضرية في الجزائر بين القانون والتطبيق دراسة حالة مدينة قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية(غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2016، ص 27.

الصورتين رقم (05) و(06): نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

5.6. نمط السكن الجماعي:

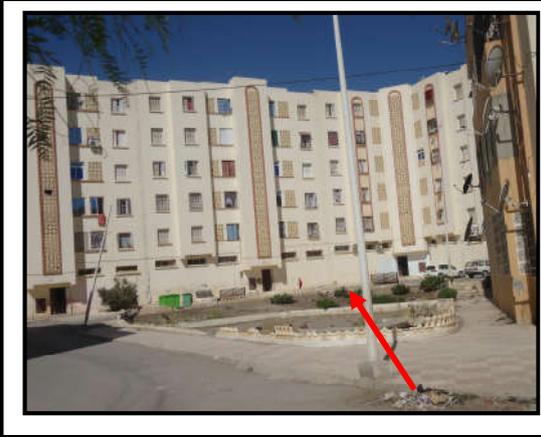
بالإضافة إلى الأنماط السكنية الفردية القائمة في مدينة العلمة هناك أنماط السكن الجماعي حيث عرف السكن الجماعي عدة تغيرات هامة في أشكاله وصيغته تبعا للتحويلات التي عرفتتها السياسات السكنية التي انتهجتها الدولة الجزائرية وفق فترات زمنية متتالية فبعدها كانت الدولة هي المسؤولة الوحيدة في إنجاز هذا النمط قبل التسعينيات وتوجهه للطبقات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة غير القادرة على شراء مسكن خاص بها نجده خلال سنوات الثمانينيات اندرج ضمن المنطقة السكنية الحضرية الجديدة العلمة، وأما بعد التسعينيات وخاصة بعد التحول من النظام الاشتراكي نحو النظام الرأسمالي وتحرير السوق العقارية أمام الخواص في ميدان البناء والتعمير بعد سنة 1990 في ظهور العديدة من الصيغ السكنية الجديدة المختلفة كوسائل في إنجاز البرامج السكنية في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة وعليه يقصد به العمارات المتعددة الطوابق التي قد تصل أو تفوق خمسة طوابق ويشترك سكانها في مدخل واحد مع العلم أن هذه المساكن الجماعية جاءت متجانسة من حيث التقسيم الهندسي الداخلي وعدد الغرف وتعددت مصادر تمويلها وشروط الاستفادة منها وعليه يمكن تقسيم نمط السكن الجماعي كما يلي:

1.5.6. نمط السكن الجماعي الاجتماعي:

وهو يتمثل في تلك العمارات السكنية الموزعة بأشكال معمارية مختلفة عبر المجال الحضري في مدينة العلمة وهذا وفق نمط جماعي متجانس وعدد الطوابق المتباين وعدد الغرف الذي يتراوح من غرفتين إلى ثلاثة غرف وهي موجهة للفئات السكانية المتوسطة والضعيفة اقتصاديا حيث يشترك سكانها في الاستفادة النظرية من مساحات لعب الأطفال والمساحات الخضراء، ومع العلم أن الدولة الجزائرية قامت بواسطة

الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري (OPGJ) بعملية التشييد والتمويل يكون من ميزانيتها الخاصة بمعنى التمويل يكون من الخزينة العمومية و ثم يوجه للكراء وهذا لزيادة تنظيم عملية التطور العمراني وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: 400 مسكن، 200 مسكن، 100 مسكن السكنات الاجتماعية الأولى والثانية في الجهة الجنوبية الغربية وثابت بوزيد في الجهة الشرقية، وعليه جاءت نسبة المساكن الاجتماعية الاجتماعية في مدينة العلما تقدر بـ 29.06 % من إجمالي عدد المساكن الاجتماعية وبـ 14.53 % من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة. لاحظ الصورتين رقم (07) و(08).

الصورتين رقم (07) و(08): نمط السكن الجماعي الاجتماعي



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

2.5.6. نمط السكن الجماعي التساهمي (LSP):

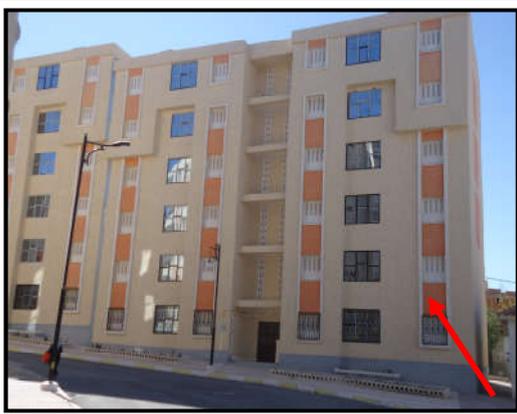
بعد فشل برامج السكن التطوري جاءت الحلول الموائية تتجسد في اقتراح بديل جديد يتمثل في نمط السكن التساهمي حيث يأخذ بعين الاعتبار مبدأ الدعم المالي والملكية ولذلك فإن نمط السكن التساهمي هو أحد البرامج السكنية الموجهة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط غير القادرة على امتلاك مسكن دون مساعدة حيث يقوم على أساس إعانة مالية تمنحها الدولة الجزائرية للمستفيد وتقدر بـ 70 مليون دينار جزائري، وإضافة إلى مساهمته وهذا استناد لمضمون القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 نوفمبر 2000 المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن (CNL) في ميدان الدعم المالي، ومع العلم أن إنجاز مساكن هذا النمط جاءت في شكل سكن جماعي ونصف جماعي وكذلك فردي وتراوحت مساحته بين (50، 100م²) وأنها تصنف حسب عدد الغرف وذلك من (3، 5 غرف)، وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: بوخبله، صخري عنان، ثابت بوزيد، بورفرف، المنكوبين،... إلخ، وعليه فقد جاءت نسبة المساكن

الجماعية التساهمية القائمة في مدينة العلمة تقدر بـ31.08% من إجمالي عدد المساكن الجماعية ونسبة تقدر بـ15.54% من إجمالي عدد المساكن القائمة في مدينة العلمة. لاحظ الصورة رقم (09).

3.5.6. نمط السكن الجماعي الترقوي:

يعتبر نمط السكن الترقوي من الصيغ السكنية الحديثة كبديل عن السكن الجماعي التساهمي (LSP) حيث شهدت مدينة العلمة إقامة عددا معتبرا من المساكن الجماعية الترقوية العمومية وهو موجه للتملك وللطبقة الاجتماعية المتوسطة التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من إعانة مالية من طرف الدولة الجزائرية وكما أن عملية الإنجاز لهذه المساكن تتم من طرف المرقبين العقاريين وذلك بإتباع المعايير التقنية المطلوبة ودون الخروج عن الغلاف المالي المخصص لها وكما تتكون من ثلاثة غرف ومساحة مسكونة تقدر بـ70 م² ومع العلم هذه الاستفادة من هذا العرض السكني تتم عن طريق شراكة مالية تكون بمساهمة مالية خاصة للمستفيد ومساعدة من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL) ترجع الفائدة إلى الوكالة العقارية المحلية والمرقبين العقاريين، وإضافة إلى قرض بنكي وذلك بنسبة فائدة مدعمة، وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: 800 مسكن، 46 مسكن، 250 مسكن، 219 مسكن، 663 مسكن، وعليه جاءت نسبة المساكن الجماعية الترقوية القائمة في مدينة العلمة تقدر بـ39.86% من إجمالي عدد المساكن الجماعية وكذا بـ19.93% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة. لاحظ الصورة رقم (10).

الصورة رقم (09): نمط السكن الجماعي التساهمي الصورة رقم (10): نمط السكن الجماعي الترقوي



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

7. الحالة الإنشائية للمباني السكنية:

ويقصد بها الحالة الإنشائية العامة الداخلية والخارجية لهيكل المباني السكنية القائمة حيث تم تحديدها بالاعتماد على طبيعة مواد البناء المستعملة في إنجاز البناية والتي لها علاقة مباشرة مع الهيكل العام

لهذه البناية وطابعها الجمالي ذلك أنه يعكس مستوى القدرة المالية والاقتصادية للأفراد في المجتمع السكاني في مدينة العلمة ويتناسب طرذا مع الإمكانيات المادية المتوفرة، وهذا إلى جانب طبيعة نمط السكن، طبيعة الملكية وعامل الزمن المحدد لقدم وحداثة هذه البناية، وكما أن لدراسة هذا العنصر من البحث أهمية كبيرة تكمن في إبراز قيمة العمران الحضري وصلابته ومدى مقاومته لمخاطر الظروف الطبيعية التي تميز الشمال الجزائري الحديث جيولوجيا والأكثر عرضة للنشاط الزلزالي والتي كثيرا ما يكون لها تأثير مباشر على مختلف مكونات المجال الحضري وخاصة العمارات السكنية والجسور والمرافق وطرق المواصلات في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وعليه ومن خلال الشكل رقم (14) الذي يؤكد الجدول رقم (29) في الملحق صفحة رقم (9م) تم تسجيل أربعة حالات تميز الحالة الإنشائية للمباني السكنية القائمة في مدينة العلمة عبر القطاعات الحضرية كما يلي:

جاءت مباني المساكن ذات الحالة الجيدة في المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة تقدر بـ 51.88 % من إجمالي عدد المساكن القائمة في مدينة العلمة، ومع العلم أنها هي المساكن المبنية بمواد حديثة حيث تضم المساكن الفردية الحديثة والجماعية وتوجد هذه الحالة في الأحياء السكنية التالية: ثابت بوزيد، قوطالي بكير وعظيمي هوارى بومدين، المجاهدين، مزيان ساعو، لعبيدي وهذا بالإضافة إلى أغلبية المباني الخاصة بمختلف المرافق الخدمية العمومية والتي توجد في حالة جيدة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية للمدينة فقد تراوحت بين (47.94، 55.99%)، ويمكن إرجاع تفسير هذا الوضع بالعامل العقاري والذي يتجسد في حرية الملاك في عملية التقسيم للقطع الأرضية بمساحات عقارية كبيرة قبل بيعها للبناء ما سمح بإنجاز مباني سكنية حديثة الإنجاز وبأحجام كبيرة سواء مخططة أو فوضوية وأن العديد منها لا يزال في طور البناء والتشييد والعامل الطبيعي ويتمثل في مؤهلات استمرارية البناء والتعمير وهي انبساط السطح العام لاحظ الصورة رقم(11)، وثم لتليها في المرتبة الثانية مباشرة المساكن ذات الحالة المتوسطة حيث سجلت بنسبة متوسطة تقدر بـ 38.37 % من إجمالي عدد المساكن القائمة في هذه المدينة وفي حين سجلت بقيم متفاوتة عبر القطاعات الحضرية للمدينة حيث تراوحت بين (35.75، 42.78%) وكما توجد هذه الحالة بشكل خاص على مستوى حيي وسط المدينة وبهلولي لاحظ الصورة رقم(12)، وبينما شكلت المساكن ذات الحالة الرديئة في مدينة العلمة بنسبة منخفضة تقدر بـ 7.40 % من إجمالي عدد المساكن القائمة في هذه المدينة وفي حين سجلت بقيم متفاوتة عبر القطاعات الحضرية للمدينة حيث تراوحت بين (4.95، 9.05%)، وكما تضم هذه الحالة كل المباني السكنية التي تتدرج ضمن نمط السكن الفردي القديم التقليدي والموجودة في الأحياء السكنية التالية: العيد، المذبح، بوسيف موسى ودوار

السوق... إلخ حيث يمكن إزالة هذه المساكن وتعويضها بنمط السكن الرأسي لاحظ الصورة رقم (13)، وأما في الأخير جاءت المساكن ذات الحالة المتدهورة والتي تقترب في حالتها من الأكواخ هذه الأخيرة التي تضم بعض المساكن الأوروبية والتقليدية القديمة الآيلة للسقوط حيث سجلت بنسبة منخفضة جدا تقدر بـ 2.35% من إجمالي عدد المساكن القائمة في هذه المدينة، وبينما سجلت بقيم متفاوتة عبر القطاعات الحضرية للمدينة حيث تراوحت بين (1.62، 3.79%)، وكما توجد هذه الحالة في حي وسط المدينة لكونه يعتبر النواة الأولى القديمة لهذه المدينة ومكونا من مباني سكنية متداخلة ومختلفة التنظيم والتراتب من مكان لآخر حيث يجمع بينهما عامل تاريخ الإنجاز ونمط السكن وأصل الملكية. لاحظ الصورة رقم (14).

الصورة رقم (12): مساكن في حالة متوسطة



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

الصورة رقم (11): مساكن في حالة جيدة



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

الصورة رقم (14): مساكن في حالة متدهورة



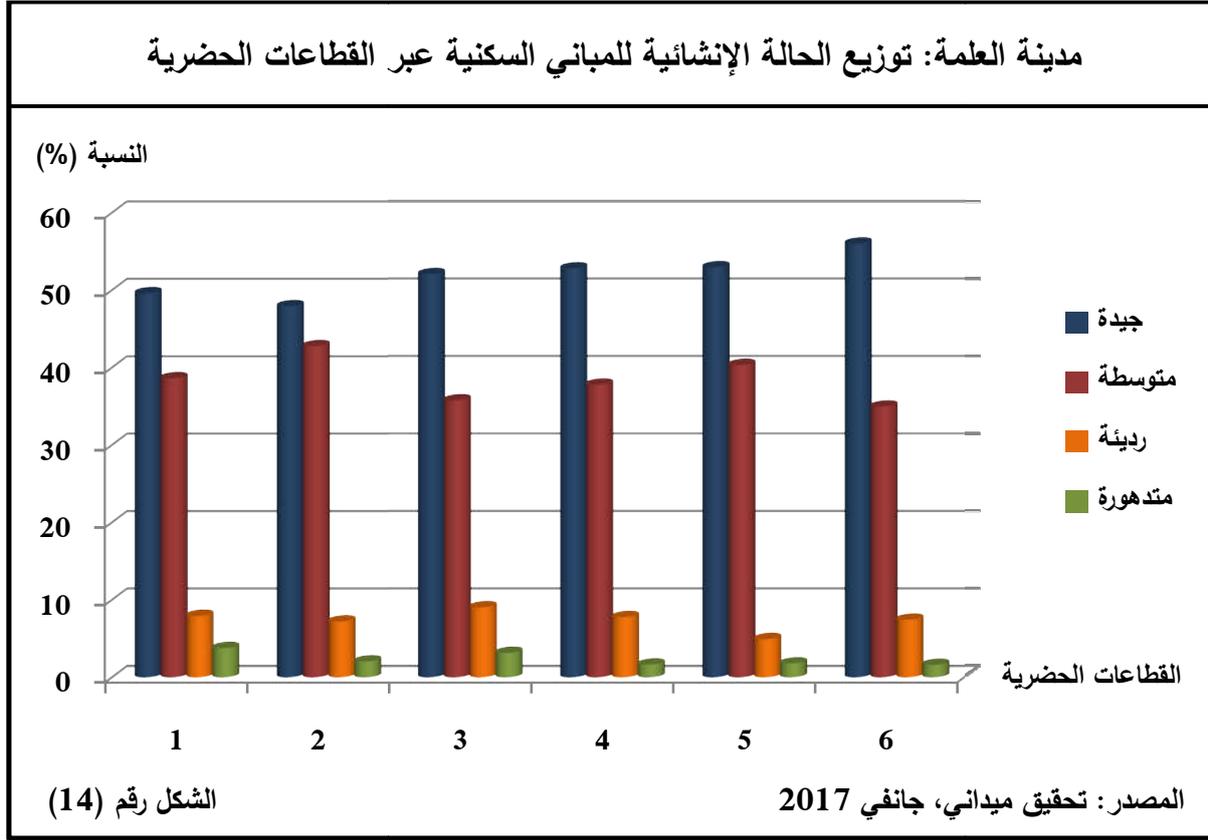
المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

الصورة رقم (13): مساكن في حالة رديئة



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

ومما سبق يتضح أن التباين الواضح في توزيع الحالة الإنشائية للمباني القائمة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلما قد ساهم في ظهور أنسجة حضرية متباينة وغير منظمة ومتجانسة.

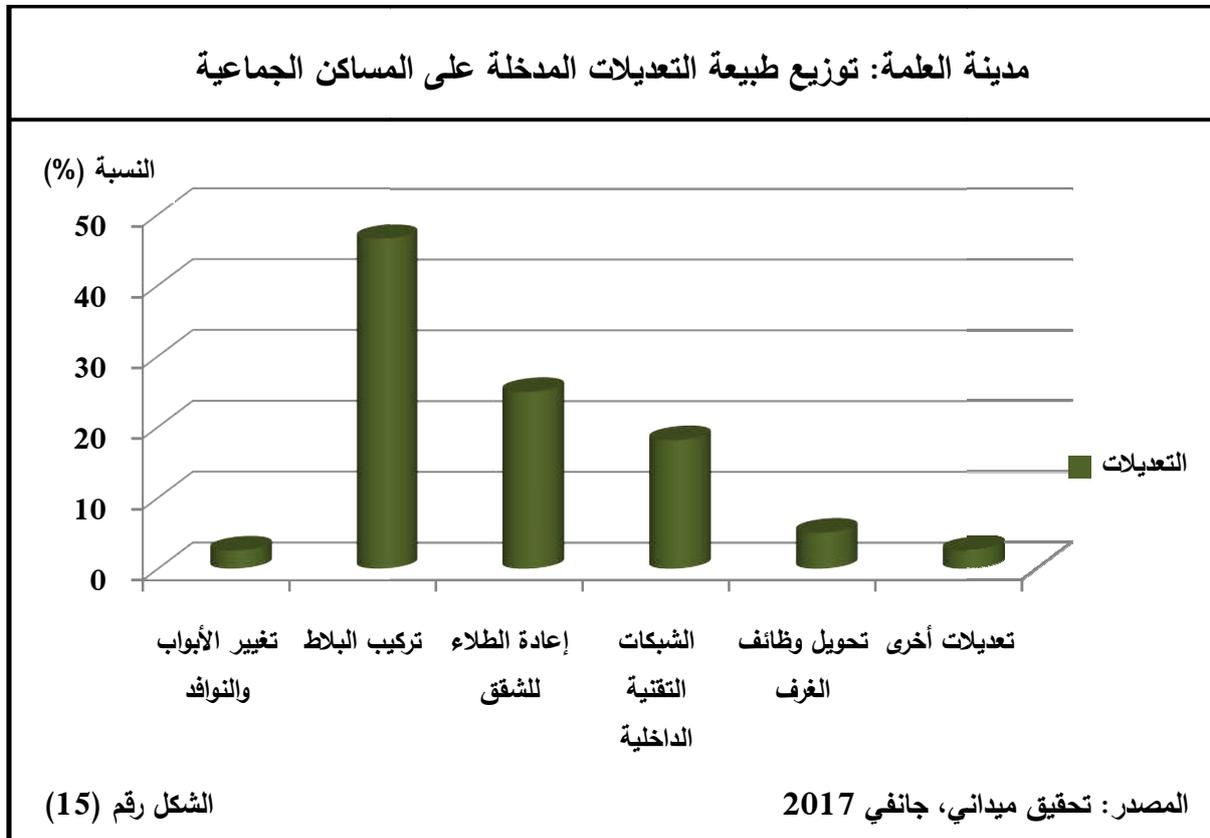


8. طبيعة التعديلات المدخلة على المساكن الجماعية:

تعتبر التعديلات التي أدخلت على بعض المساكن الجماعية المكونة للحضيرة السكنية القائمة في مدينة العلمة من المؤشرات الحقيقية التي تعكس وبشكل مباشر درجة رضا السكان أو عدم الرضا عن المسكن ومدى الإجراءات التي قام بها السكان لتحسين أوضاع إسكانهم وفي هذا الإطار تضمنت الاستمارة الاستبائية سؤالا طرح على الأسر في المجتمع السكاني التي تم استجوابها وهو هل قمتم بإدخال بعض التعديلات على مسكنكم؟ وفيما تتمثل هذه التعديلات؟ وجاءت النتائج المتحصل عليها تثبت الاختلاف والتباين في نسب الإجابات المقدمة بين السكان حيث تم تنظيمها في الشكل الموالي رقم (15) كما يلي:

عادت أغلبية التعديلات التي قام بها السكان على مستوى المساكن الجماعية إلى تركيب البلاط وذلك بنسبة مرتفعة تقدر بـ 46.59% من إجمالي هذه التعديلات حيث يقوم السكان ولأسباب صحية بتعويض البلاط القديم الذي يركب بشكل سيئ على مستوى المطابخ والحمامات وباقي أجزاء المسكن بأخر جديد أكثر جودة، وتم لتأتي بعدها مباشرة في المترتبة الثانية عملية إعادة الطلاء للشقق وذلك بنسبة تقدر بـ 25.25% من إجمالي هذه التعديلات وهذا رغم أنه هذه المساكن الجديدة وأصلا طلائها حديث ولكن في معظم الحالات يعاني من إختلالات كبيرة، وأما التعديلات المتعلقة بمشاكل الشبكات التقنية الداخلية فقد سجلت بنسبة تقدر بـ 18.18% من إجمالي هذه التعديلات، وبعدها جاءت في المترتبة الثالثة التعديلات

الخاصة بالشبكات التقنية التي تتمثل في غاز المدينة، المياه، الصرف الصحي حيث مثلت بنسبة تقدر بـ 18.18 % من إجمالي هذه التعديلات حيث يقوم السكان بإعادة تغيير هذه القنوات لأسباب مختلفة في مقدمتها التركيب السيئ والنوعية الرديئة، و ثم جاءت التعديلات الخاصة بمشاكل ضيق الغرف في المترية الرابعة حيث سجلت بنسبة تقدر بـ 5.11 % من إجمالي هذه التعديلات وهي تتمثل في تحويل وظائف بعض الغرف وذلك بسبب ضيق مساحة الغرف عدم كفتياتها لحاجيات الأسرة وعدم انسجام التفاصيل الداخلية للمسكن مع تقاليد العائلة الجزائرية وخاصة المطبخ الذي يحول إلى مجفف لاكتساب غرفة إضافية أو إعادة التقسيم الداخلي أي بناء خزائن أو إلغاؤها وتوسيع بعض الغرف وخاصة غرف الاستقبال بإزالة الجدار الذي يفصلها عن الغرف المجاورة، و ثم بعدها في المرتبة الخامسة جاءت التعديلات المتعلقة بتغيير مختلف الأبواب والنوافذ وذلك بنسبة تقدر بـ 2.56 % من إجمالي هذه التعديلات حيث يقوم السكان أساسا ولأسباب أمنية بتعويض الباب الخشبي المتعلق بمدخل الشقة بباب حديدي وكذا تغيير أبواب الغرف بأبواب أكثر جودة وهذا بالإضافة إلى باقي التعديلات الأخرى التي تتساوى مع تلك التعديلات الخاصة بتغيير الأبواب والنوافذ السابقة الذكر، ومما سبق يمكن القول أن هذه النتائج جاءت تفسر دلالات عدم الرضا عن المسكن ومحاولة السكان إعادة تنظيمه وفق متطلباتهم واحتياجاتهم الشخصية، وكما تبين الحالة المتدنية للمساكن الجماعية عند استلامها من طرف السكان في هذه المدينة.



9. طبيعة ملكية المساكن:

بعدما تم التطرق في العناصر السابقة من هذا البحث إلى طبيعة الأنماط السكنية والحالة الإنشائية للمباني القائمة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية لمدينة العلمة سيتم في هذا المستوى من التحليل التركيز على طبيعة الملكية للمساكن التي تعتبر من أهم الظروف المحددة للمستوى الاقتصادي للسكان في المجتمع، وعليه أثبتت نتائج الدراسة الميدانية عن تسجيل ثلاثة حالات لملكية المساكن في هذه المدينة كما يبينه الشكل رقم (16) الذي يؤكد الجدول رقم (30) في الملحق صفحة رقم (م10) كما يلي:

1.9. مساكن ذات ملكية خاصة:

جاءت ملكية أغلبية المساكن القائمة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة بملكية خاصة بنسبة تقدر بـ 45.64 % من إجمالي المساكن في هذه المدينة، في حين نجدها سجلت بنسب تفوق 50 % في القطاعين الحضريين الأول والخامس حيث تراوحت بين (53.55، 53.82%) على الترتيب، ومع العلم أن هذه المساكن التي تتدرج ملكيتها ضمن الملكية الخاصة هي المساكن التي تمت عملية بناءها من طرف السكان وذلك بشكل خاص أو شرائها من سكان آخرين مكتملة الإنجاز، وبينما تأتي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب دون المتوسط حيث تراوحت بين (33.66، 45.18%) وهكذا فإنه يمكن تفسير هذا الوضع بسيطرة الملكية العقارية الخاصة على أراضي المساكن والانتشار الكبير لنمط السكن الفردي سواء المخطط أو الفوضوي على مستوى الحاضرة السكنية القائمة في المدينة مقارنة بنمط السكن الجماعي، وإضافة إلى درجة الإقبال عند الأفراد في بناء مسكن فردي وتملكه وإدخال عليه بعض المحلات التجارية أو بعض المهن والحرف وكل هذا بدافع زيادة تحقيق العوائد المالية من وراءها ومساهمتها في تحسين ظروف الحياة المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وهذا ما كان له الأثر الكبير في تصدر الملكية الخاصة للمساكن في مدينة العلمة مقارنة بأنواع الملكية الأخرى للمساكن فيها.

2.9. مساكن ذات ملكية مشتركة:

ويقصد بالملكية المشتركة للمساكن هنا إما ملكية المسكن العائلي أو الاشتراك في دفع تكاليف عملية الشراء لمسكن يكون مشترك بين أفراد العائلة الواحدة، أو أبناء الأعمام، وعليه فقد شكلت المساكن المشتركة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة نسبة أقل بقليل من النسبة الخاصة بالملكية الخاصة السابقة الذكر حيث تقدر بـ 37.26 % من إجمالي المساكن في هذه المدينة، وعلى العموم جاءت النسب المسجلة على مستوى القطاعات الحضرية للمدينة متقاربة حيث تراوحت بين (32.04، 44.25%) ومع العلم أنه يمكن أن تتباين نسب ملكية المساكن داخل القطاع الحضري وأحيائه

السكنية نفسها، وربما يمكن تفسير هذا الوضع بطبيعة العادات والتقاليد السائدة للعائلات في المجتمع السكاني الجزائري بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة حيث نجد بقاء العديد من العائلات التي لا تزال تفضل المحافظة على مسكن العائلة الكبيرة وذلك حتى بعد حدوث زواج أغلبية أبناء الأسرة الواحدة.

3.9. مساكن مستأجرة:

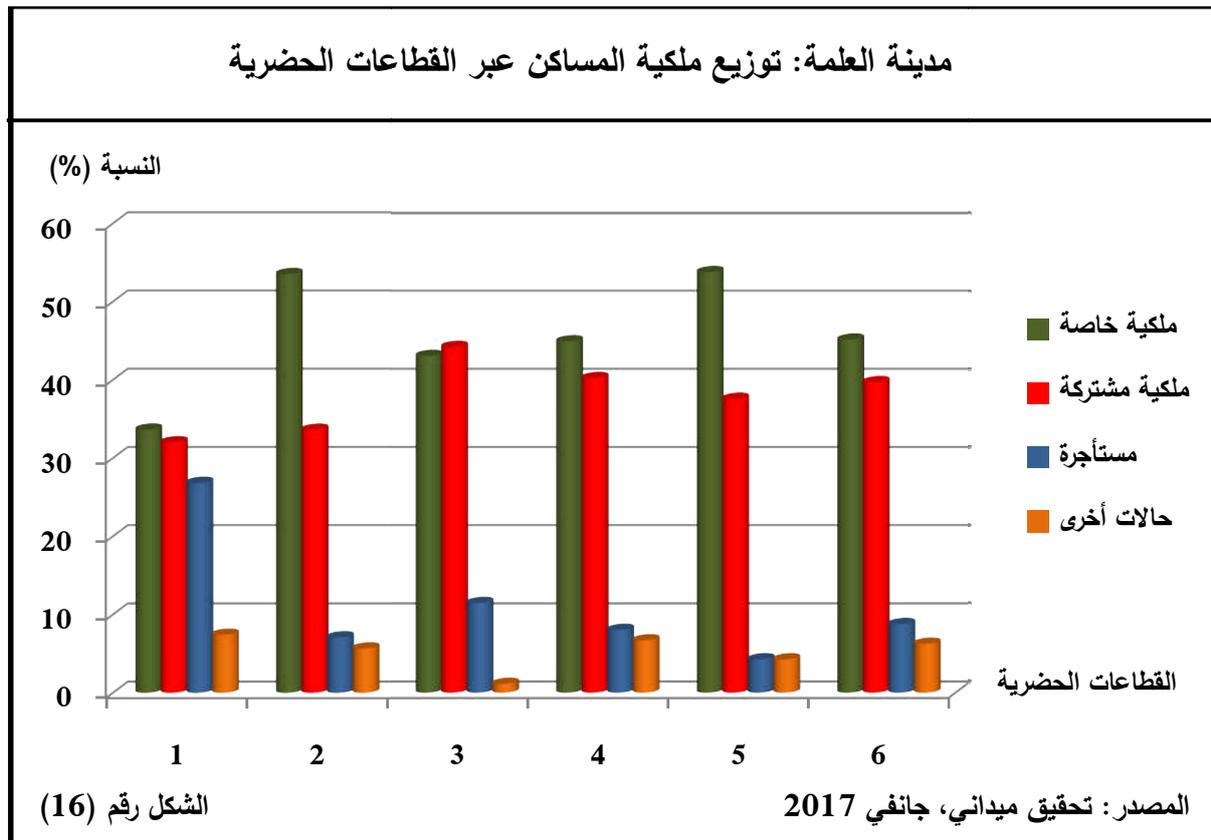
جاءت المساكن المستأجرة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة بنسبة منخفضة وهذا إذا ما قورنت بنسبتي الملكية الخاصة والمشاركة التي تم ذكرها في السابق حيث تقدر بـ 11.71% من إجمالي المساكن في هذه المدينة، ومع العلم أنه يوجد نوعين من المستأجرين هما: هيئة الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري حيث جاءت الأسر المستأجرة لدى (OPGI) بنسبة مقبولة قدرت بـ 29.43%⁽¹⁾ وبالمقابل نجد ارتفاع نسبة الأسر المستأجرة لدى السكان الخواص بنسبة قدرت بـ 70.57%، ولذلك فإن أقصى نسبة للمساكن المستأجرة سجلت في القطاع الحضري الأول وذلك بـ 26.86% من إجمالي المساكن في هذه المدينة، وفي حين سجلت بنسب مقاربة عبر القطاعات الحضرية الباقية حيث تراوحت بين (4.28، 11.49%)، ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى ارتفاع أسعار المساكن المستأجرة سواء الفردية أو الجماعية الموجودة في الأحياء السكنية وهذا ما أدى إلى استمرار بقاء الأسر التي تبحث عن مساكن للإيجار في مدينة العلمة مرتبطة بمسكن العائلة الكبيرة، وإضافة إلى رغبة بعض العائلات في الاحتفاظ بالمساكن الزائدة عن استخداماتهم للأبناء ولا يفضلون ظاهرة الاشتراك مع أفراد آخرين في المسكن الواحد.

4.9. حالات أخرى:

بعد ما تم التعرف على أنواع الملكية للمساكن السابقة الذكر هناك بعض المساكن تتوزع في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة تشغل من طرف أصحابها وعلى العموم جاءت مختلفة وصعبة التحديد حيث تم تصنيفها جميعها في نوع الحالات الأخرى وكانت نسبة هذه الحالات من المساكن منخفضة وتقدر بـ 5.39% من إجمالي المساكن في هذه المدينة، وعليه فقد بلغت أقصاها في القطاع الحضري الأول وذلك بنسبة تقدر بـ 7.44% من إجمالي المساكن في هذه المدينة وأدناها في القطاع الحضري الثالث وذلك بنسبة تقدر بـ 1.15%، وثم لتسجل عبر باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (4.28، 6.71%) وربما هذا التصور العام للسكان في المدينة جاء يعكس مبررات عدم الرضا لهؤلاء السكان عن ظروف إقامتهم في هذه المساكن الحالية وهذا لكونهم يعانون من أوضاع سيئة للسكن بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية المالية التي تساعدهم على الشراء لقطعة أرضية والبناء

(1) نتائج التحقيق الميداني، فيفري 2017

فيها ومما سبق يعتبر الحصول على الملكية هدف إستراتيجية في حد ذاتها للعديد من الأسر في المجتمع السكاني في مدينة العلمة من خلالها يتم التخلص من أعباء الإيجار وتحقيق استراتيجيات اجتماعية واقتصادية أخرى، وكما تدل الملكية الخاصة للمساكن على الاستقرار الاجتماعي وتحقق الثبات السكاني في هذه المدينة، وبالمقابل تمثل الوضعيات الأخرى الموجودة من أنواع الملكية للمساكن أي الإيجار المجاني،... إلخ وضعيات الأسر التي تعتبر غير المستقرة والثابتة في مساكنها في هذه المدينة وأيضا من أهم العوامل المساهمة في تغيير المسكن والإقامة للسكان وخاصة إذا كانت الإمكانيات الاقتصادية جيدة.

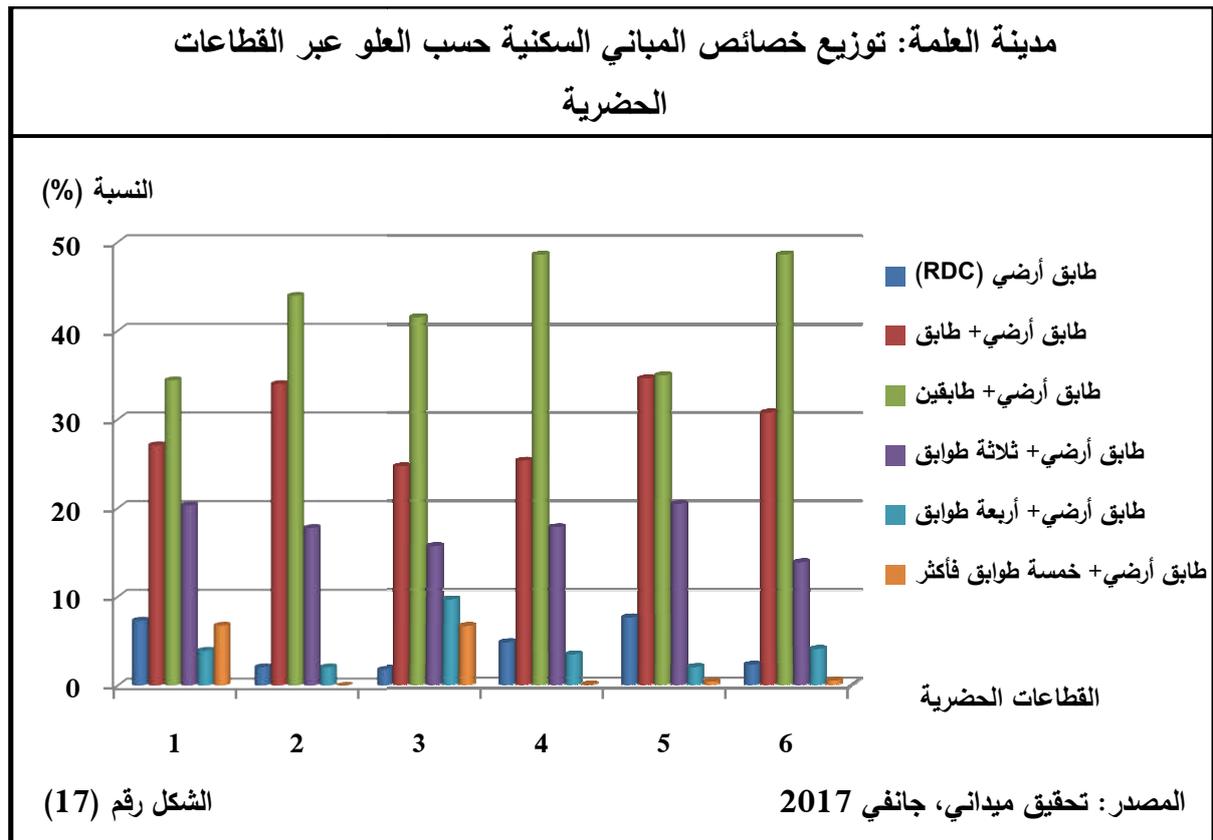


10. خصائص المباني السكنية حسب العلو:

تتميز المباني السكنية القائمة في مدينة بالتنوع والتباين في العلو ومن خلال الشكل رقم (17) والذي يؤكد الجدول رقم (31) في الملحق رقم (م10) يتبين أن أقصى نسبة لعلو المباني السكنية عادت للمباني التي تضم طابق أرضي زائد طابقين (R+2) حيث تقدر بـ 41.42% من إجمالي عدد المباني السكنية في هذه المدينة، وبالمقابل سجلت عبر القطاعات الحضرية للمدينة بنسب متفاوتة حيث نجد أقصاها سجلت على مستوى القطاعين الرابع والسادس وذلك بنسب تراوحت بين (48.66، 48.63%) من إجمالي عدد المباني السكنية في هذا القطاع وعلى الترتيب وأدناها في القطاعين الأول والخامس وذلك بنسب تراوحت بين (34.46، 34.98%)، وفي حين سجلت باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب

تراوحت بين (34.46، 34.98%)، وهذا الارتفاع النسبي ربما يفسر بكون هذه المباني السكنية هي فردية ومنها ما اكتملت عملية إنجازها وتقع في الأحياء السكنية القريبة من مركز المدينة حيث تعود بعض مبانيها السكنية إلى الفترة الاستعمارية هذا من جهة ومنها التي نجدها لا تزال في طور البناء والتشييد حيث تعتبر من الناحية القانونية غير مطابقة للنصوص التشريعية وتقع في الأحياء السكنية البعيدة نوعا ما عن مركز هذه المدينة من جهة أخرى، ولتليها في المرتبة الثانية مباشرة نسبة المساكن التي تضم طابق أرضي زائد ثلاثة طوابق (R+1) حيث تقدر بـ 30.24 % من إجمالي عدد المباني السكنية في هذه المدينة، وفي حين سجلت بنسب متفاوتة في القطاعات الحضرية لهذه المدينة حيث نجد أقصاها في القطاعين الحضريين الثاني والخامس وذلك بنسب تراوحت بين (34.03، 34.65 %) من إجمالي عدد المباني السكنية في هذا القطاع الحضري وعلى الترتيب، وأما باقي القطاعات الأخرى فقد تراوحت نسبها بين (24.70، 30.80 %) ومع العلم أنه يبدو من خلال هذا التطور الحاصل على العديد من المباني السكنية أن فئة المباني المساكن التي تضم طابق أرضي زائد طابق واحد تكون متقاربة مع هذا النوع الذي سبق ذكره، وبينما جاءت المباني السكنية المرتفعة التي تضم طابق أرضي زائد ثلاثة طوابق (R+3) بنسب متوسطة حيث تقدر بـ 17.81% من إجمالي عدد المباني السكنية في هذه المدينة ونفس الوضعية بالنسبة للقطاعات حيث سجلت بنسب متقاربة وتراوحت بين (13.84، 20.46%) وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بالنزعة نحو تجاوز قانوني في نمط السكن الفردي الحديث والفوضوي الصلب وثم بعدها جاءت المباني السكنية الحديثة الإنجاز التي تضم طابق أرضي (RDC) فقط بنسبة منخفضة مقارنة بنسب علو المباني السكنية السابقة الذكر وتقدر بـ 4.57 %، وكما سجلت في القطاعات الحضرية بنسب تراوحت بين (1.81، 4.79%)، وثم ليستمر الانخفاض في هذه النسبة حتى تسجل عند المباني السكنية التي تضم طابق أرضي زائد أربعة طوابق (R+4) والموجود في بعض أشكال التخصيصات السكنية التي جاءت في شكل تجزيئات عقارية وكما سجلت بنسبة منخفضة أيضا وتقدر بـ 3.89 % من إجمالي عدد المباني السكنية في هذه المدينة، وبينما تتقارب هذه النسبة في كل القطاعات الحضرية للمدينة حيث تراوحت بين (1.98، 9.64%)، وفي الأخير جاءت المباني السكنية التي تضم طابق أرضي زائد خمسة طوابق فأكثر حيث سجلت بنسبة منخفضة جدا مقارنة بالنسب السابقة وتقدر بـ 2.07 % من إجمالي عدد المباني السكنية في هذه المدينة وبالنسبة للقطاعات الحضرية فنجدها سجلت بنسب منخفضة تراوحت بين (0.33، 6.78%) مع العلم أن نسب هذا النوع من المباني السكنية كانت منخفضة إلى منعدمة في بعض القطاعات كما هو الشأن في القطاعين الحضريين الثاني والرابع وهذا الوضع يفسر بظهور نمط السكن

الجماعي في هذه المدينة منذ الاستقلال عن طريق إنجاز بعض العمارات السكنية التي يتراوح ارتفاعها بين أربعة طوابق وأربعة عشر طابق والتي ساهمت في ظهور بعض الأحياء السكنية المحيطة بمركز هذه المدينة حيث تضم بعض الأحياء السكنية التالية: 19 جوان، 400 مسكن، 205 مسكن، 100 مسكن 800 مسكن، 663 مسكن، 219 مسكن وثابت بوزيد وهذا بالإضافة إلى القطب الحضري الجديد العلمة ومما سبق يتضح أن توزيع خصائص المباني السكنية القائمة في الأحياء للقطاعات الحضرية للمدينة حسب العلو جاء متباين وغير متجانس حيث ساهم ذلك في رسم المظهر الحضري العام في مدينة العلمة

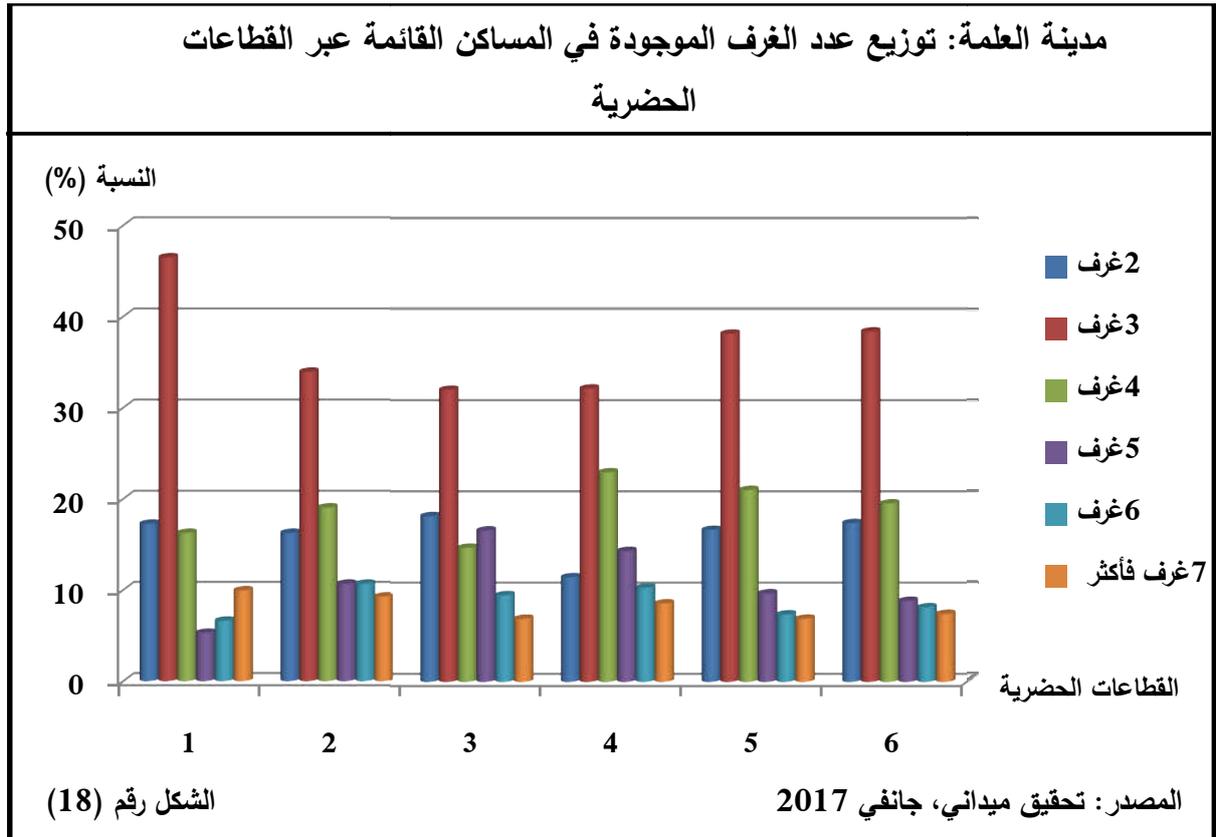


11. توزيع عدد الغرف في المساكن القائمة:

يساهم مؤشر عدد الغرف بطريقة مباشرة في عكس الصورة الحقيقية وللتغيرات الحاصلة في توزيع معدلات شغل المسكن وكذلك شغل الغرفة في مدينة العلمة، وعليه تعتبر دراسة هذا العنصر في هذا البحث من العناصر الأساسية في دراسة وفهم وتحليل الواقع القائم للنمو الحضري في هذه المدينة حيث يتبين من الشكل رقم (18) الذي يؤكد الجدول رقم (32) في الملحق صفحة رقم (م11) أن التوزيع العام لعدد الغرف الموجود في المساكن القائمة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية للمدينة جاء متباين كما يلي: عادة المرتبة الأولى للمساكن التي تضم ثلاثة غرف وذلك بنسبة تقدر بـ 37.70% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجلت أقصاها في القطاع الحضري الأول

بنسبة مرتفعة حيث تقدر بـ 46.51% من إجمالي عدد المساكن في هذا القطاع، وفي حين سجلت هذه الظاهرة في القطاعات الحضرية الأخرى بنسب متقاربة تراوحت بين (32.03، 38.43%) وربما هذا الارتفاع جاء يؤكد عدم اكتفاء السكان في عدد الغرف في المسكن الواحد بالرغم من وجود أسرة واحدة في المسكن الواحد وهذا تبعا للنتائج السابقة المتعلقة بتوزيع المساكن حسب تعدد الأسر في هذه المدينة ولتليها في المرتبة الثانية مباشرة نسبة المساكن التي نجدها تضم أربعة غرف وذلك بنسبة متوسطة تقدر بـ 18.97% من إجمالي عدد المساكن القائمة في هذه المدينة، وبينما جاءت بصورة متقاربة في القطاعات الحضرية للمدينة حيث أقصاها سجلت في القطاعين الخامس والرابع بنسب تراوحت بين (21.06، 22.99%) على الترتيب وأدناها في القطاع الحضري الثالث وذلك بنسبة تقدر بـ 14.06% من إجمالي عدد المساكن في هذا القطاع وهكذا فإن هذه الوضع جاء يؤكد أيضا على عدم اكتفاء السكان في عدد الغرف في المسكن الواحد ومع العلم أنه قد أثبتت الدراسة الميدانية على أنه كلما ارتفع عدد الغرف كلما تعددت معه الأسر داخل المسكن الواحد، وكما يؤكد هذا الوضع أيضا على وجود استمرار في الحركية العمرانية وذلك بظهور توسعات عمرانية جديدة تمثلت في أحياء سكنية جماعية متباينة في الكثافة السكانية والسكنية وهذا في بعض القطاعات الحضرية للمدينة بسبب التحولات المستمرة التي يشهدها المجتمع السكاني وذلك في أغلب الميادين، وبعدها مباشرة جاءت المساكن التي تحتوي على غرفتين بنسبة تتقارب مع نسبة المساكن التي تضم أربعة غرف حيث سجلت بنسبة تقدر بـ 16.52% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وأما على مستوى القطاعات الحضرية للمدينة فقد سجلت بنسب تراوحت بين (11.49، 18.18%) وهذا ما يقدم صور غير واضحة عن طبيعة المساكن وعن التباين في المساحة الإجمالية للمساكن في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية، وبينما تقاربت نسب المساكن التي جاءت تضم من خمسة غرف إلى سبعة غرف فأكثر حيث سجلت بنسب منخفضة فالبنسبة للمساكن التي تضم خمسة غرف سجلت على مستوى المدينة بنسبة تقدر بـ 10.65% من إجمالي عدد المساكن وأقصاها كانت في القطاع الحضري الثالث وذلك بنسبة تقدر بـ 18.61% من إجمالي عدد المساكن في هذا القطاع وأدناها في القطاع الحضري الأول بـ 5.32% من إجمالي عدد المساكن في هذا القطاع وبينما سجلت في باقي القطاعات الحضرية بين (9.72، 14.37%)، وأما بالنسبة للمساكن التي تضم ستة غرف فقد سجلت بـ 8.45% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية بنسب تراوحت بين (6.64، 10.70%)، وفي الأخير نجد المساكن التي تضم سبعة غرف فأكثر وذلك بنسبة تقدر بـ 7.71% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وكما

سجلت في القطاعات الحضرية بنسب تراوحت بين (6.93، 9.30%) وعلى العموم هذه النتائج جاءت تدل على علو المباني السكنية واحتواء المسكن الواحد على أكثر من أسرة ولعله ما يؤكد على عدم اكتفاء السكان في عدد الغرف هو ارتفاع درجة التزاحم والتباين في تعدد الأسر داخل المسكن الواحد هذا من جهة والتطور الحاصل في الاستخدام التجاري إلى جانب الاستخدام السكني وهي من أهم مميزات الأحياء الحديثة في هذه المدينة، وعليه يتضح من خلال التحليل السابق لتوزيع عدد الغرف الوضعية غير المتجانسة في توزيع الأحجام المساحية السكنية للمسكن الواحد عبر مساكن الحاضرة السكنية في المدينة.



12. مؤشر الرفاهية السكنية:

يقصد بمؤشر الرفاهية السكنية⁽¹⁾ التجهيزات الداخلية التي تشتمل عليها المساكن التي تقيم بها أغلب الأسر بمعنى أنه مؤشر يعكس مستوى الخدمات داخل المسكن الواحد، وعليه نهدف من خلال التطرق إلى دراسة هذا العنصر في البحث إلى تصنيف القطاعات الحضرية في مدينة العلما حسب درجة تجهيز

$$(1) \text{ مؤشر الرفاهية السكنية (IC) } = \frac{(س1 + 2س2 + 3س3 + + س ن)}{ن \times \text{عدد المساكن}}$$

حيث: س: عدد المساكن المستفيدة من كل أنواع التجهيزات الداخلية، ن: عدد التجهيزات الداخلية

أنظر: مهنا إبراهيم سليمان، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 44، سنة 2008، ص 45.

مساكنها بمختلف الخدمات المرفقة بها ونخص هنا: شبكة الغاز الطبيعي، الكهرباء، المياه العذبة الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الانترنت، المطبخ، الحمام، المراض، الهاتف الثابت، المقعر الهوائي، عدد التلفزيونات، غسالة، ثلاجة، مكيف هوائي، الكمبيوتر، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه التجهيزات الداخلية في تقديمها للخدمات للسكان داخل مقر الإقامة السكنية وبالتالي فإن هذه التجهيزات الداخلية تعتبر مؤشرا هاما في معرفة مدى إمكانية الحضيرة السكنية في تقديم خدماتها للسكان ومن ثم جذبهم وتثبيتهم حيث يتبين من خلال الخريطة رقم (11) أن توزيع المساكن حسب درجة تجهيزها الداخلي في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة جاء متباين ومتقارب عبر هذه القطاعات الحضرية حيث تراوح مؤشر الرفاهية السكنية في مدينة العلمة بين أقصى قيمة لمؤشر الرفاهية السكنية ويقدر بـ 99.97% وأدنى قيمة لمؤشر الرفاهية السكنية ويقدر بـ 93.41%، وعليه فقد تم تصنيف القطاعات الحضرية للمدينة حسب مؤشر الرفاهية السكنية وفق ثلاثة فئات أساسية هي كما يلي:

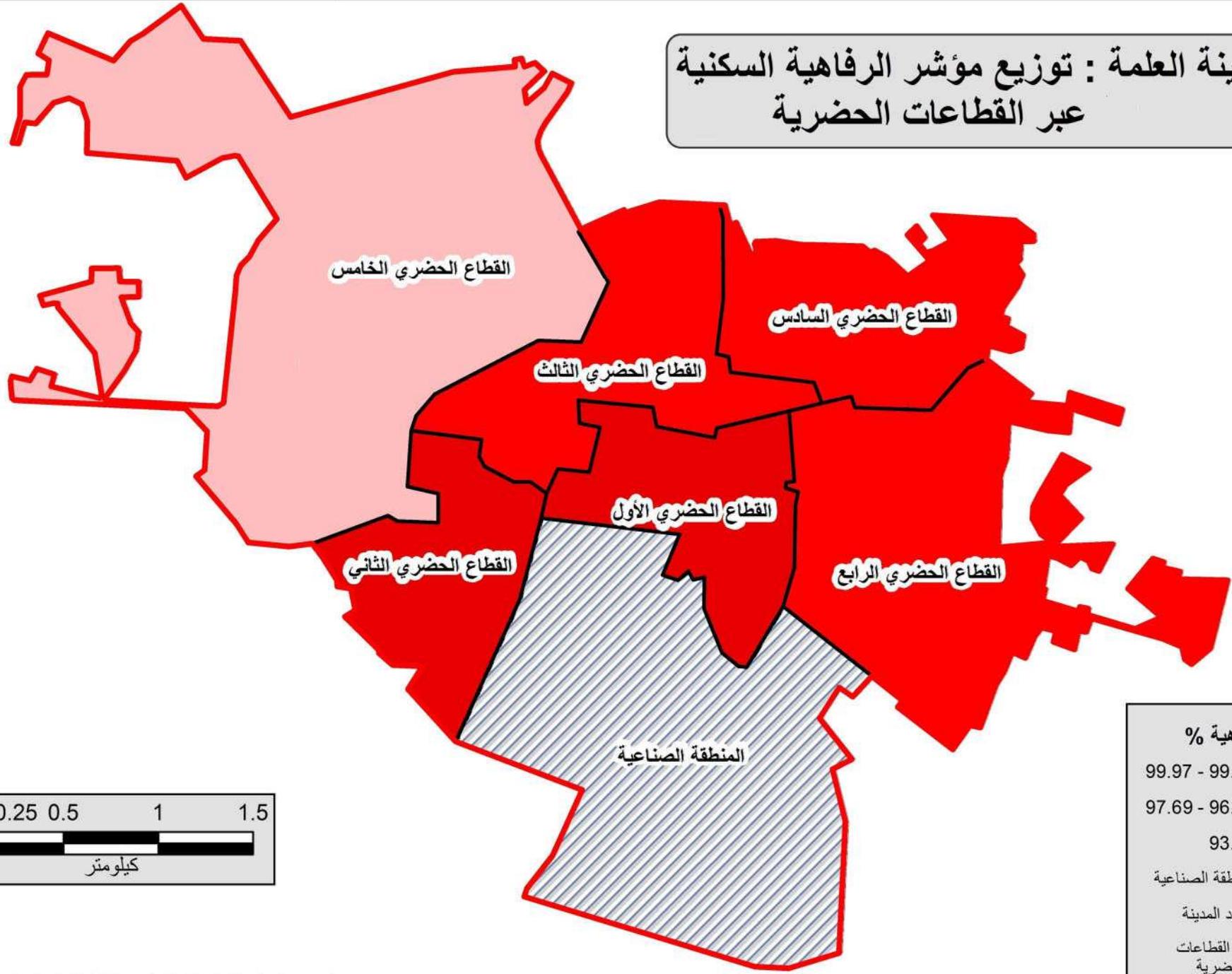
1.12. الفئة الأولى: مستوى تجهيز داخلي جيد للمساكن:

وتضم هذه الفئة المساكن ذات التجهيز الداخلي الجيد للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة التي تظهر على مستوى القطاعين الحضريين الثاني والأول وهذا بمؤشر رفاهية مرتفع جدا وذلك مقارنة بمؤشرات الرفاهية المولية حيث تراوحت بين (99.04، 99.97%) على الترتيب، وكما تجاوز هذا المؤشر المسجل على مستوى هذه المدينة والمقدرة بـ 96.70%، ويفسر هذا الارتفاع بكون أحياء هذه القطاعات قديمة النشأة وعمليات البناء والتشييد قد استكملت في هذه المساكن، وإضافة إلى التركيز الكبير في مختلف الأنشطة الخدمية على اختلاف أنواعها حيث تأكد أن تجهيز هذه المساكن يتميز بالارتفاع في التجهيزات التي تقتنيها الأسر وخاصة التلفزيون وكذلك عدد الأفراد المناسب داخل المسكن الواحد والذي يتماشى مع حجم المساحة الإجمالية المناسبة له وخاصة في ظل ارتفاع أسعار العقار وعلى هذا النحو يكون مؤشر الرفاهية السكنية الذي تم تسجيله في هذه القطاعات بدلالة التجهيز الداخلي في مستوى جيد.

2.12. الفئة الثانية: مستوى تجهيز داخلي حسن للمساكن:

تميزت هذه الفئة بمستوى تجهيز داخلي حسن للمساكن مقارنة بالفئة السابقة الذكر حيث جاءت تضم هذه الفئة أقصى مؤشر رفاهية والذي سجل في القطاع الحضري السادس وذلك بـ 96.09%، وثم ليليه مباشرة القطاع الحضري الرابع بمؤشر رفاهية يقدر بـ 97.61%، وبينما أدنى مؤشر نجده سجل في القطاع الحضري الثالث وذلك بـ 97.69%، ومع العلم أن مستويات التجهيز الداخلي المسجلة في هذه القطاعات الحضرية جاءت تتقارب نوعا ما فيما بينها هذا من جهة وكذا مع مؤشر الرفاهية السكنية في مدينة العلمة

مدينة العلة : توزيع مؤشر الرفاهية السكنية عبر القطاعات الحضرية



والمقدر بـ96.70% من جهة أخرى، وهكذا يمكن تفسير هذا المستوى بحدائثة هذه الأحياء السكنية مقارنة بالسابقة وتعدد الأتباط السكنية القائمة فيها لهذه القطاعات، وإضافة إلى الانتشار المعبر للتحصيصات السكنية وفي كل الأشكال والسابقة التجهيز لاسيما منها ما تعلق بمد مختلف الشبكات التقنية التي كانت مبرمجة ضمن عمليات التوزيع، وكما جاءت بعض التجهيزات الداخلية الأخرى للمساكن متوفرة وبشكل واسع وهذا بغض النظر على تعدد الأسر داخل المسكن الواحد في هذه المدينة مثل الحمام، المراض المطبخ والثلاجة، مكيف هوائي، الصرف الصحي، المياه العذبة الصالحة للشرب، ومما سبق يمكن القول أن هناك تدرج في توزيع مستويات التجهيز الداخلي للمساكن في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث يسجل أدنى مستوياته كلما ابتعدنا عن الأحياء القائمة في وسط المدينة نحو الأطراف.

3.12. الفئة الثالثة: مستوى تجهيز داخلي متوسط للمساكن:

تميزت هذه الفئة باحتوائها على مستوى تجهيز داخلي متوسط للمساكن في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة ذلك أنها سجلت في القطاع الحضري الخامس بمؤشر رفاهية سكنية يقدر بـ93.41%، وكما أن هذا المؤشر جاء أقل من ذلك المؤشر المسجل على مستوى هذه المدينة والمقدرة بـ96.70%، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا المؤشر بالافتقار إلى بعض التجهيزات الداخلية وبعداة أحيائه السكنية والتي بدورها يغلب عليها نمط السكن الفوضوي الصلب ومنها على سبيل المثال الحي السكني بوخبله الذي لا تزال مساكنه تشهد عمليات واسعة لربطها بمختلف الشبكات التقنية المعروفة أي شبكة المياه، الكهرباء، غاز المدينة والصرف الصحي، وبالرغم من استعمالنا لعدة معايير لحساب مؤشر الرفاهية السكنية في هذه المدينة إلا أنها لا تعبر بصدق عن الواقع السكني القائم في كل حي وقطاع حضري في هذه المدينة لأن هذه المعايير هي من ضروريات السكن المخطط، ومع العلم أن هذا التباين والاختلاف القائم بين القطاعات الحضرية من حيث توزيع التجهيزات حسب عددها ونوعها وصنفها جاء يرتبط في الأساس بعدة عوامل وأهمها الحجم السكاني، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان.

13. أسباب المغادرة للإقامة السابقة للسكان:

تتمثل هذه الأسباب المتحكمة في مغادرة السكان للإقامة السابقة أي مكان الإقامة الأصلي والانتقال إلى مدينة العلمة أي مكان الإقامة الحالي في مجموعة من الأسباب والظروف التي يمكن أن تساهم وبشكل كبير ومباشر في تحقق ظروف أحسن لحياة السكان الحضرية وأهمها حجم المسكن السابق، فرص العمل المتاحة التي يمكن أن توفرها هذه المدينة لهؤلاء السكان، وعليه يتبين من خلال الشكل رقم (19) الذي يؤكد الجدول رقم(33) في الملحق صفحة رقم (م11) وجود ثلاثة أسباب أساسية يتم تلخيصها فيما يلي:

1.13. أسباب اجتماعية:

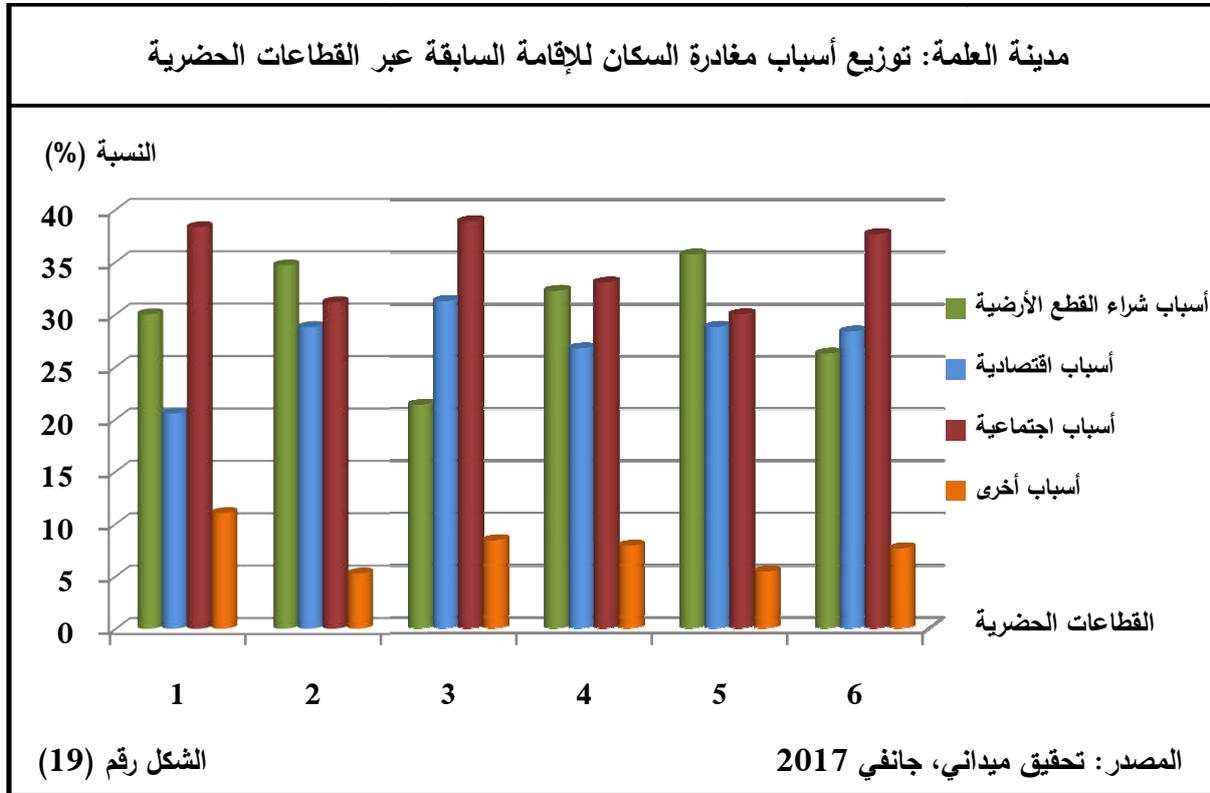
يقصد بهذا السبب انتقال السكان إلى مدينة العلمة من أجل البحث عن شراء مسكن أو الإيجار بسبب الرغبة في الاستقلالية عن العائلة الكبيرة لتحسين أوضاعهم المعيشية أو تعقد الظروف الاجتماعية على مستوى هذه العائلة بسبب تزايد عدد أفرادها نتيجة لزواج الأبناء، وعليه فقد سجل هذا السبب بنسبة مرتفعة تقدر بـ 34.56 % من إجمالي عدد السكان المغادرون للإقامة السابقة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجلت أقصاها على مستوى القطاعات الحضرية التالية: السادس، الأول والثالث وذلك بنسب تراوحت بين (37.71، 38.93%)، وفي حين جاءت باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (30.03، 33.07%)، وعليه يمكن تفسير هذا الوضع بالأصل الجغرافي لأرياب هؤلاء الأسر الذي يرسم بداية المسارات السكانية لهذه الأسر السكانية حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن أكثر من 75 % من إجمالي السكان المغادرون للإقامة السابقة تحت تأثير الأسباب الاجتماعية هم من داخل المجال الولائي السطايفي أي من البلديات المجاورة لبلدية العلمة إلى داخل المدينة بسبب حالة المسكن العائلي القديم الذي أصبح ضيق وغير لائق للسكن إلى الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة، أما باقي النسبة لمكان ميلاد أرياب الأسر والتي تقدر بـ 21.30 % من إجمالي السكان المغادرون للإقامة السابقة فهي من مختلف ولايات الشرق الجزائري وأهمها الولايات التالية جيجل، ميلة، قسنطينة وينسب منخفضة جدا وتقدر بـ 3.70 % من إجمالي السكان المغادرون للإقامة السابقة من ولايات أم البواقي، تبسة وسكيكدة... إلخ، وكما تم تسجيل وجود بعض الحالات لهؤلاء السكان حتى من خارج الوطن

2.13. أسباب شراء القطع الأرضية:

يقصد بهذا السبب انتقال السكان إلى مدينة العلمة من أجل شراء قطع أرضية سواء في أحياء مخططة أو فوضوية واستخدامها في بناء مساكن فردية أوسع نظرا لاستحالة الحصول على سكن بطريقة شرعية وقانونية بسبب ضعف برامج ومشاريع السكن الاجتماعي حيث سجلت بنسبة مقارنة للنسبة السابقة الذكر حيث تقدر بـ 30.80 % من إجمالي السكان المغادرون للإقامة السابقة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية الأخرى فقد سجلت أقصاها على مستوى القطاعين الحضريين الثاني والخامس بنسب تتجاوز إجمالي النسبة المسجلة على مستوى هذه المدينة حيث تراوحت بين (34.71، 35.74 %) من إجمالي السكان المغادرون للإقامة السابقة وعلى الترتيب، وفي حين جاءت باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (21.37، 30.04%)، وهذا الوضع يمكن إرجاع تفسيره إلى عامل تقادم أزمة السكن التي تعاني منها مختلف مدن الشبكة الحضرية الجزائرية بصفة عامة في أماكن الإقامة السابقة لهؤلاء السكان.

3.13. أسباب الاقتصادية:

جاء السبب الاقتصادي يندرج ضمن الانتقال الموجه غير الاختياري ذلك أن عامل القرب من مكان العمل أو السكن الوظيفي وهذا الأخير كان السبب الذي فرض هؤلاء الموظفين في قطاع الإدارة لاسيما مدرء التعليم على مغادرة مكان الإقامة السابق، وعليه فقد سجلت هذا السبب بنسبة متقاربة مع النسب السابقة الذكر حيث تقدر بـ 27.12 % من إجمالي السكان المغادرون للإقامة السابقة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجلت أقصاها في القطاع الحضري الثالث بنسبة تقدر بـ 31.30% وأدناها في القطاع الحضري الأول وذلك بنسبة تقدر بـ 20.55 %، وفي حين باقي القطاعات الحضرية سجلت بنسب تراوحت بين (26.77، 28.82 %) ومع العلم أنه في غالب الأحيان تكون مغادرة هؤلاء السكان للأماكن الإقامة السابقة لهم من بلديات مجاورة قصد البحث عن العمل في هذه المدينة حيث القرب من مكان العمل، وعليه فإن دوافع هذه المغادرة تمثل الفئة السكانية التي تنقلت من خارج حدود المجال الولائي السطايفي إلى داخل مدينة العلمة وهي التي شهدت الانقطاع في ظروف عيشها وخاصة القادمة من المناطق الريفية للاستقرار في هذه المدينة، وهذا الوضع مختلف عما كان خلال الفترات السابقة حيث نجد ظاهرة النزوح الريفي والظروف الأمنية هي أهم الأسباب المتحكمة في توجيه السكان باتجاه مدينة العلمة.



4.13. أسباب أخرى: بعدما تعرف على الأسباب الثلاثة السابقة وذلك بشكل واضح هناك أسباب أخرى متداخلة فيما بينها، وربما يدل هذا السبب على جهل السكان داخل المجتمع السكاني في مدينة العلمة

لأسباب الحقيقية المتحكمة في مغادرتهم لأماكن إقامتهم السابقة أو أنهم لا يريدون الإدلاء أو التصريح الصحيح بهذه الأسباب حيث كانت نسبتهم منخفضة جدا مقارنة بالنسب السابقة حيث تقدر بـ 7.52% من إجمالي السكان المغادرون للإقامة السابقة، وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية بنسب منخفضة ومتقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (5.29، 11.07%)، ويمكن إرجاع تفسير هذا الواقع إلى التحسن الكبير المسجل في المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع السكاني في هذه المدينة والذي يؤدي إلى الاستقلال الوظيفي والاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير بين أفراد الأسرة الواحدة والذي بدوره شجع على انقسام أفراد الأسرة الكبيرة الواحدة إلى عدد من الأسر الصغيرة في حالة حدوث زواج الأبناء المتعلمين وهذا من خلال التخطيط قبل الزواج حول كيفية الاستقلال عن الأسرة الكبيرة والاستقرار في مسكن منفرد.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال دراسة اتجاهات النمو الحضري وتوزيعه المجالي في مدينة العلمة ما يلي:

- لقد ساهمت الأهمية التاريخية والإقليمية والسكانية لمدينة العلمة في تأهيلها لأن تسيطر على إقليم واسع وتتنافس مدن الشبكة الحضرية الجزائرية الكبرى المجاورة لها رغم حداثتها حيث شهدت هذه المدينة نموا حضريا وبوتيرة متسارعة ما جعلها قطبا عمرانيا وتجاريا جاذبا للسكان حيث أكسبها نسيجا حضريا متباينا.
- كشفت دراسة واقع النمو السكاني ومعدلات نموهم عن تضاعف عدد السكان في مدينة العلمة وبعد ذلك سجل تراجعها هاما خلال التعداد الأخير وهذا كان نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل في مقدمتها الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والمعيشية، وكما جاء المجتمع السكاني في هذه المدينة يتميز بالتغير الهام في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بسيطرة قطاع الخدمات حيث يعتبر النشاط التجاري في هذه المدينة الأكثر استقطابا لتوظيف واستثمار رؤوس الأموال الخاصة وذلك لأنها تعتبر من أفضل المواضع التجارية وأكثرها حيوية داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري.
- تميزت الحضيرة السكنية القائمة في هذه المدينة بالتباين في توزيع مختلف الأنماط السكنية القائمة وبسيادة نمط السكن الفردي سواء المخطط أو الفوضوي على باقي الأنماط السكنية الأخرى وبروزها في شكل أنسجة حضرية سكنية ترسم المظهر الحضري العام في هذه المدينة بسبب تداخل العوامل الطبيعية والتخطيطية والسكانية والعمرانية حيث تكثر فيها النقائص والمشاكل من قطاع حضري لآخر مما شجع على انتشار مختلف الأنماط السكنية الجماعية عن طريق تجسيد البرامج السكنية للدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة وما يرافقه من التباين في توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية في مدينة العلمة.

الفصل الثالث

النمو الحضري والمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية والعلاقات المجالية في مدينة العلما

- تمهيد

أولاً: شبكة الطرق، النقل والمواصلات

ثانياً: المرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية في مدينة العلما

ثالثاً: الواقع القائم للشبكات التقنية الأساسية

- خلاصة الفصل

تمهيد:

بعدما تم التعرف على اتجاهات النمو الحضري وتوزيعه المجالي في مدينة العلمة سيتم التطرق في هذا الفصل من البحث إلى مواصلة تتبع تشخيص الواقع القائم للنمو الحضري فيها حيث نخص المرافق الخدمية العمومية، الوظيفية التجارية، العلاقات المجالية، شبكة الطرق، النقل والمواصلات في هذه المدينة وذلك من خلال الوقوف على طبيعة التوزيع المجالي لها عبر القطاعات الحضرية للمدينة ومعرفة درجة تواجدها ومدى كفايتها وكفاءتها وفهم العلاقات المجالية التي جاءت تعكس حجم التدفقات المكثفة للسكان تجاه مختلف المدن والمناطق المجاورة وذلك من خلال معرفة الاتجاهات التي يتردد عليها هؤلاء السكان في مختلف عمليات اقتناء احتياجاتهم ومستلزماتهم الضرورية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأنماط معيشتهم ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا وصولا إلى تحديد مختلف دوافع حركتهم في خلق وتنظيم معالم هذه العلاقات المجالية، وعليه فإن كل ما سبق سيتم التطرق إليه من خلال العناصر التالية:

أولا: شبكة الطرق، النقل والمواصلات:

يعتبر قطاع النقل أحد العناصر الأساسية في منظومة التنمية الحضرية بأبعادها المختلفة وأن حركة السكان ونشاهم داخل المجال الحضري وخارجه يتأثر إيجابا وسلبا بطبيعة شبكة الطرق فهي تساهم في تسهيل نقل السلع والبضائع من مناطق الإنتاج إلى الأسواق حيث تساهم في سرعة تنقل الأفراد من مكان إلى آخر، وكما تعتبر شبكة النقل وطرق المواصلات في أي مجتمع هي أساس التنمية الحضرية وكما أن توفير الخدمات والمرافق يؤثر في قابلية الحي السكني للحياة⁽¹⁾، وجاءت شبكة الطرق التي تنظم المجال الحضري في مدينة العلمة تعاني من عدة إشكاليات متنوعة، وعليه سيتم التعرف من خلال هذا العنصر من البحث على واقع شبكة الطرق، أنواعها، حالتها وطبيعة انتقال السكان في مدينة العلمة وهذا كما يلي:

I. الواقع القائم لشبكة الطرق:

جاءت شبكة الطرق في مدينة العلمة مهيكلة بطريقة منظمة حيث تمثل الرابط والمحرك لحركة وتنقل الأفراد وتعمل على تنظيم التكامل بين مختلف القطاعات الوظيفية سواء الصناعية، الاقتصادية، التجارية والخدماتية حيث ساهمت شبكة الطرق وبشكل كبير في التطور العمراني في مدينة العلمة وهذا بسبب وقوعها بمحاذاة محاور الطرق التي لها أهمية كبيرة على المستوى الوطني حيث تقدر نسبة شبكة الطرق المعبدة بـ 88.16% من إجمالي شبكة الطرق في المدينة، وعليه يتبين من خلال الخريطة رقم (12) أن

(1) جون هيلز، جوليان لوغرمان، دافيد بياشو، الإستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد 344، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2007، ص 339.

هذه المدينة جاءت ترتبط بغيرها من مدن الشبكة الحضرية الجزائرية بشبكة من محاور الطرق الهامة حيث تتمثل على العموم في الطريق السيار شرق غرب الذي يدعم إمكانية الربط والاتصال مع مختلف الأقاليم وشبكة الطرق الوطنية والولائية وإضافة إلى خط السكة الحديدية الرئيسي في البلاد وهذا كما يلي:

1. الطريق السيار شرق غرب: يعد الطريق السيار شرق غرب من أكبر المشاريع من حيث طول امتداده حيث يعتبر شريان حيوي للمجال الوطني والولائي السطايفي بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة ويمتد هذا الطريق على مسافة 75 كلم على تراب الولاية ويعبر من الشرق إلى الغرب على تراب البلديات التالية: الولجة، بئر العرش، أولاد صابر، مزلق وعين أرناط، وكما يرتبط بشبكة الطرق الولائية لولاية سطيف وهذا عبر أربعة محولات أساسية وهي: محول عين أرناط، محول عين الرمان ببلدية أولاد صابر محول في جنوب مدينة سطيف للربط بالطريق الوطني رقم (28) باتجاه بسكرة والجنوب الكبير ومحول العلمة هذا الأخير الذي سوف يربط الطريق الجديد باتجاه مدينة جيجل، وعليه فقد ساهم الطريق السيار شرق غرب في تدعيم إمكانية الربط والاتصال بين مدينة العلمة وأغلبية مدن الشبكة الحضرية الجزائرية.

2. الطرق الوطنية:

ترتبط مدينة العلمة بمجموعة من محاور الطرق الوطنية حيث تتميز بسهولة التنقل والحركة المرورية داخلها وهذا سبب حالتها الجيدة وأبعادها المنظمة والمعبدة، وجاءت شبكة الطرق الوطنية تتمثل فيما يلي:

- **الطريق الوطني رقم (05):** ويعتبر هذا الطريق من أهم محاور الحركة على مستوى المدينة والدائرة حيث يخترق النسيج الحضري القائم للمدينة، ومع العلم أن أصل هذا الشريان ينطلق من الجزائر العاصمة ليقطع مدينة العلمة من الغرب إلى الشرق مروراً بأهم الأحياء السكنية القائمة وخاصة منها الحي الإداري وكما يضمن هذا الطريق الربط لمدينة العلمة بمدينة سطيف والجزائر العاصمة غرباً وقسنطينة وعنابة شرقاً، وبالإضافة إلى بعض الولايات الأخرى وأهمها ولايتي برج بوعريريج والبويرة ويبلغ طوله بـ 5.5 كلم.

- **الطريق الوطني رقم (77):** ينطلق هذا الطريق الوطني من باتنة وصولاً إلى جيجل حيث يخترق النسيج الحضري للمدينة على مسافة تقدر بـ 3 كلم من الشمال إلى الجنوب مروراً بالمنطقة الصناعية العلمة حيث يضمن الربط والاتصال بين هذه المدينة وبعض ولايات الوطن وأهمها: باتنة من الجنوب، جيجل من الشمال وهذا مروراً بعدة بلديات تابعة للمجال الولائي السطايفي ومنها القنطرة الزرقاء، جميلة، معاوية، بني فودة وبني عزيز... إلخ من جهة الشمال وكما يبلغ طوله بـ 5 كلم و 200 متر، وهذا بالإضافة إلى الطريق الوطني رقم (77أ) الذي يعتبر ملحقاً للطريق الوطني السابق حيث ينطلق من العلمة باتجاه الشمال ويربط ولايتي ميلة وجيجل ليقطع الطريق الوطني رقم (05) في وسط المدينة وكما يبلغ طوله بـ 1 كلم و 600 متر

3. الطرق الولائية:

تتوفر مدينة العلمة على شبكة من الطرق الولائية حيث تربط بين الطرق الوطنية أو بين العلمة والطرق الوطنية الأخرى ومنها الطريق الولائي رقم (171) الذي ينطلق من وسط هذه المدينة ليربطها مع الطريق الوطني رقم (05)، وكما يربط مدينة العلمة بعدة بلديات تابعة للمجال الولائي السطايفي وهي البلديات التالية: عين ولمان وبازر سكرة من الجهة الجنوبية، القلثة الزرقاء من الجهة الشمالية، بلاعة من الجهة الشمالية الشرقية وبئر العرش من الجهة الشرقية، ومع العلم أن هذا الطريق الولائي يشهد يوميا حركة مرور كثيفة للسيارات وسائل النقل العمومية والشاحنات وربما يمكن إرجاع تفسير هذا إلى التطور الكبير المسجل في عمليات استغلال تلك المحاجر الموجودة في جبل براو والذي يقع بدوره في جوار هذا الطريق وبالإضافة إلى شبكة الطرق الوطنية الولائية السابقة الذكر جاءت شبكة الطرق الأولية، الثانوية والثالثية التي تمثل شرايين الحياة داخل مدينة العلمة وأحيائها السكنية لأنها تعمل على تنظيمها وتسهيل حركة السكان داخلها، وكما تتميز بأشكالها الهندسية المنتظمة وتظهر على شكل خطوط مستقيمة تتقاطع فيما بينها ونظرا للأهمية القصوى لشبكة الطرق بات من الضروري جدا التعرف على أهم مشاكلها ونقائصها ولذلك فالبرغم من استفادة هذه المدينة من شبكة الطرق الأولية والثانوية والثالثية إلا أنها تعاني من مشاكل عديدة وخاصة منها الثانوية والثالثية وأهمها تتمثل في أنها جاءت غير منظمة وتعاني من النقص في تعبيدها وصيانتها وأغلبها بدون أرصفة وأبعادها عشوائية غير مطابقة لمقاييس وأعمال التهيئة الحضرية المعمول بها وهذا ما ترتب عنه صعوبة تنقل وحركة السكان داخلها وهو ما أثبتته نتائج الدراسة الميدانية من خلال الاستثمارات الاستثنائية على مستوى الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في المدينة حيث أكد السكان على وجود عدة مشاكل تخص وضعية الطرقات في أحيائهم. لاحظ الصورتين رقم (15) و(16).

الصورة رقم (15): حالة الطرق الثالثية بحي بوخبلة الصورة رقم (16): حالة الطرق الثانوية بحي وسط المدينة



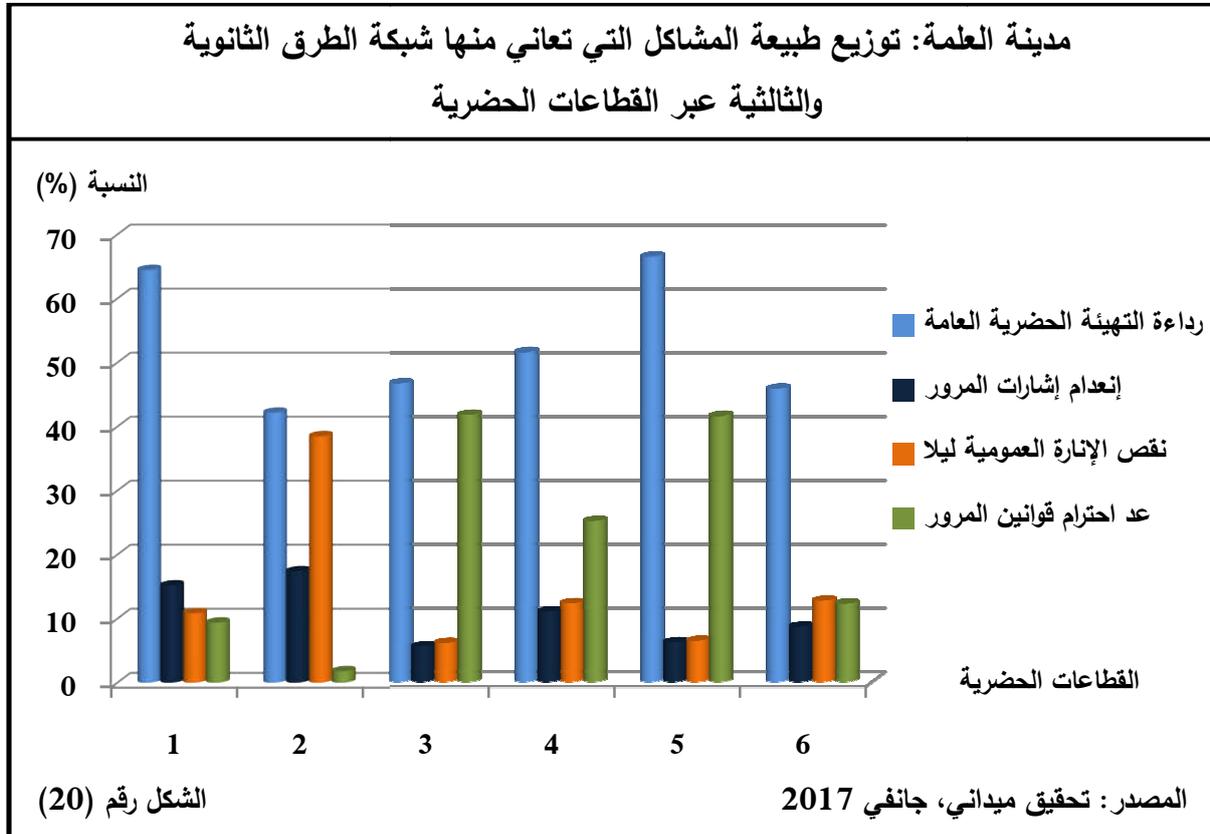
المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

يتبين من خلال الشكل رقم (20) الذي يؤكد الجدول رقم (34) في الملحق صفحة رقم (م12) أن أكبر نسبة للسكان والمقدرة بـ 52.28% من إجمالي السكان في هذه المدينة يؤكدون على وجود مشاكل تخص شبكة الطرق الثانوية والثالثية في أحيائهم السكنية وخاصة منها الطرق الثالثية في الأحياء السكنية التي تضم نمط السكن الفوضوي أي أنها غير مخططة وأنها وجدت بعد تقسيم الأراضي من طرف الملاك بشكل عشوائي وهي تتفرع عن شبكة الطرق الثانوية، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فإن أقصى نسبة سجلت في القطاع الحضري الخامس وذلك بـ 66.52% من إجمالي السكان في هذه المدينة وبينما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فقد تراوحت نسبها بين (42.20، 64.49%)، وثم لتليه في المرتبة الثانية مباشرة السكان الذين يعانون من مشكل عدم احترام قوانين المرور حيث سجلوا بنسبة تقدر بـ 27% من إجمالي السكان في هذه المدينة وهي متباينة في القطاعات الحضرية حيث سجلت أقصاها في القطاعين الحضريين الخامس والثالث وذلك بنسب تراوحت بين (41.61، 41.76%) على الترتيب، ذلك أن نقص الوعي المروري لدى السائقين يساهم في مشكلات المرور وعدم التزام مستعملي الطريق بقوانين المرور ولذلك فعدم انضباط السائقين والمشاة على حد سواء وعدم وعيهم بالمشكلة المرورية ربما يزيد من تعقيد الحياة الحضرية في هذه المدينة بالرغم من المراقبة المرورية الدائمة وتنفيذ القوانين تحت إشراف وزارة الداخلية فمصالح الأمن تساهم في إعداد القوانين وتنظيم حركة المرور ومراقبة السير ومعاينة المخالفين والقيام بعمليات التوعية، وأما أدناها فسجلت في القطاع الحضري الثاني بنسبة تقدر بـ 1.83% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (9.42، 25.16%)، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى الوزن الكبير لمحاور الطرق الوطنية على مستوى مدينة العلمة والتي تجاورها أو تخترقها حيث تساهم في زيادة عدد السيارات والمركبات التي تعبر المجال الحضري يوميا، وإضافة إلى كون هذه المدينة تعتبر إحدى المراكز الإدارية والتجارية الهامة والتي يكون عدد سكانها إلى جانب السكان الوافدون إليها خلال ساعات العمل ضعف عدد سكانها والسكان الوافدون إليها خارج ساعات العمل، ولذلك فإن محاور الدخول إلى هذه المدينة تشهد تدفقا مروريا كبيرا عند ساعات الذروة والاستعمال المكثف للسيارات الفردية وهذا في ظل عدم وجود قوانين تحكم جوانب مختلفة من الحياة المرورية مثل قوانين استيراد السيارات، وأما المرتبة الثالثة فعادت للسكان الذين أكدوا على وجود مشكل نقص الإنارة العمومية ليلا حيث تقدر بـ 11.58% من إجمالي السكان في هذه المدينة وأقصاها سجلت في القطاع الحضري الثاني وذلك بنسبة تقدر بـ 38.53% وأدناها سجلت في القطاعين الحضريين الثالث والخامس وذلك بنسب تراوحت بين (6.04، 6.38%) على الترتيب ويمكن

تفسير هذا النقص بالعامل الجغرافي لمواقع الأحياء السكنية بالنسبة لمركز مدينة العلمة ذلك أن الأحياء السكنية الفوضوية التي تقع خاصة على أطراف هذه المدينة مثل حي بوخبله وجزء من حي قوطالي بكير وعظيمي... إلخ يصعب ربطها بصورة كاملة بشبكة الإنارة العمومية، وإضافة إلى النقص المسجل في عملية الصيانة الدورية المقدمة من طرف مصالح الجماعات المحلية أي البلدية، وأما المرتبة الأخيرة فعادت للسكان الذين يؤكدون على وجود مشكل انعدام إشارات تنظيم المرور حيث سجلت بنسبة منخفضة جدا مقارنة بالنسب التي سبق ذكرها وتقدر بـ 9.14% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة وكما سجلت أقصاها على مستوى كل من القطاعين الحضريين الأول والثاني وذلك بنسب تراوحت بين (15.22، 17.43%) على الترتيب، وفي حين جاءت باقي القطاعات الحضرية للمدينة بنسب تراوحت بين (5.49، 10.97%) ويمكن تفسير هذا الوضع بالنقص المسجل في وضع إشارات لتنظيم حركة المرور على مستوى أغلبية الأنسجة الحضرية رغم احتلالها لمواقع مهمة داخل المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وإضافة إلى أنه لكل شبكة طرق طاقة استيعابية قصوى لا يمكن تجاوزها حيث تؤدي الكثافة المرورية أي كثرة عدد السيارات والمركبات مقارنة بالمساحات المخصصة للشوارع الموجودة في هذه المدينة إلى صعوبة في سير هذه المركبات واختناق المرور وهذا في ظل غياب دور التقسيم الوظيفي في التنظيم لمدينة العلمة وتداخل مختلف الاستخدامات بسبب ضعف التخطيط الحضري



3. خط السكة الحديدية: بعد ما تم التعرف على شبكة الطرق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى خط السكة الحديدية نظرا لأهمية الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية التجارية التي يلعبها هذه الخط لصالح السكان حيث يخترق النسيج الحضري بمحاذاة المنطقة الصناعية العلمة لاحظ الصورتين رقم (17) و(18) ويربطها بشرق وغرب البلاد ذلك أنه يساهم في نقل البضائع والسلع حيث تقع محطة القطار في الجهة الجنوبية بجوار المنطقة الصناعية العلمة وتتمثل مهمته في نقل المسافرين ولكن حركيته ضعيفة جدا، ويمكن تفسير ذلك باقتصارها على المركز وارتباطها بمرور بعض القطارات العابرة لشرق البلاد فقط وعدم ملائمة التوقيت المعمول به في مختلف تنقلات السكان وهذا في ظل المنافسة الكبيرة لمختلف وسائل النقل البري عبر الطرقات الخاصة أي حافلات النقل الجماعي للمسافرين وسيارات الأجرة، وكما نجد أن النقل بالسكة الحديدية لا يساهم إلا بنسبة ضعيفة في أوجه النشاط الاقتصادي ولذا فالواجب هو إعطاء الأهمية لهذا النوع من وسائل النقل والمواصلات بتطويره وتحديثه كبديل مكمل للنقل البري عبر الطرقات في ظل التطور الهام في عدد حوادث المرور والخسائر البشرية والمادية الناتجة عنها

الصورة رقم (18): خط السكة الحديدية

يخترق النسيج الحضري القائم في المدينة



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

الصورة رقم (17): مرور خط السكة الحديدية

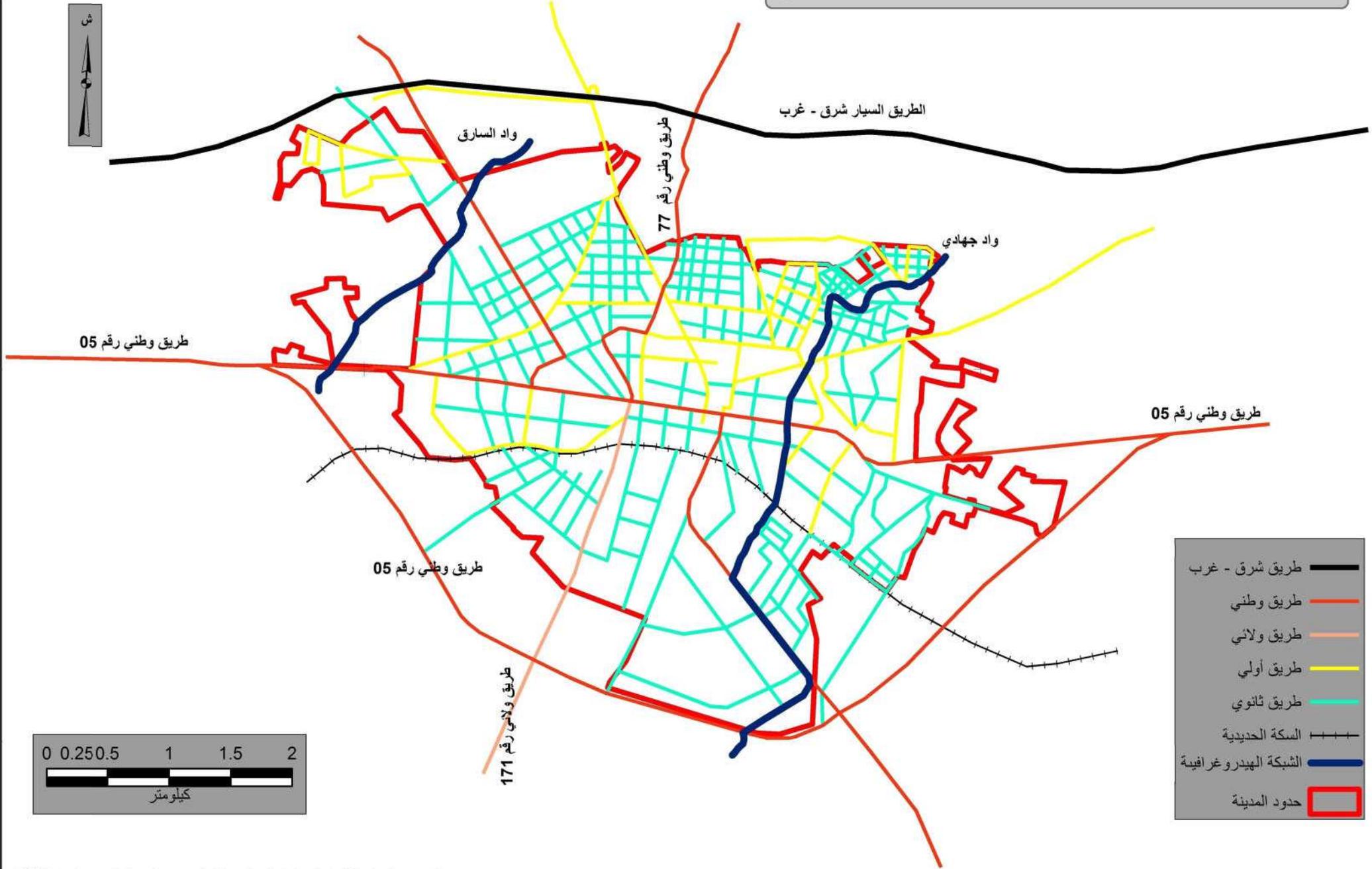
بجوار المباني السكنية في حي بورفرف



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

يتبين مما سبق أن مدينة العلمة تحتوي على شبكة طرق متنوعة وكثيفة تتدرج من طرق وطنية هي بمثابة محاور عبور تخترق النسيج الحضري القائم في مدينة العلمة ولها مجموعة من التأثيرات الإيجابية والسلبية على المجتمع السكاني في مدينة العلمة، وثم تنفرع إلى طرق أولية وثانوية وثالثية هذه الأخيرة جاءت تتميز بكثافتها وعدم انتظامها عبر الأحياء السكنية قديمة النشأة خاصة في وسط هذه المدينة والأحياء الفوضوية وتنامت مع تطور احتياجات السكان السكنية والاقتصادية وتزايد النمو السكاني في هذه المدينة.

مدينة العالمة: شبكة الطرق



II. شبكة النقل الحضري والمواصلات:

يعتبر النقل والمواصلات من أهم العناصر الواجب دراستها بغية الوصول إلى تهيئة حضرية سليمة ومستدامة⁽¹⁾، ونظرا لأهميته في حركية السكان ودوره في خلق الاتصالية بين المجتمع السكاني في مدينة العلمة، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في العنصر إلى التركيز على أهم النقائص والمشاكل والإزعاجات التي تصدر عن خدمة النقل الحضري ويعاني منها هؤلاء السكان في هذه المدينة ويمكن إبرازها فيما يلي:

1. شبكة النقل الحضري:

النقل الحضري هو مرفقا ضروريا للخدمة العامة حيث يعمل على الربط بين الأحياء السكنية المكونة للتجمع الحضري وفك العزلة وتسهيل تنقل السكان للحصول على مختلف الخدمات في التجمع ذاته أو خارجه نحو التجمعات العمرانية المجاورة، ولذلك فإن شبكة النقل الحضري موزعة بشكل لا بأس به على مختلف الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة وخاصة على مستوى المحور الرئيسي المتمثل في نهج أول نوفمبر أي الطريق الوطني رقم (05) باستثناء بعض الأحياء السكنية التي لا يصلها النقل الحضري لأنها غير موزعة بشكل عملي عبر الخطوط حيث نجد خطوط ذات طلب كبير على النقل الحضري وتشتمل على عدد قليل من الحافلات وهذا يتجلى من خلال درجة الاكتظاظ الملحوظة داخل الحافلات، وفي حين نجد خطوط أخرى ذات حركية قليلة للمتقلين ولديها عدد من الحافلات يفوق الطلب وأما عن تسيير النقل الحضري في مدينة العلمة فهو منظم من طرف لجنة البلدية للنقل والمرور⁽²⁾، ومع العلم أن حضيرة النقل الحضري في هذه المدينة تضم ما يقارب 298 مركبة⁽³⁾ موزعة بين الحافلات وسيارات الأجرة وأن ما يعادل نسبة تقدر بـ 45.17% من إجمالي مركبات النقل الحضري يتجاوز عمرها (10) عشرة سنوات حيث يتبين من خلال الشكل رقم (21) الذي يؤكد رقم (35) في الملحق صفحة رقم (م12) المنجز على أساس نتائج الاستثمارات الاستيبانية أن هناك اختلاف وتباين في وسائل النقل والمواصلات المستخدمة من طرف السكان في مدينة العلمة وأنهم يعانون من بعض المشاكل والنقائص المترتبة عن خدمة النقل الحضري وأهمها نقص الوقاية والأمان، الضجيج ورداءة نوعية الخدمة وهذا سواء

(1) ريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول سنة 2009، ص 509

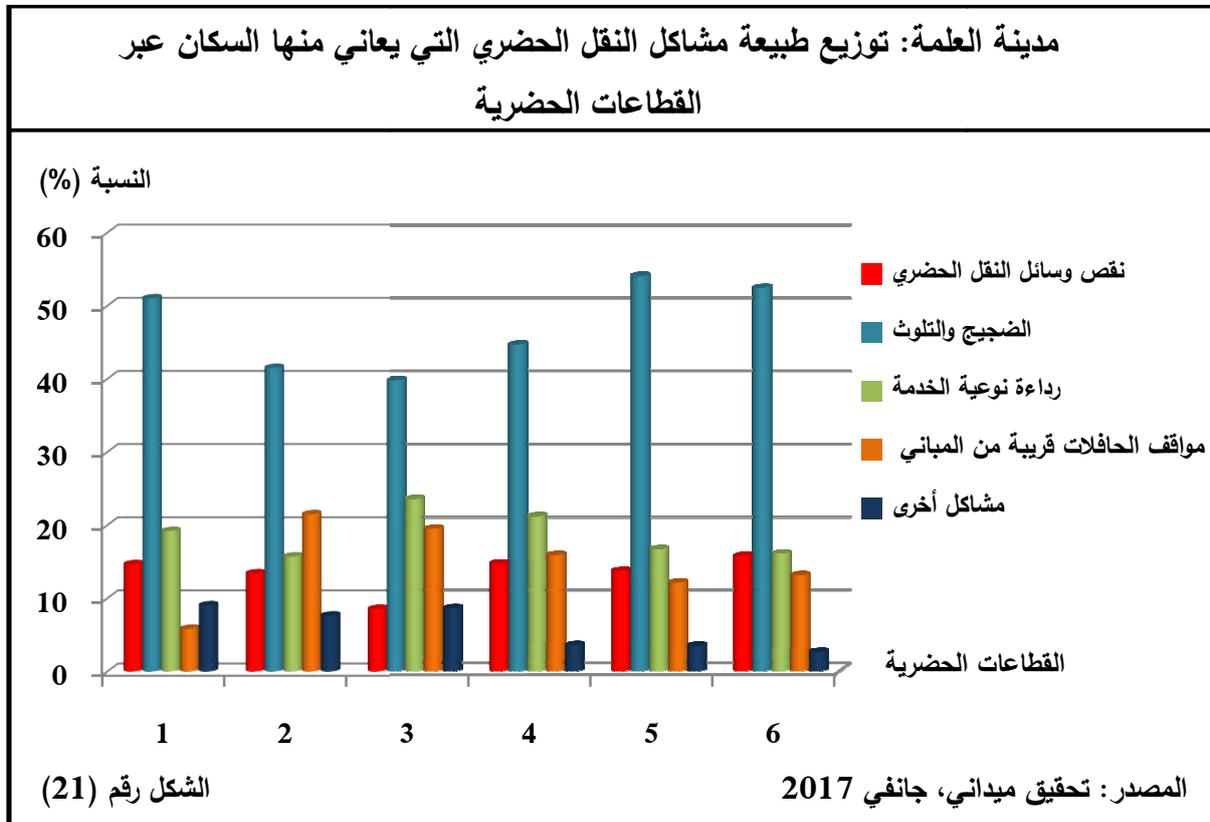
(2) سوري عزالدين، سقال مسعود، تسيير وتنظيم النقل الحضري الجماعي بالحافلات في مدينة العلمة، مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة تخصص تسيير التقنيات الحضرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم تسيير التقنيات الحضرية، سنة 2009، ص 113

(3) معطيات مديريةية النقل لولاية سطيف، جانفي 2017

بالنسبة لوسائل النقل الحضري التي تمر داخل أحيائهم السكنية أو بجوارها وفي كل الاتجاهات كما يلي:

جاء في المترية الأولى السكان الذين يعانون من مشكل الضجيج والتلوث الناتج عن مختلف وسائل النقل الحضري في أحيائهم السكنية حيث سجلت بنسبة مرتفعة وتقدر بـ 48.64 % من إجمالي السكان في هذه المدينة أي بمعنى ما يقارب نصف السكان في هذه المدينة يعانون من هذا المشكل، وأما بالنسبة على مستوى القطاعات الحضرية فأقصاها سجلت في القطاعات الحضرية التالية: الأول، السادس والخامس وذلك بنسب تراوحت بين (51.07، 54.11%)، وفي حين سجلت باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (39.82، 44.71%)، وثم نجد السكان الذين يؤكدون على أن وسائل النقل الحضري لا تقدم الخدمة في المستوى المطلوب وأنها تعاني من الرداءة النوعية حيث سجلت بنسبة متوسطة مقارنة بالنسبة السابقة الذكر وتقدر بـ 18.27 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت على مستوى القطاعات الحضرية بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (15.77، 23.53 %) وهكذا فإن هذا الوضع جاء ببرز حقيقة هامة تتمثل في أن المتنقل يتجه سلوكه نحو النفور من استخدام النقل الحضري الجماعي بواسطة الحافلة وهذا بسبب ضعف مؤشرات خدمة النقل الحضري الجماعي وأهمها عدم توفر مؤشر الأمن على مستوى مواقف الحافلات وصعود ونزول الأفراد منها، وإضافة إلى طريقة السياقة غير الآمنة في معظم الأحيان وعدم أهلية السائقين لذلك والنقص الفادح في أدوات الأمن داخل الحافلة ومنها علب الإسعاف ومثلث العطب...إلخ، وأما على مستوى مؤشر الرفاهية فإنه يلاحظ عدم ملائمة الحافلة في بعض الحالات لراحة الأفراد الركاب وكذلك غياب النظافة وانتشار الروائح الكريهة داخلها وعدم ملائمة الموسيقى الموضوعة وكثافة الإكتظاظ في بعض الأحيان وانتشار التدخين فيها، وبينما على مستوى مؤشر الاستقبال فجاء يتميز بغياب المعاملة الحسنة للمتقلين، وإضافة إلى الهدام غير اللائق للقابض والسائق وعزوف الكثير من المتقلين عن مرافقة أفراد عائلاتهم عند التنقل في الحافلة وهذا بسبب غياب الاحترام داخلها، وفي الأخير جاء مؤشر الوقت الذي يتمثل في طول الزمن المستغرق للوصول والذي يدفع بالكثير من السكان المتقلين إلى اللجوء لاستخدام وسائل نقل أخرى وخاصة منها سيارة الأجرة والنقل غير الرسمي، وأما النسب المئوية للسكان الذين يعانون من مشاكل النقل الحضري فقد سجلت على مستوى مشكل النقص في وسائل النقل الحضري وذلك بنسبة تقدر بـ 13.69 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت على مستوى القطاعات الحضرية بنسب تراوحت بين (8.60، 15.74%) وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى عدم تخصيص خطوط نقل بشكل مباشر على مستوى بعض الأحياء مما جعلها تبدو بعيدة نوعا ما عن وسائل النقل وأهمها الأحياء السكنية التالية: مزيان ساعو، بورفراف

بوخبله وثابت بوزيد... إلخ وهذا ما جعلها تستفيد من خطوط النقل المجاورة التي تمر بالقرب من أحيائهم السكنية، وأما بالنسبة لمشكل قرب مواقف الحافلات القائمة من المباني السكنية فقد سجلت بنسبة تقدر بـ 13.63 %، وفي حين سجلت أقصاها في القطاع الحضري الثاني بنسبة تقدر بـ 21.54 % وأدناها في القطاع الحضري الأول بنسبة تقدر بـ 5.88 %، وبينما سجلت على مستوى القطاعات الحضرية بنسب تراوحت بين (12.10، 19.46 %) ولذلك فإن هذا الوضع يشكل أحد أهم الإزعاجات التي يعاني منها السكان على مستوى بعض الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة حيث تزداد تعقيدا في أحياء وسط المدينة قديمة النشأة بسبب كثافة النسيج الحضري والتداخل الكبير في المباني السكنية وعدم انتظامها وهذا ما أدى إلى جعل مواقف الحافلات في بعض الحالات مجاورة للمباني السكنية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه المواقف تفتقد لأدنى شروط محطات التوقف الحضرية وهذا بسبب عدم وجودها أحيانا ومظهرها غير اللائق، وبالإضافة إلى النسب السابقة الذكر هناك أيضا نسبة منخفضة من السكان الذين يعانون من مشاكل متنوعة غير محددة يصعب تصنيفها وخاصة في مقدمتها نجد غياب اللوحات الإعلامية لمواقف الحافلات حيث سجلت بنسبة تقدر بـ 5.77 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وبينما سجلت في القطاعات الحضرية للمدينة بنسب تراوحت بين (2.62، 9.09 %) وهذا الواقع القائم للنقل الحضري ومرافقه إنما جاء يؤكد التباين في درجات الرضا للسكان على خدمة النقل في هذه المدينة.



2.النقل الجماعي الخارجي للمسافرين:

يتبين من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة أن النقل الجماعي الخارجي للمسافرين بالحافلات يحتل أهمية كبيرة بين وسائل النقل الأخرى وهذا في كل الاتجاهات ومن أهم مرافقه نجد محطة نقل المسافرين البرية حيث تتوفر هذه المدينة على محطة برية لنقل المسافرين (SNTV) تقع في الجهة الغربية للمدينة أنشأت خلال سنة 1990 وتستحوذ على مساحة تقدر بـ 21514 م² حيث يمثل الجزء المبني منها بـ 1556 م² وهي مفتوحة على الطريق الوطني رقم (05) ومع العلم أن هذا المرفق كان من المفروض أن يساهم في تدعيم وتنظيم حركية النقل حيث أن الملاحظ ميدانيا يكشف أن هذه المحطة لا تتوفر على أدنى الشروط التقنية وغالبا ما تكون عبارة عن رصيف أو نقطة توقف شبيه بالتوقف العشوائي على قارعة الطريق وهذا إلى جانب غياب كلي إلى اللوحات الإعلامية للمسافرين بمسار خطوط الحافلات، وكما تجدر الإشارة هنا إلى الإهمال الواضح وانعدام مواقف مغطاة للأفراد المسافرين سواء إلى داخل المدينة أو محيطها المجاور على مستوى هذه المحطة لتحمي هؤلاء الأفراد أثناء تساقط الأمطار في فصل الشتاء خاصة ومن هذا المنطلق بات من الضروري التدخل سريعا لمعالجة هذا الوضع، وكما جاءت بشكل مجاورة للأحياء السكنية. لاحظ الصورة رقم (19).

الصورة رقم (19): مدينة العلمة: مجاورة محطة المسافرين البرية للأحياء السكنية



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

ثانيا: المرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية في مدينة العلمة:

تعتبر المرافق الخدمية والعمومية والوظيفية التجارية من أهم مكونات النسيج الحضري حيث أصبحت حاليا محورا أساسيا وتحظى بأهمية بالغة في كل دراسات الجغرافيا الحضرية، ولذلك فإنه يقصد بالمرافق الخدمية العمومية المرافق التعليمية، الصحية، الإدارية والأمنية، الاجتماعية، الرياضية، الثقافية والترفيهية والشعائرية، وأما المقصود بالمرافق الوظيفية التجارية فهي المحلات التجارية والأسواق اليومية والأسبوعية والمنطقة الصناعية، وعليه جاء هذا العنصر من البحث يهتم بدراسة طبيعة التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية داخل القطاعات الحضرية وأهميتها للسكان في هذه المدينة كما يلي:

I. المرافق الخدمية العمومية:

1. المرافق التعليمية:

إن التعليم في الجزائر مكون من أربعة مراحل أساسية وهي: التعليم الابتدائي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي، التعليم العالي حيث تعمل المرافق التعليمية على خلق حركية مجالية هامة ناتجة عن التنقلات اليومية للطلبة والتلاميذ والموظفين، ولقد شهدت مدينة العلمة تطورا كبيرا في المرافق التعليمية وهذا راجع للتزايد المستمر في عدد المتدربين، وعليه فقد بلغ عدد المرافق التعليمية القائمة في مدينة العلمة بـ 58 مرفق خلال سنة 2017 وهو ما يمثل نسبة تقدر بـ 19.75 % من إجمالي عدد المرافق التعليمية القائمة في المجال الولائي السطايفي، وكما نتوزع هذه المرافق التعليمية بين مرافق للطورين الأول والثاني ويقدر عددها بـ 30 مدرسة ابتدائية أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 53.62 % وهذا من إجمالي عدد المرافق التعليمية القائمة في هذه المدينة، وكذلك مرافق طور التعليم المتوسط وذلك بعدد مرافق يقدر بـ 20 متوسطة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 28.99 % من إجمالي عدد المرافق التعليمية القائمة في هذه المدينة وأيضا مرافق طور التعليم الثانوي وذلك بعدد مرافق يقدر بـ 08 ثانويات أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 13.79 % من إجمالي عدد المرافق التعليمية القائمة في هذه المدينة وهذا بالإضافة إلى مرافق التعليم العالي والبحث العلمي الذي يتمثل في المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار العلمة وإلى 03 مراكز التعليم والتكوين المهنيين في عدة تكوينات متخصصة، وعليه يتضح من خلال الخريطة رقم (13) أن المرافق التعليمية القائمة في مدينة العلمة جاءت تتوزع بصورة متباينة وغير متجانسة في القطاعات الحضرية لها.

1.1 مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار الثلاثة:

يرتبط هذا العنصر من الدراسة بالتطرق إلى تحليل بعض مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار الثلاثة في المجتمع السكاني في مدينة العلمة والتي تتمثل في المعدلات التالية: شغل القسم، شغل الفوج

المناوبة ودرجة التأطير وهذا كله من أجل وضع تقييم لنوعية الخدمة التعليمية وخاصة في ظل الإصلاحات التربوية القائمة والتي تواجهها ردود الأفعال السلبية بالرفض، وكما جاءت هذه المؤشرات تبرز كميّات مختلفة ومتنوعة لتوزيع المرافق التعليمية عبر الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة ومن خلال الشكلين رقم (22) و(23) الذي يؤكدهما الجدول رقم (36) في الملحق صفحة رقم (م13) والمنجز على أساس المعطيات الإحصائية السنوية الواردة عن مديرية التربية والتعليم لولاية سطيف خلال السنة الدراسية (2017/2018) وفق الأطوار التعليمية الثلاثة يمكن إبراز وتفسير النتائج فيما يلي:

1.1.1. المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني:

يقدر عدد المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني بـ 30 مدرسة ابتدائية حيث تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 9.27 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.50 % من إجمالي مساحة هذه المدينة وتشرف على تدريس عدد من التلاميذ يقدر بـ 22250 تلميذاً ويؤطّروهم عدد من الأساتذة يقدر بـ 722 أستاذاً ويتوزعون على عدد من الأقسام التربوية يقدر بـ 525 فوجاً وعلى عدد من الأقسام يقدر بـ 499 قسماً، وجاء معدل شغل القسم⁽¹⁾ على مستوى المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية يقدر بـ 49 تلميذاً/ قسم الذي يعتبر مرتفع مقارنة بالمعيار الوطني الذي يقدر بـ 46 تلميذاً/ قسم، وكما يعتبر معدل مرتفع جداً مقارنة مع المعدل العالمي المطبق سواء من طرف المنظمة العالمية للتربية والثقافة (UNESCO) خلال سنة 2008 أو بالنسبة لبعض دول العالم في مقدمتها نجد بلدان الاتحاد الأوروبي سابقاً وذلك بمعدل يقدر بـ 21 تلميذاً/ قسم وكذلك بلد الصين بمعدل يقدر بـ 29 تلميذاً/ قسم، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجل بمعدلات متقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (41،45) تلميذاً/ قسم، وأما بالنسبة إلى درجة التأطير⁽²⁾ فقد سجلت بـ 31 تلميذاً/أستاذ وهي مرتفعة مقارنة مع الدرجة المسجلة على المستوى الوطني والمقدرة بـ 20 تلميذاً/ أستاذ، وعلى مستوى القطاعات الحضرية فقد تغيرت بين أقصى درجة وسجلت في القطاع الحضري الرابع بـ 37 تلميذاً/أستاذ وأدنى درجة وسجلت في القطاع الحضري السادس بـ 28 تلميذاً/أستاذ، وعليه وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في درجة التأطير إلا أنها تعتبر على العموم حسنة، وكما أنها ستخفّض مستقبلاً وهذا بكون المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني ستستفيد خلال سنة 2018 من تخرج أول دفعة لأساتذة التعليم في المدرسة الابتدائية من المدرسة العليا للأساتذة العظمة، وأما بالنسبة لمعدل شغل الفوج في هذه المدينة فقد سجل بـ 42 تلميذاً/ فوج وفي حين تغيرت في

(1) معدل شغل القسم = عدد التلاميذ / عدد الأقسام

(2) درجة التأطير = عدد التلاميذ / عدد الأساتذة

قطاعات هذه المدينة حيث سجلت بمعدلات متقاربة فيما بينها وتراوحت بين (41، 46) تلميذ/ فوج ويفسر هذا الوضع بالتزايد المستمر في عدد الأفواج التربوية من سنة دراسية لأخرى، وأما بالنسبة لمعدل المناوبة⁽¹⁾ فقد سجل هو الآخر بـ 1.17 وهذا الوضع يدل على أن التوزيع المجالي للمرافق التعليمية القائمة عبر المجال الحضري في هذه المدينة هو غير متجانس، وكما تعاني بعضها من التزايد السنوي الكبير والاحتفاظ في عدد التلاميذ وخاصة في ابتدائية 17 أكتوبر التي تعمل بدوامين خلال اليوم الواحد.

2.1.1. المرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط:

يقدر عدد المرافق التعليمية لطور المتوسط في مدينة العلمة بـ 20 متوسطة حيث تستحوذ المرافق التعليمية في الطور المتوسط على مساحة عقارية تقدر بـ 16.40 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.86 % من إجمالي مساحة هذه المدينة وتتولى تدريس عدد من التلاميذ يقدر بـ 15801 تلميذا ويؤطرحهم عدد من الأساتذة يقدر بـ 570 أستاذا ويتوزعون على عدد من الأفواج التربوية يقدر بـ 374 فوجا وكذلك على عدد من الأقسام يقدر بـ 365 قسما، وعليه جاء معدل شغل القسم في هذا الطور يسجل بـ 44 تلميذ/ قسم وهو مرتفع مقارنة مع المعدل الوطني الذي يقدر بـ 40 تلميذ/ قسم، وبينما سجل في القطاعات الحضرية للمدينة بمعدلات متقاربة حيث تراوحت بين (43، 48) تلميذ/ قسم، وهكذا فإن هذا الوضع يعتبر على العموم حسن، وفي حين سجلت درجة التأطير بـ 28 تلميذ/ أستاذ، وأما على مستوى القطاعات الحضرية فقد تراوح هذا المعدل بين (26، 33) تلميذ/ أستاذ، وثم نجد معدل شغل الفوج الذي يقدر بـ 42 تلميذ/ فوج⁽²⁾ وبالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوح معدل شغل الفوج بين (41، 45) تلميذ/ فوج، وفي الأخير جاء معدل المناوبة يقدر بـ 1.04 وهو أكبر من الواحد، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى عامل بداية حدوث الاختلال في التوازن بين الاحتياج المتزايد للخدمة التعليمية العمومية في المجتمع السكاني في مدينة العلمة والعرض الذي يشتمل على عدة نقائص في عدد الأقسام والأساتذة المؤطرين في جميع المواد

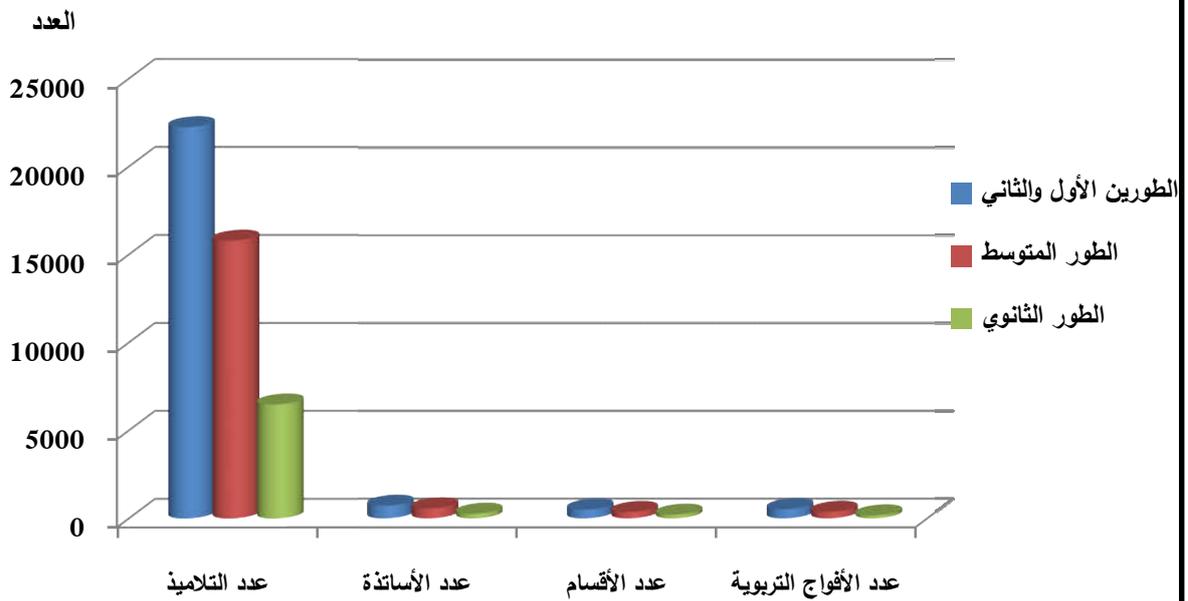
3.1.1. المرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي:

بلغ عدد المرافق التعليمية للطور الثانوي في مدينة العلمة بـ 08 ثانويات حيث تستحوذ المرافق التعليمية في الطور الثانوي على مساحة تقدر بـ 15.70 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.82 % من إجمالي مساحة هذه المدينة وتعمل توفير على الخدمة التعليمية لعدد من التلاميذ يقدر بـ 6487 تلميذا ويقوم بتأطيرهم عدد من الأساتذة يقدر بـ 268 أستاذا وهم يتوزعون على عدد من الأفواج يقدر بـ 37 فوجا وعلى

(1) معدل المناوبة = عدد الأفواج التربوية/ عدد الأقسام

(2) معدل شغل الفوج = عدد التلاميذ/ عدد الأفواج

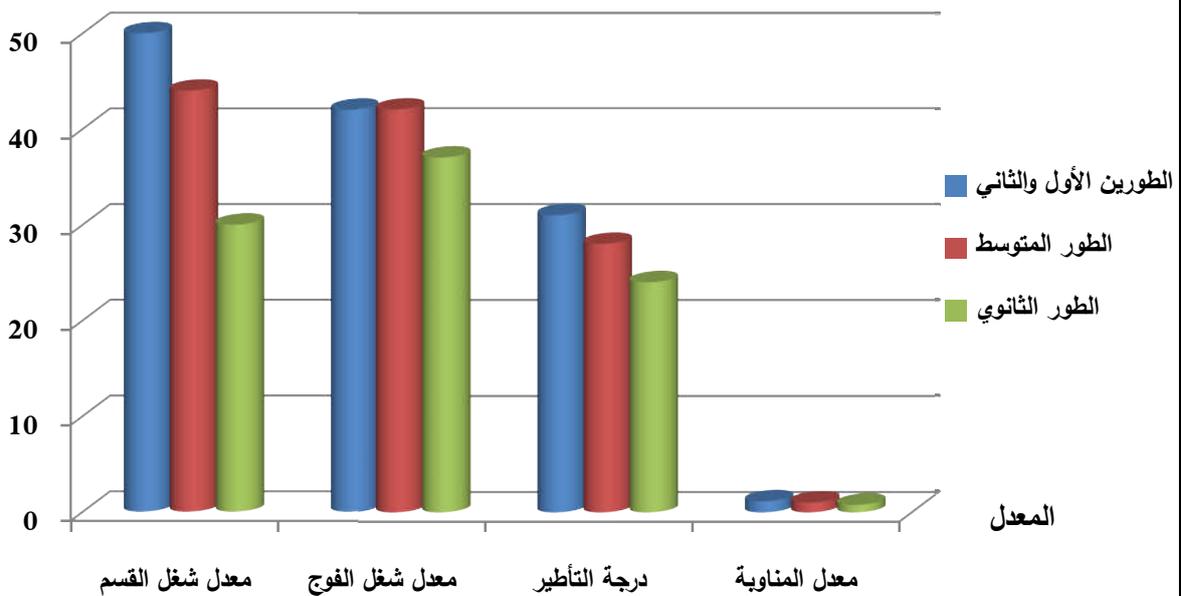
مدينة العلما: توزيع عدد التلاميذ، الأساتذة، الأقسام والأفواج التربوية حسب الأطوار التعليمية الثلاثة



الشكل رقم (22)

المصدر: معطيات مديرية التربية لولاية سطيف، للسنة الدراسية 2017/2018

مدينة العلما: توزيع مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار التعليمية الثلاثة



الشكل رقم (23)

المصدر: معطيات مديرية التربية لولاية سطيف، للسنة الدراسية 2017/2018

عدد من الأقسام يقدر بـ 217 قسما، وعليه فقد جاء معدل شغل القسم يقدر بـ 30 تلميذ/ قسم وهو مرتفع نسبيا مقارنة مع المعدل الوطني الذي يقدر بـ 34 تلميذ/ قسم، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية للمدينة فقد تراوح معدل شغل القسم بين (27، 31) تلميذ/قسم وهذا الوضع يعتبر حسن، وفي حين نجد درجة التأطير سجلت بـ 24 تلميذ/أستاذ وفي القطاعات الحضرية للمدينة فقد تراوحت بين (22، 34) تلميذ/أستاذ وبينما سجل هذا المعدل بـ 37 تلميذ/ فوج وفي القطاعات للمدينة فقد تراوح بين (34، 50) تلميذ/ فوج، وجاء معدل المناوبة يقدر بـ 0.81، ويمكن تفسير هذا الوضع بكون مدينة العلمة تضم عددا معتبرا من المرافق التعليمية للطور الثانوي ولكن تتوزع في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية التالية: الأول، الثاني والثالث فقط مع بقاء باقي أحياء القطاعات الأخرى لا تتوفر على مثل هذه المرافق التعليمية وهذا في انتظار استكمال أشغال إنجاز ثانوية أخرى بحي ثابت بوزيد حيث تقدر طاقة استيعابها بـ 1000 مقعد بيداغوجي.

4.1.1. التعليم الجامعي:

تعتبر خدمات التعليم العالي من أهم الخدمات في الحياة المهنية والاجتماعية للسكان باعتبار أن خدمات التعليم العالي من الخدمات الهامة في الحياة المهنية والاجتماعية للسكان ولذلك نجد مدينة العلمة صارت تضم قطبا تكوينيا هاما في التعليم والتكوين العالين ألا وهو المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار، مع العلم أنها تعتبر من المرافق الجامعية الحديثة التي أنجزت في إطار الأهداف الأساسية للخريطة الجامعية الوطنية حيث انطلقت فيها عملية التكوين الجامعي خلال الموسم الجامعي (2015-2016)، وكما تقدر طاقة استيعابها بـ 2000 طالب وطالبة، وجاءت البطاقة التقنية⁽¹⁾ الخاصة بهذه المدرسة العليا خلال السنة الجامعية (2016-2017) تتمثل فيما يلي: عدد الأقسام يقدر بـ 03 أقسام أي دائرة، عدد الطلبة يقدر بـ 1063 طالب وطالبة، عدد الأساتذة يقدر بـ 25 أستاذ، عدد المدرجات يقدر بـ 02 مدرج، عدد قاعات التطبيقات يقدر بـ 18 قاعة وعدد المخابر يقدر بـ 04 مخبر، وجاءت أهمية هذه المدرسة تتجلى في تخفيف الضغط على المدرسة العليا للأساتذة الوطنية لاسيما منها المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار بقسنطينة، وعليه فقد جاء الجدول رقم (37) يبرز حصيلة عدد الطلبة حسب طبيعة التخصص الموجه للتكوين ذلك أنها تهتم بتقديم تكوينات للحصول على شهادة الأستاذية في عدة تخصصات جامعية جاءت في شكل مواد تدرس وأهمها اللغة الفرنسية، الانجليزية، التاريخ والجغرافيا، اللغة العربية وآدابها والعلوم الدقيقة وفي مختلف الأطوار التعليمية الثلاثة ففي الطورين الأول والثاني أي الابتدائي نجد مدة التكوين تقدر بـ 03 سنوات، وفي حين تقدر مدة التكوين في الطور المتوسط بـ 04 سنوات، وأما في الطور الثانوي

(1) المدرسة العليا للأساتذة العلمة، معطيات المصلحة البيداغوجية للتعليم والتقييم، فيفري 2017

فتقدر هذه المدة بـ05 سنوات ومع العلم أن أشغال الإنجاز متواصلة وأن عدد الطلبة سيتضاعف مستقبلا

الجدول رقم (37): المدرسة العليا للأساتذة: حصيلة عدد الطلبة حسب طبيعة التخصص الموجه للتكوين

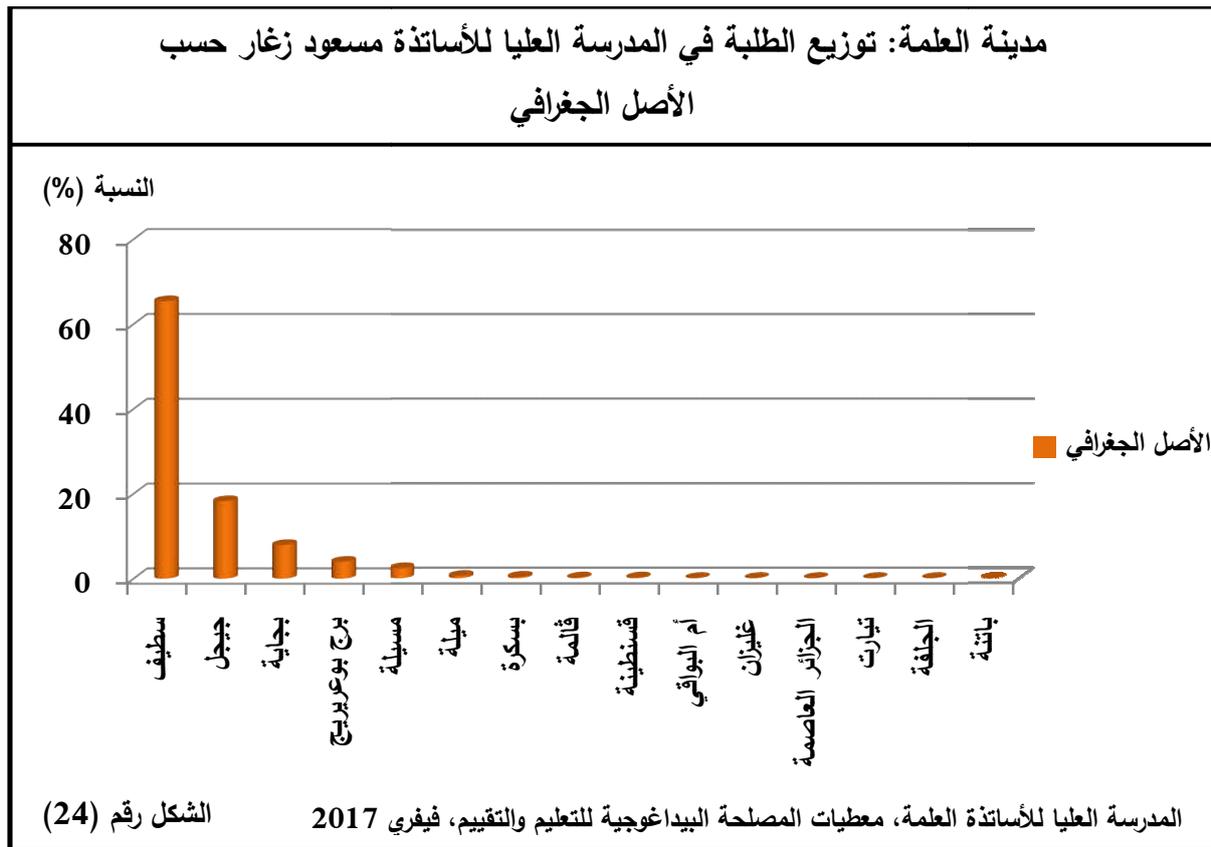
المجموع	السنة الثانية 2016 / 2017			السنة الأولى 2015 / 2016			التخصص	القسم
	الثانوي	المتوسط	الابتدائي	الثانوي	المتوسط	الابتدائي		
336	61	57	67	49	53	49	فرنسية	اللغات
202	49	50	-	52	51	-	إنجليزية	الأجنبية
203	50	55	-	48	50	-	لغة عربية	العلوم
119	-	-	-	49	70	-	علوم دقيقة	واللغة
203	51	53	-	50	49	-	التاريخ والجغرافيا	
1063	211	215	67	248	273	49	المجموع	

المصدر: المدرسة العليا للأساتذة العلمة، معطيات المصلحة البيداغوجية للتعليم والتقييم، فيفري 2017

1.4.1.1. التوزيع الجغرافي للطلبة حسب مكان الإقامة:

يتبين من الشكل رقم (24) الذي يؤكد الجدول رقم (38) في الملحق صفحة رقم (م14) أن إجمالي عدد الطلبة يقدر بـ1063 طالب وطالبة يقطنون عبر مختلف الأحياء السكنية في مدينة العلمة والبلدية والمجال الولائي السطايفي وحتى في بعض الولايات المجاورة، وكما يشرف على تأطيرهم مجموعة من الأساتذة يقدر عددهم بـ25 أستاذ وذلك في عدة تخصصات، وعليه فقد عادت أكبر نسبة من الطلبة الذين يتابعون تكوينهم في المدرسة إلى هؤلاء الطلبة الذين توافدوا من مختلف بلديات المجال الولائي السطايفي حيث يقدر عددهم بـ696 طالب وطالبة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ65.48% من إجمالي طلبة هذه المدرسة وربما يمكن تفسير هذا الارتفاع بالتحسن الكبير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع السكاني في المجال الولائي السطايفي نتيجة حركية التنمية العامة التي تتجسد في استمرار دور الدولة الجزائرية في توفير مختلف المرافق الخدمية الضرورية لاستقرار السكان نتيجة للخيارات التنموية الاقتصادية هذا من جهة وتحسن ظروف الفرد داخل أغلبية بلديات المجال الولائي السطايفي حيث أصبح الفرد قادرا على توفير شروط الحياة العصرية من جهة أخرى، وكل هذا يضاف إلى تفوق نسبة الإناث وهذا في مختلف الأطوار التعليمية في الجزائر ذلك أنه أكثر من 80% من إجمالي طلبة هذه المدرسة هم إناث، وثم لتاليها في المرتبة الثانية الطلبة الذين هم من ولاية جيجل حيث يقدر عددهم بـ195 طالب وطالبة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ18.34% من إجمالي طلبة هذه المدرسة، وبعدها نجد الطلبة الذي هم من ولاية بجاية حيث يقدر عددهم بـ85 طالب وطالبة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ08% من إجمالي طلبة هذه

المدرسة، وثم لتأتي بعدها باقي الولايات وهي: باتنة، غليزان، الجزائر العاصمة، تيارت، الجلفة، أم البواقي قالمة، قسنطينة، بسكرة، ميله، مسيلة وبرج بوعرييج بنسب تراوحت بين (0.01، 4.05 %) من إجمالي طلبة هذه المدرسة وهذا الوضع ربما يمكن تفسيره بالأهداف المسطرة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث والتي تتجسد في التقسيم الجغرافي الذي تتبعه هذه الوزارة في عملية توجيه الطلبة الجدد الحاملين لشهادة البكالوريا، ولذلك فالمدرسة العليا للأساتذة العلمة تعتبر من أهم المراكز الجامعية المستقطبة للطلبة وكذلك الأساتذة وهذا يؤكد العلاقة الارتباطية القائمة بين مدينة العلمة والمناطق الأخرى المجاورة والبعيدة.



2. المرافق الصحية:

يتم تعريف المنظومة الصحية على أنها عبارة عن مجموع النشاطات المرتبطة فيما بينها لها خصوصيات بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تعمل من أجل الوصول إلى هدف معين، أو هي العناصر المتناسقة والمنظمة بهدف الوقاية الترقية الصحية وتوزيع الخدمات العلاجية على جميع أفراد داخل المجتمع السكاني، ويمكن القول أنها منظومة معقدة تساهم في الحماية، الإطعام وتحسين الوضع الصحي للأفراد مما يسمح لهم بالعمل، التفاعل والاتصال... إلخ⁽¹⁾، وكذلك أنها عبارة عن أسلوب

(1) Brahim Brahmia, *Economie de la sante : Evolution et tendances des systèmes de santé*, OCDE Europe de l'est-Maghreb, Bahaehddine, éditions, Constantine, Algérie, année 2010, p73

عمل وإجراءات تسعى لتحقيق الأهداف الصحية في دولة ما بتوفير أساليب عمل وطرق وإجراءات يتم توزيعها على مختلف المرافق والمناطق الصحية لتحقيق الأهداف المسطرة⁽¹⁾، والدولة الجزائرية قامت خلال الفترات السابقة بوضع منظومة صحية وتنظيمها بواسطة العديد من النصوص والمراسيم التشريعية والهدف منها هو استدراك النقائص وكذلك تحسين الخدمة العلاجية وتقريبها من السكان فأصبح التسلسل العلاجي في الجزائر يأخذ (03) ثلاثة مستويات على شكل هرم⁽²⁾ والذي قاعدته مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية وقمته المستشفيات الجامعية وبالنسبة إلى مدينة العلمة فإنه من خلال الخريطة رقم (13) يتبين أنها تتبع نفس هذه المستويات في تقديم الخدمة العلاجية للسكان من خلال المرافق الصحية التالية:

1.2. المؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH):

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحت وصاية والي ولاية سطيف وتتكون من مرافق للتشخيص والعلاج والاستشفاء وتعمل على تغطية المجتمع السكاني في مدينة العلمة وبعض بلديات المجال السطايفي الولائي المجاورة لها وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007 والمتضمن لإنشاء المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وتسييرها⁽³⁾ وتستحوذ هذه المؤسسة أي المستشفى على مساحة تقدر بـ 01 هكتار وبطاقة استيعاب كذلك تقدر بـ 258 سرير وبمؤشر يقدر بـ 1 سرير لكل 876 نسمة وهو مرتفع مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بـ 1.76 سرير لكل 1000 نسمة (أي 1 سرير لكل 568 نسمة) في سنة 2019 مع العلم أنها تعاني من عدة مشاكل ونقائص حيث يمكن تلخيصها فيما يلي: انعدام عمليات التهيئة الداخلية والخارجية وتراكم بعض الديون التي تمنعها من شراء بعض الأدوية الضرورية والنقص الكبير المسجل في بعض الاختصاصات الدقيقة والإطارات والتجهيزات الطبية، وجاء مجال نفوذ خدمات هذه المؤسسة يتعدى حدود مدينة العلمة والولاية إلى بعض الولايات المجاورة وخاصة ولايتي ميلة وباتنة.

(1) صلاح محمود ذياب، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة منظور شامل، دار الفكر، عمان، سنة 2009، ص 52

(2) تتمثل مستويات تقديم الخدمة العلاجية في المنظومة الصحية في الجزائر كالتالي:

أ- المستوى الأول: ويتمثل في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP) ويتم على مستواه تقديم علاجات أساسية حيث يعتبر الحلقة الأولى لاتصال الأفراد بالقطاع الصحي.

ب- المستوى الثاني: ويتمثل في المؤسسة الإستشفائية المتخصصة (EHS) والمؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH) وهو المستوى الذي يقدم خدمات علاجية في ميدان الطب الرئيسي ويستقبل الحالات الموجهة له من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية.

ج- المستوى الثالث: ويتمثل في المستشفى الجامعي (CHU) وهو المستوى الذي يقدم خدمات طبية متخصصة ويعتبر المستوى الأعلى من حيث نوعية الخدمات الطبية الدقيقة جدا.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33 بتاريخ 20 ماي 2007 الموافق لـ 03 جمادى الأولى عام 1428

مدينة العلمة: توزيع المرافق الخدمية العمومية عبر القطاعات الحضرية



2.2. المؤسسة العمومية الإستشفائية المختصة بالأم والطفل (EHS):

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية والي ولاية سطيف وتتميز بتكفلها بنوع معين من العلاج التخصصي للأم والطفل، وعليه فقد أنجزت هذه المؤسسة في مدينة العلمة خلال سنة 1985 حيث تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 3266 م² وتضم قسم أمراض النساء والتوليد وبطاقة استيعاب تقدر بـ 66 سرير حيث يتعدى مجال نفوذ خدماتها حدود هذه المدينة ويمتد من شلغوم العيد شرقا حتى حدود سطيف غربا ومن فرجيو شمالا وحتى مروانة جنوبا⁽¹⁾ وهذا ما جعلها تعاني من وجود عجز كبير في القاعات المخصصة للولادة (الأمومة) بسبب حجم الطلب الذي يفوق طاقة الاستيعاب وبالتالي نجد هناك تطورا كبيرا في تنقلات السكان نحو مركز ولاية سطيف للحصول على هذه الخدمة، وإضافة إلى ما سبق ذكره تقوم هذه المؤسسة الإستشفائية بالمهام التالية: تنفيذ نشاطات الوقاية والتشخيص والعلاج، إعادة التكييف الطبي والاستشفاء، تطبيق البرامج الوطنية الجهوية والمحلية للصحة العمومية، المشاركة في إعادة تأهيل مستخدمي مصالح الصحة وتحسين مستواهم المهني

3.2. المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP):

قانونيا لها نفس تعريف المؤسسة العمومية الاستشفائية، إلا أنها تتكون من مجموعة من عيادات متعددة الخدمات، وحدات طبية متخصصة وقاعات علاج، وتتمثل مهامها في تشخيص السكان المرضى والعلاج الجوازي والفحوصات الطبية الخاصة بالطب العام، الفحوصات الطبية الخاصة بالطب المتخصص القاعدي والأنشطة المرتبطة بالصحة الإنجابية والتخطيط العائلي وتنفيذ البرامج الوطنية لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ومع العلم أن هذه المؤسسة العمومية تضم في نفس المبنى عيادة متعددة الخدمات هذه الأخيرة تتمثل المهام الأساسية لها في تقديم مختلف الخدمات الصحية والاستعجالية والفحوصات العامة والمتخصصة والإشراف الفني والإداري على الوحدات الطبية المتخصصة وقاعات العلاج القائمة في المجال الحضري لمدينة العلمة، وجاءت هذه العيادة موجهة إلى عدد من السكان يقدر بـ 222892 نسمة وهي تعبر عن تغطية طبية منخفضة جدا مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بعيادة متعددة الخدمات لكل 23917 نسمة⁽²⁾، وكما تضم بعض التخصصات الطبية التي تتلخص في الطب العام، طب وجراحة الأسنان، طب الأطفال، نقل وحقن الدم وجراحة العظام، الاستعجالات الطبية والتحليل الطبية والأشعة والطب الداخلي، وأما عن باقي مرافق المؤسسة القائمة في مدينة العلمة فجاءت كما يلي:

(1) تصريح مباشر من مدير المؤسسة العمومية الإستشفائية المختصة بالأم والطفل بالعلمة، فيفري 2017

(2) وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية، مديرية ولاية سطيف، فيفري 2019

1.3.2. الوحدات الطبية المتخصصة:

ويقصد بها الوحدة القاعدية الثانية بعد العيادة المتعددة الخدمات والتي تقوم بتشخيص ومتابعة علاجية متخصصة في الطب العام والاستجالات الطبية ونشاطات جراحة الأسنان والتلقيح ضد الأمراض والتخطيط العائلي وكما تقوم بأدوار أخرى في الصحة المدرسية وطب العمل، وتضم مدينة العلمة (05) خمسة وحدات طبية موزعة عبر المجال الحضري للمدينة ومتخصصة في الأمراض العامة جراحة العظام، الأمراض الصدرية وتقع في الأحياء السكنية التالية: حي فوطالي، بوخبله والسوامع والمنكوبين وموجهة إلى عدد من السكان يقدر بـ 222892 نسمة وهي تعبر كذلك عن تغطية طبية منخفضة جدا وما يتبعها من خدمات مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بوحدة طبية لكل 1250 نسمة خلال سنة 2019

2.3.2. قاعات العلاج:

تمثل قاعة العلاج الوحدة الطبية في مدينة العلمة الأقرب من المواطن بإعتبارها المعلم الأساسي للصحة العمومية الجوارية حيث يتم فيها تقديم العلاجات الأولية ومن مهامها: تأمين فحوصات الطب العام وذلك بالتواجد الدائم لطبيب عام وممرض، ضمان تواجد قاعة للعلاجات الطبية العامة كتغيير الضمادات والحقن، مكافحة الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة، متابعة الوظيفة الوقائية الخاصة بالأم والطفل مثل متابعة الأمهات الحوامل والتطعيم ومراقبة نظافة الوسط، وتضم هذه المدينة بالإضافة إلى قاعات علاج المندمجة ضمن المرافق الصحية السابقة الذكر (03) ثلاثة قاعات علاج مستقلة وتقدم الخدمة الصحية العلاجية للسكان تقع في الأحياء السكنية التالية: بوسيف موسى، ثابت بوزيد وبوخبله وهذه القاعات موجهة إلى عدد من السكان يقدر بـ 222892 نسمة وهي تعبر عن تغطية طبية منخفضة وما يتبعها من خدمات مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بقاعة علاج لكل 23917 نسمة خلال سنة 2019 وهكذا فإن ضعف التغطية الطبية المقدمة للمجتمع السكاني في هذه المدينة من طرف المرافق الصحية العمومية شجعت القطاع الخاص على الظهور والذي يعد مكملا للقطاع العمومي حيث يساهم بتقديم خدمات علاجات متخصصة ولكن بتكاليف باهضة وتتمثل في العيادات الخاصة ويقدر عددها بـ 120 عيادة طبية حيث يقدر عدد عيادات الطب العام بـ 36 عيادة، وأما عيادة الطب المتخصص فهي تقدر بـ 47 عيادة، وفي حين يقدر عدد عيادات طب وجراحة الأسنان بـ 37 عيادة، ومما سبق يمكن القول أنه من أجل زيادة تفعيل دور مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية القائمة في المدن الجزائرية بصفة عامة وفي مدينة العلمة بصفة خاصة ينبغي العمل على تقييمها بصورة مستمرة والوقوف على حالتها بالتدقيق وهذا حتى تسهل عملية تقديم التعديلات اللازمة لها وغير أن الرفع من درجة التغطية الطبية وكذلك جودتها هو متوقف على مدى

تعديل نظام التسيير في هذه المؤسسات لأن الزيادة في عدد مرافق هذه المؤسسة العمومية لا يجسد دورها

3.المرافق الإدارية والأمنية:

تضم مدينة العلمة عددا معتبرا من المرافق الخدمية الإدارية والأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسكان وتنقلاتهم المختلفة من أجل اقتناء احتياجاتهم في هذه المدينة، فالنسبة للمرافق الإدارية فجاءت تتمثل في المرافق التالية: دار البلدية، مقر الدائرة، مركز البريد، صندوق الضمان الاجتماعي، المحكمة القديمة والجديدة فرع الأشغال العمومية، فرع السكن والعمران، الشركة الجزائرية للتأمين، دار المالية، مديرية الضرائب المفتشية الإقليمية للتجارة، المحافظة العقارية، مفتشية أملاك الدولة حيث تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 18.22 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.95 % من إجمالي مساحة هذه المدينة، وأما بالنسبة للمرافق الأمنية فقد جاءت تتمثل في المرافق التالية: الحماية المدنية، الدرك الوطني، المدرسة العسكرية التطبيقية للتدخل السريع، الأمن الحضري الرئيسي، الأول، الثاني، الثالث والرابع وهي بذلك تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 11.94 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.62 % من إجمالي مساحة هذه المدينة.

4.المرافق الاجتماعية: جاءت هذه المدينة تحتوي على بعض المرافق الاجتماعية حيث تتمثل فيما يلي:

مركز حماية الطفولة، دار الحضانة والمركز البيداغوجي للأطفال المعاقين ذهنيًا، وتستحوذ هذه المرافق على مساحة تقدر بـ 6.22 هكتار وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.32 % من إجمالي مساحة هذه المدينة.

5.المرافق الرياضية:

استفادت مدينة العلمة من مجموعة من المرافق الرياضية يمكن تلخيصها فيما يلي: المركب الأولمبي الرياضي الذي يقع في الجهة الشرقية لهذه المدينة وهو يتسع إلى 5400 متفرج، الملعب البلدي الذي يقع بدوره في الحي السكني وسط المدينة في القطاع الحضري الأول وهو بذلك يتسع إلى 1200 متفرج وهو غير مستغل في الوقت الراهن، وكما يوجد في هذه المدينة مركبان للرياضة الجوارية أحدهما غرب المدينة والثاني في شرقها، وكل هذا يضاف إلى القاعة المتعددة الرياضات التي تم بناؤها خلال سنة 1993 وتقع في الحي السكني عمر دقو في القطاع الحضري الثالث بمحاذاة المسبح البلدي هذا الأخير الذي يقع بالقرب من القاعة المتعددة الرياضات، وعليه فقد جاءت جملة هذه المرافق الرياضية تستحوذ على مساحة عقارية إجمالية تقدر بـ 17.95 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.94 % من إجمالي مساحة هذه المدينة

6.المرافق الثقافية والترفيهية: تشتمل مدينة العلمة على بعض المرافق الثقافية وتتمثل في المسرح

مكتبة البلدية دار الشاب، المركز الثقافي والفنادق، وعليه فإن هذه المرافق جاءت تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 12.44 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.65 % من إجمالي مساحة هذه المدينة، وأما

بالنسبة للمرافق الترفيهية فتنتمثل في أهم أشكال المجالات الخضراء المخططة والمجهزة أي الحدائق العمومية وأماكن الترفيه والتنزه حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بخدمة المجتمع السكاني في هذه المدينة، ويمكن أن تساهم في إحداث عدة تأثيرات إيجابية على الأحياء والسكان معا بواسطة التغيير في نظرة السكان إلى بيئتهم الحضرية وسلبياتها المتمثلة في التلوث البصري والسمعي والاقتصار على العلاقات الاجتماعية المغلقة بين الأسر والأفراد وجاءت دراسة المرافق الترفيهية في هذا العنصر من البحث من خلال ما يلي:

1.6. المساحات الخضراء:

ويقصد بها تلك المساحات الخضراء بمختلف أنواعها سواء كانت عمومية أو خاصة الموجودة في مدينة العلمة حيث تستحوذ على مساحة تقدر بـ 14.03 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.73 % من إجمالي مساحة هذه المدينة، وعليه فقد سجل نصيب الفرد منها بقيمة منخفضة جدا مقارنة مع المتوسط المسجل على المستوى والذي يقدر بـ 02 م²/الفرد⁽¹⁾ والعالمي الذي يقدر بـ 10 م²/الفرد وهذا الوضع جاء يؤكد العجز المسجل في المساحات الخضراء أن الغابة الموجودة منها تتجسد في الغابة الحضرية التي تقع في الجهة الشمالية لمدينة العلمة في جوار المقبرة الشمالية الجديدة وتستحوذ على مساحة تقدر بـ 10 هكتار.

2.6. الحدائق العمومية وأماكن الراحة:

ويقصد بها المساحات العمومية المخصصة للتنزه والترفيه حيث يقدر عدد الحدائق العمومية المنجزة في مدينة العلمة بـ 13 حديقة، وكما جاءت موزعة بشكل غير متجانس في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية للمدينة وهي بذلك تستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ 3.03 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.16 % من إجمالي مساحة هذه المدينة، ومع العلم أنه تم تجهيزها بإدخال مواصفات وتقنيات حديثة عن طريق زراعة بعض الأنواع من الأشجار وتأثيثها بكراسي وإنارة عمومية وممرات داخلية وأكشاك تجارية في زوايا مختلفة منها وأخيرا التبليط شبه الكلي باستثناء المجال الأخضر بها وهذا بغرض جعلها حدائق عامة للترفيه تنتمثل في وأهمها: (02) حديقتين في شارع أول نوفمبر حديقة محطة نقل المسافرين الحديقة المحاذية لفرع مديرية الغابات، حديقة حي 400 مسكن، الحديقة المحاذية لمقر دائرة، الحديقة التي تقع على الطريق الوطني رقم (77)، حديقة 7 أوت 1955 بشارع الثورة، حديقة السعادة بحي المنكوبين وحديقة الأمل بحي دوار السوق لاحظ الصور رقم (20) و(21) و(22) و(23)، وإضافة إلى حديقة التسلية العمومية التي تقع في الجهة الشرقية لمدينة العلمة حيث تضم مجموعة من الألعاب

(1) د.علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال (غير منشورة)، كلية

المستوردة ومدعمة بمرافق متنوعة وهي بذلك تعتبر الوجهة الأولى للأفراد في هذه المدينة وهذا بعد ما كانت الوجهة في السابق نحو حديقة التسلية الموجودة في مدينة سطيف، وكما تضم مدينة العلما ساحة عمومية واحدة وهي موروثة عن الفترة الاستعمارية وتقع في حي وسط المدينة وتستحوذ على مساحة تقدر بـ 8000 م² وعليه فإن أعمال التهيئة الحضرية العامة التي جاءت تتميز بها هذه الساحة العمومية نجدها تمثلت على بعض الرموز التي تظهر في شكل مجسمات تذكارية للثورة التحريرية وإضافة إلى أنها مجهزة بكراسي للجلوس وكذا ممرات ثانوية وصغيرة ومساحة خضراء يوجد فيها بعض الأشجار والنباتات الجميلة

الصورة رقم (21): نموذج عن التنظيم

والتأثيث في حديقة العمومية شارع أول نوفمبر



المصدر: بلدية العلما، رئيس مصلحة التهيئة العمرانية، أبريل 2017

الصورة رقم (20): نموذج عن التنظيم

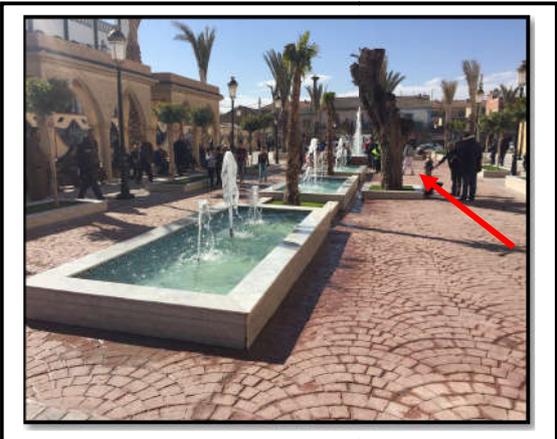
والتأثيث في حديقة العمومية الأم والطفل



المصدر: بلدية العلما، رئيس مصلحة التهيئة العمرانية، أبريل 2017

الصورتين رقم (22) و(23): نموذج عن التنظيم والتأثيث لجزء من الحديقة العمومية الأمير

عبد القادر



المصدر: بلدية العلما، رئيس مصلحة التهيئة العمرانية، أبريل 2017



المصدر: بلدية العلما، رئيس مصلحة التهيئة العمرانية، أبريل 2017

7. المرافق الشعائرية:

بالنسبة لهذا النوع من المرافق فإن مدينة العلمة تتوفر على عددا معتبرا من المساجد يقدر بـ 32 مسجد ومنها (03) ثلاثة مساجد في طور الإنجاز وهي بذلك تستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ 5.85 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.31% من إجمالي مساحة هذه المدينة ويفسر هذا العدد بكون المساجد على العموم لا تنجز من الميزانية العمومية للدولة الجزائرية بل تنجز بواسطة عملية جمع التبرعات إن توفرت قطعة أرض المناسبة لذلك، وأما بالنسبة للمقابر فالمدينة جاءت تضم مجموعة من المقابر يمكن تلخيصها فيما يلي: مقبرة لحكامه التي تقع في الجهة الغربية للمدينة، ومقبرة المسيحيين التي تقع في الجهة الشمالية للمدينة، ومقبرة بورفرف التي تقع بجوار المستشفى، ومقبرة بني مزاب التي تقع في الجهة الجنوبية للمدينة وهذا بالقرب من المنطقة الصناعية العلمة، وإضافة إلى المقبرة الجديدة التي تقع في الجهة الشمالية للمدينة، وكما تستحوذ هذه المقابر على مساحة تقدر بـ 17.15 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.90% وعليه ومن خلال الخريطة السابقة الذكر رقم (13) المبينة للتوزيع المجالي للمرافق الخدمية العمومية على القطاعات الحضرية في مدينة العلمة نسجل ما يلي: تنتشر المرافق الخدمية التعليمية بنسب متقاربة عبر المجال الحضري في مدينة العلمة حيث تتركز في الأحياء السكنية التي تقع في وسط هذه المدينة وبشكل عام فإن تنظيم توزيعها المجالي يكون في القطاع الحضري الأول في وسط هذه المدينة نحو كل القطاعات الحضرية الأخرى للمدينة، وأما المرافق الإدارية فجاءت تتوزع بنسب متباينة عبر القطاعات الحضرية للمدينة حيث يتركز معظمها في وسط هذه المدينة لينخفض تواجدها كلما اتجهنا نحو الأطراف حتى ينعدم وجودها، وكما يتوافق هذا التوزيع مع المرافق الأمنية، وبينما هناك تنوع في توزيع المرافق الخدمية الثقافية والترفيهية من حيث الكم، وكما يتركز وجودها في وسط المدينة وباقي الأحياء الأخرى وفي حين يمتد انتشار المرافق الصحية على المحور الرابط من وسط المدينة إلى الحي السكني بوخبله حيث القطاع الحضري الخامس أين يوجد المستشفى الجديد الذي سيدخل حيز الخدمة قريبا، وإذن جاء توزيع المرافق الخدمية العمومية في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة يتميز بتوزيع غير متوازن وذلك بالتركز الكثيف لهذه المرافق في الأحياء التي تقع في وسط المدينة وقرب المسافات بينها وهذا مع بقاء بعض الأحياء السكنية تفتقد لها والتي تضم عددا معتبرا من السكان، وهذا بالإضافة إلى عدم التجانس بين مساحة النسيج الحضري وعدد المرافق، وكل هذا باستثناء المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني أي المدارس الابتدائية القائمة عبر مختلف الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية وكذلك الملاعب الرياضية المدرسية الداخلية الخاصة ولتبيان هذه الظاهرة سيتم إعداد مصفوفة المرافق

الخدمية العمومية حيث يعتمد في تشكيلها على ترتيب كل المرافق الخدمية والقطاعات الحضرية ترتيبا تنازليا على حدى حيث تحصلنا على الشكل رقم(25) الذي يوضح مستوى التجهيز في مختلف الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في المدينة ومن خلاله تم تسجيل ثلاثة فئات لمستوى التجهيز هي كما يلي:

الشكل رقم (25): مدينة العلةمة: مصفوفة تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالمرافق الخدمية العمومية

المجموع	4	6	2	3	5	1	نوع المرفق
30	6	6	6	4	5	3	مدرسة ابتدائية
20	1	3	4	5	3	4	متوسطة
8	1	1	1	2	2	1	ثانوية
1					1		المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار العلةمة
3				1	1	1	تكوين مهني
1			1				المؤسسة العمومية الإستشفائية (مستشفى)
1		1					المؤسسة العمومية الإستشفائية المختصة بالأأم والطفل (EHS)
1				1			المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP)
3		1	1	1	2		وحدات طبية متخصصة
3	1				1	1	قاعات العلاج
1							دار البلدية
3	1	1	1				ملحق بلدي
1			1				مقر الدائرة
1		1					وكالة اتصالات الجزائر
2				1		1	مركز البريد
1					1		وكالة تجارية للهاتف النقال (GSM)
1			1				صندوق الضمان الاجتماعي
1						1	المحكمة القديمة
1				1			المحكمة الجديدة
1						1	فرع الأشغال العمومية
1			1				فرع السكن والعمران
1			1				فرع الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري (OPGI)
1			1				الشركة الجزائرية للتأمين
1						1	دار المالية
1						1	صندوق التوفير والاحتياط (CNEP)
1				1			فرع مديرية الضرائب
1						1	البنك الوطني الجزائري
1					1		مركز المحاسبة والمتابعة
1						1	فرع مديرية الفلاحة
1				1			فرع مديرية الغابات
1				1			فرع مديرية الري
1				1			المفتشية الإقليمية للتجارة
1						1	المحافظة العقارية
1						1	مفتشية أملاك الدولة
1						1	مؤسسات استثمارية
1						1	بنك التنمية المحلية
1						1	حضيرة البلدية
1						1	الديوان الوطني للتطهير

الفصل الثالث:..... النمو الحضري والمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية والعلاقات المجالية في مدينة العلما

3			1	1	1		محطة بنزين وخدمات
1						1	الجزائرية للمياه
1						1	البنك الخارجي الجزائري
1		1					الهلال الأحمر الجزائري
1						1	القرض الشعبي الجزائري
1			1				البنك الوطني الجزائري
1						1	فرع الديوان الوطني للحبوب
1				1			الوكالة التجارية سونلغاز
1				1			وكالة بنكية
1					1		الحماية المدنية
1				1			الدرك الوطني
1				1			المدرسة التطبيقية للتدخل السريع
1				1			محطة المسافرين
2	1					1	مركز تجاري
1						1	سوق الجملة
1						1	سوق مغطى
2			1	1			سوق
13	1	1	1	1	1	8	حديقة عمومية
4	3					1	خزان ماني
1						1	محطة قطار
1						1	مطاحن
1			1				الأمن الحضري الرئيسي
1						1	الأمن الحضري الأول
1						1	الأمن الحضري الثاني
1						1	الأمن الحضري الثالث
1	1						الأمن الحضري الرابع
1						1	مكتبة البلدية
1						1	المسرح
1		1					دار الشباب
1			1				المركز الثقافي
6	2	1			2	1	ساحات اللعب (ماتيكو)
2	1		1				الملعب البلدي
1		1					المركب الرياضي الجوارى
1		1					المسبح الأولمبي
1						1	القاعة المتعددة الرياضات
1			1	1		4	مساحات خضراء
1						1	الفنادق
1						1	المركز البيداغوجي للأطفال المعاقين ذهنيا
1						1	مركز حماية الطفولة
2				1	1		دار الحضانة
32	3	4	7	5	10	3	مسجد
3			2	1			مقبرة
-	القطاع السابع						المنطقة الصناعية العلما
-	متوسط		حسن		جيد		المستوى

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الفئة الأولى: وتضم مستوى التجهيز الجيد ويتمثل في القطاع الأول فقط، وعليه يمكن إرجاع تفسير ذلك إلى التركيز الكبير في مختلف المرافق الخدمية وكونه يعتبر القلب النابض لهذه المدينة تاريخيا واجتماعيا. **الفئة الثانية:** وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز حسن وتضم القطاعات الحضرية التالية: الخامس، الثالث والثاني وهي الأحياء السكنية الأولى المحيطة بالأحياء السكنية للقطاع السابق أي أنها الأقرب من غيرها إلى منطقة تركيز مختلف المرافق الخدمية، ولذا فإنها جاءت تضم بعض الأنواع من المرافق الضرورية.

الفئة الثالثة: وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز متوسط حيث تضم القطاعين الحضرين السادس والرابع وهي الواقعة في الحلقة الثانية من توسع النواة الأولى في القطاع الحضري الأول ونظرا لتوطين بعض المرافق الخدمية بسبب توسع المرافق الموجودة في وسط المدينة وجعل من هذه القطاعات تحتل المستوى الثالث في مصفوفة تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالمرافق الخدمية، وكما يفسر هذا الوضع يكون أحياء هذه القطاعات يسودها نمط السكن الفردي ولذلك فهي تخلوا نسبيا على سبيل المثال من المرافق العمومية الإدارية ولا نجد بها سوى بعض الأنواع الضرورية والأساسية كالمدارس الابتدائية مثلا.

II. المرافق الوظيفية التجارية:

تعتبر مدينة العلمة من المدن التجارية الهامة داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري حيث يعتبر النشاط التجاري عصب الحياة فيها، وعليه فإن توضيح أهمية النشاط التجاري في تحليل الواقع القائم للنمو الحضري يستدعي توضيح أهمية هذا النشاط انطلاقا من تحديد طبيعة المحلات التجارية وإبراز التوزيع المجالي للمحلات التجارية خاصة وأن شبكة الطرق تعتبر من أهم المحاور التجارية المهيكلة للمجال الحضري والتنقلات اليومية للسكان ترتبط باستمرار بين أماكن السكن ومحلات بيع السلع والمعروضات المختلفة والأنشطة الأخرى في هذه المدينة، وعليه يمكن تقسيم التجارة الموجودة في مدينة العلمة إلى نوعين هما: النوع الأول ويتمثل في تجارة الجملة حيث يستقطب هذا النوع معظم الحركات السكنية اليومية وتقع محلاته ومخازنه في الشوارع الرئيسية بشكل مباشر وخاصة في الشارع الرئيسي دبي أو بشكل غير مباشر في مساحات التخزين والمستودعات التجارية الكبرى الموجودة في المجالات المحيطة بهذا الشارع أو حتى خارج حدود هذه المدينة أحيانا، وأما النوع الثاني فيتمثل في التجارة بالتجزئة ويكون إلى جانب التجارة بالجملة وهو يتوزع بشكل نقطي عبر المجال الحضري القائم في مدينة العلمة.

1. تصنيف المحلات التجارية:

تضم مدينة العلمة 6273 محلا تجاريا موزعة على عدد من الأنشطة التجارية يقدر بـ 836 نشاطا تجاريا أحيانا نجدها متخصصة وأحيانا أخرى نجدها متداخلة فيما بينها أو مكاملة ومرتبطة مع بعضها البعض

ولدراسة الأنشطة التجارية الموجودة في مدينة العلمة لابد من تصنيفها وترتيبها حتى تسهل عملية استخدام معطياتها وتمثيلها وبلوغ الأهداف المرجوة إلا أن طبيعة التصنيف تختلف باختلاف المواضيع والأهداف المرجوة من البحث، ومع العلم أن هذه التصنيفات يمكن أن تختلف من دولة لأخرى حسب عادات وتقاليد المجتمعات والمستوى الاجتماعي والازدهار الاقتصادي بحيث نجد هناك تقسيمات مغايرة في بعض الدول الأوروبية عن التصنيف المتبع في دولة الجزائر والدول المماثلة لها، وحتى داخل الوطن تختلف من هيئة إلى أخرى مثل الفارق الموجود بين الدراسات الحضرية والريفية وجاءت هذه التصنيفات تتحصر فيما يلي:

1.1.1. صنف التجارة الصافية:

وتشمل كل الأنواع التجارية التي تقدم سلعة منتجة أو مصنعة بشكل مباشر ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة العلمة التي تدخل ضمن صنف التجارة الصافية بـ 3714 محلا تجاريا ومن أمثلتها نذكر صنف التغذية والذي يضم المواد الغذائية، خضر وفاكهة... إلخ، صنف الملابس وصنف التجهيز المنزلي... إلخ.

2.1. صنف التجارة الخدمية:

يقصد بهذا الصنف كل نوع تجاري يعتمد على حرفة سواء كانت إنتاج أو صيانة ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة العلمة التي تدخل ضمن صنف التجارة الخدمية بـ 1333 محلا تجاريا، ومع العلم أنها جاءت مبعثرة عبر الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية حيث تتألف من ورشات منفردة ومتوسطة الحجم حيث تنتشر بين المناطق السكنية وتتطلب مساحة عقارية أكبر والتي تقع على محاور الطرق الثانوية التي تسهل عليها عملية الحصول على المواد الأولية المستخدمة ومن أمثلتها نذكر نجارة الألمنيوم ومكانيك تصليح السيارات... إلخ، وكما أن أصحاب هذه الحرف يقدمون خدماتهم لأفراد المجتمع السكاني في مدينة العلمة وما جاورها من بلديات المجال الولائي السطايفي، وعليه فإن هذه الأصناف التجارية لا يوجد بينها أي شكل من أشكال الارتباط التجاري في هذه المدينة وكلها أنواع منفصلة عن بعضها تماما.

3.1. صنف التجارة الحرفية والمهنية:

ويقصد بهذا الصنف كل نشاط تجاري يقدم خدمة للأفراد ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة العلمة التي تدخل ضمن صنف التجارة الحرفية والمهنية بـ 1226 محلا تجاريا، وجاءت هذه المحلات تتركز في شارع دبي وفي أحياء وسط المدينة ومن أمثلتها نذكر الطبيب، الصيدلية... إلخ ومن منطلق هذا التصنيف أن النشاطات التجارية مقسمة وفقا لنوعية التبادل التجاري أي حسب نوع المنتج المقدم للزبائن، سواء أكانت مصنعة أو منتجة تدخل في صنف التجارة الصافية، وإما تكون منتج حرفي أو تقديم خدمة كالعلاج مثلا ومع العلم أن هذا التصنيف جعل من مهمة الفرز عملية سهلة خاصة، وعليه جاءت عملية

توزيع المحلات التجارية حسب الأصناف التجارية الثلاثة السابقة الذكر في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلما تبين الواقع القائم للنشاط التجاري في هذه المدينة التي تضم الكم الهائل من المحلات التجارية ولتبيان هذا الوضع سيتم إعداد مصفوفة الأنشطة التجارية حيث يعتمد في تشكيلها على عملية ترتيب القطاعات الحضرية حسب الأنشطة التجارية حيث تم التحصل على الشكل رقم(26) الذي يوضح مستوى التجهيز في القطاعات ومن خلاله تم تسجيل أربعة فئات لمستوى التجهيز كما يلي:

الشكل رقم (26): مدينة العلما: مصفوفة تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالأنشطة التجارية

المجموع	6	2	4	3	1	5	نوع النشاط
509	43	35	55	59	101	216	مواد غذائية
202	11	13	20	25	34	99	خضر وفواكه
94	8	5	10	8	16	47	مخبزة
124	11	8	13	14	24	54	جزارة ومسمكة
227	19	14	25	26	45	98	مواد أولية متنوعة
137	12	6	15	11	26	67	حلويات
65	5	4	7	8	12	29	مأكولات سريعة
480	43	29	48	52	95	213	ملابس وأحذية
169	14	12	18	20	33	72	مواد معدنية
170	10	5	13	12	28	102	أواني منزلية
111	5	4	25	9	1	67	لوازم التجميل
63	4	4	3	6	11	35	لوازم الأفراح
409	11	7	16	14	34	327	معدات ولوازم مختلفة
28	2	2	3	3	6	12	تغذية الأنعام
20	1	2	4	1	1	11	ألعاب الأطفال
13	1	1	1	3	2	5	مواد الاسكافي
43	2	1	4	1	5	30	أقمشة الخياطة
346	30	24	37	40	68	147	الخشب والنجارة
130	11	10	14	15	25	55	الحلاقة
245	20	17	25	29	44	110	مقهى ومطعم
97	5	7	8	11	19	47	مواد مكتبية
62	7	6	8	10	9	22	هاتف عمومي
83	9	8	10	12	16	28	مرش وحمام
27	2	2	4	3	7	9	كشك
125	11	9	13	14	25	53	خدمات الإعلام الآلي
492	47	34	48	59	97	207	الميكانيك والتلحيم والحدادة
10	1	4	1	1	2	1	تنظيف الملابس
8		1	1	1	2	3	بيض، حليب ومشتقاته

25		2	4	6	3	10	أجهزة الهاتف
5		1	1	1	1	1	بيع الصوف
62		3	8	6	10	35	صياغة ومجوهرات
86		9	11	20	12	34	محطات غسل وتشحيم
49		9	10	7	11	12	خبير وكالة عقارية
90		18	10	15	5	42	أجهزة وعتاد كهربائي
506		15	41	46	96	308	قطع الغيار
12		1	6		1	4	مدرسة السياقة
9				4	3	2	دار الحضانة
60	1	14		10	31	4	صيدلية
22	1	6		1	2	12	الزهور وأنواع النبات
7	1			2	1	3	مشروبات غازية
11		1	1		4	5	إعلام ألي
97	8	2			19	68	أدوات كهرومنزلية
162		9		15	25	113	أثاث وأفرشة منزلية
4				1	2	1	بيع السيارات الجديدة
53	9		7	11		26	مواد البناء
51		14	5		9	23	آلات التصوير
15				4	2	9	أجهزة وعتاد صحي
5			1		2	2	حلويات تقليدية
14		3		4	6	1	مرآة وزجاج
7				2	4	1	ألبسة ومواد مستعملة
11			2		8	1	قاعة رياضة
31	1	14	1	7	8		مكتب دراسات
8		1	1	1	5		فندق
96		11	8	28	49		طبيب
15		4		5	6		موثق
7		2	1	1	3		مكتب تأمينات
6			2	2	2		وكيل معتمد
4		1	1		2		مخبري
4		1			3		كاتب عمومي
9		1	1	2	5		محاسب
10		1	2	1	6		محضر قضائي
8				3	5		تصليح الدراجات
131		39		33	59		تصليح الأجهزة الإلكترونية
21			3	7	11		تصليح الأجهزة الكهرومنزلية
9		2			7		خردوات
11			1	4	6		بيطري

37		6		9	22		محامي
6		2		4			قاعة أفراح
6			1		5		وكالة السفر والسياحة
2					2		مكتب صرف العملة
836	64	81	109	181	174	227	عدد الأنشطة
6273	366	466	578	729	1251	2883	عدد المحلات
-	ضعيف	متوسط		حسن		جيد	المستوى

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الفئة الأولى: وتضم مستوى التجهيز الجيد حيث جاءت تضم القطاع الحضري الخامس فقط وذلك بعدد أنشطة يقدر بـ 227 نشاطا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 27.15 % من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه الأنشطة تضم نحو 2883 محلا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 45.96 % من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة، ويمكن إرجاع تفسير ذلك إلى عامل التركيز الكبير في المحلات التجارية حيث يضم هذا القطاع الخامس شارع دبي الذي يعتبر بمثابة القطب التجاري الرئيسي في مدينة العلمة حيث تزدحم فيه الأنشطة التجارية مستفيدة من سهولة الوصول التي تتمتع بها هذه المنطقة وهذا مقارنة مع باقي الأحياء السكنية الأخرى للقطاعات الحضرية في هذه المدينة.

الفئة الثانية: وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز حسن وتضم القطاعيين الحضريين الأول والثالث وذلك بعدد أنشطة يقدر بـ (174، 181) نشاطا تجاريا وهو ما يمثل النسب المتراوحة بين (20.81، 21.65%) على الترتيب وذلك من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه الأنشطة تضم في هذين القطاعين نحو (729، 1251) محلا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ (11.62، 19.94%) على الترتيب من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة، ويمكن إرجاع تفسير ذلك إلى عامل التركيز الكبير للمرافق الإدارية والأمنية في الأحياء السكنية للقطاعين وإلى طبيعة أحجام المباني الصغيرة التي لا تتناسب مع المحلات التجارية الحديثة التي تحتاج إلى مساحات عقارية كبيرة، مع العلم أن الازدحام الكبير الذي تتعرض له الأحياء السكنية للقطاع الأول هو بسبب الارتفاع المستمر في عدد السكان والزبائن المترددين وطبعاً هذا الوضع سيؤدي حتماً إلى هجرة أغلبية الأنشطة التجارية مستقبلاً نحو بعض الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية الحديثة في مدينة العلمة ومن أهمها نجد القطاع الحضري الخامس.

الفئة الثالثة: وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز متوسط حيث تضم القطاعين الحضريين الثاني والرابع وذلك بعدد أنشطة تجارية يقدر بـ (81، 109) نشاطا تجاريا على الترتيب وهو ما يمثل النسب المتراوحة بين (9.69، 13.04%) على الترتيب من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت

هذه الأنشطة تضم في هذين القطاعين الحضريين نحو (466، 578) محلا تجاريا وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ (7.43، 9.21 %) على الترتيب من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة، وربما يفسر هذا الوضع بطبيعة المحلات التجارية الموجودة في أحياء هذين القطاعين وتضم بعض الدكاكين التجارية المتنوعة المكتملة للمسكن أي المحلات التي تفتح في الأحياء السكنية لتقديم خدمات تجارية يومية للسكان **الفئة الرابعة:** جاءت هذه الفئة تضم مستوى التجهيز الضعيف حيث تضم القطاع الحضري السادس وذلك بعدد أنشطة تجارية يقدر بـ 64 نشاطا تجاريا وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ 7.66 % من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه الأنشطة التجارية تضم نحو 366 محلا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 5.84 % من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة وعلى العموم يتبين مما سبق التباين وعدم التجانس في توزيع الأنشطة التجارية ومحلاتها التي تضمها هذه الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة وتركزها في مناطق محددة وهذا تبعا للأهمية التاريخية والوظيفية التجارية فيها.

2. واقع النشأة والتطور لشارع دبي في مدينة العلمة:

يعتبر شارع دبي من الأقطاب التجارية الهامة في الجزائر حيث تعود بداية نشأة الشارع إلى منتصف التسعينيات بعد عملية تحرير التجارة والصناعة التي شرعت فيها الدولة الجزائرية منذ سنة 1990 وبموجب إصدار القانون الخاص بالسجل التجاري والذي كرس مبدأ حرية التجارة والصناعة وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية خاصة، وعليه يكتسي شارع دبي أهمية كبيرة في دراسة النشاط التجاري في مدينة العلمة حيث يتجلى ذلك في التكتل والتركز التجاري الكبير وما يشهده من حركية تجارية نشيطة حيث جاء استقرار النشاط التجاري بهذا الشارع يفسر بما يلي: عامل الاستقرار الأمني النسبي الذي شهدته مدينة سطيف خلال العشرية السوداء وأهمية الموقع الجغرافي لولاية سطيف كهزمة وصل تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب حيث ساعد ذلك على نمو وتطور نشاط الاستيراد لتجار شارع دبي حيث حقق قفزة نوعية في ميدان توفير مختلف السلع والمستلزمات للمواطن الجزائري وأصبح بإمكانه الحصول على منتجات كانت نادرة في السوق الجزائرية وبأسعار جد تنافسية أحيانا، وفي سياق الحديث حافظ شارع دبي ولعدة سنوات على هذه الوتيرة التصاعدية من حيث تزايد كمية السلع المعروضة وعدد السكان الزبائن في المناسبات الكبرى على غرار الدخول الاجتماعي والأعياد المختلفة حتى تعدت شهرته حدود البلاد وأصبح الوجهة المفضلة لمعظم الناشطين في الميدان التجاري في الجزائر داخلها وخارجها من أفراد الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج عند زيارتها للجزائر، وأيضا بالنسبة للتجار من تونس وليبيا الذين يقصدون شارع دبي يوميا من أجل اقتناء مختلف السلع والمعروضات. لاحظ الصورتين رقم (24) و(25)

الصورتين رقم (24) و(25): مدينة العلماة: حجم النشاط التجاري الهام في شارع دبي



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

3. المنشآت التجارية الكبرى:

لقد تطورت الأنماط التجارية في مدينة العلماة بسبب التركيز السكاني والحضري وتوسيع مد شبكة الطرق والشوارع حيث برزت الحاجة إلى إقامة وتعدد المنشآت التجارية التي لها وزن كبير في النشاط التجاري وعليه فقد قمنا في هذا الإطار بإدراج التصنيف التالي: الأسواق اليومية الدائمة والأسبوعية الكبيرة كمايلي:

3.3. الأسواق التجارية اليومية الدائمة: جاءت هذه الأسواق التجارية في العلماة تنقسم إلى مايلي:

3.3.1. الأسواق التجارية اليومية المغطاة والمتنازل عليها لحساب الخواص:

تضم مدينة العلماة سوق⁽¹⁾ يومي مغطى ويقع في وسط المدينة وهو عبارة عن تكتل لـ 90 محلا تجاريا موزعة على عدة أصناف تجارية حيث يمكن تلخيصها حسب التصنيف النوعي المعتمدة في تحديد الأصناف التجارية فيما يلي: المواد الغذائية العامة، الخضر والفواكه الحلويات والمرطبات، جزارة، العقاقير والأعشاب، مسمكة، الأواني المنزلية، الأحذية والملابس، مقهى، مطاعم، هاتف عمومي ومكتبة...إلخ ومع العلم أن هذه الأسواق التجارية اليومية هي تابعة لبلدية العلماة وقد تم التنازل عليها لحساب الخواص.

3.3.2. الأسواق اليومية غير المغطاة التابعة لبلدية العلماة:

لقد حاولت البلدية سابقا تثبيت الباعة المتجولين بتخصيص مجالات تجارية تمثلت في أسواق يومية غير مغطاة جاءت في شكل خيم في انتظار إنجاز مراكز تجارية، ولكن هذا الوضع استمر إلى الوقت الراهن حيث تضم سوق الخيام للملابس الذي يقع بساحة الثورة وسوق الخضر والفواكه الذي يقع في حي ثابت

(1) السوق هي مساحات التسوق التي يقام فيها عرض المنتوجات وتبادلها بانتظام طوال أيام السنة، ويمكن تقسيم الأسواق حسب أهميتها واتساع مجال نفوذها إلى أسواق ذات

أهمية: وطنية، إقليمية ومحلية، ومع العلم أن هذه الأهمية جاءت تحدد وفق: الموقع الهام، ثمن الكراء، تدفقات السلع والزبائن ورؤوس الأموال وتوسع مجالات النفوذ.

أنظر: فوزي عبد المجيد الأسدي، جغرافيا المدن أو المراكز الحضرية، دار القلم، الإمارات العربية، سنة 1990، ص287

بوزيد بمحاذاة وادي الجهادي وبهما حوالي 193 خيمة تجارية فردية صغيرة في عدة أصناف تجارية حيث تشهد تدفقات هامة للسكان والزبائن وهذا يتوافق مع انخفاض الأسعار وتنوع السلع والمعروضات عن الخصائص التنظيمية ومع العلم أن الأسواق اليومية غير المغطاة تختلف عن الأسواق اليومية المغطاة السابقة الذكر في الإطار العام المتدهور والذي جاء يفتقر لأدنى الشروط والمقاييس المعمول بها في التهيئة الحضرية، وكما تحتوي مدينة العلمة على سوق يومي غير مغطى يقع في حي بلعلو وهو متخصص بيع الألبسة والمستلزمات المنزلية وسوق يومي غير مغطى يقع في حي قوطالي ذو طابع جهوي وهو متخصص في بيع مختلف مواد البناء، وعليه فإن المواقع العامة لهذه الأسواق في هذه المدينة لا يمنحها ديناميكية اقتصادية في المستوى المطلوب وذلك لأنها تشهد منافسة كبيرة بينها وبين مختلف المحلات التجارية المجاورة لها ولكونها أيضا لا تختلف عنها من حيث الاختصاص وهذا الوضع جاء يعكس سوء تسييرها وتنظيمها، وكما يؤثر ذلك أيضا على أداءها الوظيفي كمرافق تجارية هامة خاصة وأن مظهرها العمراني ظل في وضع لا يتماشى والمتطلبات الحديثة وبالإضافة إلى تدهور نظافتها وحالتها

3.3.3. المراكز التجارية ومنشآت البازار:

ويقصد بها تلك المنشآت العمرانية المتوسطة الحجم حديثة الإنشاء حيث جاءت تضم عدد من المحلات ذات الطابع الخدماتي والتجاري وعددها يتراوح بين (6، 25) محلا تجاريا، ومع العلم أن المظهر الخارجي لها لا يختلف كثيرا على المظهر الخارجي للمباني السكنية الفردية الحديثة، وعليه فإننا نجد البازارات في مدينة العلمة تتشكل من ثلاثة طوابق كمتوسط ارتفاع حيث توجه عادة الطوابق الأرضية كمحلات لبيع الملابس والأحذية واللوازم الشخصية، وأما الطوابق العلوية فهي موجهة لبيع الكماليات وممارسة بعض المهن الحرة كالمحامين والموثقين، وكما أن نجدها شاغرة أو موجهة للاستخدام السكني في العديد من البازارات المنتشرة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة والبازار هو حالة خاصة للمراكز التجارية في المدينة الجزائرية حيث يوجد في مدينة العلمة سبعة مراكز تجارية خاصة تتوزع كالتالي: ثلاثة مراكز منها تقع في وسط المدينة ومركزين في حي مخرش العيد في القطاع الحضري الأول ومركز واحد يقع في حي حويفي عبد الله في القطاع الحضري الثالث ومركز كبير يقع في حي أول نوفمبر في القطاع الحضري الأول بمحاذاة الطريق الوطني رقم (05) تعود ملكيته لاتحاد التجار الحرفيين

4.3.3. الأروقة التجارية التابعة للولاية:

ويقصد بها تلك المنشآت العمرانية التجارية التابعة لملكية الولاية حيث قامت الدولة بإنشاء مساحات تجارية كانت على شكل وحدات أروقة تجارية في كل مقرات الدوائر على مستوى تراب كل ولاية من

ولايات الوطن ويوجد في مدينة العلمة رواقين يحتلا موقعا هاما وموجهين لعرض وبيع عدة أنواع مختلفة من السلع وهما الرواق التجاري الأول الذي يقع في حي مخربش العيد ويضم محلات تجارية كبرى متمثلة في المواد الغذائية، الآلات الكهرومنزلية، الأثاث والأواني المنزلية، وأما الرواق التجاري الثاني فإنه يقع في حي هواري بومدين وهو يضم بعض المحلات التجارية المخصصة لبيع الأثاث المنزلي والمواد الغذائية.

3.3.5. الأسواق الأسبوعية:

تساهم الأسواق الأسبوعية في تعزيز البنية التجارية للمدن، وعليه جاءت مدينة العلمة تضم سوق أسبوعي موجه لبيع الحيوانات خاصة منها الأبقار والماشية حيث يشهد إقبالا كبيرا وله جاذبية كبيرة تمتد من الولايات التالية: بجاية، البويرة وبرج بوعريريج غربا وإلى قسنطينة وما جاورها شرقا وجيجل شمالا وإلى ولايتي باتنة ومسيلة جنوبا، ولذلك يعتبر مورد أساسي لهذه المدينة من خلال تأجيريه سنويا، ومع العلم أنه قد حول سنة 1972 من وسط مدينة العلمة إلى جوار المنطقة الصناعية بمحاذاة الطريق الوطني رقم (77) الرابط بين مدينتي العلمة وباتنة وهو بذلك يحتل مساحة تقدر بـ 10 هكتار وهي سوق جرداء شبه معزولة وغير معبدة وأكثر عرضة للأحوال في فصل الشتاء وتتعهد بها المحلات التجارية، وإضافة السوق الأسبوعي الذي جاء في شكل مساحة شاغرة تتخلل الأحياء لا أكثر والذي يقع في القسم الجنوبي بجوار حي ثابت بوزيد في القطاع الرابع حيث خصص منه جزء لبيع الخضر والفواكه والمواد المصنعة وجزء آخر إلى سوق بيع الجملة للخضر والفواكه ولكن إطاره العام جاء يفتقر إلى أبسط معايير التهيئة والتنظيم.

5. التجارة غير الشرعية:

انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية يمكن التمييز بين صنفين أساسيين من التجارة غير الشرعية فالنوع الأول يتمثل في التجارة غير الشرعية الممارسة على مستوى المحلات التجارية أي المحلات التجارية التي لا يمتلك أصحابها السجلات التجارية أي رخص ممارسة الأنشطة التجارية القانونية والنوع الثاني التجارة غير الشرعية الممارسة خارج المحلات التجارية، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى النوع الثاني من التجارة حيث يقصد به أماكن تجمع الباعة والتي تؤثر سلبيا وبشكل المباشر على النسيج الحضري القائم في مدينة العلمة، وكما تنتشر بشكل كبير عشوائي في نقاط مختلفة من الأحياء السكنية ومنها وسط المدينة، شارع دبي وثابت بوزيد حيث يتجمع الباعة المتجولون وأصحاب الطاولات على جوانب الشوارع وأرصفتها ومنهم حتى أصحاب المحلات التجارية الذين يعرضون السلع على أرصفه الشوارع وخاصة منها أصحاب محلات بيع الملابس الجاهزة، المواد الغذائية، الهواتف النقالة الإكسسوارات والسلع الاستهلاكية المختلفة وهذا الأمر يدل على قوة الحركية التجارية التي تشهدها

هذه الأحياء السكنية في مدينة العلما لاحظ الصورتين رقم (26) و(27)، وعليه وباعتبار أن البلدية هي السلطة الرئيسية المسؤولة قانونيا على توفير الرقابة المستمرة في الحفاظ على المظهر الحضري العام وتجميله وتأثيره في هذه المدينة فإن عليها كذلك القيام بهذا الدور من خلال تطبيق المراسيم والتشريعات واللوحات الإشهارية في هذا الميدان وليس من خلال القرارات الفردية وإعطاء الأهمية الكافية لمثل هذا الأمر وألا تصرح للأعمال التي هي دون المستوى بالتنفيذ وأن يكون دورها في الإشراف على التنفيذ دوراً فعالاً وحقيقياً، وإضافة إلى تنظيم الأسواق اليومية ومواقف سيارات الأجرة وكذلك حافلات النقل الحضري.

الصورة رقم (26): التجارة غير الشرعية في شارع دبي الصورة رقم (27): التجارة غير الشرعية في حي وسط المدينة



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

6. الفوارق الكمية والنوعية في المحلات التجارية:

لقد أثبتت الدراسة الميدانية أن التوزيع المجالي للأنشطة والمحلات التجارية جاء متباين وغير متجانس في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلما حيث نجد منها ما يظهر بكثافة وبشكل متكرر ومنها ما يرتبط بالخصائص الجهوية والطابع التجاري الاقتصادي للمدينة وبحاجة السكان من السلع ومدى وفرتها وفقا لقانون العرض والطلب، وعليه وفي سياق الحديث عن النشاط التجاري وتوزيعه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى قياس حجم الأنشطة التجارية السائدة وتوزيعها وطبيعتها في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية للمدينة وذلك باعتبارها الحلقة الرئيسية في الحركة التجارية وهذا باستخدام وتوظيف مجموعة المؤشرات حيث نجد من أهمها مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية مؤشر ديفيس (Indice de Davies) للتجمع التجاري وكذلك مؤشر بنيسون (Indice de Bénisson) كما يلي:

1.5. مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية: يعتبر مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية مؤشرا هاما يعكس مستوى التغطية والخدمة التجارية للقطاعات الحضرية لمدينة العلما حيث جاء مؤشر

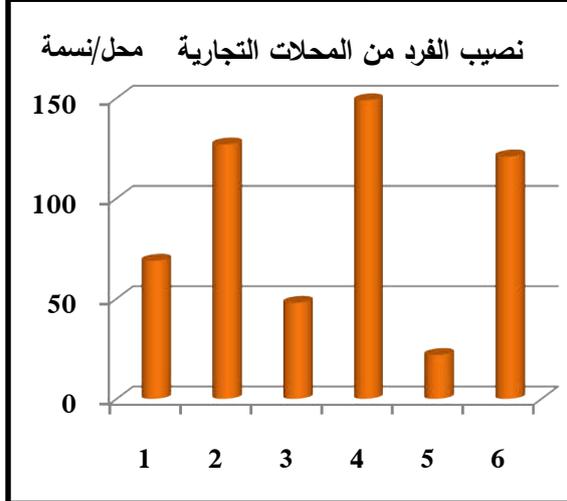
نصيب الفرد⁽¹⁾ يتميز بمستوى تغطية تعكس حجم الأنشطة التجارية الهامة وطبيعتها وعلاقتها بالتركز السكاني الهام فيها حيث يدل على ارتفاع كثافتها السكانية نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتأثرها بالعوامل التاريخية والعمرائية لعملية التحضر والنمو الحضري ومن الشكل رقم (27) يمكن تمييز ثلاثة مستويات أساسية لمؤشر نصيب الفرد في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة كما يلي:

المستوى الأول: ويمثل هذا المستوى نصيب الفرد المرتفع من الخدمة التجارية حيث سجل في القطاع الحضري الخامس الذي بدوره يتوفر على شارع دبي وذلك بمؤشر يقدر بمحل تجاري واحد لكل 22 نسمة

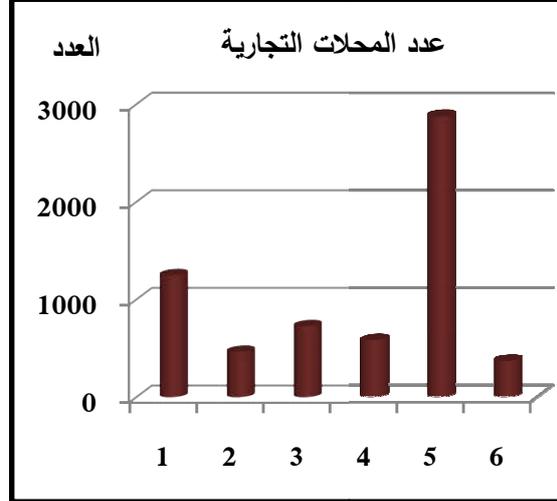
المستوى الثاني: ويمثل هذا المستوى نصيب الفرد المتوسط ويضم القطاعين الثالث والأول حيث يقدر نصيب الفرد من المحلات التجارية فيهما بمحل تجاري واحد لكل (48، 69) نسمة على الترتيب

المستوى الثالث: ويمثل هذا المستوى نصيب الفرد المنخفض من الخدمة التجارية حيث جاء يضم القطاعات الحضرية الثلاثة الباقية وهي السادس، الثاني والرابع ويقدر نصيب الفرد من مختلف المحلات التجارية الموجودة في أحيائها السكنية بمحل تجاري واحد وهذا لكل (121، 127، 149) نسمة على الترتيب

مدينة العلمة: توزيع نصيب الفرد من المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية



الشكل رقم (27)



المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

1.1.5. مؤشر ديفيس (Indice de Davies) للتجمع التجاري:

بعدما تم التعرف إلى مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية وفي سياق الحديث أيضا عن النشاط التجاري وتوزيعه في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة فإنه وبالاعتماد على توظيف

(1) نصيب الفرد من المحلات التجارية = إجمالي عدد السكان في كل قطاع حضري / عدد المحلات التجارية في نفس القطاع

مؤشر ديفيس (Indice de Davies) للتجمع التجاري⁽¹⁾ هذا الأخير الذي يكشف عن الوزن الحقيقي للأنشطة التجارية في القطاعات الحضرية للمدينة لأن أغلب الأنشطة التجارية قد يتخللها التوزيع غير المتجانس وذلك بالاعتماد على ندرة المحلات وليس على مجموعها لأي نشاط تجاري، وعليه وطبقا لنتائج القياس التي يبرزها هذا المؤشر كما يبين الشكل رقم (28) الذي يؤكد الجدول رقم (00) في الملحق رقم (م0) يمكن استخراج أربعة مستويات متباينة لتركز النشاط التجاري في هذه القطاعات الحضرية وهي كما يلي:

المستوى الأول: وجاء هذا المستوى يمثل مستوى التركيز التجاري المرتفع حيث سجل في القطاع الخامس بأكبر قيمة وذلك بـ 21.6591 وإجمالي عدد محلات تجارية مرتفع يقدر بـ 2883 محلا تجاريا وكما ينشط أصحابها في 227 نشاطا تجاريا مقارنة مع القطاعات الحضرية الأخرى للمدينة وهذا لأنه يضم شارع دبي

المستوى الثاني: ويمثل هذا المستوى مستوى التركيز التجاري المتوسط وجاء يضم القطاع الحضري الأول حيث يقدر هذا المؤشر بـ 10.7794 وذلك يقابله حجم سكاني يقدر بـ 86163 نسمة، وكما يقدر عدد المحلات التجارية في هذا المستوى بـ 1251 محلا تجاريا وفي حين ينشط أصحابها في 174 نشاطا تجاريا

المستوى الثالث: ويمثل هذا المستوى مستوى التركيز التجاري الضعيف ويضم القطاعين الرابع والثالث حيث تراوحت قيم مؤشر ديفيس بين (5.2570، 6.5037) على الترتيب وهذا يقابله حجم سكاني يتراوح بين (25486، 20135) نسمة، وكما يقدر إجمالي عدد المحلات التجارية بين (109، 181) محلا تجاريا وفي حين ينشط أيضا أصحاب هذه المحلات التجارية في (578، 729) نشاطا تجاريا على الترتيب

المستوى الرابع: ويشتمل هذا المستوى على مستوى التركيز التجاري الضعيف جدا ويضم القطاعين الحضريين السادس والثاني حيث تراوحت قيم مؤشر ديفيس بها بين (2.5132، 4.2797) على الترتيب وهذا مقابل عدد محلات تجارية يقدر بـ (366، 466) محلا تجاريا على الترتيب وموزعة بين (64، 81) نشاطا تجاريا على الترتيب، وعليه فإن هذه القطاعات هي التي تحتوي على عدد منخفض من المحلات والأنشطة التجارية مقارنة بالقطاعات السابقة وهذا يؤدي إلى تزايد تنقلات السكان نحو القطاعات الأخرى.

2.1.5. مؤشر بنيسون (Indice de Bénisson): هو مؤشر يكمل مؤشر ديفيس حيث يتم حسابه دون إدخال عنصر السكان، وأما مؤشر بنيسون فيأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر الهام الذي يقدم صورة عن

(1) مؤشر ديفيس (Indice de Davies): ويكتب وفق المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر ديفيس (Indice de Davies)} = \text{ندرة المحلات} \times \text{مجموع عدد المحلات لنشاط تجاري معين في كل قطاع حضري}$$

$$\text{حيث: مؤشر الندرة} = \frac{1}{\text{مجموع المحلات للنشاط التجاري في قطاع}}$$

أنظر: مارش أحمد سعيد العديني، المدخل إلى جغرافية النقل والتجارة الدولية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، سنة 2004، ص 94

وجود فائضا أو عجزا في إحدى الأنشطة التجارية، وعليه وطبقا لنتائج القياس التي يبرزها مؤشر بنيسون⁽¹⁾ وكما يبين الشكل رقم (28) والذي يؤكد الجدول رقم(39) في الملحق رقم (م14) يمكن استخراج ثلاثة مستويات ومتفاوتة لتركز النشاط التجاري في القطاعات الحضرية لهذه المدينة كما يلي:

المستوى الأول: ويمثل هذا المستوى مستوى التركيز المرتفع ويضم القطاعين الحضريين الخامس والأول وقد سجلت قيم مؤشر بنيسون ب (23.5105، 27.0937) ويعدد سكان يقدر ب (43362، 16386) نسمة على الترتيب حيث تظهر بعض الأنشطة التجارية ذات الندرة الجغرافية ومنها طبيب مختص وكالات السفر... إلخ وهي لا تظهر عادة إلا في مدن الشبكة الحضرية الجزائرية الكبرى ذات الوزن الجهوي الهام.

المستوى الثاني: ويضم هذا المستوى مستوى التركيز المتوسط ويتجسد في القطاعين الحضريين الثاني والثالث وبمؤشر بنيسون يقدر ب (5.9666، 8.2592) ويقابله عدد سكان يقدر ب (16386، 20135) نسمة على الترتيب وكما يقدر كذلك عدد المحلات التجارية في هذا المستوى ب (466، 729) محلا تجاريا

المستوى الثالث: ويضم هذا المستوى مستوى التركيز الضعيف حيث يمثل القطاعين الحضريين السادس والرابع، وفي حين سجل مؤشر بنيسون ب (1.2902، 3.8799) على الترتيب، وكما جاء عدد السكان يقدر ب (19244، 25486) نسمة وهذا يقابله عدد من المحلات التجارية يقدر ب (366، 578) محلا تجاريا وهي لا تحقق اكتفاءها الوظيفي، وهكذا يمكن تفسير هذا الوضع بغياب بعض الأنشطة التجارية فيها، ومما سبق نجد أن النتائج جاءت تؤكد على وجود علاقة بين المؤشرين حيث سجلت أكبر قيمة لهما في القطاعين الحضريين الأول والخامس، وعليه للقطاع الأول (ديفيس 10.7797، وبنيسون 27.0937) والخامس (ديفيس 21.6591، وبنيسون 23.5105) وهذا ما يدل على وجود فائض في عدد المحلات التجارية، وبالمقابل عرفا القطاعين الحضريين السادس والرابع عجزا تجاريا لأن قيمة بنيسون أقل من قيمة

(1) مؤشر بنيسون (Indice de Bénisson): ويكتب وفق المعادلة التالية:

مؤشر بنيسون = مؤشر ديفيس × التمرکز التجاري، ولحساب قيمة التمرکز التجاري نتبع الخطوات التالية:

أ. الخطوة الأولى: حساب التمرکز التجاري في كل قطاع كالتالي:

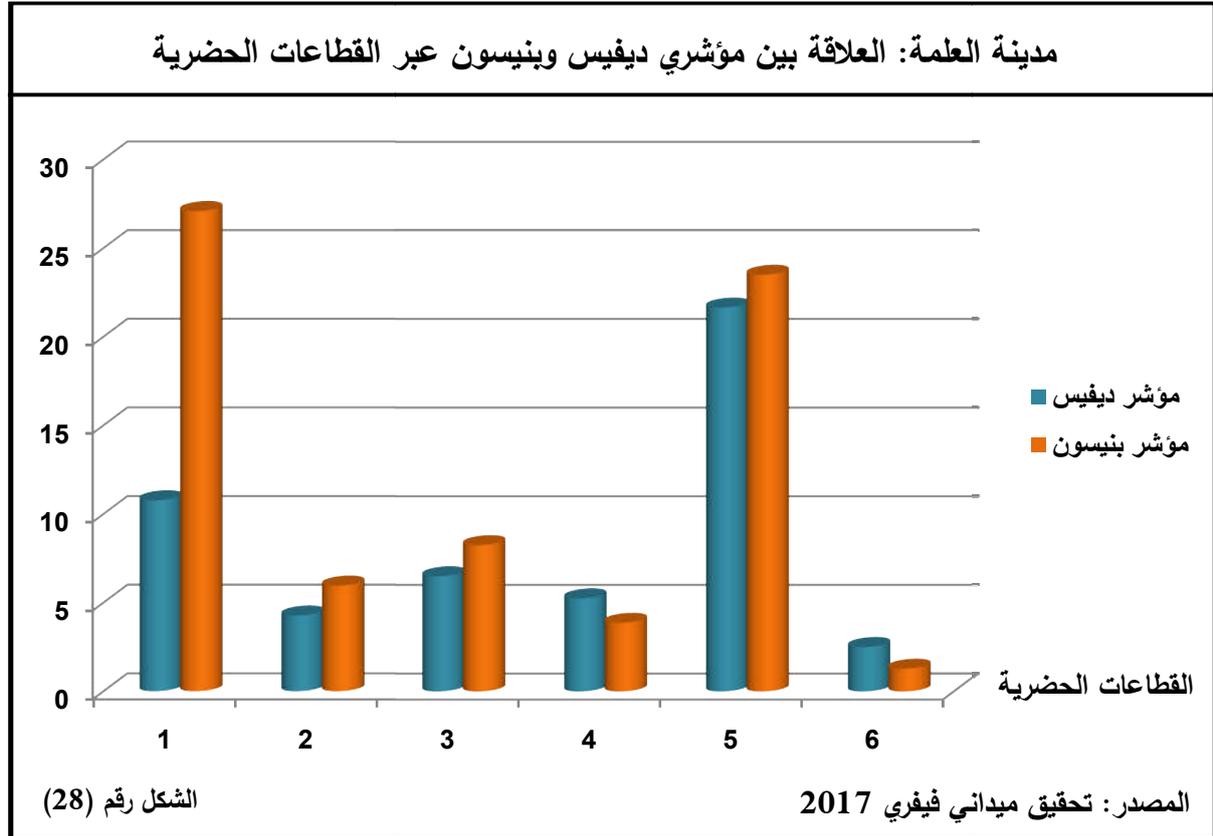
$$\text{التمرکز التجاري} = \frac{\text{عدد المحلات في كل نشاط تجاري في كل قطاع}}{\text{عدد المحلات في كل نشاط تجاري في المدينة}} \times \frac{\text{عدد السكان في كل قطاع}}{\text{إجمالي عدد السكان في المدينة}}$$

ب. الخطوة الثانية: حساب التمرکز المطلق كالتالي: التمرکز المطلق = مؤشر ديفيس × التمرکز التجاري

ج. الخطوة الثالثة: حساب مؤشر بنيسون لكل نشاط في كل قطاع حضري حيث تتحصل عليه بقسمة التمرکز المطلق على مجموع قيم التمرکز المطلق للأنشطة التجارية.

أنظر: مارش أحمد سعيد العديني، المصدر الذي سبق ذكره، ص98

ديفيس حيث يدل هذا على وجود فوارق كمية ونوعية في توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية في هذه المدينة وذلك بتمركز متخصص على مستوى محاور الطرق الرئيسية للمدينة وخاصة الطريق الوطني رقم (05) والطرق الوطني رقم (77) وفي حين الحالة العادية نجدها موجودة في أحياء القطاعات الحضرية القريبة والمجاورة لوسط المدينة وهذا ما ساهم في زيادة احتياجات السكان وتنقلاتهم نحو أحياء هذه القطاعات وخاصة مع التطور العمراني وكذا زيادة تركيز النشاط التجاري في مدينة العلمة.



6. انعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري:

يلعب النشاط التجاري في مدينة العلمة مؤشرا هاما يعكس دور هذا النشاط في تحديد المظهر الحضري العام حيث تشهد هذه المدينة عبر محاور شبكة الطرق ومختلف الشوارع الرئيسية التي تنظمها اكتظاظا وديمومة الحركية وخاصة في الأقطاب التجارية، وعليه سيعتمد في تحليل هذا العنصر في الأساس على النتائج المستخرجة من الاستثمارات الاستثنائية ومن الشكل رقم (29) الذي يؤكد الجدول رقم (40) في الملحق صفحة رقم (15) يمكن ملاحظة أهم الانعكاسات السلبية للنشاط التجاري في المدينة كما يلي:

جاءت في المرتبة الأولى نسبة السكان الذين يؤكدون على أن النشاط التجاري يتسبب في ازدواجية وظائف المباني السكنية الفردية حيث سجلت بـ 31.32 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجلت بنسب متقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (29.52، 32.20 %)

من إجمالي السكان في هذه المدينة، ويرجع تفسير هذا الارتفاع إلى عامل سيطرة نمط السكن الفردي سواء المخطط أو الفوضوي وتطور النشاط التجاري حيث ظهرت المباني السكنية التي تجمع بين السكن والنشاط التجاري وذلك إما بتحويل جزء من المسكن للوظيفة التجارية أو بناء مسكن مزدوج ويكون فيه الطابق الأرضي مخصص للنشاط التجاري والطوابق العلوية الأخرى للسكن، وكما توجد هذه الظاهرة على مستوى نمط السكن التطوري وكذا الجماعي وهذا الوضع يؤثر سلبا على المستهلك وعلى التنظيم الحسن للمكونات العمرانية للمجال الحضري وخاصة الوظيفة السكنية في هذه المدينة. لاحظ الصورة رقم (28) وأما النسبة المئوية فقد عادت للسكان الذين يؤكدون على أن النشاط التجاري الهام في هذه المدينة يتسبب في إعاقة حركة السير سواء الخاصة بحركة السيارات أو المشاة وذلك على مستوى الشارع الرئيسي دبي الذي يشكل مخرجا مهما لهذه المدينة وخاصة خلال الفترة الصباحية حيث تتركز كل الأنشطة، وعليه فقد سجلوا هؤلاء السكان بنسبة متقاربة مع النسبة السابقة الذكر حيث تقدر بـ 29.39% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما بالنسبة إلى القطاعات الحضرية فقد سجلت هي الأخرى بنسب متقاربة تراوحت بين (27.29، 31.14%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وهكذا يمكن تفسير هذا الوضع بالتركز الكبير في الأنشطة، المخازن والمحلات التجارية على طول امتداد هذا الشارع الرئيسي لاحظ الصورة رقم (29)

الصورة رقم (29): صعوبة حركة المرور في شارع دبي



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

الصورة رقم (28): ازدواجية وظائف المباني السكنية الفردية والجماعية في شارع دبي



المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

وتم لتليها نسبة السكان الذين يؤكدون على أن النشاط التجاري في هذه المدينة يتسبب في مشكل الضوضاء التي تسبب إزعاجا كبيرا للسكان وخاصة خلال فترة النشاط اليومي على محور الطريق الوطني رقم (05) وخط السكة الحديدية ومختلف الأسواق التجارية اليومية المزدهمة لاحظ الصورة رقم (30)

وعليه فقد سجل هذا الانعكاس السلبي بنسبة تقدر بـ 24.90% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما بالنسبة إلى للقطاعات فقد سجلت بنسب متقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (23.73، 26.09%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وهذا الوضع يؤدي إلى زيادة حدوث حالات كثيرة من التعدي على الأفراد نتيجة الازدحام وكذلك السرقة خاصة منها السرقة من المحلات التجارية خاصة على مستوى شارع دبي وأما المرتبة الأخيرة فقد عادت إلى السكان الذين يؤكدون على أن النشاط التجاري في هذه المدينة يتسبب في تلويث الوسط الحضري العام بسبب تلويث الأماكن التي يتجمعون فيها بالقمامة والبقايا البلاستيكية والروائح الكريهة الناتجة عن عرض وبيع مختلف السلع والمعروضات وهذه الظاهرة تشكل عبئا كبيرا على الصحة العمومية وعلى المجال من الناحية الجمالية والاقتصادية لاحظ الصورة رقم (31)، وعليه سجل هذا الانعكاس بنسبة منخفضة مقارنة مع النسب السابقة الذكر حيث تقدر بـ 14.49% من إجمالي السكان في هذه المدينة وأما بالنسبة إلى للقطاعات فقد سجلت بنسب متقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (12.92، 16.15%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى إغراق الأسواق بالمواد المغشوشة والمقلدة والتي لا تخضع للمراقبة الجبائية حيث ساهمت في تضخيم القيمة المالية في الأسواق الموازية وهذا الأمر الذي يخل بتوازن الاقتصاد الحضري رغم جهود مصالح المفتشية الإقليمية للتجارة في مدينة العلمة، وإضافة إلى الجهود الكبيرة التي تقدمها مصالح الجماعة المحلية البلدية في السهر الدائم وراء متابعة عملية المراقبة والجمع والتنظيف عقب النشاط التجاري اليومي.

الصورة رقم (31): مشكل تلويث الوسط الحضري العام في شارع دبي



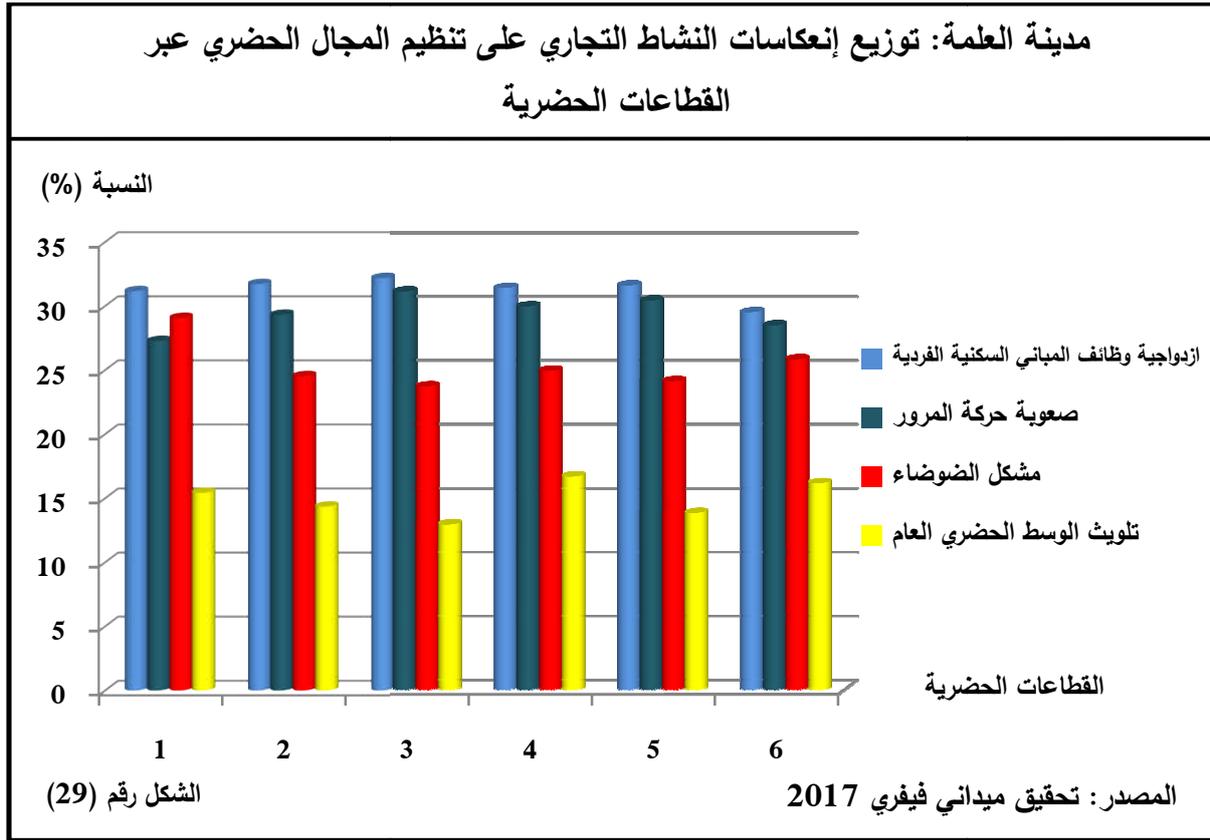
المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

الصورة رقم (30): مشكل الضوضاء في شارع دبي



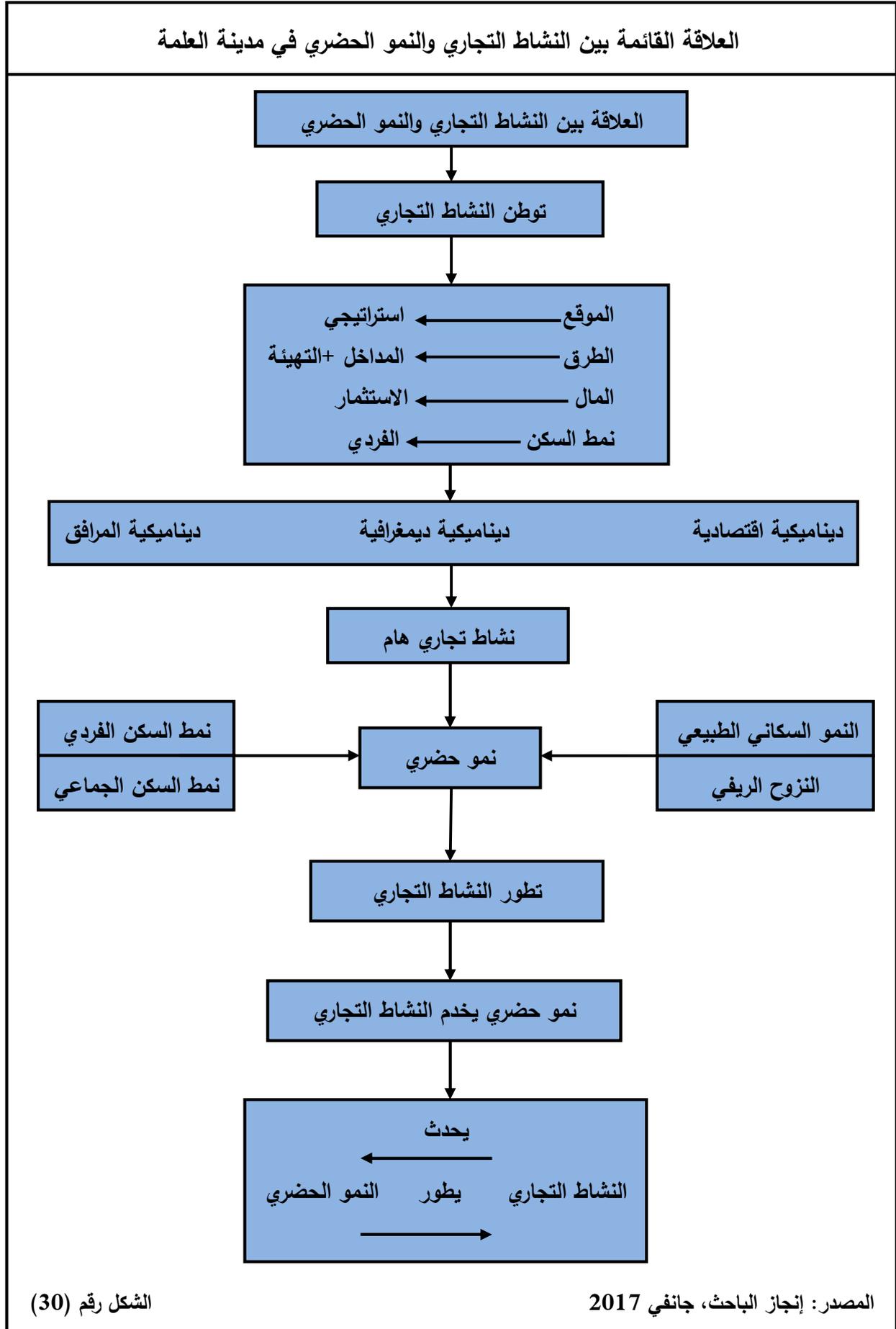
المصدر: التقاط الباحث فيفري 2017

ومما سبق جاءت انعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري متفاوتة في أحياء مدينة العلمة.



7. العلاقة بين التطور العمراني والنشاط التجاري في مدينة العلماة:

ساهم التركيز الكبير للنشاط التجاري في مدينة العلماة الذي يمتد مجال نفوذه إلى عمق التراب الوطني في تكوين توسعات عمرانية تظهر في شكل أحياء تجارية بامتياز وأهمها حي 20 أوت المعروف باسم شارع دبي حيث بدأ التوسع العمراني فيه من نقطة تقاطع الطرق الرئيسية وتفرعها وهي مركز ظهور النشاط التجاري في هذه المدينة والجهة الشمالية والجنوبية والغربية خلال الفترة بين (1995، 2005)، وعليه فقد جاء التوسع العمراني في الجهة الغربية يتجسد في اقتراح مخططات شغل الأرض رقم (39) و (40) وهي تضم سكنات جماعية اجتماعية والطوابق الأرضية فيها تضم محلات تجارية كثيرة، وهكذا فإن هذا الوضع يفسر بكون هذه المنطقة تحتوي على عدة كبير من المرافق الخدمية العمومية وأهمها محطة المسافرين ومراكز الأمن الحضري، وعليه فإن تأثير النشاط التجاري على التوسع في هذه الجهة يتجلى في اقتصاره على الجهة الغربية والشمالية فقط في البداية حيث كان النشاط التجاري يتركز على طول امتداد محاور شبكة الطريق الوطنية والولائية، وفي المقابل نجد أن ظهور النشاط التجاري في الجهة الجنوبية في هذه المدينة وهو محدود بسبب وجود المنطقة الصناعية، وجاء الشكل رقم (30) يبين أهم العوامل المساعدة على توسع النشاط التجاري وعلاقته بالنمو الحضري في مدينة العلماة ومنها الموقع ونمط المباني الفردية وشبكة الطرق واستثمار رؤوس الأموال الخاصة المحركة للعلاقات المجالية كمايلي:



8. المرافق الصناعية العلمة:

تعتبر الأنشطة البشرية الصناعية من أهم عناصر النمو الحضري في المدن لما لها من دور أساسي في عملية التطور العمراني وتغيير المجال الحضري العام، وكما يعتبر قطاع الصناعة من قطاعات النشاط الاقتصادي في مدن الشبكة الحضرية الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة حيث استفادت من منطقة صناعية فيها مجموعة من الوحدات جاءت في شكل ورشات ومصانع كما يبين الجدول رقم (41) وتساهم في تدعيم النسيج الصناعي في المجال الولائي السطايفي والإقليمي وكذلك الوطني كمايلي:

الجدول رقم (41): مدينة العلمة: توزيع الوحدات الصناعية التابعة للقطاعات العام والخاص في المنطقة الصناعية

الوحدات الصناعية	المساحة (هكتار)	عدد العمال	تاريخ بداية الإنتاج	
وحدة أغذية الأنعام	04	105	1975	
وحدة الفولاذ اللين والكترونات التلحيم	87	420	1979	
وحدات صنع العدادات (AMC)	13	680	المنتوج	
			عداد كهربائي	
			عداد للغاز	
			عداد للتيار والطاقة العالية	
وحدة ملء الغاز وتخزين وتوزيع المحروقات وصناعة المطاط والبلاستيك (NAFTAL)	44.60	411	المنتوج	
			المواد البترولية	
			أنابيب بلاستيكية	
			قارورات الغاز المملوءة	
وحدة حداد للخزف الصحي	-	105	2001	
				وحدة عظيمي للفولاذ
				وحدة شرفة لصناعة المصابيح
وحدة بهلولي "بلاطو قرميد"	-	60	2005	

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، ديسمبر 2016

وحدات صناعية ذات طابع وطني: وتضم مصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة، مصنع تروفوسود (TROFSOD) الذي يختص في الفولاذ اللين وهذا بالإضافة إلى مصنع في إلكترونيات التشحيم والتزيت. وحدات ذات طابع إقليمي: وتشمل مصنع إنتاج مواد البناء حيث يوجد في المنطقة الصناعية 19 مصنع وكلها تنتج مواد البناء منها سبعة مصانع للرخام والبلاط، مصنع لأنابيب الصرف الصحي، خمسة مصانع لصناعة السياج، أربعة مصانع لصناعة أنابيب المياه، مصنع لتحضير أغذية الأنعام، وحدة ملء قارورات غاز البوتان، محطة تخزين وتوزيع المحروقات، وحدة للعجائن وأخرى لصناعة المواد الصيدلانية

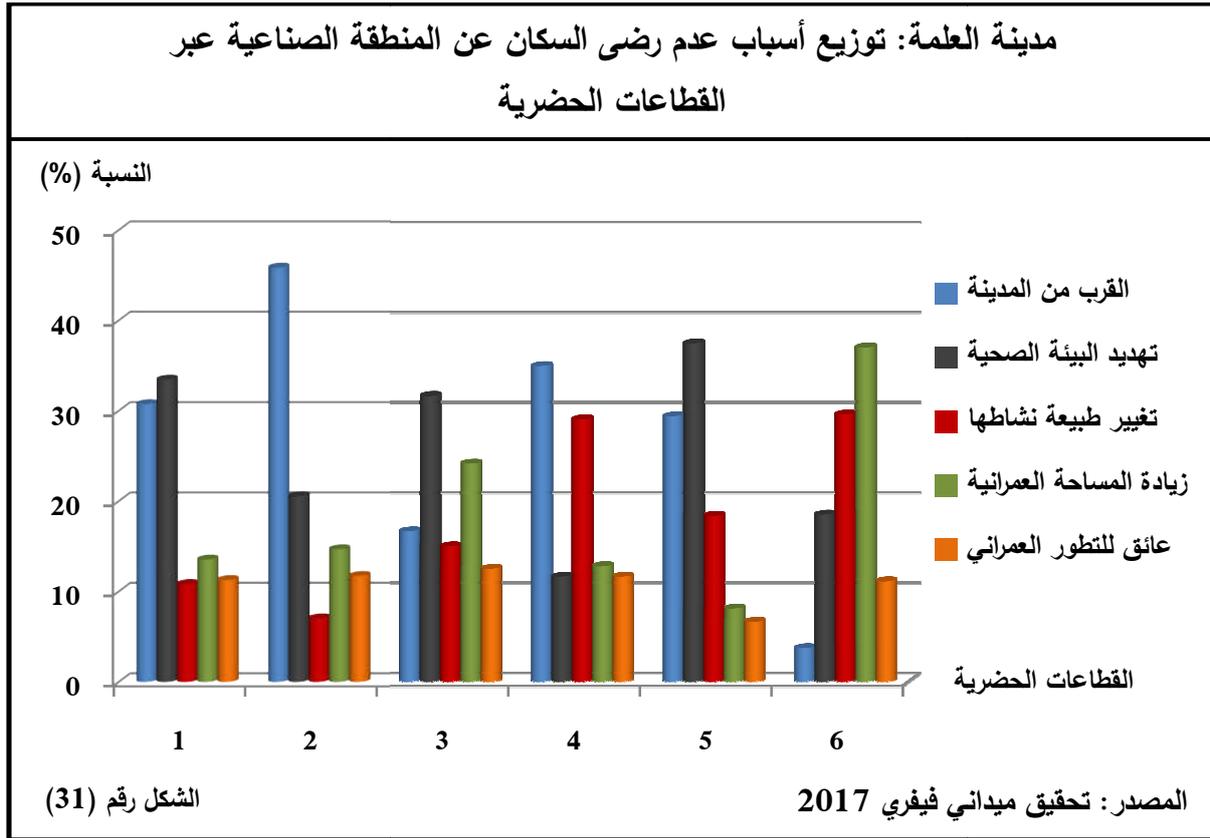
منطقة النشاطات والتخزين والتوزيع: وأنشأت سنة 1974 على مساحة تقدر بـ 54 هكتار وتضم عددا كبيرا من المخازن والمستودعات حيث نجد الشطر الأول يتربع على مساحة تقدر بـ 38.31 هكتار ويحتوي على 174 قطعة، وأما الشطر الثاني منها فيتربع على مساحة تقدر بـ 14.60 هكتار ويضم 113 قطعة. مصنع الشركة الوطنية سونلغاز: ويقتصر دوره على تحميل قارورات غاز البوتان وكما يمتد مجال نفوذ خدماته إلى خارج بلديات المجال الولائي السطايفي وهو بذلك يستحوذ على مساحة تقدر بـ 8.27 هكتار.

1.8. مدى رضى السكان عن المنطقة الصناعية:

يتبين من خلال الشكل رقم (31) الذي يؤكد الجدول رقم (42) في الملحق صفحة رقم (م15) الذي أنجز بناء على نتائج الدراسة الميدانية المبنية على الاستثمارات الاستثنائية أن السكان داخل الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة يؤكدون على عدم الرضا عن المنطقة الصناعية، ومع العلم الأسباب التي تفسر ذلك جاءت متفاوتة ومتداخلة فيما بينها والتي سيتم التعرف عليها من خلال ما يلي:

يتبين من الشكل رقم (31) وحسب تصريحات السكان تبين نتائج هذه الظاهرة في القطاعات الحضرية للمدينة حيث عادت أقصى نسبة للسكان الذين يؤكدون على قرب المنطقة الصناعية العلمة من الأحياء السكنية حيث لم يراعي عند برمجتها في ذلك الوقت اتجاهات التطور العمراني للمدينة مستقبلا وهذا ما أدى إلى التصاقها مباشرة بالنسيج الحضري القائم الأمر يمكن أن يشكل خطرا كبيرا في حالة حدوث انفجارات حيث سجلت بـ 31.18 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت بين القطاعات حيث سجلت أقصاها في القطاع الحضري الثاني بنسبة تقدر بـ 45.88 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما أدناها فقد سجلت على مستوى القطاع الحضري السادس وذلك بنسبة منخفضة تقدر بـ 3.70 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما تراوحت نسب باقي القطاعات الحضرية الأخرى بين (16.67، 34.88%) وثم جاءت نسبة السكان الذين يؤكدون أن السبب وراء عدم رضاهم عن المنطقة الصناعية راجع إلى إمكانية تهديد البيئة الصحية في هذه المدينة حيث تقدر بـ 28.03 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت بين القطاعات حيث سجلت أقصاها في القطاع الحضري الخامس بنسبة تقدر بـ 37.50 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما أدناها فقد سجلت على مستوى القطاع الرابع وهذا بنسبة تقدر بـ 11.63 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما تراوحت نسب باقي القطاعات الحضرية الأخرى بين (16.67، 34.88%) ومع العلم أن هذه المنطقة تتميز بأنها تعمل على تلوث البيئة الحضرية لأنها تطرح بعض الأدخنة التي يمكن أن تتعكس سلبا على نوعية الحياة الحضرية للسكان في مدينة العلمة ولذلك كان من المفروض إقامتها بعيدا عن النسيج الحضري وهذا من وجهة

النظر الاجتماعية والصحية وبعد ذلك نجد السكان الذين يؤكدون على أن سبب عدم رضاهم عن المنطقة الصناعية العلمة، ويرجع ذلك إلى أنها ساهمت في زيادة المساحة العمرانية العامة لهذه المدينة حيث تنخفض نسبة هؤلاء السكان وتقدر بـ 15.26 %، وكما تغيرت بين القطاعات الحضرية حيث سجلت أقصاها في القطاع الحضري السادس بنسبة تقدر بـ 37.04 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما أدناها فقد سجلت على مستوى القطاع الحضري الخامس وهذا بنسبة تقدر بـ 8.09 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما تراوحت نسب باقي القطاعات الحضرية الأخرى بين (12.79، 14.71 %) ويتوافق هذا الوضع مع ظهور توسعات عمرانية جديدة وفق نمط السكن الفردي الفوضوي حول المنطقة الصناعية من الجهتين الغربية والشرقية وعلى طول امتداد خط السكة الحديدية وأهمها الأحياء السكنية التالية دنفيز، عنان صخري وهذا بسبب فرص الشغل التي تقدمها المنطقة الصناعية، وبينما تنخفض نوعا ما نسبة السكان الذين يؤكدون على أن السبب وراء عدم رضاهم عن المنطقة الصناعية يتمثل في أنه تم إحداث بعض التغييرات في نشاطها الصناعي وأصبحت في الوقت الحالي لا تقوم إلا ببعض الأنشطة الصناعية البسيطة وسجلت نسبة هؤلاء السكان بـ 14.74 % وهي متقاربة مع النسبة التي سبقتها، وكما تغيرت بين القطاعات الحضرية حيث سجلت أقصاها في القطاعين الحضرين الرابع والسادس بنسب متقاربة حيث تقدر بـ (29.07، 29.63 %) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما أدناها فقد سجلت في القطاع الحضري الخامس وهذا بنسبة تقدر بـ 7.06 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما تراوحت نسب باقي القطاعات الحضرية الأخرى بين (10.86، 18.38 %) ويمكن تفسير هذا الوضع بأن رجال الأعمال والأغنياء قاموا بشراء بعض القطع الأرضية من المنطقة الصناعية بطريقة غير قانونية واستخدامها في مصالح شخصية في شكل مستودعات مناطق للتخزين السلع والبضائع، وفي الأخير جاء السكان الذين يؤكدون على أن المنطقة الصناعية العلمة تعتبر من عوائق التطور العمراني في هذه المدينة وعليه فقد سجلت نسبة هؤلاء السكان بنسبة منخفضة وتقدر بـ 10.79 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت بين القطاعات الحضرية حيث سجلت أقصاها في القطاعات التالية السادس الأول الرابع الثاني والثالث وذلك بنسب تراوحت بين (11.11، 12.50 %) من إجمالي السكان في هذه المدينة وأما أدناها فقد سجلت في القطاع الخامس وهذا بنسبة تقدر بـ 6.62 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وعليه فقد ساهمت أسباب وعوامل كثيرة في عدم رضا السكان عن المنطقة الصناعية حيث تباينت في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة ومن أهمها نجد عامل القرب من النسيج الحضري فيها، وكما جاءت هذه الوحدات الصناعية أيا كان حجمها غير متناسقة مع أحيائها المجاورة لها



9. العلاقات المجالية للسكان:

يعتبر التعرف على العلاقات المجالية من الأساسيات المطلوبة في دراسة واقع النمو الحضري سواء كان مخططا أو فوضويا حيث تعكس العلاقات المجالية للسكان كل مظاهر الأحياء السكنية في العلمة التي تتعدم فيها بعض متطلبات الحياة الحضرية للسكان، وعليه فقد أثبتت الدراسة الميدانية أن السكان في هذه المدينة يعانون من العجز المسجل في بعض المرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية حيث تولد عنها حركية مجالية مكثفة باتجاه المناطق المجاورة والبعيدة، وجاءت أشكال هذه التدفقات اليومية تتمثل في العمل، المواد الغذائية، الخضر والفواكه، الملابس والأحذية، الأثاث المنزلي، الخدمات الإدارية، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، الترفيه وزيارة الأهل والأقارب، وجاءت تفاصيل العلاقات المجالية كما يلي:

1.9. تعريف التنقلات⁽¹⁾:

تعتبر التنقلات اليومية للسكان في مدينة العلمة من المؤشرات الهامة للدلالة على مدى ارتباط السكان بمدينتهم والتي من المفروض أن تقدم للسكان عدة وظائف ومن بين أهدافها نجد توفير مناصب الشغل من خلال الوظائف والنشاطات الاقتصادية التي تنتج عن العمليات الاقتصادية المتبادلة بين هذه المدينة

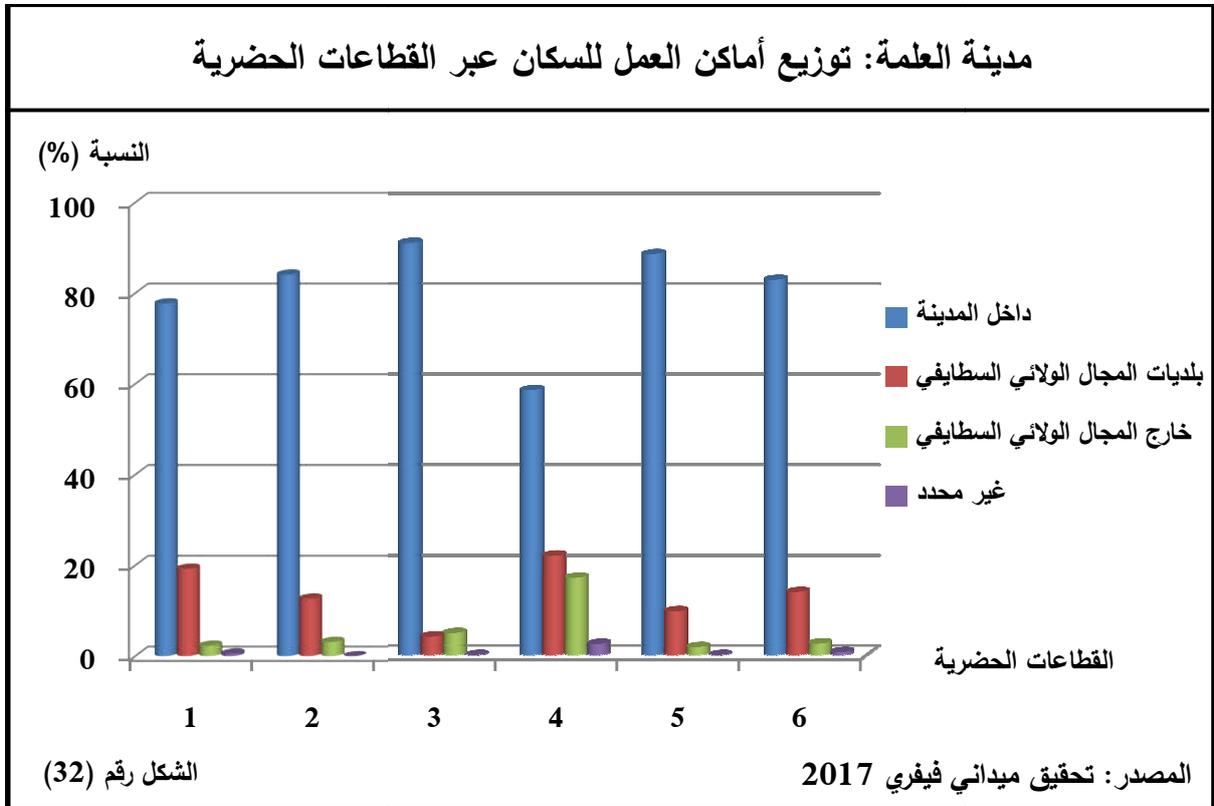
(1) جغار عايدة، الحراك السكاني كديناميكية حضرية بقسنطينة دراسة لنماذج، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2016، ص33.

والمراكز الحضرية المجاورة لها، وإضافة إلى الوقوف على مدى تأثير الأحياء السكنية على السكان بتواجد الخدمات التي تجعل من هذه الأحياء مجالا مستقطبا وجاذبا للسكان ومدى تأثيرهم في حالة انعدامها بتزايد تنقلاتهم اليومية على مسافات متفاوتة، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى معرفة أهم اتجاهات تنقلات السكان المختلفة وهذا كله من أجل معرفة أهمية العلاقة القائمة بين مكان إقامة هؤلاء السكان داخل الأحياء السكنية للقطاعات في مدينة العلمة والمناطق التي يتنقلون إليها لاقتناء حاجياتهم الضرورية حيث تتم فوق شبكة من الطرق والشوارع الهامة ووسائل للنقل والمواصلات كما يلي:

1.1.9. توزيع أماكن العمل:

يتبين من خلال الشكل رقم (32) الذي يؤكد الجدول رقم (43) في الملحق صفحة رقم (م16) أن دوافع تنقل السكان من أجل العمل في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة سجلت بنسبة مرتفعة وتقدر بـ 83.59% من إجمالي السكان العاملين في هذه المدينة أي أكثر من ¼ من السكان العاملون هم يزاولون وظائفهم في الأحياء السكنية للمدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الثالث وذلك بـ 91.06% من إجمالي السكان العاملون في هذه المدينة وأدناها في القطاع الحضري الرابع وذلك بنسبة تقدر بـ 58.54% من إجمالي السكان العاملون في هذه المدينة وفي حيث تراوحت نسب باقي القطاعات الأخرى بين (77.78، 88.60%) وربما يمكن إرجاع تفسير هذا إلى كون أغلبية السكان الحاليين على العموم جاءت وظائفهم تندرج ضمن قطاع النشاط الاقتصادي الخدماتي وترتبط في غالب الأحيان بمكان إقامتهم الحالية ومن أهمها التجارة التعليم والصحة، وثم بعدها مباشرة جاءت دوافع تنقل السكان من أجل العمل في بلديات المجال الولائي السطايفي حيث سجلت بنسبة منخفضة مقارنة مع النسبة السابقة الذكر وذلك بـ 12.63% من إجمالي السكان العاملين في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الرابع وذلك بـ 21.95% من إجمالي السكان العاملين في هذه المدينة وأدناها في القطاع الحضري الثالث وذلك بنسبة تقدر بـ 4.07% من إجمالي السكان العاملين في هذه المدينة وفي حيث تراوحت نسب باقي القطاعات الحضرية الأخرى بين (9.65، 19.30%) ويمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى طبيعة وظائفهم وهذا مما يثبت صحة الاتجاه الأول السابق ذكره أي أن أكثر من نصف السكان العاملون في هذه المدينة هم يعملون داخل أحيائهم وفي بلديات المجال الولائي السطايفي أي البلديات المجاورة لأماكن إقامتهم الحالية، وثم نجد دوافع تنقلات السكان العاملون إلى خارج بلديات المجال الولائي السطايفي أي إلى بعض الولايات والتي من أهمها: جيجل، ميله، أم البواقي، المسيلة وذلك

في بعض الميادين فقط حيث سجلت بنسبة منخفضة جدا وهذا مقارنة مع النسب التي سبق ذكرها وذلك بـ 3.42% من إجمالي السكان العاملون في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الرابع وذلك بـ 17.07% من إجمالي السكان العاملون في هذه المدينة، وبينما سجلت بنسب منخفضة جدا ومتقاربة في القطاعات الحضرية الأخرى حيث تراوحت بين (2.34، 4.87%) وإضافة إلى ما سبق هناك نسبة من السكان الذين لم يقدموا تصريح حول مكان عملهم وهذا بسبب عدم ثبات مكان عملهم وهم يتنقلون بشكل مستمر بين بعض الوظائف غير الرسمية، وعليه فقد سجلت نسبة هؤلاء السكان بـ 0.35% من إجمالي السكان العاملون في هذه المدينة، ومع العلم أن هذه النسبة جاءت من منخفضة جدا إلى منعدمة في قطاعات هذه المدينة حيث تراوحت بين (0، 2.44%).



2.1.9. حركية السكان من أجل اقتناء مستلزمات الحياة الضرورية:

تم استنتاج من خلال الشكل رقم (33) الذي يؤكد الجدول رقم (44) في الملحق صفحة رقم (م16) أن هناك ثلاثة اتجاهات تمثل أماكن تنقلات السكان وهي داخل الحي، الأحياء السكنية المجاورة ومكان آخر غير محدد، ومن أجل دراسة معمقة لأهم خصائص تنقلات السكان تمت دراستها وفق العناصر التالية:

1.2.1.9. الحركية التجارية:

1.1.2.1.9. المواد الغذائية والخضر والفواكه:

السكان الذين يقتنون هذه المواد من داخل أحيائهم السكنية حيث سجلوا بنسبة مرتفعة وتقدر بـ 68.62%

من إجمالي هؤلاء السكان في مدينة العلمة، وكما تغيرت على مستوى القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الثالث وذلك بـ 76.47% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت في القطاعات الأخرى بنسب مرتفعة ومقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (2.34، 71.43%) و ثم بعدها جاءت نسبة السكان الذين ينتقلون إلى الأحياء السكنية من أجل اقتناء المواد الغذائية، وعليه فقد سجلت بـ 28.30% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما سجلت في القطاعات الحضرية للمدينة بنسب تراوحت بين (23.08، 32.61%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبالإضافة إلى ما سبق هناك نسبة منخفضة جدا من السكان لم تحدد بدقة أماكن التنقل وتقدر بـ 3.06% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما سجلت في القطاعات الحضرية للمدينة بنسب منخفضة جدا حيث تراوحت بين (0.45، 2.36%)، وأما بالنسبة للخضر والفواكه فقد عادت المرتبة الأولى إلى السكان الذين يقتنونها من داخل أحيائهم حيث سجلوا بنسبة مرتفعة وتقدر بـ 53.69% من إجمالي هؤلاء السكان في هذه المدينة، وكما سجلت هذه النسبة في القطاعات الحضرية للمدينة بين (48.84، 61.38%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما النسبة المئوية فقد عادت للسكان الذين يقتنون الخضر والفواكه من الأحياء السكنية المجاورة حيث تقدر بـ 42.02% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما جاءت في القطاعات الحضرية مقاربة حيث تراوحت نسبها بين (37.03، 48.11%) وكل هذا يضاف إلى وجود نسبة منخفضة جدا من السكان الذين هم لم يحددوا أماكنهم في اقتناء الخضر والفواكه حيث تقدر بـ 4.28% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما سجلت في القطاعات الحضرية بنسب منخفضة جدا حيث تراوحت بين (1.59، 7.26%) من إجمالي السكان في هذه المدينة وهكذا يمكن إرجاع تفسير الارتفاع المسجل في هذه التنقلات السكانية اليومية إلى عامل تركيز وقرب هذا النوع من التجارة من السكان، ومع العلم أن هذا النوع من التجارة يتمثل في المحلات التجارية وبعض الأسواق اليومية والأسبوعية الموجودة في مختلف الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة، وكما أن النمو الحضري المتسارع فيها جعل وصول مثل هذه الخدمات التجارية إلى الأسر سهلا ومكلفا في نفس الوقت وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين مكان الإقامة الحالية للسكان وهذا النوع من الخدمات التجارية الضرورية للحياة داخل المجال السكني القائم في القطاعات الحضرية لها.

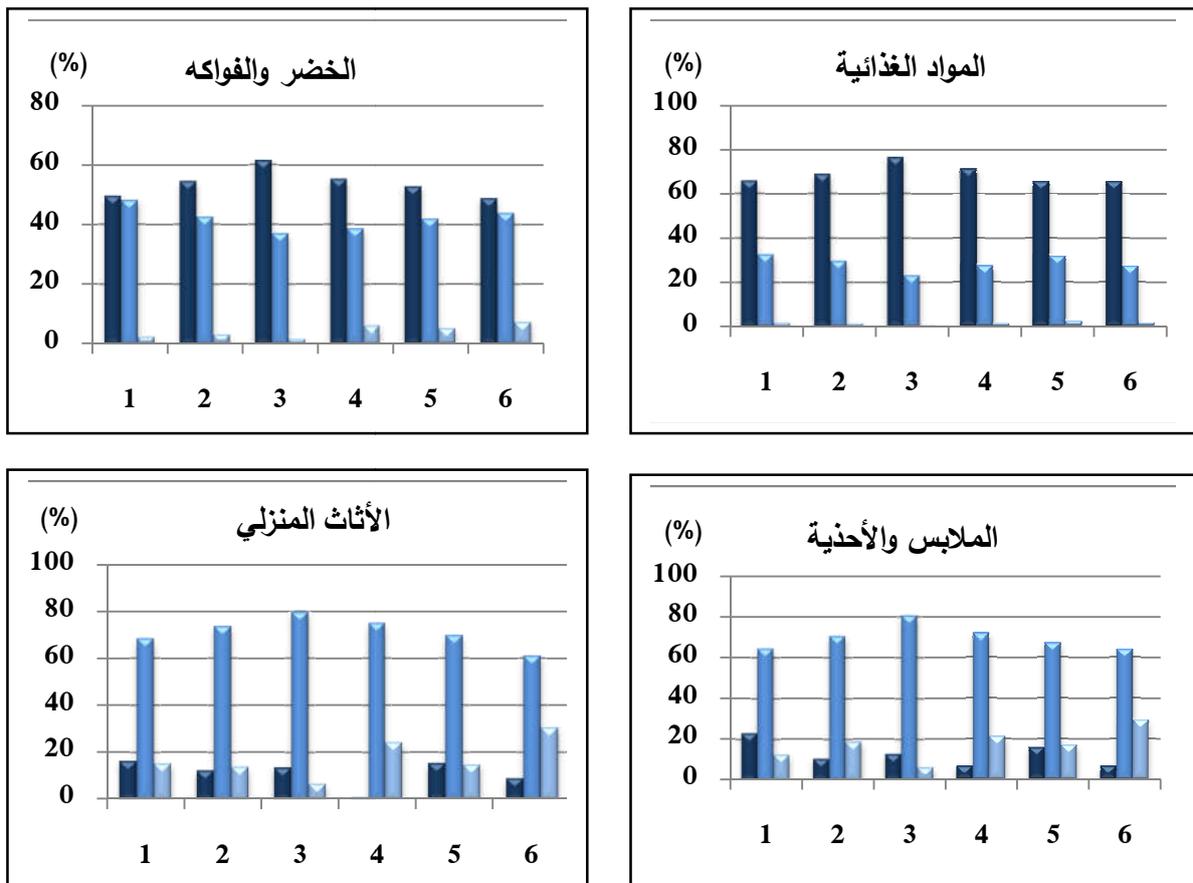
2.1.2.1.9. الملابس والأحذية والأثاث المنزلي:

بالنسبة للملابس والأحذية فقد عادت المرتبة الأولى إلى السكان الذين يقتنون هذه المستلزمات من الأحياء السكنية المجاورة حيث سجلوا بنسبة مرتفعة وتقدر بـ 69.91% من إجمالي السكان في هذه المدينة وكما

تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الثالث وذلك بنسبة تقدر بـ 80.65 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت بنسب مرتفعة جدا في القطاعات الحضرية الأخرى حيث تراوحت بين (64.20، 70.63 %)، وثم بعدها نجد نسبة السكان الذين ينتقلون إلى أماكن أخرى غير محددة من أجل إقتناء المستلزمات الخاصة بالأحذية والملابس حيث سجلت بـ 17.53% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت على مستوى القطاع الحضري السادس بـ 29.18 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وفي حين سجلت أدناها في القطاع الحضري الثالث وذلك بنسبة منخفضة جدا وتقدر بـ 6.45 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت في القطاعات الأخرى بنسب تراوحت بين (12.50، 21.19%) وكما جاءت نسبة السكان الذين يقتنون هذه المستلزمات بنسبة متقاربة مع النسبة السابقة الذكر حيث تقدر بـ 12.56 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الأول حيث تقدر بـ 22.98 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وفي حين سجلت أدناها في القطاعين الحضريين السادس والرابع بنسب منخفضة جدا في حدود 6.60 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت في القطاعات الحضرية الأخرى بنسب متفاوتة تراوحت بين (10.49، 15.76%)، وأما بالنسبة إلى اقتناء المستلزمات الخاصة بالأثاث المنزلي فقد سجل السكان الذين ينتقلون إلى الأحياء السكنية المجاورة بنسبة مرتفعة حيث تقدر بـ 71.28 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وبينما سجلت في القطاعات الأخرى بنسب تراوحت بين (68.42، 79.70%) وثم بعدها جاءت نسبة السكان الذين ينتقلون إلى أماكن أخرى غير محددة من أجل اقتناء هذه المستلزمات حيث تقدر بـ 17.51 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري السادس وذلك بـ 30.05 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت بنسب منخفضة جدا ومتقاربة في القطاع الحضري الثالث حيث تقدر بـ 6.77 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (14.04، 24.17%)، وفي الأخير جاءت نسبة السكان الذين يقتنون هذه المستلزمات من داخل أحيائهم السكنية وذلك بنسبة تقدر بـ 11.28 % من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية للمدينة بين أقصاها وسجلت في القطاعين الخامس والأول وذلك بنسب تراوحت بين (15.38، 16.27%) وأدناها سجلت في القطاع الحضري الرابع بنسبة تقدر بـ 0.83 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وفي حين سجلت في القطاعات الأخرى بنسب تراوحت بين (8.92، 13.58%)

وعليه يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى تكدس المرافق الوظيفية التجارية سواء بيع بالجملة أو بيع بالتجزئة في شارع دبي والأحياء السكنية في وسط المدينة وهذا إنما يتم على حساب الأحياء السكنية الأخرى للقطاعات الحضرية في مدينة العلما الطاردة للسكان التي لا تتوفر على المرافق الوظيفية التجارية الأساسية فيها، ومع العلم أن هذا لا يمنع من وجود تنقلات للسكان باتجاه أماكن أخرى متفاوتة.

مدينة العلما: توزيع أماكن إقتناء السكان للخدمات التجارية عبر القطاعات الحضرية



الشكل رقم (33)

■ داخل الحي
■ الأحياء المجاورة
■ مكان آخر

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

2.2.1.9. حركية التنقل للسكان من أجل الخدمات الإدارية والصحية:

يتبين من الشكل رقم (34) الذي يؤكد الجدول رقم (44) في الملحق صفحة رقم (16) أن السكان الذين ينتقلون إلى الأحياء السكنية المجاورة من أجل الحصول على مختلف الخدمات الإدارية سجلوا بنسبة مرتفعة حيث تقدر بـ 71.23% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما سجلت في القطاعات الحضرية للمدينة بنسب مرتفعة حيث تراوحت بين (62.39، 77.42%)، وثم نجد بعدها السكان الذين يتحصلون

على هذه الخدمات من المرافق الخدمية القائمة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة حيث سجلت بنسبة منخفضة مقارنة مع النسبة السابقة الذكر حيث تقدر بـ 18.68% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصى نسبة وسجلت في القطاعين الحضريين السادس والأول وذلك بنسب متساوية وتقدر بـ 23.65% من إجمالي السكان في هذه المدينة وأدناها سجلت في القطاع الحضري الرابع بنسبة تقدر بـ 10.48% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (16.88، 17.47%)، وفي الأخير نجد نسبة السكان الذين ينتقلون إلى أماكن أخرى غير محددة من أجل الحصول على هذه الخدمات الإدارية حيث تقدر بـ 10.09% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصاها وسجلت في القطاع الحضري السادس وذلك بنسبة وتقدر بـ 18.14% من إجمالي السكان في هذه المدينة وأدناها سجلت في القطاعين الثالث والأول بـ (3.38، 6.64%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في باقي القطاعات بنسب تراوحت بين (10.07، 12.10%) وأما بالنسبة للخدمات الصحية فقد سجل السكان الذين ينتقلون إلى الأحياء السكنية المجاورة من أجل الحصول على هذه الخدمات بنسبة مرتفعة حيث تقدر بـ 62.57% من إجمالي السكان في هذه المدينة وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية الأخرى بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (50.99، 73.76%) وثم بعدها جاءت نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات من المرافق الخدمية الصحية العمومية الموجودة داخل أحيائهم السكنية حيث تقدر بـ 27.45% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية بين أقصاها وسجلت في القطاعين الثالث والرابع وذلك بنسب تراوحت بين (38.04، 39.74%) وأدناها سجلت في القطاع الحضري الثالث بـ 13.48% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (18.18، 30.98%) وفي الأخير جاءت نسبة السكان الذين ينتقلون إلى أماكن أخرى غير محددة من أجل الحصول على هذه الخدمات حيث تقدر بـ 9.98% من إجمالي السكان في هذه المدينة وفي حين سجلت في باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (4.29، 17.65%)، وعليه جاء هذا التباين والاختلاف الكبيرين في توزيع نسبة السكان الذين ينتقلون إلى أماكن مختلفة من أجل الحصول على الخدمات الإدارية والصحية في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة يترجم التوزيع المجالي غير المتجانس للمرافق الخدمية العمومية القائمة عبر كامل المجال الحضري في المدينة هذا من جهة، وكذلك العجز المسجل فيها الذي يرتبط بدرجة تطور القطاع الصحي العام والخاص من جهة أخرى

3.2.1.9. حركية التنقل للسكان من أجل الخدمات التعليمية:

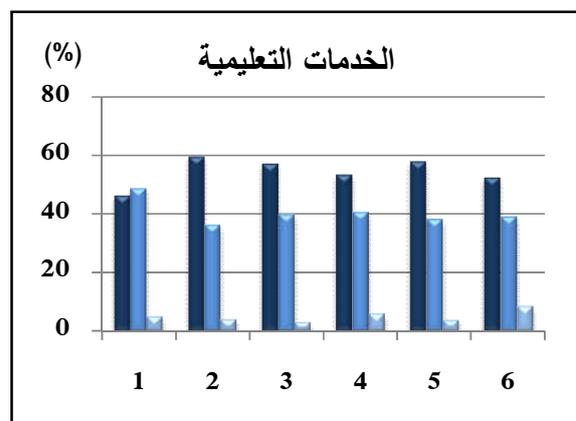
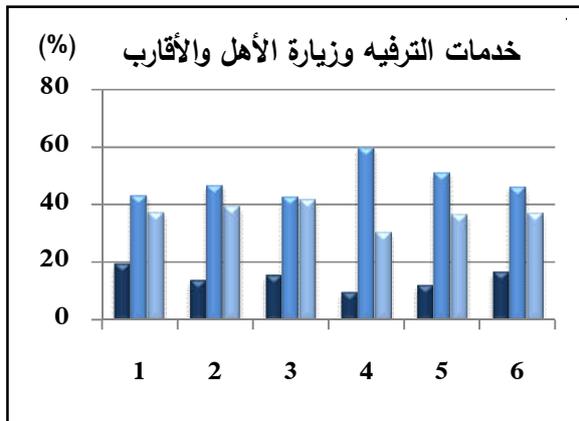
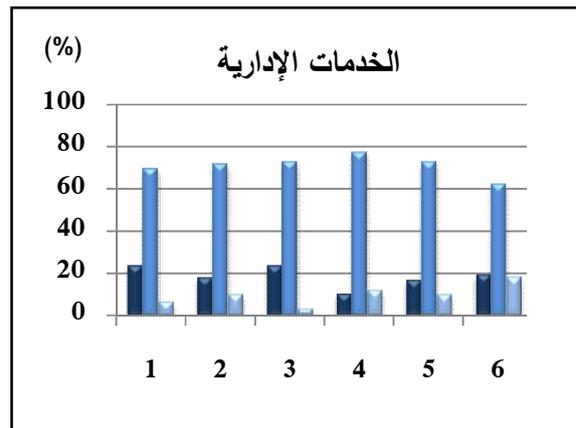
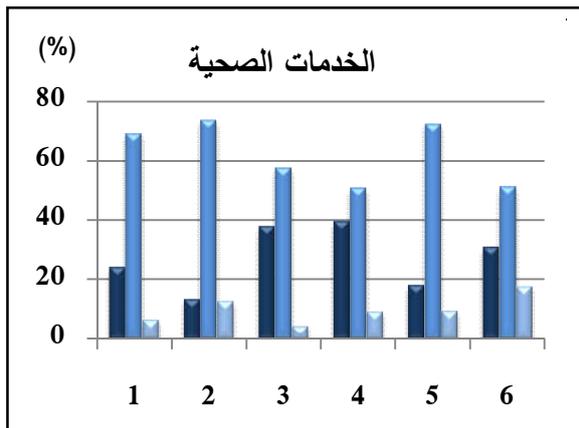
يتبين من خلال الشكل رقم (34) الذي يؤكد الجدول رقم (44) في الملحق صفحة رقم (م16) أن الخدمات التعليمية المقدمة للسكان في مدينة العلمة متوفرة على مستوى الأحياء حيث سجلت نسبة السكان الذين يتحصلون على هذه الخدمة من المرافق الخدمية التعليمية العمومية القائمة داخل أحيائهم السكنية الحالية تقدر بـ 54.42% من إجمالي السكان في هذه المدينة ومع العلم أن هذه التنقلات جاءت تشمل كل الأطوار التعليمية الثلاثة بشكل خاص، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجلت على العموم بنسب متقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (46.28، 59.54%)، وأما النسبة المئوية فقد عادت إلى السكان الذين يتحصلون على الخدمة التعليمية العمومية من الأحياء السكنية المجاورة حيث تقدر بـ 40.53% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية للمدينة بنسب متقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (36.42، 48.76%) وكل هذا بالإضافة إلى وجود نسبة منخفضة جدا من السكان الذين يتحصلون على هذه الخدمة من خارج أحيائهم السكنية حيث تقدر بـ 5.05% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجلت كذلك بنسب منخفضة جدا ومتقاربة حيث تراوحت بين (4.04، 8.40%) ويمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى أن الخدمة التعليمية العمومية تعتبر من الخدمات الأساسية الحضرية التي ترافق السكان في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة حيث نجد المدرسة الابتدائية مثلا حسب معايير شبكة التجهيز النظرية يجب أن لا تبعد المدرسة الابتدائية عن مكان الإقامة للتلاميذ بمسافة تزيد عن 500 متر، ولكن تبقى هذه المسافة هي نظرية فقط في خاصة ظل تزايد الطلب على هذه المرافق وخاصة بالنسبة إلى الفئات العمرية المقبلة على الدخول للتدريس في الطورين الأول والثاني وعدم قدرة المنظومة التربوية عبر بعض المدارس على مواجهة التحديات مستقبلا بتدعيم هذا النوع من المرافق في مدينة العلمة بالتوسيع في فتح مدارس أخرى.

4.2.1.9. حركية التنقل للسكان من أجل الحصول خدمات أخرى:

ونقصد بهذا النوع من الخدمات بعض خدمات الترفيه وزيارة الأهل والأقارب حيث يتبين من خلال الشكل رقم (34) الذي يؤكد الجدول رقم (44) في الملحق صفحة رقم (م16) أن السكان الذين ينتقلون إلى الأحياء المجاورة من أجل الحصول على هذه الخدمات سجلوا بنسبة مرتفعة حيث تقدر بـ 48.37% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما تغيرت في القطاعات بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الرابع وذلك بـ 59.78% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت باقي القطاعات الأخرى بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (42.86، 46.79%)، وبعدها مباشرة نجد السكان

الذين ينتقلون إلى أماكن أخرى متنوعة وهذا من أجل الحصول على مثل هذه الخدمات حيث سجلت بنسبة تقدر بـ 37.09% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجلت بنسب متقاربة في القطاعات الحضرية الأخرى حيث تراوحت بين (14.04، 41.67%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي الأخير نجد السكان الذين يتحصلون على هذه الخدمات داخل أحيائهم السكنية حيث تقدر نسبة هؤلاء السكان بـ 14.54% من إجمالي السكان في هذه المدينة، ومع العلم أنها سجلت على مستوى القطاعات الأخرى للمدينة بنسب تراوحت بين (9.78، 19.46%) وربما يمكن تفسير هذا الوضع بمدى ارتباط السكان بأماكن الإقامة السابقة لهم وهذا ما يدل على وجود حركية تنقل هامة للسكان في المدينة من أجل الحصول على خدمات الترفيه وزيارة الأهل والأقارب حيث تستخدم فيها وبشكل واسع مجموعة من وسائل النقل والمواصلات المتنوعة، وكما تتم حركية التنقل على شبكة من الطرق ومن تم نحو اتجاهات مختلفة.

مدينة العلما: توزيع أماكن إقناء السكان للخدمات الأخرى عبر القطاعات الحضرية



■ داخل الحي

■ الأحياء المجاورة

■ مكان آخر

الشكل رقم (34)

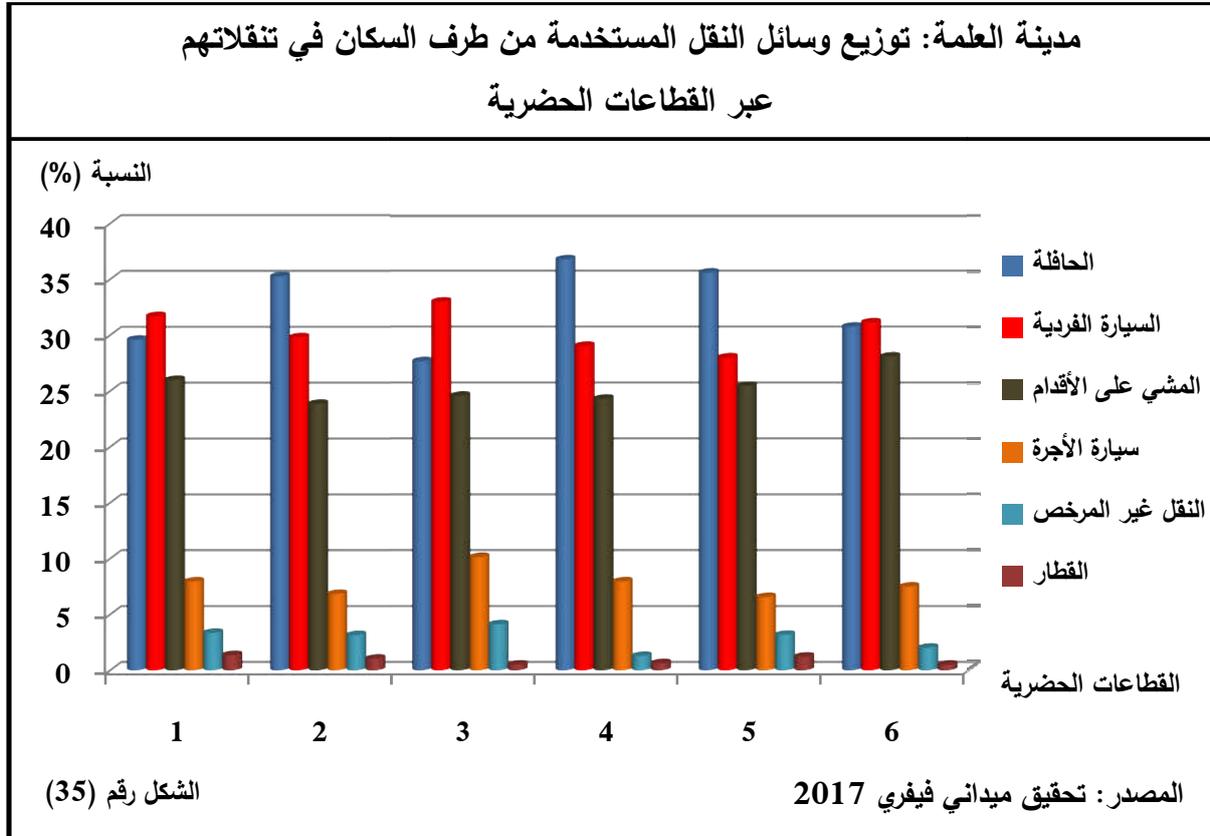
المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

3.1.9. توزيع وسائل التنقل المستخدمة من طرف السكان:

لقد اختلفت وسائل النقل والمواصلات المستخدمة من طرف السكان في مختلف تنقلاتهم للحصول على مختلف الخدمات في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة، وعليه فإنه يتبين من خلال الشكل رقم (35) الذي يؤكد الجدول رقم (45) في الملحق صفحة رقم (م17) النسب المتباينة وغير المتجانسة لاستخدامات هؤلاء السكان لوسائل النقل وهذا بنوع من التفصيل حيث سيتم توضيحها كما يلي:

جاءت في المرتبة الأولى نسبة السكان الذين يستخدمون الحافلة كوسيلة للتنقل في مختلف تنقلاتهم من أجل اقتناء مختلف الخدمات حيث سجلت بـ 32.51% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما سجلت في القطاعات الحضرية بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (27.66، 36.77%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى عامل توفر وسائل النقل الحضري أي الحافلة وهذا بتغطية كثيفة ومنظمة عبر كامل الأحياء السكنية للقطاعات في مدينة العلمة وإلى عامل سعر التنقل المعقول مقارنة مع وسائل النقل الفردية الأخرى في هذه المدينة حيث يقدر بـ 20 دج في كل خطوط النقل، وكما تجدر الإشارة هنا إلى بقاء سكان بعض الأحياء يعانون من صعوبة التنقل والحركة مثل حي دوار الشجرة، وأما النسبة الثانية فقد عادت إلى السكان الذين يستخدمون السيارة الفردية في مختلف تنقلاتهم حيث سجلت بنسبة تقدر بـ 30.36% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما سجلت في القطاعات الحضرية بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (28.00، 32.99%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وهكذا يمكن تفسير هذا الوضع بالتحسن الملموس في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان في هذه المدينة مما ساعد الأفراد على امتلاك السيارات الفردية بشكل واسع، ومع العلم أن نسبة السكان المشاة الذين يعتمدون على أقدامهم جاءت في المرتبة الثالثة حيث سجلت بـ 25.58% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (23.86، 28.08%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، ويفسر هذا الارتفاع في النسبة الملاحظة للاستعمال الكبير لهذه الوسيلة في تنقل السكان وخاصة في ميدان الحصول على الخدمة التعليمية في مختلف أطوارها المنتهجة في الجزائر ولأسباب أخرى متعددة ومتفاوتة الأهمية، وثم لتتخفف النسبة بصورة كبيرة عند السكان الذين يستخدمون سيارة الأجرة في مختلف تنقلاتهم مقارنة مع النسب التي سبق ذكرها حيث سجلت بـ 7.70% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية بنسب متقاربة بين (6.56، 10.14%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، ويفسر هذا الواقع بالضعف الملاحظ في وجود هذه الوسيلة واقتصارها أكثر على النقل بين مدينة العلمة وباقي بلديات

المجال الولائي السطايفي والولايات المجاورة والنشاط الكبير المسجل في وسائل النقل والمواصلات التي سبق ذكرها، وثم نجد السكان الذين يستخدمون وسيلة النقل غير المرخص في مختلف تنقلاتهم من أجل اقتناء مختلف الخدمات حيث سجلت بنسبة منخفضة جدا مقارنة مع النسب التي سبق ذكرها وذلك بـ 2.92% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في القطاعات الحضرية بنسب منخفضة جدا حيث تراوحت بين (1.29، 4.12%) من إجمالي السكان في هذه المدينة، وربما يفسر هذا الوضع بالتطور العمراني الهام للمدينة والأهمية الكبيرة لتوسيع مد شبكة الطرق التي تنظم الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة مما جعلها تستفيد أكثر من النقل الحضري العمومي أي الحافلة التي تمر بأغلبية الأحياء السكنية، وإضافة إلى عدم وجود باحات مخصصة لسيارات الأجرة ذلك أن أصحاب هذه السيارات يستخدمون مواقف غير مرخصة حيث نذكر منها موقف سيارات الأجرة الذي يقع بجوار مسجد الأمير بوسط المدينة، وكل هذا يضاف إلى وجود نسبة منخفضة جدا من السكان الذين يستخدمون القطار كوسيلة للتنقل حيث تقدر بـ 0.93% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت في القطاعات بنسب منخفضة جدا حيث تراوحت بين (0.51، 1.37%) من إجمالي السكان في هذه المدينة.



ويتضح مما سبق أن توزيع وسائل النقل والمواصلات المستخدمة من طرف السكان داخل الأحياء السكنية للقطاعات في مدينة العلمة ساهم في خلق حركية تنقل هامة تربط هذه المدينة بالمناطق المجاورة والبعيدة

ثالثا: الواقع القائم للشبكات التقنية الأساسية:

يقصد بالشبكات التقنية كل ما يلزم المسكن من تجهيزات مختلفة تساعد على توفير الراحة لأفرادهم ولذلك تحظى هذه الشبكات بقسط كبير من الأهمية في الدراسات الحضرية حيث تتمثل في المياه العذبة الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي والهاتف فرغم استفادة السكان في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة من هذه الأخيرة إلا أنها تعاني من مشاكل عديدة ومتنوعة، ومن أجل الوصول إلى دراسة دقيقة وفعالة تم الاعتماد على نتائج آخر تعداد خلال سنة 2008 حيث يتبين من خلال الشكل رقم(36) الذي يؤكد الجدول رقم (46) في الملحق صفحة رقم (م18) أن الربط بهذه الشبكات التقنية جاء كمايلي:

I. شبكة المياه الصالحة للشرب (A.E.P):

الماء عنصر حيوي وأساسي لاستمرار حياة الأفراد حيث يرتبط بجوانب الصحة العامة والنظافة للفرد والمسكن حيث يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين المساكن المربوطة بشبكة المياه العذبة الصالحة للشرب وكما جاءت نسبة ربط المساكن القائمة بهذه الشبكة متباينة بسبب اختلاف موقعها عبر المجال الحضري لمدينة العلمة حيث تقدر بـ 95.58% من إجمالي المساكن في هذه المدينة، وكما تعتبر جيدة مقارنة مع نسبة الربط المسجلة على مستوى المجال الولائي السطايفي التي تقدر بـ 78.80% وكذلك النسبة الوطنية التي تقدر بـ 80.80% خلال نفس الفترة، وكما تغيرت نسبة الربط بهذه الشبكة في القطاعات الحضرية للمدينة حيث نجدها لا تقل عن 95%، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع القائم في هذه المدينة إلى ارتفاع نسبة ربط المساكن، وبالمقابل وجود ضعف حصة الاستهلاك اليومية للفرد الواحد من المياه العذبة حيث تقدر بـ 100 لتر/ فرد/ يوم خلال سنة 2008، وتبقى مسألة استكمال مد هذه الشبكة لتشمل كافة مساكن هذه المدينة وصيانة الشبكات والقضاء نهائيا على العجز في إمدادات المياه العذبة لتغطية الاحتياجات المائية الحضرية من الإشكاليات المطروحة في بعض الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية.

II. شبكة الصرف الصحي:

ونقصد بها المنشآت الداخلية التي تفيد التطهير والنظافة وتحمي السكان من التلوث حيث تستعمل هذه الشبكة لتصريف المياه القذرة الناتجة عن الاستعمالات المنزلية والنفايات السائلة المستعملة وكذلك مياه الأمطار، وكما تتوفر مدينة العلمة على شبكة تصريف جيدة من نوع الشبكة الموحدة حيث يتمثل دورها في تصريف مياه الأمطار والمياه القذرة في قناة واحدة، وعليه يتبين من خلال الشكل رقم(36) أن نسبة المساكن المربوطة بهذه الشبكة في مدينة العلمة تقدر بـ 91.67% من إجمالي المساكن في هذه المدينة وكما تعتبر نسبة جيدة مقارنة مع نسبة الربط المسجلة على مستوى المجال الولائي السطايفي التي تقدر

بـ70.90 % خلال سنة 2008 وكذلك النسبة الوطنية التي تقدر بـ 77.50 % خلال نفس الفترة وهذا بعدما كانت لا تمثل سوى بنسبة تقدر بـ58.50 % خلال سنة 1998، وكما تغيرت في القطاعات الحضرية للمدينة بين أقصى نسبة وسجلت في القطاع الحضري الأول بـ 96.17 % من إجمالي المساكن في هذه المدينة، وفي حين سجلت أداها في القطاع الحضري الخامس وذلك بنسبة وتقدر بـ83.57 % من إجمالي المساكن في هذه المدينة، وبينما سجلت في القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (91.48، 93.25 %) ومع العلم أن هذه المياه القذرة تصب أغلبيتها في الأودية التي تخترق المدينة وهي الجهادي والسارق وتصرف في حوض مغلق في سبخة بلدية بازر سكرة، وكما تعاني بعض الأحياء السكنية في المدينة من ضعف عمليات الصيانة الدورية لقنوات تصريف هذه المياه وخاصة منها القديمة.

III. شبكة الكهرباء:

تعتبر شبكة الكهرباء من أهم المؤشرات التي لا يمكن تجاوزها في دراسة وتقييم الوضع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة حيث أصبحت من ضروريات الحياة الحضرية العصرية وأن استعمالها يدخل في مختلف الأنشطة اليومية للسكان، وأما عن نسبة الربط فتكاد أن تكون كاملة تقريبا حيث تقدر نسبة المساكن المربوطة بهذه الشبكة في المدينة بـ 99.75 % من إجمالي المساكن في هذه المدينة، ومع العلم أنها جيدة مقارنة مع نسبة الربط المسجلة على مستوى المجال الولائي السطايفي التي تقدر بـ96.80% خلال سنة 2008 وكذلك النسبة الوطنية التي تقدر بـ94.50 % خلال نفس الفترة وهذا بعدما كانت لا تمثل سوى بنسبة تقدر بـ90.30 % خلال سنة 1998، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجلت المساكن القائمة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية التالية: الأول، الثاني، الثالث والسادس بنسبة ربط كاملة أي 100 %، وبينما سجلت بنسب تراوحت بين(99.06، 99.45 %) في القطاعات الأخرى.

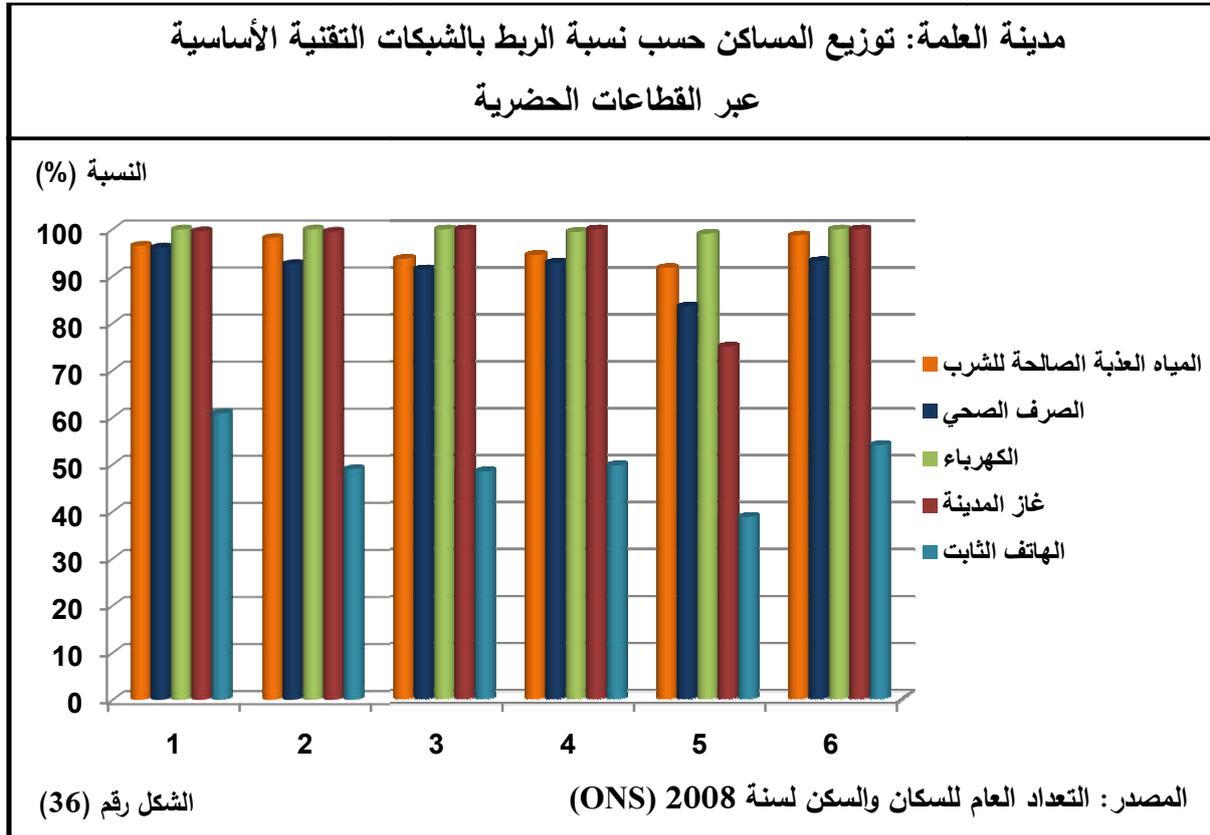
IV. شبكة غاز المدينة:

لقد شهدت شبكة توزيع غاز المدينة امتدادا كبيرا شملت غالبية الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة ما عدا بعض الأحياء الفوضوية التي لم يتم بعد ربط مساكنها بهذه الشبكة الهامة حيث تقدر نسبة المساكن المربوطة بهذه الشبكة في المدينة بـ 70.08 % من إجمالي المساكن في المدينة، ومع العلم أنها جيدة مقارنة مع نسبة الربط المسجلة على مستوى المجال الولائي السطايفي التي تقدر بـ 50.00 % خلال سنة 2008 وكذلك النسبة الوطنية التي تقدر بـ 45.80 % خلال نفس الفترة وهذا بعدما كانت لا تمثل سوى بنسبة تقدر بـ 27.15 % خلال سنة 1999 وكما تغيرت في القطاعات الحضرية حيث سجلت أدنى نسبة في القطاع الحضري الخامس بـ 30.07 % من إجمالي المساكن في هذه المدينة، وفي حين

سجلت في القطاعات الحضرية الأخرى بنسب متقاربة حيث تراوحت بين (70.09، 82.11%) وعليه يبقى هذا النقص يعوض باستعمال قارورات غاز البوتان من المحطة، ولذلك ينبغي على السلطات المعنية المبادرة إلى استكمال مد قنوات شبكة غاز المدينة عبر كامل الأحياء السكنية للقطاعات في مدينة العلمة.

V. شبكة الهاتف الثابت:

إن توفير الهاتف الثابت أصبح أكثر أولويات السكان باعتباره أصبح ظاهرة حضرية ومؤشرا هاما يعكس واقع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان في المدن، وبالرغم من استحواذ الهاتف النقال الحديث في الوقت الراهن على الخدمة بنسبة عالية فإن الهاتف الثابت أصبح حكرا على توفير خدمة الانترنت تقريبا، وعليه فإن مدينة العلمة تضم مركزا هاتفيا منذ سنة 1980، وكما يستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ 1200 م² وبطاقة استيعاب تقدر بـ 3000 خط هاتفي، وجاءت نسبة ربط المساكن القائمة في أحياء مدينة العلمة تقدر بـ 50.15% من إجمالي المساكن في هذه المدينة خلال سنة 2008



وكما تغيرت في القطاعات الحضرية للمدينة حيث سجلت أقصاها في القطاع الحضري الأول وذلك بنسبة تقدر بـ 60.92% من إجمالي المساكن في هذه المدينة وأدناها في القطاع الحضري الخامس وذلك بنسبة تقدر بـ 38.73% من إجمالي المساكن في هذه المدينة وفي حيت نجدها في القطاعات الحضرية الأخرى سجلت بنسب تراوحت بين (48.43، 54.02%)، ومع العلم أن مدينة العلمة تضم ثلاث مراكز

للهاتف الثابت من نوع (AXE) بطاقة استيعاب تقدر بـ 15336 خط وإضافة إلى شبكة اللاسلكي من نوع (CDMA-WLL) وهذا بطاقة استيعاب تقدر بـ 2000 خط، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى عامل الضعف المسجل في المشاريع التنموية وتزامنها خاصة مع سياسة التقشف العامة في البلاد وإلى ضعف الاعتماد المالي الذي تمر به البلاد حاليا والطلبات الكثيرة على الربط بهذه الشبكة حيث بلغ عدد الخطوط الممنوحة نحو 14000 خط إلى غاية سنة 2017⁽¹⁾ أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 56.00 % من إجمالي الخطوط الهاتفية في دائرة العلمة، وكل هذا يضاف إلى 1000 مشترك جديد خلال نفس السنة في نظام الخدمة الجديد للانترنت (4G) ولا تزال آمال مسؤول المصلحة التقنية المكلف بالتسيير كبيرة فيما يخص توفير عدد من الطلبات على الخطوط الهاتفية السلكية لتلبية الاحتياج المتزايد على خدمة الانترنت

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال دراسة الواقع القائم للمرافق الخدمية والتجارية والعلاقات المجالية في مدينة العلمة ما يلي:

- لقد تميزت شبكة الطرق بكثافتها وتنوعها حيث تنتشر أغلبها عن طرق وطنية وولائية، وكما تنوعت وسائل النقل والمواصلات الجماعية الحضرية وكذا الجماعية الخارجية للمسافرين وهذا في كل الاتجاهات.
- كشفت دراسة واقع التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العمومية مستوى التغطية الحسنة بالمرافق التعليمية عبر مجال مدينة العلمة وتركز المرافق الإدارية في أحياء وسط المدينة، ولكن ورغم هذا التحسن الملموس في وجود هذه الخدمات إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب وتعاني من إشكالية زيادة الطلب عليها وبالمقابل جاء توزيع المرافق الوظيفية التجارية عبر المجال الحضري في مدينة العلمة غير متجانس حيث يتجلى ذلك في التكتل والتركز التجاري الكبير في شارع دبي وما يشهده من حركية تجارية نشيطة حيث تعدت شهرته حدود الدولة الجزائرية وأصبح الوجهة التجارية المفضلة لمعظم الأفراد الناشطين في الميدان التجاري في الجزائر سواء من داخلها أو من خارجها وكذلك الأفراد التجار من الدول الأخرى وخاصة منها تونس وليبيا الذين يقصدون شارع دبي في هذه المدينة يوميا من أجل اقتناء مختلف السلع والمعروضات.
- أظهرت هذه الدراسة وجود حركية كبيرة في العلاقات المجالية التي تتمثل في تنقلات السكان داخل الأحياء السكنية والمناطق المجاورة والبعيدة في اتجاهات مختلفة من أجل ممارسة العمل والحصول على مختلف الخدمات التجارية والإدارية والتعليمية والصحية وهذا باستخدام وسائل متنوعة للنقل والمواصلات.
- لقد استفاد السكان في هذه المدينة من تغطية متباينة عبر أحياء القطاعات من مختلف الشبكات التقنية الأساسية، ولذلك فإن هذا الوضع يتطلب تخطيط مستقبلي يراعى فيه الواقع القائم لظاهرة النمو الحضري.

(1) الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر لولاية سطيف، فرع بلدية العلمة ديسمبر 2017

الفصل الرابع

تحليل وتفسير عوامل وأسباب الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة

• تمهيد

أولاً: تأثير العوامل التشريعية والرقابية

ثانياً: تأثير العوامل التاريخية وسياسة التقسيمات الإدارية

ثالثاً: تأثير العوامل الاقتصادية

رابعاً: تأثير العوامل التخطيطية والحضرية

خامساً: تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية

• خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد معرفة الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة كان من الضروري جدا تحليل أهم العوامل والأسباب المختلفة المساهمة بشكل مباشر وغير المباشر في نمو وتوسع المدينة عن طريق خلق وإنتاج الصورة العمرانية والحضرية للنمو الحضري، وذلك من خلال شرح مدى تأثير جملة هذه العوامل والأسباب عليها سواء كانت تشريعية ورقابية، تاريخية، تخطيطية وحضرية، اجتماعية أو ثقافية واقتصادية هذه الأخيرة المتمثلة بشكل أساسي في عوامل النشاط التجاري خاصة والصناعي بالمدينة ومن هذا المنطلق ستتم دراسة هذه العوامل والأسباب كما يلي:

أولا: تأثير العوامل التشريعية والرقابية:

جاء هذا العنصر يسלט الضوء على أهم الثغرات القانونية التشريعية والرقابية التي ساهمت في تسارع وتيرة النمو الحضري بالمدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة باعتبارها من المدن الجزائرية الهامة التي شهدت نموا حضريا وبوتيرة متسارعة، أي أنها مؤطرة بمجموعة من التشريعات القانونية والرقابية المتعاقبة مثلها مثل سائر المدن الجزائرية الأخرى في ميدان تنظيم وتوجيه التوسع الحضري وجملة من أدوات التهيئة والتعمير لتخطيط المدينة إلا أن الواقع القائم والمعاش لا يعكس عمق التصورات التي كانت متوقعة لتنظم النمو الحضري واستخدامات الأرض الحضرية عبر المدن الجزائرية.

يعتبر التسيير الحضري الصادر عن الإدارة العمومية والمجتمع المدني سببا جوهريا من بين مجموعة الأسباب الأخرى مساهمة في رسم صورة الواقع القائم للنمو الحضري وذلك عن طريق تشكيل البنية العمرانية وتوجيه التوسع الحضري عبر مختلف الاتجاهات خلال كل فترة زمنية، وقد نتج عنه مدينة غير متجانسة تجمع بين النمو الحضري المخطط وغير المخطط خاصة في ظل حجم الصلاحيات التي ترخص لرئيس المجلس الشعبي البلدي المبادرة إلى تسيير وترقية نمو وتوسيع المجال الحضري وتجسيد المظهر الجمالي للمدينة والمحيط المعيشي للسكان في ظل القوانين السارية المفعول والظروف السائدة وسيتم التطرق لهذه العوامل من خلال ما يلي:

I. ضعف وسائل الرقابة المنظمة للنمو الحضري:

تتجسد عملية التخطيط الحضري بمختلف جوانبها القانونية والتنظيمية للمجال الحضري في أداتي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض الذي يمنح للمسيرين الأداة الفعالة لمساعدة وتوجيه

التقنيين والإداريين على حد سواء في اتخاذ القرار المناسب وخاصة ما تعلق بتوفير مختلف المرافق والخدمات للسكان عبر المجال الحضري، وكما تشكل أدوات التهيئة والتعمير أكثر الخدمات المحلية تأثيراً في حياة السكان والتي تضمن ترقية إطار المعيشة وجودة الحياة الحضرية ويتم ذلك في إطار إستراتيجية تحددها الدولة وبتحكيم مشترك من خلال أدوات التهيئة والتعمير، وهذه الأدوات يمنح لها سلطة قوة القانون، وفي نفس السياق نص القانون 90/29 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05 المتعلق بالتهيئة والتعمير على وجوب تغطية كل بلديات الوطن بمخططات التهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي وعلى أن يكون إعداد مشاريع هذه المخططات وبصفة حصرية بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته⁽¹⁾ وجاءت مضامين هذه الأدوات مبينة فيما يلي:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

يعرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بأنه أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية المعنية أو البلديات المعنية أذنين بعين الاعتبار مخططات التهيئة وبرامج التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأرض⁽²⁾ ولذلك فهو وثيقة مستقبلية للتنبؤ وتوجيه التهيئة ونمو التجمعات السكانية، وكما يحدد بعقلانية استخدام الأراضي للمجال الحضري من خلال شغل الأرض، النشاط، كثافة ونمط شغلها وتباينها حسب موضعها داخل هذا النسيج الحضري ولذلك فهو يقسم المنطقة المتعلقة بها إلى أقسام بغية تسهيل التحكم في التعمير بها حيث تم تقسيمها إلى أربعة قطاعات أساسية وهي: القطاعات المعمورة والقطاعات المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في أفق 10 سنوات وقطاعات التعمير المستقبلية وهي تشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في أفق 20 سنة والقطاعات غير القابلة للتعمير، وتكمن أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في كونه الوثيقة المرجعية الملزمة لكل الهيئات المتواجدة في مجال البلدية وحتى الجهة المعدة له وهي البلدية وهو أيضا المقسم للعقارات على مجال البلدية، وبذلك فإن إعداد المخطط هو بمثابة تعريف للأموال العقارية وطرق استخدامها لضمان توازن في النمو الحضري على المدى المتوسط إلى البعيد من 15 إلى 20 سنة وذلك بتقديره لاحتياجات التعمير المستقبلي، وتجنباً للاستغلال العشوائي للأموال العقارية في مجال البلدية وتوفيراً لاحتياجات السكان الأساسية داخلها، وعليه فإن

(1) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 52

(2) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادتين رقم 24 و34

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو تحديث للمخطط العمراني الموجه (PUD) الذي كان يقتصر على المجالات العمرانية فقط.

2. مخطط شغل الأرض (POS):

يعرف مخطط شغل الأرض بأنه عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية ووسيلة للتخطيط ومن أهدافه أنه يحدد بالتفصيل حقوق استخدام الأراضي في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ويبين الشكل العمراني وحقوق البناء ونوع التدخل على الأنسجة العمرانية القائمة ويحدد لكل منطقة معامل شغل الأرض والارتفاعات وممر الطرقات وخصائصها والمناطق الأثرية الواجب حمايتها، وكما يحتوي المخطط على لائحة تنظيم والمتضمنة التلائم مع أحكام المخطط التوجيهي وخطط تنمية البلدية والقواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة من حيث نمط المباني المرخص بها، ولذلك فهو بمثابة دفتر شروط في ميدان تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل الإطار المبني بتقنين كل عمليات البناء للحصول على مظهر حضري ومعماري متجانس بمختلف المرافق والمنشآت العمرانية...إلخ.

انطلاقاً من هذا فإن مخطط شغل الأرض قد أخذ على عاتقه عند استخدام المجال الحضري وإقامة المشاريع العمرانية الطابع الوظيفي والشكلي للمدينة ويراعي نموها الحضري بوضع قواعد عامة لتنظيم النسيج الحضري الجديد دون المساس بالنسيج الحضري القائم للمدينة، وكما فصلت المراسيم التنفيذية الإجراءات التكميلية التي تضمن تجسيد مبدأ الإلزام والمسؤولية، ويؤكد التشريع على أن يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل إجراء لحسن الإنجاز المستقبلي لهذه المخططات⁽¹⁾ بمعنى التحكم الكلي في مسار صناعة القرار في البناء والتعمير ابتداء من مسؤولية المبادرة إلى الإعداد والموافقة والانتهاج بمسؤولية متابعة التنفيذ وهو أمر على درجة عالية من الأهمية والتأثير في الحياة الحضرية والنمو الحضري وحرصاً من الدولة الجزائرية على تجسيد مبدأ المشاركة والمشاوراة والتنسيق ولأهميته في الارتقاء بمستوى أداء هذه الأدوات تم التأسيس لآليات هامة للتشاور الواسع والمشاركة المكثفة لكل الفاعلين بصورة فعالة ومنظمة وذلك على المستويات التالية:

■ **المستوى الأول:** يخص القطاعات المتدخلة في التهيئة والتعمير والتي تستشار وجوباً وهي الإدارة العمومية ومصالح الدولة على مستوى الولاية كالتعمير، الفلاحة، الري، النقل، الأشغال العمومية، البريد

(1) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 30

والاتصالات، الهيئات العمومية المحلية لتوزيع الطاقة، المياه⁽¹⁾ والتنظيم الاقتصادي وهي قطاعات مدعوة إلى التشاور الفعلي فيما بينها أثناء إعداد أدوات التهيئة والتعمير.

■ **المستوى الثاني:** ويتعلق بمشاركة السكان والمجتمع المدني في تسيير البرامج المتعلقة بالمحيط المعيشي من خلال المشاركة في صياغة وإعداد هذه الأدوات بطريقتين: **التحقيق العمومي والإعلام والإشهار.** ولكن بالرغم من محاولة مختلف مخططات التهيئة والتعمير أخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل إلا أن توجهاتها الحضرية لم تساير الواقع، وكما أنها لم تتناسب مع التغييرات المتسارعة للنمو الحضري بالمدينة الجزائرية سواء بسبب عدم ملائمة التوجهات التي أقرتها أو لعدم التشخيص الجيد لمستقبل النمو الحضري فتعدت نتائج هذه التوجهات رغم محاولة المراجعة لتتزامن مع الواقع القائم للنمو الحضري بالمدينة الجزائرية.

II. فشل أداء البلديات الجزائرية في ميدان التهيئة والتعمير:

تسعى الجزائر منذ التحول الدستوري سنة 1989 إلى دعم المسار الديمقراطي في البلاد تماشيا مع المرحلة المتميزة بالحريات الفردية والجماعية والانفتاح على اقتصاد السوق، وذلك بدعم وترقية صلاحيات ومسؤوليات البلديات بما يمكنها من المشاركة الفعالة في تطبيق سياسة التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، حيث يمنح التشريع الجزائري صلاحيات ومهام كثيرة ومتنوعة للجماعات المحلية أي البلدية في ميدان التهيئة والتعمير، لكن المتتبع للنمو الحضري في المدينة الجزائرية وإطارها المعيشي يمكنه استنتاج بأن هناك خلا واضحا في أداء البلديات لدورها في تنمية العمران الحضري ونمو المدن والارتقاء بالإطار المعيشي والحياة الحضرية للسكان.

فالبلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وحاضنة التنمية الحضرية في الجزائر حيث يستند عملها على مبدأ اللامركزية الذي يعطي للجماعات المحلية جملة من المهام والاختصاصات التي تيسر سهولة وسرعة اتخاذ القرار على المستوى المحلي بعيدا عن سيطرة الإدارة المركزية مع ربط هذه الاختصاصات والمهام بتحقيق السياسات والأهداف التنموية في إطار التوجهات المسطرة من طرف الدولة، أي أن البلدية في الجزائر هي هيئة ديمقراطية تمثيلية لأن مجلسها ينتخب من السكان المحليين عن طريق الاقتراع المباشر، وبذلك فهي مدعوة للتعبير بكفاءة عن تطلعات السكان واختياراتهم كونها تحضى بالسلطة

(1) المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق بإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، المادة رقم 08

المعنوية القادرة على تحريك طاقات أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية لصالح التنمية، وقد تم إصدار تشريعات جديدة للتهيئة والتعمير والعقار والتنمية المحلية تحدد وتبين المسؤوليات والمهام المسندة للبلديات وتضبط حدود ممارستها في إطار الحرص على تمكينها من التكفل بتسيير وتهيئة المدينة في كل ما يتعلق بنموها الحضري والمحافظة على بيئتها ومجالها المعمور وتطوير وظائفها والارتقاء بنوعية وظروف معيشة سكانها وذلك بمنحها سلطة التصرف الكامل على المستوى المحلي.

لذلك فإن الدولة الجزائرية قد أدركت أن أدوات التهيئة والتعمير هي قبل كل شيء إرادة سياسية واختيار استراتيجي يهدف إلى حوكمة النمو الحضري والرقى بالاقتصاد الحضري ويسعى إلى الارتقاء بالمحيط المعاش وتلبية انشغالات السكان وتحقيق المصلحة والعدالة الاجتماعية العامة.

III. ضعف آليات المراقبة والتحكم في العمران الحضري:

أسند التشريع صلاحيات القوة العمومية للبلديات في ميدان تنظيم ومراقبة العمران الحضري وفي معالجة حالات التوسع الحضري غير المخطط والتدهور الحضري بتمكينها من إخضاع كل عمليات التعمير والتهيئة لتدقيق قانوني صارم وردعي، حيث يتوجب على البلديات التحقيق من التزام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها مع مراقبة دائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات، وكذا الحفاظ على التراث العمراني والمعماري والمظهر الجمالي والسهر على احترام المقاييس والتعليمات في ميدان العمران بما يضمن تطبيق معايير ومواصفات وضوابط حيز كل استخدام ومطابقة العمران مع مضامين وأهداف مخططات التهيئة والتعمير.

لذلك فقد وضع القانون سلطة منح كل الرخص المرتبطة بالبناء والتجزئة والتقسيم والمطابقة والهدم في يد رئيس المجلس الشعبي البلدي باستثناء تلك المتعلقة بعمليات البناء التي تكون لصالح الدولة أو الولاية والتي تعود لسلطة الوالي مع توسيع هذه السلطة إلى مراقبة ومتابعة عمليات البناء حتى الإنجاز الكلي للمشروع وتشتراط رخصة البناء لأجل تشييد البنايات الجديدة مهما كان استعمالها ولتوسيع البنايات القائمة ولتغيير البناء الذي يمس الأسوار الضخمة منه أو الواجهات المطلة على الساحة العمومية ولإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج⁽¹⁾. وللقضاء على العمران الهش وضمان احترام المواصفات يتوجب أن يتم إعداد مشاريع البناء الخاضعة لرخصة البناء من طرف مهندس معماري ومهندس مدني معتمدين في

(1) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 52

إطار عقد تسيير المشروع وأن يحتوي المشروع وتكوينه وتنظيمه وحجمه ومظهر واجهته وكذا مواد البناء والألوان المختارة التي تبرز الخصوصيات المحلية والحضارية للمجتمع الجزائري⁽¹⁾.

وفي إطار المحافظة على السلامة العامة والأمن تشترط الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي على عدم إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يمكن أن يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة⁽²⁾ وأن ترفض رخصة البناء أو تربط بالنسبة للمؤسسات الصناعية بحتمية معالجة ملآئة للتلوث، وكما يمنع البناء في الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن المخاطر الطبيعية والتكنولوجية كما حددتها أدوات التهيئة والتعمير، ويلزم القانون رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا الأعوان المؤهلون قانونيا بزيارة كل البنايات التي هي في طور الإنجاز والقيام بالمعاينات الميدانية التي يرونها ضرورية وطلب الوثائق الخاصة بالبناء والإطلاع عليها في كل وقت⁽³⁾ وتحويل صلاحية البحث ومعاينة المخالفة لأحكام القانون لكل من مفتشي التعمير وأعوان البلدية المكلفين بالتعمير وموظفو مديرية التعمير والتهيئة العمرانية الذين يؤدون اليمين أمام رئيس المحكمة المختصة ويمكنهم الاستعانة بالقوة العمومية في حال عرقلة ممارسة مهامهم.

وفي حال البناء بدون رخصة ومراعاة للمتابعات الجزائية يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص قرار بهدم البناء في أجل ثمانية أيام ابتداء من تاريخ استلام محضر إثبات المخالفة وينفذ هذا القرار مباشرة ولا يمكن تعليقه في حال المعارضة من المعني أمام الجهة القضائية المختصة، وفي حال ضعف رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني يصدر الوالي قرار الهدم في أجل لا يتعدى ثلاثين يوما وتنفذ أشغال الهدم من قبل مصالح البلدية، وفي حال عدم وجودها تنفذ بالوسائل المسخرة من قبل الوالي ويتحمل المخالف تكاليف الهدم⁽⁴⁾، وكما يلزم القانون صاحب البناء عند إتمام الأشغال بإثبات مطابقتها مع رخصة البناء بشهادة مطابقة تسلم حسب الحالة من قبل رئيس المجلس البلدي أو الوالي، وفي حال التأكد من عدم مطابقة البناء لرخصة البناء المسلمة يعرض الأمر على الجهة القضائية المختصة التي تقرر إما القيام بمطابقة البناء أو هدمه جزئيا أو كلياً⁽⁵⁾.

(1) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 55

(2) القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 114

(3) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 73

(4) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 76 مكرر 04

(5) القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 76 مكرر 05

وتمثل هذه السلطات الحضرية لرئيس المجلس الشعبي البلدي أقوى وأهم الصلاحيات المقيدة في دفتر أعباء الجماعات المحلية وهي تضمن إلى جانب قوانين أخرى ترتبط بحماية البيئة والصحة والنظافة والنقل والاستثمار آليات على درجة عالية من الكفاءة في الأداء والإنجاز التخطيطي وفي إدارة العمران الحضري بما يضمن نظريا منع مساوئ النمو الحضري غير المنظم ويحقق الصحة والأمن والرفاه لساكنة المدينة، وبالرغم من هذه الترسانة الردعية وصرامة التقنيات التي وضعها القانون فإن التطبيق الميداني لا يزال محدودا حيث يتزايد يوميا وعلى مرأى من السلطات البلدية عدد المباني المخالفة للقانون ومساهمة ذلك في النمو الحضري غير المنظم دون أي تدخل، والواقع أن الجماعات المحلية تتصرف بالنسبة لهذا الأمر على هاجس الخوف من أعمال الشغب التي تطبع في أغلب الأحوال هذه العملية أو بالعمل على تحقيق مصالح انتخابية أو لعجزها عن توفير المأوى بعد الإخلاء السري لأصحاب هذه المباني السكنية.

توج هذا المسار الديمقراطي والإصلاحي الذي تسلكه الدولة الجزائرية بصدور القانون 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية والمتضمن العديد من المواد الجديدة والمحينة التي تهدف في مجملها إلى منح صلاحيات أوسع للمجالس المنتخبة بغية تجاوز المشاكل التي قد تعترض طريقها أثناء أداء المهام المنسوبة لها.

IV. تأخر المشرع الجزائري في إصدار أول قانون توجيهي للمدينة 06/06:

يندرج مشروع القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية المجالات الحساسة وتثمينها وترقيتها، ويقوم المشروع على عدد من المبادئ والاعتبارات والتي تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة، وكما يكرس هذا النص مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة والإسهام في إنجازها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة وتجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون وتحديد إطار مؤسساتي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم في التقليل من الاختلالات في المجالات الحضرية ومراقبة النمو الحضري للمدينة واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة التي تقوم على مبادئ التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة وإنشاء مرصد للمدينة يتولى بتخطيط سياستها ومتابعة تنفيذها وأما عن أهدافه فهي كما يلي:

- تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

- القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات.
- ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها.
- حماية البيئة والوقاية من الأخطار.
- ترقية الشراكة والتعاون ما بين المدن.
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والعالمية.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة.
- إعادة هيكلة وتأهيل النسيج الحضري.
- تصحيح الاختلالات الحضرية.
- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء.
- ترقيتها وتدعيم وتطوير المرافق الحضرية.

V. دور السياسة العقارية الجزائرية في النمو الحضري:

يعتبر العقار الحضري من أهم عناصر التوسع الحضري المستديم ولهذا كان من الضروري أن يوفر التشريع الجزائري الآليات القانونية لتمكين البلدية من توفير احتياجاتها من العقار بما يخدم استمرار النمو الحضري للمدينة ويضمن التحكم فيها بما يراعي الاقتصاد الحضري وتحقيق شروط التناسق للنسيج الحضري، وعليه يمكن تلخيص مساوئ السياسة العقارية للدولة الجزائرية فيما يلي:

1. آليات حشد العقار في الجزائر:

يمكن أن تكون في إطار تطبيق أدوات التهيئة والتعمير محافظة عقارية قصد تلبية احتياجاتها من الأراضي الخاصة بالبناء⁽¹⁾ ويتوجب عليها تحديد طبيعة العقارات الواقعة فوق ترابها بجد كامل لأملكها العقارية بما فيها الأملاك التابعة للدولة والجماعات المحلية وأن يشمل الجرد تعيين الأملاك والتعريف بملكها وحائزها أو شاغليها⁽²⁾ وعليها بعد ذلك أن تعد من أجل برامجها الاستثمارية المنصوص عليها

(1) القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعدل ويتم القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 04

(2) القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، المادة رقم 66

في مخططات التهيئة والتعمير برنامجا لاقتناء العقارات يتكون من الأراضي المملوكة للبلدية والمقتناة من السوق العقارية والمتحصل عليها من ممارسة حق الشفعة طبقا للتشريع ومن الحقوق العقارية المخصصة للتعمير لحساب الجماعات المحلية وأن تقوم بنقل ملكية هذه العقارات والحقوق العقارية⁽¹⁾.

كما وسع القانون صلاحيات البلدية في حشد العقار عند الاقتضاء في حال كانت ملكية فردية حيث ينشأ حق الدولة والجماعات المحلية في حق الشفعة بغية توفير الحاجيات ذات المنفعة العامة وبصرف النظر عن اللجوء المحتمل لإجراءات نزع الملكية⁽²⁾ إلا أنه قيد اللجوء المفرط لإجراءات نزع الملكية بأن جعلها طريقة استثنائية نتيجة سلبية وحصريا لصالح التعمير والتهيئة العمرانية والتخطيط بهدف إنشاء مرافق جماعية ومنشآت ومشاريع كبرى ذات منفعة عامة مع ما يترتب على ذلك من تعويض قبلي عادل تطبيقا للدستور إما في شكل تعويض نقدي أو عقار مماثل للملكية المنزوعة إذا أمكن ذلك⁽³⁾.

2. ضعف آليات حماية وترشيد استخدام العقار في الجزائر:

لقد أسند المشرع مسألة حماية العقار بتحديد قائمة الأراضي المعمورة أو القابلة للتعمير لأدوات التهيئة والتعمير التي يجب أن تعبر عن شغل الأراضي شغلا عقلانيا في إطار المحافظة على الأراضي الفلاحية وترقية واستصلاح المساحات والمواقع المحمية⁽⁴⁾ حيث أنه لا تكون قابلة للتعمير إلا القطع الأرضية التي تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون داخل المجالات المعمورة للبلدية أو تكون متلائمة مع القابلية للاستغلال الفلاحي عندما تكون موجودة على أراضي فلاحية أو تكون متلائمة مع أهداف المحافظة على التوازنات البيئية عندما تكون موجودة في مواقع طبيعية أو تكون في المناطق المتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الأثرية والثقافية وأن تكون غير معرضة مباشرة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية⁽⁵⁾ وعلى أن يكون القانون وحده هو الذي يرخص بتحويل أي أرض فلاحية خصبة جدا أو مخصصة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير وأن يحدد القيود التقنية والمالية المرافقة لعملية التحويل⁽⁶⁾ وكما أنه لا يسمح باستخدام الأراضي أو القيام بعملية البناء عليها على نحو يتناقض مع المضمون العام الذي

(1) القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعدل ويتم القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المادة رقم 77

(2) القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، المادة رقم 66

(3) القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، المادة رقم 72

(4) القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، المادة رقم 66

(5) القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعدل ويتم القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المادة رقم 04

(6) القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، المادة رقم 36

جاءت به كل أدوات التهيئة والتعمير وذلك دون تعرض صاحبه إلى العقوبة المنصوص عليها في القانون⁽¹⁾. ولكن وفي تطور هام قامت الدولة الجزائرية سنة 2003 بحل الوكالات العقارية المحلية من أجل الحد من تجاوزات المنتخبين المحليين بالعقار وما ترتب عليه من إشكاليات قانونية وإجرائية وحرصا على حماية الوعاء العقاري للمدن الجزائرية من الإفراط في الاستخدام وتلبية الطلب المتزايد على العقار الحضري من طرف المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الجزائريين والأجانب لإقامة المشاريع حيث كان مشكل توفير العقار الحضري والصناعي أحد أهم الأسباب والعوامل التي عرقلت مختلف عمليات الاستثمار الأجنبي والوطني في البلاد وعمدت الدولة الجزائرية إلى التأسيس لوكالات عقارية ولائية⁽²⁾ لها سلطة الضبط والسيطرة على تسيير وتنظيم سوق العقار الحضري وتكون لها عند الاقتضاء فروع على مستوى كل البلديات أو الدوائر مهمتها حشد العقار الحضري لأغراض التنمية الحضرية والاقتصادية، وجاء الشكل رقم (37) يبين كل الفاعلون في عملية تنظيم العقار الحضري وتدرج هذه المؤسسات الجديدة التي أدمجت فيها كل الوكالات العقارية المحلية في منظومة محكمة لصناعة القرار في الميدان العقاري تتميز بالمركزية والهيمنة الكاملة موزعة على ثلاث مستويات حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

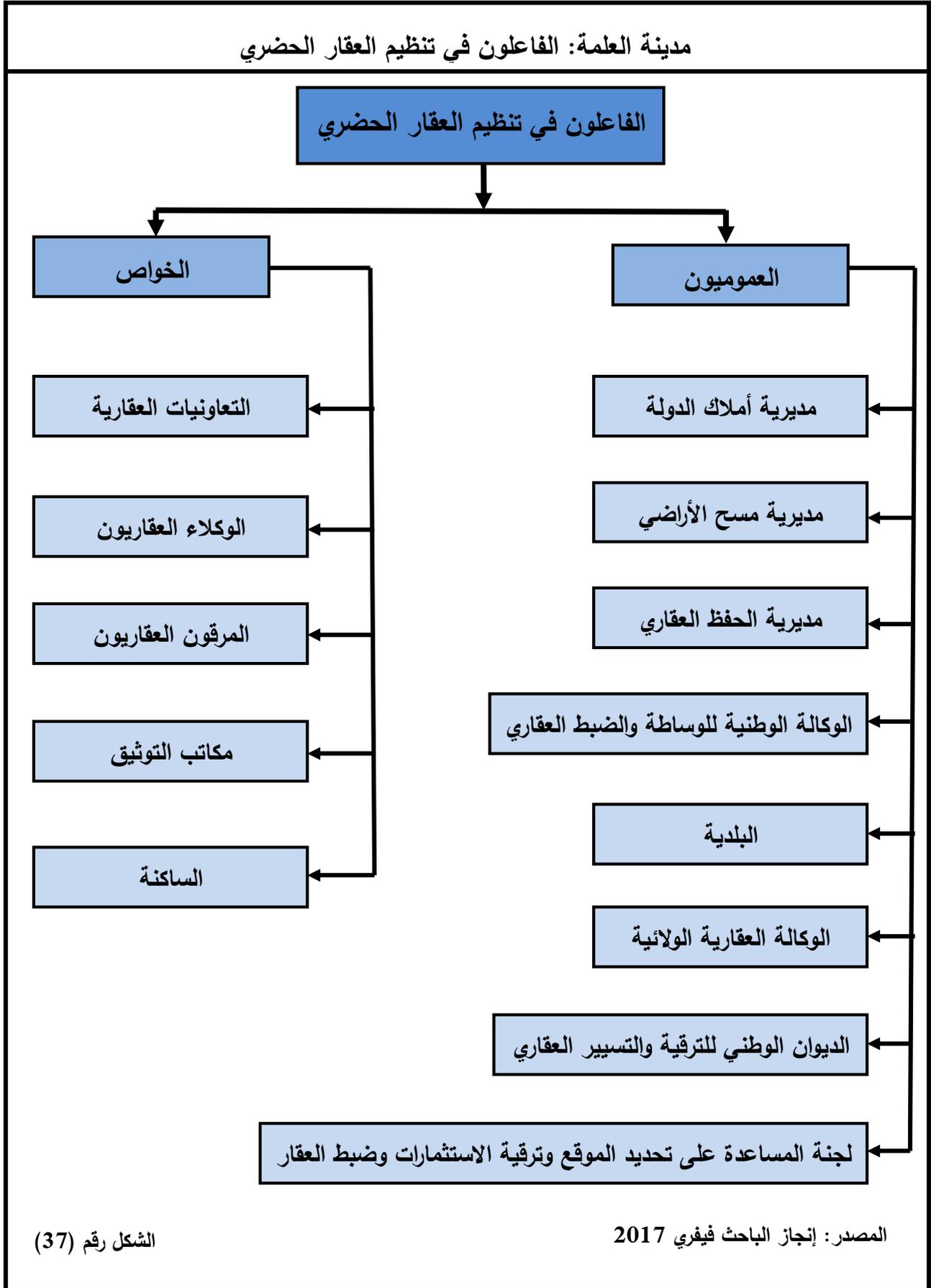
1.2. الأول على مستوى الولاية:

تعيّن الوصاية على الوكالة لأن مديرها يعين من وزير الداخلية باقتراح من الوالي المعني وهو يرأس مجلس الإدارة الذي يتكون من أغلبية يمثلها أعضاء الهيئة التنفيذية الولائية ومن منتخبين هم رئيس المجلس الشعبي الولائي أو من يمثله و02 من رؤساء البلديات المعيّنين في الجمعيات المعنية بالتعمير والبيئة ويعينهم رئيس مجلس الإدارة أي الوالي.

2.2. الثاني على مستوى وزارة الداخلية:

يتكون من خلال لجنة استشارية يرأسها وزير القطاع وتضم ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والسكن والعمران والفلاحة والسياحة حيث تفصل في حالات التنازل عن الأراضي عالية القيمة الحضرية وفي تحويل الأراضي المخصصة للمرافق الخدمية العمومية لاستخدام مغاير، وكذا أراضي مخطط شغل الأراضي غير المصادق عليه والتوسعات الحضرية غير المهيأة.

(1) القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعدل ويتم القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المادة رقم 36
(2) المرسوم التنفيذي 03-408 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003 المتضمن تحديد قواعد إنشاء الوكالات العقارية الولائية المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 90-405 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 المتضمن تحديد قواعد إنشاء وتنظيم الوكالات المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين.



3.2. الثالث على مستوى رئاسة الحكومة:

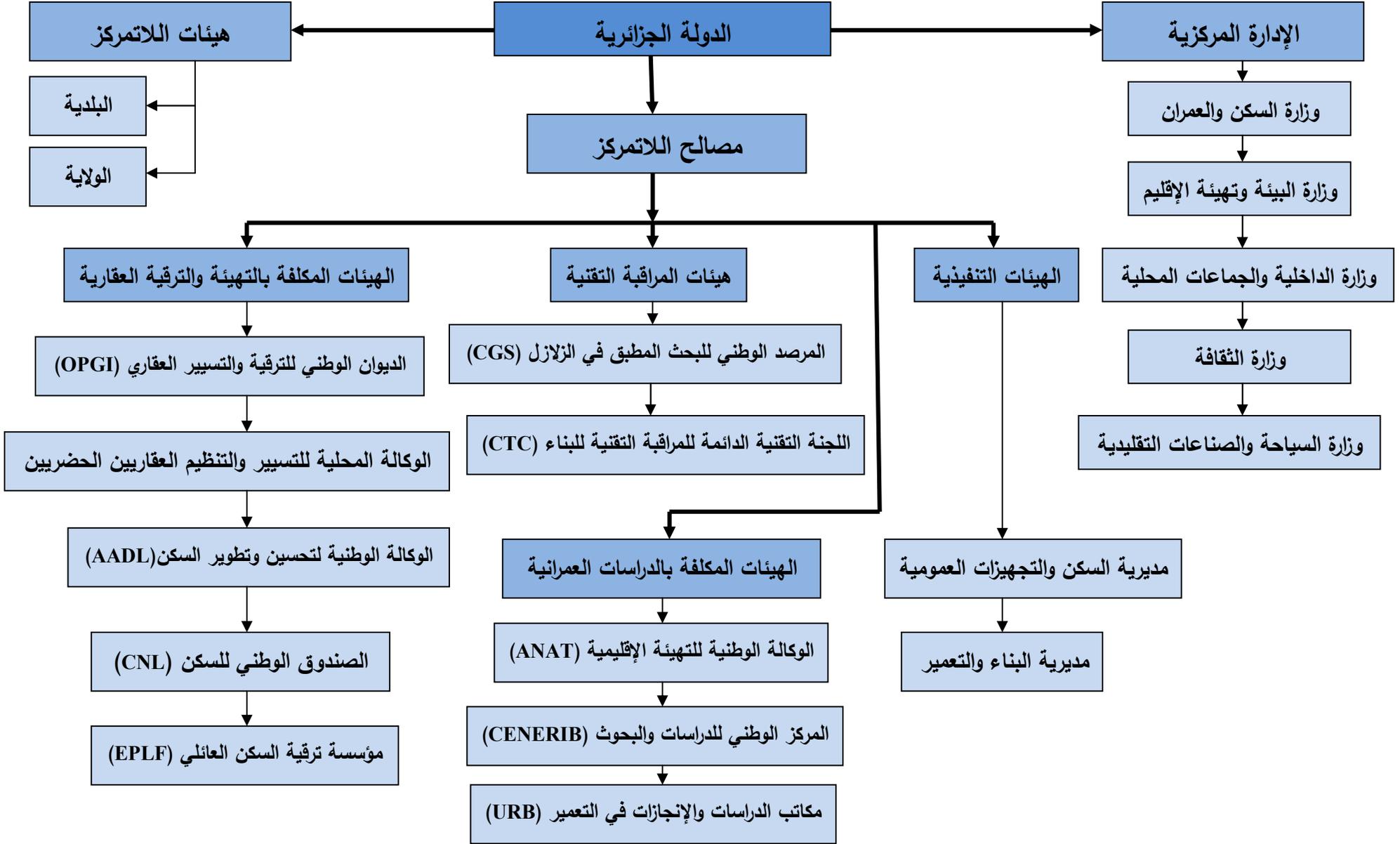
تمثله لجنة مشكلة من ممثلي الإدارات المركزية مهمتها حشد الأراضي الموجهة للمشاريع ذات البعد الوطني وتحديدتها بمنعه التصرف فيها إلى حين إنجاز هذه المشاريع، وبذلك تم نقل تحويل سلطة صناعة القرار العقاري من حقها في التصريف في العقار الذي يشكل وعائها العقاري ومنحه للدولة التي أصبحت المتحكم والفاعل في مجمل إجراءات التسيير العقاري والمتصرف الوحيد فيه. ومع ذلك فإن إشكالية التنظيم العقاري الجديد في الجزائر كركيزة أساسية في النمو الحضري والتنمية الحضرية لم يحقق الأداء الذي كان منتظرا منه حيث لجأت الدولة سنة 2007 إلى تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري⁽¹⁾ لها فروع إقليمية عبر ولايات الوطن مهمتها الأساسية تسهيل الحصول على العقار الصناعي للمتعاملين الاقتصاديين وتسيير المحافظة العقارية الاقتصادية للقطاع العمومي وتطوير مناهج الوساطة والحكمة العقارية لخدمة المستثمرين الجزائريين والأجانب.

VI. تعدد الفاعلون الحضريون في تسيير النمو الحضري:

لقد توالى على المدينة الجزائرية منذ الاستقلال تراكمات غياب التسيير الحضري المبني على أساس تجسيد الحكمة الحضرية أو مبادئ الحكم الراشد انطلاقا من وضع قاعدة محلية للتسيير ناهيك على أخطاء وعيوب سياسة التهيئة العمرانية عامة ومخططات وأدوات التهيئة والتعمير ليضاف عليها تضارب أهداف وأدوار المتدخلين والفاعلون الحضريون في إنتاج مجالها الحضري، ولذلك فالنمو الحضري القائم هو تقييم أظهر العديد من الاختلافات المجسدة على أرض الواقع، وعليه فإن هيئات الإدارة المركزية ومصالح اللاتمرکز وهيئاتها وهذا كما يبين الشكل رقم (38) والممثلة للدولة محليا تسهر على تنمية قطاع التعمير والبناء في المجال الحضري وتسريع وتيرة النمو الحضري مع وجود هيئات أخرى وسيطة منها مديرية الأشغال العمومية والري... تمثل نظام اللاتمرکز بتنازل الدولة عن مهام التسيير والمتابعة لمصالحها المحلية بهدف إرساء قواعد التنظيم والتحكم أكثر في إنتاج المجال الحضري، إضافة إلى مساهمة الفاعلون الخواص الذين يلعبون دور الدولة في إنجاز مشاريعها ونفي دور المجتمع المدني واثبات مشاركته في ذلك، وعليه فإن إشكالية النمو الحضري تعنى بها العديد من القطاعات ومجموعة من الوزارات للدولة فهي لا تنحصر على عمل وزارة السكن والعمران فقط بل هي مسؤولية الجميع من مشاركة

(1) المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 نوفمبر 2007 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 12-126 المؤرخ في 19 مارس 2012 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري وتحديد قانونها الأساسي.

الدولة الجزائرية: تعدد الفاعلون الحضريون في تسيير النمو الحضري



الشكل رقم (38)

المصدر: إنجاز الباحث، جانفي 2018

مشتركة بين وزارات الحكومة بأكملها، لنصل في تحليلنا المدعم بأراء من المجتمع المدني لمدينة العلمة بقول أن مهمة المجالس الشعبية المنتخبة المحلية المتبينة لمبادئ تجسيد الديمقراطية وتحقيق اللامركزية وممارسة الرقابة الشعبية دخلت ضمن متاهة المصالح الشخصية الخاصة والبيروقراطية وقوة الإدارة السياسية العليا. إذن فالسلطة تبقى هي المصدر والموجه الأساسي والفاعل القوي للنمو الحضري وإنتاج المجال الحضري إضافة إلى فشل تسيير الإدارة العمومية وضعف الكفاءة المحلية في ضمان نمط تسيير مستديم للنمو الحضري من جميع الجوانب.

ثانيا: تأثير العوامل التاريخية وسياسة التقسيمات الإدارية:

تعتبر العوامل التاريخية وسياسة التقسيمات الإدارية من أهم الأسباب المساهمة في نمو وتوسع مدينة العلمة، وكما أنها بمثابة مؤشر حقيقي يعكس الواقع القائم للنمو الحضري في هذه المدينة، ولذلك فقد ساهمت العوامل التاريخية في النمو الحضري بمدينة العلمة عن طريق نفوذ الإدارة الفرنسية إلى المجال المحلي من خلال أسلوبين: فالأول تمثل في سياسة التقسيمات الإدارية الفرنسية بتقسيم القبائل إلى دواوير وبلديات وإنشاء مراكز استعمارية وهي سياسة أثرت على هيكلية المجال وأحدث سلسلة من الإجراءات التي هزت استقرار المجتمع المحلي وتنظيماته، والثاني بنفوذ الرأسمال الأجنبي وسياسته التي ركزت على تشجيع الرأسمال الأجنبي على النفوذ إلى المجال المحلي عن طريق الشركة السويسرية (Compagnie genevoise) وهي سياسة أثرت على العلاقات والتفاعلات القديمة المألوفة بين الأقاليم المحلية والجهوية للمجال الجزائري عامة⁽¹⁾، وكما اهتمت الإدارة الفرنسية بتطوير المجال الخلفي لبعض المدن الهامة لا سيما منها مدينة العلمة وهذا باعتبارها كظهير لمدينة سطيف الأم، وبعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر جاءت مرحلة التقسيمات الإدارية التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال سنوات 1963 و1974 و1984 حيث واكبت التحولات السريعة التي حدثت في المجتمع منذ الاستقلال بالنظر إلى واقع ظاهري التحضر والنمو الحضري التي ارتبطت بحركة السكان الداخلية وبالنزوح الريفي إلى المدن التي رقيت إلى مستويات إدارية أعلى وتنوعت فيها قطاعات النشاط الاقتصادي والتجاري، ففي سنة 1956 كانت قبيلة العلمة تضم دوار: مريود، سكرة، بازر والثلة، وأما خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 فدائرة العلمة أصبحت تضم كل من بلدية العلمة، القلثة الزرقاء، بازر سكرة، حمام السخنة، الطاية، بئر العرش البلاعة، تاشودة، جميلة، بني فودة والولجة لتصبح دائرة العلمة تضم خلال سنة 1984 كل من بلدية:

(1) René Passerons, les grandes sociétés de la colonisation dans l'Afrique du nord, p35

العلمة، القلعة الزرقاء وبارز سكرة⁽¹⁾، ولذلك نجد التقسيم الإداري لسنتي 1974 و1984 شكلا أعلى مستويات التناقض فالأول جاء ضمن منطق إيديولوجي يتميز بالمساواة (Egalitaire) والمركزية (Centralisatrice) والاندماجية (Intégratrice) والثاني جاء في مرحلة الدولة الأمة⁽²⁾ ولقد أضاف التقسيم الإداري لسنة 1984 عدد من الولايات والبلديات حيث ارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية وعدد البلديات من 704 إلى 1541 أي بإضافة 837 بلدية جديدة.

ثالثا: تأثير العوامل الاقتصادية:

يعتبر النشاط التجاري من القطاعات الاقتصادية الهامة الأكثر استقطابا لتوظيف رؤوس الأموال الخاصة في المدينة الجزائرية، فإذا كانت التجارة جهاز اقتصادي منظم للمجال الحضري ومحرك أساسي للعلاقات المجالية فهي بالتأكيد من العناصر الأساسية المساهمة في تفعيل النمو الحضري والضرورية في استمرارية الحياة الحضرية، ولقد أكد المختصان في جغرافية المدن (Anne Querien و Pierre Lassave) في سنة 1998⁽³⁾ أن العلاقات بين التجارة والمدينة منذ وقت طويل كانت محل اهتمام المختصين في التعمير والجغرافيا والاقتصاد حيث أكدوا لنا أن المساحات التجارية في كل مرة تزداد كما ونوعا مثلها مثل أحياء المدينة وسكانها الذين تجذبهم هذه المساحات، وتعتبر مدينة العلمة من المدن التجارية الهامة في الجزائر وهذا تحت تأثير عدة عوامل كما يبين الشكل رقم (39)، ولذلك فحركات السكان اليومية ترتبط

مدينة العلمة: العوامل المساعدة على تطور النشاط التجاري		
أسعار العقار	شبكة الطرق	الموقع الجغرافي
كان للعقار أهمية كبيرة في تركز الوظيفة التجارية بالمدينة وذلك من خلال توفر العقار وثمنه المعقول والموقع الاستراتيجي.	عن طريق الربط الجيد بشبكة الطرق الوطنية، الولائية والسكة الحديدية وسهولة الوصول إلى المدينة عبر مختلف الجهات الوطنية أي أنها تحتل موقعا استراتيجيا بتواجدها في منطقة تمثل نقطة تقاطع لشبكة طرق متنوعة.	كونها همزة وصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب أهلها لأن تكون مدينة تجارية.
المصدر: منصوري عمر، إشكالية تسيير المجال الحضري بمدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2011، ص 73		
الشكل رقم (39)		

(1) خريطة الحدود الإدارية لسنوات: 1956، 1974، 1984

(2) Abed bendjélid, Jean Claude Brulé, *Aménageurs et aménagés en Algérie*, p55

(3) M. Bakhoue Zine, *Structures commerciales et dynamiques urbaines*, Année 2002, P1

باستمرار بين أماكن السكن ومحلات بيع السلع والمنتجات، وكما تطورت الأنماط التجارية في المدينة مع التوسعات الحضرية التي شهدتها حيث صارت المنطقة التجارية المركزية أي شارع دبي بمدينة العلمة هي البؤرة الرئيسية المتحكمة في علاقة السكان بالنشاط التجاري سواء من داخل وخارج المدينة.

إن تطور عدد محلات النشاط التجاري بمدينة العلمة له علاقة وطيدة بالتنظيم الاجتماعي لسكان المدينة وبالتحولات المجالية التي حدثت خلال العشرين الأخيرتين، وكذا لرغبة المدينة في احتلال مكانتها الإقليمية داخل المنظومة التجارية للشرق الجزائري، ورغم الازدهار غير المراقب للنشاط التجاري الذي أصبح عائقا لنمو استخدامات حضرية أخرى نتيجة للارتفاع الخيالي في سعر العقار الحضري إلا أن النشاط التجاري يلعب دورا كبيرا في النمو الحضري بهذه المدينة وتنظيم المجالات الحضرية الأخرى وذلك من خلال الدور المنظم الذي تلعبه الأقطاب التجارية في توجيه التدفقات وتطوير الاقتصاد الحضري وكذا مساهمتها في بلورة مفاهيم عمرانية جديدة للتعمير التجاري تقضي الفصل بين التجارة كنشاط اقتصادي والتجارة كوظيفة حضرية، ولذلك كان من الضروري جدا الوقوف على تطور عدد المحلات التجارية بهذه المدينة خلال الفترة الممتدة بين ما قبل 1969 إلى 2017 وكذا نصيب الفرد منها كما يلي:

I. تطور عدد المحلات التجارية:

شهدت مدينة العلمة تطورا كبيرا في عدد المحلات التجارية كنتيجة للنمو الحضري الذي لازمه توسع في النسيج الحضري القائم وتزايد كبير في عدد السكان ما استوجب توفير خدمات تجارية من أجل تلبية متطلباتهم المختلفة، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى خمسة (05) فترات متباينة كما يبينه الجدول رقم (47) حيث جاءت كل فترة مختلفة عن سابقتها من حيث العوامل والأسباب المتحكمة فيها ولفهم هذا التطور يجب التطرق إلى كل فترة على حدى كما يلي:

الجدول رقم (47): مدينة العلمة: تطور عدد المحلات التجارية للفترة الممتدة بين (ما قبل 1969 إلى 2017)

السنوات	العدد	قيمة الزيادة	نسبة الزيادة (%)	معدل النمو (%)	نصيب الفرد نسمة/ محل
قبل 1969	608	-	-	-	48
1986	1025	417	40.68	03.00	62
1992	1992	967	48.54	10.68	41
2002	3225	1233	38.23	04.73	36
2017	6273	3048	48.59	04.28	33

المصدر: تحقيق ميداني جانفي، فيفري، مارس وأفريل 2017

1. الفترة الأولى ما قبل 1969:

سجل عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة خلال سنة 1969 بحوالي 608 محل تجاري، وقد مثل نصيب الفرد بمحل واحد لـ 48 نسمة، وعليه يمكن تفسير هذا الوضع بكون أن مدينة العلمة كانت منطقة زراعية قبل أن تتحول إلى مدينة تجارية حيث كانت معظم القوى السكانية العاملة تهتم وتمارس النشاط الفلاحي أي تعتمد على الأرض وزراعتها، وإضافة إلى الظروف الاستعمارية التي كانت تمنع النشاط التجاري وتطوره لدى السكان الجزائريين الأهالي، ولذلك لم يهتم سكان المدينة بالنشاط التجاري بسبب الفقر والحرمان بمعنى أن ظهور المحلات التجارية بمدينة العلمة لم يكن إلا بعد استقلال الدولة الجزائرية.

2. الفترة الثانية ما بين 1969-1986:

بلغ عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة التي ظهرت خلال هذه الفترة بـ 1025 محل تجاري أي بزيادة قدرت بـ 417 محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 40.68% وبمعدل نمو قدر بـ 3%، وعليه فقد ساهمت عوامل بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبشكل كبير في تطور عدد المحلات خلال هذه الفترة وأهمها ظاهرة النزوح الريفي بحثا عن حياة أفضل وهذا من منطلق الحق في المدينة خاصة بعدما أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي وتحسين الظروف المعيشية ومستوى القدرة الشرائية للسكان وظهور الأسواق التجارية وخاصة منها الأسواق المغطاة بساحة الثورة وعندئذ سجل نصيب الفرد بمحل واحد لكل 62 نسمة.

3. الفترة الثالثة ما بين 1986-1992:

سجل عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة التي ظهرت خلال هذه الفترة بـ 1992 محل تجاري أي بزيادة في عدد المحلات التجارية قدرت بـ 967 محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 48.54%، في حين سجل معدل النمو بـ 10.68%، وعليه يمكن تفسير هذا التطور الهام بالتحويلات التي طرأت على النصوص القانونية الخاصة بالاستثمارات وكذا انتهاج الدولة الجزائرية لنمط اقتصاد السوق والاعتماد على الاستثمارات والمساهمات سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وإضافة لكثرة توفر المرافق التجارية وكثرة رؤوس الأموال الخاصة، وقد كان نصيب الفرد منها في حدود محل لكل 47 نسمة.

4. الفترة الرابعة ما بين 1992-2002:

قدر عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة التي ظهرت خلال هذه الفترة بـ 3225 محل تجاري أي بزيادة قدرت بـ 1233 محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 38.23%، وأما عن معدل النمو فقد سجل بـ 4.73% ولعل أهم ما ميز هذه الفترة هو التزايد الكبير في عدد المحلات التجارية بهذه المدينة ويفسر هذا التسارع

التجاري بمساهمة الظروف السياسية التي تمثلت في الاضطرابات الأمنية التي عمت البلاد وبشكل كبير في استمرار ظاهرة النزوح الريفي من أجل البحث عن الأمن والعمل عبر المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وجاء نصيب الفرد منها عند حدود محل واحد لكل 36 نسمة.

5. الفترة الخامسة ما بين 2002-2017:

انتقل عدد المحلات التجارية بالمدينة خلال هذه الفترة إلى 6273 محل تجاري أي بزيادة 3048 محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 48.59 %، وأما عن معدل النمو فقد سجل بـ 4.28 %، وتفسير ذلك يمكن إرجاعه إلى كون مدينة العلمة قد استفادت من الحصص المالية المندرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 1999-2004 وكذا برنامج النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2004-2009 وبالتالي زيادة تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان نتيجة لحجم الاستثمارات العمومية والخاصة والنتيجة تجسدت في تطور النشاط التجاري، وكما تجدر الإشارة إلى أن عدد المحلات التجارية خلال سنة 2018 قد سجل بـ 20791 محل تجاري⁽¹⁾ أي بزيادة بلغت 17566 محل تجاري وهذا تبعا لمعطيات السجل التجاري وبمعدل نمو بـ 9.14 % وجاء نصيب الفرد منها بمحل لكل 11 نسمة.

II. آليات النشاط التجاري:

أكدت نتائج دراسة واقع النشاط التجاري بمدينة العلمة على مساهمته في تحليل وتفسير الواقع القائم للنمو الحضري، ذلك أنه من الصعب جدا فصل دراسة النمو الحضري عن النشاط التجاري بالمدينة ومن أجل فهم تلك العلاقة كان من الضروري جدا الوقوف على طبيعة مجالات النفوذ الناتجة عن خصوصية النشاط التجاري بها والتي جاءت تعكس مدى رواج هذا النشاط ومساهمته في نموها وتوسعها وكذا إبراز طبيعة العلاقات الوظيفية القائمة حاليا بين المدينة وباقي المجالات الحضرية للإقليم الجغرافي سواء كان محلي أو إقليمي أو وطني ودولي ومن خلال ما سبق ستكون دراسة هذا العنصر من البحث كما يلي:

1. طبيعة قطاعات النشاط التجاري:

يعتبر القطاع التجاري جوهر القطاع الاقتصادي للدولة الجزائرية لما له من آثار ايجابية وسلبية على توسع ونمو المدينة الجزائرية، لذلك فالنشاط التجاري القائم بمدينة العلمة هو نتيجة للتحويل في التوجه الاقتصادي للدولة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، واعتمادا على العينة العشوائية من عدد التجار والتي تمثل 10/1 أي بـ 2082 تاجر من إجمالي عدد التجار بهذه المدينة المسجلين على مستوى

(1) الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف+ المفتشية الإقليمية للتجارة العلمة، مارس 2018

السجل التجاري الوطني والبالغ عددهم بـ20971 تاجرا عبر كل قطاعات النشاط التجاري⁽¹⁾ المتداولة والممثلة في الشكل رقم (40) الذي يؤكد الجدول رقم (48) بالملحق صفحة رقم (م18) كما يلي:

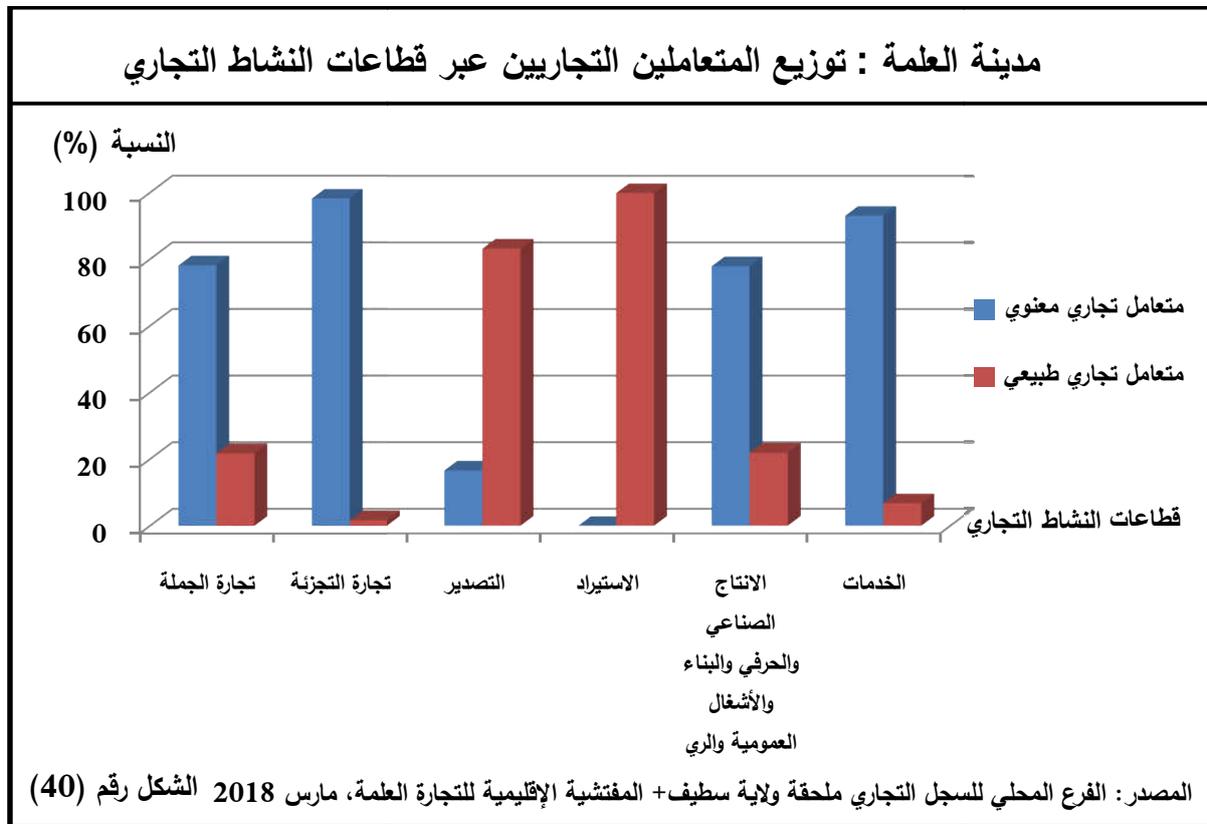
سجل أكبر عدد للتجار بقطاع التجارة بالتجزئة بـ 10502 تاجر أي بنسبة 50.51 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة حيث يتوزعون بين 180 تاجر كمتعامل تجاري طبيعي وبنسبة 1.71 % و 10322 تاجر كمتعامل تجاري معنوي وبنسبة 98.29 % أي أنه كل شخص طبيعي أو معنوي مهما كانت طبيعته يمارس وبصورة دائمة الأنشطة التجارية حسب المادة 03 من القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتضمن المنافسة. وكما تجدر الإشارة إلى أنه هناك تجار مسجلين ولا يمارسون أي نشاط أو يمارسون نشاط تجاري آخر غير المصرح به، ليليه قطاع نشاط الخدمات في المرتبة الثانية بـ 5976 تاجر أي ما يعادل نسبة 28.74 % من إجمالي عدد التجار ومنهم 408 تاجر كمتعامل تجاري طبيعي وبنسبة 6.83 % و 5568 تاجر كمتعامل تجاري معنوي وبنسبة 93.17 %، وتم نجد قطاع نشاط الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري في المرتبة الثالثة بعدد تجار بلغ 2046 تاجر أي ما يعادل نسبة 9.84 % من إجمالي عدد التجار ومنهم 450 تاجر كمتعامل تجاري طبيعي وبنسبة 21.99 % و 1596 تاجر كمتعامل تجاري معنوي وبنسبة 78.01 %، ثم ليليه قطاع نشاط الاستيراد بعدد تجار بلغ 1568 تاجر أي ما يعادل نسبة 7.54 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة وهم كمتعامل تجاري طبيعي فقط، ثم تلاه قطاع نشاط التجارة بالجملة بعدد تجار بلغ نحو 693 تاجر أي ما يعادل نسبة 3.33 % من إجمالي عدد التجار ومنهم 151 تاجر كمتعامل تجاري طبيعي⁽²⁾ وبنسبة قدرت بـ 21.79 % و 542 تاجر كمتعامل تجاري معنوي⁽³⁾ وبنسبة قدرت بـ 78.21 %، وفي الأخير جاء قطاع نشاط التصدير بعدد تجار 6 تاجر أي ما يعادل نسبة 0.03 % من إجمالي عدد التجار ومنهم 5 تاجر كمتعامل تجاري طبيعي وبنسبة قدرت بـ 83.33 % وبتاجر واحد كمتعامل تجاري معنوي وذلك بنسبة قدرت بـ 16.67 %، ويمكن تفسير سبب

(1) تقسم مدونة النشاطات الاقتصادية المستعملة في عملية تسجيل التجار على مستوى السجل التجاري الأنشطة التجارية إلى ستة قطاعات أساسية متمثلة فيما يلي: الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري، تجارة الجملة، تجارة التجزئة، الاستيراد، التصدير، الخدمات. أنظر: وزارة التجارة، المركز الوطني للسجل التجاري، إنشاء المؤسسات في الجزائر، إحصائيات سنة 2018، ص7.

(2) متعامل تجاري طبيعي: ونقصد به أصحاب المحلات التجارية المتخصصة في البيع بالتجزئة أو بالجملة.

(3) متعامل تجاري معنوي: ونقصد به الشركات التي مسيرها شخص طبيعي.

هذا التباين بتعدد قطاعات النشاط التجاري المستحدثة من طرف الدولة الجزائرية والتي دعمت قاعدة النشاط الاقتصادي المتنامي بالمدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة وهذا بزيادة تدفق رؤوس الأموال نحوها وتطور حجم ما تجمعها من خلال قطاع الاستيراد وما توزعه من بضائع وخدمات عبر مختلف قطاعات النشاط التجاري، وكما ساهمت وسائل النقل والمواصلات والاتصال في تطوير الوظيفة التجارية بمدينة العلمة ما جعلها تنمو وتتوسع بوتيرة مستمرة ومتسارعة وحركية دائمة ضمن مجال نفوذها لما لها من خصوصية عن طريق النشاط التجاري والخدمات إذ أن ظاهرة التجارة على وجه التميز جعلت المدينة في اتصال بالاقصاد الحضري والوطني والعالمي ككل.

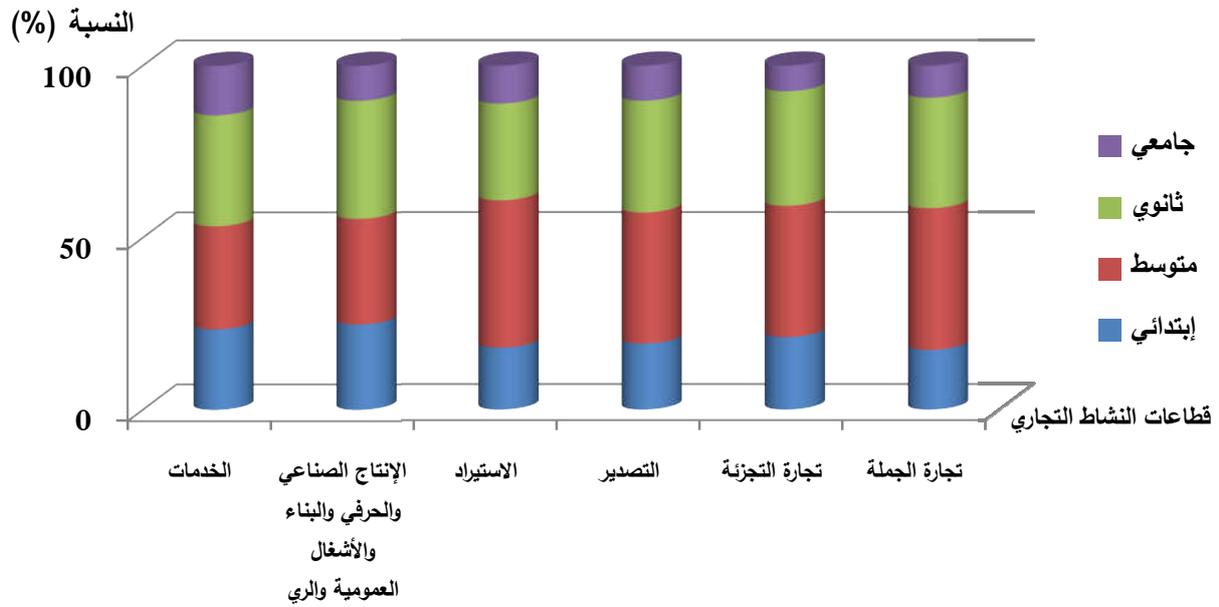


2. المستوى التعليمي للتجار:

يعتبر المستوى التعليمي للتجار من العوامل الأكثر مساهمة في تطور النشاط التجاري القائم بالمدينة وكذا تفسير الواقع القائم للنمو الحضري، ولذلك فإن المستوى التعليمي للتجار له دور كبير في تسهيل عملية مواكبة التحولات الاقتصادية في ظل تعدد أنماط الثقافة الاستهلاكية للسكان والمرونة في المعاملات والتعامل مع الزبائن وحتى في العلاقات مع تجار مختلف الأقاليم الجغرافية الأخرى، وإضافة إلى مساهمة حسن توظيف واستثمار العائدات المالية في تطوير النشاط التجاري وتوسيع مجال نفوذه، ولذلك يتميز

تجار مدينة العلما يتباين المستويات التعليمية حيث جاءت نتائج العينة والممثلة في الشكل رقم (41) الذي يؤكد الجدول رقم (49) في الملحق صفحة رقم (م19) تؤكد على أن المستوى التعليمي للتجار بهذه المدينة متباين ومتفاوت عبر قطاعات النشاط التجاري الستة حيث عادت المرتبة الأولى للتجار الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة قدرت بـ 40.64 % أي ما يعادل نحو 846 تاجر، ثم لتليها مباشرة نسبة التجار الذين هم بمستوى تعليمي ثانوي بـ 31.11 % أي ما يعادل 648 تاجر، ثم جاءت نسبة التجار الذين تحصلوا على مستوى تعليمي جامعي بـ 19.05 % أي ما يعادل 397 تاجر، وفي الأخير سجلت نسبة التجار الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بـ 9.20 % أي ما يعادل 191 تاجر، وكما تجدر الإشارة أيضا إلى أن المستوى التعليمي للتجار جاء متباين ومتقارب عبر قطاعات هذه المدينة.

مدينة العلما : توزيع المستوى التعليمي للتجار عبر قطاعات النشاط التجاري

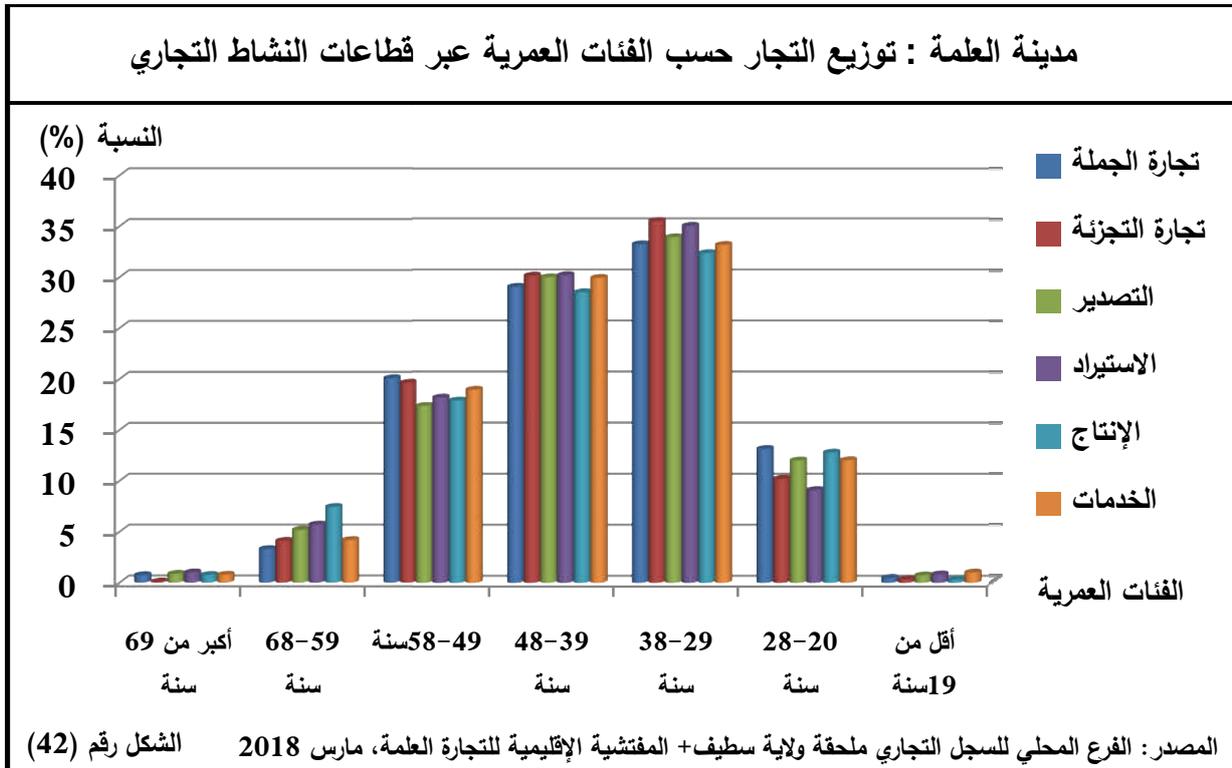


المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف+ المفتشية الإقليمية للتجارة العلما، مارس 2018 الشكل رقم (41)

3. التركيب العمري للتجار:

يعكس التركيب العمري للتجار بشكل مباشر الصورة الحقيقية لمساهمة النشاط التجاري في النمو الحضري بمدينة العلما، ويتجلى ذلك في أنه كلما كانت الفئات العمرية للتجار تتوافق مع فئات صغار السن عبر قطاعات النشاط التجاري المتداولة كلما دل ذلك على مؤهلات إضافية تساهم في تطور النشاط التجاري وكذا في زيادة استقطاب السكان وأهمية ذلك في توسع النسيج الحضري، وجاء الشكل رقم (42) الذي يؤكد الجدول رقم (50) في الملحق صفحة رقم (م19) يبين التركيب العمري للتجار بالمدينة بدلالة

قطاعات النشاط التجاري حيث يتميز بما يلي: جاءت الفئة العمرية 29-38 سنة في المرتبة الأولى بأكبر نسبة قدرت بـ 32.19% من إجمالي عدد التجار المسجلين بالمدينة عبر قطاعات النشاط التجاري وبينما الفئة 39-48 سنة فسجلت بنسبة تقدر بـ 29.01%، و ثم نجد الفئة العمرية 49-58 سنة بنسبة تقدر بـ 18.52%، و ثم لتليها مباشرة الفئة العمرية من 20-28 سنة بنسبة تقدر بـ 12.17%، وجاءت الفئة العمرية 59-68 سنة بنسبة ضعيفة قدرت بـ 6.15% وفي حين نجد التجار الذين يقل سنهم عن 19 سنة يمثلون بنسبة تقدر بـ 1.01% والتجار الذين يتجاوز سنهم 69 سنة فأكثر بنسبة ضعيفة جدا لا تتجاوز 0.95% وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التجار في هذه المدينة هم من الفئة الأكثر شبابا ما انعكس إيجابيا على درجة تخصص وتطور النشاط التجاري بها وزيادة التوجه نحو بناء العقارات كاستثمارات تجارية بسبب توفر الأموال وزيادة الخبرة الفنية للتجار في الاستثمارات التجارية خاصة، وكما ساهمت العائدات المالية التي يجمعها هؤلاء التجار وبشكل كبير في النمو الحضري عن طريق شراء قطع أرضية أو مسكن أو مستودع تجاري لتخزين المنتوجات عبر كامل المجال الحضري في هذه المدينة لتوفرها على مساحات عقارية معتبرة وأيضا كثرة الجيوب الحضرية الشاغرة بها.



4. قطاع التجارة الخارجية:

ساهم قطاع التجارة الخارجية بمدينة العلمة في جذب المتعاملين الاقتصاديين والتجاربيين من مختلف المجالات الحضرية الجزائرية بصفة عامة والمجاورة بصفة خاصة نحوها والنتائج هي مخرجات هامة لفهم

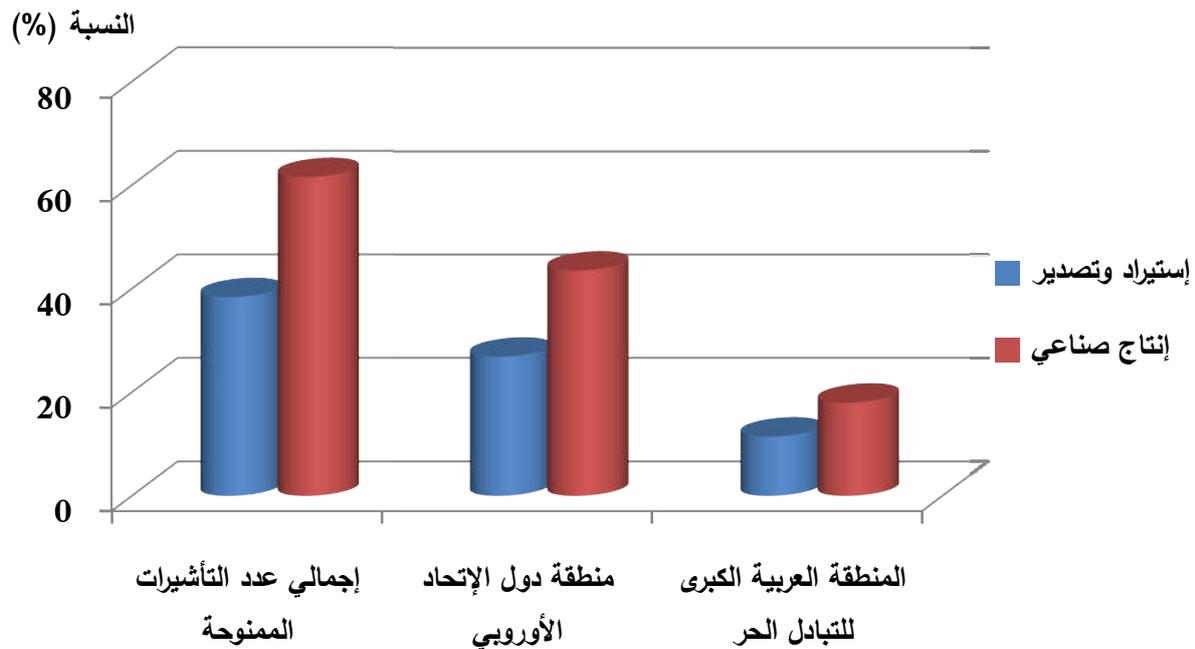
الواقع القائم للنمو الحضري بالمدينة حيث تظهر في شكل عائدات مالية معتبرة خاصة في ظل الإنفتاح على مختلف بلدان العالم وانتهاجها للأنظمة التكنولوجية الحديثة في هذا الميدان، ويقتصر هذا العنصر من البحث على دراسة طبيعة المبادلات التجارية التي يقوم بها بعض المتعاملين الاقتصاديين والتجاربيين بهذه المدينة من تبادل لمختلف البضائع والخدمات مع العديد من البلدان الأوروبية وكذلك بعض دول المغرب العربي وذلك عبر قطاعات النشاط التجاري التالية: التصدير والاستيراد والإنتاج الصناعي.

وجاء الشكل رقم (43) يبين عدد التأشيريات الممنوحة للتجار بمدينة العلمة على مستوى الواردات المعافاة من الرسوم الجمركية وعبر قطاع الإنتاج الصناعي وكذا قطاعي الاستيراد والتصدير بحوالي 612 تأشيرية موزعة بين إنتاج صناعي بـ 377 تأشيرية وبنسبة قدرت بـ 61.60 % من إجمالي عدد التأشيريات، وبينما جاء قطاعي الاستيراد والتصدير بـ 235 تأشيرية وبنسبة قدرت بـ 38.40 % من إجمالي عدد التأشيريات وفي حين جاء عدد التأشيريات الممنوحة للتجار والخاصة بمتابعة الواردات المعافاة من الرسوم الجمركية مع دول منطقة الاتحاد الأوروبي على مستوى قطاع الإنتاج الصناعي بـ 433 تأشيرية وبنسبة قدرت بحوالي 43.56 % وقطاع الاستيراد والتصدير بـ 264 تأشيرية وبنسبة قدرت بـ 26.92 %، وبينما سجل عدد التأشيريات الممنوحة للتجار والخاصة بمتابعة الواردات المعافاة من الرسوم الجمركية مع دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZALE) على مستوى قطاع الإنتاج الصناعي بـ 179 تأشيرية وبنسبة قدرت بـ 18.03 %، وأما قطاعي الاستيراد والتصدير فسجل بـ 113 تأشيرية وبنسبة قدرت بـ 11.49 % وعليه فقد جاء حجم المبادلات التجارية للتجار مع بلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة قدرت بـ 80 % من الحجم الإجمالي للمبادلات، وبينما سجل بنسبة لا تتجاوز 20 % بالنسبة لمبادلات التجار مع دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وعلى العموم يمكن تفسير هذه النتائج بعملية تحرير التجارة والصناعة التي شرعت فيها الدولة الجزائرية منذ سنة 1990 وبموجب إصدار القانون الخاص بالسجل التجاري والذي كرس مبدأ حرية التجارة والصناعة وإلغاء احتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية خاصة.

إضافة إلى التحولات الهامة التي عرفتها المدن الجزائرية التجارية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة خلال الآونة الأخيرة وخاصة في ميدان توظيف مخرجات التكنولوجيا وتقنياتها الحديثة وهذا من أجل تمكين المتعاملين التجاريين من القيام بمختلف العمليات المالية والتجارية، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى تنافسيتها مع الأسواق الأخرى ومضاعفة أرباحها في وقت وجيز، ولذلك فالمتعامل التجاري في أسواق شنغهاي أو سنغافورة... وحتى أسواق بعض الدول الخليجية لا يجد صعوبات في القيام بعمليات تحويل

العملة ولقد أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 15-153 المؤرخ في 16 جوان 2015 والمتعلق بالزامية التعامل بوسائل الدفع الكتابية بالنسبة للمبالغ المحددة في المادة الثانية منه وهذا إلى جانب تسجيل وجود لعمليات تهريب لسلع ومنتجات مختلفة خاصة من أوروبا ودول الخليج نحو المدينة.

مدينة العلمة: توزيع طبيعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية



المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف + المفتشية الإقليمية للتجارة العلمة، مارس 2018 الشكل رقم (43)

III. تباين مجالات النفوذ التجارية:

تظهر مساهمة النشاط التجاري في تحليل وتفسير الواقع القائم للنمو الحضري بمدينة العلمة في شكل مخرجات ترتبط بتدفقات المتعاملين الاقتصاديين والتجارين نحوها باعتبارها قطب تجاري إقليمي هام في الشرق الجزائري نتيجة للتدفق الكبير للمتعاملين الاقتصاديين والتجارين من جميع ولايات الجزائر الكبرى لاستثمار الأموال الخاصة عبر مختلف قطاعات النشاط التجاري وإمكانية تحقيق الثروة، ولذلك فإن إلقاء الضوء على حجم التدفقات المختلفة للتجار بالاعتماد على معطيات التجار المستخرجة من السجل التجاري الوطني الخاص بتجار المدينة وحسب مكان الإقامة السابقة والحالية في هذا العنصر من البحث هو حتمية ضرورية نهدف من خلالها إلى الوقوف على حقيقة الوزن الجغرافي للتجارة ومجالات النفوذ التجارية لتجار مدينة العلمة، وعليه فقد جاءت مجالات النفوذ التجارية كما يلي:

1. مكان الإقامة السابق للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري:

يقصد به مكان الميلاد الأصلي لتجار مختلف قطاعات النشاط التجاري الوافدون إلى مدينة العلمة ومن خلال الشكل رقم (44) الذي يؤكد الجدول رقم (51) في الملحق صفحة رقم (م19) يتضح أن أماكن الإقامة السابقة للتجار الوافدون جاءت متباينة من داخل وخارج المدينة وقد تم تصنيفها كما يلي: التجار الأصليون الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة، التجار الوافدون من مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف والتجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر الكبرى كما يلي:

1.1. قطاع نشاط التجارة بالتجزئة: يتبين أن أغلبية التجار الذين غيروا مكان إقامتهم باتجاه مدينة

العلمة هم الذين كانوا يقيمون سابقا في بلديات داخل حدود إقليم ولاية سطيف حيث يمثلون أكبر من نصف التجار ونسبة قدرت بـ 52.00% من إجمالي عدد التجار بالمدينة، وذلك يعكس حجم توافد التجار على المدينة لممارسة النشاط التجاري بها، ثم لتليها نسبة التجار الأصليون الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة حيث يمثلون بنسبة قدرت بـ 33.14% من إجمالي عدد التجار، وبينما سجلت أدنى نسبة للتجار الذين يقيمون خارج حدود إقليم ولاية سطيف والمقدرة بـ 14.86% حيث مثلت أغلبية هذه النسبة من طرف التجار الوافدون من مختلف ولايات إقليم الشرق الجزائري وأهمها: قسنطينة، أم البواقي، تبسة، باتنة وجيجل وقالمة، ولذلك فإن التوزيع المجالي لتجار قطاع نشاط التجارة بالتجزئة بهذه المدينة تميز باستقطاب تجار يقيمون عبر المجال الجغرافي المحلي والوطني.

2.1. قطاع نشاط التصدير: عادت أكبر النسب للتجار الأصليون الذين كانوا يقيمون بأحياء مدينة

العلمة بنسبة قدرت بـ 55.75% من إجمالي عدد التجار، ثم تليها نسبة التجار الوافدون من مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف بنسبة قدرت بـ 37.12% من إجمالي عدد التجار، وبينما عادت أدنى نسبة للتجار الوافدون إلى المدينة من مختلف ولايات الجزائر الكبرى والمقدرة بـ 7.13% من إجمالي عدد التجار

3.1. قطاع نشاط الخدمات: يمثل التجار الوافدون من داخل حدود إقليم ولاية سطيف أكبر نسبة

والمقدرة بـ 46.73% من إجمالي عدد التجار بالمدينة وهو ما يعكس درجة إقبال التجار المحليين على ممارسة قطاع نشاط تجارة الخدمات ورواجها بهذه المدينة، وبينما جاءت نسبة التجار الأصليون الذين كانوا يقيمون عبر أحياء مدينة العلمة بـ 42.38% من إجمالي عدد التجار، وفي حين كانت نسبة التجار الوافدون من باقي ولايات الجزائر الكبرى ضعيفة حيث قدرت بـ 10.89% وخاصة من بعض

الولايات المجاورة لولاية سطيف وأهمها: قسنطينة، جيجل، قالمة، خنشلة، سوق أهراس وميلة...إلخ.

4.1. قطاع نشاط الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري: مثلت نسبة التجار

الوافدون من مختلف بلديات ولاية سطيف بأكبر نسبة والمقدرة بـ 47.06 % من إجمالي عدد التجار وهي نسبة متقاربة مقارنة مع نسبة التجار الأصليين الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة بنسبة تفوق 41.67 % من إجمالي عدد التجار، وبينما كانت نسبة التجار الوافدون من ولايات الجزائر الكبرى معتبرة والمقدرة بـ 11.27 % وأغلبهم كانوا يقيمون عبر الولايات التالية: أم البواقي، قسنطينة وباتنة، ويفسر هذا بتنوع العرض الذي تقدمه حرف قطاع نشاط الإنتاج الصناعي بما فيها الصناعات التقليدية وخدماتها بالمدينة.

5.1. قطاع نشاط الاستيراد: يمثل التجار الأصليين الذين كانوا يقيمون في مدينة العلمة أكبر نسبة

والمقدرة بـ 42.95 % من إجمالي عدد التجار وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة التجار الذين يقيمون عبر مختلف بلديات ولاية سطيف والمقدرة بـ 35.90 % من إجمالي عدد التجار، وكما تجدر الإشارة هنا إلى التوافد المعتبر للتجار في قطاع نشاط الاستيراد من باقي مختلف ولايات الجزائر الكبرى بالمقارنة مع أولئك التجار الوافدون من مختلف بلديات ولاية سطيف إلى المدينة وذلك بنسبة قدرت بـ 21.15 % من إجمالي عدد التجار، ولذلك فإن عامل المسافة داخل إقليم ولاية سطيف يعد عاملا ثانويا لا يؤثر كثيرا في تنقل التجار لممارسة النشاط التجاري بمدينة العلمة.

6.1. قطاع نشاط التجارة بالجملة:

تمثل نسبة التجار الوافدون من مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف بنسبة كبيرة قدرت بـ 40.58 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة، ثم لتليها نسبة التجار الأصليين الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة بنسبة قدرت بـ 36.23 % من إجمالي عدد التجار، ثم نجد التجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر الكبرى بنسبة قدرت بـ 23.19 %، ويفسر هذا بالتوافد المعتبر للتجار من مجالات حضرية مختلفة هي كمقرات دوائر تتوفر على مختلف الوظائف الحضرية الكبرى وأهمها: عنابة وقسنطينة وأم البواقي، وأيضا إلى أهمية بعدها المجالي عن المدينة هذا من جهة ولما توفره من تنوع في العرض والطلب الذي يقدمه نشاط التجارة بالجملة من خدمات بمدينة العلمة من جهة أخرى.

ويمكن تفسير هذا الوضع بظاهرة الاستقطاب التجاري لمدينة العلمة التي جعلت منها قطب تجاري هام أي قبلة للعديد من التدفقات التجارية ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة الجزائرية تخطط للتوجه إلى النمو الاقتصادي والزراعي وتطوير القطاع الصناعي بالمدينة استمرت الأنشطة التجارية في الظهور وزاد

الإقبال في الطلب عليها خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي مرت بها الدولة والمتميزة بالانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية ما جعل هيمنة المدينة التجارية تمتد إلى داخل وخارج الوطن لإحتوائها على أسواق أسبوعية ويومية دائمة، إضافة إلى تفضيل أصحاب رؤوس الأموال الانتقال إلى مدينة العلمة للاستثمار فيها من أجل الاقتراب من مركز النشاط التجاري بالمنطقة فمن أوائل المستثمرين عبر قطاعات النشاط التجاري بمدينة العلمة تعود أماكن إقامتهم الأصلية السابقة إلى بلديات: قصر الأبطال، بازر سكرة، بئر العرش وعين أزال وهو ما يؤكد تأثير عاملي التخصص والتركيز في جلب الاستثمارات في مختلف قطاعات النشاط التجاري بصفة خاصة أو الاستثمار الصناعي إلى مدينة العلمة ولذلك فالصناعات الصغيرة والمتوسطة محركة للثروة والشغل وبإمكانها قيادة النمو الاقتصادي وما يرافقه من نمو حضري متسارع حاليا ومستقبلا⁽¹⁾. ولذلك فقد ساهم المتعاملين الاقتصاديين والتجار بين الوافدون إلى مدينة العلمة في تدعيم القاعدة الاقتصادية لها وفي تغيير صورتها العمرانية والحضرية عن طريق إقامة مرافق الخدمات التجارية الحضرية المتنوعة.

2. مكان الإقامة الحالي للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري:

يقصد به مكان الإقامة الحالية للتجار حسب العنوان الشخصي بدلالة قطاعات النشاط التجاري بمدينة العلمة، ومن خلال الشكل رقم (44) الذي يؤكد الجدول رقم (51) في الملحق صفحة رقم (م19) والمبين لحركة التجار التي يقومون بها حسب مكان إقامتهم الحالية بهذه المدينة تم تصنيف مكان الإقامة الحالي للتجار أيضا إلى ما يلي: التجار الأصليون الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة، التجار الوافدون من مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف والتجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر الكبرى وجاءت النتائج كما يلي:

1.2. قطاع نشاط التجارة بالتجزئة:

يمثل التجار الذين يقيمون حاليا بمدينة العلمة أكبر نسبة والمقدرة بـ 65.71% من إجمالي عدد التجار بالمدينة، ولذلك فإن سهولة الاتصالية بهذه المدينة ساهم في تطور عدد التجار المقيمين بها، وكما تبين أن نسبة التجار والمقدرة بـ 26% من إجمالي عدد التجار في مدينة العلمة لا زالوا يقيمون عبر مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عامل المسافة داخل إقليم الولاية لا يعد عاملا أساسيا يؤثر كثيرا في تنقل التجار لممارسة هذا النشاط التجاري في هذه المدينة ثم العودة إلى مقرات إقامتهم، وبينما تراجعت نسبة هؤلاء التجار الذين كانوا يقيمون عبر مختلف ولايات الجزائر الكبرى إلى 8.29% من إجمالي عدد هؤلاء التجار في هذه المدينة وخاصة عبر ولايات إقليم الشرق الجزائري.

(1) د. لحسن فرطاس، المرجع الذي سبق ذكره ص 384

2.2. قطاع نشاط التصدير:

سجلت نسبة التجار الذين يقيمون حاليا في مدينة العلمة بأكثر نسبة حيث قدرت بـ 83.33 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة، ثم لتليها نسبة التجار الذين يقيمون عبر مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف والمقدرة بـ 16.67% من إجمالي عدد التجار بالمدينة، وبالمقابل لم يتم تسجيل أي حالة لتاجر لا يزال يقيم حاليا عبر مختلف ولايات الجزائر الكبرى، وعليه يمكن تفسير هذا الوضع بالاستقرار التام لهؤلاء التجار بمدينة العلمة خلال الفترات الزمنية السابقة.

3.2. قطاع نشاط الخدمات:

يتبين أن عدد التجار الذين يقيمون حاليا في مدينة العلمة يمثلون أكبر نسبة حيث قدرت بـ 75.87 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة وهذا لم يمنع من استمرار وجود نسبة معتبرة من التجار لا تزال تقيم عبر مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف وذلك بنسبة قدرت بـ 22.06 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة وبالمقابل عادت أدنى نسبة للتجار الذين لا يزالون يقيمون عبر مختلف ولايات الجزائر الكبرى وذلك بنسبة قدرت بـ 2.07 % من إجمالي عدد التجار في هذه المدينة.

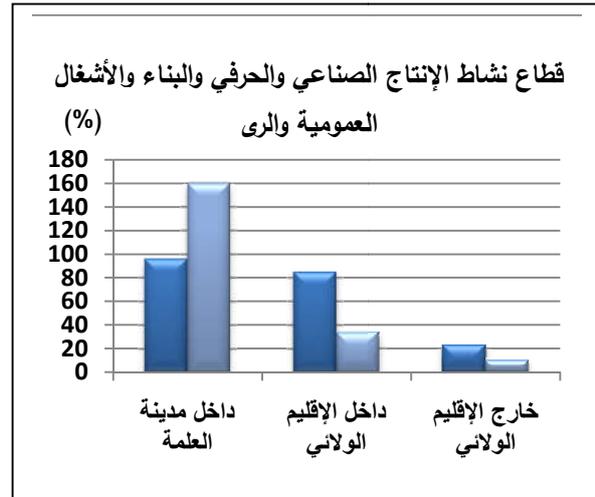
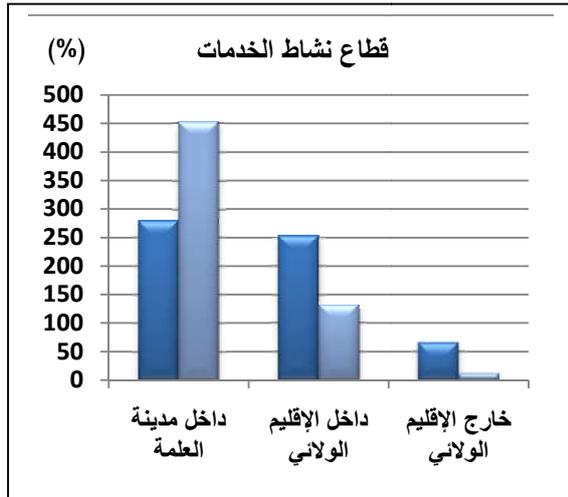
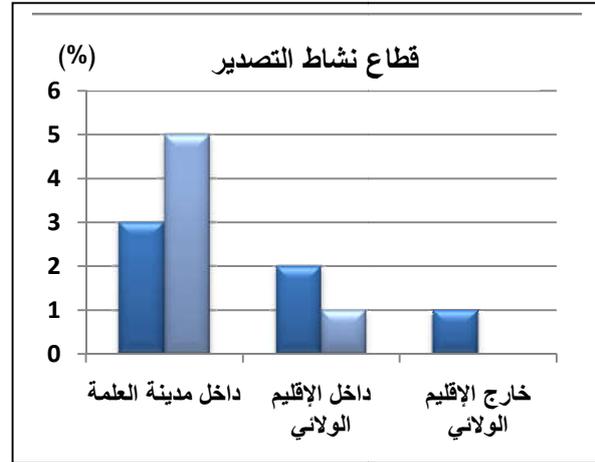
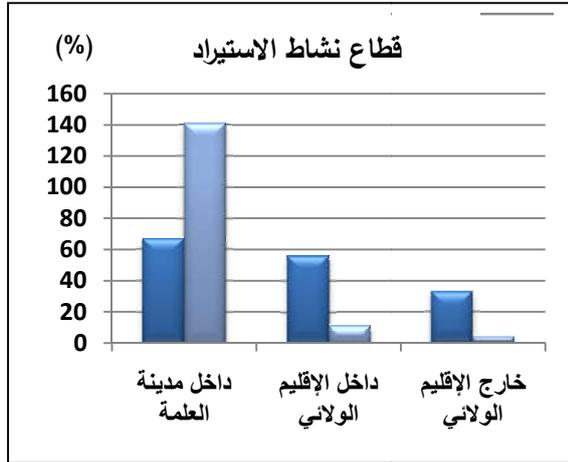
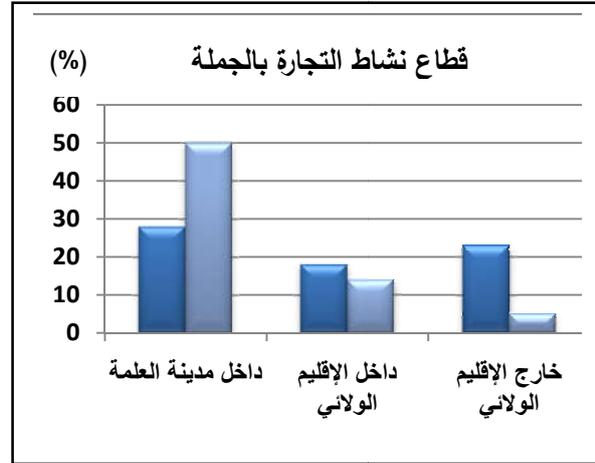
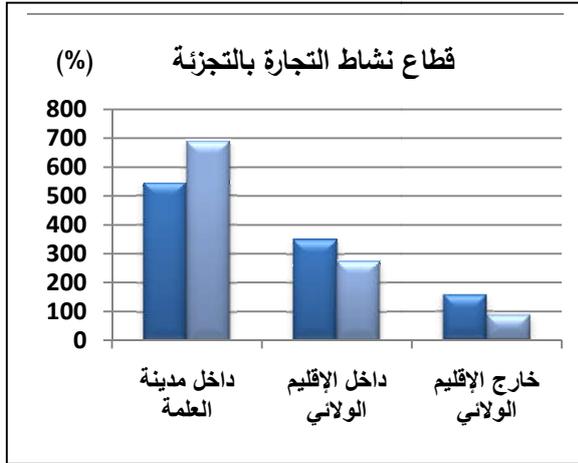
4.2. قطاع نشاط التجارة بالجملة:

عادت أكبر النسب للتجار الذين يقيمون حاليا في مدينة العلمة بنسبة قدرت بـ 71.88 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة، وهذا الارتفاع يدل على أن هؤلاء التجار توافدوا من مناطق مختلفة وقرروا الإقامة بمدينة العلمة حاليا، وكما يتبين أيضا أن نسبة التجار الذين لا يزالون يقيمون عبر مختلف بلديات ولاية سطيف قد سجلت بـ 19.90 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة وفي حين جاءت نسبة التجار الذين لا يزالون يقيمون عبر مختلف ولايات الجزائر الكبرى بـ 8.22 % من إجمالي عدد التجار وهذا ما يجسد الوزن الجهوي الهام الذي يلعبه قطاع نشاط التجارة بالجملة بالمدينة.

5.2. قطاع نشاط الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري: يمثل التجار الذين

يقيمون حاليا في مدينة العلمة بنسبة قدرت بـ 78.49 % من إجمالي عدد التجار، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بكون هؤلاء التجار خاصة الحرفيين منهم والذين كانوا يقيمون عبر مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف وكذا بالولايات المجاورة لمدينة العلمة تمكنوا من السكن بالقرب من محلاتهم التجارية، وفي حين لا تزال تشهد مدينة العلمة توافد نسبة معتبرة من التجار الذين لا يزالون يقيمون عبر مختلف بلديات ولاية سطيف بـ 16.76 % من إجمالي عدد التجار، وبينما عادت النسبة الباقية للتجار الذين لا يزالون يقيمون عبر ولايات الجزائر الكبرى بنسبة ضعيفة قدرت بـ 4.75 % من إجمالي عدد التجار في مدينة العلمة.

مدينة العلمة: توزيع مكان الإقامة السابق والحالي للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري



مكان الإقامة الحالي للتجار الوافدون

مكان الإقامة السابق للتجار الوافدون

6.2. قطاع نشاط الاستيراد: تمثل نسبة التجار الذين يقيمون حاليا بمدينة العلمة بـ 90.49 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة، وربما يفسر هذا بكون أغلبية هؤلاء التجار فضلوا الإقامة بصفة دائمة بجوار أماكن عملهم نظرا لما تقتضيه شروط مزاوله النشاط التجاري، وبينما نجد التجار الذين لا يزالون يقيمون عبر مختلف بلديات ولاية سطيف بنسبة ضعيفة قدرت بـ 6.76 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة، وفي حين سجل التجار الذين لا يزالون يقيمون عبر مختلف ولايات الجزائر الكبرى بنسبة ضعيفة جدا قدرت بـ 1.75 % من إجمالي عدد التجار بالمدينة، ولعل سبب ذلك يعود إلى كونهم من التجار فئة الصغار في السن أي الذين لم يتمكنوا بعد من الحصول على مسكن بمدينة العلمة وهو الأمر الذي يستوجب عليهم التنقل بانتظام إلى مقر إقامتهم، وعليه فقد تباينت نتائج هذه الظاهرة حيث يمكن تفسيرها بما يلي:

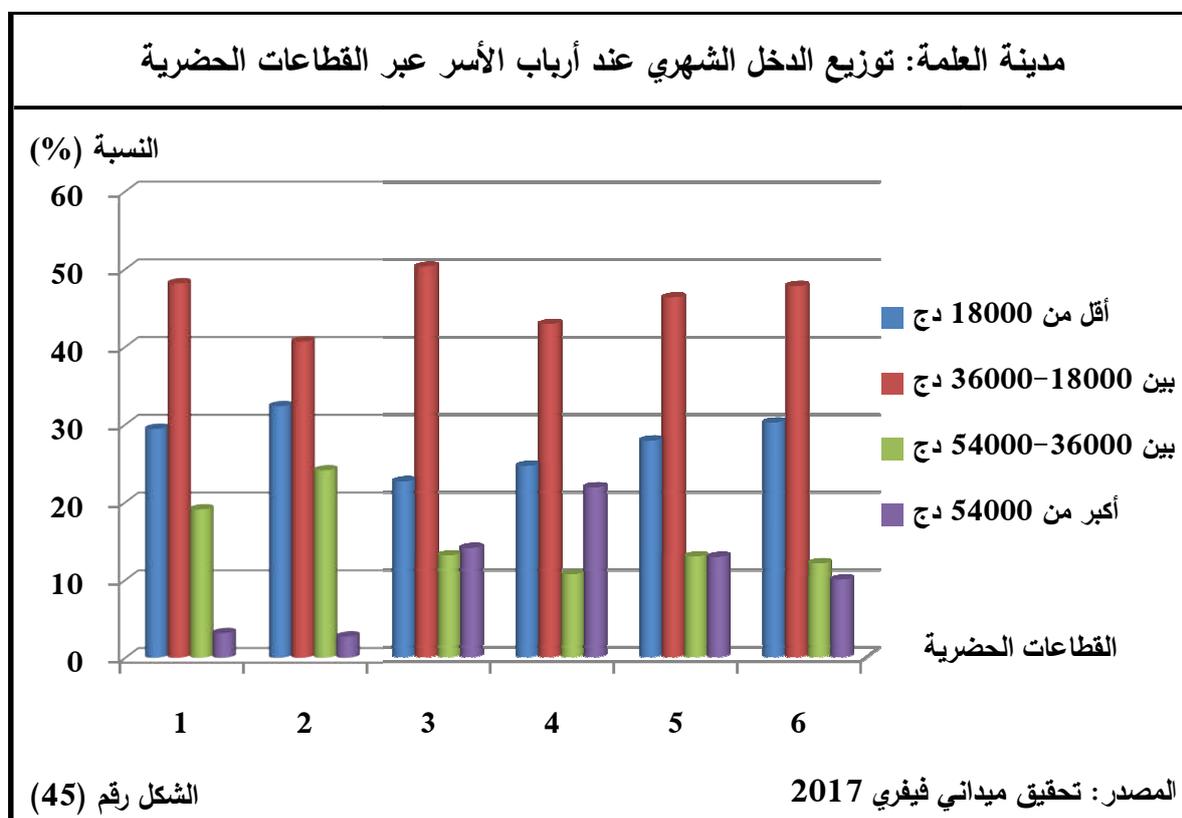
أهمية الإشعاع الجهوي لمدينة العلمة من خلال تغلغل مجال نفوذها إلى داخل وخارج إقليم ولاية سطيف ما جعل منها قطب اقتصادي ووظيفي من الدرجة الأولى يتميز بقوى جذب هامة للسكان ولمختلف المتعاملين الاقتصاديين والتجارين هذا من جهة ولكونها قطب أصبح ينافس مدينة سطيف بغض النظر على الأقطاب الجهوية الأخرى بسبب تنوع أنشطتها التجارية فشارع دبي مقرا لها بامتياز من جهة أخرى.

وكما أن النشاط التجاري صار إحدى العوامل المساهمة في اختلال توازن الوظائف الحضرية في مدينة العلمة فأصبح تعاملها جهوي ووطني وأهمل تسيير وتنظيم المجال الحضري بها حيث ساهم ذلك في ظهور توسعات حضرية خارج مضامين وتوجيهات مخططات التهيئة والتعمير المصادق عليها وظهر أحياء سكنية فوضوية مقامة على مناطق غير قابلة للتعمير كنتيجة لغياب الرقابة على المجال الحضري وهذا لأن الدولة الجزائرية وبسبب تسارع وتيرة النمو الحضري عبر المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة لم تكن تفكر إلا في سد العجز المسجل في الطلب المتزايد على السكن وكذا توفير خدمات المرافق التجارية الضرورية للسكان وبذلك أصبحت هذه المدينة عبارة عن مدينة تجارية محضة.

IV. تأثير عامل الدخل الشهري عند أرباب الأسر:

يعتبر عامل تباين مستوى الدخل الشهري عند أرباب الأسر من العوامل المساهمة في معرفة العلاقة القائمة بين الواقع القائم للنمو الحضري والمستوى الاقتصادي للسكان بمدينة العلمة وخاصة في ظل الظروف المالية السائدة ومحدودية الخيارات المتاحة عبر قطاعي البناء والتعمير والعقار الحضري واعتمادا على مضاعفة الأجر القاعدي (SMIG) المتداول يمكن حصر دخل أرباب الأسر في أربع فئات أساسية كما يوضح الشكل رقم (45) الذي يؤكد الجدول رقم (52) في الملحق صفحة رقم (م21)، وعليه

فقد سجلت أكبر قيمة للدخل على مستوى فئة الأسر ذات الدخل المتوسط بين 18000 و 36000 دج أي ما يعادل 46.04 % من إجمالي أرباب الأسر المشتغلين أي أرباب أسر بمستوى اقتصادي ضعيف ثم لتليها فئة الأسر ذات الدخل الشهري المحدود الأقل من 18000 دج حيث سجلت فيها بنسبة قدرت بـ 27.86 % أي أرباب أسر بمستوى اقتصادي من ضعيف إلى متوسط، ثم نجد فئة الأسر ذات الدخل الشهري فوق المتوسط بين 36000 و 54000 دج وهذا ما يعادل 15.32 % أي أرباب أسر بمستوى اقتصادي من متوسط إلى كبير، وبينما أدنى قيمة فعادت لفئة الأسر ذات الدخل الشهري الأكبر من 54000 دج حيث بلغت نسبته بـ 10.78 % من إجمالي أرباب الأسر المشتغلين بالمدينة، ولذلك نجد أن دخل الأسرة متعدد المصادر فمساهمة الزوجة والزوج أو الأولاد والإخوة في مصاريف الأسرة يساهم في الارتقاء في السلم الاجتماعي ذلك أن سيطرة الأسر ذات الدخل المتوسط عبر القطاعات الحضرية للمدينة يمكن تفسيره بما يلي: إما أن يكون دخل الأسر ضعيف ومتكون من منح عائلية حيث تعكس الدخل المصرح به في استمارة التحقيق الميداني، وإما أن يكون دخل الأسر المصرح به غير حقيقي ويخفي عدد المشتغلين فعلا وقطاعاتهم الاقتصادية التي يشتغلون بها فمنها المرتبطة بالأعمال الحرة وبالقطاع الموازي للشغل الذي احتل مكانة هامة في سوق الشغل لدى الدولة الجزائرية سواء كنشاط فردي للسكان أو حتى وفق النصوص القانونية المتداولة لنشاط الخواص وتشغيلهم للأفراد دون تصريح وتأمين قانوني.



V. تأثير عامل قيمة الإيجار الشهري للمباني السكنية:

تكن أهمية معرفة قيمة الإيجار الشهري للمباني السكنية⁽¹⁾ في إبراز مدى تأثير مدينة العلمة على عملية استقطاب السكان بهدف الإيجار والإقامة فيها ودوره في تفسير واقع النمو الحضري القائم بها، واعتمادا على نتائج الاستمارة الاستبائية فإن هذه الظاهرة قد سجلت بنسبة ضعيفة في المدينة بـ 11.71 % وعليه فإن قيم الإيجار الذي تدفعه الأسر إلى الهيئة المستأجرة هي مرتبطة بدرجة تجهيز المسكن وحدائته وكذلك نمطه، ولذلك فقد جاءت النتائج متباينة كما يوضح الشكل رقم (46) حيث بلغت أكبر قيم للإيجار الشهري للسكن الجماعي عبر القطاعات الحضرية للمدينة وذلك بالقطاع الأول بـ 22900 دج، ثم لتليها القيمة 19350 دج في القطاع الرابع ثم القطاع الخامس بـ 18000 دج ثم القطاع الثالث بـ 17900 دج والقطاع السادس بـ 16350 دج، وبينما سجلت أدنى قيمة للإيجار في القطاع الثاني بـ 14400 دج وعليه يمكن تفسير سبب ارتفاع قيمة الإيجارات السكنية الشهرية بمدينة العلمة إلى تخلي الدولة عن إنتاج السكن بهدف التأجير وعدم تدخل الدولة في تنظيم سوق السكن وذلك بإصدار قوانين خاصة بتحديد قيمة الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر هذا من جهة وتزايد عدد الاستثمارات السكنية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية الموجهة إلى قطاع السكن الجماعي الاقتصادي بكل صيغته وكذا ارتفاع عدد الوحدات السكنية المتاحة للسكان والمضاربة العقارية بأسعار الأراضي وما يقام عليها من عقارات مختلفة من جهة أخرى، وإضافة لكون مساكن هذا النمط عادة ما تخصص للاستعمال المهني حيث نخص بالذكر منها: أطباء عامون ومتخصصين، محامين، وكالات عقارية ومكاتب توثيق....إلخ، وكل هذه المعطيات ساهمت في ارتفاع قيمة الإيجار الشهرية المفروضة من طرف الخواص على مساكنهم في حالة الإيجار وكذا في عمليات البيع بأضعاف للقيمة المالية المحددة من طرف الوكالات العقارية، وكما تجدر الإشارة هنا إلى وجود نوعين من المستأجرين هما: هيئة الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري حيث جاءت الأسر المستأجرة لدى (OPGI) بنسبة مقبولة قدرت بـ 29.43%⁽²⁾، وبالمقابل نجد ارتفاع نسبة الأسر المستأجرة لدى السكان الخواص بنسبة قدرت بـ 70.57% وفي كلتا الحالتين تعتبر هذه الأسر

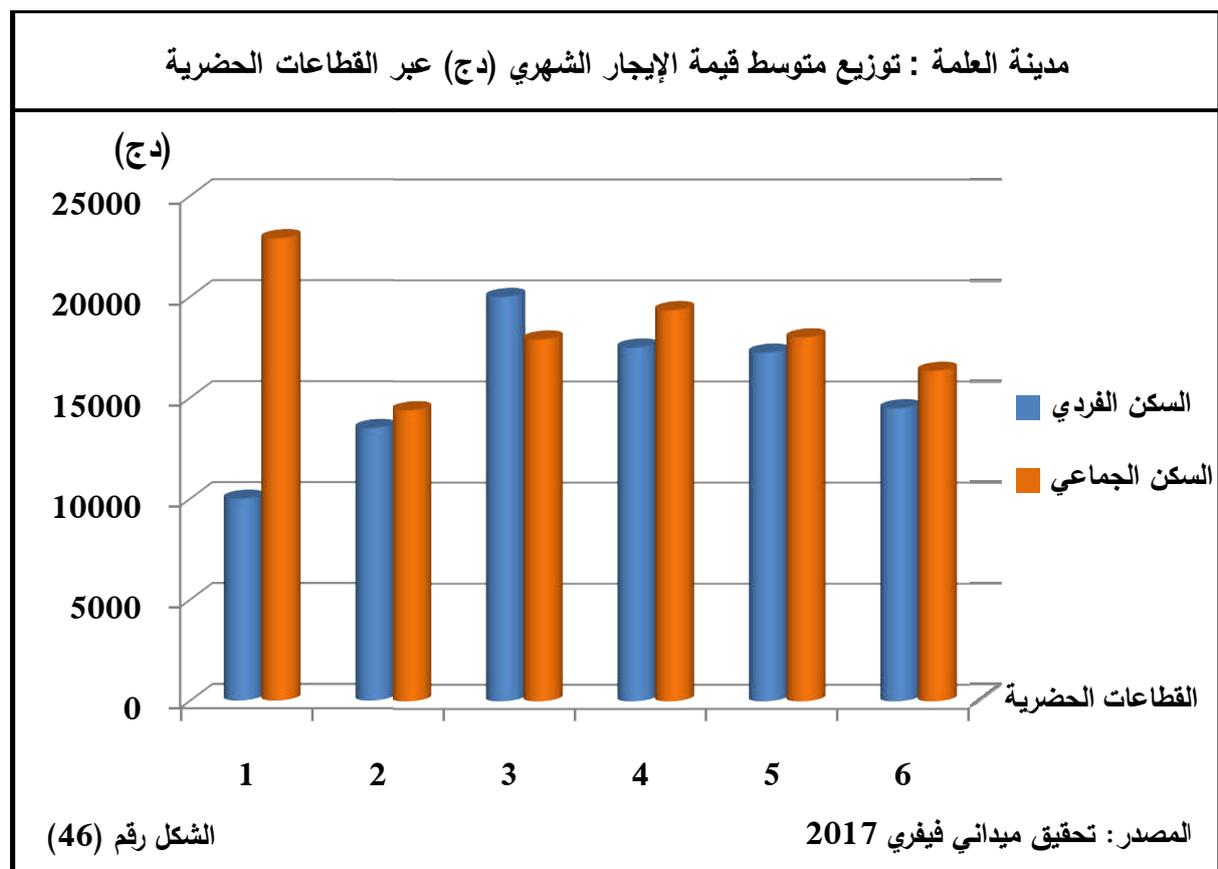
(1) وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الإيجار وهي كما يلي:

1. الأسر التي لها إشغال مؤقتة: وهي توافق الأسر الصغيرة وحديثة النشأة وذات دخل ثابت والتي في أفقها فكرة الإيجار والانتقال إلى مسكن واسع وتحقق الاستقرار.

2. الأسر الثابتة عبر الأحياء السكنية: وتتوافق مع الأسر الكبيرة الحجم وقديمة النشأة وبدخل محدود وبدون أفق للانتقال إلى مسكن جديد ملك بسبب الوضعية المالية وكما تتوافق مع الأسر التي تبحث عن التوطن الجيد بالنسبة للمدينة.

(2) نتائج التحقيق الميداني، فيفري 2017

غير مستقرة ولها قابلية كبيرة لتغيير مسكنها بالنظر إلى الطبيعة القانونية لإشغال المسكن في هذه المدينة ولذلك فإنه ما يميز هذا الوضع هو استمرار حالات الحراك السكني الفعلي داخل المجال الحضري لمدينة العلمة، وبالمقابل تراوحت قيمة الإيجار الشهري للسكن الفردي عبر القطاعات الحضرية للمدينة بين أكبر قيمة سجلت في القطاع الثالث بـ 20000 دج للشهر الواحد، ثم ليليها القطاع الرابع بـ 17500 دج ثم القطاع الخامس بـ 17250 دج ثم القطاع الحضري السادس بـ 14500 دج، وفي حين نجد القطاع الثاني بـ 13500 دج، وبينما سجلت أدنى قيمة للإيجار الشهري للمباني في القطاع الأول بـ 10000 دج.



VI. تأثير عاملي الموارد المالية الداخلية والخارجية:

تعتبر الموارد المالية الداخلية والخارجية بمدينة العلمة من عوامل النمو الاقتصادي المؤثرة في الواقع القائم للنمو الحضري بها، حيث ساهمت في زيادة إثراء دخل البلدية والمدينة والتمويل الداخلي الذي يعتبر أساس تمويل برامج التنمية المحلية، ولذلك سيتم التطرق إلى هذا العنصر من البحث من خلال ما يلي:

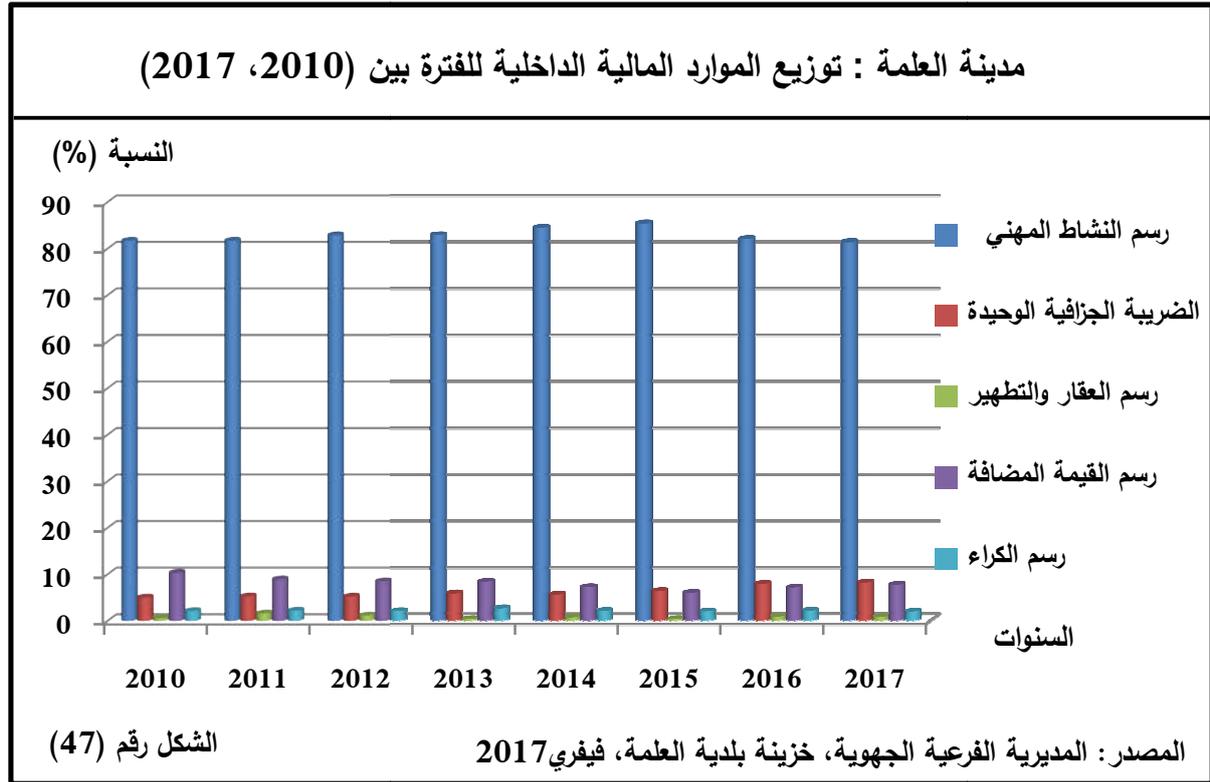
1. تنوع وتعدد مصادر الموارد المالية الداخلية:

تتمثل الموارد المالية الداخلية في الموارد الجبائية وغير الجبائية حيث تتمثل هذه الأخيرة في تسخير الجماعات المحلية لمختلف مواردها المتعلقة باستغلال أملاكها وتسيير مواردها المالية ومساحتها العقارية

ولذلك فإن مدينة العلمة تتوفر على أملاك عقارية هامة تستغل في عدة ميادين وتمثل مورد مالي هام ومن أمثلتها نذكر: الإيرادات المالية الناتجة عن الممتلكات التجارية التابعة للبلدية وحقوق استغلال الأماكن الخاصة بالأسواق الأسبوعية، وكذا حقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق وعوائد منح الامتيازات، وإضافة إلى تنوع الإيرادات المالية الناتجة عن تأجير العقارات وخاصة عند اعتماد أسعار تنافسية، وبالمقابل جاءت الموارد الجبائية مبينة في الشكل رقم (47) حيث تمثل أهم الموارد المالية التي تعود لصالح بلدية العلمة خاصة تلك المتعلقة بفئة الرسم على النشاط المهني بنسبة قدرت بـ 82.85 % من إجمالي دخل المدينة خلال الفترة ما بين 2010 و 2017 وهذا ما يقدم صورة دقيقة عن المستوى الاقتصادي لسكان مدينة العلمة والمتمثل خاصة في النشاط التجاري، وبينما جاءت في المرتبة الثانية موارد فئة الرسم على القيمة المضافة بنسبة قدرت بـ 8.02 %، ثم تأتي مباشرة بعدها فئة الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة قدرت بـ 6.18 % وفي حين نجد فئة رسم الإقامة والكرام للمرافق والخدمات الأخرى بنسبة قدرت بـ 2.15 %، وفي الأخير نجد فئة الرسم العقاري والتطهير بنسبة 0.80 % وهذا من إجمالي دخل مدينة العلمة. وإضافة إلى تأجير الممتلكات الخاصة والتي تتمثل في محطات وحافلات النقل الحضري والسكنات الوظيفية التربوية والملاعب الرياضية وغيرها، وكذا الإيرادات المالية للخدمات الناتجة عن مخالفات السائقين، وهذا التباين يمكن تفسيره بتعدد ميادين الاستثمار العمومي والخاص حيث يعتبر الاستثمار العمومي والخاص⁽¹⁾ قلب الحياة الاقتصادية حيث ساهم تركيز الاستثمار في مدينة العلمة في التأثير على النمو الحضري باعتباره المحرك الرئيسي لنمو وتنظيم المجال الحضري من خلال التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها الاستثمار بسبب توفر رؤوس الأموال في ظل توجه الدولة الجزائرية التي تبنت منذ استقلال فكرة إنشاء اقتصاد وطني قائم على أسس التوجهات الاشتراكية والعمل على خلق تغييرات اقتصادية واجتماعية بهدف الخروج من الأوضاع السيئة التي أفرزها الوجود الاستعماري في البلاد وقد استفادت المدن المتوسطة من الاستثمارات الصناعية والتي منها مدينة العلمة حيث ساعد ذلك على هجرة وانتقال سكان الأرياف والمجالات الحضرية الأخرى نحو هذه المدينة.

(1) عواجة ح قلماني، ولاية قسنطينة-الاستثمار الخاص بين التهيئة واقتصاد السوق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري، كلية علم الاجتماع والتنمية، سنة 1996، ص 98

1. الاستثمار العمومي: ونقصد به كل المرافق والهياكل التي توفرها الدولة لتلبية حاجيات المواطن عن طريق مخططاتها التنموية وهدفه الرئيسي هو الخدمة والمنفعة العمومية. 2. الاستثمار الخاص: ويشمل جميع الميادين حيث يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الحضري ويعطي ميزة خاصة للمجال الحضري من خلال التغييرات والآثار التي يحدثها فلا يمكننا أن نتحدث عن توسيع مجال ما وكيفية استهلاكه وعن حدوث تغييرات اجتماعية واقتصادية داخل المدن أو الإقليم دون توفر رؤوس الأموال التي تستثمر بطريقة أو بأخرى وهدفه الأساسي هو الربح.



2. الموارد المالية الخارجية: "موارد مالية خارجية تنموية معتبرة"

نقصد بالموارد المالية الخارجية حجم الاستثمار المالي الذي توجهه الدولة الجزائرية لهيئاتها التنفيذية في شكل برامجها القطاعية (PSD) مع مدى مشاركة الجماعات المحلية في التنمية المجالية الحضرية من خلال برامجها التنموية البلدية (PCD) ⁽¹⁾ وهذا حسب مضمون المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 81/380، وعليه يكمن الهدف الرئيسي من التطرق إلى هذا العنصر من البحث إلى التقييم لكلفة التدخلات بميدان التهيئة والتعمير ومدى مساهمتها في الواقع القائم للنمو الحضري بهذه المدينة، ولذلك فمدينة العلمة قد استفادت من موارد مالية خارجية تنموية معتبرة حيث جاءت هذه الحصص المالية متباينة ومتفاوتة وكذا نصيب الفرد عبر السنوات كما يبين الشكل رقم (48) والذي يؤكد الجدول رقم (53) في الملحق صفحة رقم (21م) حيث جاءت المفارقات واضحة بهيمنة التدخلات القطاعية المتمثلة في تهيئة الطرق، بناء المرافق الخدمية العامة، صيانة الشبكات ومختلف المرافق الوظيفية الضرورية.

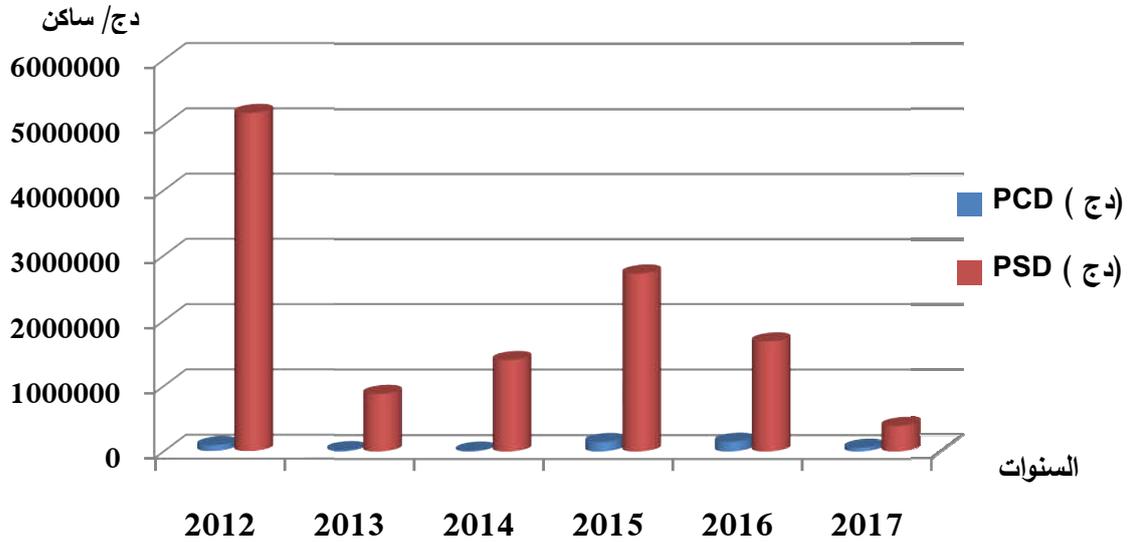
(1) المخطط البلدي للتنمية (PCD): هو أداة موجهة للبلدية الأساسية في التنظيم الإداري للدولة خاصة الفقيرة منها، إضافة إلى برامج

تكون موجهة على مستوى المجال البلدي ومنجزة ومسيرة من طرفها وممولة من طرف السلطات المركزية.

أنظر: عماد بن زيدان، دور البرامج التنموية والاستثمارات الخاصة في تحقيق التنمية المحلية، حالة خمس بلديات العلمة، صالح باي، الرصافة، بوسلام وبابور (ولاية سطيف)، رسالة ماجستير في تعليمية الجغرافيا والبحث الجغرافي (غير منشورة)، المدرسة العليا

للأساتذة بقسنطينة، قسم التاريخ والجغرافيا والفلسفة، السنة الجامعية 2010/2011، ص14.

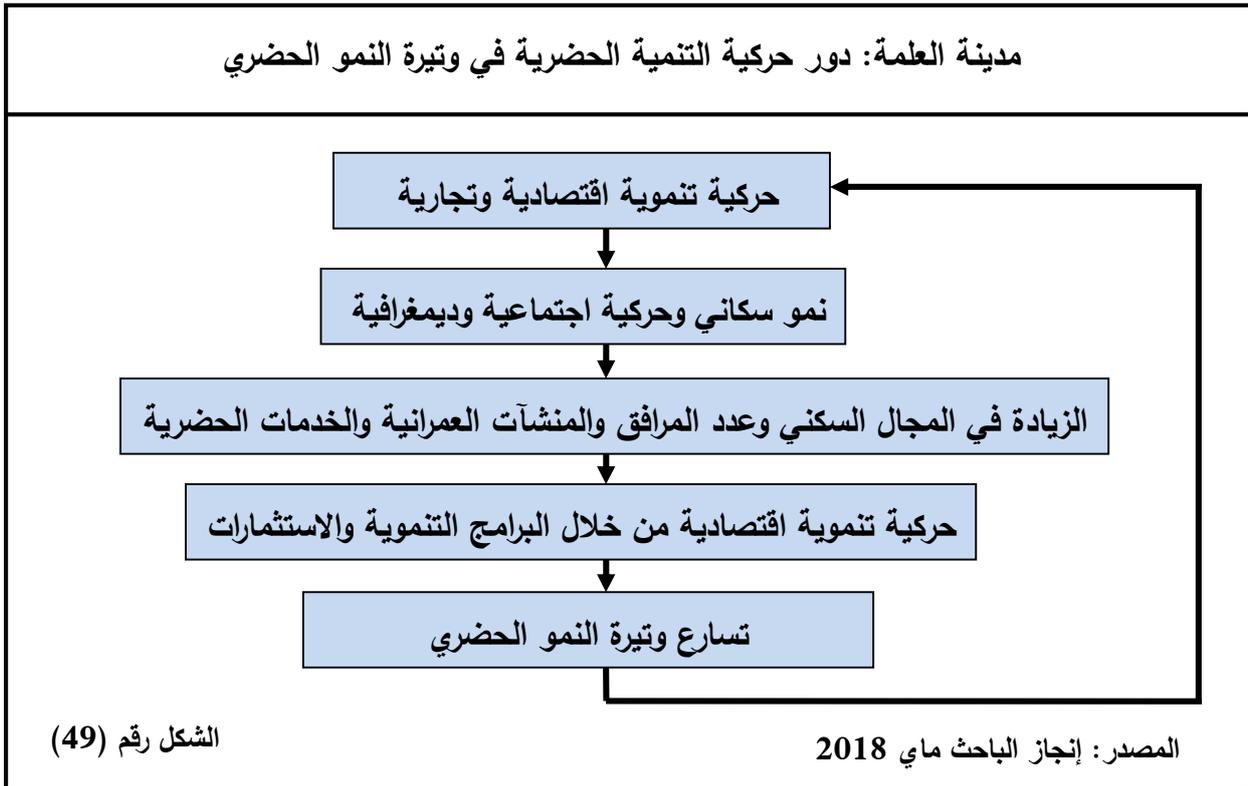
مدينة العلمة : تطور نصيب الفرد من قيمة الاستثمار للبرامج التنموية للفترة بين
(2012، 2017)



الشكل رقم (48)

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف جانفي 2018

وإنجاز الدراسات المختلفة وفي مقدمتها تلك الموجهة لمديرية السكن والعمران بنسبة 79 % وهذا ما يدل على السيطرة القطاعية في ميدان البناء والتعمير بالمدينة ليقصر تدخل الجماعات المحلية في بعض المشاريع فقط، وإضافة لتراجع التدخلات الحضرية في الفترة الأخيرة، وهذا نظرا لتوجيهها إلى خارج المدينة نحو الأقطاب الحضرية الثانوية لمدينة العلمة وهي جرمان وسمارة، وجاءت النتائج تطرح مقارنة بصورة أخرى فمدينة العلمة تعنى بتدخل هذه البرامج التنموية الخاضعة للإستراتيجية العامة للتسيير على المستوى البلدي والولائي والمركزي وكلها لا تتمتع بمشاركة العامل الزمني ولا التنظيمي فهي برامج لقطاعات مختلفة ضمن مجال واحد ألا وهو المدينة فالانتقال من التخطيط المعتمد في توصيات مضامين مخططات التهيئة والتعمير إلى التنفيذ والإنجاز غيب عنه النظرة الشاملة للمدينة كمشروع حضري متكامل، وإضافة إلى أن مدينة العلمة قد حظيت باستثمارات هامة كونها تتميز برتبة إدارية كمقر دائرة من أجل إقامة منشآت حضرية ومشاريع سكنية ومرافق خدمية عامة ووظيفية متنوعة حيث أدى كل ذلك إلى زيادة تركيز السكان بها حيث عرفت منذ الاستقلال نموا سكانيا هاما إلى يومنا هذا وقد تجلت الجهود المبذولة بتخصيص برامج تنموية بحصص مالية ضخمة ساهمت في تفعيل حركية التنمية الحضرية في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة أنظر الشكل رقم (49) وكذا تحليل وتفسير الواقع القائم للنمو الحضري عن طريق حقنها بعدة استثمارات عمومية وخاصة.



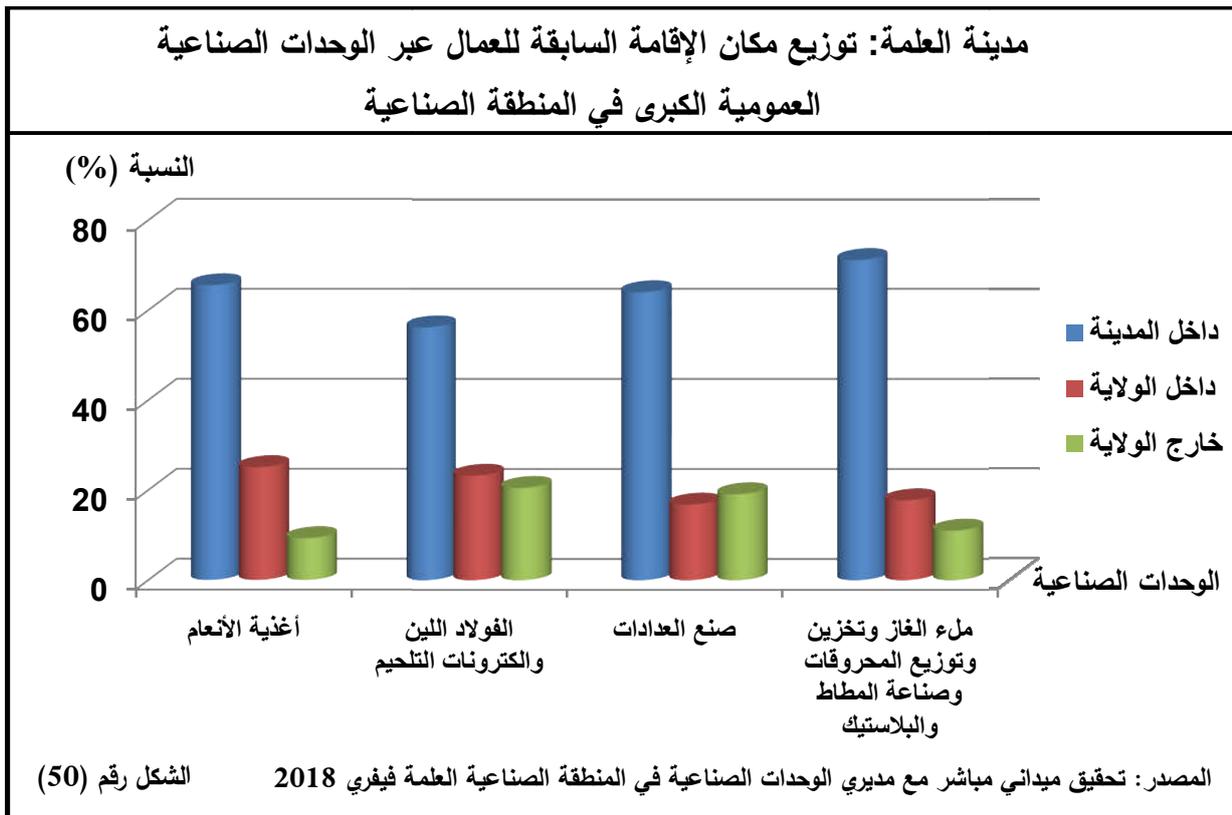
VII. تأثير العامل الصناعي:

لقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما خاصا بقطاع الصناعة دون غيره بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وهذا طبقا لما جاء في المخططات الاقتصادية الثلاثي والرابعي الأول والثاني إلا أن جزءا كبيرا من ميزانية الدولة وجه إلى استثمارات التصنيع عن طريق إقامة صناعات متنوعة تم توزيعها عبر جميع أنحاء البلاد وهذا تحت تأثير عامل الاستقلال السياسي، اكتشاف النفط والاستقلال الاقتصادي⁽¹⁾ وهذا عن طريق تطوير أنواع الصناعات التي تعتمد على الموارد الأولية وتقدم وظائف جديدة وتوفير الظروف اللازمة للاستقلال اقتصاديا عن طريق استخدام التكنولوجيا بشكل يضمن وبصورة طبيعية إقامة صناعات متطورة، وإضافة إلى إقامة حزام صناعي جديد عبر إقليم السهول العليا وفي الأطلس الصحراوي للمساهمة في التوازن الجهوي والمشاركة وبشكل كبير في رفع المستوى الاقتصادي الوطني.

تعتبر المنطقة الصناعية المقامة بمدينة العلمة ليس لها وزنا اقتصاديا كبيرا إلا أنها تستحوذ على مساحة عقارية كبيرة، ولذلك فهي بمثابة نقطة تحول للمدينة من زراعية إلى صناعية حيث ساهمت في نموها وتوسعها الحضري عن طريق ما تقدمه من فرص تنموية استثمارية تمثلت في جذب واستثمار كل الطاقات والقوى العاملة إلى هذه المدينة من مختلف المجالات الجغرافية المجاورة وإلى جانب المقيمين

(1) وزارة التخطيط والنهضة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي 1980-1984، طبعة ماي 1980، ص 209

بالمدينة، وجاء مؤشر حركة العمال حسب مكان الإقامة السابقة مبين في الشكل رقم (50) الذي يؤكد الجدول رقم (54) في الملحق صفحة رقم (22) حيث عادت أكبر نسبة للعمال الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة أي الأصليين بـ 64.23 % من إجمالي عمال الوحدات الصناعية العمومية المقامة بالمنطقة، ثم لتليها نسبة العمال الوافدون من مختلف بلديات إقليم ولاية سطيف بنسبة متوسطة قدرت بـ 20.75 % وبينما جاءت نسبة العمال الوافدون من مختلف ولايات الجزائر الكبرى بنسبة ضعيفة قدرت بـ 15.02 % وهي نسب جاءت متقاربة ومتفاوتة عبر الوحدات الصناعية العمومية الكبرى للمنطقة الصناعية، وقد كان لهذا الوضع آثار واضحة على استهلاك المجال فتسارع النمو السكاني أدى إلى تسارع معدل استهلاك المجال الموجه للتعمير عن طريق ظهور توسعات حضرية تمثلت في الحي السكني الخاص بالإطارات والمسيرين بالمنطقة الصناعية حيث يضم 40 مسكن وغالبيتهم من مختلف ولايات الوطن وخاصة ولاية الجزائر و79 مسكن بحيي قوطالي و19 جوان، وإضافة إلى العمال الذين كانوا في بداية الأمر يقيمون بمساكن مستأجرة وفي الفنادق وذلك في انتظار حصولهم على سكنات ويقدر عددهم آنذاك بـ 30 عامل.



وفي نفس السياق جاء مخطط التهيئة الولائي (PAW) يتضمن تدعيم المحور الصناعي سطيف-العلمة عن طريق توفير قطب صناعي متنوع وقادر على دفع عجلة التنمية الصناعية القائمة والمبرمجة وأن

يمارس صناعة متنوعة موجهة بالخصوص لدعم النمو الفلاحي المتوقع وذلك من خلال إعادة تنظيم المنطقة الصناعية الحالية دون توسيعها واستبعاد إقامة مناطق صناعية جديدة، وبذلك ستساهم هذه الاستثمارات المتوقعة بالمنطقة الصناعية والمتمثلة أساسا في تصنيع المواد الخام سواء الزراعية أو التعدينية في تفعيل مشاريع التنمية المحلية وتقليل معدلات التسرب لفرص التنمية، وإضافة إلى زيادة القيمة المضافة ومستويات الدخل الفردي، وكما يشجع هذا المخطط على أهمية بروز أقطاب حضرية جديدة لموازنة تأثير مدينة العلمة وتخفيف الضغط على مجالها الحضري من خلال تطوير وتنظيم الشبكة الحضرية لكل من بلديات بئر العرش، جميلة وبني عزيز المجاورة لمدينة العلمة.

رابعا: تأثير العوامل التخطيطية والحضرية:

بعد معرفة مدى مساهمة العوامل التشريعية والرقابية، التاريخية والاقتصادية في تشكيل الواقع القائم للنمو الحضري بمدينة العلمة سنتطرق في هذا العنصر من البحث إلى تبيان أيضا مدى تأثير العوامل التخطيطية والحضرية ومشاركتها في تحليل الواقع القائم للنمو الحضري بهذه المدينة، وجاءت هذه العوامل قائمة على العناصر التالية:

I. تأثير عامل العقار الحضري:

ساهم العقار بشكل كبير في نمو وتوسع مدينة العلمة حيث تبرز الأهمية العمرانية للعقار في هذه المدينة من خلال تبيان الطبيعة القانونية للملكية العقارية بسيطرة الملكية الخاصة على الأراضي، وكذا تطور سعر القطعة الأرضية منذ الاستقلال بالمدينة في ظل تباين الأطراف المتدخلة في ظاهرة بيع القطع الأرضية وعليه سنتطرق إلى هذا العنصر من البحث من خلال العناصر التالية:

1. الطبيعة القانونية للملكية العقارية:

تلعب الملكية العقارية للأراضي بمدينة العلمة أهمية كبيرة في معرفة وتفسير نموها الحضري حيث تندرج هذه الأراضي ضمن الملكية العمومية أو الخاصة التي تبقى تمثل أكبر من نصف الأراضي التي نمت وتوسعت عليها المدينة والخاضعة لعملية التجزئة حيث تمت بطريقة غير قانونية وفوضوية وذلك من أجل المضاربة العقارية وتحقيق الربح المالي الكبير ومدى أهمية ذلك في تشكيل كل هذه المكونات العمرانية المهيكلة للنسيج الحضري للمدينة، وعليه فقد جاءت الأراضي ذات الملكية التابعة للخواص في المرتبة الأولى والتي نقصد بها الأراضي التي تعود أصول ملكيتها للأفراد أو ملكية مشتركة لعائلات، لذلك فقد ساهم أصحاب الأراضي الخاصة بمدينة العلمة في النمو الحضري عن طريق تقسيم الأراضي وبيعها

لبناء مساكن وظهور أحياء سكنية جديدة سواء بسبب زيادة الطلب على السكن الناتج عن ظاهرة النزوح الريفي أو الزيادة الطبيعية للسكان وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 1045.72 هكتار وذلك بنسبة تتجاوز 50.77 % من إجمالي مساحة المدينة، ولكن هذه العملية تطرح إشكالية تتضمن عدم تطبيق وسائل الرقابة القانونية على المعاملات العقارية على هذه الأراضي بالمدينة واستفادة الدولة الجزائرية منها لإقامة مختلف البرامج العمومية الضرورية لسكان المدينة، ثم لتليها الأراضي ذات الملكية العقارية العمومية التابعة للبلدية وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 526.88 هكتار أي ما يعادل 25.58 % من إجمالي مساحة المدينة حيث تعود أصول هذه الأراضي إلى عملية إدماج الأراضي حسب قانون الاحتياطات العقارية لصالح البلدية سنة 1974 المؤرخ في 20 فيفري 1974 والمتضمن تأسيس احتياطات عقارية لمصلحة البلديات والذي يسمح للبلدية حق التصرف في الأراضي الواقعة ضمن المحيط العمراني كاحتياطات عقارية لها وقد تم بموجبه دمج معظم الأراضي الواقعة ضمن المحيط العمراني لمدينة العلمة لصالح البلدية وقامت باستخدامها في تجسيد مختلف وسائل السياسة السكنية التي انتهجتها الدولة الجزائرية في شكل تعاونيات عقارية وتخصيصات ومرافق خدمية عامة ووظيفية ومنشآت عمرانية أساسية، وقد ساهم هذا في استمرار عملية رسم الواقع القائم للنمو الحضري بمدينة العلمة ولكن هذه السياسة ترتب عنها في الوقت الراهن تحويل أغلب المجال الحضري للمدينة إلى ملك تابع للخواص حيث يفتقر لمضامين أدوات التهيئة الحضرية لأن مبدأ البلدية في البداية كان يتمثل في توفير احتياجات السكان من السكن فقط.

ثم نجد الأراضي ذات الملكية العقارية العمومية التابعة للدولة ونقصد بها الأراضي التي لا يملكها فرد أو جماعة معينة وفي الأصل هي تركة المستعمرين الفرنسيين سواء شخصيات أو هيئات بعد الاستقلال وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 472.28 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 22.92 % من إجمالي مساحة المدينة وبذلك ساهمت ملكية الدولة للأراضي في النمو الحضري بمدينة العلمة حيث تكون مساهمتها في المساحة المعمورة والقابلة للتعمير بـ 143.84 هكتار وهي تقع في وسط المدينة وعلى طول امتداد الطريق الوطني رقم 05 وكذا على حواف الأودية، ويفسر ذلك بكون الدولة وبعد استرجاعها للأراضي التي كانت تحت تصرف المستعمرين الفرنسيين أصبحت ملكية هذه الأراضي تشكل عبئا كبيرا فيما يخص عملية التصرف فيها في ظل زيادة احتياجات السكان، وأمام هذا الوضع تنازلت الدولة على تلك الأراضي وفق قانون خاص بالمستنفدين منها مع الاحتفاظ بجزء منها في إطار إنجاز البرامج السكنية والمرافق، وإضافة إلى الأراضي التابعة لأملاك الوقف أو الحبوس أي التابعة إلى المرافق الشعائرية وتتربع على مساحة صغيرة

جدا مقارنة بسابقتها وتقدر مساحتها بـ 14.99 هكتار أي ما يعادل 0.73 % من إجمالي مساحة المدينة

2. تطور سعر القطعة الأرضية:

يعتبر التطرق إلى تطور سعر بيع القطع الأرضية من أهم العوامل المساعدة على فهم وتفسير الواقع القائم للنمو الحضري بمدينة العلمة حيث تم الاعتماد في ذلك على متوسط سعر بيع المتر المربع الواحد منها لدى الخواص وليس السعر الذي تعرضه مختلف هيئات الدولة كما يبين الشكل رقم (51)، وعليه فقد شهدت أسعار بيع القطع الأرضية ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى ومن فترة تاريخية لأخرى حيث تعددت وتداخلت فيها العوامل والأسباب ولتفسير هذه الظاهرة تم تقسيم هذا التطور إلى فترتين بارزتين كما يلي:

1.2. الفترة الأولى قبل سنة 1990:

لقد شهدت أسعار بيع القطع الأرضية بمدينة العلمة ارتفاعا كبيرا حيث انتقلت من 300 دج/م² سنة 1985 إلى 1000 دج/م² سنة 1990، ويفسر هذا التطور المستمر في سعر بيع القطع الأرضية بالمدينة خلال فترة السبعينيات بتحسين القدرة الشرائية للدينار الجزائري آنذاك، وكذا بظاهرة النزوح الريفي المتزايدة من المناطق الريفية والمعزولة نحو المدينة وهذا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد عامة ما شجع بعض الملاك والورثة الخواص على التصرف العشوائي بتزويد السوق العقارية عن طريق بيع أراضيهم بعد تقسيمها إلى قطع أرضية متفاوتة المساحة إلى المواطن الطالب للسكن بصفة قانونية كالتحصيلات السكنية القانونية أو غير قانونية بعقود عرفية فقط، وهذا ما شجع الفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة وحتى الميسورة الحال في الإقبال على عملية الشراء ومن أمثلتها نذكر: الحي السكني قوطالي، بورفرف.. إلخ، وعليه فقد تحول الملاك الخواص إلى مضاربين عقاريين بعد اقتناعهم بعدم جدوى النشاط الفلاحي من جهة وبسبب ضخامة العائدات المالية وكذا ارتفاع الطلب على العرض من جهة أخرى وبذلك تسارعت وتيرة النمو الحضري غير المطابقة لمضامين مخططات أدوات التهيئة والتعمير.

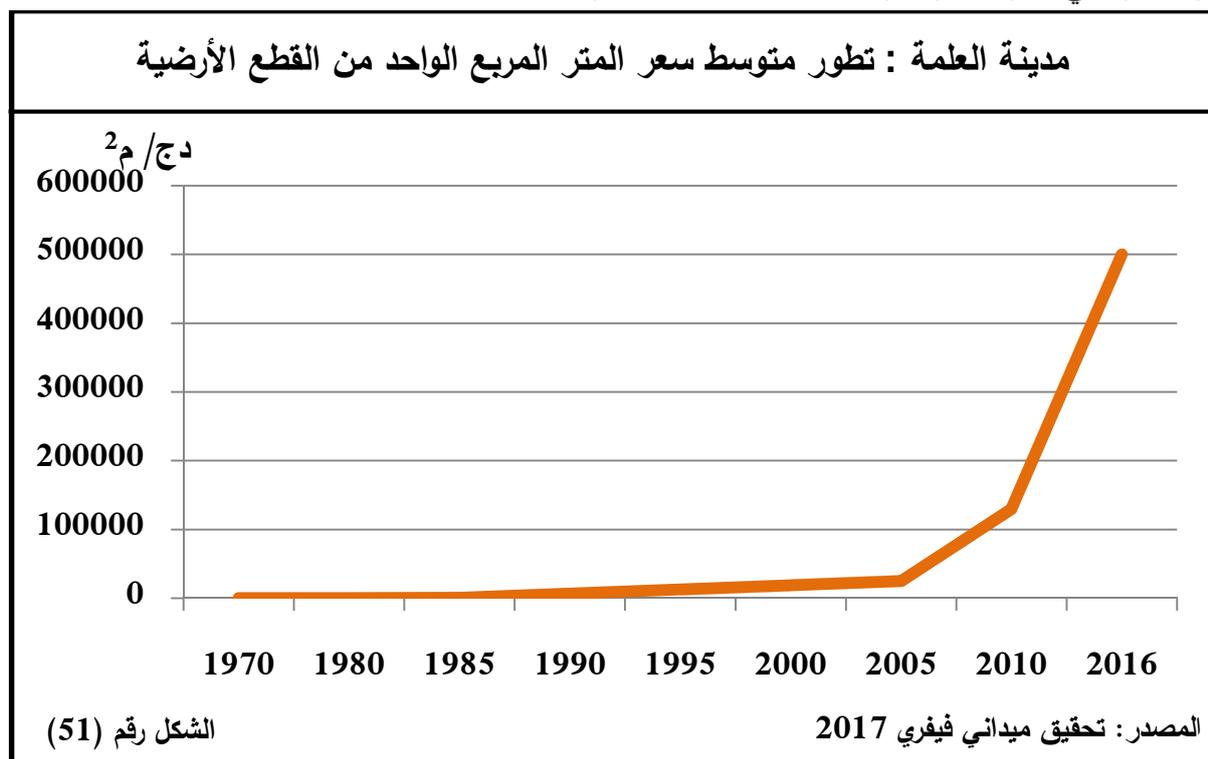
يؤكد السيد (Durand-Lasserve)⁽¹⁾ في تباينه لطريقة إنتاج الأراضي الحضرية بمدن العالم الثالث، وذلك بقيام المقسمين سواء كانوا فلاحين أو غير ذلك بالتعاون مع بعض المحامين لتحرير عقود بيع الأراضي وإضفاء صبغة الشرعية على مختلف عملياتهم العقارية من أجل إقناع الأفراد بقانونية العملية وتسهيل عملية التحكم في مساحة القطع الأرضية بحرية وتقديم تسهيلات في دفع تكاليف عملية البيع والشراء.

(1) Durand-Lasserve, L'exclusion des pauvres dans les villes du Tiers-Monde, l'harmattan, Paris Année 1986, p198

2.2. الفترة الثانية بعد سنة 1990:

ساهم تزايد الطلب على العقار الحضري بمدينة العلمة في ارتفاع أسعاره ذلك أن الأرض أصبحت لها قيمة حضرية خاصة تلك التي تتميز بتهيئة حضرية راقية بالنسبة للطرق والشبكات التقنية حيث أصبحت تباع بالمتر المربع الواحد وبأسعار مرتفعة بعدما كانت خلال السبعينات والثمانينات بقيمة رمزية بين 300 إلى 500 دج/ م² وتباع بالهكتارات إن صح القول، ويمكن إرجاع سبب ارتفاع سعر القطع الأرضية في المدينة آنذاك إلى هاجس التملك العقاري، ولذلك فإن هذا التطور الكبير في أسعار المتر المربع الواحد من العقار الحضري من 1000 دج/ م² سنة 1990 إلى 500000 دج/ م² سنة 2017 بعد سنة 1990 يفسر بعدة عوامل لكن هذه المرة هناك عوامل كثيرة وراء ذلك أهمها التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الجزائرية في ميدان العقار مع بداية التسعينيات بظهور قانون 25/90، وإضافة إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي مرت بها الدولة الجزائرية بعد سنة 1990 حيث ساهمت وبشكل كبير في استمرار تيارات الهجرة الريفية والحضرية واستمرار النمو الحضري بالمدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة وزيادة إقبال السكان حيث في البداية كان الهدف الأساسي للدولة الجزائرية آنذاك هو إيجاد حلول ناجعة للأوضاع الأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد مع إهمال تنظيم عملية النمو الحضري بهذه المدينة، وكما تميز قطاع البناء والتعمير بالعشوائية وهذا بسبب حرية تصرف السكان الوافدون في ظل الانعدام التام للرقابة العمرانية والقانونية وأيضا باستثمار السكان لمدخراتهم المالية في شراء قطع أرضية وإقامة مباني أو الشراء لعقارات كوسيلة لتأمين مستقبلهم ومستقبل أفراد أسرهم، وكل هذا في ظل غياب تراخيص البناء ودون التقيد بقوانين ملكية الأراضي وبتوجيهات مضامين أدوات التهيئة والتعمير حيث جاء على إثرها النسيج الحضري للمدينة مقسم إلى مناطق قانونية مخططة وأخرى غير مخططة وكما أن زيادة إقبال المواطن على شراء الأراضي أمام تراجع دور الدولة الجزائرية في توفير العرض من التخصيصات وبداية نفاذ الوعاء العقاري بالمدينة والصراع على القطع الأرضية للبناء والمضاربة من طرف الملاك الخواص سعى التجار والسماسة بالمدينة وراء شراء الأراضي الشاغرة المحيطة بها من أجل إعادة بيعها بأسعار أكبر، ولذلك فإن أهمية النشاط التجاري غير المراقب أصبح عائقا أمام توطين استخدامات حضرية أخرى نتيجة للارتفاع الكبير في سعر العقار، وإضافة إلى عدة عوامل أخرى ساهمت في تسريع وتيرة المعاملات العقارية غير الشرعية بمدينة العلمة وأهمها ضعف السياسة السكنية المتبعة من طرف الدولة عبر مختلف الفترات الزمنية السابقة بسبب صعوبة تلبية متطلبات المواطنين من الاحتياجات السكنية بالمدينة وتحت تأثير دافع الحق في الحصول على مسكن فردي بأي بطريقة وأهمها

شراء الأراضي بطرق غير شرعية من الخواص وبأسعار معقولة.



ولذلك فإن هذا التحول الكبير في العقار الحضري غير المبني بالمدينة وأمام غياب معيار موحد لتحديد السعر الحقيقي للمتر المربع الواحد من الأرض وإن كان يعتمد في تقديره على السعر القانوني المعتمد لتحديد الضرائب بقيت مدينة العلمة تعاني زيادة في الطلب على العقار وهذا ما شجع على استمرار تسارع وتيرة النمو الحضري بعدما تشبعت أحياء سكنية ظهرت أحياء سكنية جديدة أخرى، وجاءت أسعار القطع الأرضية متباينة عبر القطاعات الحضرية للمدينة حيث ترتفع كلما اتجهنا نحو أحياء وسط المدينة والعكس أي بفوارق في التوزيع كما هو مبين في الجدول رقم (55)، وكل هذا في ظل رواج الوظيفة التجارية حيث أضحت من بين أهم أدوارها على المستوى الإقليمي خاصة وأن سكانها وبمختلف مستوياتهم الاجتماعية زادوا من تهمين الحياة الحضرية بأنماط سلوكهم الاستهلاكية وثقافتهم المحلية.

الجدول رقم (55): مدينة العلمة: توزيع أسعار المتر المربع الواحد من العقار عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	سعر المتر المربع الواحد من العقار (دج/م ²)
1	300-500 ألف
2	35-65 ألف
3	250-300 ألف
4	25-45 ألف
5	25-500 ألف
6	30-40 ألف

المصدر: الوكالة العقارية الخاصة بمدينة العلمة+ تحقيق ميداني فيفري 2017

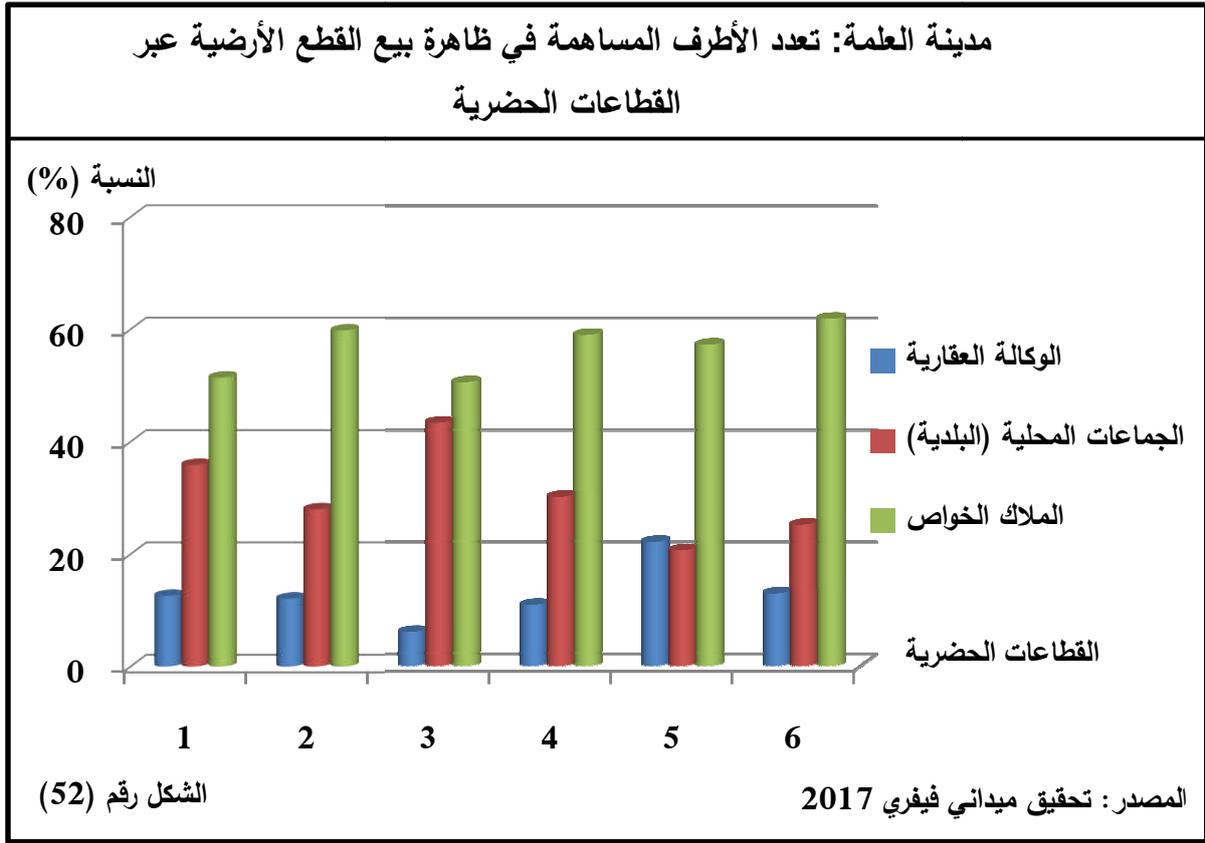
3. تعدد الأطراف المساهمة في ظاهرة بيع القطع الأرضية:

يعتبر تعدد الأطراف المساهمة في بيع القطع الأرضية للسكان الذين يقيمون بمدينة العلمة أو الوافدون إليها من أهم العوامل المساهمة في تنظيم نمو وتوسع المجال الحضري لمدينة العلمة وأيضاً لما لها من أهمية بالغة في تفسير وتحليل الواقع القائم للنمو الحضري حيث جاءت نتائج الاستمارة الاستبائية المبينة لطبيعة هذا التفاوت عبر قطاعات المدينة كما يبين الشكل رقم (52) الذي يؤكد الجدول رقم (56) في الملحق صفحة رقم (22م) حيث عادت أكبر نسبة للطرف الأول وهو الملاك الخواص بـ 57.35 %، ثم جاء الطرف الثاني والتمثل في الجماعات المحلية أي البلدية بنسبة قدرت بـ 28.48 %، وفي حين جاء الطرف الثالث متعلق بنشاط الوكالات العقارية⁽¹⁾ بنسبة ضعيفة قدرت بـ 14.17 %، وربما يمكن تفسير هذا الوضع بلجوء بعض الملاك الخواص الذين يملكون أراضي واسعة في إطار التعمير الحضري الخاص بتقسيمها إلى قطع أرضية وبيعها بأسعار خيالية وبطريقة عرفية والمتاجرة والسمسرة بها دون المراعاة لمضامين أدوات التهيئة والتعمير، ورغم وجود هذه الأدوات التي لجأت إليها الجماعات المحلية (PDAU – POS) لإعطاء أهمية كبرى لتنظيم وتسيير النمو الحضري إلا أن ذلك ساهم إلى حد كبير في توسعها الحضري، وإضافة إلى الفراغ القانوني الخاص بالتحكم في العمليات العقارية وكذا التصرفات البيروقراطية والتداخل في المهام والصلاحيات، وهذا الأمر هو الذي يعقد الإجراءات ويجعل السكان يلجئون إلى طرق أخرى كالشراء بالعقود العرفية التي ما زالت منتشرة بشكل كبير بالمدينة إلى حد الآن.

(1) الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين: هي هيئة عمومية تقوم بتسيير الممتلكات الموجودة أو تقوم باكتسابها طبقاً لدفتر الشروط المنصوص عليها في القانون الذي حدد إنشاء هذه الوكالة طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 90 / 405 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، ولذلك فالوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تقوم بشراء الأراضي وتتهيئتها حيث تنشأ من طرف المجالس الشعبية البلدية والولاية ومن أبرز أهدافها ما يلي:

- 1- تنفيذ العمليات المرتبطة بتكوين جميع الاحتياطات العقارية وتطبيقاً لتوجيهات مخططات التهيئة والتعمير وكذا تعليماتها.
- 2- تكليف من يقوم بالدراسات والأشغال بتهيئة المناطق السكنية والصناعية.
- 3- تساعد السلطات المحلية والمصالح المعنية في مراقبة المتعاملين الموجودين في مناطق التهيئة التي تتكفل بها الوكالة تبعاً لتعليمات مخطط التهيئة.
- 4- تسهر على برمجة الأعمال بين المتدخلين في المناطق التي تتكفل بها وعلى تنفيذها.
- 5- تساعد أجهزة الجماعات المحلية في تحضير وسائل التعمير وأدواتها بإعدادها وتنفيذها وذلك في إطار مهمتها العامة وفي حدود إمكانياتها والتطبيق لأدوات التهيئة والتعمير المقررة أو تكلف من يقوم بذلك.

أنظر: مدور يحي، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة مدينة ورقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الهندسة المدنية، الري والهندسة المعمارية، قسم الهندسة المعمارية، السنة الجامعية 2011 / 2012 ص 29-30.

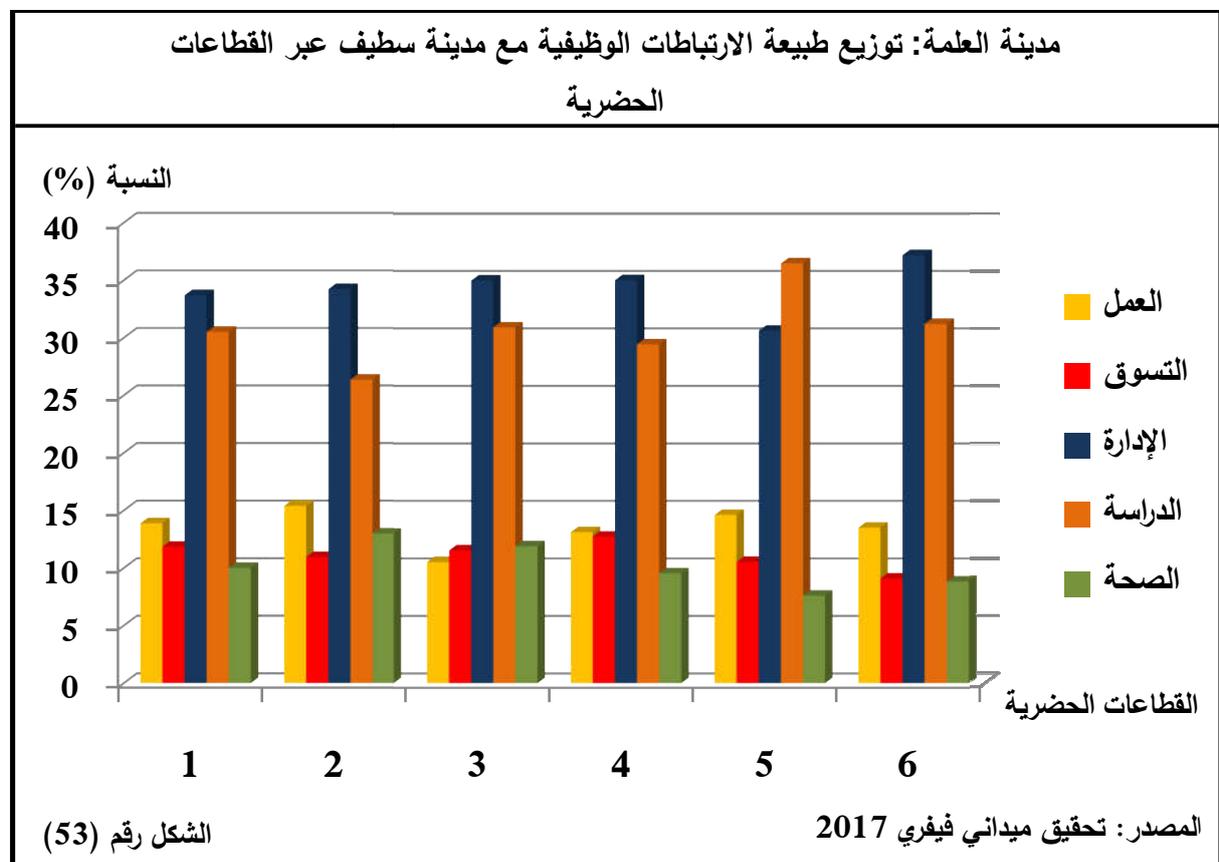


4. قرب مدينة العلمة من المجال الحضري الرئيسي السطايفي:

تشكل المدن الجزائرية فيما بينها علاقات متكاملة سواء كانت حضرية، اجتماعية، اقتصادية أو خدمتية أو ثقافية نتجت عنها مجالات نفوذ حضرية، وكما تكونت في الجزائر شبكة حضرية منظمة وفق أقطاب حضرية رئيسية تضم ثلاث شبكات ثانوية، الغرب والوسط والشرق، وكما تعتبر الشبكة الحضرية الثانوية الشرقية الأكثر انتظاما وتدرجا حيث تضم مجموعة من المدن الثانوية ومن بينها مدينة سطيف التي تتميز بمكانة هامة في إقليم الشرق الجزائري حيث تكون حلقة وصل مع التجمعات الحضرية الأصغر والأكبر منها، ومن هنا تعتبر مدينة العلمة من المدن الهامة بولاية سطيف ضمن الشبكة الحضرية الجزائرية بصفة عامة وضمن مدن الإقليم الشمالي الشرقي الجزائري بصفة خاصة.

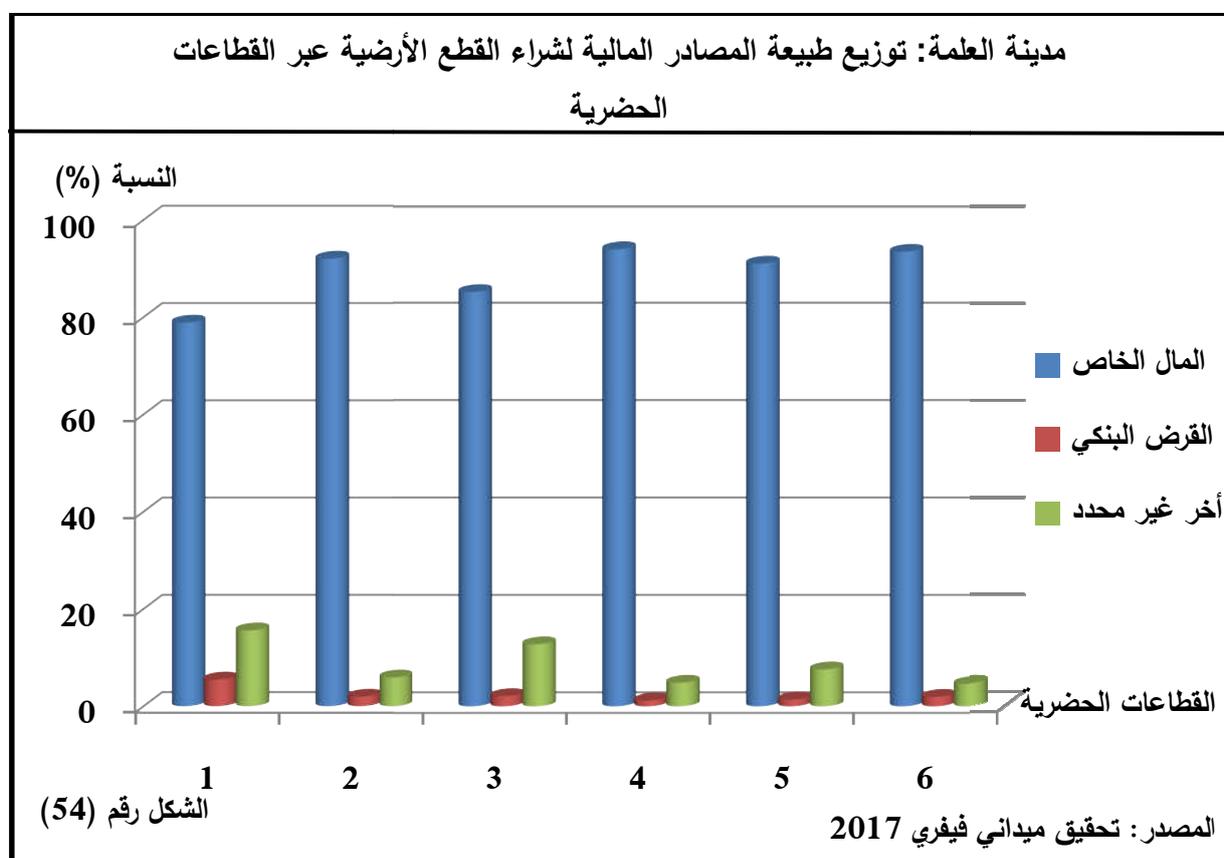
بينت مختلف الدراسات التي اهتمت بظاهرة النمو الحضري للمدن الجزائرية الكبرى أن هناك علاقة قوية بين امتدادا النسيج الحضري وتوسيع مد شبكة الطرق بمختلف هيراركيته، ولقد ساهمت شبكة الطرق بمدينة العلمة في توسع النسيج الحضري حيث سار تبعا للتوسيع الكبير والمستمر في مد شبكة الطرق التي تربط المدينة بالمجالات الحضرية المجاورة وبالأقاليم الأخرى للبلاد سواء الوطنية أو المحلية وحتى الحضرية منها حيث توسع النسيج الحضري القائم للمدينة في كل الاتجاهات.

ساهم عامل قرب مدينة العلمة من مدينة سطيف في زيادة الارتباطات الوظيفية للسكان بالخدمات التي تقدمها مرافق مدينة سطيف حيث جاءت مبينة في الشكل رقم (53) الذي يؤكد الجدول رقم (57) في الملحق صفحة رقم (م23)، وعليه فقد عادت أسباب التردد على مدينة سطيف من أجل الحصول على الخدمات الإدارية والدراسة في قطاع التعليم العالي مسجلة بأكثر نسبة تراوحت بين (34.32، 30.85%) على الترتيب، وبينما جاءت نسبة السكان الذين يزولون وظائفهم المهنية بمدينة سطيف بـ 13.53% و ثم لتليها ارتباطات السكان الخاصة بالتسوق بنسبة قدرت بـ 11.13%، ثم جاءت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الفحوصات الطبية في مدينة سطيف في المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة قدرت بـ 10.16% وعلما أن المدة الزمنية للتقل بين المدينتين لا تتجاوز 20 دقيقة تحت تأثير جملة من العوامل، وعليه فإن الارتباطات الوظيفية للسكان بين المدينتين عن طريق شبكة الطرق تعكس حجم الارتباطات الوظيفية بينهما وهذا لكون أن المجال الحضري الرئيسي السطايفي هو القطب الحضري الأم لمدينة العلمة إن صح القول حيث تربطهما علاقات مجالية في مختلف الميادين بامتياز، وكما ساهم هذا في زيادة إقبال سكان مدينة سطيف على شراء قطع أرضية بها من أجل إقامة مختلف استخدامات الأرض الحضرية وهذا لتوفر المساحات العقارية الشاغرة التي جعلت منها قبلة هامة للسكان للإقامة بها.



5. تعدد المصادر المالية المعتمدة في شراء القطع الأرضية:

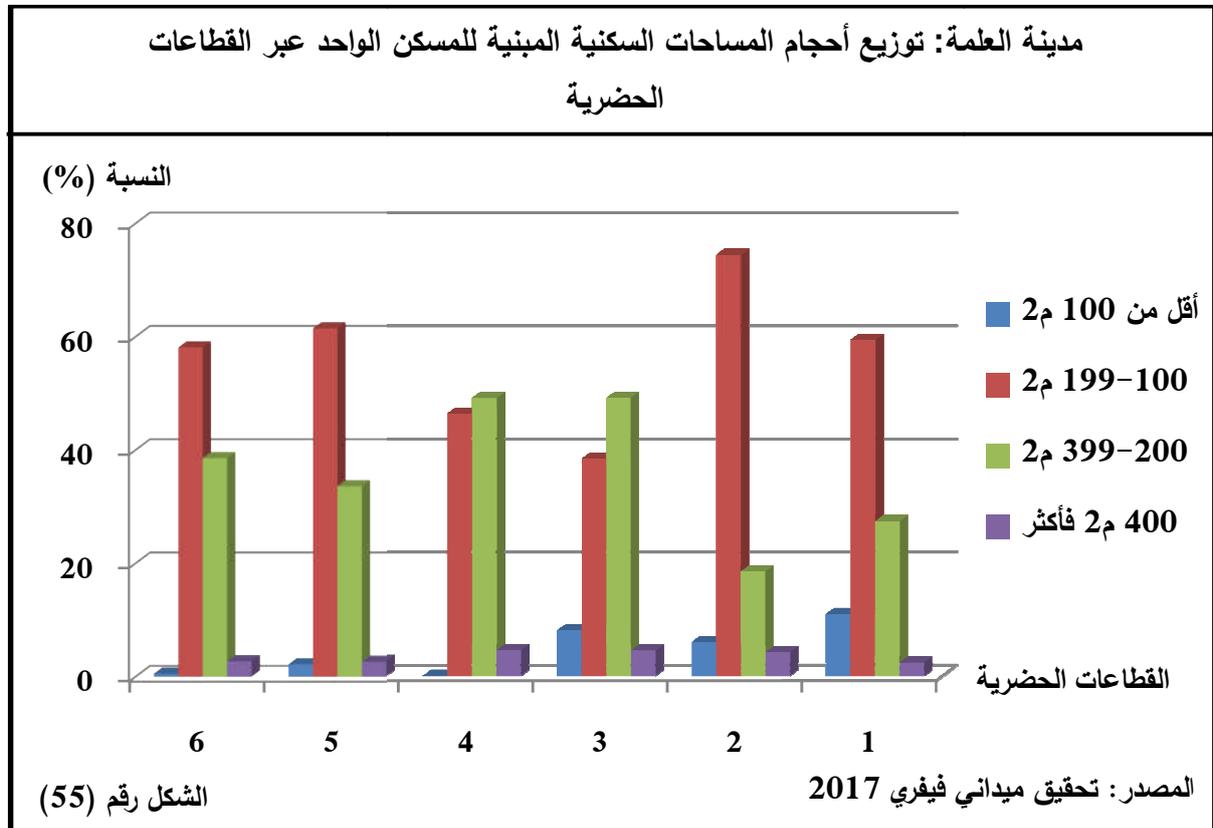
تعتبر دراسة طبيعة المصادر المالية المعتمدة من طرف سكان مدينة العلما في عملية الشراء أو الحصول على القطع الأرضية بغض النظر على الطبيعة القانونية لها من العوامل ذات المساهمة المباشرة في تحليل وتفسير الواقع القائم للنمو الحضري بالمدينة حيث تم حصر هذه المصادر المالية أساسا في المال الخاص بالسكان والقروض البنكية وأخرى غير محددة كما يبين الشكل رقم (54) الذي يؤكد الجدول رقم (58) في الملحق صفحة رقم (م23)، وعليه فقد جاء اعتماد سكان مدينة العلما على المال الخاص أي المصادر المالية التي توفرها الأسر في شراء القطع الأرضية المقامة عليها مساكنهم الفردية الحالية في المرتبة الأولى بأكثر نسبة قدرت بـ 85.89 % من إجمالي المصادر المالية المعتمدة في شراء القطع الأرضية بهذه المدينة، وذلك لأنها تعتبر من أكثر المؤشرات الموضوعية لهذه الظاهرة في عملية العرض والطلب والأكثر حضورا في سوق العقار الحضري بين الأفراد فقط أو بين الأفراد ومختلف الهيئات العمومية المكلفة بذلك، ومن تم يعتبر المستوى الاقتصادي للسكان وطبيعية الملكية العقارية للأراضي وخصائص مواقع الأحياء السكنية بالنسبة للمجال الحضري بالمدينة من أهم العوامل المساهمة في أخذ قرار الشراء من عدمه وكذا سوء تنظيم نمو وتوسع هذه المدينة عن طريق سوء تسيير الأراضي القابلة



للتعمير وعدم احترام قوانين التهيئة والتعمير، وبينما جاءت نسبة مختلف المصادر المالية الأخرى متداخلة ومتفاوتة حيث كشفت نتائج التحقيق الميداني عن وجود نسبة ضعيفة قدرت بـ 8.16 %، وعليه فإن هذه الأسباب تتعلق أساسا بالظروف الاجتماعية أي بالهبة أو الميراث.... إلخ ولأن هذا الوضع هو مفروض حاضرا ومستقبلا، وفي حين سجلت المصادر المالية المتعلقة بالقروض البنكية بنسبة ضعيفة جدا قدرت بـ 2.26 % وهذا المصدر هو نوعي ومرتبب بالبحث على التصنيف الاجتماعي والترقية الاجتماعية والرفاه أيضا وعلى هذا الأساس فإن عملية البيع والشراء في نهاية الأمر هي مرتبطة بعامل الدخل الشهري عند أرباب الأسر وكذا بطبيعة بعض المنح المالية الممنوحة لبعض الفئات الاجتماعية الخاصة.

6. تباين أحجام المساحات السكنية للمسكن الواحد:

يقصد بالمساحة السكنية هنا المساحة العقارية المبنية للمسكن الواحد حيث تعتبر من إحدى أهم العوامل المساعدة على استهلاك المجال بصورة عشوائية حيث ساهم ذلك في النمو الحضري المضطرب للمدن الجزائرية، وذلك بتركز عدد كبير من السكان في المدن بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وعليه فقد تم تصنيف نتائج هذه الظاهرة بمدينة العلمة وفق أربعة فئات حيث تتباين مساحتها ما بين صغيرة وهي أقل من 100 م² ومتوسطة ما بين 100 و 399 م² وكبيرة من 400 م² فأكثر وهذا كما يبين الشكل رقم (55) الذي يؤكد الجدول رقم (59) في الملحق صفحة رقم (م24).



جاءت المساحة السكنية التي تراوحت ما بين 100 و 199 م² بأكثر نسبة حيث قدرت بـ 58.30 % وهي متباينة عبر قطاعات المدينة، و ثم لتليها نسبة المساحة السكنية التي تراوحت ما بين 200 و 399 م² بنسبة قدرت بـ 34.70 %، وبينما جاءت نسبة المساحة السكنية الأقل من 100 م² بنسبة قدرت بحوالي 4.20 %، وفي حين سجلت المساحة السكنية التي تجاوزت 400 م² فأكثر بنسبة قدرت بـ 2.80 % ويمكن تفسير هذا الوضع بتسارع وتيرة النمو الحضري واستهلاك المجال بالمدينة نتيجة لزيادة الطلب على المساحات العقارية والنشاط التجاري بالمدينة، وهذا تحت تأثير ما فرضته تخصيصات التعاونيات العقارية المنجزة بمدينة العلمة وذلك على ضرورة الانتقال من الوظيفة السكنية إلى الوظيفة السكنية التجارية معا وهذا بعد المراجعة والمصادقة النهائية الأخيرة بناء على قرار يتضمن تعديل دفتر الشروط الخاص بهذه التعاونيات، وإضافة إلى عملية النضج التشريعي الذي شهدته عملية الترقية العقارية وخاصة بعد الحد من الهيمنة الإدارية والاجتماعية للنشاط من مضمون المرسوم التنفيذي رقم 03 / 93.

II. دور السياسات السكنية ووسائل تجسيدها في مدينة العلمة:

شهدت مدينة العلمة بعد الاستقلال تسارع في وتيرة ظاهرتي التحضر والنمو الحضري حيث اهتمت الهيئات المركزية بتوطين برامج ومشاريع سكنية تنموية ضخمة في المدينة ولأجل قياس حجم مساهمة هذه الظاهرة في نموها الحضري يمكن التطرق لمختلف وسائل تجسيد السياسات السكنية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في المدينة خلال الفترة الأولى قبل سنة 1990 والفترة الثانية بعد سنة 1990 كما يلي:

1. الفترة الأولى قبل سنة 1990: هيمنة الدولة الجزائرية على السوق القانونية للسكن

لقد ساهم في تسارع وتيرة النمو الحضري بمدينة العلمة خلال هذه الفترة بعض السياسات السكنية التي طبقتها الدولة الجزائرية فيها حيث تجسدت في الوسائل التالية: المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) العلمة و عدة تخصيصات سكنية موزعة عبر محيط التعمير للمدينة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1. إقامة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) العلمة:

تعتبر المناطق السكنية الحضرية الجديدة إحدى الوسائل العمرانية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1975 حيث خصصت لاستقبال برامج السكن الوطنية المحددة ضمن المخطط الرباعي الثاني، والهدف منها هو زيادة قدرات استيعاب المدن الجزائرية للسكن والمرافق العمومية وتنظيم توزيع الاستثمارات وعمليات إنتاج المجال الحضري وفق تنظيم إداري يضمن مشاركة السلطات المحلية والمصالح المسيرة، وكذا المصالح التقنية، وبمعنى آخر أي التحكم في النمو الحضري عن طريق ضمان التنظيم الأمثل للمجال الحضري حيث ساهمت بإضافات سكنية حضرية في مدينة العلمة، ولقد أنشأت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة

العلمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 335 المؤرخ في 19 فيفري 1975 المتضمن إنشاء المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الصادر عن مديرية التخطيط والتعمير بوزارة الأشغال العمومية والبناء في إطار سياسة الدولة الجزائرية وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية لإلغاء الفوارق المجالية الجهوية وحسب التوجهات التشريعية العمرانية للدولة يمكن للمناطق السكنية الحضرية الجديدة أن تيرمج بشكل إجباري في المجالات الحضرية المستفيدة من إنشاء برامج سكنية يتعدى عدد المساكن المبرمجة فيها 1000 مسكن فما فوق وبينما تيرمج بشكل اختياري عندما يتطلب المشروع السكني توفير 400 مسكن فما فوق⁽¹⁾، وبالإضافة إلى توفرها على خدمات تجارية وحدائق وباحات وساحات عمومية ومساحات خضراء أنجزت لها انطلاقاً من معايير الشبكة النظرية للتجهيز والحقيقة أن اختيار هذه المنطقة عن المدن الجديدة جاء كنتيجة للسياسات السكنية التي انتهجتها الدولة آنذاك في إطار سياسة التخطيط الحضري⁽²⁾ المركزي والتهيئة العمرانية بواسطة نمط السكن الجماعي والفردى والمتمثلة فيما يلي:

- سياسة السكن الاجتماعي وهي سياسة التنمية الوطنية التي تركزت على الاستثمارات المنتجة كقاعة تنمية أساسها التصنيع.
- سياسة التخصيصات السكنية والتي برمجت عبر المناطق السكنية الحضرية الجديدة نسبة كبيرة منها بنسبة قدرت بـ 40 % من إجمالي المساكن المبرمجة عبر هذه المناطق.
- الثورات الثلاث الصناعية والزراعية والثقافية ذلك أن ضعف الإدراك العام لحجم التحولات والاحتياجات الحضرية فكل الاهتمام في هذه المرحلة كان موجهاً إلى الثورات الثلاث الصناعية، الزراعية والثقافية.
- طبيعة الاختيارات التنموية الاشتراكية للدولة التي تبنتها عن طريق الخطط الاشتراكية التنموية.

(1) د. بشير تيجاني وأحمد سعيد مقران، إشكالية السكن في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة وهران السانية، جغرافيا وتهيئة، سنة 1999

(2) **التخطيط الحضري**: هو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها هيئات صناعة القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع المجالات الحضرية، بحيث يمنح للأشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفائدة من هذه الأشطة الحضرية. وكما يعرف بأنه فن تكوين هيكل جديد للمجال الحضري يعتمد على أسس علمية فالاعتبارات الاقتصادية مثلاً يفترض أن تحافظ على العلاقة المتوازنة بين السكان والمجال الحضري وأن تبقى في الحسبان القيمة الاقتصادية للمدينة والمحافظة عليها وتدعمها وتطويرها. أنظر: هاشم عبد الله صالح، العمران والبيئة ضرورة البحث عن طرق لتفعيل الموضوع البيئي في التنمية العمرانية، مجلة عالم الفكر، العدد 32، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2004، ص 85.

أنظر كذلك: د. إسحاق يعقوب القطب، وآخرون النمو الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى الكويت، سنة 1980، ص 208-209.

د. إسحاق يعقوب القطب، د. عبد الإله أبو عياش، النمو الحضري والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى الكويت، سنة 1980، ص 207.

د. علي الحوات، التخطيط الحضري، مطبوعات دار الكتب الوطنية بنغازي الطبعة الأولى ليبيا، سنة 1990، ص 45.

- سياسة السكن الترقوي والتي ظهرت خلال السبعينات في إطار التوفير للحصول على مسكن عن طريق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) الذي يتولى إنجازه وتمويله بنسبة قدرت بـ 80%⁽¹⁾ من إجمالي تكاليفه بواسطة قرض يسدد من طرف المستفيدين منه خلال عشرون (20) سنة، ولذلك فقد ساهمت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) التي أنجزت في مدينة العلمة على مساحة 129.64 هكتار⁽²⁾ في نموها وتوسعها عن طريق زيادة الإنتاج السكني حيث قدر إجمالي عدد المساكن المنجزة بها بـ 5024 مسكن موزعة على نمطين من المساكن منها 3293 مسكنا جماعيا و307 مسكنا فرديا من خلال التخصيصات القانونية في شكل حصص سكنية بمساحات أرضية واسعة وتتمثل في منطقة قوطالي، وإضافة إلى إقامة عدد معتبر من المرافق الحضرية قدر بـ 25 مرفق.

2.1. التخصيصات التي ظهرت قبل سنة 1990:

لقد ظهرت التخصيصات السكنية (Les Lotissement) في الجزائر ضمن المخططات الرئيسية للتعمير (PUD) وعليه يمكن تعريفها بأنها كل تقسيم أو تجزئة لملكية عقارية بهدف إنجاز مباني موجهة لنشاط معين سواء كان سكني أو تجاري أو صناعي⁽³⁾، وكما تعرف أيضا بأنها عملية تقسيم لقطعة أو لعدة قطع أرضية من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، وإذا كانت قطعة أو عدة قطع ناتجة عن هذا التقسيم من شأنها أن تستخدم في تشييد مباني⁽⁴⁾، ولقد تمثلت مساهمة هذه التخصيصات في النمو الحضري بمدينة العلمة في دورها المتمثل في تلبية الطلب المتزايد على العقار العمومي وانعكاساته على زيادة إنتاج المجال السكني المخطط وغير المخطط في شكل توسعات سكنية حضرية وإقامة عدة مرافق متنوعة موزعة عبر كامل مجالها، ولذلك يمكن القول أن أبرز سلبيات هذا النوع من الإنتاج السكني الحضري يتمثل فيما يلي:

⁽¹⁾ Said Boucheneb, **le logement en Algérie entre produit social et produit marchand**, colloque international, Laboratoire SEDET, Paris, 19-20 et 21 mai 1999.

⁽²⁾ مديرية السكن والعمران لولاية سطيف، فرع العلمة، جوان 2018

⁽³⁾ Alberto Zucchelli, **introduction à l'Urbanisme Opérationnel et à la Composition Urbaine** volume 3, Alger, OPU, Année 1984, p76.

⁽⁴⁾ مليكة صفراوي، مدينة قسنطينة إشكالية التخصيصات السكنية المخالفة المعالجة: والتسوية حالة تخصيص باب الجديد بعين الباي وبليلي بجبل الوحش، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية أكتوبر 2004، ص2.

أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي رقم 91/ 176 الصادرة بتاريخ 28 ماي 1991، ص 964- 968

مساهمة المخطط الرئيسي للتعمير (PUD) لمدينة العلمة الذي يعمل في ظل إستراتيجية التخطيط الحضري غير متكاملة الأبعاد بالتركز على توفير السكن فقط أي زيادة في عدد الأحياء السكنية الجديدة غير المندمجة ضمن نسيجها الحضري العام.

- استنزاف الأراضي القابلة للتعمير بشكل كبير ونفاد الاحتياطات العقارية الموجهة للتوسع على المدى البعيد، وإضافة لظهور سوق للعقار غير شرعية وكذا ظهور أزمة التمويل والقيام بمخططات عملية التجزئة والتهيئة وتوفير وإقامة مختلف المرافق الضرورية لسكان المدينة.

ساهمت التخصيصات السكنية المنجزة بمدينة العلمة قبل سنة 1990 في نموها وتوسعها الحضري حيث قدر عددها بـ 12 تخصيص وبعده حصص سجل بـ 2592 حصة وعلى مساحة إجمالية تقدر بـ 215.74 هكتار أي ما يعادل نسبة 11.26% من إجمالي مساحة المدينة، حيث تراوح معامل شغل الأرض (COS)⁽¹⁾ بها ما بين 3.4 و 3.6، وكما تراوح أيضا عدد الطوابق ما بين (R+1) و (R+2) وتسد مهام إنجازها إلى المصالح العمومية للبلدية أو الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري، وهي بمساحات عقارية متفاوتة عبر كامل محيط التعمير للمدينة، ولذلك فإن السياسة السكنية المنتهجة بمدينة العلمة خلال الفترة قبل 1990 جاءت ضمن مجموعة من الأسباب المتباينة وأهمها ما يلي:

دور الدولة الجزائرية التي ورثت بعد الاستقلال تقنيات التعمير عن الإدارة الفرنسية حيث انتهجت مخططات اقتصادية وبرامج كبرى ساهمت في تطوير القطاع السكني وقد تمثل توجه الدولة آنذاك حول المخطط الثلاثي (1967-1969) الرباعي الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1974-1977) والبرامج الخاصة، وإضافة إلى برامج التجهيز المحلي للبلديات والثورة الزراعية وبرامج 1000 قرية اشتراكية (des Villages) خلال سنة 1970 وكذا المخطط البلدي للتنمية (PCD) الذي يهدف إلى توجيه النمو الحضري للمدن الجزائرية بالموازاة مع التعمير والتصنيع ومخططات التحديث الحضري (PMU) سنة 1976⁽²⁾ حيث حققت هذه التوجهات نتائج متفاوتة تمثلت في تنمية ونمو وتوسع المدن المتوسطة التي تعتبر مدينة العلمة إحدى المدن المتوسطة آنذاك.

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1985 حيث ساهمت في انتشار وبشكل كبير للتخصيصات القانونية وغير القانونية في مدينة العلمة حيث تميزت قطعها الأرضية بأحجام

(1) معامل شغل الأرض (COS) = المساحة المبنية (SB) × عدد الطوابق / المساحة العقارية (SF)

(2) Cherif Rahmani, *la croissance urbaine en Algérie*, OPU, année 1984, p227

مساحات غير متجانسة حسب الطلب وبأسعار متفاوتة حسب الموقع بالنسبة لمركز المدينة أي انتشار ظاهرة التخصيصات القانونية وغير القانونية بالمدن الجزائرية وتفعيل استراتيجيات الحصول على مسكن فردي⁽¹⁾، وكل ذلك انعكس على جل القطاعات خاصة المتعلقة منها بالسكن والتهيئة العمرانية والعقار حيث تغيرت طرق تدخل الدولة والجماعات المحلية وظهور العديد من القوانين وخاصة منها قانون التوجيه العقاري 90 / 25 وبداية انتقال الملكيات العقارية بها من الملاك العموميين إلى الخواص عن طريق التبادلات العقارية ومساهمة هؤلاء في تفعيل حركة السكان داخل المجال الحضري بمختلف أنماطه أي بداية خوصصة المدينة، ولذلك فإن زيادة الطلب على الأراضي القابلة للتعمير وإقبال السكان على الأراضي التي بيعت داخل وخارج المجال الحضري ساهم في توسع النسيج الحضري لمدينة العلمة باتجاه هذه التخصيصات التي تم دمجها ضمن المجال الحضري العام للمدينة مع استمرار التوسع الحضري.

2. الفترة الثانية بعد سنة 1990: تحرير السوق العقارية وظهور أشكال جديدة للتعمير داخل المجال الحضري للمدينة

ساهمت وبشكل كبير السياسات السكنية التي طبقتها الدولة الجزائرية بعد 1990 في تحليل وتفسير الواقع القائم للنمو الحضري بمدينة العلمة وذلك من خلال الوسائل التالية:

1.2. التخصيصات التي ظهرت بعد سنة 1990:

ظهرت مع بداية التسعينات مجموعة من التخصيصات ساهمت بشكل مباشر في توسع النسيج الحضري لمدينة العلمة عن طريق فتح المجال أمام الخواص في ميدان إنجاز المشاريع السكنية، وعليه فقد جاءت هذه التخصيصات وفق ثلاث تصنيفات هي: التعاونيات العقارية، التجزئات العقارية (الترقية العقارية) والتعاضديات العقارية حيث تميزت بسيادة تخصيصات الترقية العقارية للأراضي وهذا لأسباب مختلفة أبرزها محاولة التحكم في تنظيم وتوجيه نمو وتوسع المدينة، وهذا ما سيتم إبرازه في هذه العناصر التالية:

1.1.2. تخصيصات في شكل تعاونيات عقارية:

ساهمت التخصيصات السكنية المقامة في شكل تعاونيات عقارية بمدينة العلمة في نموها وتوسعها الحضري عبر مختلف الاتجاهات حيث قدر عددها بـ 30 تخصيص مقامة على مساحة إجمالية تقدر

⁽¹⁾SAFAR ZITOUN,M ,les stratégies des algérois dans un contexte de transition vers l'économie de marché la relance de la mobilité et de promotion résidentielle par l'accès à la propriété des biens de l'Etat, l'Harmattan, Année 2002, p132

بـ 142.52 هكتار أي بنسبة 7.44 % من إجمالي مساحة المدينة ونتاجت عنها 1946 حصة حيث تراوح معامل شغل الأرض (COS) بها ما بين 2.80 و 4.20 وبعدها طوابق ما بين (R+2) و (R+4) وإضافة إلى إنجاز المشاريع المبرمجة مثل عملية التقسيم وانطلاق عملية توسع الأحياء السكنية القائمة وإقامة أخرى جديدة، ولذلك تعتبر هذه التخصيصات من الوسائل العمرانية للدولة المساهمة في النمو الحضري بالمدينة عن طريق إنتاج الحاضرة السكنية، وكما أن العمل بالتعاونيات جاء بعد صدور القانون 90 /74 الذي منح للبلديات محافظ عقارية من أجل بناء مساكن فردية والتي كانت تقسمها في شكل تجمعات استفاد منها السكان في بناء المساكن الفردية الخاصة أي الفيلات بأسعار وتسهيلات وتحت متابعة الدولة الجزائرية حيث أتخذ من خلالها السكن الفردي أهمية كبيرة على إثر صدور الأمر 26 /74 والمرسوم التنفيذي رقم 92 /76 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 وسرعان ما تجاوزت الدولة الجزائرية بعد سنة 1990 العمل بتخصيصات التعاونيات العقارية للبلديات، وهذا من منطلق الحفاظ على العقار التابع لأموال الدولة نتيجة للاستخدام غير العقلاني لتلك التعاونيات من قبل المرقين العقاريين الذين يستعملون قانون الجمعيات لإقامة التعاونيات ويسيرونها بأنفسهم ويختارون لها الأعضاء من الأهل والأصدقاء في بعض الأحيان بصورة شكلية ثم يبيعون حصتهم في التعاونية لمستفيدين آخرين بالتحايل على القانون للهروب من الإجراءات الإدارية والضرائب خاصة، ورغم ذلك نجد أن القانون الجديد للترقية العقارية 04 /11 المؤرخ في 14 ماي 2011 نص على إقامة التعاونيات العقارية على أراضي الملاك الخواص عن طريق تشكيل جمعيات مدنية والهدف منها هو الحصول على أوعية عقارية لبناء مساكن جديدة.

2.1.2. تخصيصات في شكل تجزئات عقارية:

تعتبر التخصيصات السكنية القائمة في شكل تجزئات عقارية بالمدينة من المكونات العمرانية للنسيج الحضري القائم عبر كل الاتجاهات حيث يقدر عددها بـ 38 تخصيص وقد نتجت عنها 2669 حصة مقامة على مساحة إجمالية تقدر بـ 157.12 م² أي بنسبة 8.05 % من إجمالي مساحة المدينة، وكما تراوح معامل شغل الأرض (COS) بها ما بين 3.4 و 5 وعدد الطوابق ما بين (R + 3) و (R+5).

3.1.2. تخصيصات في شكل تعاضديات عقارية:

نتجت عن التخصيصات السكنية القائمة في شكل تعاضديات عقارية بالمدينة 09 تخصيصات حيث تضم 1706 حصة مقامة على مساحة إجمالية تقدر بـ 63.23 م² وبنسبة 3.24 % من إجمالي مساحة المدينة وقد تراوح معامل شغل الأرض بها ما بين 3.4 و 4.75 وعدد الطوابق ما بين (R+3) و (R+4).

2.2. تنامي ظاهرة السكن الفوضوي في ظل ضعف عملية التسوية القانونية لل عمران المخالف:

ساهمت عملية البناء بالطرق غير الشرعية في النمو الحضري بمدينة العلمة حيث يلجأ بعض السكان إلى تشييد المباني السكنية بطريقة فوضوية عبر محيط التعمير للمدينة دون اللجوء حتى إلى تسجيلها تسجيلاً قانونياً، ومن أجل الوقوف على حجم هذه الظاهرة وكذلك معرفة أسباب عجز السلطات المعنية على تسوية البناءات المخالفة عمرانياً كان من الضروري التطرق إلى واقع التسوية القانونية لملفات السكان المقدمة إلى مصلحة التسوية وهذا في إطار القانون 08 /15 المؤرخ في 20 جويلية 2008⁽¹⁾ المحدد لقواعد مطابقة المباني وإتمامها حيث ينص هذا القانون على المبادئ والأهداف التالية:

تمثلت أهم مبادئه فيما يلي: إجبارية الحصول على رخصة التجزئة قبل إنشاء التحصيل أو المجموعة السكنية حيث منع البناء في أي تحصيل مرخص إذا لم تنته به أشغال الشبكات والتهيئة المنصوص عليها في رخصة التجزئة مع ضرورة إنجازها في الآجال المحددة في رخصة البناء المسلمة من الهيئة المختصة، ومنع الشغل أو استغلال المبني قبل إتمام إنجازه من قبل المالك حيث يشترط الحصول على شهادة المطابقة المنصوص عليها في هذا القانون وضرورة المحافظة على المظهر الجمالي للإطار المبني وترقيته من أجل المصلحة العامة.

جاءت أهم أهدافه كما يلي: وضع حد لحالة عدم إنهاء المباني وتحقيق مطابقة المباني المنجزة أو التي في طور الإنجاز من خلال أثر رجعي والمتمثل في ضرورة إنهاء الإنجاز للمباني السابقة عن صدور النصوص القانونية المحددة، وتحديد شروط شغل واستغلال المباني وترقية الإطار المبني بمظهر جمالي مهياً بانسجام، ولذلك يظهر الجانب الردعي من القانون في ضرورة احترام آجال البناء وقواعد التعمير.

يعتبر عامل ضعف عملية التسوية القانونية إحدى العوامل المساهمة في انتشار المساكن المخالفة للقانون واستمرار النمو الحضري الفوضوي بمدينة العلمة، ومن أجل إعطاء صورة دقيقة عن طبيعة المخالفات العمرانية المنتشرة بمدينة العلمة سيتم التعرف من خلال هذا العنصر على الحصيلة الوضعية العامة لملفات التسوية القانونية الواردة إلى مصلحة التسوية القانونية بمدينة العلمة، وكما تجدر الإشارة إلى أن عدد الملفات المودعة لا تدل أبداً على عدد المباني المخالفة قانونياً كما يبين الجدول رقم (60) فيما يلي:

(1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 03 أوت 2008، القانون 08 /15 يحدد قواعد مطابقة المباني وإتمام

الجدول رقم (60): مدينة العلمة: الوضعية العامة لملفات التسوية القانونية للفترة بين (2013 و 2016)

السنوات	عدد الملفات المدروسة			عدد الملفات		
	مشاريع ممتلكات البلدية	شهادة المطابقة	رخصة البناء	غير المدروسة	المدروسة	الواردة
2013	37	438	182	50	620	670
2014	-	106	50	02	156	158
2015	-	95	30	27	125	152
2016	-	171	63	3770	234	4004

المصدر: مصلحة التسوية القانونية لبلدية العلمة ديسمبر 2017

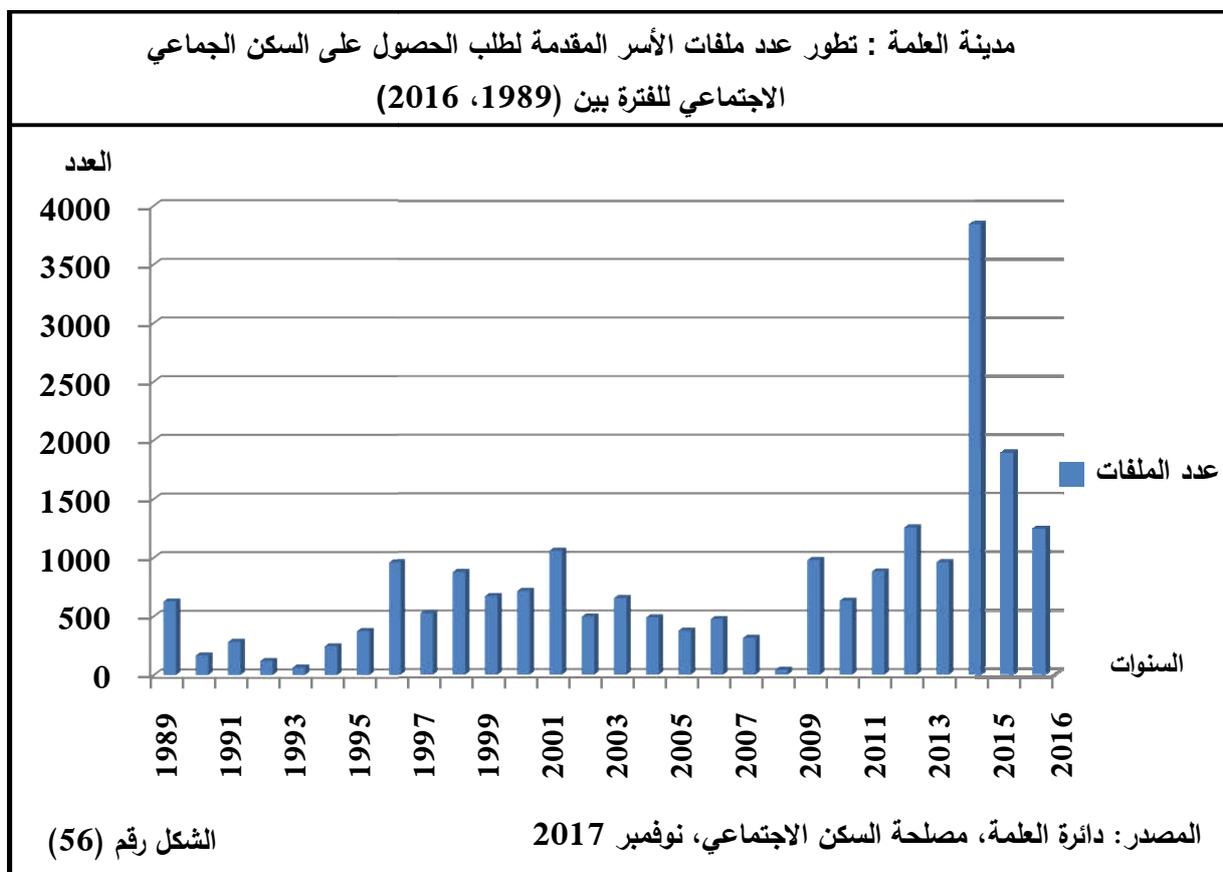
تميزت الحصيلة الوضعية العامة لملفات التسوية القانونية الواردة إلى مصلحة التسوية القانونية لبلدية العلمة بالتباين من سنة لأخرى خلال الفترة ما بين (2013، 2016) حيث بلغ إجمالي عدد الملفات المقدمة بـ 1135 ملف، وبينما هو مسجل بـ 1713 ملف خلال الفترة ما بين (2010، 2016) حيث أكبرها سجل خلال سنة 2016 بـ 4004 ملف، وعليه فقد تم تصنيفها وفق ثلاث حالات وهي كما يلي: رخصة البناء وشهادة المطابقة ومشاريع ممتلكات البلدية، وكما تظهر المفارقة في أن إرادة تطبيق قانون التسوية تبقى نقطية عبر المجال الحضري للمدينة وأن أغلبية المباني أنشأت بدون الحصول على رخص البناء أين سجل عدد شهادات المطابقة خلال سنة 2016 بـ 810 شهادة، وبينما سجل عدد شهادات المطابقة حسب القانون 90/29 والمستلمة خلال الفترة ما بين 2010 و 2016 بحوالي 223 شهادة، وبالمقابل نجد رخص البناء بـ 325 رخصة ولكنها تبقى ضعيفة وإن تعددت ملفات التسوية مقارنة بإجمالي عدد المساكن المقامة بالمدينة، وكل هذا يضاف إلى عدد الملفات الخاصة بمشاريع ممتلكات البلدية والبالغ عددها 37 ملف، وكما تجدر الإشارة هنا إلى وجود قرارات جاهزة حيث بلغ عددها بحوالي 619 قرار لنفس الفترة، وفي حين سجل عدد القرارات حسب القانون 08/15 والمستلمة منذ سنة 2010 إلى يومنا هذا بـ 972 قرار منها 79 قرار غير مستلم، ويمكن تفسير هذا بنقص إعلام السكان بأهداف هذا القانون وكذا بظهور تحصيلات عقارية بطريقة شرعية حيث نتجت عنها ملفات عقارية ثقيلة عجزت السلطات المحلية على كبح الاستنزاف الكبير للأراضي على امتداد السنوات وهذا أمام تراجع دور الجماعات المحلية في متابعة وردع المخالفين والمتعدين على أراضي الملكية العقارية التابعة للدولة وكذا عدم تنفيذ قرارات الهدم عن طريق تسخير القوة العمومية وهذا لأن رئيس البلدية يتمتع بسلطة خاصة تسمح له بطلب المساعدة من مصالح الأمن ولكن تقوم بتحرير المئات من قرارات الهدم وتوقيف الأشغال فقط ولا

تطبقها على أرض الواقع وتبقى معطلة. وكما يمكن تفسير عدم التقدم في عملية التسوية القانونية بعدة عوامل أخرى وأبرزها صعوبة عملية مراقبة عمليات البناء عبر كامل المجال الحضري للمدينة وذلك لأنها تتطلب عملا مستمرا ليلا نهارا ومتابعة دقيقة لمختلف عمليات البناء للتأكد من مدى احترام ومطابقة ما تنص عليه أدوات التهيئة والتعمير، ومن المعلوم أن بلوغ هذه الأهداف يستوجب توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة مع تزايد ظاهرة السكن الفوضوي وحتى المخطط أيضا حيث ينبغي تسخير العدد اللازم من أعوان المراقبة أي شرطة العمران مع تزويدهم بالوسائل المادية وهذا ما ينقص المصالح المختصة على مستوى المدينة إلى جانب عدم الاستمرار في عمليات مراقبة إقامة السكن الفوضوي الذي يتوقف خلال الحملات الانتخابية والمناسبات، ومن خلال نتائج التحقيق الميداني يمكن القول أن انتشار هذه الظاهرة بمدينة العلمة مرتبط أساسا بعامل نقص نجاعة البلدية في متابعة ومنع إقامة المباني السكنية غير القانونية هذا من جهة وكذا بعامل عدم احترام مضامين أدوات التهيئة والتعمير من جهة أخرى.

3.2. انتهاج عدة صيغ سكنية جديدة للسكن ذو طبيعة جماعية:

ساهمت الدولة الجزائرية عن طريق تحرير السوق العقارية في نمو مدينة العلمة حيث ظهرت أشكال جديدة للتعمير تجسدت في إقامة مختلف صيغ السكن الجماعي الاجتماعية منها والترقوية حيث جاءت في شكل إضافات سكنية للنسيج الحضري القائم وموزعة عبر كامل المجال الحضري للمدينة وهذا تماشيا مع التغييرات الهامة التي شهدتها السياسة السكنية للدولة في ميدان إنتاج السكن والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: برمج ضمن صيغة السكن الجماعي الاجتماعي القديم (RPHP) خلال الفترة ما بين 2010 و2014 إنجاز المشاريع السكنية التالية: 400 مسكن و1000 مسكن بحيي السكنات الاجتماعية الأولى والثاني، وبينما على مستوى صيغة السكن الاجتماعي التساهمي (LSP) فبرمجت بالمدينة خلال الفترة ما بين 2010 و2014 إنجاز المشاريع السكنية التالية: 470 مسكن بحي بهلولي و150 مسكن بحيي السكنات الاجتماعية الأولى والثاني، و150 مسكن بحي مخريش العيد، وأما عن صيغة السكن الترقوي المدعم (LPA) فبرمج خلال نفس الفترة إنجاز المشاريع التالية: 950 مسكن بحي بهلولي، 360 مسكن بحي هوارى بومدين، 90 مسكن بحيي السكنات الاجتماعية الأولى والثاني، وبرامج وفق صيغة السكن العمومي الإيجاري (LPL) وخلال نفس الفترة تم إنجاز أيضا المشاريع السكنية التالية: 100 مسكن بالحيين السابقين إلى جانب الصيغة الأولى و700 مسكن بحي صخري علي، و200 مسكن بحي تاب بوزيد و1200 مسكن بالقطب الحضري الجديد العلمة، وعلمنا أنه سيتم التركيز في هذا العنصر على هذا القطب لما له من أهمية كبيرة في توسع هذه المدينة الحالي حيث برمج إنجاز مشاريع سكنية موجهة

أساسا لاستقبال سكان المدينة في إطار سياسة التهيئة والتعمير على المستوى المحلي، ولقد أنجزت أغلبية هذه المساكن في إطار سياسة القضاء على السكن الهش للأهل للسقوط وخاصة لسكان المركز القديم للمدينة بحي محمد السعيد بوخالفة وباقي الأحياء السكنية ومنها حي صخري وبهولي...إلخ، وأيضا البحث عن حلول لإشكالية الإسكان حيث كان لمعدلات النمو السكاني والزيادة السكانية الهامة بالمدينة آثار تمثلت في تكوين أسر جديدة تحتاج إلى مساكن جديدة لمواجهة التراكم الحالي والمستقبلي، حيث جاء الشكل رقم (56) يبين طلبات السكن المتفاوتة من سنة لأخرى حيث يتجاوز عدد طلبات السكن المودعة لدى مصلحة السكن بدائرة العلمة والخاصة بالمدينة 21256 طلب أي ما يعادل نسبة 85.02 % من إجمالي عدد الطلبات المودعة على مستوى الدائرة⁽¹⁾، وعليه فقد سجل أكبر عدد لطلبات السكن خلال سنة 2014 بحوالي 3845 طلب مسكن وهذا التطور الكبير في عدد الطلبات، وربما يمكن تفسيره بكون تلك الطلبات في البداية كانت توضع على مستوى الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري (OPGI) وبعدها حولت إلى مقرات الدوائر سنة 2004 على المستوى الوطني بصفة عامة ودائرة العلمة في مطلع سنة 2011 بصفة خاصة وكذا لإلتماس السكان لنوع من المصداقية والشفافية في توزيع المساكن الجماعية.



(1) تضم دائرة العلمة كل من بلدية بازر سكرة والقلعة الزرقاء بنسب قدرت بـ 8.58 و 6.40 % على الترتيب

وكنتيجة لما سبق جاءت عملية توزيع هذه المساكن الجماعية كما يلي: وزعت منها 450 مسكن خلال سنة 2012 و500 مسكن خلال سنة 2013 وهذه الأخيرة خصص منها 400 مسكن لسكان أحياء وسط المدينة و100 مسكن لباقي الأحياء وهذا إلى جانب توزيع مساكن جماعية بصيغة التساهمي بـ 1470 مسكن خلال سنة 2014 و700 مسكن خلال سنة 2015 و50 مسكن خلال سنة 2017 حيث يندرج هذا ضمن مساعي الدولة الجزائرية الرامية إلى التدخل في قطاع السكن وذلك ضمن سياسة واضحة المعالم عن طريق توجيه الدولة لإقامة العديد من المشاريع السكنية بصيغ مختلفة بمدينة العلمة وهذا من أجل تحقيق التوازن في الشبكة الحضرية والتخفيف من أزمة السكن وزيادة بعث التنمية الحضرية والاقتصادية في الهضاب العليا وأيضاً لضمان التوازن العام بين العرض والطلب في سوق السكن لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توفير سكن لجميع السكان كحق من حقوقه، ولقد تجسد ذلك في الانتعاش المسجل في سوق البناء والتعمير وإنتاج السكن خاصة بعد منتصف التسعينات وإلى يومنا هذا أين ظهرت صيغ جديدة للسكن بتدخل العديد من الفاعلون العموميين والخواص في ميدان: التمويل والإنجاز.... إلخ وهي موجهة لجميع الفئات الاجتماعية، وأما دور الدولة فقد تمثل في السهر على عملية المراقبة والتكفل بالمشاريع الموجهة للأسر ذات الدخل الشهري المحدود، وعليه فقد ساهم ذلك وبشكل كبير في تسارع وتيرة ظاهرة التحضر وتشكيل الواقع القائم للنمو الحضري الذي تمر به مدينة العلمة في الوقت الراهن.

4.2. القطب الحضري الجديد العلمة:

يعتبر القطب الحضري الجديد العلمة كمحاولة من طرف الدولة الجزائرية لتجسيد السياسة السكنية عن طريق المدن الجديدة بصورة مختلفة بمدينة العلمة وهذا على شكل قطب حضري جديد متوسط الحجم موجه لاستقبال سكان المدينة والدائرة معاً، حيث برمج هذا القطب في إطار سياسة التهيئة والتعمير على مستوى المدينة بإقامة مشاريع سكنية بصيغة السكن الجماعي الترقوي المدعم (LPA) والاجتماعي التساهمي (LSP) كبديل للصيغة السكنية الأولى، وذلك ضمن البرامج السكنية الوطنية المتمثلة في:

البرنامج الخماسي (2005-2009) الذي يضم مليون وحدة سكنية جديدة بصيغة السكن العمومي الإيجاري الذي جاء في إطار برنامج رئيس الجمهورية، وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي يضم مليون وحدة سكنية إضافية في إطار السكن العمومي الإيجاري (AADL) تغير إلى الترقوي وباقي الصيغ السكنية الأخرى، حيث كان الهدف من هذه البرامج السكنية هو إنجاز أحياء سكنية بخدمات جوارية لتحسين نوعية الحياة الحضرية في ظل النمو السكاني القائم وتطور معدلات الزواج وكذا القضاء

على الإقصاء الاجتماعي، حيث سخرت له طاقات مادية وبشرية كبيرة أهمها الموارد المالية الضخمة الذي استفاد منها ورغم أهمية هذا القطب الحضري وسعيه للارتقاء بجودة الحياة الحضرية بالمدينة إلا أنه يعد بعيدا نوعا ما عن المشروع الحضري المتكامل، وعليه فإن إقامة هذا القطب الحضري داخل حدود محيط التعمير للمدينة يعتبر إحدى الإشارات العمرانية المميزة التي تعلن عن القطيعة مع الممارسات العمرانية القديمة وتؤسس لمقاربة حضرية جديدة عبر مشاريع عمرانية حديثة تعبر عن طموح كبير تعكسه جودة الدراسات والتخطيط والتهيئة الحضرية المقترحة، ولذلك فإن مشروع القطب الحضري الجديد المتميز سيشكل إحدى رموز ومعالم المدينة الحديثة التي يكون لها أثر إيجابي كبير على النمو الحضري بالمدينة.

1.4.2. التعريف بالقطب الحضري الجديد العلمة:

جاء قرار إنجاز هذا القطب بهدف زيادة عملية التحكم في النمو الحضري واستغلال الاحتياطات العقارية المبرمجة للتعمير على المدى القريب والمتوسط لخلق بيئة حضرية مستقبلية راقية وفق حوكمة حضرية ولذلك فإن هذا القطب الحضري الجديد العلمة يحتل موقعا جغرافيا هامشيا بالنسبة لمدينة العلمة ومجاورا للنسيج الحضري القائم لها من الجهة الشمالية وهو بشكل متطاول حيث يتميز بمورفولوجية معينة وبطابع معماري حديث متميز، وكما تجدر الإشارة هنا إلى أنه مقام داخل حدود محيط التعمير لمدينة العلمة أي أنه يعتبر كجزء من النسيج الحضري القائم وهذا خلافا لسياسة المدن الجديدة التي أقامتها الدولة الجزائرية عبر بعض المدن الكبرى المهيكلة للشبكة الحضرية ومن أمثلتها نذكر المدينة الجديدة "علي منجلي" بقسنطينة المستقلة عن المدينة القديمة الأم، وأما عن حدوده الجغرافية المباشرة فيحده من الشمال الطريق السيار شرق-غرب ومن الغرب محول العلمة ومن الشرق الأراضي الزراعية ومن الجنوب النسيج القائم.

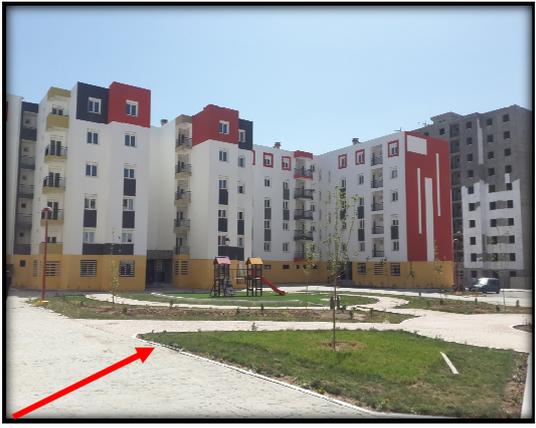
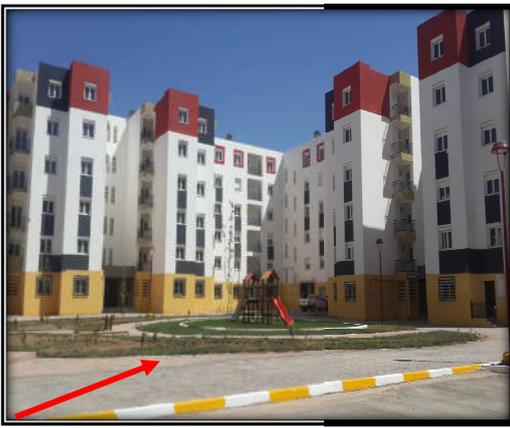
2.4.2. التنظيم المجالي للقطب الحضري الجديد العلمة:

خطط القطب الحضري الجديد العلمة على الشكل الشطرنجي حيث تخترقه عدة محاور لطرق أساسية منتظمة وتهيئة حضرية راقية أنظر الصور من (32) إلى (37) وكما قسم إلى 13 وحدة سكنية برمجت بها 80 بناية في إطار السكن العمومي الإيجاري (AADL) حيث قدر إجمالي عدد المساكن بها نحو 1200 مسكن وعلى مساحة إجمالية تقدر بـ 86207 م² أي ما يعادل نسبة 8.62 هكتار وبنسبة قدرت بـ 0.45 % من إجمالي مساحة هذه المدينة، ويؤكد ذلك الجدول رقم (61) في الملحق صفحة رقم (24) وكما برمج به إنجاز بعض المرافق الحضرية وهذا لضمان توفير الخدمات للسكان بالتنسيق مع تلك المقامة على مستوى النسيج الحضري القائم في مدينة العلمة وقد مثلت نسبة أشغال الإنجاز به بحوالي 93 % وينتظر تسليمه مع نهاية خلال سنة 2018.

الصورتين رقم (32) و(33): القطب الحضري الجديد العلما: شبكة الطرق الداخلية المنظمة



الصورتين رقم (34) و(35): القطب الحضري الجديد العلما: نموذج للتهيئة الحضرية



الصورتين رقم (36) و(37): القطب الحضري الجديد العلما: المظهر الخارجي للأبراج



المصدر: مديرية السكن والعمران لولاية سطيف، مصلحة السكن، فرع العلما جوان 2018

خامسا: تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية:

ربما يفسر الواقع القائم للنمو الحضري بمدينة العلمة أيضا بالعوامل الاجتماعية والثقافية وهو ما سيتم التطرق إليه عن طريق تبيان مدى مساهمة ثقافة المواطن العلمي وكذا دور المستويات التعليمية عند أرباب الأسر ومستويات التمدن عند الأولاد في واقع النمو الحضري بهذه المدينة وهي كما يلي:

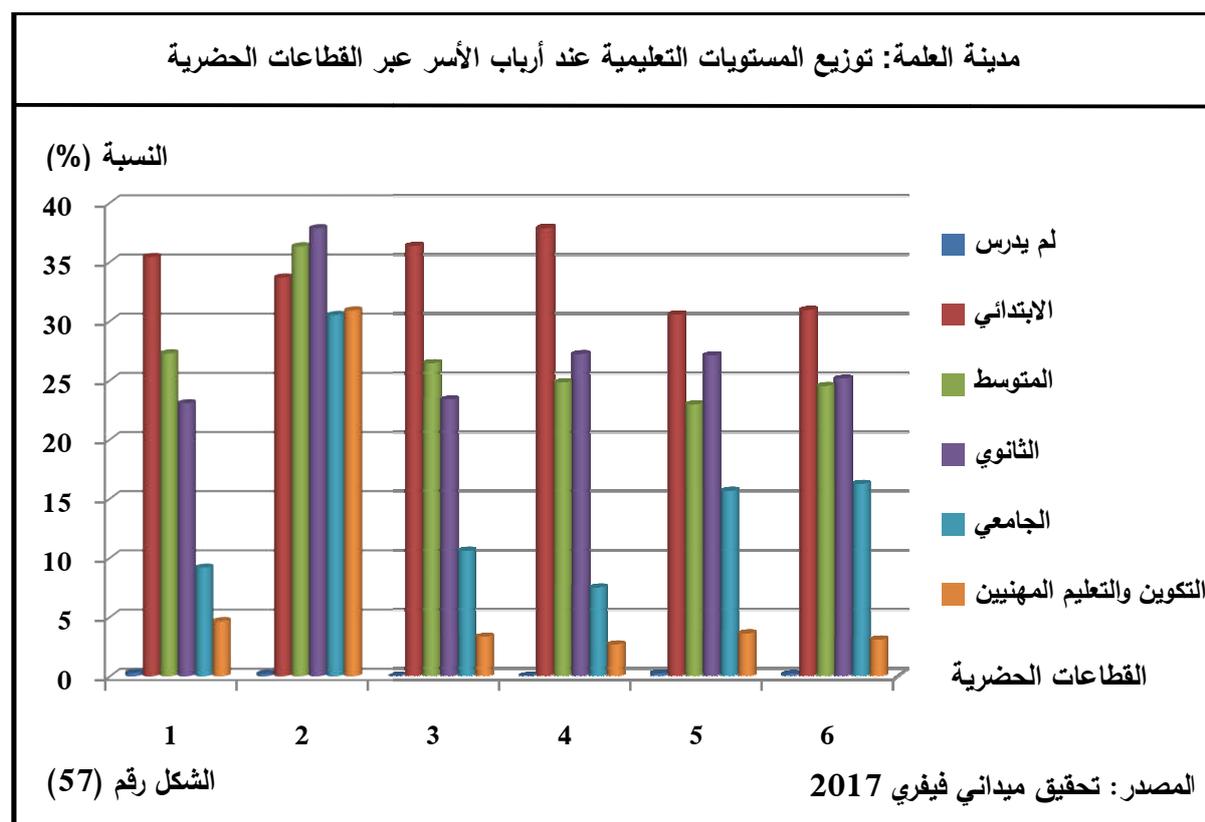
I. مساهمة ثقافة المواطن العلمي:

كشفت نتائج التحقيق الميداني المباشرة مع سكان المدينة أو غير المباشرة بالاستمارة الاستبائية أن سكان المدينة لا يحبذون الإقامة عبر مختلف صيغ السكن الجماعي المتداولة بالمدينة حيث تجلت هذه الرغبة الشديدة في نمط التملك الذي كان حافزا في استمرار الانتشار الواسع لنمط السكن الفردي بها سواء كان المخطط أو غير المخطط، ولذلك فإن سكان المدينة لا يسعون وراء الحصول على سكنات جماعية بصفة قانونية ويتجلى ذلك في حجم الطلبات المقدمة للاستفادة من السكن الجماعي التي كانت ضعيفة ومتباينة من سنة لأخرى فنسبتها تزداد وتاريخ الإعلان عن البرامج السكنية من طرف الدولة وهذا في إطار تطبيق سياستها السكنية المتوالية، وبمعنى آخر أنه ليس بالضرورة أن تكون إقامة السكان في المدينة رغبة منهم فالسكان الذين اختاروا السكن الجماعي كماؤى لهم إنما أجبروا على ذلك بسبب ظروف معينة متفاوتة كما تم الإشارة إليها في الفصل الثاني من هذا البحث، ولذلك فالمواطن العلمي بصفة خاصة جدا واستثنائية لا يحبذ الإقامة في المساكن الجماعية مما ساهم ذلك بصورة غير مباشرة في استمرار الإقبال على شراء القطع الأرضية وتشديد المباني السكنية الفردية ومدى أهمية ذلك في نمو وتوسع النسيج الحضري للمدينة.

II. تأثير عامل المستوى التعليمي عند أرباب الأسر:

جاءت نتائج دراسة المستوى التعليمي الحالي عند أرباب الأسر بمدينة العلمة متفاوتة عبر قطاعات المدينة كما يوضح الشكل رقم (57) الذي يؤكد الجدول رقم (62) في الملحق صفحة رقم (25) حيث جاء أغلبية أرباب الأسر في هذه المدينة بمستوى تعليمي ابتدائي بنسبة تقدر بـ 33.48% من إجمالي أرباب الأسر الذين درسوا في هذه المدينة، ثم لتليها نسبة مستوى التعليم المتوسط بـ 25.44% من إجمالي أرباب الأسر الذين درسوا في هذه المدينة، ثم نجد نسبة أرباب الأسر الذين هم بمستوى تعليمي ثانوي بنسبة تقدر بـ 24.96% من إجمالي أرباب الأسر الذين درسوا في هذه المدينة، والجامعي بـ 12.28% من إجمالي أرباب الأسر الذين درسوا في هذه المدينة، والتعليم والتكوين المهني بـ 3.67% من إجمالي أرباب الأسر الذين درسوا في هذه المدينة، وأما أدنى نسبة فسجلت عند أرباب الأسر الذين لم

يدرسوا⁽¹⁾ بـ 0.17 %، وفي حين كانت نسبة الإلمام بالقراءة للسكان البالغين 15 سنة فأكثر تقدر بـ 82.30%⁽²⁾، وكما يعكس المستوى التعليمي الحسن عند أرباب الأسر مدى مساهمته في النمو الحضري عن طريق السعي وراء تحسين عناصر إطار الحياة الحضرية ودفع عجلة التنمية العمرانية هذا من جهة وإلى جانب نقص الوعي لدى السكان حول الثقافة العمرانية والحضرية حيث تتجسد في عدم مراعاتهم لمختلف معايير العمارة في هذه المدينة وكذلك ضعف عملية تنظيم البناء والتعمير وكذا تناسق مختلف مكونات النسيج الحضري والمعماري القائم في الأحياء السكنية في مدينة العلمة من جهة أخرى.



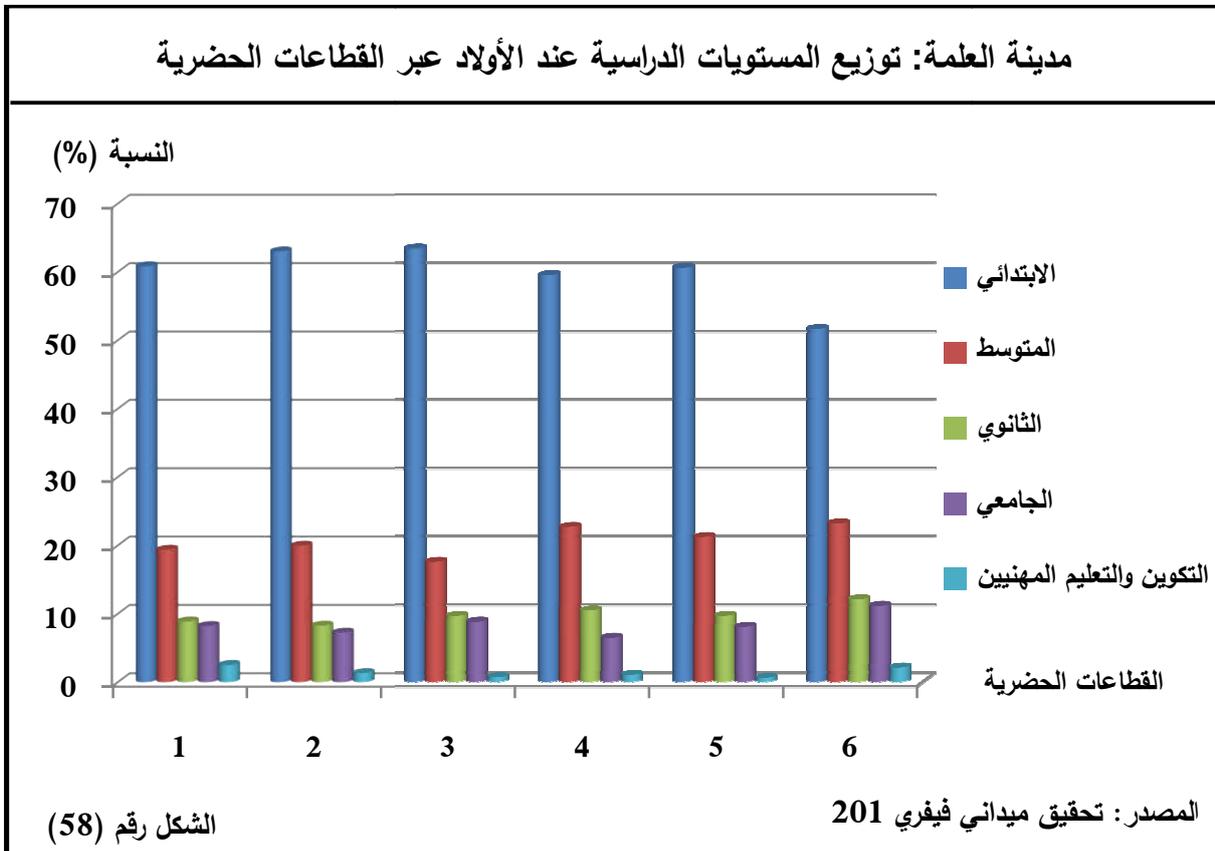
III. تأثير عامل المستوى الدراسي عند الأولاد:

سجل بصفة عامة ارتفاع في المستوى الدراسي عند أولاد المواطن العلمي والذي من شأنه سيعرف مع مرور الوقت تحسنا مستمرا مما ينعكس بصورة مباشرة على استمرار تسارع وتيرة النمو الحضري بهذه المدينة هذا من جهة، وعلى زيادة التحكم مستقبلا في الظاهرة واقتصاد استخدام المجال وتنظيم مختلف المكونات العمرانية لنسيج المدينة وهذا وفق حوكمة حضرية راقية من جهة أخرى، وحسب الشكل رقم

(1) إن الأمية الحالية هي غير موجودة أصلا وإنما القائمة هي نتاج لبقاء بعض الفئات السكانية بالخصوص كبار السن امتدادا للفترات الزمنية السابقة مع بعض الحالات منها: عدم إلقاء السكان بالمعلومات الصحيحة في المقام الأول ودليل ذلك وجود مراكز محو الأمية قائمة بذاتها بمدينة العلمة.

(2)+(3) نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008

(58) الذي يؤكد الجدول رقم (63) في الملحق صفحة رقم (25) جاءت نسب كل المستويات الدراسية عند الأولاد متفاوتة عبر مختلف القطاعات الحضرية في مدينة العلما حيث عادت النسبة المرتفعة إلى المستوى الدراسي الابتدائي بـ 59.44 % من إجمالي المستويات التعليمية، ثم لتليها مباشرة نسبة الأولاد الذين لديهم مستوى دراسي متوسط بـ 20.77 % من إجمالي السكان المتمدرسين في هذه المدينة ، وبينما جاء الأولاد الذين لديهم مستوى دراسي ثانوي بنسبة قدرت بحوالي 9.65 % من إجمالي السكان المتمدرسين في هذه المدينة، وفي حين سجل المستوى الدراسي الجامعي العالي بنسبة منخفضة قدرت بـ 8.73 % من إجمالي السكان المتمدرسين في هذه المدينة، وفي الأخير جاءت نسبة الأولاد الذين لديهم تكوينات مهنية متعددة بنسبة منخفضة جدا قدرت بـ 1.41 % من إجمالي السكان المتمدرسين في هذه المدينة، ولذلك فإن هذه النتائج المسجلة ربما جاءت تعكس مدى تعدد وظائف المباني المقامة بالمدينة حيث تنوعت وظائفها الحضرية بين الاستعمال السكني والنشاط المهني أي زيادة انتشار النشاطات التجارية بصفة خاصة سواء الرسمية أو غير الرسمية وكذا تنوع وتباين للأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل أولاد المواطن العلمي هذا من جهة، وكذلك اتساع مجالات النفوذ أي العلاقات المجالية بصفة خاصة أي أنها لا تقتصر على مختلف الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلما فقط وإنما تتعدى ذلك إلى مجالات جغرافية وحضرية أخرى مختلفة وفي عدة ميادين من جهة أخرى.



خلاصة الفصل:

يتبين من خلال دراسة الواقع القائم للنمو الحضري بمدينة العلمة أنها شهدت نمو حضريا متسارعا حيث تم تفسيره على ضوء جملة من العوامل التي ميزتها خلال الفترات السابقة وأهمها العوامل: التشريعية والرقابية، التاريخية، الاقتصادية، التخطيطية والحضرية، الاجتماعية والثقافية كما يلي: ساهم عامل عجز الجهات المختصة وضعف تنفيذ التشريعات والقوانين المرتبطة بالكثافات السكانية والسكنية وتنظيم استخدامات الأرض الحضرية وتحديد مناطق التوسع الحضري المنتظم للمدينة بشكل كبير في عدم اهتمام السكان بهذه القوانين وتجاهلهم لها وظهور وتسارع وتيرة النمو الحضري التي تجسدت في التوسعات الحضرية القائمة سواء المخططة أو غير المخططة.

كما ساهمت العوامل التاريخية وسياسة التقسيمات الإدارية الفرنسية منذ أول تقسيم قبل الاستقلال والجزائرية بعد الاستقلال في الارتقاء بمدينة العلمة إلى رتبة الدائرة الإدارية وقد ساعد ذلك في استمرار تزايد عدد سكانها وتسارع وتيرة النمو الحضري عبر مختلف الاتجاهات.

وأن العوامل الاقتصادية شاركت في النمو الحضري عن طريق الإشعاع الجهوي المتباين للاستثمار الصناعي والنشاط التجاري بشكل خاص في جعل مدينة العلمة قطبا اقتصاديا ووظيفيا من الدرجة الأولى له إمكانية المنافسة لمدينة سطيف بغض النظر على الأقطاب الجهوية الأخرى حيث يتمتع بقدرة جذب كبيرة للأفراد ومختلف المتعاملين الاقتصاديين وعديد الناشطين من مختلف المجالات محليا ووطنيا ودوليا وخاصة بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة والمتعلقة بالانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية، وقد ساهم هؤلاء وخاصة أصحاب رؤوس الأموال في تدعيم القاعدة الاقتصادية في المدينة وفي تغيير صورتها العمرانية وإقامة عدة مرافق وظيفية وخدمات تجارية متنوعة.

ثم أضافت الموارد المالية الداخلية والخارجية للدولة الجزائرية عن طريق تنوع برامج التنمية المحلية التي استفادت منها المدينة خلال الفترات السابقة في توفير ظروف معيشية مناسبة لاستقرار السكان حيث أصبحت المدينة تتميز بمزايا جغرافية واقتصادية مشجعة للنمو الحضري.

وقد ساهمت السياسات السكنية الحضرية المتعاقبة والمنتهجة من طرف الدولة في إنتاج وتوجيه التوسعات الحضرية في ظل ضعف الأداء المحلي للبلديات الجزائرية في ميدان التهيئة والتعمير ومراقبة وإنتاج وتنظيم العمران الحضري وكل هذا في ظل نقص الوعي لدى السكان حول الثقافة العمرانية والحضرية.

الفصل الخامس

المستقبل الكمي للسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية في

مختلف الآماد للنمو الحضري في مدينة العلما

• تمهيد

أولاً: المستقبل الكمي للسكان

ثانياً: احتياجات السكان للمساكن والمساحة الصالحة للتعمر

ثالثاً: احتياجات السكان للمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية

رابعاً: احتياجات السكان للشبكات التقنية الأساسية

خامساً: تنظيم شبكة الطرق والنقل الحضري العمومي الجماعي

سادساً: استدامة النمو الحضري من العوائق والأخطار الطبيعية والتكنولوجية وتلويث

موارد البيئة الطبيعية

سابعاً: إجراءات التخطيط الجديدة كآلية للتلاحم الاجتماعي والحد من الجريمة الحضرية

ثامناً: الحوكمة الحضرية المحلية كآلية لترشيد الاحتياجات المستقبلية للنمو الحضري

• خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد التطرق إلى تحليل وتفسير العوامل والأسباب المتحركة في الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة سنتطرق الآن إلى دراسة المستقبل الكمي للسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية للنمو الحضري في مختلف الآماد أي القريب في سنة 2023، المتوسط في سنة 2028 والبعيد في سنة 2038 وذلك بنوع من التعمق والتفصيل القائم على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000، وعليه ستواجه هذه المدينة نموا سكانيا متزايدا حيث سيترتب على هذا الوضع نتائج سلبية متفاوتة مع زيادة الطلب على الاحتياجات الأساسية لهؤلاء السكان التي يجب توفيرها باستخدام مناسب للمساحات العقارية الصالحة للتعمير من طرف كل استخدامات الأرض الحضرية وأهمها السكن والمرافق والباحات العمومية...إلخ، مع العلم أنه عندما يزداد عدد السكان فإن هذه الاحتياجات ستصبح مطالب متنافسة تواكب التطلعات المستقبلية للنمو الحضري في هذه المدينة حيث تتطلب تحقيق إصلاحات معمقة من الناحية القانونية والنظرية أو حتى التطبيقية وهذا في إطار السعي باستمرار نحو تحقيق نمو حضري منظم ومتوازن ومتجانس ومستديم للمجال الحضري القائم في مدينة العلمة التي يتمخض عنها تصور جديد للنمو الحضري والتهيئة الحضرية والنمو الاقتصادي حيث اتفق على تسميته الكثير من المختصين والباحثين بالنمو الذكي والذي يمكن تعريفه على أنه جملة من المعايير والإجراءات التخطيطية المرتبطة بالبناء والتعمير والتنمية الاقتصادية والنقل وبمعنى أحر أي ممارسة وتنفيذ مضامين مختلف أدوات التهيئة والتعمير واستخدام الأرض بشكل يحد من النمو الحضري السريع عن طريق توجيه الاستثمارات أكثر نحو العمل الجمعي القائم على إشراك المواطن في سيرورة اتخاذ القرارات وفق آليات الحكم الراشد الذي سيتمكن من خلق هوية حضرية ومكانة راقية لمدينة العلمة كقطبا تنمويا حضريا واقتصاديا محليا وإقليميا على الأقل ويساهم في التحسين والارتقاء بنوعية البيئة الحضرية للسكان في هذه المدينة والتراث البشري والتاريخي، ومن خلال ما سبق ستم دراسة محاور هذا الجزء من البحث انطلاقا من العناصر التالية:

أولا:المستقبل الكمي للسكان:

جرت العادة على وضع ثلاثة فرضيات (القريب، المتوسط والبعيد) على أساس ثبات معدلات الخصوبة والوفيات أو انخفاضها أو تقدير وسط بينهما⁽¹⁾ ومن الطرق الأخرى المستخدمة في تقدير عدد السكان منها ما يعتمد على عدد السكان المشتغلين في بعض الأنشطة الاقتصادية⁽²⁾ حيث تستخدم الطرق

(1) د.فتح محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1987، ص 233

(2) د.باسم رؤوف عبد الله، التخطيط المعاصر للمدن، دار الحرية للطباعة، بغداد، سنة 1980، ص 64

الرياضية في التقديرات السكانية اعتمادا على حساب معدل النمو السنوي للسكان الذي يحسب وفق عدة طرق منها طريقة المتوالية الهندسية، المتتالية الآسية⁽¹⁾ والمتتالية الحسابية⁽²⁾، وعليه جاءت الفرضيات تختلف حسب أفاق النمو السكاني في مدينة العلمة خلال السنوات القادمة (إلى غاية 2038) ولأن فرضية وزارة التهيئة العمرانية تطبق معدل نمو يتساوي مع كافة سكان جميع ولايات الوطن ومدن الشبكة الحضرية، وربما تكون مقبولة بالنسبة للوطن باعتبارها تمثل المعدل الوطني لنمو السكان حاليا، وأما بالنسبة لنمو السكان في مدينة العلمة فالأمر يختلف لأن هناك عوامل أخرى تؤثر على معدل النمو السنوي للسكان وأهمها توسيع ونمو أنشطة القطاع الخاص سواء في النشاط التجاري أو الصناعي أو العقاري، وإضافة إلى تعدد عوامل الحراك السكاني في هذه المدينة، ولهذا ينبغي البحث عن فرضيات أخرى لنمو السكان فيها، وأمام انعدام الدقة في المعطيات الواردة عن ظاهرة النزوح الريفي وكذا السكان الوافدون والمغادرون منها فإنه لا يمكن أخذها في تقدير حجم السكان في مختلف الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة، ونظرا لكل هذا فإن ثلاث فرضيات لمعدل النمو السكاني قد أخذت للتوقعات المستقبلية في مختلف الآماد حسب ما يبينه الجدول رقم (64)، وبناء على ما سبق فإننا نرجح بقاء نسبة الخصوبة في مجتمع هذه المدينة عما هي عليه أو تراجعها أكثر مستقبلا، مع العلم أن الاعتماد على معدل النمو السنوي للسكان المسجل خلال الفترة (1998، 2008) يعد منطقيا ومرجحا بالنظر إلى أن معدل النمو بشقيه المتعلق بإجمالي السكان أو سكان الحضر أصبح يسجل تراجعا مستمرا بسبب ما تم الإشارة إليه من عوامل خاصة بالنظام الديمغرافي المعاصر وعوامل أمنية واقتصادية ساهمت جميعها في هذا التراجع، ولكي ندعم فرضياتنا بالنسبة لمستقبل السكان في هذه المدينة وحتى تبقى نتائج معقولة وقابلة للمناقشة والتحليل تم الاعتماد على معطيات مصلحة الإحصائيات على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف في 31 ديسمبر 2018 هذه الأخيرة تم اعتمادها في شكل سنة مرجعية في التقديرات السكانية ومختلف احتياجات السكان للمساكن والمرافق حيث بلغ عدد السكان بـ 225892 نسمة

(1) المتتالية الآسية: تكتب وفق المعادلة التالية: $ح_2 = ح_1 \times هـ$ ، حيث ر: معدل النمو السنوي للسكان، هـ: ثابت = 2.71828 ح₁: عدد السكان في التعداد السابق، ح₂: عدد السكان في التعداد اللاحق، ن: عدد السنوات الفاصلة، وعند إدخال اللوغاريتم النيبيري على الطرفين نحصل على $ر = (لو ح_2 - لو ح_1) \div ن$ ، وأما بإدخال اللوغاريتم العشري نحصل على $ر = (لو ح_2 - لو ح_1) \div ن \times 0.4343$.

(2) المتتالية الحسابية (العديّة): وتعتبر أن عدد السكان يتزايدون بنسب متساوية كل سنة وهذا غير صحيح لأنهم يتزايدون وفق طريقة تراكمية متوالية هندسية أو آسية، وتعتمد المتتالية العديّة على حساب التغير النسبي للسكان بين تعدادين ثم قسمته على عدد السنوات

الفاصلة بين التعدادين كما يلي: $ر = [(ح_2 - ح_1) \div (ح_1 \times ن)] \times 100$.

أنظر: د. باسم رؤوف عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 69.

يتوزعون عبر كامل المجال الحضري وهذا بمعدل نمو سنوي للسكان قدر بـ 4.65 %، وبالمقابل بلغت قيمة الزيادة السكانية بـ 85220 نسمة أي ما يعادل نسبة 37.73 % عما كانت عليه في سنة 2008.

الجدول رقم (64): مدينة العلمة: تقدير حجم السكان في مختلف الآماد حسب الفرضيات

عدد السكان سنة 2038			عدد السكان سنة 2028			عدد السكان سنة 2023		
الفرضيات			الفرضيات			الفرضيات		
المتوسطة	القوية	الضعيفة	المتوسطة	القوية	الضعيفة	المتوسطة ⁽¹⁾	القوية	الضعيفة
426481	582506	310385	310385	362744	264789	264789	286253	244568

المصدر: إنجاز الباحث، جانفي 2019

I. الفرضية الأولى (احتمال ضعيف):

وفيها نفترض تراجعاً تدريجياً في معدل النمو السكاني مع التحول الديمغرافي للمجتمع الجزائري أي الانتقال الديمغرافي من مجتمع تقليدي من نظام يتوازن فيه ارتفاع نسبة المواليد والوفيات إلى مجتمع معاصر يتميز بانخفاض نسبة المواليد والوفيات وارتفاع مستوى التعليم الذي سينتج عنه تراجعاً في معدل الخصوبة⁽²⁾ بتأخر سن الزواج وتباعد الولادات وزيادة أمل الحياة، ولذلك فإن انخفاض نسبة الوفيات يسبق انخفاض نسبة المواليد لكونه يتوقف على الرعاية الصحية العامة والتقنيات الطبية في حين أن انخفاض نسبة المواليد يخضع للتحولات الثقافية وهي الأصعب، وعليه فإن الجزائر حافظت على تقدمها الاجتماعي وهي على وشك الانتهاء من تحولها الديمغرافي لأن بداية التحول كانت غير واضحة في انطلاقتها وهذا لأسباب عديدة منها الفقر وعدم وضوح دور المرأة في المجتمع خاصة في قوانين الأسرة في نهاية الألفية الثانية وذلك أن دور المرأة لم يحدد بصورة واضحة إلا في قوانين الأسرة الأخيرة سنة 2005 وهو ما جعل الزيادة الطبيعية منخفضة ولا تساهم بشكل كبير في زيادة عدد السكان في المدن الجزائرية عامة ومدينة

(1) تم تقدير حجم السكان في مختلف الآماد (2023، 2028، 2038) حسب الفرضيات بالاعتماد على المتواليات الهندسية التالية:

$$P_{2023} = \log q + N \log (r + 1)$$

حيث: P : سنة التقدير 2023، q : سنة الأساس 2018، N : عدد السنوات الفاصلة، r : معدل النمو السنوي للسكان، وجاء عدد السكان خلال الأمد القريب في سنة 2023 حسب الفرضية الضعيفة كما يلي:

$$\begin{aligned} P_{2023} &= \log 225892 + 5 \log (1.60 + 1) \\ &= 5.3539 + 5 \times 0.0069 \\ &= 5.3539 + 0.0345 \\ &= 5.3884 \end{aligned}$$

$$P_{2023} = 244568 \text{ نسمة}$$

(2) معدل الخصوبة: ونقصد به عدد المواليد الأحياء خلال سنة لكل ألف من السكان (ذكور) ويتأثر هذا المعدل بعدد الإناث اللاتي في فترة

الإخصاب (من 15 إلى 49 سنة).

أنظر: د. عبد الفتاح محمد وهيب، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1972، ص 80.

العلمة خاصة في الوقت الراهن، وإضافة إلى دور الاستقرار الأمني حيث تعد الفترة ما بعد سنة 2008 فترة يميزها الاستقرار الأمني في المناطق الريفية مع تحسن الظروف الاقتصادية وعودة بعض السكان للاستقرار بهذه المناطق الأمر الذي يجعل من عامل الهجرة نحو المدن لا يساهم بشكل كبير في زيادة عدد السكان بالمدن خلافا لما كان عليه خلال فترة التسعينيات التي شهدت تفرغ للأرياف وزيادة نسبة سكان المدن، ولذلك فإن هذه الفرضية تعتبر معدل النمو السكاني الوطني للفترة (1998، 2008) والمقدر بـ 1.60% سيبقى ثابتا لتقدير حجم السكان في مختلف الآماد (2023، 2028، 2038) كزيادة سنوية منتظمة ويتوقع حسب هذه الفرضية أن يصل عدد السكان في مدينة العلمة خلال الأمد القريب في سنة 2023 إلى 244568 نسمة، وخلال الأمد المتوسط في سنة 2028 إلى 264789 نسمة أي بحجم سكان يزيد عن التقدير السابق بـ 20221 نسمة، وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فإن عدد سكان هذه المدينة سيبلغ 310385 نسمة أي بزيادة تقدر بـ 84493 نسمة عما كان عليه في سنة 2018.

II. الفرضية الثانية (احتمال قوي):

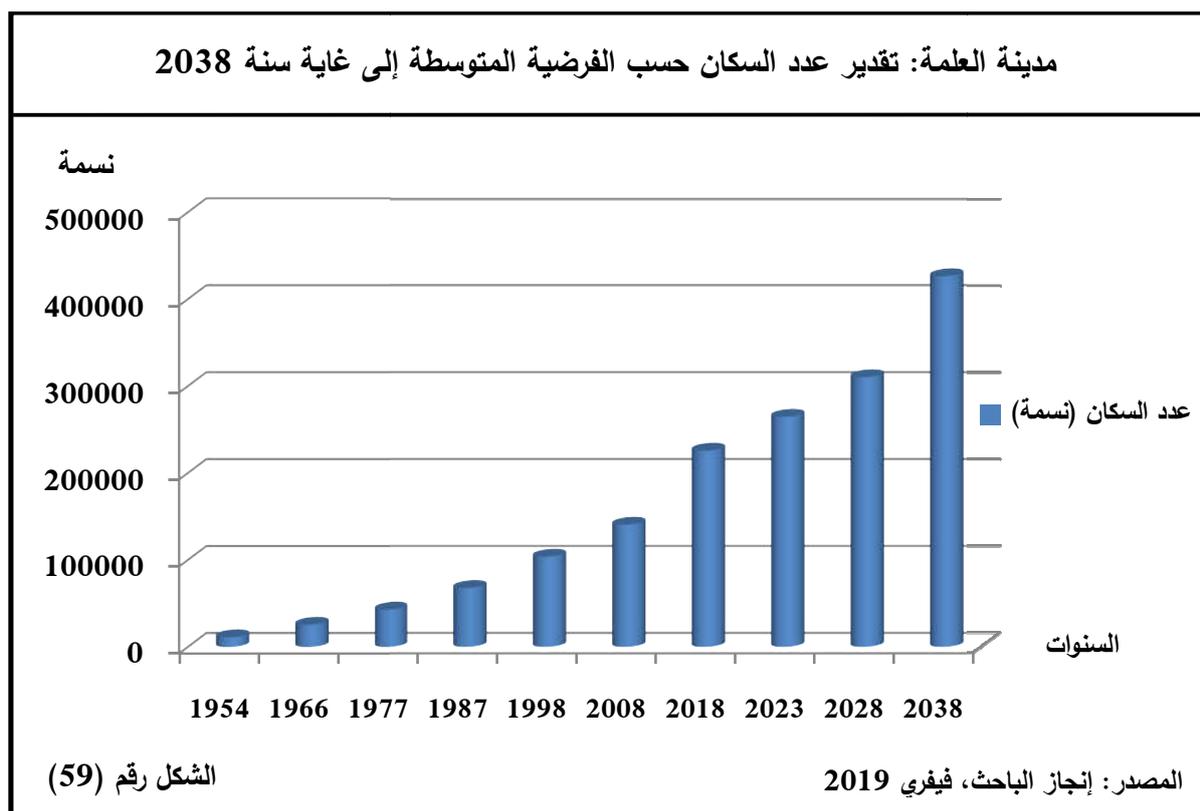
نظرا للمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد خاصة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان الجزائريين في الوقت الحالي، ولذلك فإن التغيرات التي طرأت على النمو الحضري في مدينة العلمة في الميدان السكني في الوقت الحالي ستساهم في استمرار النمو الحضري في مواضع مخصصة للبناء والتعمير بهذه المدينة مستقبلا ولكن يبقى معدل النمو السكاني الطبيعي⁽¹⁾ هو العامل الأساسي الذي يؤثر على حركة السكان وحتى ولو حدث نزوح ريفي نحو هذه المدينة في السنوات القادمة لسبب من الأسباب كالنشاط التجاري مثلا سيكون متوسطا حيث يتوقع أن يتراجع معدل النمو أكثر إلى حد معين يقترب فيه من معدل الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة الذي سيتراجع هو الآخر في حال استمرار تحسن الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية خاصة على مستوى الريف الجزائري عامة والسطايفي خاصة بفعل مختلف مشاريع التنمية المقدمة في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولذلك فإنه يمكن أن يتجاوز معدل النمو السنوي السكاني الوطني المقدر بـ 1.60% ولهذا نكتفي في هذه الفرضية بالمعدل المسجل على مستوى مدينة العلمة خلال سنة 2018 والمقدر بـ 4.85% كزيادة سنوية منتظمة خلال الآماد التي تم تحديدها، وعليه سيتوقع أن يصل عدد سكان هذه المدينة خلال الأمد القريب في سنة 2023 إلى 286253 نسمة، وخلال الأمد المتوسط في سنة 2028 إلى 362744 نسمة أي بحجم سكان يزيد عن التقدير السابق بـ 76491 نسمة، وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فإن عدد السكان

(1) معدل النمو السكاني الطبيعي: هو نسبة التزايد السكاني الناتج عن طرح معدل الوفيات السنوي من معدل المواليد.

سيبلغ 582506 نسمة أي بزيادة سكانية قدرت ب 356614 نسمة عما كانت عليه في سنة 2018.

III.الفرضية الثالثة (احتمال متوسط):

جاءت هذه الفرضية تركز أساسا على الفرضيتين السابقتين لمعدل النمو السكاني في نفس الآماد حيث تم أخذ متوسط المعدلين السابقين وبالتالي سيكون معدل النمو السنوي يساوي 3.23 %، وعليه وبمقتضى الفرضية المتوسطة سيبلغ عدد سكان مدينة العلمة خلال الأمد القريب سنة 2023 ب 264789 نسمة أي بنسبة زيادة سكانية قدرت ب 88.23 % عما كانت عليه في سنة 2008، وكما سيبلغ عدد السكان في هذه المدينة خلال الأمد المتوسط سنة 2028 ب 310385 نسمة أي بنسبة زيادة قدرت ب 17.22 % وفي حين سيصل عدد السكان خلال الأمد البعيد خلال سنة 2038 إلى 426481 نسمة أي بنسبة زيادة قدرت ب 37.41 %، وجاء الشكل رقم (59) يبين تطور عدد السكان في مدينة العلمة خلال الفترة ما بين (2008-2038) مع العلم أن هذه الفرضية هي التي سنعتمد عليها في تقدير مختلف الاحتياجات الأساسية للسكان في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد حيث تبدو نتائجها أكثر واقعية وتتماشى والواقع القائم للنمو الحضري، وجاءت نتائج مختلف التقديرات السكانية في مدينة العلمة تحمل تصورات وأفكار وسيناريوهات تعكس حجم المسؤولية المقدمة للمتدخلين في إدارة وتنظيم النمو الحضري في المستقبل بتغيير حجم المدينة غير أنها يجب أن تبقى مركزة على ثلاثة أسس متكاملة هي: أن تتم دراسة المدينة بشكل يتوافق مع دورها وتفاعلها مع محيطها والعمل على التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في النمو الحضري من سياسيين وإداريين ومجتمع مدني في إطار البحث عن التوجهات المثلى للتحكم في النمو الحضري وترقية مختلف المكونات العمرانية التي تركز عليها حياة السكان في المدينة في الأفق مثل الباحات العمومية، المساحات الخضراء، السكن، المرافق والشبكات التقنية والمنشآت العمرانية...إلخ وكما أنه يجب أن تتخلل هذه التقديرات السكانية تحقيق بعض الأهداف التي منها ضمان أحسن توزيع للسكان على مستوى المجال الحضري وتلبية احتياجات النسيج الحضري بشكل لا يقتصر على محيط التعمير الخاص بالمدينة بل أن ذلك قد يتم اعتمادا على ظهور المدينة مجسدا في أقاليم البلديات التابعة لها إداريا بتحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة للنمو الحضري على مستوى الإقليم تماشيا مع مضامين وتوجيهات المخطط الولائي للتهيئة العمرانية والتي من بينها: التخفيف من الهجرة الريفية وتلبية احتياجات السكان الاجتماعية وتحسين إطار الحياة المعيشية، وفي أفق جديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي حيث ستشكل إحدى أقطاب الدعم لمدينة سطيف خاصة وللشبكة الحضرية الجزائرية عامة.



ثانيا: احتياجات السكان للمساكن والمساحة الصالحة للتعمير:

لقد سجل إجمالي العجز على مستوى الحضيرة السكنية في مدينة العلمة خلال الفترة الحالية في سنة 2018 بـ 17044 مسكن وهذا على أساس معدل إشغال المسكن الواحد المقدر بـ 5 أفراد في مسكن وعليه فإن عدد السكان المقدر بـ 225892 نسمة يتطلب توفير ما يعادل 45179 مسكن له مع العلم أن هذا العدد من المساكن الموجودة فعلا في هذه المدينة لا يتجاوز 38893 مسكن، وكما أن هذا العجز المسجل في عدد المساكن يضم أيضا المساكن التي أقل ما يقال عنها لائقة للسكان حيث يقدر عددها بحوالي 10758 مسكن وهي الموجودة خاصة على مستوى النواة الأولى عبر الأحياء السكنية بوسط المدينة وكما أن المشاريع السكنية المقامة والتي ستقام مستقبلا في مدينة العلمة تعبر عن حقيقة مركزية هذه المشاريع لكون بلدية العلمة عامة والمدينة خاصة تابعة للإقليم السطايفي وليست لها القدرات التقنية والخبرات اللازمة لتحضير وإعداد المشاريع السكنية ومحدودية وسائل الإنجاز حيث تبقى مدينة العلمة مقيدة رهن قرارات تأتي من خارج إقليم البلدية والولاية معا، وعليه جاءت نتائج تقديرات احتياجات السكان للمساكن الجديدة والمساحة العقارية الصالحة للتعمير اللازمة لها في هذه المدينة خلال الفترة الحالية في سنة 2018 والمستقبلية في مختلف الآماد حسب فرضيات النمو السكاني كما يبين الشكلين رقم (60) و(61) على الترتيب الذي يؤكدهما الجدول رقم (65) في الملحق صفحة رقم (م26) كما يلي:

I. احتياجات السكان للمساكن:

يمكن تقدير احتياجات سكان مدينة العلمة من المساكن الجديدة خلال الأمد القريب في سنة 2023 حسب الفرضية المتوسطة بـ 175833 نسمة وذلك وفق معدل النمو المقدر بـ 1.60 % وبنسبة زيادة قدرت بحوالي 17.22 %، وعليه سيكون عدد المساكن الواجب توفيرها بـ 7780 مسكن، وأما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فإن عدد السكان سيزداد حسب نفس الفرضية حيث سيسجل بـ 187543 نسمة وهذا وفق معدل النمو المقدر بـ 4.85 % وبنسبة زيادة قدرت بـ 37.40 %، وبالتالي سيقدر عدد المساكن الواجب توفيرها بـ 16899 مسكن، وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 وحسب نفس الفرضية سيبلغ عدد السكان بـ 213354 نسمة وهذا حسب معدل النمو المقدر بـ 3.23 % وبنسبة زيادة قدرت كذلك بـ 88.80 %، وعليه سيكون عدد المساكن الواجب توفيرها بـ 40118 مسكن، وجاءت عوامل هذا العجز في المساكن تنحصر في استمرار النمو الحضري الطبيعي وتحويل وظائف بعض المساكن إلى وظائف أخرى في هذه المدينة، وكما أن من احتياجات إقامة هذه المساكن توفير الوعاء العقاري الحضري الجديد القابل للتعمير لاستقبال هذه الأعداد المتزايدة للسكان واستيعاب النمو الحضري المستقبلي.

II. احتياجات المساكن للمساحة العقارية الصالحة للتعمير:

جاءت عملية تقدير احتياجات المساكن من المساحة في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الأمد تعتمد على أساس 70 % مسكن جماعي و 30 % مسكن فردي⁽¹⁾ وكذا المعايير الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي والفردي حيث تقدر المساحة المتوسطة للمسكن الجماعي (SML) بـ 80 م² والمساحة المتوسطة للمسكن الفردي (SML) بـ 180 م²، وعليه ستساهم احتياجات السكان من المساكن والمساحة المستقبلية في مدينة العلمة في التطور العمراني والنمو الحضري حيث سيتطلب إنجاز خلال الفترة الحالية في سنة 2018 ما يقارب 6818 مسكن فردي توفير مساحة عقارية صالحة للتعمير ستقدر بـ 122.72 هكتار وكما سيتطلب إنجاز 10226 مسكن جماعي توفير مساحة عقارية صالحة للتعمير ستقدر كذلك بـ 81.81 هكتار، وأما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فسيحتاج من المساكن الفردية بـ 3112 مسكن⁽²⁾ والاحتياج المساحي لها بـ 56.02، وبالمقابل سيقدر عدد مساكن النمط الجماعي بـ 4668 مسكن⁽³⁾ وستحتاج إلى مساحة عقارية صالحة للتعمير ستقدر بـ 37.34 هكتار⁽⁴⁾ أي أن مجموع

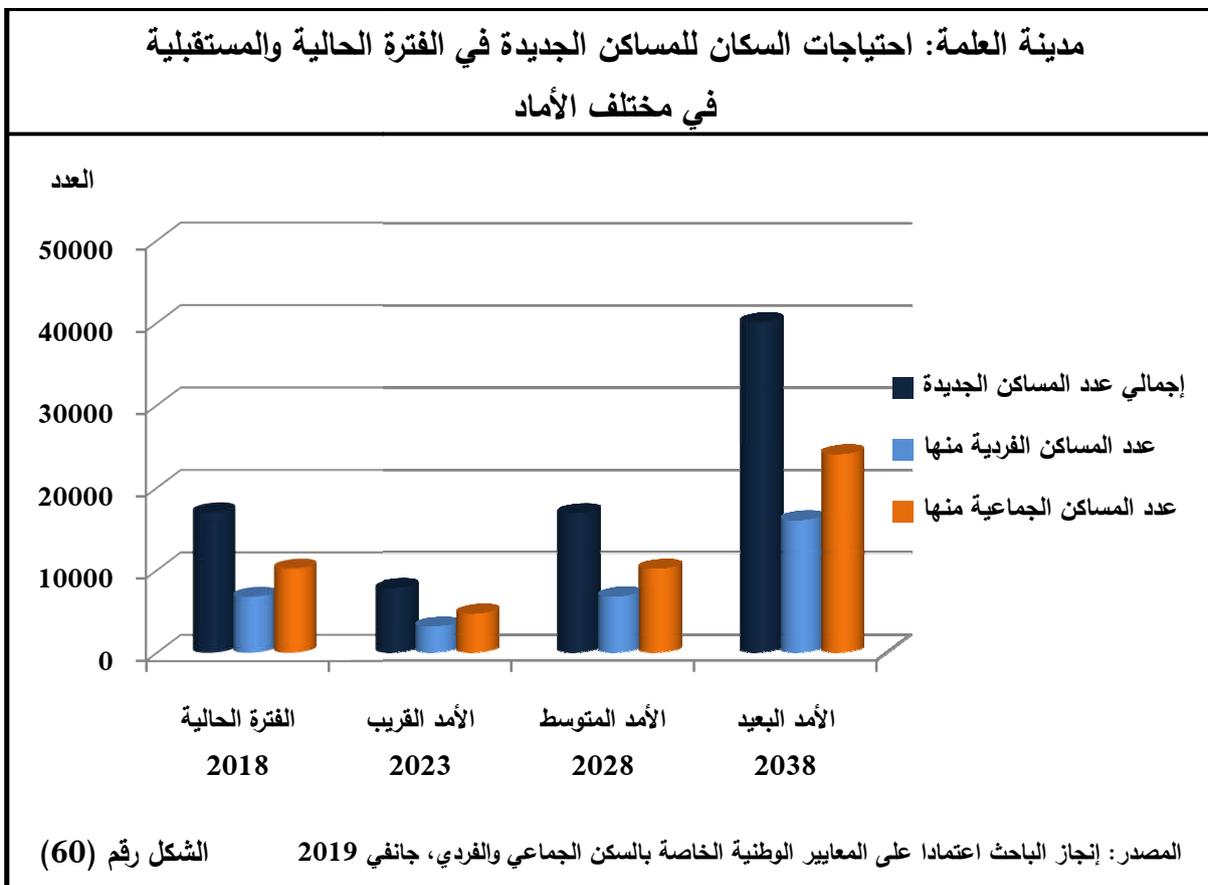
(1) مديرية السكن والعمران لولاية سطيف، فرع العلمة، جانفي 2019

(2) عدد مساكن النمط الفردي خلال الأمد القريب في سنة 2023 = 3112 مسكن

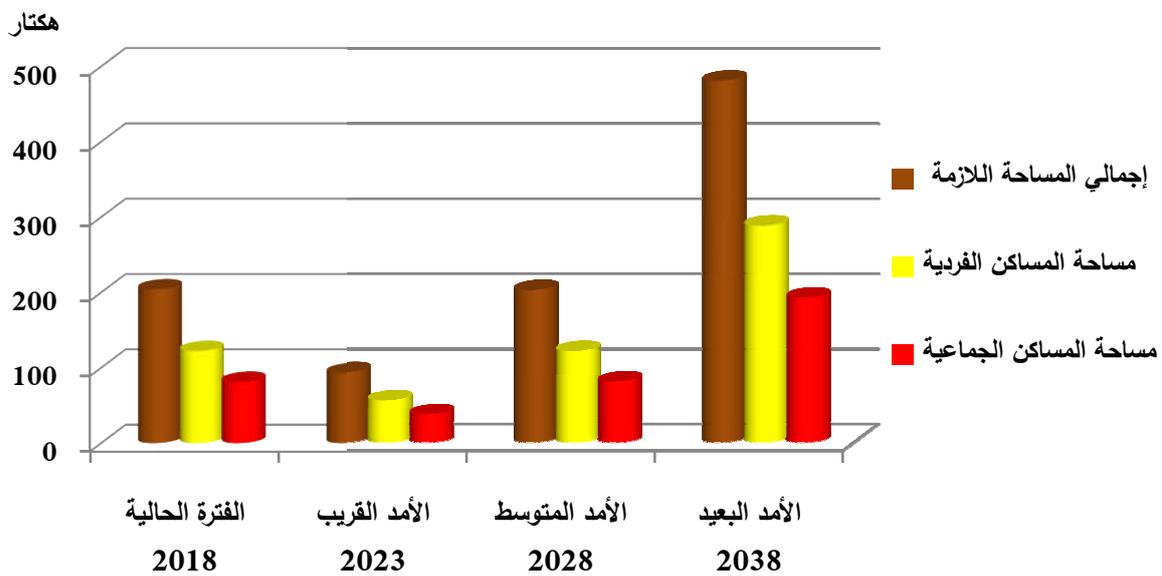
(3) عدد مساكن النمط الجماعي خلال الأمد القريب في سنة 2023 = 4668 مسكن

(4) المساحة العقارية اللازمة لمساكن النمط الجماعي خلال الأمد القريب في سنة 2023 = 4668 × 80 = 373440 م² = 37.34 هكتار

هذه المساكن المقدر بـ 7780 مسكن ستتطلب مساحة إجمالية ستقدر بـ 93.36 هكتار، وأما خلال الأمد المتوسط سنة 2028 فإن عدد مساكن النمط الفردي المقدر بـ 6760 مسكن ستحتاج إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 121.68 هكتار، وبينما عدد مساكن النمط الجماعي المقدر بـ 10139 مسكن سيتحتاج إلى مساحة ستقدر بـ 202.79 هكتار، ولذلك سيتطلب إجمالي عدد المساكن خلال هذا الأمد 16899 مسكن مساحة عقارية ستبلغ 202.79 هكتار، وبينما ستزداد احتياجات السكان للمساحة خلال الأمد البعيد في سنة 2038 حيث ستبلغ المساحة التي سيتم توفيرها لمساكن النمط الفردي البالغة 16047 مسكن نحو 288.85 هكتار، وفي حين ستبلغ أيضا مساحة مساكن النمط الجماعي المقدر بـ 24071 مسكن بـ 192.57 هكتار أي أن مجموع هذه المساكن المقدر بـ 40118 مسكن ستتطلب مساحة عقارية إجمالية ستقدر بـ 481.42 هكتار، وعليه سينتج عن هذا النمو الحضري في مدينة العلمة نسيج حضري متباين من مختلف المكونات العمرانية سواء كانت اقتصادية كالتجارة والصناعة والخدمات أو اجتماعية وثقافية كالمساكن والمدارس والمعاهد والجامعات...إلخ، ولذلك سيكون من الضروري جدا تخطيط هذا النمو الحضري بالاعتماد على ما ورد في مضمين مختلف قوانين التهيئة والتعمير في منظومة التخطيط في الجزائر وخاصة القانون رقم 20-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير .



مدينة العلمة: احتياجات المساكن الجديدة للمساحة العقارية الصالحة للتعمير
في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الأمد



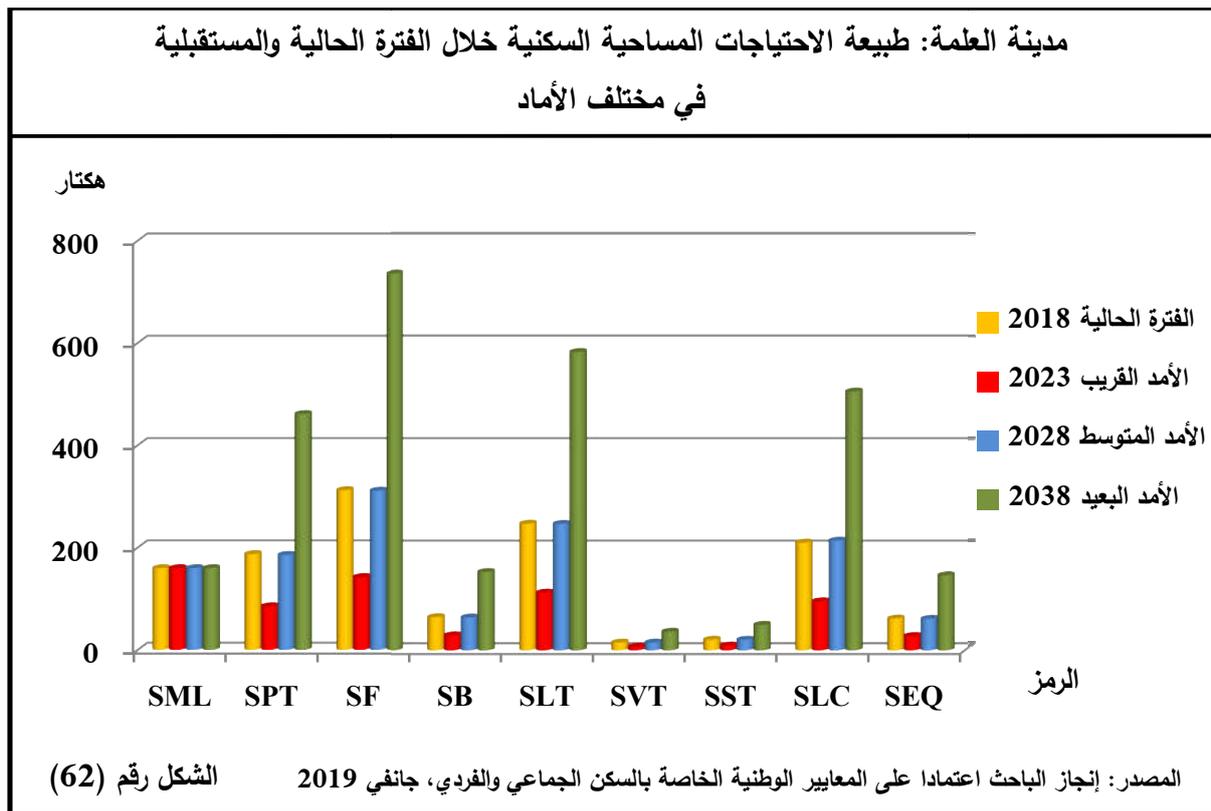
الشكل رقم (61)

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي والفردى، جانفي 2019

- الزيادة المطردة في أسعار الأراضي نتيجة للنمو الحضري الذي سينتج من جراء تدفق الاستثمارات خاصة سيتبعها توجيه عشوائي للبناء على الأراضي المحيطة بالمدينة وانخفاض مستوى دخل الفرد مقارنة بتكلفة العقارات الخاصة بالبناء والتعمير نتيجة للخلل في سوق العقارات وتعزيز لأوجه العجز في توفيرها.
- يجب أن لا يساهم توسع مدينة العلمة وتطورها العمراني ونموها السكاني مستقبلا بشكل يفوق طاقة البيئة الحضرية على تحمل هذا النمو الحضري في هذه المدينة حتى لا تتكون تجمعات عمرانية عشوائية على الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية المحيطة بهذه المدينة.
- محاولة وضع حد لعدم التوازن بين معدلات نمو السكان في هذه المدينة مع تطور الحضيرة السكنية حتى لا يؤدي النمو السكاني بالضرورة إلى خفض مستويات المعيشة أو المساس بنوعية الحياة الحضرية.
- محاولة التحقيق لمنط جديد للحياة الحضرية الراقية وذلك بالحرص على توفير الراحة النفسية للمواطن بتنظيم التصاق المباني السكنية مع بعضها البعض وزيادة عدد المداخل والشوارع النافذة للمنطقة السكنية الواحدة وكثرة الأزقة مما يزيد من السيولة المرورية.
- التنظيم المجالي المتجانس لكثافة النسيج الحضري الذي لا يكون أحد مؤشرات ارتفاع نسبة المساحة المغطاة كما في وسط هذه المدينة حيث ينبغي تجنب استخدامات الأرض الحضرية العشوائية والارتفاع الشديد للكثافة السكانية في المناطق السكنية والسكنية المستقبلية.

III. طبيعة الاحتياجات المساحية السكنية:

وبتطبيق المعايير الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي والفردى على الاحتياجات المساحية السكنية في مدينة العلماة في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الأمد لا سيما منها مؤشر المساحة المتوسطة للسكن (SML) الجماعي والفردى التي تقدر ب(180,80م²) على الترتيب جاءت نتائج المؤشرات الخاصة بمميزات المساحات السكنية كما يبين الشكل رقم (62) الذي تؤكد الجدول رقم (66) و(67) و(68) و(69) في الملحق صفحات رقم (م26) و(م27) و(م28) على الترتيب وهي متباينة بمعنى أنه كلما زاد عدد السكان زادت الاحتياجات للسكن والمساحات العقارية هذه الأخيرة يجب أن ترتبط بأدوات التهيئة والتعمير من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخططات شغل الأراضي (POS) القادمة مع العلم أن مدينة العلماة تضم 44 مخططا لشغل الأراضي⁽¹⁾ فقط حيث تبلغ إجمالي المساحة التي تغطيها هذه المخططات ب1143.07 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر ب59.67% من مساحة المدينة



وجاء التوزيع المجالي لها غير متوازن ذلك أن الأحياء المشكلة لأطراف النسيج الحضري القائم والمدمجة بالمركز لم يوجه لها أي مخطط شغل للأرض فكل مخططات شغل الأراضي خصصت لأحياء مركز المدينة وبعض أطراف النسيج الحضري فقط، وكما تبرز أيضا هذه الاحتياجات مدى أهمية وضع قرارات

(1) مديرية السكن وال عمران لولاية سطيف، فرع بلدية العلماة، ديسمبر 2018

تخطيطية تهدف إلى الحد من النمو الحضري الفوضوي ورسم اتجاهات النمو الحضري المستقبلي ولا يكون ذلك إلا باحترام أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر من طرف مصالح الوكالات العقارية والسلطة البلدية والجماعات المحلية في مقاومة التوسع غير المخطط أي السكن العشوائي الفوضوي.

ثالثا: احتياجات السكان للمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية:

تبرز من خلال الفصلين السابقين الثاني والثالث من هذا البحث وبعد دراسة وتحليل الواقع القائم للنمو الحضري بشكل دقيق وموضوعي في مدينة العلمة أهمية المرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية في النمو الحضري سواء بالنسبة للمرحلة الراهنة أو المستقبلية حيث تعتبر هذه المرافق من العناصر الهامة في النمو الحضري المستديم والمتوازن في المدينة والتي يجب أن تعمل على تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن ومرافقة النمو السكاني في إطار ما نصت عليه مضامين أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر ذلك أن استمرار النمو الحضري سيساعد بشكل كبير في ظهور أحياء سكنية جديدة سينتج عنها زيادة مستمرة في الطلب على تحقيق احتياجات السكان في شكل خدمات حضرية متنوعة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بجودة الحياة الحضرية وفق تصور متكامل الأبعاد في مختلف الآماد، مع العلم أن المرافق الخدمية العمومية تشمل التعليم، الصحة، الإدارة والأمن، المراكز الاجتماعية، السياحة الرياضية، الثقافية والترفيه، الشعائر، ولذلك سيتم التركيز على المرافق التعليمية والصحية بشكل كبير لأنها تعتبر من العوامل الأساسية للنمو الحضري في الأفق نظرا لأهميتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والحضرية في المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة، وجاءت عملية التقدير للمرافق تعتمد على المعايير الوطنية لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وزارة التربية الوطنية والشبكة النظرية للتجهيز المعتمدة من طرف الوزارة الوصية لسنة 2000 حسب الحجم السكاني الحالي والمتوقع على مستوى كل منها تبعا لمعدل النمو السكاني المقدر بـ 3.23 % حيث يقدر عدد السكان خلال الفترة الحالية في سنة 2018 بـ 225892 نسمة وخلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 264789 نسمة، وخلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 310385 نسمة وخلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 426481 نسمة، مع العلم أنه تم الاستعانة في مختلف عمليات التقدير للمرافق التعليمية والصحية أولا والإدارية والأمنية، الوظيفية التجارية، الثقافية والترفيهية، الرياضية، الاجتماعية والشعائرية ثانيا كما يبين الجدول رقم (70) في الملحق صفحة رقم (م29) بمجموعة من العلاقات كما يلي:

- الاحتياج الإجمالي = عدد السكان المتوقع (نسمة) × نصيب الفرد من المساحة (م²/فرد) / المساحة المثالية للوحدة (م²)
- الاحتياج الحقيقي = عدد المرافق المتوقع في مختلف الآماد - عدد المرافق المقامة في الوقت الحالي

- عدد الوحدات اللازمة= المساحة الإجمالية للمرافق المتوقعة حسب الاحتياج الحقيقي(م²) ÷ المساحة المثالية للوحدة (م²)
- المساحة الإجمالية للمرافق= عدد المرافق المتوقعة × المساحة المثالية للوحدة (م²)

I. احتياجات السكان للمرافق الخدمية العمومية:

1. احتياجات السكان للمرافق التعليمية:

1.1. احتياجات السكان للمرافق التعليمية للطورين الأول والثاني:

بلغ عدد التلاميذ خلال سنة 2018 بـ 22250 تلميذا أي بنسبة تقدر بـ 9.85%⁽¹⁾ من مجموع السكان واعتمادا على المعدل الوطني لإشغال القسم الذي يساوي 37 تلميذا يمكن تقدير عدد الأقسام الواجب توفيرها خلال الفترة الحالية في سنة 2018 حيث جاءت النتائج مبينة في الشكل رقم (63) الذي يؤكد الجدول رقم (71) في الملحق صفحة رقم (م30)، وعليه سيقدر الاحتياج الحقيقي للأقسام بـ 102 قسم وكما تجدر الإشارة هنا إلى أن عتبة الظهور للمدرسة الابتدائية هي 12 قسما وهذا سيتطلب توفير ما يعادل 09 مدارس ابتدائية على مساحة عقارية ستقدر بـ 63000 م² أي ما يعادل 6.30 هكتار، وبينما سيصل عدد التلاميذ خلال الأمد القريب في سنة 2023 إلى 26082 تلميذا، وجاء إجمالي عدد الأقسام يقدر بـ 705 قسما⁽²⁾ والاحتياج الحقيقي للأقسام بـ 206 قسما، وذلك سيتطلب توفير ما يعادل 17 مدرسة ابتدائية⁽³⁾ على مساحة ستقدر بـ 119000 م²⁽⁴⁾ أي ما يعادل 11.90 هكتار، وأما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فإن عدد التلاميذ عندئذ في ذلك التقدير سيبلغ 30573 تلميذا مع العلم أن إجمالي عدد الأقسام سيقدر بـ 826 قسما، وعليه سيقدر الاحتياج الحقيقي للأقسام بـ 327 قسما أي ما يعادل 27 مدرسة ابتدائية وطبعا هذا العدد من المدارس سيحتاج إلى مساحة ستقدر بـ 189000 م² أي ما يعادل 18.90 هكتار، وبينما سيبلغ عدد التلاميذ خلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 42008 تلميذا وفي حين سيقدر إجمالي عدد الأقسام بـ 1135 قسما، وبالتالي سيبلغ الاحتياج الحقيقي بـ 636 قسما أي ما يعادل 53 مدرسة التي ستحتاج إلى مساحة ستقدر بـ 371000 م² أي ما يعادل 37.10 هكتار.

(1) تم حساب نسبة (%) التلاميذ في سنة 2018 وفي كل طور كالتالي:

نسبة التلاميذ في الطورين الأول والثاني = عدد التلاميذ / إجمالي عدد السكان (في سنة 2018)

ومنه: نسبة التلاميذ في الطورين الأول والثاني = 22250 / 225892 = 9.85 %

عدد التلاميذ خلال الأمد القريب في سنة 2023 على سبيل المثال = عدد السكان لسنة 2023 × نسبة التلاميذ / 100

عدد التلاميذ خلال الأمد القريب في سنة 2023 = 264789 × 9.85 / 100 = 26082 تلميذا

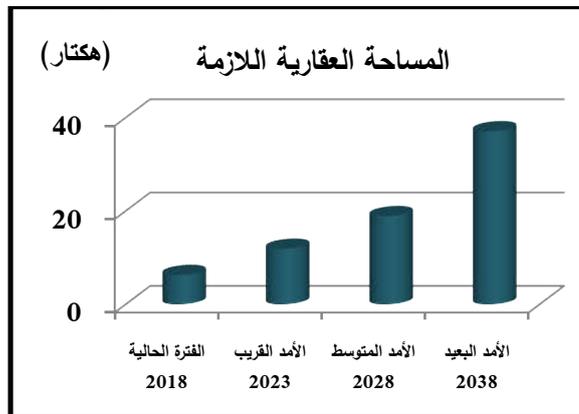
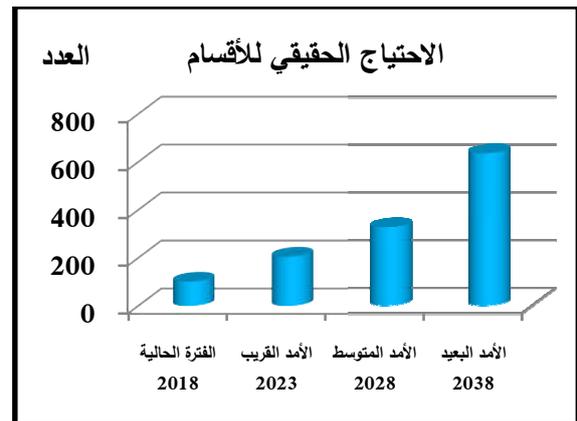
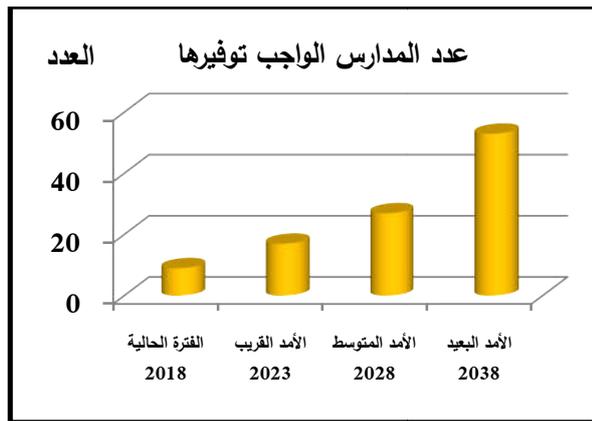
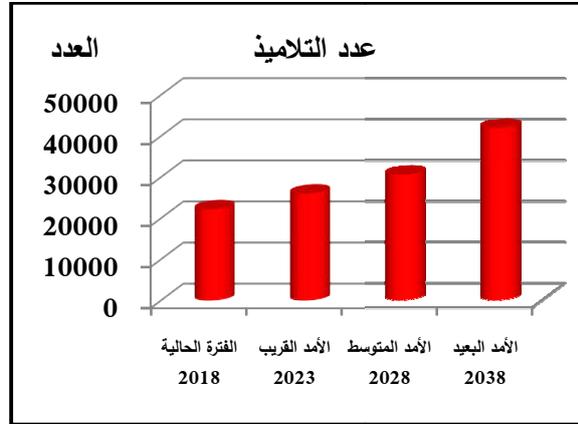
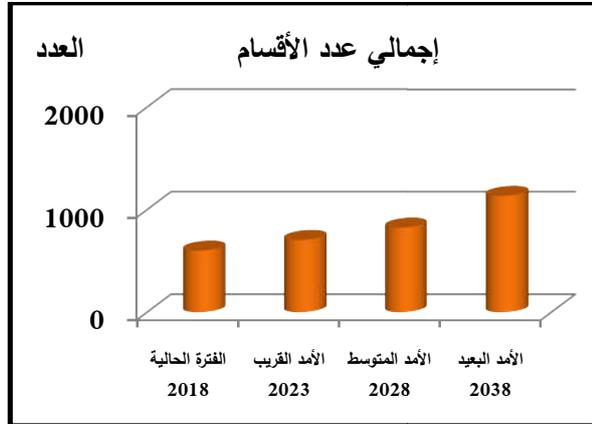
(2) إجمالي عدد الأقسام خلال الأمد القريب في سنة 2023 = عدد التلاميذ / معدل إشغال القسم الوطني = 37 / 26082 = 705 قسما

(3) اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000 فإن المدرسة الابتدائية التي تضم 12 قسم تحتاج إلى مساحة تقدر بـ 7000 م²، ولذلك فإن عدد

المدارس الواجب إنجازها خلال الأمد القريب في سنة 2023 = الاحتياج الحقيقي للأقسام / عتبة الظهور للمدرسة الابتدائية = 12 / 206 = 17 مدرسة ابتدائية.

(4) المساحة العقارية اللازمة خلال الأمد القريب في سنة 2023 = عدد المدارس الابتدائية × المساحة المثالية للمرفق = 17 × 7000 = 119000 م²

مدينة العلما: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية للطورين الأول والثاني



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية لوزارة التربية الوطنية ومعايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000، فيفري 2019

الشكل رقم (63)

2.1. احتياجات السكان للمرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط:

يشكل عدد التلاميذ للطور المتوسط خلال سنة 2018 بـ 15801 تلميذا أي بنسبة تقدر بـ 7.01 % من مجموع السكان، وبناء على المعدل الوطني لإشغال القسم الذي يساوي 36 تلميذا كما هو مبين في الشكل رقم (64) الذي يؤكد الجدول رقم (71) في الملحق صفحة رقم (م30) يمكن تقدير عدد الأقسام الواجب توفيرها خلال الفترة الحالية حيث يقدر إجمالي عدد الأقسام بـ 438 قسما وبالمقابل يقدر الاحتياج الحقيقي كذلك بـ 79 قسما ولذلك فإن عدد المتوسطات الواجب توفيرها هو 7 متوسطات، وكما ستحتاج إلى مساحة عقارية ستقدر 63000 م²(1) أي ما يعادل 6.30 هكتار، وأما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فإنه سيبلغ عددها 516 قسما، وجاء الاحتياج الحقيقي للأقسام يقدر بـ 157 قسما مع العلم أن عتبة الظهور للمتوسطة هي 12 قسم وبذلك سيقدر عدد المتوسطات الواجب توفيرها بـ 13 متوسطة مع العلم أن المساحة العقارية اللازمة لهذا العدد ستقدر بـ 117000 م² أي ما يعادل 11.70 هكتار، وكما سيبلغ إجمالي عدد التلاميذ خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 21758 تلميذا، وبالمقابل سيسجل عدد الأقسام في ذلك الوقت بـ 604 قسما، وعليه سيقدر الاحتياج الحقيقي من الأقسام بـ 245 قسما أي ما يعادل 20 متوسطة وهذا العدد من المتوسطات سيحتاج إلى مساحة تقدر بـ 180000 م² أي ما يعادل 18 هكتار، وبينما سيبلغ عدد التلاميذ خلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 29896 تلميذا وأن إجمالي عدد الأقسام سيقدر بـ 830 قسما، وعليه سيبلغ الاحتياج الحقيقي من إجمالي الأقسام بحوالي 471 قسما أي ما يعادل 39 متوسطة التي ستحتاج إلى مساحة ستقدر بـ 351000 م² أي ما يعادل 35.10 هكتار.

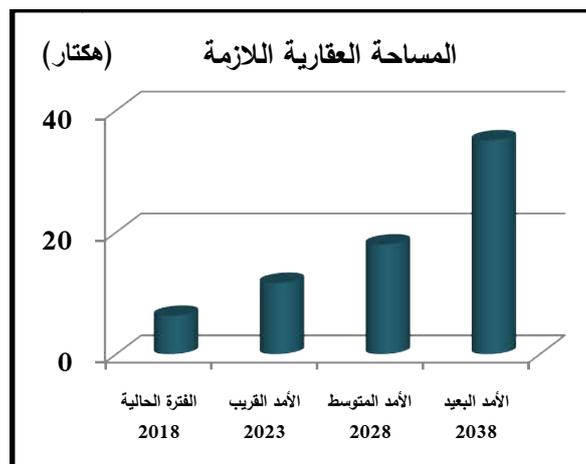
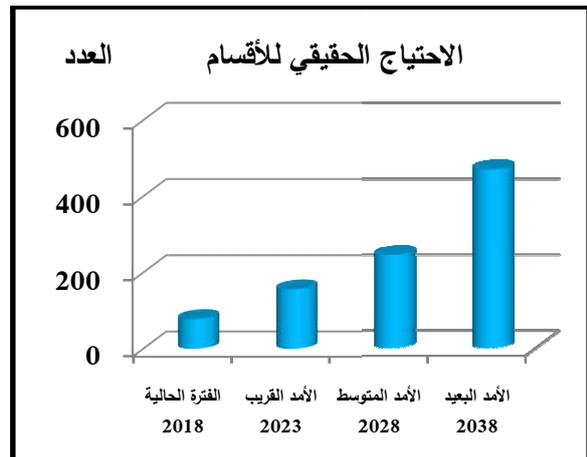
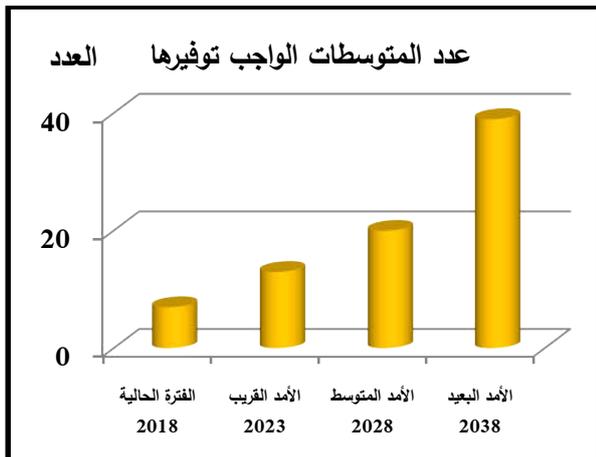
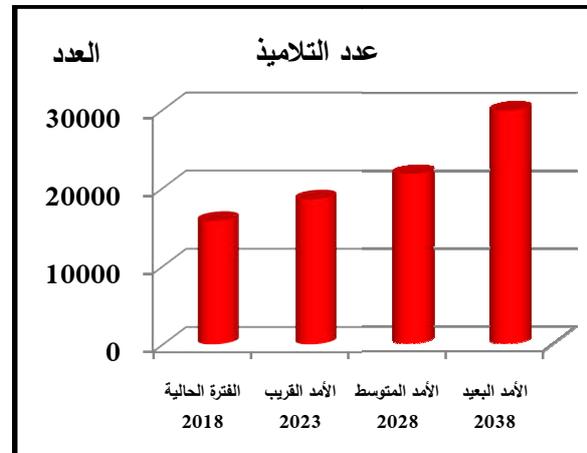
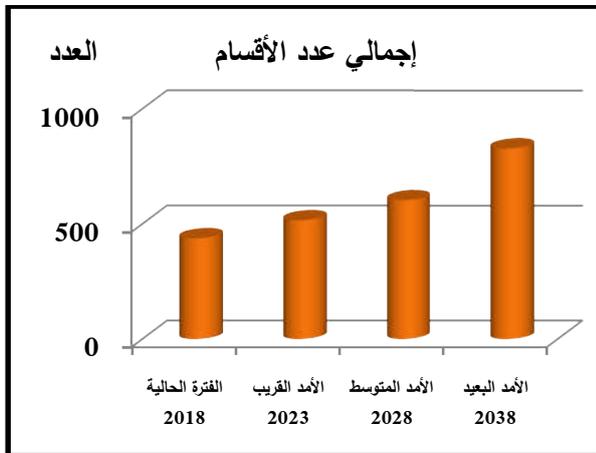
3.1. احتياجات السكان للمرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي:

يشكل عدد التلاميذ للطور الثانوي خلال سنة 2018 بـ 6487 تلميذا أي بنسبة تقدر بـ 2.87 % من مجموع السكان، وبناء على المعدل الوطني لإشغال القسم الذي يساوي 34 تلميذا كما هو مبين في الشكل رقم (65) والذي يؤكد الجدول رقم (71) في الملحق صفحة رقم (م30) يمكن تقدير عدد الأقسام الواجب توفيرها خلال الفترة الحالية حيث سيبلغ عددها 191 قسما، وجاء الاحتياج الحقيقي للأقسام يقدر بـ 26 قسما مع العلم أن عتبة الظهور للثانوية هي 12 قسم وبذلك سيقدر عدد الثانويات الواجب توفيرها بـ 2 ثانوية وستكون المساحة اللازمة لهذا العدد تقدر بـ 44000 م²(2) أي ما يعادل 4.40 هكتار.

(1) اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000 فإن المتوسطة التي تضم 12 قسم تحتاج إلى مساحة تقدر بـ 9000 م²، ولذلك فإن المساحة العقارية اللازمة خلال الفترة الحالية في سنة 2018 = عدد المتوسطات × المساحة المثالية للمرفق = 7 × 9000 = 63000 م² = 6.30 هكتار .

(2) اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000 فإن الثانوية التي تضم 12 قسم تحتاج إلى مساحة تقدر بـ 22000 م²، ولذلك فإن المساحة العقارية اللازمة خلال الفترة الحالية في سنة 2018 = عدد الثانويات × المساحة المثالية للمرفق = 2 × 22000 = 44000 م² = 4.40 هكتار .

مدينة العلمة: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط



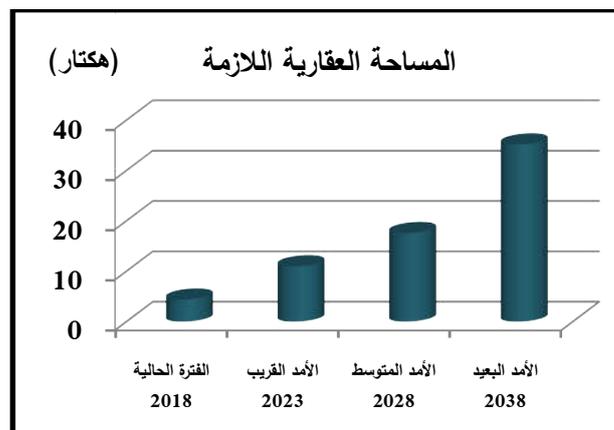
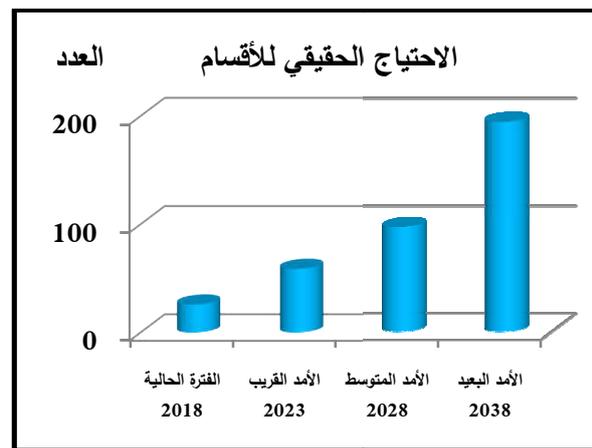
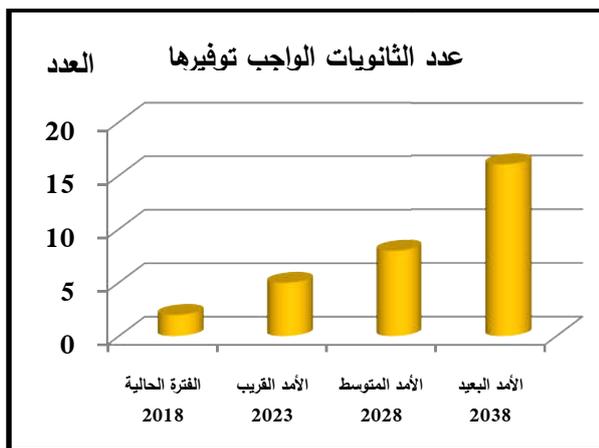
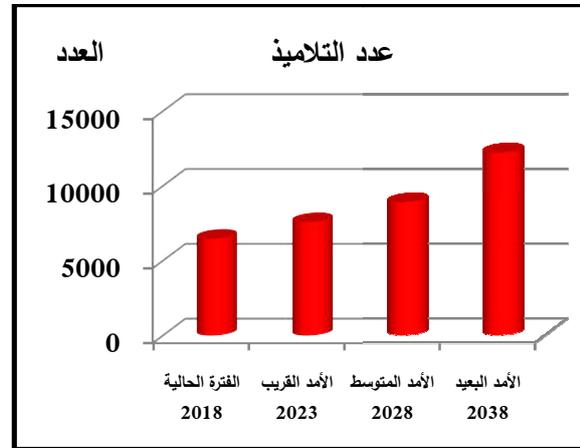
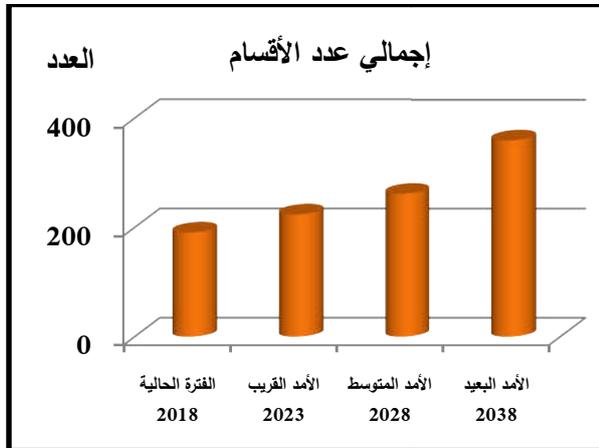
المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية لوزارة التربية الوطنية ومعايير

الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000، فيفري 2019

الشكل رقم (64)

جاء عدد التلاميذ خلال الأمد القريب في سنة 2023 يقدر بـ 7599 تلميذا وبالمقابل سيسجل عدد الأقسام في ذلك الوقت بـ 224 قسما، وعليه سيقدر الاحتياج الحقيقي للأقسام بـ 59 قسما أي ما يعادل 5 ثانويات وهذا العدد سيحتاج إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 110000م² أي ما يعادل 11 هكتار، وكما سيبلغ إجمالي عدد التلاميذ خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 8908 تلميذا وبالمقابل سيسجل عدد الأقسام في ذلك الوقت بـ 262 قسما حيث سيقدر الاحتياج الحقيقي للأقسام بـ 97 قسما أي ما يعادل 8 ثانويات وهو ما سيحتاج إلى مساحة تقدر بـ 176000 م² أي ما يعادل 17.60 هكتار، وبينما سيبلغ عدد التلاميذ خلال الأمد البعيد بـ 12240 تلميذا وأن إجمالي عدد الأقسام سيقدر بـ 360 قسما وبذلك سيبلغ الاحتياج الحقيقي من إجمالي الأقسام بـ 195 قسما أي ما يعادل 16 ثانوية التي ستحتاج إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 352000 م² أي ما يعادل 35.20 هكتار، وعليه جاءت عملية التحليل الإحصائي لتقديرات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية في مختلف الآماد تكشف على أن توفير هذا العدد من المرافق يمكن أن يغطي الاحتياج والطلب من ناحية الكم ولكن أمام تطور الاحتياجات المستقبلية في مختلف الآماد سيواجه قطاع التعليم العام في مدينة العلمة عدة صعوبات وتحديات كثيرة سينتج عنها زيادة في الاحتياجات المستقبلية للسكان من المرافق التعليمية في مختلف الأطوار التعليمية ومن أجل تحقيق التوازن العام بين النمو الحضري وتوفير المرافق التعليمية في مختلف الآماد يجب وضع تخطيط فعال يتمثل في تطبيق جملة من الإجراءات تتمثل في استكمال تطبيق الخارطة المدرسية الوطنية في هذه المدينة والتي تحدد الحاجة الفعلية للطلب الاجتماعي على خدمات التعليم في مختلف الأطوار التعليمية في المستقبل، مع ضرورة التعاون مع مدارس القطاع الخاص في هذه المدينة في مواجهة زيادة طلب النمو السكاني المرتفع على الخدمة التعليمية العمومية خصوصا على مستوى الفئات العمرية في سن التعليم الابتدائي والتحضيري وذلك بسبب عدم قدرة الدولة الجزائرية على مواجهته بالتوسيع في فتح المدارس والمتوسطات والثانويات، وإضافة إلى توفير مباني المرافق التعليمية في مختلف الأطوار ونوعا مع التأكيد على ضرورة مساهمة المجتمع المدني في العملية التعليمية التعليمية في مختلف الأطوار التعليمية وهذا إلى جانب العمل أيضا على تحقيق التوزيع المتوازن للمرافق التعليمية في هذه المدينة في مختلف الأطوار التعليمية أي أن العمل على ضمان أنجع توزيع مجالي للمرافق التعليمية عبر المجال الحضري وعلى مختلف الأحياء حيث يجب أن يتوافق مع توزيع السكان وهذا يكون بالسهر المتواصل والدائم من طرف السلطات التنفيذية على نجاح عملية التخطيط الحضري عامة وإلغاء جميع العوائق التي كانت سائدة وتواجه قطاع التعليم في الماضي وخاصة ما تعلق بنزع الملكية العقارية للأراضي...إلخ.

مدينة العلما: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية لوزارة التربية الوطنية ومعايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000، فيفري 2019

الشكل رقم (65)

2. احتياجات السكان للمرافق الصحية والإطارات الطبية العمومية:

أسفرت نتائج دراسة الواقع القائم للمرافق الصحية العمومية في مدينة العلمة في الفصل الثالث من هذا البحث عن وجود ظاهرة عدم التوازن في توزيع هذه المرافق حيث تتطلب المعالجة الحالية والمستقبلية مع العلم أن زيادة تحسين الخدمة الصحية للسكان في هذه المدينة مع استمرار النمو الحضري يعني زيادة عدد المرافق الصحية في مختلف المستويات العلاجية البسيطة والمتخصصة ذات المستويات العليا من حيث نوعية الخدمات الطبية الدقيقة جدا في المنظومة الصحية الجزائرية وهذا بالضرورة يتطلب إيجاد مساحات عقارية إضافية لوضع مرافق صحية جديدة، ولذلك تعتبر الوحدة الجوارية بمثابة الخطة النموذجية في تقسيم المجال السكني إلى وحدات تخطيطية بشكل يتناسب وحجمها من حيث العدد والنوعية والمستوى وبشكل يوفر لها نوعا من الاكتفاء في المرافق والخدمات الصحية الأولية لاسيما منها مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية حيث يحدد لكل عدد من السكان والمسكن نوع وعدد معين من المرافق الصحية اللازمة، مع العلم أن السياسة الصحية في الجزائر غير مستقرة حيث مرت بعد الاستقلال بعدة إصلاحات نتيجة لقرارات سياسية وأزمات اقتصادية حيث سعت الدولة الجزائرية جاهدة لتحسين الوضعية الصحية للمواطن وذلك من خلال اهتمامها بالصحة العمومية وكانت البداية بإعادة النظر في السياسة الصحية الموروثة عن الفترة الاستعمارية بإدراج إصلاحات معمقة عن طريق بناء مرافق صحية في السبعينيات وإعادة النظر في تنظيم القطاع الصحي واستقلاله في الثمانينيات وأخيرا جاء التنظيم الصحي القائم في المؤسسات الصحية الحالية، حيث تميزت هذه المنظومة بعدم التوازن في توزيع المرافق الصحية العمومية ذلك أن الجزائر العاصمة تستحوذ على نسبة 55% والشرق على 22% والغرب على 20%، وبالمقابل الأقاليم الجنوبية الشرقية والغربية تكاد تنعدم بها وذلك بنسبة تراوحت ما بين (1، 2%) وكما أن عدم التوازن لم يقتصر فقط على اللامساواة في توزيع المرافق الصحية العمومية بل شمل أيضا توزيع الكفاءات الطبية الوطنية ومعظمها موجود في الشمال وخاصة في وسط البلاد بنسبة 55% عكس المناطق الجنوبية⁽¹⁾، ولذلك فإن تقدير احتياجات السكان للمرافق الصحية والإطارات الطبية العمومية تبقى مبنية على أساس التعامل مع المرافق الصحية العمومية فقط حيث يبقى العلاج الذي تقدمه مجانيا وهو المصدر الوحيد لعلاج الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وهذا في إطار ما تضمنه الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي أكد بدوره على مبدأ حق المواطن في الطب المجاني باعتباره مكسبا ثوريا وقاعدة لنشاط الصحة العمومية وتعبير عملي عن التضامن الوطني ووسيلة تجسيد حق المواطن في العلاج والاستفادة

(1) أ. عثمان مريزق، محاضرة حول التغيير التنظيمي في المؤسسات العمومية للصحة في الجزائر، سنة 2015

الكبيرة للسكان من الفحوصات والأدوية المجانية على مستوى المستشفيات العمومية وإذا كانت هذه السياسة ذات غاية إنسانية نبيلة فإنها عرفت بعض الانعكاسات السلبية في سلوكيات الأطباء الخواص في الانتشار الكبير للعيادات الطبية الخاصة، ولذلك فالمواطن سيكون مضطرا في غالب الأحيان للذهاب إليها ويدفع ثمن الفحص والعلاج، وعليه جاءت نتائج تقديرات احتياجات السكان للمرافق الصحية والإطارات الطبية العمومية في مدينة العلمة مبينة في الشكلين رقم (66) و(67) على الترتيب الذي يؤكدهما الجدول رقم (72) في الملحق صفحة رقم (31) كما يلي:

1.2. احتياجات السكان للمرافق الصحية العمومية:

1.1.2. احتياجات السكان للمستشفيات العمومية:

يتبين من النتائج المتوصل إليها حتى الآن في هذه الدراسة ضرورة القيام بقراءة أخرى من جديد تركز على البحث في الأفق المستقبلية من أن هناك استمرارا في النمو الحضري ما سيتطلب العمل على توفير احتياجات السكان للمستشفيات العمومية حيث سيبلغ عدد السكان في مدينة العلمة خلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 264789 نسمة مع العلم أنها تتوفر على مستشفى واحد بـ 258 سرير وأخر في طور الانجاز بطاقة استيعاب تقدر بـ 240 سرير أي ما يعادل 498 سرير، ولذلك واعتمادا على المعيار الوطني المقدر بـ 1.76 سرير لكل 1000 نسمة⁽¹⁾ (أي 1 سرير لكل 568 نسمة) فسيقدر إجمالي الاحتياج للأسرة خلال الوقت الحالي في سنة 2018 بـ 398 سرير⁽²⁾ أي ليس هناك عجز، وبينما سيبلغ إجمالي الاحتياج خلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 208 سرير⁽³⁾ وهذا العدد هو الاحتياج الحقيقي في هذه الفترة لأن إجمالي عدد هذه الأسرة ربما سيؤمنه المستشفى الجديد العلمة الذي يقع بجوار الطريق السيار شرق غرب ويتربع على مساحة تقدر بـ 15 هكتار وهو مستشفى قابل للتوسيع، مع العلم أنه خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 200 مليار سنتيم وسيضم أيضا العديد من التخصصات الطبية وأهمها طب الأطفال، الأعصاب، القلب، الأنف والأذن والحنجرة، المفاصل والطب العام... إلخ حيث يندرج هذا المشروع ضمن المخططات القطاعية غير الممركزة ذات الاعتمادات المالية الكبيرة المسخرة من طرف الدولة الجزائرية لخدمة المجالات الداخلية للتراب الوطني لتقليص فوارق التنمية بين الجهات على المستوى المحلي إلا أن تلك الجهود تبقى ميزتها التفاوت والفوارق بين بلديات ولاية سطيف لكونها

(1) وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية، مديرية ولاية سطيف، فيفري 2019

(2) إجمالي عدد الأسرة خلال الفترة الحالية في سنة 2018 = 568 / 225892 = 398 سرير

(3) إجمالي عدد الأسرة خلال الأمد القريب في سنة 2023 = 568 / 264789 = 466 سرير

برامج مبنية على توزيع المنح المالية دون دراسات تقييمية لما سبق وغياب البعد الإقليمي في تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لها ذلك أن أغلب مشاريع التنمية مركزة في التجمعات الكبرى الرئيسية مثل مدينة العلمة، سطيف... إلخ عكس ما تلقته البلديات حديثة النشأة إداريا والتي هي عاجزة منذ نشأتها⁽¹⁾، وأما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فسيجل الاحتياج الحقيقي بـ48 سرير⁽²⁾، وبينما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فسيبلغ الاحتياج في ذلك الوقت بـ 253 سرير⁽³⁾ وهذا ما يتطلب إنجاز مستشفى بحجم متوسط يضم 240 سرير على مساحة تقدر بـ 15000 م²⁽⁴⁾ أي ما يعادل 1.5 هكتار.

2.1.2. احتياجات السكان للعيادات المتعددة الخدمات:

تسعى الجزائر منذ الاستقلال جاهدة لتحسين التغطية الصحية للسكان في مدنها عامة ومدينة العلمة خاصة حيث أسفرت نتائج دراسة الواقع القائم في المدينة عن وجود عيادتان فقط، واعتمادا على المعيار الوطني الذي يقدر بعيادة متعددة الخدمات لكل 23917 نسمة⁽⁵⁾ الذي جاء في إطار الأهداف الوطنية المسطرة من قبل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مستقبلا نجد أن إجمالي الاحتياج من العيادات حسب عدد السكان في سنة 2018 هو 9 عيادات ومع العلم أن الاحتياج الحقيقي في الوقت الحالي هو 8 عيادات وهي ستحتاج إلى مساحة سنقدر بـ 72000 م²⁽⁶⁾ أي ما يعادل 7.2 هكتار، وأما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فسيصبح الاحتياج الحقيقي بـ 9 عيادات لأن إجمالي الاحتياج حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون 11 عيادة، وكما ستحتاج هذه العيادات إلى مساحة مخصصة للتعمير سنقدر بـ 81000 م² أي ما يعادل 8.1 هكتار، وبينما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فسيقدر الاحتياج الحقيقي بـ 11 عيادة وهذا لأن إجمالي الاحتياج حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون 13 عيادة، وكما ستحتاج هذه العيادات إلى مساحة عقارية تقدر بـ 99000 م² أي ما يعادل 9.9 هكتار وفي حين خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فسيقدر الاحتياج الحقيقي عندئذ بـ 16 عيادة وهذا لأن إجمالي الاحتياج منها حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون بـ 18 عيادة، وكما ستحتاج هذه العيادات

(1) د. لحسن فرطاس، المرجع الذي سبق ذكره، ص 460

(2) إجمالي عدد الأسرة خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 = 310385 / 568 = 546 سرير

(3) إجمالي عدد الأسرة خلال الأمد البعيد في سنة 2038 = 426481 / 568 = 751 سرير

(4) اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000 فإن المساحة اللازمة لإنجاز مستشفى بحجم متوسط يضم 240 سرير يحتاج إلى مساحة تقدر بـ 15000 م².

(5) وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية، مديرية ولاية سطيف، فيفري 2019

(6) اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000 فإن المساحة اللازمة لإنجاز عيادة متعددة الخدمات هي 9000 م².

إلى مساحة عقارية صالحة للتعمير ستقدر بـ 144000 م² أي ما يعادل 14.4 هكتار.

3.1.2. احتياجات السكان لقاعات العلاج:

تضم مدينة العلمة 3 قاعات للعلاج موزعة عبر المجال الحضري واعتمادا على المعيار الوطني الذي يقدر بقاعة علاج لكل 6886 نسمة⁽¹⁾ نجد أن إجمالي الاحتياج خلال الفترة الحالية في سنة 2018 يقدر بـ 33 قاعة علاج والاحتياج الحقيقي بـ 30 قاعة وستحتاج إلى مساحة ستقدر بـ 45000 م² أي ما يعادل 4.5 هكتار، وبينما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فسيقدر إجمالي الاحتياج بـ 38 قاعة وفي حين الاحتياج الحقيقي حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون 35 قاعة، وكما ستحتاج هذه القاعات إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 52500 م² أي ما يعادل 5.25 هكتار، وبينما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فسيجل الاحتياج الحقيقي بـ 42 قاعة وهذا لأن إجمالي الاحتياج حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون 45 قاعة، وكما ستحتاج هذه القاعات أيضا إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 63000 م² أي ما يعادل 6.3 هكتار، وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فسيقدر الاحتياج الحقيقي عندئذ بـ 59 قاعة وهذا لأن إجمالي الاحتياج حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون 62 قاعة، وكما ستحتاج هذه القاعات إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 88500 م² أي ما يعادل 8.85 هكتار.

4.1.2. احتياجات السكان للوحدات الطبية المتخصصة:

جاء هذا المرفق الصحي ليخفف الضغط على المرافق الصحية الأخرى الأكثر أهمية مثل العيادات المتعددة الخدمات والمستشفى وبما أنه يوجد من قبل 5 وحدات طبية متخصصة موزعة عبر المجال الحضري فإن إجمالي الاحتياج خلال الفترة الحالية في سنة 2018 لتغطية العجز المسجل بالمقارنة بالمعيار الوطني المقدر بوحدة طبية لكل 12500 نسمة يقدر بـ 13 وحدة وهذا طبعا من إجمالي الاحتياج المقدر بـ 18 وحدة، وكما ستحتاج هذه الوحدات إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 10400 م² أي ما يعادل 1.04 هكتار، وبينما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فسيقدر إجمالي الاحتياج بـ 21 وحدة والاحتياج الحقيقي حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون 16 وحدة مع العلم أن هذه الوحدات ستحتاج إلى مساحة ستقدر بـ 12800 م² أي ما يعادل 1.28 هكتار، وبينما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فسيقدر الاحتياج الحقيقي بـ 20 وحدة وهذا لأن إجمالي الاحتياج حسب عدد السكان في ذلك الوقت

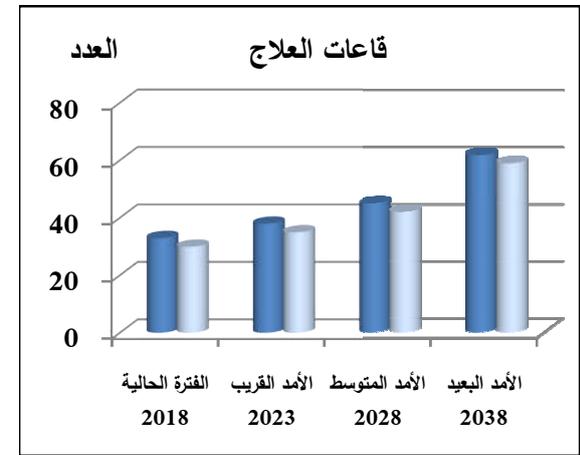
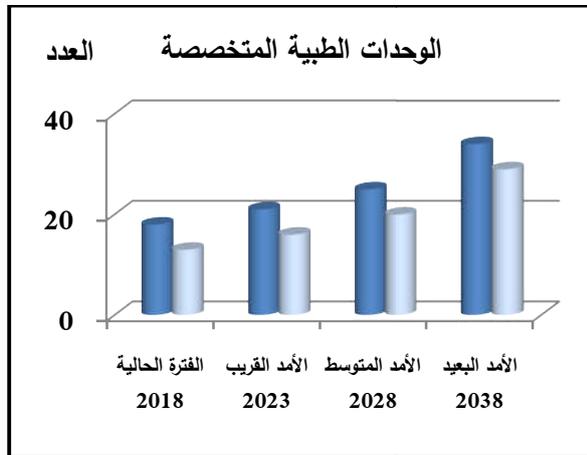
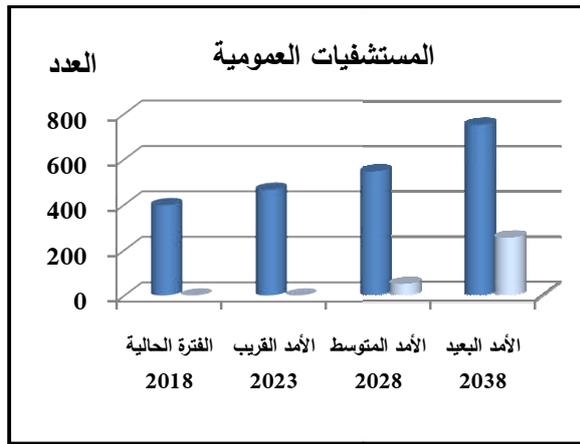
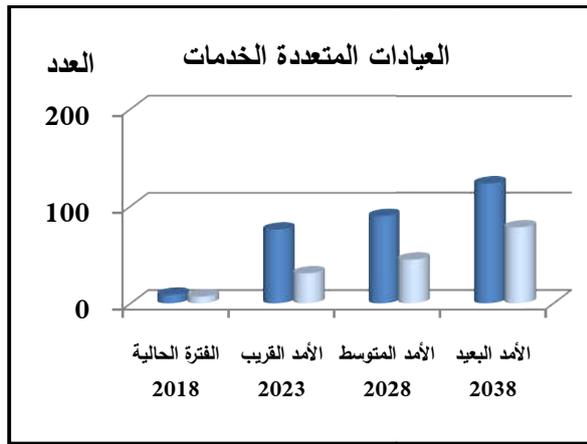
(1) وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية، مديرية ولاية سطيف، فيفري 2019

(2) اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000 فإن المساحة اللازمة لإنجاز قاعة علاج هي 1500 م².

(3) اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000 فإن المساحة اللازمة لإنجاز وحدة طبية متخصصة هي 800 م².

سيكون 25 وحدة، وكما ستحتاج هذه الوحدات إلى مساحة عقارية ستقدر بـ16000م² أي ما يعادل 1.6هكتار، وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فسيقدر الاحتياج الحقيقي عندئذ بـ 29 وحدة طبية وهذا لأن إجمالي الاحتياج حسب عدد السكان في ذلك الوقت سيكون 34 وحدة طبية، وكما ستحتاج هذه الوحدات إلى مساحة عقارية ستقدر بـ 23200م² أي ما يعادل 2.32 هكتار.

مدينة العلمة: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق الصحية العمومية



الإجمالي الاحتياج (Dark Blue) الاحتياج الحقيقي (Light Blue)

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية للصحة العمومية لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية لسنة 2018، فيفري 2019

الشكل رقم (66)

2.2. احتياجات السكان للإطارات الطبية للصحة العمومية:

تتمثل الإطارات الطبية للصحة العمومية في المنظومة الصحية الجزائرية عامة وبمدينة العلمة خاصة في مختلف فئات السكان العمال والعاملين القائمين على تقديم الخدمات الصحية على مستوى المرافق

الصحية العمومية من الطاقم الطبي وأعوان الشبه طبيين والصيادلة وغير ذلك، وحسب تقدير احتياجات السكان الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للإطارات الطبية للصحة العمومية في هذه المدينة جاءت النتائج مبينة في الشكل رقم (67) الذي يؤكد الجدول رقم (72) في الملحق صفحة رقم (م31) كما يلي:

1.2.2. احتياجات السكان للأطباء العامون:

بلغ عدد الأطباء العامون للصحة العمومية في مدينة العلمة في سنة 2018 بـ 119 طبيب عام واعتمادا على المعيار الوطني المحدد لمستوى التغطية الطبية والذي يقدر بـ 01 طبيب لكل 1118 نسمة⁽¹⁾ مع العلم أن مؤشر التغطية الطبية في الهضاب العليا الشرقية قدر في سنة 2005 بـ 01 طبيب لكل 1770 نسمة فإن الاحتياج الحقيقي في الوقت الحالي هو 83 طبيب لخدمة عدد السكان، وبينما جاء إجمالي الاحتياج مسجل بـ 202 طبيب⁽²⁾، وأما الاحتياج الحقيقي لخدمة عدد السكان خلال الأمد القريب في سنة 2023 فسيقدر بـ 118 طبيب من إجمالي الاحتياج المقدر بـ 237 طبيب⁽³⁾، وبالمقابل سيسجل إجمالي الاحتياج خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 278 طبيب⁽⁴⁾، وأما الاحتياج الحقيقي سيكون بـ 158 طبيب وبينما جاء الاحتياج الحقيقي خلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 262 طبيب من إجمالي الاحتياج من الأطباء والمقدر بـ 381 طبيب⁽⁵⁾ مع العلم أن توفير هذا العدد من الأطباء يمكن أن يغطي الاحتياج والطلب من ناحية الكم كون أن طبيعة الخدمة تنحصر في جانب توفير التغطية الطبية للسكان في مختلف الآماد فقط ولكن بالبعد الجغرافي فإن ضعف التغطية الطبية حسب المستوى المطلوب في مجال حضري متوسط سيصبح مشكلة كبيرة أمام تزايد عدد السكان مستقبلا.

2.2.2. احتياجات السكان للأطباء المتخصصين:

بلغ عدد الأطباء المتخصصين في المرافق الصحية العمومية في مدينة العلمة سنة 2018 بـ 91 طبيب ذلك أن هذا الطب يتركز بشكل كبير في مدينة سطيف خاصة باعتبارها قطب جهوي محلي يقع بالإقليم السهول العليا الشرقية الجزائرية الذي يعتبر أحد الأقاليم الكبرى في الجزائر مع العلم أن المعدل الجهوي لإقليم الهضاب العليا الشرقية للتغطية الطبية يقدر بطبيب لكل 4904 نسمة، واعتمادا على المعيار الوطني الذي يقدر بطبيب لكل 1413 نسمة فإن الاحتياج الحقيقي في الوقت الحالي يقدر بـ 69 طبيب

(1) وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية، مديرية ولاية سطيف، فيفري 2019

(2) عدد الأطباء العامون خلال الفترة الحالية في سنة 2018 = 1118 / 225892 = 202 طبيب

(3) عدد الأطباء العامون خلال الأمد القريب في سنة 2023 = 1118 / 264789 = 237 طبيب

(4) عدد الأطباء العامون خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 = 1118 / 310385 = 278 طبيب

(5) عدد الأطباء العامون خلال الأمد البعيد في سنة 2038 = 1118 / 426481 = 381 طبيب

وفي حين سجل إجمالي الاحتياج خلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 187 طبيب والاحتياج الحقيقي بـ 96 طبيب، وبالمقابل سيسجل إجمالي الاحتياج من الأطباء خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 220 طبيب، وعليه سيكون الاحتياج الحقيقي بـ 129 طبيب، وبينما جاء الاحتياج الحقيقي خلال الأمد البعيد في سنة 2038 مسجل بـ 211 طبيب من إجمالي الاحتياج للأطباء والمقدر بـ 203 طبيب.

3.2.2. احتياجات السكان للأطباء جراحي الأسنان:

بلغ عدد الأطباء في مدينة العلمة سنة 2018 بـ 31 طبيب واعتمادا على المعيار الوطني الذي يقدر بطبيب جراح أسنان لكل 2972 نسمة فإن الاحتياج الحقيقي في الوقت الحالي يقدر بـ 45 طبيب وفي حين سجل إجمالي الاحتياج خلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 89 طبيب جراح أسنان والاحتياج الحقيقي بـ 58 طبيب جراح أسنان، وبالمقابل سيسجل إجمالي الاحتياج من الأطباء جراحي الأسنان خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 104 طبيب جراح أسنان، وبينما الاحتياج الحقيقي سيكون بـ 73 طبيب جراح أسنان، وأخيرا سيسجل الاحتياج الحقيقي خلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 144 طبيب جراح أسنان من إجمالي الاحتياج الذي سيقدر هو الآخر بـ 113 طبيب جراح أسنان.

4.2.2. احتياجات السكان للأعوان شبه الطبيين:

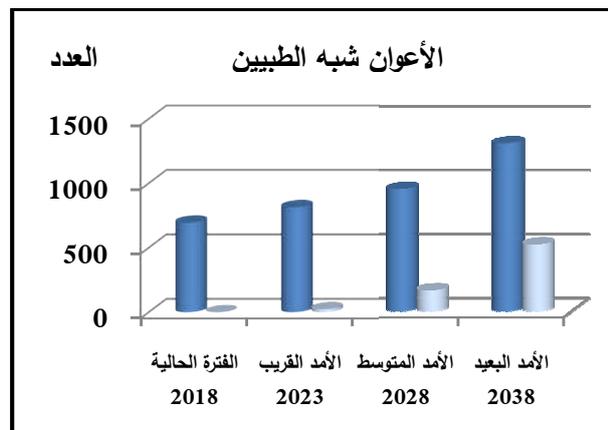
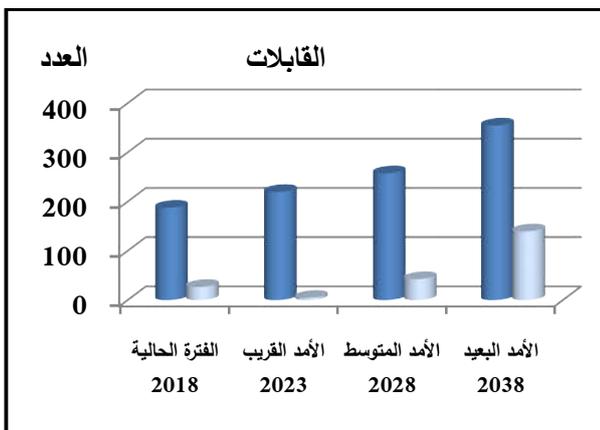
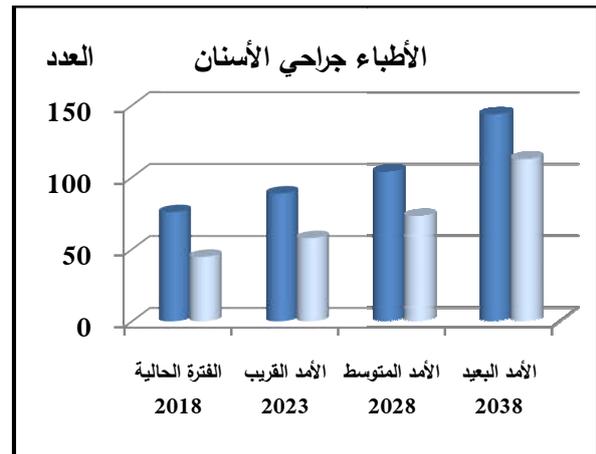
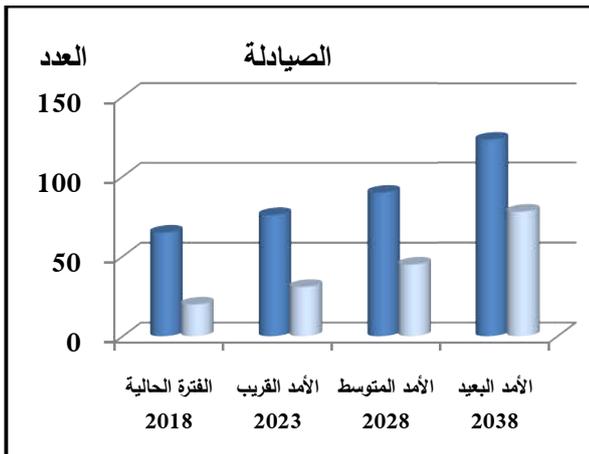
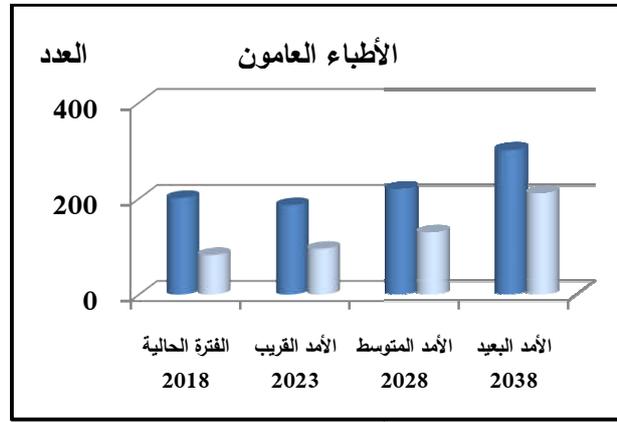
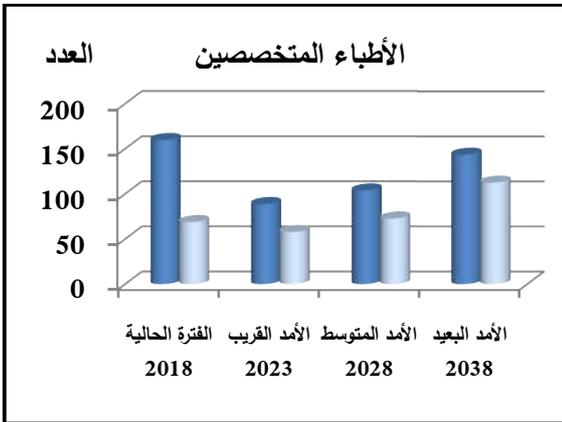
لقد بلغ عدد الأعوان الشبه طبيين في مدينة العلمة في سنة 2018 بـ 791 عون وبالمقارنة بالمعدل الوطني الذي يقدر بعون لكل 325 نسمة فإننا سنلاحظ أن إجمالي الاحتياج خلال الفترة الحالية في سنة 2018 يقدر بـ 695 عون أي ليس هناك عجز، وبينما سجل إجمالي الاحتياج خلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 815 عون والحقيقي بـ 24 عون، وبالمقابل سيسجل إجمالي الاحتياج خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 955 عون وبالتالي سيكون الاحتياج الحقيقي بـ 164 عون، وبينما سيسجل الاحتياج الحقيقي خلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 521 عون من إجمالي الاحتياج للأعوان والمقدر بـ 1312 عون.

5.2.2. احتياجات السكان للصيادلة:

بلغ عدد الصيادلة في مدينة العلمة سنة 2018 بـ 45 صيدلي واعتمادا على المعيار الوطني الذي يقدر بصيدلي لكل 3467 نسمة فإن الاحتياج الحقيقي في الوقت الحالي يقدر بـ 20 صيدلي وفي حين سيسجل إجمالي الاحتياج خلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 76 صيدلي، وأما الاحتياج الحقيقي فهو بـ 31 صيدلي، وبالمقابل سيسجل إجمالي الاحتياج من الصيادلة خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 بـ 90 صيدلي والاحتياج الحقيقي سيكون بـ 45 صيدلي، وبينما سيبلغ الاحتياج الحقيقي خلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 78 صيدلي من إجمالي الاحتياج الذي سيقدر بـ 123 صيدلي، وعليه فإن خصوصية

هذه الخدمة أن تواجد فرع الصيدلة بجامعة فرحات عباس بسطيف الذي سيضمن التكوين في التخصص وتغطية الاحتياج والطلب من ناحية الكم كون أن طبيعة الخدمة تنحصر في الجانب التجاري فقط.

مدينة العلمة: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للإطارات الطبية للصحة العمومية



الاحتياج الحقيقي (light blue) إجمالي الاحتياج (dark blue)

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية للصحة العمومية لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية لسنة 2018، فيفري 2019

الشكل رقم (67)

6.2.1. احتياجات السكان للقابلات:

سيحتاج سكان مدينة العلمة إلى 188 قابلة وبما أنه يوجد من قبل 215 قابلة فإن الاحتياج الحقيقي للقابلات سيقدر بـ 27 قابلة لتغطية العجز المسجل، وأما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فإن العدد الإجمالي للقابلات سيصبح 220 قابلة ولكن الاحتياج الحقيقي هو 05 قابلات وهذا طبعا بحذف عدد القابلات الموجودة من قبل، وبينما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فسيرتفع إجمالي هذا العدد إلى 258 قابلة وسيصبح الاحتياج الحقيقي بـ 43 قابلة، وأما خلال الأمد البعيد فسيقدر إجمالي الاحتياج للقابلات بـ 355 قابلة وبالمقابل نجد الاحتياج الحقيقي بـ 140 قابلة، وعليه جاءت عملية التحليل الإحصائي لتقديرات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق الصحية وإطاراتها تتطلب القيام بالإجراءات والتدابير التالية:

- ضمان توفير التنمية الصحية العمومية المتوازنة لتحسين الخدمة الصحية التي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ذلك أن العلاقة بين الصحة العمومية والبيئة الحضرية والتنمية الحضرية والنمو الحضري هي علاقة متداخلة ومعقدة فالتنمية البشرية تعتمد في الأساس على البيئة الحضرية التي توفر العديد من السلع والخدمات واستمرارها للمستقبل.

- ضرورة التقليل من ظاهرة الازدواجية في الأهداف والنشاط مع القطاع الصحي الخاص بسبب بعض الأطباء الذين يعملون بين القطاعين العام والخاص في ظل التلاعب أو الإزدواج فيما يتعلق بالامتيازات الطبية الكبيرة المقدمة في القطاع الخاص.

- تحقيق مبادئ الجودة في الخدمة الصحية المقدمة للسكان على مستوى المرافق الصحية حيث تعرف منظمة الصحة العالمية جودة الخدمة الصحية بأنها القدرة على التماشي مع المعايير والاتجاه الصحيح بطريقة آمنة وبتكلفة مقبولة من قبل المجتمع بحيث تؤدي إلى أحداث تأثيرات على نسبة الحالات المرضية ونسبة الوفيات والإعاقة وسوء التغذية حيث يعتبر العمل على ضمان جودة الخدمة الصحية أسلوب لدراسة عمليات تقديم خدمات الرعاية الصحية وتحسينها باستمرار بما يلبي احتياجات السكان المرضى وغيرهم⁽¹⁾، وأما عن مفهوم إدارة الجودة فهي ترجمة احتياجات وتوقعات السكان المستفيدين من الخدمة الصحية إلى مجموعة خصائص محددة تمثل الأسس والأفكار التي يجب الاعتماد عليها عند التغيير والإصلاح حيث تعكس أفضل الممارسات الواجب تنفيذها لتحقيق الجودة، ولذلك فإن هذه الأخيرة تدخل أساساً في تخطيط وتنظيم الخدمات الصحية وطريقة أداء العمل في المرافق الصحية من أجل تلبية

(1) وفاء سلطاني، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، سنة 2016، ص 114.

احتياجات السكان وتحقيق رضائهم عن الخدمات التي تقدمها المرافق وطبعا هذا يتطلب مجموعة من الاحتياجات التي يجب توفرها لتحقيق التطبيق الناجح والفعال لجودة الخدمة الصحية⁽¹⁾، وعليه ولتحقيق الجودة في المرافق الصحية في ظل احتياجات السكان للخدمات الصحية في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد في المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة سيتم تطبيق مبادئ الجودة الشاملة حيث وجدنا تداخلها بشكل مباشر مع متطلبات المرافق الصحية ذلك أن كل مبدأ له مطلب أو أكثر ويجب على الوزارة الوصية توفيره وتدعيمه إذا ما أرادت أن تتخذ الجودة كنمط إداري لتقديم خدماتها وهي كما يلي:

- الاقتناع بتطبيق جودة الخدمة الصحية: أي يجب أن يكون لدى إدارة قطاع الصحة العمومية والعاملين فيه فناعة بتطبيق الجودة ليكون هناك حافز داخلي يساعد على تحقيق ممارسات الجودة داخل المرافق والموافقة على التحول من النمط التقليدي إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المرافق الصحية المكلفة بتقديم الخدمة الصحية للسكان في مدينة العلمة وتوفير كافة متطلباتها التنظيمية، المادية والبشرية.

- نشر ثقافة جودة الخدمة الصحية: عن طريق إعداد دليل نظام الجودة الذي يضمن وصف مبادئ الجودة ومعايير الجودة وكيفية تطبيقها ويتم توزيعه على العاملين في المرافق الصحية وتنظيم ندوات ومؤتمرات بشكل دوري لزيادة وعي العاملين بأهمية الجودة في عملية تقديم الخدمة الصحية وأثرها على السكان لارتباطها بتطور احتياجات السكان الصحية الحالية والمستقبلية مع استمرار النمو الحضري.

- التركيز على العمل الجماعي وتشكيل فرق العمل: ويكون للعمل الجماعي وفرق العمل فوائد عديدة أهمها زيادة الإنتاجية، تحسين جودة الخدمات الصحية وزيادة فعالية المشاركة والحد من التنافس والصراع غير الإيجابي بين العاملين، وكما تؤدي إلى زيادة فاعلية القرارات والارتقاء بنوعيتها والعمل على إشباع احتياجات العاملين ورفع روحهم المعنوية ولكي تحقق فرق العمل الجودة لا بد أن يكون عملها موجه بالأهداف والاستراتيجيات العامة المقدمة من طرف الوزارة الوصية والقطاع الصحي الذين يعملون فيه.

- توفير قواعد المعلومات وبيانات واضحة ومفصلة: وهو نظام يتكون من مجموعة من الموارد البشرية والآلية لجمع وتخزين وتوزيع وتصنيف معلومات الجودة تتعلق باحتياجات السكان المستفيدين من الخدمة الصحية وأرائهم في مستوى جودة الخدمة الصحية وأنظمة الرقابة في المرافق الصحية مما يساعد ذلك على اتخاذ القرارات الصحية السليمة المتعلقة بتحسين جودة الخدمات الصحية والتحليل الدوري لأوضاع المرافق الصحية القائمة في المدينة وتحقيق التطور المستمر لكافة جوانب عمليات العمل فيها.

(1) السنبل عبد العزيز بن عبد الله، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، منشورات وزارة الثقافة دمشق، 2004، ص313.

مع العلم أن تطبيق هذه المبادئ يتطلب أيضا تحسين درجة كفاءة العاملين بها أي قدرة العاملين على التكيف مع التغييرات العالمية والتزويد بالخبرات والمعارف والتعامل بنجاح مع الآخرين، فالمورد البشري الفعال هو خير ضمان لتطبيق واستمرار نجاح الجودة في تقديم الخدمة الصحية، ولذلك فإنه بات من الضروري جدا العناية بالعاملين على اختلاف وظائفهم من جميع النواحي حتى يستطيعوا تقديم خدمات ذات جودة عالية عن طريق برامج التدريب والتأهيل واثمين برامج تطوير كفاءة وعمل المشاريع الصحية التي تنفذها الدولة في مدنها عامة ومدينة العلمة خاصة، وإضافة إلى توفير الإمكانيات أي بتوفير القوى العاملة والآلات والموارد ورأس المال والوسائل اللازمة من أجل تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق إدارة الجودة في المرافق الصحية، ولذلك فنجاح الجودة يتطلب رصد الميزانيات والموارد البشرية المطلوبة التي تساعد في توظيف وتأهيل الخبرات من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية.

ولكن السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه للنقاش، فهل نفكر في خلق مناصب شغل فقط أم في خلق مرافق صحية إضافية لزيادة تحسين التغطية الطبية للسكان في مختلف الآماد؟ إن الاتجاه الأول الذي رافق الجانب الاجتماعى والاقتصادى قد أفرز سلبيات واختلالات في المنظومة الصحية والاجتماعية حيث ظهر ذلك في عجز المرافق الصحية داخل المجالات الحضرية للمدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة في التغطية الطبية العادلة للسكان وهذا الوضع يرتبط مباشرة باختلال خارطة الصحة على مستوى الوطن وتؤكد ذلك من خلال التقارير الرسمية والتحقيقات التي أجريت من طرف الوزارة الوصية رغم الإمكانيات المالية التي وفرتها الدولة للقطاع الصحى، ولذلك فالخيار الأفضل هو إنشاء مرافق صحية صغيرة يتعامل معها السكان يوميا على مستوى الأحياء السكنية وينتج عنها خلق مناصب شغل دائمة وذات كفاءة طبية عالية تهتم بالتأطير الطبي وبمعيار رضا السكان عن خدمات الفحص الطبى المقدمة.

II. احتياجات السكان للمرافق الوظيفية التجارية:

إن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادى عامة وخاصة بفتح الاستثمارات الوطنية والأجنبية لأن التجارة لا تحكمها ضوابط دائمة وثابتة حيث تتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية للمجتمع ولذلك فضوابط التجارة مرنة تتغير حسب الزمان والمكان وحسب المعادلات التجارية تجاه التجار أو المواطنين أو الأجانب مع العلم أننا في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية التي فرضتها الضروريات الداخلية والخارجية الدولية ما يتطلب إيجاد حلول مناسبة للارتقاء بالخدمات التجارية في مدينة العلمة خاصة في مختلف الآماد في ظل الوضع العام للجزائر التي تسير نحو الانفتاح ونظام اقتصاد بديل عن اقتصاد النفط ورغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو إبرام اتفاقيات

الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة، وكما تعتبر كل أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر على اختلاف توجهاتها ومعايير تدخلها تشترك في عدم الاهتمام بشكل كبير بالنشاط التجاري وعدم تعمقها في إشكاليات تنظيم النشاط التجاري المستديم على الرغم من ما أفرزته نتائج التحولات التجارية في الفترة الأخيرة حيث تبين أن التوازن المجالي لهذا النشاط في المدينة لم يؤخذ بعين الاعتبار في مضامين هذه الأدوات واعتمادا على نتائج دراسة الواقع القائم في الفصل الثالث التي أسفرت على الأهمية التجارية لمدينة العلمة محليا وإقليميا ووطنيا فإن عملية تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة للنشاط التجاري مع استمرار النمو الحضري في مدينة العلمة ستتطلب إسقاط مفاهيم التنمية المستدامة في مشروع تنظيم النشاط التجاري في هذه المدينة، مع العلم أن التعمير التجاري الحضري الذي سينتج عن النمو الحضري الذكي هو الذي يسمح بالاندماج الاجتماعي والتكامل بين النشاطات الحضرية، ولا يساعد على التركيز التجاري والسكني في الأحياء المركزية، وكما يحد من النمو الحضري السريع ويحمي ويثمن التراث المحلي، ويشجع وسائل النقل الأخرى خارج السيارة أي النقل الجماعي والمشى والدراجة، وكما يدعم مقاربات حماية المحيط ويساعد على المحافظة الصحة العمومية للسكان في البيئة الحضرية، وجاءت الاحتياجات المستقبلية للمرافق الوظيفية التجارية تتمثل في بعض المراكز التجارية والأسواق والنتائج مبينة في الجدول رقم (07) في الملحق صفحة رقم (4م) لأن المرافق التجارية القائمة تعتبر كافية لتغطية الطلب والاحتياج حيث مثل نصيب الفرد منها خلال سنة 2018 بمحل تجاري لكل 11 نسمة، مع العلم أن مساحة الاحتياج خلال الفترة الحالية في سنة 2018 قدرت بـ 2 هكتار، وأما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فهي بـ 2.40 هكتار، وبينما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فستقدر بـ 2.40 هكتار، وخلال الأمد البعيد في سنة 2038 بـ 4.40 هكتار، وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى ما يلي:

1. حوكمة الأداء التجاري والخدماتي لشارع دبي:

إن تعزيز التجارة الراقية في شارع دبي باعتباره المجال المفضل لاحتكاك واندماج المجتمع العلمي زيادة على دوره الوظيفي في استقطاب إجمالي سكان الإقليم ينبغي التحسين والارتقاء أكثر في أدائه وهذا كما هو معمول به في الفضاءات التجارية الكبرى في باقي دول العالم التي ارتقت درجات عالية على سلم الحوكمة التجارية لأن العولمة أصبحت تفرض على الفواعل الاقتصادية منطلق البقاء في السوق للأسرع والأقوى في ميادين الإنتاج والتسويق وخدمة الزبون، وجاءت هذه العملية تتجسد فيما يلي:

1.1. الارتقاء بالأداء التجاري: نظرا للأهمية الاستراتيجية للمنتج الوطني في النهوض بالاقتصاد

الوطني فإن الأمر يتطلب على الوزارة الوصية وضع علامة وطنية للمنتج الوطني الواجب تشجيعه

وترقيته حيث يقع على الناشطين في قطاع الاستيراد في الجزائر عدم الإضرار بالمنتوج الوطني عن طريق تجنب استيراد المنتوجات المصنفة وطنيا وترقية وتشجيع المنتوج الجزائري من خلال إعطائه مكانة وأفضلية في عروض البيع والتسويق على المستوى الوطني والدولي وبالتالي تتحقق عملية الاستفادة لشركات الاستيراد من الامتيازات والتسهيلات التي يمنحها القانون الجزائري بمناسبة ترقية استهلاك المنتوج الوطني ولكن رغم ذلك لا تزال هيمنة المنتوج الصيني على باقي منتوجات الدول الأخرى ظاهرة للعيان في شارع دبي حيث يمتلك المنتوج الصيني قدرة تنافسية كبيرة على المستوى العالمي بالمقارنة مع العديد من المنتوجات والسلع لبعض الدول الأوروبية والأمريكية، وبالرغم من هذه القدرة التنافسية الكبيرة التي يتمتع بها المنتوج الصيني فإنه ينبغي على هؤلاء المستوردين عند وضع طلبيات الاستيراد من الصين طلب المنتوجات ذات المواصفات النوعية الجيدة لأن المستهلك الجزائري في معظمه أصبح في الآونة الأخيرة يفضل اقتناء منتجات ذات جودة عالية، وبصفة عامة يتحقق ارتفاع الأداء التجاري لشارع دبي فيما يخص هذه النقطة من خلال تنوع المنتوجات حسب نوعيتها وجودتها وتبعاً لذلك تتحدد أسعارها على أساس نوعيتها وتبقى للزبون الحرية التامة في اختيار ما يراه مناسباً من سلع حسب نوعيتها وسعرها.

2.1. تحسين الأداء الخدماتي: يعرف شارع دبي حركية تجارية نشيطة وتزداد هذه الحركة في المناسبات الكبرى على غرار الدخول الاجتماعي والأعياد المختلفة فهذه الحركية الكثيفة يصنعها يوميا متعاملون تجاريون يقصدون شارع دبي من مختلف مناطق الوطن وحتى من خارجه لذلك يقتضي الأمر تقديم خدمات نوعية لهؤلاء المتعاملين من حيث حسن التعامل معهم والسهر على توفير وسائل راحتهم وإطعامهم مع ترقية خدمات الاتصالات بواسطة ضمان خدمات متطورة في مجال الهاتف والانترنت وإضافة إلى تنظيم السيويلة المرورية حول شارع دبي وداخله مع تخصيص باحات جديدة لركن المركبات والسيارات، مع العلم أن خدمة الزبون تجاريا تعتبر حلقة هامة في نجاح وتوسع نشاط أي مؤسسة صناعية أو تجارية أو خدماتية حيث نالت حاجات ورغبات ونفسية وسلوك المستهلك اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الأكاديميين والمتخصصين في الدراسات التجارية المتخصصة في التسويق لأن مجمل العمليات الترويجية قائمة أساسا على رضا الزبون بإعطائه شعورا بالراحة عند اقتناء منتج أو سلعة ما وهذا ما يجعله دائم التفكير في العودة إلى نفس السوق والمحل لاقتناء نفس المنتج أو منتج آخر.

3.1. تنظيم عملية الإدارة والتسيير: يكون ذلك من خلال إنشاء هيئة مكونة من تجار شارع دبي ومن السلطات المحلية لمدينة العلمة ومن ممثلين عن العمال الذين يشتغلون في الشارع وتسمى هذه الهيئة بإدارة تسيير شارع دبي حيث تتولى التكفل بتنظيم شؤون الشارع من خلال رعاية مصالح تجار وزبائن

الشارع والعمال العاديين الذين يستترزون من هذا السوق يوميا، وإضافة إلى الحفاظ على الجانب البيئي للشارع الذي يتطلب إنشاء مؤسسات بيئية يتكون بعضها من عمال نظافة وبعضها الآخر يختص في نشاط إعادة رسكلة وتدوير المخلفات الورقية والحديدية والبلاستيكية الناتجة عن النشاط التجاري، وفي هذا الإطار وتدعيما للسياسة البيئية من أجل تحسين عملية الارتقاء بجودة الخدمات التجارية في المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية بإضافة الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة للبيئة حيث تم اعتماد رسوم على النشاط التجاري تتمثل أساسا في غرامة مالية تقدر بـ 1000 دينار جزائري على كل محل تجاري أو غير تجاري واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة، وغرامة مالية تقدر بـ 12500 دينار جزائري على كل محل تجاري أو غير تجاري واقع في بلدية عدد سكانها 50000 نسمة أو أكثر، وبينما بالنسبة للمحلات التجارية التي تحدث كمية نفايات أكبر وهي عادة المصانع أو المحلات التجارية أو الحرفية الكبرى، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد مبلغ الرسم ويتراوح ما بين 2500 و 5000 دينار جزائري وذلك مهما كان عدد سكان البلدية وبصفة عامة تهتم هذه الهيئة بكل ما يمكنه أن يقدم صورة إيجابية عن تنظيم النشاط التجاري في مدينة العلمة عامة وفي شارع دبي بصفة خاصة بالنسبة للزوار الأجانب.

2. ضرورة تجسيد مشروع المدينة التجارية العلمة كآلية لتنظيم النشاط التجاري:

يعتبر مشروع المدينة التجارية العلمة من أهم المشاريع النوعية الأولى في الجزائر حيث سيساعد مدينة العلمة على الدخول إلى ميدان التسوق العالمي وخاصة بعدما تمكن تجار العلمة من إنشاء مؤسسة مختصة على الطريقة الخليجية تعرف باسم المؤسسة العالمية للاستثمار وهي صاحبة مشروع هذه المدينة التجارية والتي دخلت حيز النشاط، حيث نزلت مجموعة من الخبراء من كوريا الجنوبية والسعودية بمدينة العلمة بطلب من كبار التجار لدراسة مشروع المدينة التجارية الذي أسندت مهمة إنجازه لمؤسسات عالمية سبق لها أن أنجزت مشاريع ضخمة في دول آسيوية، ومن أهم الجوانب الإيجابية والسلبية التي يمكن أن يخلفها مشروع المدينة التجارية العلمة ما يلي: بالنسبة للإيجابيات فالمدينة ستعمل على تحسين وضبط النشاط التجاري وفقا لمقاييس التعمير التجاري العصرية وهو الأمر الذي من شأنه التعزيز المرتقب لهذه المرافق التجارية حيث سيساهم في ضبط أمثل للسوق وتحسين شروط تمويل السكان وحماية قدرتهم الشرائية في مختلف الآماد، وأما السلبيات فتتمثل في حجم التكاليف المالية الكبيرة على عاتق الدولة الجزائرية والجماعات المحلية في مدينة العلمة وتوسع المساحة العمرانية على مساحات عقارية شاسعة كمنطقة زراعية خصبة، وزيادة أيضا المنافسة التجارية بين كبار تجار ومستوردي مدينة العلمة خاصة

وعدم مساهمتها في الرفع من رأس مال الشركة العالمية للتجار ومنحها مكانتها التجارية العالمية المتداولة لأن الشركة الحالية لا يساهم فيها إلا كبار التجار وعددهم سبعة تجار فقط مقابل 2500 تاجر ومستورد ولقد أنجزت الدراسة الخاصة بمشروع المدينة التجارية العلمة من قبل مكتب دراسات عالمي يعرف باسم (كون وان) والذي يمثله خبراء من كوريا ذلك أن هذا المكتب الكوري المشرف على العملية يحتل المرتبة 32 عالميا في إنجاز مثل هذه المشاريع الهامة في حين ستتولى الشركة السعودية (سناسكو) المتخصصة في التعمير التجاري عملية الإنجاز وفق المعايير الدولية وهي ذات الشركة التي تشرف حاليا على إنجاز المشروع حي البحر بوهران، حيث تخضع هذه المدينة للمقاييس العالمية المعمول بها في المدينة الآسيوية حيث تتوفر فيها كل مواصفات التسوق المنظم وتتضمن (02) برج عملاق يضم كل منها 19 طابق (R+19) ومحلات ومؤسسات موزعة على مساحة تقدر بـ 22 هكتارا، وكما تضم أيضا فنادق ومراكز أعمال وبنوك وقاعات للعرض ومراكز تأمين وقاعة محاضرات ومسجد بحجم كبير، وإضافة إلى 822 محلا تجاريا وباحات لركن السيارات وهذا بطاقة استيعاب تقدر بـ 1000سيارة، وكما يتضمن المشروع مساحات خضراء تتخللها طرقات موزعة بطرق علمية تسمح بالسير الحسن لحركة المرور والسلطات الولائية قدمت موافقتها على تجسيد العملية التي لم يبق منها سوى بعض الإجراءات بالتنسيق مع مصالح الحكومة لتتطلق أشغال الإنجاز في أحسن الظروف وتكون بذلك مدينة العلمة قد دخلت ميدان التجارة العالمية على طريقة الدول المتقدمة ولكن عندما دخل المشروع عملية ضبط الإجراءات النهائية لبداية الإنجاز تم تجميده بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والمالية مع العلم أن مشروع المدينة التجارية كان سيقام على مستوى المدخل الغربي لبلدية العلمة، لذلك فإن هذه المدينة هي نموذج نوعي للنشاط التجاري الذي كانت ستساهم في زيادة تركيز النشاط التجاري في المدينة وتوسيع مجال نفوذه إلى عمق التراب الوطني والعالمي وهذا طبعا سيفتح على الأقل 4000 منصب عمل جديد للشباب خاصة.

3. تفعيل وظائف السجل التجاري⁽¹⁾ في عملية المراقبة للنشاط التجاري:

يتميز السجل التجاري بأهمية كبيرة في عملية مراقبة وضبط النشاط التجاري القائم والممارس من طرف مختلف الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين والتجاربيين حيث يقدم للدولة بطاقة تقنية عن حجم النشاط التجاري القانوني القائم عبر المجال الوطني، ولذلك ينبغي زيادة تفعيل وظائف السجل التجاري في مراقبة النشاط

(1) السجل التجاري: هو سجل يقيد فيه أسماء التجار أفرادا كانوا أو شركات والبيانات المتعلقة بنشاطهم التجاري الذي يقومون به هذا فضلا عن جميع التعديلات التي تطرأ على عناصر النشاط التجاري أو على شخص التاجر ومركزه القانوني والمالي.

أنظر: محمد فهمي الجوهري، القانون التجاري الأعمال التجارية ونظرية التاجر والمحل التجاري، القاهرة، سنة 1986، ص 120.

التجاري في مدينة العلمة وحماية النظام الاقتصادي العام في الجزائر، وجاءت هذه الوظائف كما يلي:

1.3. الوظيفة الإعلامية: يعتبر السجل التجاري أداة للاستعلام عن الأشخاص القائمين بالأعمال التجارية حيث يساهم في دعم الثقة والقضاء على الممارسات غير الشرعية الكثيرة التي قد يلجأ إليها القائمون بالنشاط لتحقيق مصالحهم الخاصة مع العلم أن تطور وسائل الاتصالات سهلت بشكل كبير عملية الاطلاع على المعلومات المسجلة في السجلات التجارية حيث توجد هناك عدة مواقع في شبكة الانترنت لنشر البيانات المدونة في السجل التجاري⁽¹⁾.

2.3. الوظيفة الإحصائية والاقتصادية: وهو وسيلة للتحقيق المستمر في الأنشطة التجارية داخل الدولة عامة ومدينة العلمة خاصة ووسيلة فعالة في البناء الاقتصادي تستطيع الدولة على أساسه تخطيط سياسة اقتصادية ودفع حركيتها من خلال خلق التوازن المطلوب على تشجيع النشاطات التجارية المهمشة داخل المجالات الحضرية مع استمرار ظاهرة النمو الحضري المتسارعة، وكما تظهر أهميته الاقتصادية في القضاء على التجارة غير الشرعية والاقتصاد الموازي وهو ما يسمح للدولة بتحصيل الضرائب على التجار النظاميين والتي من شأنها المساهمة في خدمة التنمية الوطنية.

3.3. الوظيفة القانونية الإشهارية: يعتبر السجل التجاري من أهم وسائل الإشهار القانوني خاصة بعدما ظلت لمدة طويلة أوساط التجارة والأعمال هي التي تشرف على الأنشطة التجارية وطرق ممارستها ويقصد بالوظيفة القانونية الإشهارية للسجل التجاري أن المشرع يرتب آثار قانونية على عملية التسجيل في السجل التجاري على أساس أن التسجيل هو الوسيلة إلى إشهار المعلومات المتعلقة بالأفراد المتعاملين الاقتصاديين والتجاربيين ويتعامل معها المشرع التجاري.

4. حماية المستهلك وضمان المنافسة التجارية العادلة: إن حماية المستهلك من الأهداف المرتبطة بالنمو الحضري في مدينة العلمة في مختلف الآماد وفق خاصية تجانس الأنشطة التجارية الممارسة في المحلات التجارية أو التي يمارسها التجار المتنقلين بين الأسواق أو في الأحياء السكنية ذلك أن هذا يرتبط بالصحة العامة للسكان المستهلكة في هذه المدينة، وهذا ما يتطلب على مصالح وزارة التجارة المكلفة بمراقبة النشاط التجاري في هذه المدينة مطابقة النشاط التجاري الحقيقي للتاجر وكل هذا سيقدم قاعدة بيانات قابلة للاستغلال في ميدان التخطيط الحضري والتعمير والتنظيم للنشاط التجاري ومراقبة النمو الحضري والذي بدورها ستساهم في رسم السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية في مختلف الآماد

(1) نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون التجاري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون

أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016، ص 40.

لكن ينبغي أن يرافق هذه الوظائف تفعيل أجهزة الرقابة الملحقة بالمركز الوطني للسجل التجاري على المستويين المركزي والمحلي في متابعة الأنشطة التجارية غير المصرح بها من أجل رغبة بعض المكلفين بالخضوع لأحكام في التهرب من التزاماتهم القانونية رغم أن القانون وصل إلى معالجة هذه الظواهر السلبية إلى حد رصد عقوبات جزائية لكل من يتعدى على القواعد المنظمة للنشاط التجاري من خلال الأنشطة غير المصرح بها، وإضافة إلى إعادة ضبط النشاط التجاري في مدينة العلمة وفق البوابة الإلكترونية وهي الآلية الجديدة للسجل التجاري الإلكتروني حيث ستعمل في الوقوف على حقيقة النشاطات الممارسة لاتخاذ القرارات السليمة للسير والضبط الجيد للأنشطة التجارية داخل قطاع التجارة في الجزائر خاصة حيث ستفرض على التجار إتباع الإجراءات القانونية لممارسة النشاط التجاري وفقا لما يسمح به القانون حسب مدونة النشاطات التجارية الخاضعة لتنظيمات في السجل التجاري الذي يعتبر الأداة الفعالة لدعم الثقة في المعاملات التجارية والقضاء على مختلف أنواع الغش الاقتصادي والتجاري.

بعد التطرق لحجم الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية والصحية والوظيفية التجارية بشكل مفصل جاءت الاحتياجات للمرافق الخدمية الأخرى متفاوتة من حيث الاحتياج الحقيقي والمساحي حيث نجد المرافق الإدارية والأمنية ستحتاج إلى مساحة ستقدر بـ 129.79 هكتار، ثم لتليها المرافق الثقافية والترفيهية بـ 44.69 هكتار، ثم نجد المرافق الرياضية بـ 25.20 هكتار والمرافق الشعائرية بـ 21.6 هكتار وأخيرا المرافق الاجتماعية بـ 10 هكتار وهذا كما يوضح الجدول رقم (73) في الملحق صفحة رقم (32) وبالمقابل جاءت النتائج الخاصة بحجم الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمساحة الطرق والنشاطات الأخرى مبينة في الجدول الموالي رقم (74) وهذا بالاعتماد على بعض المعايير⁽¹⁾، وأما عن إجمالي تطور حجم الاحتياجات المساحية المستقبلية للنمو الحضري في مدينة العلمة فهي مبينة في الجدول رقم (75).

الجدول رقم (74): مدينة العلمة: الاحتياجات المساحية الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للطرق الأولية والثانوية

البيان	الاحتياجات المساحية (هكتار)			
	2018	2023	2028	2038
الطرق الأولية والثانوية	58.11	38.39	68.27	144.10
النشاطات المكملة للسكن	38.74	25.60	45.51	96.06
المجموع				308.87

المصدر: إنجاز الباحث، فيفري 2019

(1) المساحة المخصصة للسكن+المساحة المخصصة للمرافق=75% من إجمالي الاحتياجات المساحية اللازمة للتوسع.

المساحة المخصصة للطرق الأولية والثانوية=15% من إجمالي الاحتياجات المساحية اللازمة للتوسع.

المساحة المخصصة للنشاطات الأخرى المكملة للسكن=10% من إجمالي الاحتياجات المساحية اللازمة للتوسع.

الجدول رقم (75): مدينة العلمة: تطور حجم الاحتياجات المساحية المستقبلية للنمو الحضري في مختلف الآماد

الاحتياجات المساحية (هكتار)					البيان
المجموع	2038	2028	2023	2018	
1017.02	501.47	211.25	91.25	213.05	السكن
528.22	219.01	130.10	100.72	78.39	المرافق
308.87	144.10	68.27	38.39	58.11	الطرق الأولية والثانوية
205.91	96.06	45.51	25.60	38.74	النشاطات المكملة للسكن
2060.02	960.64	455.13	255.96	388.29	المجموع

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على نتائج الجداول رقم (65) و(70) و(71) و(72) و(74)، فيفري 2019

رابعا: احتياجات السكان للشبكات التقنية الأساسية:

بعد دراسة الواقع القائم للشبكات التقنية الأساسية في مدينة العلمة والمشاكل المرتبطة بها في الفصل الثالث سابقا سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى وضع تقديرات لاحتياجات السكان من هذه الشبكات وهذا في إطار تصور مستقبلي علمي من أجل زيادة التعمق في فهم طبيعة العلاقة بين النمو الحضري القائم وحجم الاحتياجات الحالية والمستقبلية الممكنة من هذه الشبكات ومدى مساهمتها في عملية التحسين والارتقاء بجودة الحياة الحضرية للسكان وتحقيق التوازن بين القطاعات الحضرية المهيكلة لهذه المدينة، مع العلم أن هذه الشبكات تشمل المياه العذبة، الصرف الصحي، الكهرباء وغاز المدينة وجاءت نتائج التقديرات المستقبلية حسب عدد السكان في الفرضية المتوسطة في مختلف الآماد كما يلي:

I. احتياجات السكان للمياه العذبة:

يعد توفير المياه العذبة للاستهلاك السكاني وللخدمات الأخرى في ميدان الصناعي والتجاري... إلخ أمرا ضروريا لاستمرار الحياة الحضرية في مدينة العلمة، وكما أنه ستزداد الحاجة إلى المياه في هذه المدينة بسبب زيادة نسبة التحضر والنمو الحضري وتطور الاستخدامات المنزلية خاصة في مختلف الآماد الأمر الذي سيصعب معه تلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمة، وعليه فإنه وحسب معطيات الجزائرية للمياه في مدينة العلمة فإن معدل استهلاك المياه في اليوم للفرد الواحد لدى سكان هذه المدينة خلال سنة 2018 لا يتجاوز 110 لتر/يوم/فرد، ولذلك فإن تقدير الاحتياجات المستقبلية للسكان من المياه العذبة في مختلف الآماد يأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الحضري والنمو الطبيعي للسكان ومستوى المعيشة الذي له تأثير كبير في تقدير احتياجات السكان للمياه العذبة، ذلك أن النمو السكاني كما هو

معروف يرافقه طبعا زيادة في حجم الكمية اليومية للمياه المستهلكة، وعليه سنعتمد في التقدير على المعدل الوطني الوارد في نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 وكذا معطيات مصلحة الإحصائيات على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف في 31 ديسمبر 2018 الخاصة بمدينة العلمة، مع العلم أن المعدل العالمي المعتمد من طرف المنظمة العالمية للصحة يقدر بحوالي 200 ل/يوم/ فرد كحد أدنى لجميع احتياجات الفرد المنزلية وهو مختلف من دولة لأخرى فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز هذا المعدل 220 ل/يوم/ فرد، وكما أن هذا المعدل في الجزائر يتوافق مع عدة عوامل منها النمو الحضري في المدن، المناخ، طبيعة القطاعات المستخدمة للمياه خاصة الصناعة والزراعة، مستوى التعليم والثقافة في المجتمع، نوعية وسعر المياه وأهمية دور حملات التوعية في الحفاظ على المياه العذبة وحسب تقدير الفرضية المتوسطة للسكان جاءت نتائج احتياجات السكان اليومية للمياه العذبة مبينة في الشكل رقم (68) الذي يؤكد الجدول رقم (76) في الملحق صفحة رقم (32) حيث سجلت احتياجات السكان للمياه العذبة الصالحة للشرب خلال الفترة الحالية في سنة 2018 بـ 40660.56 م³ حسب المعدل الوطني لسنة 2008، وفي حين سجلت حسب المعدل الحقيقي في هذه المدينة بحوالي 33544.96 م³ (1) في اليوم الواحد وهذا بفارق بين المعدلين الوطني والخاص يقدر بـ 7115.60 م³ في اليوم، وأما خلال الأمد القريب في سنة 2023 فسجل حسب المعدل الوطني لسنة 2008 بـ 47662.02 م³ في اليوم الواحد، وفي حين سجل حسب المعدل الحقيقي في المدينة بـ 39321.17 م³ في اليوم أي بفارق بين المعدلين الوطني والخاص يقدر بحوالي 8340.85 م³ في اليوم، وبينما ستصل احتياجات سكان مدينة العلمة للمياه العذبة خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 إلى 55869.3 م³ في اليوم وهذا حسب المعدل الوطني لسنة 2008، وبينما سيسجل الاحتياج حسب المعدل الحقيقي في هذا المدينة بـ 46092.17 م³ في اليوم الواحد وهذا بفارق بين المعدلين الوطني والخاص يقدر

(1) لقد تم حساب الاحتياجات اليومية خلال الفترة الحالية في سنة 2018 بالطريقة التالية:

$$\text{الاحتياجات اليومية المتوسطة (Qj)} = \text{معدل الاستهلاك الفردي في اليوم (N)} \times \text{عدد السكان (H)}$$

$$Qj = H \times N$$

$$Qj = 225892 \times 110$$

$$Qj = 24848120 \text{ L/Jour}$$

$$Qj = 24848.12 \text{ M}^3/\text{Jour}$$

لقد تم حساب كمية المياه العذبة التي تتسرب على أساس النسبة المقدرة بـ 35 % كما يلي:

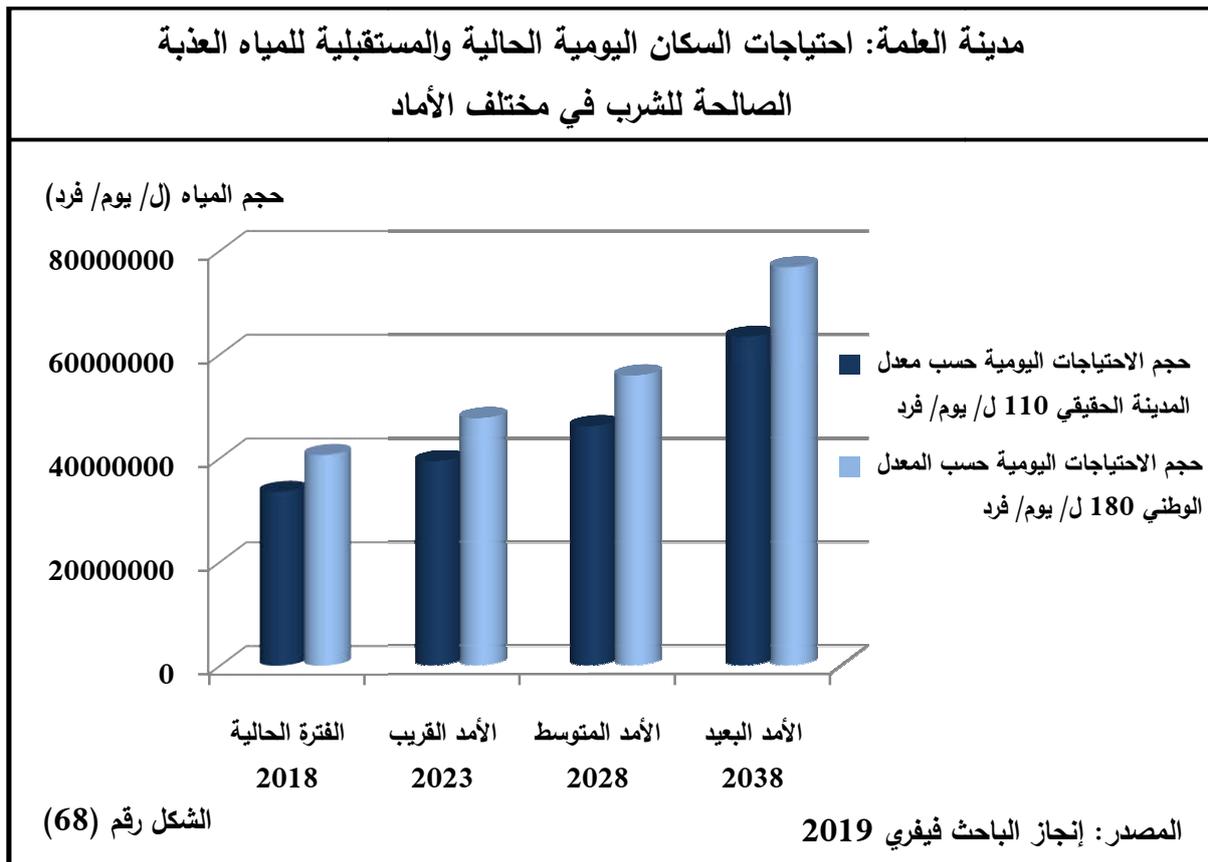
$$Qj = 24848.12 \times 35/100$$

$$Qj = 8696.842 + 24848.12$$

$$Qj = 33544.962 \text{ M}^3/\text{Jour}$$

$$Qj = 33544962 \text{ L/Jour}$$

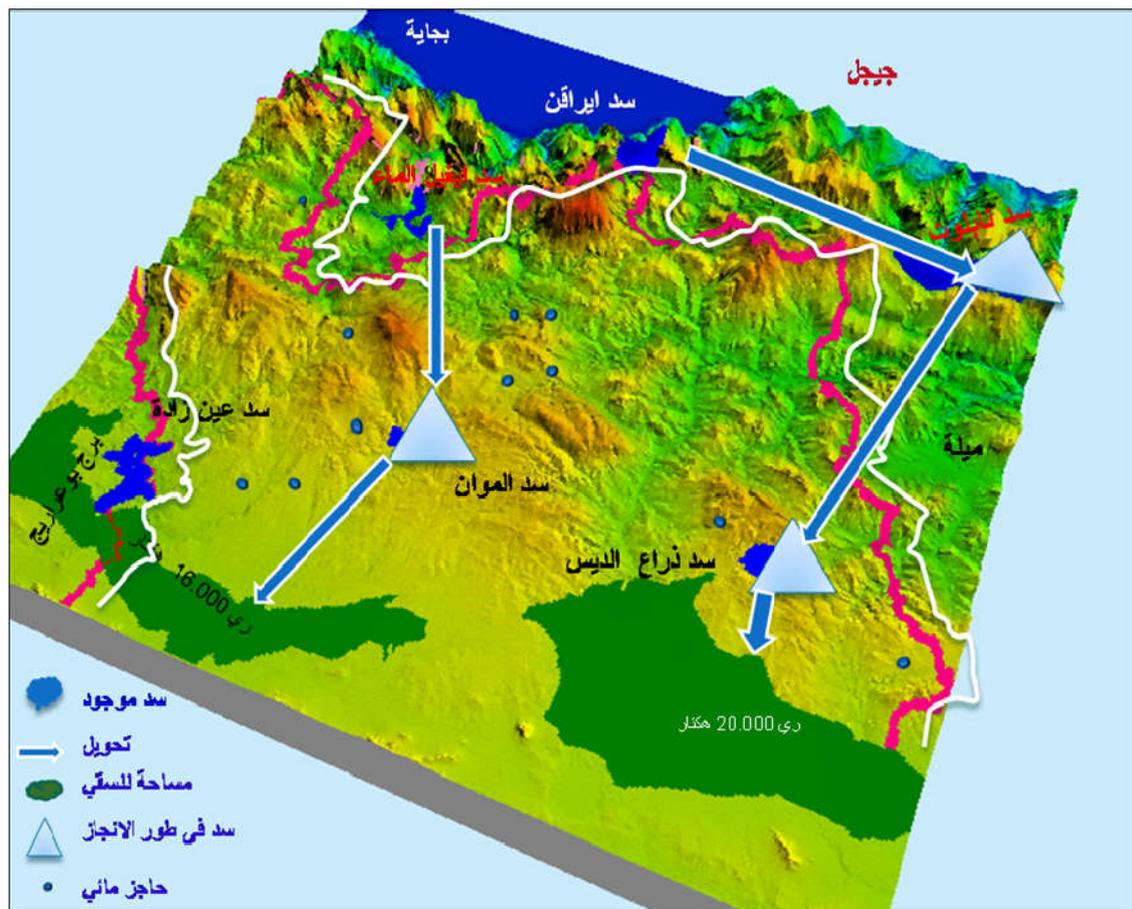
بحوالي 9777.13 م³ في اليوم، وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فستبلغ احتياجات السكان من هذه المادة الحيوية بـ 76766.58 م³ في اليوم وهذا حسب المعدل الوطني لسنة 2008، وفي حين ستسجل حسب المعدل الحقيقي في مدينة العلمة بـ 63332.43 م³ في اليوم أي يفارق بين المعدلين الوطني والخاص يقدر بـ 13434.15 م³ في اليوم الواحد، ولذلك فإنه ما لم يرافق الزيادة السكانية في هذه المدينة في مختلف سنوات التقدير زيادة مماثلة في توفير خدمات المياه العذبة الصالحة للشرب سيؤدي بالضرورة إلى حدوث فجوة بين النمو الحضري وبين إمكانية توفير هذه الخدمة حيث يتوجب على السلطات العليا في البلاد أو المحلية على حد سواء إتباع إستراتيجية لتلبية هذه الاحتياجات مستقبلا خاصة إذا ما نظرنا إلى الكمية الحقيقية المخزنة في السدود الصغيرة والحوجز المائية الواقعة بتراب ولاية سطيف حيث يتبين لنا قلتها وبعدها عن الكمية النظرية المتوقعة في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد والمراد توفيرها ضعيفة وهذا بسبب ضعف تساقط الأمطار في السنوات الأخيرة.



وعليه يبلغ عدد الأودية في ولاية سطيف 55 وادي وأهمها وادي بوسلام الدائم الجريان حتى في فصل الصيف فهو يجتاز عدة دوائر ليصل إلى وادي الصومام في ولاية بجاية، ولقد تم إنجاز سد عين زادة فوق هذا الوادي بولاية برج بوعرييج الذي يمون مدن ولاية سطيف والبرج والعلمة بالمياه العذبة والصناعية وتمون هذه الأودية الينابيع البالغ عددها 21104 ينبوع محدد حيث تستغل منها 124 ينبوع

كمصدر للمياه العذبة فقط والباقي تجرى في فصل الأمطار وتجف في الصيف أو تصب مياهها في الأودية، وكما تتوفر الولاية على مجموعة من المسطحات المائية التي أنجزت في إطار مختلف البرامج التنموية الهادفة إلى توفير المياه العذبة والفلاحة والصناعة وتقليص العجز المحتمل تسجيله حيث يتم تزويد سكان مدينتي سطيف والعلمة خاصة بـ 22.07 هـم³ من المياه العذبة من سد عين زادة والباقي من المياه الجوفية بالنسبة لمجموع سكان الولاية، وكما تم الشروع في إنجاز سدين كبيرين هما سد الموان وسد ذراع الدير كما هو مبين في الشكل الموالي رقم (69) حيث يعد هذا الإنجاز ثاني أهم مشروع في الإقليم ومن أهدافه تحويل ما يقارب 191 مليون هـم³ من المياه سنويا إلى منطقة العلمة من أجل تدعيم عملية التزويد بالمياه العذبة لتسعة مدن منها مدينة العلمة، وإضافة إلى أن هذا المشروع سيساعد القطاع الزراعي عن طريق سقي سهول العلمة على مساحة تقدر بـ 20000 هكتار.

مخطط تحويل المياه إلى السهول العليا لمنطقة العلمة وسطيف



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مصلحة الإحصائيات لولاية سطيف لسنة 2018 الشكل رقم (69)

إن المياه العذبة هي شرط أساسي في استمرار النمو الحضري وجودة الحياة الحضرية في مدينة العلمة وهي عنصر حيوي بالغ الأهمية يجب المحافظة عليه لضمان النمو الحضري المستديم وفي كل الميادين الأمر الذي يتطلب توعية المجتمع في المدينة بأهمية هذه المادة وضرورة تغيير عادات الاستهلاك والابتعاد عن الإسراف والتبذير وخاصة في ظل محدودية الموارد المائية والزيادة السكانية التي ينتج عنها زيادة في الطلب في مختلف سنوات التقدير مما يستوجب العمل على محورين:

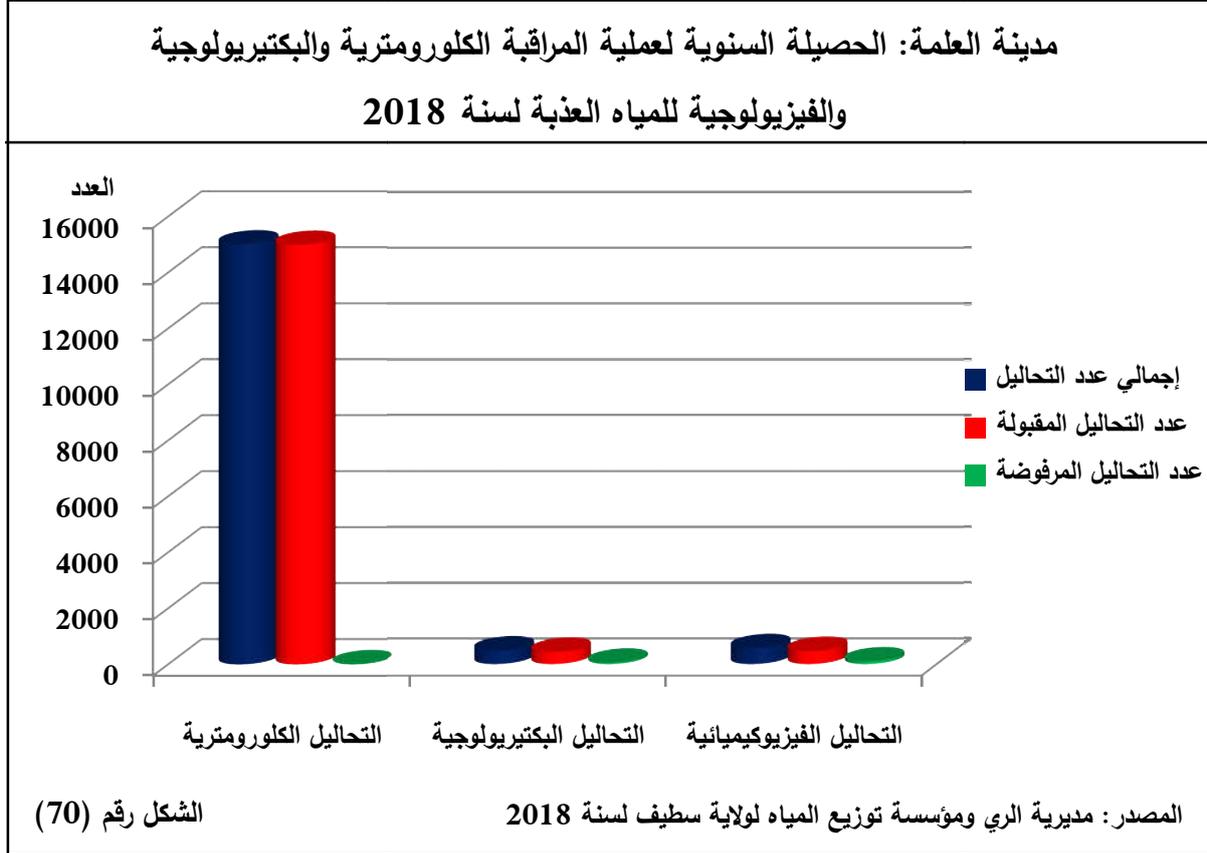
المحور الأول: يعنى بتنمية الموارد المائية المتاحة من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية التي تهدف إلى إضافة مصادر متاحة جديدة والحماية البيئية للمصادر الحالية التي تعاني من انخفاض منسوب مياه أحواضها الجوفية لقلّة إمدادها وتزويدها بالمياه لتذبذب تساقط الأمطار والتغيرات المناخية التي تشهدها الكرة الأرضية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

المحور الثاني: حسن إدارة واستخدام المياه وتخفيض الفاقد وترشيد استعمال المياه والانتقال من مفهوم إدارة التزويد إلى مفهوم إدارة الطلب على المياه وصولاً إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية ورفع درجة الوعي المائي وجعل ترشيد استهلاك المياه ثقافة وقيمة أخلاقية وسلوكية عامة في المجتمع. ولكن يجب على سلطات قطاع الموارد المائية بمدينة العلمة التخطيط عن طريق القضاء على بعض الإشكاليات التي تواجه القطاع في المستقبل ومنها ما يلي:

- سد العجز في توفير المياه باللجوء إلى مشاريع استخراج مياه الآبار للتزود بهذه المادة الحيوية ولكن تتطلب على وجه الخصوص حمايتها من التلوث البيولوجي والكيميائي الناجم عن مخلفات السكان الصناعية أو الكيماوية المفسدة لنوعيتها والمؤدية إلى اختلال نظامها مما يقلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي ويفقدها قيمتها الاقتصادية حيث تتسبب في أضرار صحية وبيئية كثيرة عند استعمالها بالرغم من ما تقوم به التربة من ترشيح وتصفية للمياه وتخليصها من معظم الشوائب إلا أن الشواهد تشير إلى تعرض المخزون الكبير للأرض من المياه العذبة إلى التلوث الناجم عن سوء استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والعضوية وترشح مياه الصرف الصحي مما أدى إلى زيادة تركيز الأملاح والمعادن والنترات وكثرة البكتريا العضوية بالمياه الجوفية وهذا ما يتطلب إحداث مخابر مختصة لمعالجة المياه وإجراء التحاليل بصفة دورية وعفوية للمحافظة على الطبيعة والصحة العمومية.

- القضاء على أهم العوامل المساعدة على استنزاف هذا المورد المهم في المدينة وذلك بالسهل على تنظيم مراقبة عمليات الصيانة الدورية لهذه الشبكة وتغيير الأجهزة غير الصالحة للاستخدام مثل قنوات التوصيل والعدادات وكذلك الحرص على علمية دفع تكاليف هذه الخدمة أي تسديد فواتير المياه.

- ضرورة المراقبة المستمرة لنوعية المياه وهذا للتقليل من خطر انتقال الأمراض والعمل على توفير مياه عذبة غير ملوثة مهما كان مصدرها سواء سطحية أو جوفية، وفي هذا الشأن يجب على مخابر مراقبة النوعية التابعة للجزائرية للمياه في إطار مهامها أخذ عينات من المياه وإجراء التحاليل المناسبة باستمرار وجاءت نتائج عينة سنة 2018 كما يبين الشكل الموالي رقم (70).



- تجنب ومنع السكان من التوصيلات غير القانونية للمساكن بخدمة الشبكة العامة للمياه العذبة.

- استعمال أحدث التقنيات وأساليب التسيير والتنسيق بين مديرية الري المكلفة بإحصاء مصادر المياه وتحديد الاحتياجات المستقبلية والإشراف على الدراسات الفنية والمراقبة التقنية وإنجاز المرافق وتسليمها لمديرية الجزائرية للمياه المتخصصة في تسيير وتوزيع المياه العذبة ومعالجتها والديوان الوطني للتطهير المتخصص في صيانة شبكة صرف المياه المستعملة ومحطات التحويل وتصفية المياه القذرة .

- تعزيز المنشآت القائمة على الأقل في الوقت الحالي بمنشأة لتخزين المياه بسعة 5000 م³ حتى تصل الكمية اليومية الموزعة إلى 23202 م³/يوم وفي سنوات التقدير حيث تتوفر مدينة العلمة على عدد معتبر من المنشآت الكبيرة للتجميع وتخزين المياه العذبة بلغ عددها 22 منشأة منها 6 خزانات كبيرة (برج للمياه) و5 خزانات متوسطة السعة بـ 11 حوض لتجميع المياه سعة تخزينها الإجمالية 14550 م³ موصولة بشبكتي التحويل والتوزيع وهذا لتعزيز كمية المياه العذبة حيث بلغت الكمية الإجمالية للمياه

العذبة الحالية الموزعة أي في سنة 2018 بـ 11900.58 م³/يوم منها والمفقودة 9047.90 م³/يوم وذلك يجب على المؤسسة المسيرة العمل على معرفة السبب ووضع حد لتبذير هذه الكمية التي تنقص من حصة الفرد من 144 إلى 105ل/يوم⁽¹⁾ وهذا يدل على رداءة شبكة تحويل المياه وشبكة التوزيع والعجز في التسيير والتحصيل وتحميل المؤسسة المسؤولية في هذا الوضع.

II. احتياجات السكان للكهرباء:

تعتبر الكهرباء من الشبكات التقنية الأساسية لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية باعتبارها الطاقة المحركة لأدوات ووسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني فضلا عن أنها تعد من المتطلبات الأساسية للنمو الحضري وتشجيع الاستثمار وتحسين نوعية البيئة الحضرية لحياة السكان، ولذلك فقد بلغ عدد المساكن الموصولة بشبكة الكهرباء حسب معطيات مديرية الصناعة والمناجم والطاقة لولاية سطيف لسنة 2018 بـ 38893 مسكن وبنسبة ربط 100 % حيث استكملت عملية الربط في إطار مشاريع المخطط الخماسي (2005، 2009) حيث جاءت استعمالات الكهرباء المنزلية تقدر بـ 123638359 كيلو واط، وبينما استعمالات الكهرباء الصناعية بـ 13205092 كيلو واط، وأما عن حصة الفرد من الكهرباء في مدينة العلمة فقدرت بـ 3130 كيلو واط، ورغم هذا التحسن الكبير الذي حقق خلال السنوات الماضية في ميدان الربط بشبكة الكهرباء إلا أن الإشكاليات المتعلقة بتزايد العجز في الطاقة الكهربائية نتيجة لتزايد الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان ستتزايد مع استمرار النمو الحضري والتوسيع في بناء المساكن في مدينة العلمة في مختلف الآماد، وعليه يتبين من الشكل رقم (71) الذي يؤكد الجدول رقم (77) في الملحق صفحة رقم (م33) أنه سيتزايد الطلب على توفير الطاقة الكهربائية عن طريق المشاريع العمومية التي ستبرمج وتتجز في مدينة العلمة بتزايد النمو السكاني والتطور العمراني فيها حيث يجب على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز خلال الأمد القريب سنة 2023 ربط وتجهيز ما يقارب 7780 مسكن جديد وهذا ما سيتطلب مضاعفة طاقات محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحسين شبكات التوزيع لضمان العملية التمويلية للإنارة المنزلية والعمومية المنتظمة وزيادة فرص الاستثمار ونمو الناتج والدخل والتشغيل، وكما سيتوقع أيضا خلال الأمد المتوسط توفير الطاقة الكهربائية لـ 16899 مسكن جديد، وعليه يجب أن يساير توفير هذه الاحتياجات وضع تخطيط وتصور تشريعي ينظم أعمال ومهام هذا القطاع جيدا وإلا ستتضاعف الآثار السلبية على فرص الاستثمار ونمو الناتج والدخل والتشغيل وهنا تبرز أهمية الاستثمارات الإستراتيجية للقطاع الخاص في هذا الميدان وخاصة في ظل تزايد عدد المؤسسات الصغيرة

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، مصلحة الإحصائيات لسنة 2018

والمتوسطة المعتمدة حسب قطاعات النشاط حيث تضم أكثر من 2893 مشغل⁽¹⁾، وكما سيؤدي استمرار النمو الحضري في مدينة العلمة خلال الأمد البعيد سنة 2038 إلى ارتفاع الطلب وبمعدلات كبيرة على الطاقة الكهربائية، ولذلك يجب على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز توفير الطاقة الكهربائية لأكثر من 40118 مسكن جديد، وعليه ينبغي على قطاع الطاقة أيضا القيام بمجموعة من الإجراءات وأهمها ضمان السير الحسن لأدائه مع رفع تكاليف التشغيل والصيانة عن طريق زيادة عدد المشاريع الخاصة بخطوط الضغط المختلفة وعدد المحولات الجديدة لتدعيم الشبكة مع ضرورة دراسة مواقعها المقترحة لوضع الأعمدة الكهربائية والأسلاك وطبيعة الارتفاقات والعوائق الناتجة عنها والمحددة للنمو الحضري حتى لا تسبب خطرا على السكان في هذه المدينة بسبب عدم احترام المسافات بينها وبين هذه العوائق واتخاذ تدابير السلامة اللازمة لذلك ضمن النسيج الحضري القائم والمستقبلي خاصة وكل هذا ستقابلة زيادة تصاعدية للمصاريف وللإيرادات المالية.

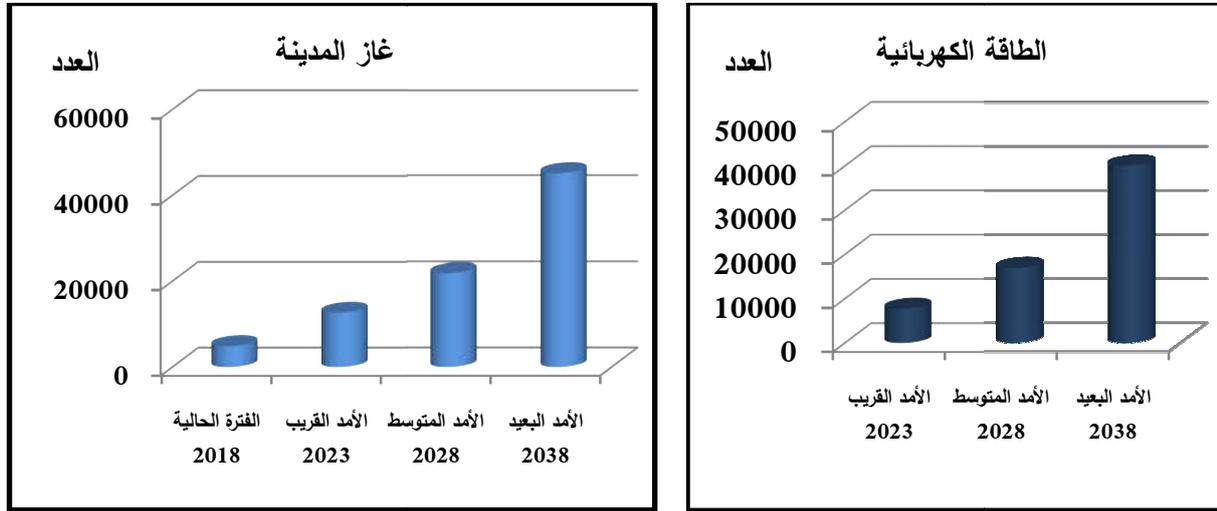
III. احتياجات السكان لغاز المدينة:

تعتبر شبكة غاز المدينة إحدى مؤشرات الرفاه في المجتمع حيث توفر الطاقة بأسعار منخفضة، وجاءت نتائج دراسة الواقع القائم لهذه الشبكة في مدينة العلمة تكشف عن ارتفاع نسبة ربط الحضيرة السكنية القائمة بشبكة غاز المدينة من 27.15 % سنة 1999 إلى 77.30 % سنة 2010، وكما يتوقع وصول النسبة إلى 87.35 % مع نهاية سنة 2018 أي ما يعادل 33973 مسكن، وكما تم تسجيل بقاء ما يقارب 4920 مسكن بدون ربط بهذه الشبكة، مع العلم أن هذه المشاريع جاءت مبرمجة في إطار المخطط الخماسي (2005، 2009) وميزانية ولاية سطيف الخاصة، وإضافة إلى بعض المشاريع الجاري إنجازها والمتوقع انتهاء الأشغال بها مطلع سنة 2019 مما سيرفع النسبة إلى 90.86 %، وجاءت احتياجات السكان إلى غاز المدينة في مدينة العلمة بشكل كبير سواء في الوقت الراهن أو في مختلف الآماد وهذا كما يبين الشكل رقم (71) والذي يؤكد الجدول رقم (14) في الملحق صفحة رقم (م8) حيث قدر العجز القائم خلال الأمد المتوسط في سنة 2023 بحوالي 12700 مسكن، وكما يتوقع أن تتضاعف احتياجات السكان لهذه الشبكة بتزايد عدد السكان وتحسن المستوى الاقتصادي وتزايد متطلبات الحياة الحضرية في المستقبل فخلال الأمد المتوسط في سنة 2028 يتوقع أن يصل العجز إلى 21819 مسكن وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فسيصبح عدد المساكن التي ستحتاج إلى الغاز بـ 45038 مسكن وجاءت هذه الاحتياجات صورة طبق الأصل عن حقيقة الواقع القائم للنمو الحضري في مدن العالم الثالث

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، مصلحة الإحصائيات لسنة 2018

النامية غير القادرة على استقبال النمو الحضري السريع في الأفق بسبب عدم تنفيذ التخطيط الحضري المستديم والسياسات المشتركة بين جميع القطاعات، مع العلم أنه ينبغي توفير شبكة الغاز بطريقة منظمة وقانونية في الأحياء السكنية القائمة بالمدينة لنفاذي كل الأخطار التي قد تتجم عنها تكاليف كبيرة تقع على عاتق الدولة الجزائرية والجماعات المحلية في الولاية عامة ومدينة العلما خاصة نتيجة لحجم هذه المشاريع وهذا مع ضرورة التركيز على تحديث كفاءة الطاقة أي التركيز على مشاريع أنظمة الطاقة اللامركزية واستكمال الشبكات وتشغيلها بواسطة مصادر الطاقة البديلة المتجددة مثل الطاقة الشمسية على الأسطح القائمة على اقتصاد مشترك وذلك خلال الأمد البعيد في سنة 2038.

مدينة العلما: احتياجات المساكن الحالية والمستقبلية للطاقة الكهربائية وغاز المدينة في مختلف الآماد



الشكل رقم (71)

المصدر: إنجاز الباحث فيفري 2019

IV. احتياجات السكان للصرف الصحي:

تبرز العلمية المرتبطة بالمدخلات والمخرجات الناجمة عن الشبكة التقنية للصرف الصحي في مدينة العلما حيث يلاحظ أن العديد من الأحياء استفادت من هذه الشبكة مثلها مثل كل أحياء مدن الشبكة الحضرية الجزائرية عامة إلا أنها تعاني من نقائص كبيرة ناتجة عن عدم الاهتمام بها وصيانتها من طرف مصالح البلدية، وكما أن استمرار النمو الحضري سيفرض على الجهات الوصية في الدولة تنفيذ مشاريع هامة للمجاري والصرف الصحي عن طريق توسيع وتحسين خدماتها بإقامة شبكات للمجاري وإعادة تأهيل المجاري القديمة المقامة، ولذلك سنقترح اعتمادا على ما سبق ذكره العمل على ضمان جودتها حتى تساهم في تحقيق العيش في بيئة حضرية نظيفة وصحية والتي ستعكس بدورها أيضا إيجابيا على سلامة

السكان لارتباطها مباشرة بالصحة العمومية كما يلي:

1. حماية البيئة الحضرية والصحة العامة من الآثار السلبية للنفايات الصلبة الحضرية العمومية:

تعتبر النفايات الصلبة الحضرية العمومية إحدى المحاور الكبرى للدولة الجزائرية والجماعات المحلية وجاء تصنيف النفايات الحضرية الصلبة في مدينة العلمة حسب مصادرها كما يلي: نفايات المطابخ النفايات التجارية، نفايات الشوارع، النفايات الناتجة عن عمليات البناء والهدم والحفر ومصانع الطوب والنفايات الناتجة من النشاطات الصناعية، ولذلك تعد ظاهرة عدم التحكم في جمع النفايات الصلبة في مختلف أنحاء مدينة العلمة من أهم المظاهر الملوثة للبيئة الحضرية المشوهة لوجه المدينة والمؤثرة على البيئة والصحة العامة فيها بالرغم من الجهود المبذولة لرفع المستوى البيئي في المدينة، مع العلم أن كمية النفايات الصلبة ستزيد مع استمرار النمو الحضري في مختلف الآماد خاصة وأن معدل إنتاج الفرد من النفايات الصلبة يرتفع بارتفاع المستوى الاقتصادي للسكان حيث بينت إحدى الدراسات أن كمية النفايات الصلبة تتزايد بتزايد الناتج القومي الإجمالي حيث تزايد إنتاج الفرد من النفايات في دول مجلس التعاون الخليجي عن 1 كلغ/ فرد/ يوم حيث تأتي في مقدمة هذه الدول البحرين بـ 1332 كلغ/ فرد/ يوم، ثم لتليها قطر بـ 1300 كلغ/ فرد/ يوم وثم السعودية بـ 1225 كلغ/ فرد/ يوم، ثم لتلي هذه المجموعة الدول التي يتراوح حجم ما يخلفه الفرد يوميا من 500 كلغ/ فرد/ يوم وفي مقدمتها لبنان حيث ارتفع هذا المعدل إلى 950 كلغ/ فرد/ يوم، وبينما الأردن إلى 935 كلغ/ فرد/ يوم، ثم ليبيا وتونس والمغرب والجزائر إلى 587 كلغ/ فرد/ يوم⁽¹⁾ وتندرج ضمن هذه الأخيرة المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة، ولذلك فإنه ستتزايد كمية النفايات الصلبة في مدينة العلمة حيث سيواصل معدل إفراز الفرد الواحد من النفايات في ظل النمو الحضري والتجاري والصناعي في مختلف الآماد وبالمقابل عدد العاملين في التنظيف الحضري في المدينة لا يتجاوز عددهم 582 عامل أي بمعدل عامل لكل 388 نسمة من السكان المقدر عددهم بـ 225892 نسمة في سنة 2018، غير أنه يبقى معدل مزلل جدا خاصة إذا علمنا أن هذا العدد من العمال يشمل الإداريين والفنيين وسائقي الآلات وأن أغلب هؤلاء العمال موظفون غير ثابتين(متعاقدون) أي أن هذا العدد يتغير من وقت لآخر، وجاءت كمية النفايات الحضرية تكشف عن التزايد المستمر في مختلف الآماد وهذا اعتمادا على معدل إنتاج الفرد في اليوم الذي يقدر بـ 0.6 كلغ/ فرد/ يوم⁽²⁾، وهذا كما

(1) الفقيه نجاة حسن، الدور الوظيفي لشبكة النقل الحضري في مدينة صنعاء، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، السنة الجامعية 2015، ص462.

(2) المخطط التوجيهي لتسيير النفايات الصلبة لمدينة العلمة، لسنة 2004، ص120.

يبين الشكل رقم (72) حيث ستقدر كمية النفايات الصلبة الحضرية خلال الأمد القريب في سنة 2023 بـ 158.87 طن/يوم وطبعا هذا وفق عدد السكان في الفرضية المتوسطة والمقدر بـ 264789 نسمة وبينما خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 فستبلغ كمية النفايات الحضرية بـ 186.23 طن/يوم لعدد السكان المقدر بـ 310385 نسمة، وأما خلال الأمد البعيد في سنة 2038 فتسجل هذه الكمية في ذلك الوقت بـ 255.89 طن/يوم وهذا حسب عدد السكان المقدر بـ 426481 نسمة، وعليه فإن النفايات الصلبة الحضرية في مدينة العلمة ستكون متكونة من مواد مختلفة ومتعددة حسب المصادر الناتجة عنها حيث ستحتاج عملية إدارة النفايات في ظل النمو الحضري الآني والمستقبلي إلى ما يلي:

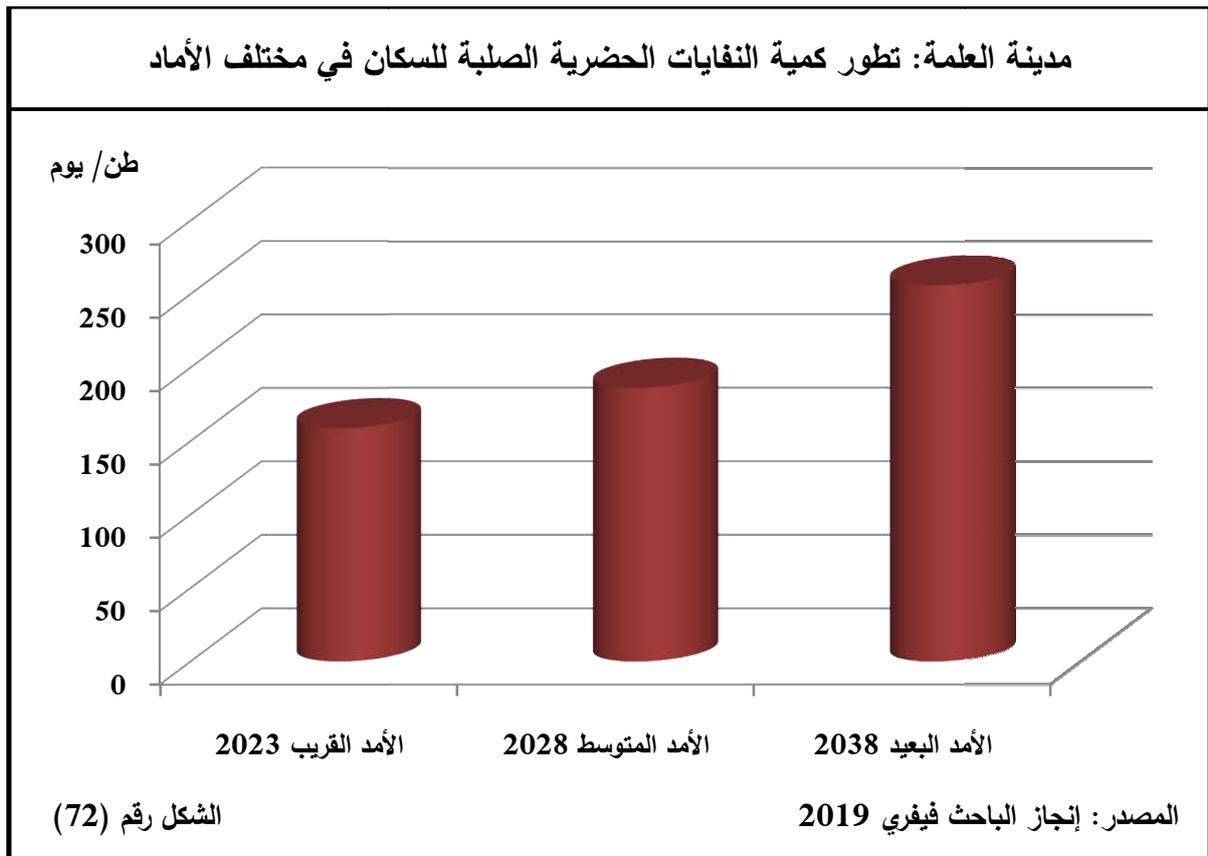
- القيام بمراجعة وتقييم شامل لكل التشريعات القانونية المنظمة لتسيير النفايات الحضرية الصلبة في ظل الواقع القائم للنمو الحضري الذي تشهده المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة من خلال جرد واقعي للمشاكل المستمرة وتقديم الحلول الناجعة إن وجدت، وإعادة تصميمها بشكل يناسب ظروف وخصوصية المدن الجزائرية مع مراعاتها للتحولات التي تشهدها البلاد خاصة والعالم عامة.

- تدعيم إمكانيات التنظيف الحضري في جميع الجوانب فضلا عن توفير الموارد المالية والإدارية خاصة في ظل النمو الحضري في المستقبل حتى تجعل إدارة عملية التنظيف الحضري ناجحة في القيام بعملها على أكمل وجه من جمع النفايات ونقلها، وخاصة في الأحياء الفوضوية التي تمنع خصائصها من حيث التخطيط الحضري وضيق الشوارع والأزقة عائقا أمام تسيير عملية التنظيف الحضري في تجميع ونقل القمامة من الشوارع مما سيزيد من الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة لهذه النفايات.

- معرفة كمية ونوعية المخلفات الناتجة عنها وذلك لتخطيط عملية الجمع والنقل واختيار طرق المعالجة بكفاءة عالية، مع العلم أن هذه النفايات تختلف من حيث النوعية والكمية من فصل لآخر ومن حي سكني لآخر ضمن محيط التعمير لهذه المدينة، ويعزى هذا إلى اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأنشطة الحضرية المختلفة، وبشكل عام الاهتمام بالبحث عن الوسائل والإمكانيات اللازمة لإيجاد البدائل الكفيلة من خلال استخدام طرق المعالجة للحد من أخطار التلوث الذي يمكن أن يهدد البيئة الحضرية عبر المجال الحضري في هذه المدينة.

- المحافظة على المظهر الجمالي للبيئة وذلك بإنجاز مصنع لمعالجة النفايات والفضلات وكذا تخصيص مركز للردم التقني في الجهة الجنوبية لهذه المدينة بجوار المنطقة الصناعية العلمة وهذا بعد استكمال عملية ربط المساكن بشبكة الصرف الصحي، مع العلم أنه لزيادة الحماية للمجتمع السكاني في هذه المدينة من خطر الأوبئة والأمراض يتوجب القيام بعملية الصيانة الدورية لهذه الشبكة.

- استعمال الطرق الحديثة للتخلص من النفايات الصلبة وأقل تلويثا للبيئة الحضرية وأهمها الطمر الصحي وحرق النفايات الصلبة، التحلل الحراري وإعادة الاستفادة من النفايات(التدوير).
- إعادة ترتيب مهام مسؤولية الأعضاء المكونين لها والواجبات لدور الجماعات المحلية وصلاحياتها في عملية التنظيف الحضري باعتبارها الجهة المخول لها الحفاظ على النظافة والصحة العمومية داخل حدود إقليمها عامة ومدينة العلمة خاصة في التلوث والتصريف ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة وحماية البيئة مع ضرورة توفير كل الوسائل والخدمات لتحسين إطار المعيشة وحماية البيئة الحضرية في المدينة.



خامسا: تنظيم شبكة الطرق والنقل الحضري العمومي الجماعي:

إن تسيير وتنظيم النقل الحضري الجماعي العمومي الحالي وفي مختلف الآماد لا يقتصر على طرف أو طرفين فقط بل على عدة مصالح وهيئات يجب أن تسهر على السير الجيد لاستغلال منظومة النقل في سبيل توفير خدمة عمومية مريحة للمتقنين، وكل هيئة تتدخل حسب اختصاصها وصلاحياتها المخولة إليها، ذلك أن أول هيئة تشرف على تسيير وتنظيم النقل الحضري الجماعي على الصعيد المركزي هي الدولة ممثلة في وزارة النقل، التجارة، الأشغال العمومية، المالية، السكن والداخلية والجماعات المحلية هذه الأخيرة تتمثل في البلدية، وأما على الصعيد المحلي فإن النمو الحضري الذي ستعرفه مدينة العلمة هو علامة ديناميكية واضحة للتنمية الحضرية لكنه سيحمل معه العديد من مشاكل عدم التوازن خلال الأمد المتوسط والبعيد ذلك أن المدينة خلال الأمد المتوسط في سنة 2028 هي تجمع حضري سيضم أكثر من 310385 نسمة وحجم التنقلات الكبيرة للسكان التي يمكن تصورها يجعل التفكير مليا في توفير عناصر تضمن دعم واستمرارية النمو الحضري من خلال وضع منظومة نقل في المستوى المطلوب تحقق ربط كل الأحياء السكنية المولدة للحراك بالمحاور الكبرى للنشاط الأمر الذي لا يأتي إلا بتضافر جهود الباحثين والفاعلين ومختلف الكفاءات المتخصصة في ميدان النقل والتهيئة الحضرية عن طريق اللجنة البلدية للنقل والمرور مشكلة من ممثلي مختلف الهيئات والمديريات الإدارية ومصالح الأمن الحضري، وإضافة إلى ممثل المنظمة الوطنية للناقلين للولاية، وجاء هذا التفكير يتمثل في خلق نوع من التوازن بين ثلاثية تخطيط النمو الحضري ومسارات شبكة الطرق وتطوير وسائل النقل في مدينة العلمة عن طريق جملة من المشاريع الخاصة بالنقل والمواصلات الهدف منها هو زيادة عصرنة المدينة ومن بينها ما يلي:

I. مشروع الطريق الذي يربط بين ميناء جن جن بولاية جيجل ومدينة العلمة:

لقد كان للتطور السريع في زيادة التوسيع في مد شبكة الطرق التي تربط مدينة العلمة بإقليمها والأقاليم الأخرى في البلاد أين نخص بالذكر مشروع الطريق الذي يربط بين أول نقطة في جيجل وهي ميناء جن جن وآخر نقطة في سطيف وهي العلمة حيث يعتبر شريان حيوي للإقليم المحلي عامة من شأنه أن يكون نقلة نوعية وقيمة إضافية للإقليم المحلي ومدينة العلمة حيث يمتد على مسافة تقدر بـ 110 كلم⁽¹⁾ وتتقاسم الولايتان المشروع بالتساوي بـ 55 كم لكل منهما وتسهر السلطات المحلية للولايتين تحت إشراف وزارة الأشغال العمومية والنقل على إنجازها ويتضمن المشروع عديد المحولات والمنشآت الفنية، على غرار الجسور التي يبلغ عددها 50 جسرا و 13 محولا و 31 ممرا علويا ونفقا أرضيا مع العلم أنه كلف ميزانية

(1) مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف، فرع العلمة، جانفي 2019

الدولة الجزائرية قيمة مالية كبيرة قدرت بثلاثة ملايين دولار وتشرف على إنجاز العديد من الشركات الأجنبية الإيطالية التركية والوطنية، وأما عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع فإنه سيشكل منفذا يربط مدينة العلمة التي يمرّ عليها الطريق السيار بأهم الموانئ الجزائرية وهو ميناء جن جن بولاية جيجل ما يساعد على زيادة حجم وسهولة التبادلات التجارية الهامة من ولاية جيجل وإلى مدينة العلمة في انتظار تدشين هذا الطريق الذي تأخر كثيرا لعدة أسباب رغم تدخل السلطات العليا من الوزارة الأولى ووزارة الأشغال العمومية لمواجهة العراقيل وخاصة المتعلقة بنزع الملكية لفائدة المنفعة العامة والاعتراضات التي تمت من طرف أصحاب الأراضي خاصة على مستوى ولاية سطيف وفي تضاريس جدّ صعبة وكلها عوامل ساهمت في تأخر عملية إتمام المشروع وتسليمه خلال سنة 2019 ومن مميزاته ما يلي: سهولة السير وسيولة الحركة حيث سيخفف إلى حد كبير كثافة الحركة باتجاه الشمال وتقليل الزمن المستغرق في المسافات نتيجة المؤهلات الفنية التي سيقدمها الطريق والأعباء المادية لحركة النقل وخاصة حوادث المرور، تسهيل عملية المبادلات التجارية خاصة بالنسبة للمستوردين من تجار مدينة العلمة وكذا تحرير نقل البضائع والسلع من وإلى الأسواق الجهوية والوطنية في إطار التحول نحو الاقتصاد الحر، وكما يمكن من خلق حركية اقتصادية بين الإقليم المحلي وأقطاب الاقتصاد الوطني وبالمقابل نجد بعض الجوانب السلبية لهذا الطريق تبرز فيما يلي: عدم رضا أصحاب الأراضي التي استغلت في إنجاز الطريق رغم أن السلطات الولائية كانت هي الأولى في حل مشكلة العقار والتعويضات على ذلك، قطع المجال إلى قسمين مما يصعب على السكان التنقلات اليومية بين طرفي الطريق وتناقض طبيعة المشروع الاصطناعية بوضع ملايين الأطنان من مادة الأسمت على نطاق ترابي، وكذا إحداث اختلال في التوازن البيئي للمجال الجغرافي بعناصره النباتية والحيوانية في ظل الاهتمام بالبيئة ورغم ذلك يبقى هذا الطريق بمثابة شريان حيوي لمدينة العلمة وكذا المحلي والوطني بمكوناته المادية والبشرية يسمح بتحويل مدينة العلمة إلى مجال مفتوح يزيد من تكثيف العلاقات وفرص الارتباط بمراكز حضرية ومجالات أبعد حيث تغيرت مفاهيم وقياس المسافات والأبعاد لتصبح أبعاد زمنية فقط.

II. مشروع الإزدواجية لتدعيم الطريق الوطني الذي يربط العلمة وبازر سكرة، حمام السخنة وسطيف:

تراهن سلطات ولاية سطيف على نجاح مشروع إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم (77) الرابط بين مدينة العلمة ومفترق الطريقين الوطنيين (77) و(75) باتجاه مدينة حمام السخنة مرورا بحي علي الأوراسي التابع لبلدية بازر سكره، ويمتد هذا الطريق على مسافة 15 كلم حيث أسندت أشغال الإنجاز إلى ثمانية (08) شركات ومؤسسات خاصة وعمومية، حيث يعرف الطريق الوطني رقم (77) حركية

مرور كثيفة باعتباره يربط بين مدينة العلمة التجارية والولايات والبلديات الشرقية والجنوبية الشرقية. وإضافة إلى مشروع الطريق الاجتتابي الشمالي الذي سيفك الخناق على مدينة العلمة حيث يمتد على مسافة 12 كلم من مفترق الطرق القريب من ملعب مسعود زقار إلى غاية المدخل الغربي للمدينة بمنطقة السمارة مرورا بحي فوطالي بكير وصبايحي وعظيمي وبوخبله وتقدر تكلفة المشروع بـ 100 مليار سنتيم.

III. مشروع إخراج خط السكة الحديدية عن النسيج الحضري:

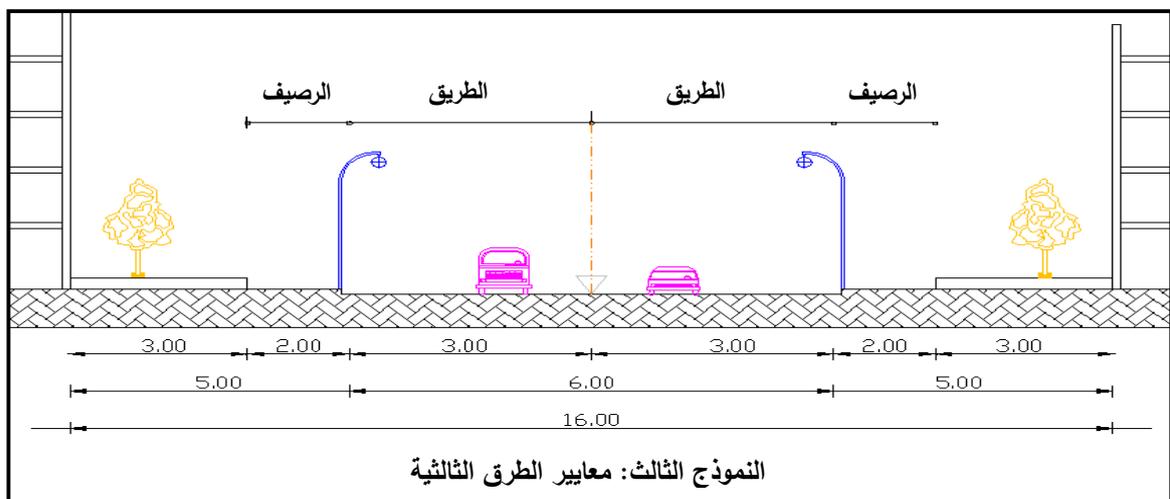
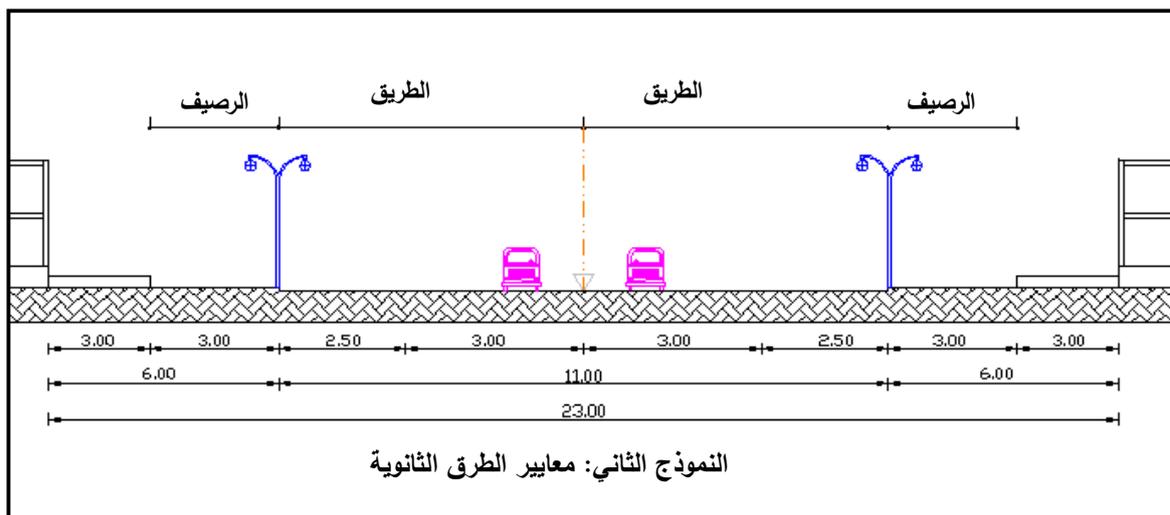
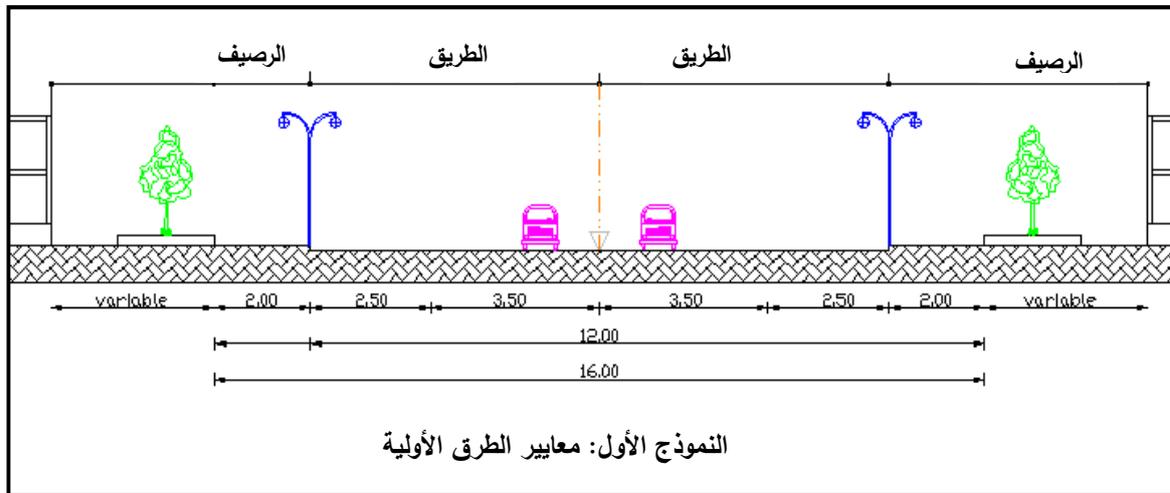
يعتبر هذا المشروع المتضمن إخراج خط السكة الحديدية من النسيج الحضري ليمر عبر المنطقة الصناعية العلمة أولوية من أولويات السياسة المحلية لزيادة الاهتمام أكثر بتخطيط النمو الحضري ضمن التخطيط الحضري، وكما أنه جاء كضرورة منطقية لبناء صورة مستقبلية واضحة لهذه المدينة لدى الفاعلين، وإضافة إلى تدعيم عملية الربط بين مدينة العلمة وبلديات الولاية والولايات المجاورة.

- وأما على مستوى النقل الحضري العمومي فينبغي تطبيق مراقبة وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن طريق الولاية والبلدية في إطار التنظيم العام للتنمية والنمو الحضري في تسيير النقل الحضري ومختلف هياكل الطرقات ذات الطابع المحلي من هياكل استقبال المسافرين من محطات برية وحضرية ووقوف العربات الميكانيكية والحركة المرورية عبر الطرق وهذا في إطار المرسوم التنفيذي رقم 89 / 165 المؤرخ في 29 أوت 1989 والمتضمن تحديد مهام وزير النقل حيث ينص على أن مسؤولية هذا الأخير هي اقتراح عناصر السياسة الوطنية في ميدان النقل مع العلم أن هذا المرسوم ساهم في زيادة صلاحيات عديدة لوزير النقل من أجل نجاعة تطبيق إرادته في تخطيط البنية التحتية للنقل الحضري العمومي ومراقبة نشاطاته عبر المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة.

- وأما بالنسبة لشبكة الطرق فينبغي تحسينها بكل أنواعها خاصة منها الثالثة وذلك عبر الأحياء الفوضوية لاسيما حديثة النشأة منها حي بوخبله عن طريق الزيادة في أبعادها سواء للطرق الموجودة حاليا أو المراد إنجازها في مختلف الآماد إن أمكن ذلك وتعبيدها وإنشاء الأرصفة لها وصيانتها من أجل تسهيل حركية السكان داخلها خاصة والمجال الحضري في المدينة بصفة عامة. أنظر الشكل رقم (73).

- تحديد قواعد وضع الإشارات المرورية وترقية الوقاية والأمن المروري وفق ما نصت عليه وزارة الأشغال العمومية مع ضرورة وضع إعداد مخطط لتنمية النقل عن طريق تفعيل دور السكة الحديدية وإنجاز طرق أخرى والمنشآت الفنية، وإضافة إلى تحسين ظروف التنقل سيراً على الأقدام في المدينة خاصة في ظل نقص تهيئة الأرصفة واللامبالاة من طرف بعض السائقين لحقوق المشاة وتوفير ظروف الأمان في الأماكن العمومية وممرات الراجلين والإنارة وزيادة فرض تطبيق قانون المرور بخصوص حق الراجلين.

مدينة العلة: طبيعة المعايير الواجب اعتمادها في الإنجاز والتهيئة الحضرية لشبكة الطرق في مختلف الأمد



الشكل رقم (73)

المصدر: مديرية السكن والعمران لولاية سطيف، فرع العلة، جانفي 2019

والسؤال الذي يطرح هنا ما مدى توفر الإرادة في اعتماد مبدأ الحد من استعمال السيارة في اختيار معالجة مستقبل النمو الحضري المستديم لمدينة العلمة؟ وبالمقابل نجد الحواضر الكبرى في الجزائر العاصمة وقسنطينة وغيرها تعرف بمدن الاختناقات المرورية وصعوبة التنقل، فهل يمكن لمدينة العلمة أن تتفادى ذلك مستقبلا لتصبح نموذجا عن المدينة المستديمة؟، وعليه فإن ما يؤكد وعي الدولة الجزائرية بضرورة تطوير منظومة النقل الحضري العمومي في المدن الرئيسية عودة المؤسسات العمومية للنقل الحضري للخدمة في العديد من المدن الجزائرية، وبالإضافة إلى مشاريع الترامواي المبرمجة في الكثير من مدنها التي من شأنها أن تكون بديلا إستراتيجيا لوسائل النقل الفردية، ولذلك فإن هذه الإرادة الحكومية في وضع نظام نقل جماعي هام تستدعي بالموازاة القيام محليا بمجموعة من الإجراءات لنجاح هذه المشاريع وعلى رأسها تجسيد مبدأ الخدمة العمومية الراقية في قطاع النقل العمومي الذي من شأنه المساهمة في تبليغ تحقيق الحقوق الأخرى كالخدمات الصحية والتعليمية...إلخ.

سادسا: استدامة النمو الحضري من العوائق والأخطار الطبيعية والتكنولوجية وتلويث موارد البيئة الطبيعية:

لقد تمثلت المؤهلات في توضع مدينة العلمة على منطقة منبسطة حيث ساهم ذلك في سهولة مد مختلف الشبكات التقنية خاصة منها شبكة الصرف الصحي والتطور العمراني في كل الاتجاهات، وبالمقابل نجدها تعاني من وجود ارتفاعات⁽¹⁾ (les servitudes) وعوائق وأخطار (les risques) حيث تشكل موضع معيق في عملية التطور العمراني في الفترة الحالية وفي مختلف الآماد، وكما سنشكل خطرا على العمران والسكان في هذه المدينة معا بسبب عدم احترام المسافات الأمنية الفاصلة عنها واتخاذ تدابير السلامة منها وجاءت مجموعة هذه العوائق والارتفاعات والأخطار تنقسم إلى طبيعية، تكنولوجية صناعية كما يلي:

I. العوائق الطبيعية: تعددت وتنوعت وهي محددة وفق مضامين أدوات التهيئة والتعمير الجزائرية كما يلي:

- الأراضي الزراعية والغابات:

بالنسبة للغابات داخل الحدود الإدارية لبلدية العلمة تزرع بها زراعات موسمية لذلك فهي محاطة بأراضي فلاحية من الجهات الأربعة وإن كانت أراضي ذات جودة فلاحية عالية وذات الملكية العقارية الخاصة إلا أنه يجب الحفاظ عليها والحد من توسع المدينة عليها باعتبارها مناسبة للزراعات الواسعة عن طريق ترشيد عملية التوسع العمراني وحسن التنظيم والاستغلال للاحتياجات العقارية المحيطة بهذه المدينة

(1) الارتفاعات تتمثل فيما يلي: الغابات، المناطق العسكرية، المقابر، المناطق الأثرية، المواقع والمناظر الطبيعية، المطارات، وكذا أنواع الشبكات:

خطوط الضغط العالي، أنابيب الغاز والبترو، شبكة المياه العذبة، شبكة الصرف الصحي، شبكة الري، الطرق العمومية والسكة الحديدية.

أنظر: عربي باي يزيد، إستراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عقاري كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2015، ص45.

والحفاظ عليها ذلك أن رغبة الأفراد في زيادة تحقيق الأرباح المالية بسبب ارتفاع أسعارها الخيالية سيسعى العديد من الملاك إلى تعطيل الأرض وإخراجها من الاستخدامات الإنتاجية والزراعية لتحقيق تلك المكاسب عن طريق تحويل أراضيهم الزراعية إلى قطع أرضية بمساحات متفاوتة نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي مع العلم أن السلطات والهيئات في الدولة ستساهم أيضاً في تقليص مساحة الأراضي الزراعية سواء كانت ملكيتها خاصة أو للوقف أو ملكية عامة على الرغم من خصوبتها وصلاحيتها للزراعة من خلال إقامة التجمعات السكنية ومختلف المرافق الخدمية العمومية والمساحات الخضراء والباحات العمومية والوظيفية التجارية والصناعية وغيرها، وعليه فإن النمو الحضري في هذه المدينة يعد من العوامل الرئيسية التي ستساهم في تراجع الإنتاج الزراعي الوطني عامة والولائي والبلدي خاصة، ولذلك فإن عملية البناء والتعمير التي ستكون في مختلف الآماد ستكون طبعاً على حساب الأراضي الزراعية حيث سيتم اقتطاع أجزاء منها لتستخدم في التوسع العمراني غير الوظيفة الإنتاجية الزراعية.

- **الوديان:** هناك وديان تخترق المجال الحضري القائم في مدينة العلمة وأخرى في مناطق التوسع يجب احترام المسافات الفاصلة عنها أهمها: وادي الجهادي، وادي السارق، وادي مجازي، وادي جرمان وغيرها من الأودية التي تخترق النسيج الحضري للمدينة ومهددة إياه بالفيضانات بصورة دائمة خاصة مع سقوط الأمطار التهطالية مثل: فيضان يوم 01 سبتمبر 1981 وفيضان يوم 01 جويلية 2010.

- **الغابات:** إضافة لما سبق الإشارة إليه فهي تغطي مساحة شريطية في الشمال بعرض 50 م حيث تشكل عائقاً للتوسع العمراني إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذه المساحات الغابية يمنع التوسع عليها طبق للقانون وزيادة على الأهمية المتعددة الأوجه التي تكتسيها.

- **الانحدارات:** تزداد درجة الانحدار في موضع المدينة كلما اتجهنا أقصى الشمال الشرقي.

II. العوائق الصناعية:

وهي ناتجة عن تدخل السكان على المجال إلا أنه لا ينبغي تجاهلها عند أي عملية تعمير لخطورة التوسع العمراني على حسابها حيث نذكر ما هو موجود منها في موضع مدينة العلمة وأهمها المنطقة الصناعية العلمة التي يمثلها القطاع الحضري السابع مع العلم أن المجال الأمني لها يقدر بـ 75 متر، وخط السكة الحديدية الذي يقسم المدينة إلى شطرين ويمتد جنوب المدينة من الشرق نحو الغرب حيث يعيق حركة النقل والمواصلات ويقدر المجال الأمني له بـ 50 متر، والخطوط الكهربائية ذات التوتر الضعيف والمتوسط والعالي، المقابر وأنبوب الغاز الرئيسي ويقدر المجال الأمني له بـ 70 متر، وشبكة الطرق الولائية والوطنية والمسافات الأمنية المرتبطة بالحدود الإدارية لبلدية العلمة.

III. الأخطار الطبيعية:

يقصد بها كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته ويمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية، وكما يعرف الفيضان على أنه ظاهرة هيدرولوجية ناتجة عن ارتفاع مفاجئ لمنسوب المياه الذي يخرج عن مجراه العادي ليغمر السرير الفيضي والسهول المجاورة، والفيضان من المخاطر الطبيعية التي تحدث مرارا وتكرارا مقارنة بالظواهر الأخرى ولذا نالت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الأكاديميين والمتخصصين في دراسات الجغرافيا الحضرية والعلوم الأخرى النظرية والتطبيقية خاصة وأن العالم اليوم يشهد ظاهرة التغيرات المناخية التي يميزها حدوث الفيضانات وما تخلفه من خسائر كبيرة خاصة بالمدن الساحلية وذات الطبيعة الطبوغرافية المستوية، ومحليا في الجزائر وانطلاقا من خصائصها المناخية أي مناخ البحر الأبيض المتوسط فإن تساقط الأمطار يميزه عدم الانتظام عبر المجال الجغرافي والزمان الشيء الذي يترتب عنه تساقط أمطار إعصارية وأخرى بكميات كبيرة تؤدي لحدوث كوارث تخلف خسائر مادية وأحيانا بشرية أيضا كما حدث في بلدية باب الواد بالجزائر العاصمة يوم 10 نوفمبر 2001 وكذلك زلزال بومرداس في 2003 ونظرا لحجم الأضرار الناجمة عنها لجأت الدولة الجزائرية إلى اعتماد القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة⁽¹⁾، وتبعا لتفاعل بعض مركبات الوسط الفيزيائي الخاص بمنطقة العلمة خلال فترات سابقة نشأت ظواهر فيضانية تسببت في إحداث خسائر عند مصادفتها لمكتسبات اقتصادية واجتماعية واقعة ضمن نطاق نشاطها، وفيما يلي أهم الأخطار الفيضانية التي تعرضت لها مدينة العلمة: فيضان يوم 01 سبتمبر 1981 أولا وذلك خلال 15 دقيقة تساقطت 40 ملم من الأمطار على مستوى الحوض التجمعي الجزئي لوادي الجهادي الذي يعبر على مستوى بعض الأحياء السكنية لمدينة العلمة مما أدى إلى غمر الأحياء المجاورة بمياه تجاوز ارتفاعها 02 متر وخلف خسائر مادية وبشرية هامة تمثلت في 44 قتيل، 50 جريح و365 عائلة منكوبة⁽²⁾، وفيضان يوم 01 جويلية 2010 ثانيا حيث تساقطت 50 ملم من الأمطار ولمدة نصف ساعة هذه الكمية تسببت في فيضانات لم تكن متوقعة خاصة بعد انسداد البالوعات بالأوساخ والأتربة وخلفت العديد من الخسائر المادية خاصة على مستوى المحلات التجارية والمنازل وشل حركة المرور بالطريق الوطني رقم (05) وبعض الطرق الثانوية.

(1) الجريدة الرسمية العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2004، القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ص13.

(2) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، جانفي 2019

1.1. خطر الفيضان والأحياء المعرضة له في مدينة العلماة:

تعتبر عملية تحديد المناطق المعرضة للفيضان القاعدة الأساسية في المعرفة الجيدة للحدود التي تغطيها المياه عند حدوث الفيضان وذلك عن طريق الصورة الجوية والأقمار الصناعية والمعائنات الميدانية معا وكما تساعد المرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية والعمارات السكنية وطرق المواصلات في تأكيد الحدود التي يتم التوصل إليها بسهولة أكثر في وضع المخططات العملية لتسيير كارثة فيضان في مدينة العلماة الذي يهدف إلى تسيير الكوارث داخل المجال الحضري والتقليل من الأخطار الكبرى في إطار مضامين التشريعات والتنظيمات للوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في الجزائر عامة ومدينة العلماة خاصة حيث يقع حوض تجميع المياه العلماة ضمن تراب ولاية سطيف في إقليم الشمالي الشرقي الجزائري مشكلا وحدة فيزيائية تضم كل الروافد المائية المغذية للأودية الرئيسية العابرة للنسيج الحضري في هذه المدينة حيث يتربع على مساحة تقدر بـ 84.48 كلم²، وكما يشكل جزءا من الحوض التجميحي الكبير الهضاب العليا القسنطينية الذي يحمل رقم (07) حيث يشكل جزءا من المنطقة الشمالية لحوض شط البيضاء وهو مخترق رئيسيا من طرف وادي الجهادي ووادي السارق وتبرز إشكالية الفيضانات في مدينة العلماة من خلال تداخل عوامل طبيعية وعوامل بشرية مختلفة.

1.1.1. عوامل حدوث الفيضانات بالمدينة:

1.1.1.1. عوامل طبوغرافية: حيث تتمثل في الطبيعة الطبوغرافية للحوض التجميحي في التضاريس الشديدة الانحدار الموجودة في شمال مدينة العلماة والانبساط في الجنوب وهو الطابع الغالب على موضع المدينة.

2.1.1. عوامل هيدروغرافية:

وتتمثل في الشبكة الهيدروغرافية حيث تخترق المدينة شبكة من المجاري المائية متمثلة في الأودية تحمل طابع الخطورة وعلى رأسها كل من وادي الجهادي الذي يخترق شرق المدينة من الشمال إلى الجنوب الذي ينبع من شمالها في منطقة مريود إلى جنوبها ويصب في سبخة بازر سكرة، ووادي السارق الذي ينبع من منطقة مشنة كعوان ويخترق هذه المدينة من الناحية الغربية ثم يمر بالقرب من عيادة الأم والطفل والمحكمة ومقر الدائرة، ووادي مجازي الذي ينبع من منطقة تاشودة من ذراع الديس والشوافة حيث يتميز مجراه بالتعرج والضيق لشدة انحداره خاصة على الضفة اليسرى وهذا نظرا لكثرة الروافد التي تتضمن إليه بالقرب من المدينة ثم يعتدل مجراه نوعا ما حيث يغمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المجاورة له وتقع شمال غرب المدينة بالسوامع وحي بهلولي ويصب في سبخة بازر سكرة، ووادي جرمان الذي ينبع من منطقة مريود والبلاعة وجبل تفوديش ويتجه نحو جنوب المدينة ويصب كذلك في سبخة بازر سكرة.

3.1.1. عوامل مناخية:

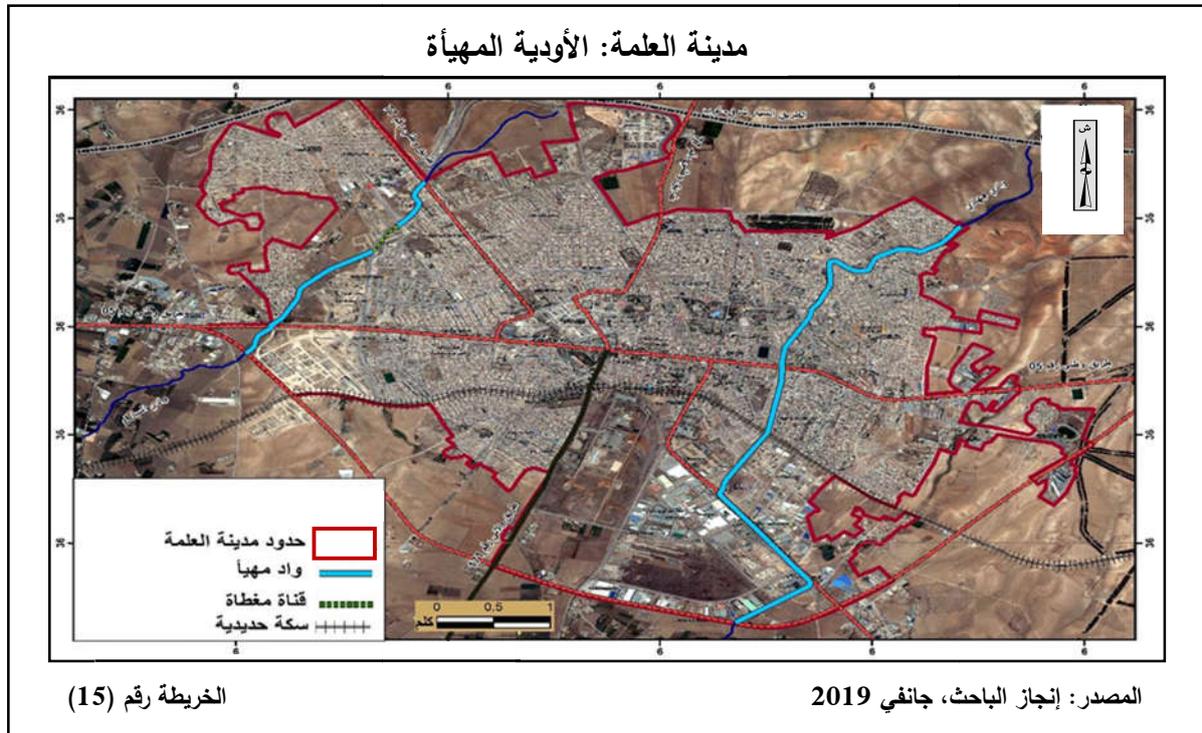
وتتحكم فيها عوامل المناخ السائد حيث تتميز ولاية سطيف عامة بمناخ قاري شبه جاف وحار صيفا وبارد شتاء، وكما أن كمية الأمطار المتساقطة شتاء غير متساوية وغير متجانسة فهي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى سنة فنجد المنطقة الجبلية الشمالية تتلقى حوالي 700 ملم سنويا مع تسجيل تساقط للثلوج في فصل الشتاء حيث تتشبع التربة بالمياه وتبقى الثلوج مغطية لقمم الجبال العالية حتى شهر مارس وأفريل مما يؤدي إلى تزويد الجيوب الباطنية وتشبعها بالمياه وتتلقى منطقة الهضاب العليا 400 ملم سنويا، وبينما منطقة الشريط الجنوبي والجنوبي الشرقي فلا يزيد متوسط الأمطار السنوي بها على 300 ملم، وأما في فصل الصيف فتكاد تتعدم الأمطار وترتفع درجة الحرارة فتؤدي أحيانا إلى اندلاع حرائق وهذه العوامل تؤثر على أودية ولاية سطيف فنجدها جافة في فصل الصيف وذات جريان غير منتظم في فصل الشتاء حيث تحدث فيضانات وتملاً الأحواض والجيوب الباطنية⁽¹⁾.

4.1.1. عوامل التحضر والنمو الحضري والتطور العمراني:

لقد عرفت مدينة العلمة نمو حضريا كبيرا استجابة للزيادة السكانية التي عرفتتها هذه المدينة مند الاستقلال حيث ساهم ذلك في كثرة الطلب على العقار الحضري الذي أدى إلى التعمير العشوائي لمناطق معرضة لخطر الغمر حيث نتج عنه عدم احترام ارتفاعات الأودية وأقيمت العديد من الأحياء السكنية ذات الطابع السكني الفردي على ضفاف الأودية خاصة وادي الجهادي، وهذا في ظل غياب عمليات التهيئة الحضرية المناسبة والمتعلقة بالشبكات أو التهيئة المتعلقة بتصحيح مجاري المياه التي تخترق المجال الحضري ولذلك فقد كان الأثر السلبي للعامل البشري يتمثل في تفاقم الظاهرة حيث ترمى النفايات على مستوى المجرى الرئيسي للوادي مما يؤدي إلى عرقلة الجريان أي أضعاف الطاقة الاستيعابية للمجاري المائية وكما يتبين من الخريطة رقم (14) أن الحجم السكاني المعرض لخطر الفيضان للأحياء المجاورة لواد السارق تتمثل في الأحياء التالية: بهلولي، السكن التساهمي، منطقة التوسع ويقدر حجم السكان حسب نتائج التعداد الأخير لسنة 2008 بحوالي 4132 نسمة، وأما الحجم السكاني المعرض لخطر الفيضان للأحياء المجاورة لواد الجهادي فتتمثل في الأحياء التالية: قوطالي بكير، أول نوفمبر، ثابت بوزيد الاستقلال، مولف التركي، المذبح والمنطقة الصناعية العلمة ويقدر حجم السكان بـ 61222 نسمة، ولذلك

(1) بوريش حليلة، شرقي أمنة، استخدامات الأرض الحضرية في مدينة العلمة وأفاق التنظيم المجالي لسنة 2028، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في تخصص التهيئة الحضرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2008/2009، ص 124.

فإن استدامة مدينة العلمة من إشكالية خطر الفيضانات الواقعة عند مخرج الحوض التجميحي تستقبل مياه الفيضان مع كميات التربة الناتجة عن التعرية مما يؤدي إلى غمر الأحياء المجاورة للأودية وإتلاف البنية التحتية لشبكة الطرق والمنشآت والمساكن وترسب التربة داخل المجال الحضري مما يستدعي إمكانيات كبيرة لتنظيف المدينة، ومن أجل الوقاية من خطر الفيضانات أنجزت مدينة العلمة عدة حلول وإجراءات كما تبين الخريطة رقم (15) والصورتان رقم (38) و(39) هيكلية وقائية في شكل مشاريع لحماية المدينة ومن أهم هذه المشاريع تهيئة وادي الجهادي خاصة بعد الفيضانات التي شهدتها المناطق المجاورة لواد الجهادي والخسائر التي سببتها خاصة فيضان سنة 1981 حيث قامت مصالح الموارد المائية لولاية سطيف مع المصالح التقنية لبلدية العلمة بإنجاز مشروع قناة تصريف لوادي الجهادي حيث تم إنجاز قناة بالإسمنت المسلح من المدخل الشمالي إلى المخرج بطول 6 كلم وتكون على شكل مستطيل بارتفاع ثابت يقدر بـ 2 م وعرض القاعدة بـ 10م، وأما بالنسبة لتهيئة وادي السارق فقد تم إنجاز قناة بالإسمنت المسلح من المدخل الشمالي إلى المخرج الجنوبي بطول 3.5 كلم جزء منها مغطى وتكون على شكل مستطيل بارتفاع ثابت يقدر بـ 1.5م وعرض القاعدة بـ 3م ومن بين أهداف المشروع تنظيم حركة المياه في سرير الوادي ومنعها من الفيضان على حوافه مع العلم أن تكلفة تهيئة هذه الأودية هي 68000000000 دج.



ومن أجل الوقاية من خطر الفيضانات ينبغي تطبيق والإجراءات الهيكلية المقترحة لحماية المدينة التالية:

- القيام بأشغال التهيئة للأودية: انطلاقا من المخرج (l'exutoire) وصولا إلى خط تقسيم المياه لغرض التعديل والتحكم في الجريان، تسوية المصاطب والسفوح ذات الانحدار الضعيف والمتوسط واستغلالها

للنشاط الزراعي مع القيام بأشغال الحماية ببناء أسوار الحجارة المحكمة (les gabions)، وأما على مستوى السفوح ذات الانحدار الشديد فسيتم التدخل بإنجاز حواجز ترابية وتشجير المنطقة، وأخيرا إنجاز حواجز مائية (les retenues collinaire) في المناطق الشمالية لوادي الجهادي ووادي السارق بهدف تعديل الجريان واستغلال مياه الأمطار في النشاط الزراعي والحد من الصبيب الصلب وتأثيره على هذه المدينة.

الصورتان رقم (38) و(39): مدينة العلما: جسور للعبور على قناة وادي الجهادي ووادي السارق



المصدر: التقاط الباحث جويلية 2017

- **التدخل البيولوجي:** ذلك أن الغطاء النباتي له دور كبير في تحديد حجم وشكل الجريان حيث نجد المناطق ذات التغطية الكثيفة تتميز بنظام جريان منظم ويحمي التربة من التعرية والانجراف وامتصاص أكبر قدر ممكن من المياه، مع العلم أن ضعف مساحة الغطاء النباتي في أغلب مساحة حوض العلما يعتبر من العوامل التي لها تأثير على الرفع من قيمة التعرية لذا نقترح ما يلي: استصلاح وتكثيف الغطاء النباتي بواسطة التشجير الغابي، استصلاح حقول جديدة لزراعة الأشجار المثمرة وتكثيف زراعة الحبوب وتشجير ضفاف الأودية بالأشجار دائمة الخضرة وعميقة الجذور لتساعد على تماسك التربة.

- **على مستوى النسيج الحضري:** تنظيف الأودية ومجاري المياه خاصة التي تهدد المرافق العمومية الحيوية وشبكات الطرق والجسور وغيرها، تنظيف البالوعات ومصاب المياه بصورة مستمرة ومنظمة خاصة في الأحياء التي عادة ما تشهد فيضانات، منع وضع مواد البناء كالحصى وغيره في المناطق العمرانية التي تتسبب في انسداد البالوعات ومجاري المياه، تنظيم وتهيئة المجال الحضري من خلال تنظيم أماكن رمي القمامة بعيدا من مجرى الأودية وتوقيف التطور العمراني باتجاه وادي السارق وتوجيهه في اتجاهات آمنة، إنجاز أكبر عدد من البالوعات سواء لشبكة تصريف مياه الأمطار أو لشبكة تصريف المياه القدرة حتى يتم تصفية هذه القنوات وتطهيرها لحماية السكان من خطر التلوث والأوبئة وكذا تنظيف

مجرى الوادي من النفايات وإتمام مشروع التهيئة مع إعادة تهيئة الجسور وفق طاقة استيعاب الوادي وإضافة إلى العمل على إحاطة الأحياء والمرافق بجدار عازل عن الأودية لتسهيل عملية التدخل أثناء الفيضانات مع فتح شبكة طرق لكل المرافق والأحياء في اتجاه عمودي على المجاري المائية.

IV. الأخطار التكنولوجية وتلويث موارد البيئة الطبيعية: وجاءت هذه الأخطار تتمثل فيما يلي:

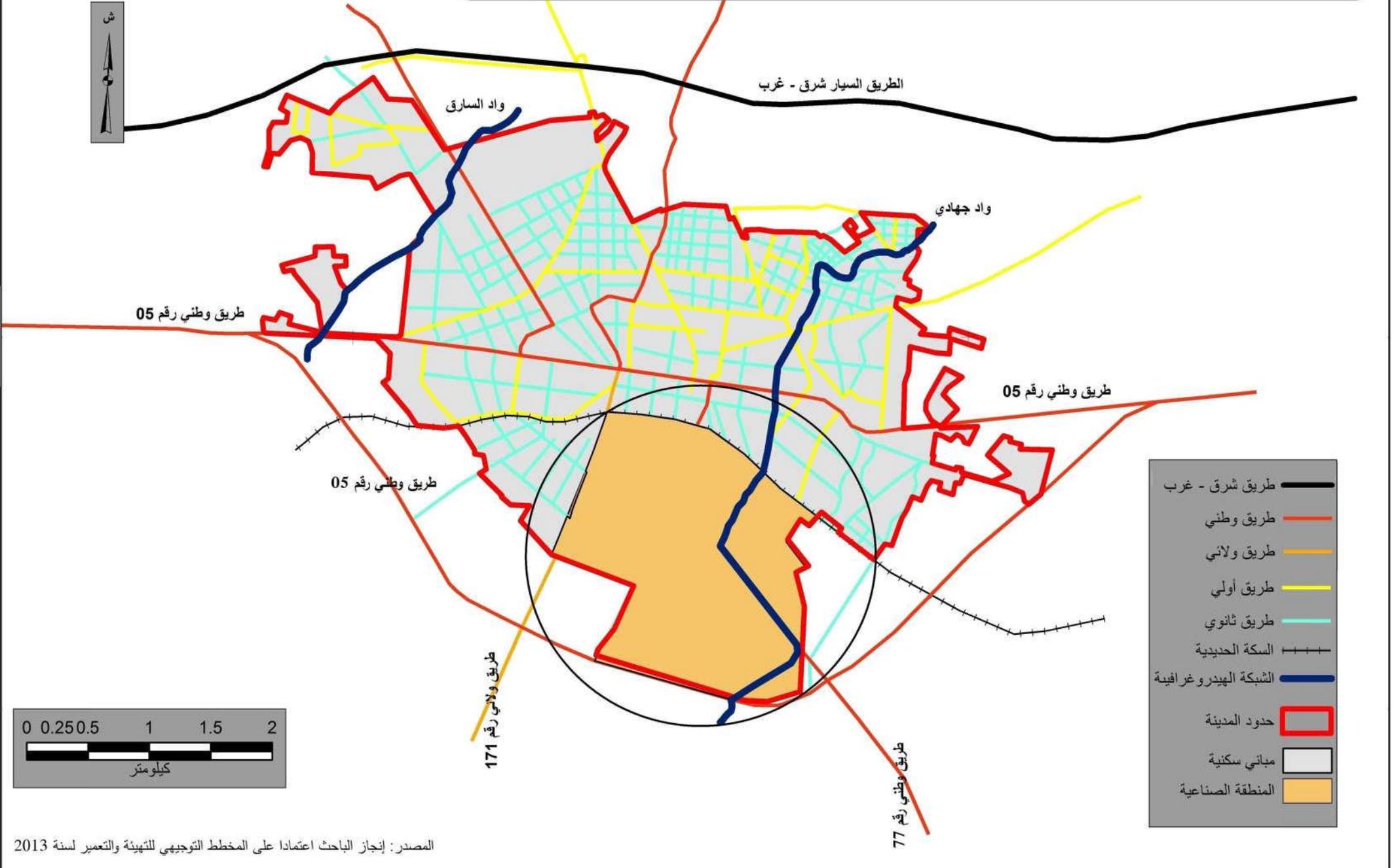
1. الأخطار التكنولوجية للمنطقة الصناعية العلمة وضرورة الاستدامة للتطور العمراني:

تتمثل الأخطار التكنولوجية في الأخطار الصناعية، النووية، تحطم السدود، البيولوجية أخطار النقل الجماعي أي الأشخاص والمواد الخطيرة، ورغم أن هذه من ضمن الأخطار التكنولوجية إلا أنه يمكن جعلها كحالة خاصة بالنظر لارتباط خطرهما بأماكن حدوثها⁽¹⁾ وكما أن التدخل على المنطقة الصناعية تحكمها القوانين الخاصة بالمناطق الصناعية زيادة على ما ورد في مضامين قوانين التهيئة والتعمير وخاصة القانون 20-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير فالمنطقة ذات أرضية مهياة بحيث تسمح بسهولة عملية التدخل في وقت الحاجة باستعمال آليات الحماية المدنية وتربطها طرق وممرات مشتركة للحركة كفيلة بضمان كفاءة وصول عالية لآليات التدخل من جهة ومزودة بشبكة نقاط موزعة عبر أرجاء المنطقة لمكافحة الحرائق وفق مخطط تدخل معتمد من جهة أخرى، غير أن الخطر المرتبط بالمنطقة الصناعية يأتي انطلاقاً من معرفة أن التوسع العمراني في الفترة الحالية وفي مختلف الآماد سيجعلها تتميز بموقع مركزي على مستوى مدينة العلمة وهذا كما تبينه الخريطة رقم (16) وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات على اعتبار أننا ننتظر بعث وتأهيل مثل هذه المناطق الصناعية على المستوى الوطني بشكل عام خاصة ما تعلق بالآثار البيئية للأنشطة التي تعرفها مختلف الوحدات الصناعية المقامة بها والتي يمكن أن تلحق أضراراً بالأوساط الطبيعية والحضرية، ولذلك يمكن اعتبار تأثير المياه الصناعية على المياه الجوفية محدود مقارنة بالمياه المنزلية الملوثة التي تحتوي على بقايا الطعام وورق وكميات كبيرة من البكتيريا والفطريات والفيروسات وحيوانات والحشرات وتسبب بعض هذه الكائنات الحية الأمراض الخطيرة للسكان مثل التيفود والكوليرا وعند اختلاطها بالمياه العذبة مباشرة فإنها تسبب تلوثاً بيولوجياً وكيميائياً كبيراً يفقد المياه صلاحيتها للاستعمال ويؤثر على خصائصها الكيميائية والفيزيائية، ونظراً لأن غالبية أنواع الصناعات الموجودة في المدينة عامة والمنطقة الصناعية خاصة صغيرة وخفيفة وليست الخطرة باستثناء بعضها إلا أنه على الرغم من ذلك فإنها تبقى مصدراً من مصادر تلوث الهواء والمياه الجوفية.

(1) علي حجة، الأخطار الطبيعية وإشكالية التهيئة العمرانية في الجزائر ما نوع التدخل، مداخلة شفوية مقدمة في الملتقى الدولي

للوفاية من الأخطار الطبيعية ومكافحتها، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قارنوس، بنغازي، ليبيا، يوم 23 مارس 2006، ص01.

مدينة العالمة: المنطقة الصناعية: العوائق الصناعية والأخطار التكنولوجية وحتىمة الاستدامة للتطور العمراني في مختلف الآماد



ولذلك يجب استغلال المنطقة الصناعية العلما بإعادة بعث وحداتها لتبلغ طاقتها الحدية وعدم الإبقاء عليها كمناطق للتخزين ومناطق للحظائر الخاصة بركن الحافلات والشاحنات ووفق دفتر شروط يلبي متطلبات دراسة التأثير وهذا بتشجيع الوحدات الإنتاجية التي تتماشى والأوساط الحضرية ولا تلحق ضررا بالبيئة الحضرية كالصناعة النسجية والغذائية على سبيل المثال.

2.محطات التزويد بالمرحوقات ومحطات غسل وتشحيم السيارات والمركبات الميكانيكية:

بالنسبة لمحطات غسل وتشحيم السيارات فهي تنتشر بكثرة في المدينة حيث نلاحظ أن الكثير منها تمارس نشاطا مزدوجا غسل السيارات وتشحيمها في وقت واحد مع عدم إتباع إجراءات الوقاية المرافقة لعملية التشحيم واستبدال الزيوت والمواد السائلة المستعملة التي يتم التخلص منها بشكل عشوائي حيث تصرف مع المياه المنزلية المستعملة في شبكة التصريف الصحي وذلك الوضع سيشكل خطرا على التوازن الإيكولوجي للمنطقة في حالة حدوث تلوث كيميائي أو بيولوجي يصعب معالجته، وكما يمكن أن يساهم في تلوث المياه العذبة في مرحلة ما بعد المصدر كتلوث شبكة التزويد بالمياه العذبة خاصة إذا كان الضخ متقطعا، وإضافة إلى التلوث بالصدأ المتكون على الشبكة والذي يعمل على تآكل أنابيب الشبكة مع الزمن وهذا ربما يتضح جليا في وسط المدينة نظراً لقدم الشبكة، وإضافة إلى أن الضخ المتقطع قد يؤدي إلى إمكانية تكاثر الميكروبات والفطريات داخل أنابيب المياه والتي تكون مصدراً آخر لتلوث المياه وأما بالنسبة لمحطات التزويد بالمرحوقات التي تنتشر بكثرة عبر الأنسجة الحضرية في المدن الجزائرية عامة ومدينة العلما خاصة مع العلم أن هذه المحطات لا تتوفر فيها شروط الوقاية من الأخطار مثل أدوات مكافحة الحرائق وشروط السلامة للبيئة الحضرية والسكان بما فيها المسافات الأمنية، وجاء معيار تقييم مدى خطورة هذه المحطات يقوم على أساس عامل القرب والبعد عن السكان ولذلك فالمسافة الأمنية الفاصلة بين هذه المحطات والمناطق السكنية يجب تتراوح ما بين (40، 80 مترا) بالنظر لأهمية المحطة ونوعية المواد المتداولة فيها وحجم وكثافة التنقلات حولها، ولذلك يجب تحويل البعض منها بعيدا عن النسيج الحضري إن اقتضى الأمر ذلك تفاديا لوقوع الانفجارات والحرائق، وكما يجب على أصحاب هذه المحطات اتخاذ كل التدابير والإجراءات البيئية الكفيلة باحترام دقاتر الشروط المتعلقة باستغلالها والأخذ بما تبينه دراسات التأثير على البيئة والسكان، وكما ستساهم وسائل المواصلات الحديثة بأنواعها المختلفة في تلوث الهواء في المدينة حيث سيؤدي التزايد السريع في عدد المركبات والأنشطة إلى ظهور مشاكل التلوث البيئي الهوائي في المدينة حيث ستعدد مصادر هذا التلوث وعلى الرغم من أن المدينة لا توجد بها الصناعات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتلوث الهواء حيث نجد مختلف ملوثات الهواء الناتجة عن

الأنشطة البشرية سترفع من نسبة غاز الفحم وغاز أول أكسيد الكربون والكبريت الذي يتأكسد إلى ثاني أكسيد الكبريت ونسبة من الغبار في الهواء الجوي ستشكل أهم مصدر لتلوث الهواء في هذه المدينة مع العلم أنه يجب تجديد الجهاز الخاص بحرق النفايات الطبية وخاصة منها المواد السامة والخطيرة الناتجة عن العمليات الجراحية، المخابر وتصفية الدم بمستشفى مدينة العلمة وهذا للحفاظ على الصحة العمومية للسكان عن طريق جمع هذه النفايات الطبية للمؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة وحرقتها بشكل نظامي وصحي حتى لا يسبب الدخان الناجم عن عملية الحرق الإزعاج للسكان داخل المجال الحضري وكما تجدر الإشارة إلى أن تلوث الهواء لا يمثل مشكلة رئيسية في أولويات المشاكل البيئية في هذه المدينة إلا أنه يجب أخذها بعين الاعتبار حتى لا تتفاقم في المستقبل خاصة عندما يزداد عدد المركبات والأنشطة السكانية الأخرى، ومما سبق ذكره يمكن القول أن المحافظة على البيئة الحضرية من التلوث والتدهور تعد من أولويات استدامة النمو الحضري في مدينة العلمة لارتباطها بصحة وجود الساكنة خاصة، وكما أن تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد هو من أهم طرق الحل للمشكلات البيئية ولا يمكن أن يتحقق الوعي البيئي إلا عن طريق رفع المستوى التعليمي والثقافي وتعليم الفرد طرق التعامل مع البيئة وسبل المحافظة عليها ثم جعل هذا الوعي جزءا من سلوك الفرد والمجتمع معا ذلك أن المحافظة على البيئة مسؤولية اجتماعية يتحمل الفرد فيها جزء منها ما لم يقتنع الفرد بأهمية سلوكه تجاه المحافظة عليها.

سابعا: إجراءات التخطيط الجديدة كآلية للتلاحم الاجتماعي والحد من الجريمة الحضرية:

جاءت إشكاليات التحضر والنمو الحضري السريع في المدينة الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة في مختلف الآماد تطرح تحديات حول تقديم ما يمكن أن يساعد على الإسهام في حماية مدينة العلمة وغيرها من المدن الجزائرية والعربية التي ينبغي أن تتظافر الجهود لجعلها آمنة اجتماعيا وتقل فيها فرص الجريمة الحضرية ويتعزز التلاحم الاجتماعي على مستوى المدينة وأحيائها السكنية، مع العلم أن نتائج الجريمة الحضرية في مدينة العلمة جاءت موزعة على الجوانب الاجتماعية بما فيها النفسية والاقتصادية والحضرية ومنها تنامي الشعور بضعف الأمان وافتقاده في المدينة وتنامي الجريمة في الأحياء الفوضوية وانتشارها إلى الأحياء الأخرى وتفكك الروابط العائلية والاجتماعية في أكثر أحياء المدينة خصوصا الأحياء الحديثة، وإضافة إلى ارتفاع التكاليف المادية المترتبة على الجريمة التي تصيب القطاعين العام والخاص ومنها تكاليف القضاء والسجون والشرطة والأمن وخسارة الملكية والعناية الطبية وإجراءات حماية الممتلكات...إلخ، وعليه سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى بعض العوامل التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التخطيط الحضري للنمو الحضري في مختلف الآماد حيث سيتم إبراز بعض إجراءات

التخطيط الحضري التي يمكن أن تساهم في خفض معدلات الجريمة الحضرية في الأحياء السكنية المقامة في مدينة العلمة حيث تزداد مشكلة الأمن الحضري في مدينة العلمة وغيرها من المدن الجزائرية نظراً لتوسع أحيائها السكنية وزيادة كثافتها السكانية فضلا عن اتساع نشاطها التجاري والاقتصادي وما يصاحبه عادة من ضعف في العلاقات والمفاهيم الاجتماعية التقليدية، مع العلم أن توسع النسيج الحضري للمدينة انتشرت به الأنماط السكنية الحديثة التي تم تخطيط غالبية أحيائها بطرق تختلف عن النمو الحضري التقليدي حيث توجد العديد من الطرق العلاجية والوقائية للحد من الجريمة الحضرية ومحاولة تعميم الأمن في المجال الحضري، وكما يلعب نمط التخطيط الحضري وتخطيط البيئة الحضرية السكنية وطريقة انجازها دورا هاما وفعالا للغاية في تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان وإحساسهم بالأمن ومشاركتهم الفعالة في إيجاد وفي تقليص الفرص الممكنة للجريمة الحضرية في أحياء المدينة في مختلف الآماد والرفع من مستوى الأمن بها، ولعل أهم الإجراءات التخطيطية المقترحة والتي من شأنها المساهمة في خفض فرص الجريمة الحضرية عبر الأحياء السكنية في هذه المدينة خاصة في ظل ترسيخ الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي الذي يعد من أهم أهداف خطط التنمية الحضرية للدولة ما يلي:

I. الإجراءات المتعلقة بالجوانب العمرانية:

إن توجه السكان نحو الإحساس بالأمن الحضري والمشاركة في إيجاد الثقة في توفره مرتبط بالتخطيط الحضري والمجالي للحي السكني مع العلم أن استخدام التخطيط الحضري هو أكثر الأساليب فعالية للتحكم في مستوى الجريمة في المناطق السكنية فعلى سبيل المثال وجد أن العمارات الجماعية ذات المداخل المحصورة ضمن مجال مشترك يقلل من تعرض شققها لجرائم السرقة مقارنة بالعمارات الجماعية ذات المداخل غير المفتوحة بغض النظر عن المتغيرات الأخرى كنوع الجنس للسكان أو مستوى الدخل الشهري أو الموقع، وكما أن مداخل الوحدات السكنية التي يسهل مراقبتها سواء على الشوارع الرئيسية أو الفرعية تقل فيها نسب الجرائم، وأما بالنسبة لمدينة العلمة فإن الإجراءات التخطيطية الحضرية التي ستقدم لاحقا تعتبر من العوامل التي ستساهم في الحد من تزايد الجرائم وانتشارها في المجال الحضري في مختلف الآماد بسبب كثرة الأخطاء التخطيطية السابقة، ولذلك فإن فهم علاقة تخطيط وإدارة البيئة الحضرية بالسلوك الإنساني من أهم الشروط المقدمة للتمكن من رفع مستوى نجاح محاولات منع الجريمة وذلك لأن نجاح هذه العلاقة يمنع السكان من إمكانية التحكم والقوة اللازمة لحماية حياتهم وبيئتهم حيث تعتبر معالجة الجوانب البيئية المؤدية إلى وقوع الجريمة أو المشجعة عليها أو المهياة لها أو الموفرة للمناخ المناسب للجريمة أحد الجوانب التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مع استمرار النمو الحضري في

مدينة العلمة، وقد وجد أن تكاليف التخطيط الحضري والمعماري للحد من الجريمة أقل من تكاليف زيادة قوات الأمن وأقل كذلك من تكاليف الصرف على توفير الحماية الفردية الخاصة للوحدات السكنية والتي يجعلها تظهر في النهاية وكأنها حصون وليست مساكن قائمة ضمن نسيج حضري متكامل ومتناسق.

II. الإجراءات المتعلقة بالمرونة في العلاقات الاجتماعية بين السكان:

إن السرقات تعد من أكبر مشاكل الأحياء السكنية وأكثرها تكرارا بالنسبة للسكان في مدينة العلمة وقد وجد أن من الحلول الفردية التي يلجأ إليها السكان لرفع مستوى الوقاية من الجريمة هي وضع شبابيك الحديد على النوافذ خصوصا في الطابق الأرضي الأول والذي يليه وغيرها من الحلول وأن كانت هذه الحلول الفردية قد تزيد الأمر سوء حيث تساهم في نفس الوقت في زيادة العزل الاجتماعي بين السكان مع العلم أن توفر العلاقات الاجتماعية ومرونتها بين السكان في مدينة العلمة مع استمرار النمو الحضري في مختلف الآماد عامل مهم في الرفع من مستوى المراقبة وبالتالي إيجاد الأمان والثقة في الحي، وكما تجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد الترابط الاجتماعي بين سكان الحي كلما أنخفض مستوى الجريمة الحضرية به.

III. الإجراءات المتعلقة بكفاءة التخطيط الحضري والمعماري:

توجد أماكن محددة في الأحياء السكنية داخل مدينة العلمة خاصة مناطق جذب للأنشطة الإجرامية ويستطيع المعماري المطلع على أسلوب المجرمين في الإقدام على الجريمة أن يتجنب ببساطة في تخطيطه تلك الأماكن التي تدعم الأنشطة الإجرامية، فالمجرم دائما يبحث عن بيئة غير آمنة أو غير محمية، ويتم منع الجريمة بتكوين بيئة حضرية حصينة وغير مشجعة على ارتكاب الجريمة لذا فاستعمال التخطيط الحضري المعماري والعمراني بكفاءة مهم جدا لإلغاء المناطق السكنية غير الآمنة والمحمية في المستقبل، ولذلك فالمجال الوقائي على سبيل المثال يعد نموذجا جيدا للحلول التي تمنع الجريمة في البيئة الحضرية السكنية وذلك عن طريق إيجاد بناء اجتماعي يتمكن من حماية نفسه بحيث يكون هناك هدف واحد لمختلف العناصر التي تكون هذا المجال ألا وهو إيجاد بيئة حضرية فيها روح الجماعة والشعور العام بالمسؤولية لتحقيق حياة حضرية آمنة لأنه عندما يتولى السكان حماية أنفسهم كأفراد وليس كجماعة سيساهم هذا في انتشار الجريمة الحضرية خاصة في ظل استمرار النمو الحضري في مختلف الآماد.

IV. الإجراءات المتعلقة بالتخطيط الحضري المقترحة للحد من الجريمة الحضرية:

من خلال نتائج دراسة الواقع للنمو الحضري تبين أنه ضمن تسارع عمليات التنمية الحضرية في مدينة العلمة تم إغفال أغلب الجوانب المهمة في تخطيط وتنظيم الأحياء السكنية القائمة خاصة القديمة حيث تبين افتقارها إلى تطبيق الإجراءات والمعايير التخطيطية والتي تبرز مدى أهمية تطبيقها للحد من فرص

- الجريمة الحضرية و لرفع مستوى الأمن بالأحياء السكنية، وعليه نستطيع استخلاص المجموعة التالية من الإجراءات التخطيطية التي سيؤدي تطبيقها في مرحلة تخطيط الأحياء في مختلف الآماد إلى الحد من الجريمة والرفع من مستوى الأمن بها ونشر الإحساس بالأمن لدى السكان في هذه المدينة كما يلي:
- عدم اعتماد الأحجام الكبيرة للمباني السكنية وكذلك للسكن العمودي الذي لا يزيد في ارتفاعه عن خمسة (R+5) طوابق مع ملاحظة خصوصية لمواقع المشاريع السكنية للنمو الحضري في المستقبل.
 - توظيف مفهوم التناسق الحضري للأحياء السكنية من خلال تصوير العناصر الحيوية مثل الأرصفة التشجير، الإنارة العمومية، أماكن الجلوس والراحة العامة غير المحمية، مباني المرافق والمحلات التجارية وكذلك توفير الفراغات المشتركة شبة الخاصة كمناطق تجمع ضمن الحي السكني لتشجيع السكان على البقاء خارج الوحدات السكنية والتنقل على الأقدام داخل الحي السكني.
 - زيادة فرص السكان في المراقبة بحيث يتمكن السكان من داخل وحداتهم السكنية من مراقبة الشارع والوحدات السكنية المجاورة وأن يتمكن المارة كذلك من مراقبة الأنشطة التجارية والحضرية المختلفة للسكان المشبوهة الممارسة حول الوحدات السكنية أو بداخلها.
 - اعتماد مبدأ التراتب للمجال الحضري أي التصاق المباني السكنية ببعضها على مستوى المدينة ومكوناتها من العام إلى شبة الخاص فالخاص مما له علاقة بتنوع الإجراءات التخطيطية والاجتماعية والإدارية لكل جزء حسب مرتبته بدافع تحقيق أعلى درجة من الخصوصية للمجال الحضري وبما يقلل من الفرص التي تزيد حرية الغريب.
 - ضرورة توضيح المداخل إلى الحي السكني كبوابات تحدد للحي نطاق الحياة الخاصة به وتمنحه هويته المميزة بطريقة تمكن السكان من مراقبة هذه المداخل والتحكم فيها.
 - ضرورة إلغاء الطرق التي تمر داخل الأحياء السكنية واعتماد نماذج طرق غير نافذة للحد من دخول الغريب بسياراتهم أو على الأقدام إلى الشوارع السكنية المحلية.
 - تخطيط شبكة طرق تخفض من سرعة السيارات والمركبات داخل المجال الحضري.
 - إلغاء المناطق التي تمكن المجرم من الاختباء مثل المباني السكنية المهجورة المنتشرة خاصة داخل الأحياء السكنية القديمة في وسط المدينة.
 - مراقبة أماكن التنزه وقضاء أوقات الفراغ وكذا تجنب الاختلاط الوظيفي والازدحام السكاني، وإضافة إلى تنظيم الأسواق خاصة المنتشرة في الأحياء الفوضوية وفي أطراف المدينة والقريبة من وسط المدينة.

ثامنا: الحوكمة الحضرية المحلية كآلية لترشيد الاحتياجات المستقبلية للنمو الحضري:

يشكل موضوع الحوكمة الحضرية في هذا الجزء من البحث أهمية كبيرة حيث يكمن دورها في ضرورة انفتاح البلدية على المجتمع المدني من مواطنين، جمعيات، جامعات ومراكز بحث وذلك بنشر المعلومات بالوسائط الإعلامية الحديثة كالانترنت والمواقع الالكترونية، والإطلاع بأنشطة علاقات عامة وتفاعلية مع المواطن لتحسيسه وإشراكه في صياغة البرامج والأهداف المتعلقة بالنمو الحضري المستديم في المدينة الجزائرية عامة ومدينة العلة خاصة في مختلف الآماد وذلك عن طريق تفعيل مبدأ المشاركة والشراكة بين مختلف الفاعلين في المدينة ودون إهمال الدور القيادي الذي يمارسه صناع القرار عن طريق أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر والذي يحتاج إلى المزيد من الترشيح لتحقيق الحوكمة الحضرية خاصة مع زيادة الطلب على الاحتياجات الضرورية للسكان في مختلف الآماد، وبمعنى آخر أن تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان في مدينة العلة متعلق بتفعيل مبادئ الحوكمة الحضرية الجيدة في جميع مراحلها: إعدادا وتنفيذا وتقويما لسياسة المدينة، وقد تكون أولا بدقة تحديد الأهداف مرورا بتوفير الآليات القانونية والمؤسسية والمالية اللازمة، وكذا بدقة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين وترتيب المسؤوليات وتحديد مؤشرات النجاح والفشل ثم تبني أنماط تدبير جديدة تضمن انخراط السكان ونجاعة العمل المشترك بين مكونات الإدارة من جهة وبين الإدارة وباقي المتدخلين من الجماعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى وهي كلها عوامل ضرورية لنجاح سياسة المدينة في الجزائر مع العلم أن المجتمع المدني في الوقت الراهن وفي ظل النمو الحضري السريع والعشوائي أصبح يبحث عن عوامل الصدق وصحة المعلومة والشفافية والمشاركة في التسيير الحضري المستديم الحقيقي للمجال الحضري الذي يسكن فيه، وجاءت أهم عناصر هذا الجزء من البحث لتلخص فيما يلي:

I. مفهوم الحوكمة الحضرية المحلية:

يعتبر التسيير الحضري للنمو الحضري في مدينة العلة في الفترة الحالية والمستقبلية وإن استوفى شرط الإدارة المحلية ذات الكفاءة العالية لا يكفي وحده لتحقيق التنمية الحضرية المرغوبة إذا أغفلنا شرط المشاركة الواسعة الفعلية لبقية الأطراف المعنية في تقرير وتنفيذ سياسة المدينة، وهذا الطرح يضعنا أمام مفهوم الحكم الراشد للإدارة المحلية أو الحوكمة المحلية وهو مفهوم قد ظهر لأول مرة سنة 1989 خاصة في كتابات البنك الدولي⁽¹⁾ التي تشير إلى التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومات من جهة وتطور

(1) Guillaume, Jose :**La gouvernance Urbaine, de la théorie aux projets analyse conceptuelle et lignes d'action**, France : L'AFD, Division CLD, année 2008, p10

علم الإدارة من جهة أخرى فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة بل أصبح هناك فاعلون جدد هم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وحتى المنظمات والمؤسسات الدولية بمعنى آخر حدث انتقال من نظام محلي تسيطر عليه المجالس المنتخبة (ديمقراطية تمثيلية) إلى نظام محلي يساهم فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (الديمقراطية التساهمية)، وكما برز مصطلح الحوكمة أيضا في ظل النقاشات الفكرية للتقرير الأممي حول التنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1994 والذي يعنى بكيفية تحديد الاستراتيجيات التنموية للدول وتحقيق الأمن المجتمعي والإنساني والمرتبط بالصحة والسكان والتعليم، فتعدد دلالات مصطلح الحوكمة الذي عرف عدة استعمالات مثل حوكمة العمل والمؤسسات والحوكمة المحلية والعالمية والحضرية وغيرها. وكما تؤكد أدبيات الإدارة الحضرية المحلية الرشيدة على أهمية الارتقاء بالقدرات الإبداعية والتطويرية للجماعات المحلية بهدف تكريس التنمية الشاملة لتحقيق النمو الحضري المستديم وإحداث ثورة في المفاهيم والأساليب الكلاسيكية وتجسيد دور السكان والمجتمع المدني في الحصول على فرصة للتعبير عن رأيه ومشاركته في التسيير الحضري للنمو الحضري في المستقبل عبر الاستفادة من تجارب البلدان الرائدة في الميدان، وفي سياق الحديث عن الحوكمة سيكون من المفيد أن نشير إلى أن قيام مدينة برلين سنة 1995 كان بإطلاق مشروع بحث يتناول بالدراسة لتجربة مدينة فينيكس بولاية أريزونا الأمريكية الحائزة سنة 1993 على جائزة الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية للنمو الحضري القائم والمتوقع في المستقبل وليس الغرض من هذه الإشارة هو الدعوة إلى استنساخ الحلول الجاهزة وتطبيقها على واقع النمو الحضري في المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة ذو الخصوصيات الثقافية والحضارية والتاريخية المعروفة بقدر ما هو إشارة إلى أن ألمانيا ورغم كونها دولة صناعية كبرى فإنها لم تتردد في البحث عن حلول لمشاكل مدنها في تجارب مدن أجنبية أخرى مسترشدة في ذلك بتفعيل البحث العلمي.

يقصد بالحوكمة الحضرية (la Gouvernance Urbaine) مسؤولية مشتركة في إنجاز مشروع مع بناء إطار تعاوني للفعل الجماعي⁽¹⁾ أي أنها ليست من مسؤولية الفاعلين الحكوميين و فقط بمعنى آخر حدث انتقال إلى نظام إشراك الفاعلين الحكوميين يساهم فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (الديمقراطية التساهمية) في صناعة القرار السياسي الموجه للنمو الحضري مع العلم أنه ينظر للحوكمة الحضرية المحلية على أنها بديل للسياسات الحضرية المعتمدة حيث تؤكد أن تسيير شؤون المدينة

(1) Patrick Le Gales: **Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine**, Revue Française de Science Politique n°: 01, Année 1995, p59-60

وسكانها أمر لم يعد من اختصاص الدولة وممثليها فحسب بل أصبح موضوعا يقوم به العديد من الفاعلون الحضريون من ممثلي القطاع العام والخاص وفعاليات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات ومنظمات غير حكومية في إطار التشاور والمشاركة في اتخاذ القرار المحلي والاحترام المتبادل لمصالح جميع الفاعلين وفق رؤية ومبادئ محددة⁽¹⁾، والحوكمة الحضرية هي أيضا الطريقة للوصول إلى توافق في الرأي وإمكانية التطبيق الأمثل للقواعد والنظم التي تركز على مشروعية السلطة والوسائل في تطبيق الديمقراطية⁽²⁾، وكما يعنى مصطلح الحوكمة بالأشكال الجديدة لفعالية الحكم أين يأخذ الفاعلون الخواص مختلف المنظمات العمومية وممثلي المجتمع المدني دورهم في تشكيل السياسة⁽³⁾، وحسب لجنة الحاكمة العامة فإن الحوكمة هي مجموعة الأساليب المتعددة والمعتمدة من طرف الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لتسيير أعمالهم المشتركة فهي طريقة للتعاون بين المصالح المختلفة والمتضاربة⁽⁴⁾، مع العلم أن المشرع الجزائري عرفها في الفصل الأول من القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية 06-06 والمؤرخ في 20 فيفري 2006 بمصطلح الحكم الراشد حيث بين أيضا في الفصل الثالث أهداف الاقتصاد الحضري وأهمية التسيير من خلال ترقية الحكم الراشد وتفعيل المجال المؤسساتي المناسب، وأما في الفصل الرابع فقد حدد الصلاحيات التي يمنحها القانون لمختلف الفاعلين حيث تتمثل سلطة الدولة الجزائرية في إدارة سياسة المدينة، وبينما يتمثل دور الجماعات المحلية الإقليمية في التكفل بتسيير المدن التابعة لها مع ضرورة إشراك المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين في تحقيق الأهداف المسطرة لسياسة المدينة والإشراك الفعلي للمواطن في البرامج المتعلقة بالتسيير الكفاء، وجاءت أدوات الشراكة التي تتضمن وضع البرامج والنشاطات حيز التنفيذ عن طريق الاكتتاب مع الجماعات المحلية الإقليمية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين مع إمكانية الشراكة بين المدن في إنجاز المرافق ومختلف المنشآت مبينة في القسم الثالث

(1) بزه سعد، التحضر ومسألة الحوكمة الحضرية بمدينة قمار ولاية الوادي - دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر -2- قسم علم الاجتماع، سنة 2014، ص13.

(2) LAFER Azeddine : **gouvernance urbaine : rôles et rapports des différents acteurs dans les pratiques urbaines locales -Cas de la Ville de Tizi-Ouzou**, Mémoire De Magister En Aménagement Du Territoire Université Mentouri Constantine, Année 2010, p 24.

(3) Marcougerard, Rangeons François, Thiebault Jean Louis, **Les relations contractuelles entre collectivités publiques**, In **Le gouvernement des villes, territoire et pouvoir**, ED Descartes, Année 1991 p140.

(4) M. Smouts : **Du Bon usage de la gouvernance en relations internationales**, In **Revue Internationale des Sciences Sociales** N°155, Mars1998.

من الفصل الخامس، وعليه فإن الحوكمة الحضرية هي أداة لضبط وتوجيه وتسيير التوجهات الاستراتيجية الكبرى ويمكن تطبيقها في عدة ميادين منها السياسية والاقتصادية والثقافية وأيضاً أسلوب جديد في التدبير يدعم إزالة الحدود وتشجيع التشارك بين كل المعنيين وتتوخى حسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا وخارجيا وذلك بتكريس مبدأ المشاركة والمحاسبة والشفافية والديمقراطية وبوجود مجموعة من القيم مثل المساءلة والرقابة والنزاهة⁽¹⁾، وفي هذا الإطار حدد الإعلان الصادر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة النمو الحضري في المدن الذي عقد في صوفيا شهر ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة الحضرية المحلية كما يلي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للسكان في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

II.آليات الحوكمة الحضرية المحلية:

إن الوصول إلى تحقيق حوكمة حضرية محلية تتميز بالمشاركة والتشاور بين كل الفاعلين يجب توفر مجموعة من الآليات القانونية التي تمكن المواطن والجماعات المحلية من عملية المشاركة بإعطائه مجموعة من الوسائل الضرورية ومنها ما يلي:

1.المقاربة التشاركية: وهي تؤمن الفعالية في تدبير الشأن الحضري وهذا بإشراك المواطن في صناعة القرار بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الجماعات المحلية والأحزاب والحريات العامة والانتخاب⁽²⁾ وتتمثل المشاركة في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية الموجهة للمجال الحضري.

2.التدبير المندمج: وتتمثل في تعزيز القدرات ودعم المؤسسات وتشجيع الاستثمارات وتعبئة قوى متعددة الأبعاد اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، بيئيا وقانونيا ضمن عملية تهدف إلى تحقيق الرفاه للسكان في جميع المستويات منها التحسين الحضري وربط الأحياء بمختلف الشبكات التقنية والمرافق الضرورية للحياة الحضرية وخلق مساحات خضراء مع الاحترام لقوانين البناء والتعمير والمحافظة على العقار الحضري.

⁽¹⁾ د. الوليد آدم مادبو، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة (فعليات أعمال المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في أجندة

التنمية المستدامة 2030)، نشر بتاريخ 27 جويلية 2016 عبر الموقع الالكتروني:

<http://www.sudanle.com/index.php?option=com.etview=article et id 39631:2016/07/27content>

⁽²⁾ محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، مقال منشور عبر الموقع الالكتروني:

<http://www.univ-chlef.dz>^com-dic2008-5>

3. الشفافية: وهي بعد تنموي استثماري واقتصادي هام يعني ضرورة الإعلام والإعلان عن الأنشطة والبرامج⁽¹⁾ وهي حرية تدفق المعلومة وتوفيرها للمواطنين حول السياسة الحضرية ومختلف القرارات المتخذة في شأنها حيث يمكن للمواطن الاطلاع على مختلف المعلومات التي تساعد على المشاركة والرقابة والمحاسبة وهي تهدف إلى محاربة الفساد وتحديد المواطن للقصور التشريعي في ميدان الإصلاح بفضل المشاركة، وتوفير سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام حقوق المواطنين.

4. جودة الخدمات العمومية: أصبحت الجودة مطلباً أساسياً لا بد من توفره في كل مرافق الدولة ولذلك فالسعي وراء تحسين الخدمة العمومية والارتقاء بجودة الحياة الحضرية هو من بين أساسيات التكفل الهام بانشغالات المواطنين والذي عادة هو غير راض على الخدمات التي تقدمها مختلف المرافق العمومية وهذا بسبب انتشار بعض الظواهر السلبية كالبيروقراطية وتدني الخدمة المقدمة ومصادقيتها وتعدد العراقيل.

5. الرؤية الإستراتيجية: وهي محاولة تصور للنمو الحضري في مختلف الآماد عن طريق محاولة للتحليل والبحث عن الأفكار والابتكار والتعمق في مكوناتها الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وذلك بوضع خطط على مختلف الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة بمشاركة جميع الفاعلين وهي تتبع من الاحتياجات المحلية وهدفها الأول تطوير المجتمع وتوفير الرفاه للسكان.

III. الجهات المشاركة في تطبيق الحوكمة الحضرية المحلية: جاءت عناصر تفعيل الحوكمة الحضرية المحلية في الجزائر عامة ومدينة العلمة خاصة تتمثل فيما يلي:

1. المجتمع المدني: هي تلك التنظيمات والهيئات التطوعية التي تشأ بمقتضى الإدارة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها وهي مؤسسات غير حكومية تقع بين الحكومة والقطاع الخاص⁽²⁾ ويشترك المجتمع المدني الحيوي المستدام في عملية اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية، وكما يسمح للمواطنين بأن يصبحوا شركاء فاعلين في المجتمع، ولكي يتمكن المجتمع المدني من العمل لا بد من توفر ستة حقوق أساسية هي⁽³⁾: الدخول، العمل بحرية دون تدخل الدولة، حرية التعبير، التعاون والتواصل، التعاون السلمي والسعي وراء الموارد والحصول عليها.

(1) محمد عفيفي السيد، مفهوم الشفافية والمقصود بها، ديوان المحاسبة سنة 2007، عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.Kenanaonline.com>

(2) د. ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية، مقال منشور في مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، ص112.

(3) نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ICNL) والمركز الأوروبي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ECNL)، ص2، متحصل عليه من تصفح الموقع الإلكتروني التالي:

2.الدولة:هي الصانع الأول للقرار تبادر بسياسة المدينة وإدارتها تحدد الأهداف والأطر المختلفة بالتشاور مع الجماعات المحلية⁽¹⁾، حيث تسعى لرسم معالم وأسس التسيير اللامركزي للجماعات الإقليمية في خريطة السلطة وفي شبكة صناعة القرار على المستوى المحلي، وكما تعمل على خلق وتوفير شروط التشاور بين مختلف المتدخلين في السياسة الحضرية⁽²⁾.

3.الجماعات الإقليمية: والتي تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري⁽³⁾ لها مهمة توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها⁽⁴⁾.

4.القطاع الخاص: ويتمثل في مجموع المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين الذين يشاركون في تحقيق الأهداف المسطرة للتسيير الحضري للنمو الحضري في المدينة وذلك بمنح آليات الشراكة مع الدولة من خلال تنفيذ السياسات التنموية المحلية وهذا في ميدان الترقية العقارية وتنمية الاقتصاد الحضري وإنجاز المرافق والمنشآت العمرانية الحضرية المنظمة⁽⁵⁾.

IV. دور الحوكمة الحضرية المحلية في تحقيق النمو الحضري المستديم:

تعد الحوكمة الحضرية المحلية وسيلة لتسيير المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة وإنجاح عملية النمو الحضري في مختلف الآماد وتطبيق القرارات الناتجة عنها وذلك عن طريق إدماج المجتمع المدني ومشاركة المواطنين والتواصل مع جميع الفاعلين في صناعة القرار في المدينة، فمبدأ مشاركة المجتمع المدني ضروري جدا من أجل تطبيق مختلف الاستراتيجيات الحضرية وذلك للوصول إلى تنمية حضرية مستدامة لأنه المستفيد الأول من المجال الحضري وغياب هذه المشاركة قد يؤدي إلى ضعف تنفيذ المخططات، وجاءت أهمية المجتمع المدني والمواطنين في إعداد وتنفيذ خطط التنمية الحضرية للنمو الحضري ونجاحها فيما يلي: الاطلاع على مختلف المشاكل الحضرية وتحويل الأهداف والتطلعات إلى أهداف تخطيطية حضرية وتجسيدها، الإدراك المنطقي والفعال لمختلف القرارات الاجتماعية والاقتصادية التي شارك في إعدادها وتبريرها وتطبيقها على أرض الواقع، تفعيل الشراكة بين أفراد المجتمع في ميدان البناء والتعمير في حدود إمكانياتهم المادية المالية وكذا المعنوية، نشأة المسؤولية والحس المدني لدى أفراد

(1) القانون 06-06 المؤرخ في 20 فيفري والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية، المادة رقم 13.

(2) المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 14.

(3) القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 11.

(4) المرجع الذي سبق ذكره، المادة رقم 15.

(5) القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 16.

المجتمع وتعزيز انتمائهم ومحافظةهم على المجال الحضري الذي ينتمون إليه وتنمية ثقافة المحافظة على المال العام وتظافر الجهود المحلية مع الجهود الحكومية⁽¹⁾ لتحقيق التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني وتدعيم الرقابة الشعبية على مختلف المشاريع التنموية، ومن أهم السياسات التي نصت عليها التشريعات والتي تعتمد آليات تتجسد من خلالها مشاركة المجتمع المدني وأهمها ما يلي:

- التعددية الحزبية وهذا عن طريق تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها ومشاركة فاعلين جدد لهم تأثير قوي في تشكيل القرار الاقتصادي المحلي، وهم المستثمرون الخواص وملاك العقارات والمرقون وأرباب العمل وذلك بفتح مسالك جديدة لصناعة القرار في التنمية المحلية.

- المجالس المحلية المنتخبة والتي تساهم في القيام بتجسيد مختلف الأعمال التنموية وذلك لأن المنتخبين المحليين غالبا ما يكونوا أدرى بمشاكل السكان وخصائص المناطق التي ينتمون إليها وهذا يساهم في إنجاز مشروعات التنمية الحضرية.

- المجالس الشعبية البلدية حيث يتم اختيار أعضائها عن طريق الانتخاب من طرف السكان المحليين ويكمن الهدف من وراء إنشاء هذه المجالس المنتخبة هو محاولة لتجسيد مبادئ الديمقراطية والحكم وبتطبيق سياسة اللامركزية الإدارية وتفعيل مشاركة المواطنين أو الأفراد المحليين للبلدية.

على ضوء ما سبق سيتم التطرق إلى بعض المشاكل التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني والمواطنين في عملية تنظيم النمو الحضري في المدينة الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة في مختلف الآماد حيث ما لم تأخذ بعين الاعتبار ستتعرض سلبيا على الارتقاء بجودة الحياة الحضرية وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تستجيب لتطلعات سكان المدينة هذا من جهة وتخفيف العبء على كاهل السلطات المحلية والوطنية من جهة أخرى من خلال ما يلي: تهميش المواطن في مختلف مراحل التخطيط الحضري الشامل والكامل لمشروعات التنمية الحضرية وعدم جعله طرفا فاعلا أو على الأقل شريكا قويا في صناعة القرار المحلي خاصة في ميدان التهيئة والتعمير، عدم ترتيب خارطة مهام وصلاحيات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير بالتقليص من ضغط الوصاية عليها والذي يجعل هامش تدخل المجتمع المدني وتأثيره محدودا جدا إن لم يكن معدوما في المشاركة، تباين المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للسكان مما يساهم في عدم قدرتهم على التعبير وحرية الرأي وذلك يؤثر في عملية صناعة القرارات المحلي وصياغتها

(1) محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة لسنة 2010-2011، ص 120.

وتوجيهها بما يتناسب مع حاجات المجموعات ويخدم رغبتها.

V. رهانات الحوكمة الحضرية المحلية في تنظيم الاحتياجات المستقبلية للنمو الحضري:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة الحضرية المحلية في تحقيق التوازن في توجيه النمو الحضري في المدينة الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة في مختلف سنوات التقدير يتطلب مراعاة الشروط التالية:

- تقوية العمل الديمقراطي المحلي التشاركي:

عن طريق إشراك المجتمع المدني في المشاريع التي تعنيهم واعتماد مبدأ التشاور في اتخاذ القرار بتقريب سلطة اتخاذه من المواطن الموجه له وتحسين وتدعيم الشراكة بين الفاعلين العموميين والخواص أي إعادة النظر في احتكار الدولة لتسيير الشؤون العامة وإشراك السكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية المجالات الحضرية والعمل على تحقيق مبدأ الشفافية بإطلاع السكان على مختلف السياسات الحضرية التي من شأنها تفعيل دور المجتمع المدني.

- إرساء دعائم التنمية المستدامة وتعميم وتوحيد استعمال آليات وأدوات جيدة تستجيب لمتطلبات التسيير:

ذلك أن تعدد الفاعلين والآليات القانونية تفقد في كثير من الأحيان فعالية التدخل لذا يجب العمل على إيجاد آليات وأدوات موحدة تضبط مشروعية تدخل الفاعلين ونجاعة الفعل المشترك أي توفير جميع الوسائل القانونية والإدارية لتسهيل عملية التواصل والتنسيق بين مختلف الفاعلين الحضريين والتي تتضمن تعبئة كل المتدخلين في إنجاز مختلف العمليات الحضرية.

- تشجيع الشراكة والتعاون بين البلديات من خلال:

توسيع نطاق التبادل والتشارك بين البلديات وبمختلف الصيغ وفي مختلف الميادين وتفعيل دور المنافسة الإيجابية بين البلديات وتحقيق الفعالية وتفعيل المحاسبة من أجل تحقيق تنمية وترقية النمو الحضري في المدينة، مع العلم أن هذه الرؤية جاءت تضع هذا التنظيم الجديد على المستوى المحلي عناصر وممثلين جدد لتعويض انسحاب أو عدم جدوى الدولة في بعض الميادين وهذه الحقائق تبين بوضوح التوجه نحو الاعتماد على التخطيط العمراني الجديد والتسلسل الهرمي للسلطة المركزية المحلية والذي ينبغي أن يؤدي هذا النهج لأفضل تعريف وتوضيح لإجراءات الدولة والجماعات المحلية فضلا عن الأدوات المنظمة التي ستكون قادرة الآن على التطور في ميدان تسيير النمو الحضري المتوازن لهذه المدينة في مختلف الآماد بما في ذلك الجانب العقاري لها⁽¹⁾.

(1) N.Djegheri Louhi, *La ville algérienne, les prémices d'une gouvernance locale*, site de référence Annaba, revue sciences technologie D N° 30, université Mentouri-Constantine, Décembre Année 2009, p54 -56.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال دراسة مختلف التقديرات الخاصة بالمستقبل الكمي للسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية للنمو الحضري في مدينة العلمة ما يلي:

- استمرار تزايد عدد السكان في الأفق بسبب تداخل عدة عوامل خاصة منها النمو الطبيعي للسكان في ظل النظام الديمغرافي المعاصر وعوامل أمنية واقتصادية وعمرانية أخرى.

- تطور الاحتياجات المستقبلية للسكان للسكن والمرافق وخاصة منها التعليمية والصحية وما سيتطلب من مساحات عقارية هامة لتشييدها خاصة بعدما تشبع المجال الحضري، وكما ستتضاعف الاحتياجات للمياه العذبة حيث جاءت الحلول تتمثل في الابتعاد عن تذييرها والعمل على تنميتها وحسن إدارتها واستخدامها وتخفيض الفاقد وترشيد استعمالها في ظل محدودية الموارد المائية المتاحة والزيادة السكانية المنتظرة.

- تنظيم النشاط التجاري القائم في هذه المدينة عن طريق حوكمة الأداء التجاري والخدمات في شارع دبي وتفعيل وظائف السجل التجاري في مراقبة وتنظيم النشاط التجاري الممارس من طرف مختلف الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين والتجاربيين والقضاء على التجارة غير الشرعية.

- استدامة النمو الحضري في مدينة العلمة من الأخطار التي تهدد البيئة والسكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق القيام بأعمال التهيئة الحضرية التي من شأنها مواجهة جميع الأخطار الطبيعية على غرار خطر الفيضانات والعواصف والأخطار التكنولوجية الصناعية وتلويث موارد البيئة الطبيعية.

- أهمية الاحتياجات المستقبلية للسكان التي تعكس مدى التنوع العمراني والتخطيط الحضري حيث يجب العمل على تنظيم المجال الحضري والارتقاء بجودة الحياة الحضرية عن طريق تطبيق إجراءات التخطيط الحضري الجديدة المتعلقة بالجوانب العمرانية وبالمرونة في العلاقات الاجتماعية بين السكان وبكفاءة التخطيط الحضري والمعماري وهذا كآلية للتلاحم الاجتماعي والحد من الجريمة الحضرية في ظل استمرار النمو الحضري وتطور المساحة العمرانية.

- ضرورة تطبيق العمل بمبادئ الحوكمة الحضرية المحلية كآلية لترشيد احتياجات السكان في إطار من الشراكة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في تحقيق التنظيم والتوازن والاستمرارية في توفيرها اعتمادا على مبدأ التعمير التشاوري المتفتح على كل الفاعلين المعنيين من مسؤولين حكوميين ومنتخبين محليين ومتعاملين اقتصاديين، جامعات ومجتمع مدني دون إقصاء حيث يتفاوضون ويتفقون ويتعاملون من أجل المضي قدما في تجسيد السياسة التنموية لهذه المدينة وتطبيق مضامين أدوات التهيئة والتعمير فيها وهذا ضمنا لحسن التدبير وجعل مدينة العلمة قادرة على مواكبة التحولات المجالية والحضرية القادمة.

الفصل السادس

بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلما

• تمهيد

أولاً: البديل الأول: التوجه نحو تخطيط جديد للنمو الحضري وسياسة لتنظيم التطور

العمراني مستقبلاً

ثانياً: البديل الثاني: التوجه نحو مراجعة وتفعيل التشريع القانوني الخاص بالنمو

الحضري في الجزائر

ثالثاً: البديل الثالث: التوجه نحو تصور جديد لدور التهيئة الحضرية كنمط للتسيير

الحضري الفعال والمستديم للنمو الحضري في مدينة العلما مستقبلاً

رابعاً: توجيهات عامة لتحقيق البدائل المستقبلية للنمو الحضري في المدينة

• خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الانطلاقة من إشكالية النمو الحضري في الجزائر عامة ودراسة حالة مدينة العلمة خاصة كاستمرار لما سبق وجوهر التحليل في هذا الفصل الذي نعود فيه للبحث عن البدائل أو الاختيارات العلمية التي يمكن بواسطتها معالجة الإشكاليات المترتبة عن النمو الحضري مستقبلا في هذه المدينة خاصة بعدما اتضحت لنا العوامل والأسباب التي ساهمت في اختلال هذا النمو الحضري في مقدمتها العوامل التشريعية والرقابية، التاريخية وسياسة التقسيمات الإدارية، الاقتصادية، التخطيطية والحضرية، الاجتماعية والثقافية ولبلوغ هذا الهدف سيتم اقتراح ثلاثة بدائل رئيسية والاختيارات المحتملة لكل بديل حيث ستؤدي إلى خلق وتجسيد صورة قريبة من الواقع وإيجابية لمستقبل النمو الحضري في المدينة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية المجالية والحضرية وخاصة ما تعلق بتوفير الاحتياجات لهؤلاء السكان في الفترة الحالية والمستقبلية أي خلال الأمد القريب والمتوسط والبعيد، وجاءت عناصر هذا الجزء من البحث كما يلي:

أولاً: البديل الأول: التوجه نحو تخطيط جديد للنمو الحضري وسياسة لتنظيم التطور العمراني مستقبلاً:

جاء هذا البديل يبحث في احتياجات التطور المساحي للنمو الحضري مع استمرار الواقع وإيجاد حلول جديدة لتوفير مساحات هذه الاحتياجات الحضرية الذي يعتبر أهمها السكن المرافق وهذا وفق الأولوية حيث جاءت الاختيارات المتاحة للتنظيم والتوجيه والتحديد لتوجهات التطور العمراني في هذه المدينة مبنية على التوجه نحو تعمير الجيوب الشاغرة الموجودة داخل النسيج الحضري القائم أي عملية التطور العمراني الداخلي ومن ثم بالتوجه نحو الاقتطاع من الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة باتجاه الشمال نحو بلدية القلثة الزرقاء وباتجاه الجنوب نحو بلدية بازر سكرة أي عملية التطور العمراني الخارجي حيث يتبين من هذه الأهداف ضرورة الاعتماد على استراتيجيات ومبادئ خاصة لمسايرة لما هو معمول به في المدن المتقدمة، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

I. الاتجاه الأول: التطور العمراني الداخلي:

1. التوجه نحو تعمير الجيوب الشاغرة داخل النسيج الحضري القائم:

بعد بناء القطب الحضري الجديد العلمة سنبحث من جديد عن مساحات أخرى للتطور العمراني حيث كان من بين الحلول المقترحة هو الرجوع إلى المساحات المبرمجة للتعمير داخل مخططات شغل الأرض المدروسة واقتراح توسعات جديدة بمحاذاة هذه المخططات أي في نطاق إمكانات موضع المدينة بزيادة مساحية إجمالية تقدر 673.39 هكتار لغاية 2038 وهذا بسبب نتائج دراسة المراجعة للمخطط التوجيهي

مدينة العلمة: توزيع الجيوب العقارية الشاغرة ومساحات التوسع داخل النسيج الحضري القائم



الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات السابق ذكرها في الفصل الثاني من هذا البحث في المرحلة الثانية وفي سبيل المحافظة على ما تركه البناء الفوضوي للتعمير داخل هذه المخططات فإن السلطات المحلية وبالتعاون مع الوكالة للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين لولاية سطيف هي الآن بصدد القيام بإحصاء مساحة هذه الأراضي وتعيين مالكيها من أجل استئناف إجراءات تكوين حافظة عقارية لبلدية العلمة. وعليه فإن الاختلالات الحاصلة في النسيج الحضري لهذه المدينة عبر أحيائها السكنية سيتم توجيه تفكير جديدة للسلطات والجماعات المحلية على رأسها بلدية العلمة حيث تمثلت في البحث عن الجيوب الشاغرة داخل المدينة سواء التابعة للخواص أو للدولة وهذه الجيوب قد تكون فارغة أو تحوي منشآت لا تتلائم والوسط الموجودة فيه أو مهجورة أو الآيلة للانهايار كوسيلة لإعادة تثمين العقار الحضري واسترجاع مساحات عمرانية لتوطين مرافق تخدم أحياء المدينة خاصة ومدن الشبكة الحضرية المحيطة ككل موزعة عبر قطاعات هذه المدينة وهذا كما توضح الخريطة رقم (17) السابقة الذي يؤكد الجدول رقم (78) في الملحق صفحة رقم (33) حيث جاءت هذه المساحة معتبرة وتقدر بـ 75.61 هكتار حيث تمثل الملكية الخاصة منها 68.96%، وأما الملكية العمومية فهي بـ 6.65% وجلها موجودة داخل النسيج الحضري القائم، وعليه فإن إشراك المواطنين منذ البداية في اختيار احتياجاتهم وإقناعهم بمتطلباتهم سيكون بالتأكيد هو الحل الأنجع لضمان فعالية هذه الاختيارات الحضرية الحساسة لكونها نقطية وإستراتيجية.

II. الاتجاه الثاني: التطور العمراني الخارجي

1. التوجه نحو الاقتطاع من الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة:

من خلال تحليل أدوات التهيئة والتعمير يظهر أن الجهة الجنوبية تعتبر غير صالحة للتطور العمراني في هذه المدينة لوجود عدة عوائق وأخطار طبيعية وتكنولوجية، وأما التطور في الجهتين الشمالية والغربية التي يوجد بها أراضي فلاحية جيدة الخصوبة فيجب الحفاظ عليها، ولذلك لا يبقى سوى الجهة الشرقية فقط كمنطقة ملائمة للتطور العمراني لهذه المدينة لقلة وجود العوائق بها وهي الجهة التي سيتم اقتراحها واعتمادها كمنطقة للتطور العمراني في المستقبل حيث تقدر مساحتها الإجمالية بـ 919 هكتار مع العلم أنه يمكن أن تكون كافية لتطور هذه المدينة خلال الأمد البعيد في سنة 2038 على الأقل إذا استمر معدل النمو السنوي لسكان وعمران المدينة على وضعه الحالي حيث يتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي 310385 نسمة تقريبا، وكما يبلغ متوسط ارتفاعها بـ 997.5 متر بحيث أعلى ارتفاع بها يقدر بحوالي 1049 متر وأدنى ارتفاع هو 960 متر، ولذلك فهي منطقة متوسطة الانحدار ومن أفضل المناطق للبناء ولتمديد شبكات الصرف الصحي المنزلي الذي يمكن أن توجه إلى كل من وادي الجهادي في الغرب

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

ووادي جرمان في الشرق، وبالعودة للنتائج التي توصلنا لها في الفصول السابقة من هذا البحث عند التعرض لاستدامة المدينة من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية وإمكانيات التطور العمراني فإنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الاحتياج للمساحة اللازمة لتطور مدينة العلمة لغاية سنة 2038 والتي قدرت بحوالي 1017.02 هكتار وبكثافة سكانية بـ 397.09 نسمة/ هكتار فإن المدينة يمكنها التطور دون أية إشكالية وبهذا فإننا نقترح أن يتم التركيز أولاً على جانبي الطريق الوطني رقم (05) باتجاه التجمعين الثانويين سمارة وجرمان ولا ننسى الطريق الوطني رقم (77) وهو ما يربط المدينة بحي بوخبله والسوامع ولغاية مفترق تقاطع محوله الطريق الوطني رقم (05) مع الطريق نفسه والذي كان يمر من وسط التجمع الحضري ثم التركيز على الجهة الشمالية ثانياً لكونها أكثر صلاحية للبناء والتعمير من الجهة الجنوبية.

2. توجيه النمو الحضري نحو بلديات القلثة الزرقاء وبازر سكرة التابعة لها إدارياً:

بما أن مدينة العلمة محاطة بالأراضي الفلاحية فإنه يمنع منعاً باتاً التطور العمراني عليها إلا في حالات محددة، مع العلم أن هذا المشكل ذاته الذي تعرفه مدن العواصم الإقليمية عبر التراب الوطني ولذلك سنقترح لها البدائل التي اتبعتها المدن الكبرى، وعليه سيتم التعرف من خلال تحليل هذا العنصر على أهمية خلق تنمية فعالة وناجعة بالمراكز الحضرية المجاورة التابعة لها إدارياً والمتمثلة في القلثة الزرقاء وبازر سكرة ومن أسباب اختيار هاتين البلديتين يعود إلى عدم التوازن في النمو الحضري في مدينة العلمة وذلك لتوسعها على طول الطريق الوطني رقم (05) ولهذا سنوجهها إلى النمو على محور الطريق الوطني رقم (77) الرابط بين المدينة والقطبين أي بلدية القلثة الزرقاء من الجهة الشمالية وبلدية بازر سكرة من الجهة الجنوبية ولتحقيق ذلك يجب خلق مراكز ذات حركة اقتصادية وتجارية في البلديتين لتخفيف الضغط على هذه المدينة وكذا تشجيع البلديات على التعاون فيما بينها عن طريق إنجاز مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير مشترك الذي يمثل علاجاً شافياً للعجز المسجل على مستوى مدينة العلمة والبلديات المجاورة مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع التنموية وخاصة المشاريع السكنية المنجزة والتي ستعزز بحيث تكون هذه الأخيرة مبنية على عقارات البلديات المحاذية لتوفرها على مساحات عقارية شاذة وأهمية شبكة الطرق التي تربط مدينة العلمة بهذه الأقطاب، ومن هذا المنطلق سيتم إبراز بعض مؤشرات النمو الحضري في بلديتي القلثة الزرقاء وبازر سكرة كما يلي:

1.2. النمو السكاني في بلديات القلثة الزرقاء وبازر سكرة:

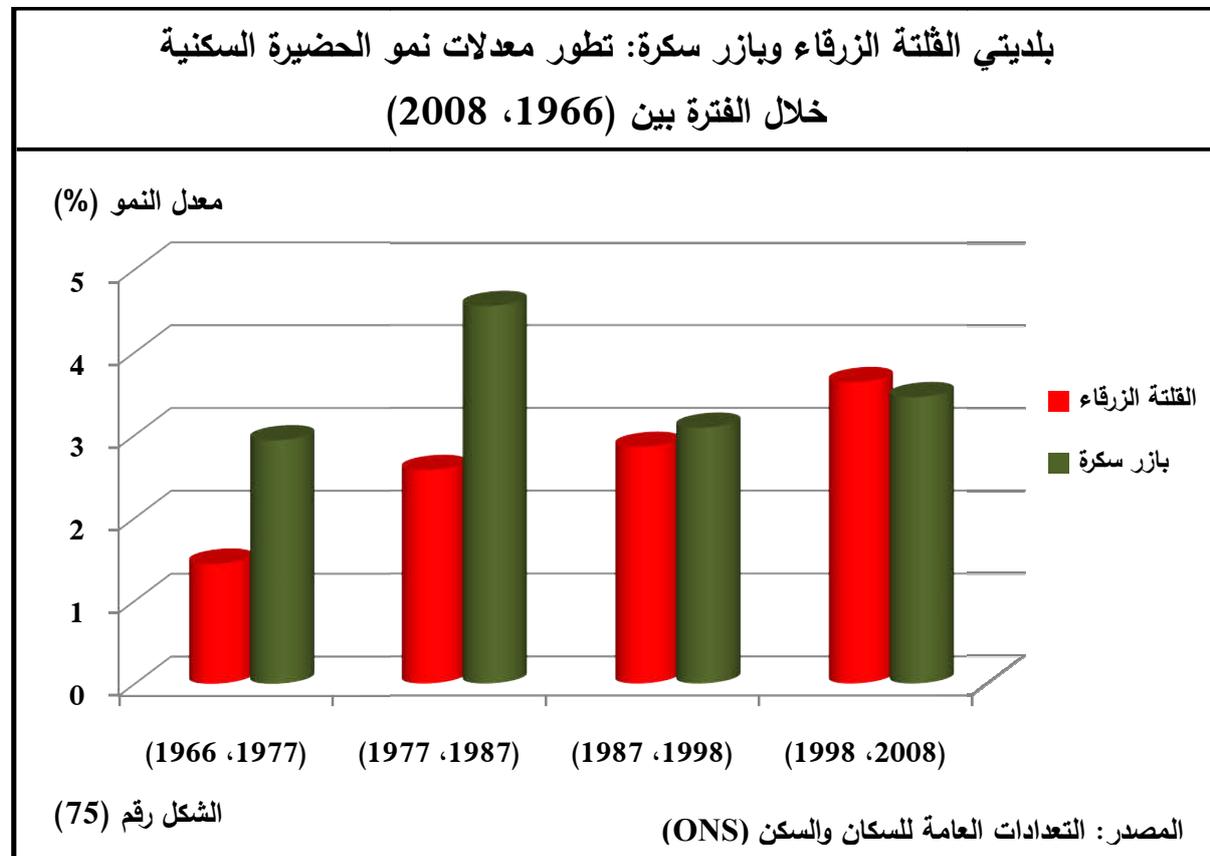
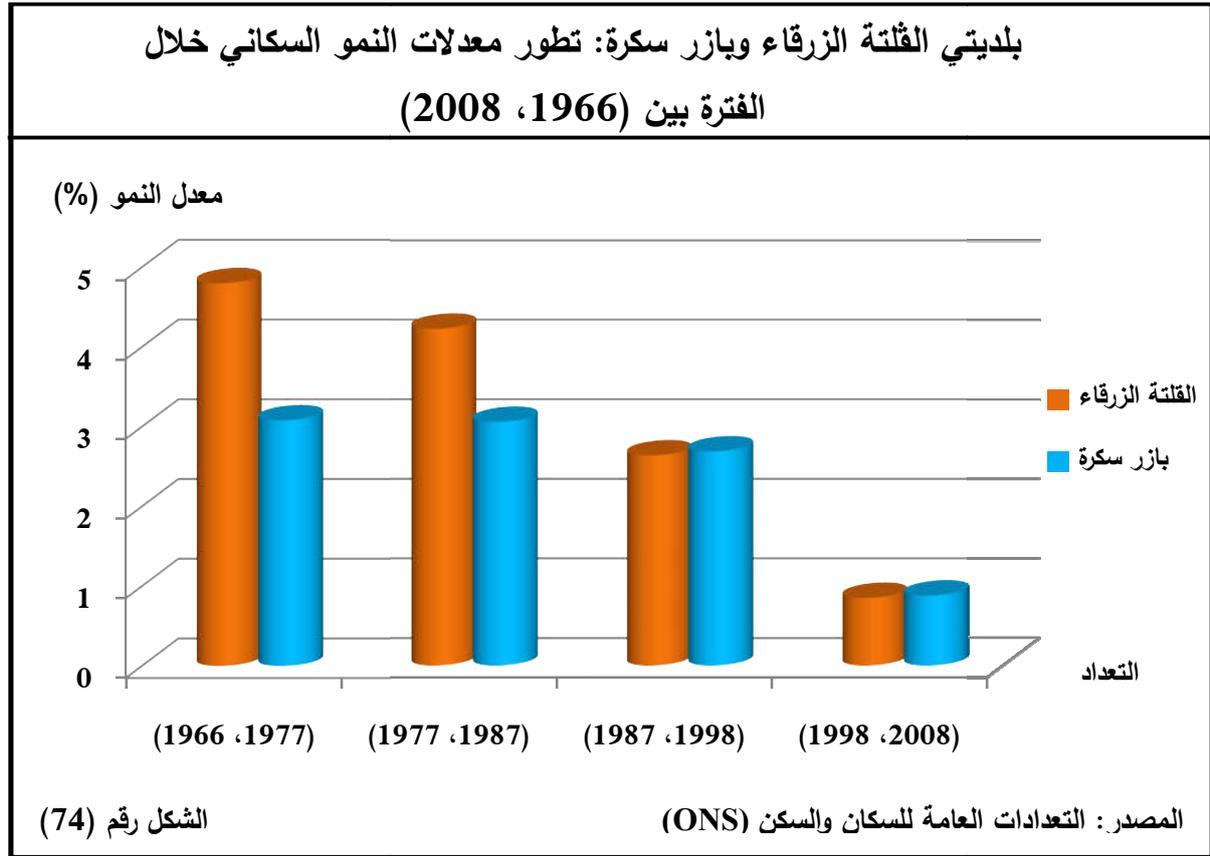
يتبين من الشكل رقم (74) والذي يؤكد الجدولين رقم (79) و (80) في الملحق صفحة رقم (33) و (34) الوثيرة التصاعدية للنمو السكاني في بلديتي القلثة الزرقاء وبازر سكرة أن مؤشر النمو السكاني الذي تميز

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

بزيادة مرتفعة في الفترة الأولى (1966، 1977) حيث كانت نسبة الزيادة تبلغ ب (41.78، 28.98 %) على الترتيب، وبينما ارتفعت هذه الزيادة في بلدية القلثة الزرقاء خلال الفترة الثانية (1977، 1987) إلى 60.58 %، وبينما مالت هذه الزيادة نحو التراجع في بلدية بازر سكرة ولم تبلغ سوى 26.55 % ويبدو أنها ظاهرة عامة تميزت بها كل مدن الشبكة الحضرية للجزائر ونفس هذا التذبذب في النمو السكاني على المستوى الوطني حيث بلغت نسبة هذه الزيادة الكلية للسكان ب 40.90 % في الفترة الأولى ثم تراجعت إلى حوالي 20.90 % في الفترة الأخيرة وهذا لا يمكن تفسيره إلا بتذبذب في الحركة الواقعة في مكوناته الديمغرافية، وإضافة إلى آثار السياسة الاستعمارية التي أحدثت تغييرات في بنيته الحضرية والاجتماعية والاقتصادية بحيث ورث مجالا يتسم بوجود الكثير من الفوارق الجهوية الحادة بين مختلف مدن الشبكة الحضرية للجزائر حيث تميزت خلال السنوات الماضية بمعدل سنوي للنمو السكاني يعتبر أعلى من معدلات النمو المعاصر في العالم حيث بلغ هذا المعدل خلال هذه الفترة ب 6 %، وبينما يلاحظ أن هذا المعدل قد تراجع قليلا في الفترة الأخيرة وأصبح يساوي 1.60 % وهذا شيء إيجابي لأنه كان نتيجة للوعي الاجتماعي بسبب تحسن المستوى الثقافي للسكان وبالنسبة للبلديتين فقد عاشت هذه الظاهرة فكان معدل النمو السنوي للسكان مرتفعا فيها مقارنة بالمعدل الوطني حيث بلغ (3.08، 4.80 %) على الترتيب وهذا في الفترة الأولى، وأما في الفترة الثانية فإن هذا المعدل قد تراجع كثيرا مقارنة بالفترة السابقة ووصل إلى (4.23، 3.06 %)، وبينما سجل خلال الفترات الأخيرة ما بين (0.85، 2.64 %) هذا بالنسبة لبلدية القلثة الزرقاء، وأما بالنسبة لبلدية بازر سكرة فتراوح ما بين (0.88، 2.69 %) ويفسر هذا التراجع بطبيعة الأوضاع الأمنية والمعيشية الصعبة التي عاشتها جل الأرياف الجزائرية خلال العشرية السوداء وإضافة إلى بداية تخلي الدولة عن مشاريع الإسكان الجماعية وتطهير المؤسسات الاقتصادية ما زاد من حدة البطالة وبالتالي تأخر سن الزواج، ولذلك فإن النمو السكاني في البلديتين قد تميز بالتزايد في الفترة الأولى أي بمعنى عدد السكان تزايد ب (2862، 4043) نسمة على الترتيب خلال 12 سنة وبشكل كبير في الفترة الأخيرة أي أن حجم السكان تزايد ب (1257، 2347) نسمة في مدة زمنية لا تزيد عن 10 سنوات، ولذلك فإن سكان البلديتين قد زادوا ب (11378، 18024) نسمة خلال 42 سنة.

2.2. تطور الحضيرة السكنية في بلديات القلثة الزرقاء وبازر سكرة:

يتبين من الشكل رقم (75) والذي يؤكد الجدولين رقم (81) و(82) في الملحق صفحة رقم (34) أن بلديتي القلثة الزرقاء وبازر سكرة شهدت بعد الاستقلال تطورا كبيرا في عدد مساكن الحضيرة السكنية حيث سجل هذا التطور بزيادة مرتفعة خلال الفترات الزمنية الأربع وهو متقارب حيث تراوحت نسبة الزيادة



الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

السكنية ما بين (14.77، 30.77 %) و(27.85، 29.47 %) على الترتيب وهكذا فإن هذا التطور على درجة كبيرة من الأهمية جاء امتدادا لنتائج الفترة الاستعمارية حيث تميزت به غالبية مدن الشبكة الحضرية الجزائرية نتيجة للحرمان الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية من التمتع بمسكن لائق والحياة في مستوى متدني حيث كانت من مميزات تلك الفترة التي عاشها السكان آنذاك، وهذا يعود بدون شك إلى السياسة التي كان يمارسها الاستعمار الفرنسي من تدخلهم بواسطة تحطيم المضمون الاجتماعي للسكان الجزائريين وهذا عبر طردهم من ممتلكاتهم وجعلهم يعيشون شروط الحياة أقل ما يقال عنها لائقة للسكان وإضافة إلى طبيعة أولويات التنمية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية التي تمثلت على وجه الخصوص بالاتجاه الكبير نحو بناء قاعدة للاقتصاد الوطني تجسدت في سياسة التصنيع، وبالمقابل تزايد عدد المساكن نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكما تأثر هذا التطور أيضا بتحرير قطاع السكن الذي يتجلى من خلال الجهود المبذولة والأموال الضخمة التي ضختها الدولة الجزائرية في قطاع السكن وإصدار جملة من القوانين التشريعية المحددة لنشاط المرققين العقاريين العموميين والخواص في ميدان البناء والتعمير ما شجع ذلك على تفعيل ظاهرة النزوح الريفي من المناطق المجاورة والبعيدة نحو هذه البلديات، وعليه جاء معدل النمو السنوي للمساكن يكشف عن التقارب النسبي بين نتائج هذا المعدل خلال كل الفترات حيث تراوح ما بين (1.45، 3.64 %) و(2.94، 4.56 %) على الترتيب، وكما تميز أيضا مؤشر تطور هذه الحاضرة في هذه البلديات بالتزايد حيث تطورت بـ (1782، 3878) مسكن على الترتيب خلال 42 سنة، وعليه فإن سيناريوهات التخطيط الحضري المتتالية تعاد الدورة من جديد في عمليات إعادة التخطيط بدءا من التطور العمراني الذي تبنى سياسة التطور العمراني بلا شروط لتفرض على المجال بكل مكوناته وقوانينه التأقلم معها كما هو الحال بالنسبة للأقطاب الحضرية أي القلعة الزرقاء وبازر سكرة دون أن ننسى أن عملية التحكم في التطور العمراني الفوضوي قد أسفرت كل محاولاته بالفشل لترسم ثانية التطور العمراني الفوضوي والمخطط المشتركان في عدم فعالية أدوات التخطيط المتداولة والتصور المستقبلي لملامح مجال حضري يمتد على تراب ثلاث بلديات في الأفق أي العلمة القلعة الزرقاء وبازر سكرة ذلك أنه مع استمرار النمو الحضري ستظهر معه ضرورة المحافظة على الأراضي الفلاحية التي تعتبر مصدر للتطور العمراني عليها لتدخل هذه المدينة من جديد في حلقة البحث عن التوسع فلا حل إلا بالعودة إلى الوراء وإعادة النظر في مخلفات تعاقب الآليات وتراكم الممارسات.

III. التخطيط العملي لسيناريو تسيير كارثة فيضان محتملة في مدينة العلمة:

بناء على خريطة الأحياء المعرضة لخطر الفيضان عبر النسيج الحضري لمدينة العلمة تبين أن الأحياء

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

الأكثر عرضة لخطر الفيضان هي كما يلي: من الجهة الشرقية للمدينة أجزاء من الأحياء التالية: قوطالي، الاستقلال، أول نوفمبر، مولف التركي، ثابت بوزيد وحي المذبح وجزءا من المنطقة الصناعية حيث تتصل هذه الأحياء ببعضها البعض بمساحة تقدر بـ 2 كلم² مشكلة منطقة واحدة يخترقها وادي الجهاي، وأما من الجهة الغربية للمدينة نجد أجزاء من الأحياء التالية: بهلولي، السكن التساهمي، السارق منطقة التوسع العمراني الجديدة وجزء من القطب الجامعي العلمة حيث تتصل هذه الأحياء ببعضها البعض بمساحة تقدر بـ 1.02 كلم² مشكلة منطقة واحدة يخترقها وادي السارق، وعليه فقد افترضنا من خلال السيناريو المتوقع بأن جزءا من الجهة الشرقية وجزءا من المنطقة الغربية لهذه المدينة سيكون كل منهما منكوبين إثر تساقط كميات كبيرة من الأمطار على منطقة العلمة المفترض بلوغ كميتها 45 ملم في ظرف ساعتين مما سيؤدي إلى فيضان وادي الجهادي الذي يخترق الجهة الشرقية لهذه المدينة ووادي السارق الذي يخترقها غربا حيث سيرتفع منسوب المياه على مستوى الوادين مما سيتسبب في خروج المياه عن المجاري العادية في كل الاتجاهات وتغمر الأحياء السابقة الذكر، ولذلك وتبعا لتسارع الأحداث تم إطلاق مخطط تنظيم الإسعاف لتسيير هذه الكارثة وفقا للهيكل المعمول به لاسيما تنصيب مركز للقيادة الثابت بمقر ولاية سطيف تحت قيادة السيد والي الولاية لغرض التغطية الشاملة لمخطط تنظيم النجدة في حين تم تنصيب مركز قيادة عملي بهدف تنظيم الإسعافات تحت قيادة السيد مدير الحماية المدنية لولاية سطيف بمقر وحدة الحماية المدنية لمدينة العلمة لغرض المراقبة الميدانية للمنطقة المنكوبة ولكل عمليات التدخل والإغاثة حيث تبين المادة رقم 54 من القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة المهام العملية الواجب تنفيذها ميدانيا أثناء الكارثة حيث جاءت الخرائط رقم (18) و(19) و(20) و(21) و(22) و(23) على الترتيب تبين عمليات التدخل لسيناريو كارثة الفيضان المتوقعة في هذه المدينة كما يلي:

- المهمة العملية الأولى: إنقاذ الأشخاص ونجدهم (قسم تدخل تحت مسؤولية مديرية الحماية المدنية لولاية سطيف)

- المهمة العملية الثانية: إقامة أماكن الإيواء المؤقتة والمؤمنة (قسم تدخل تحت مسؤولية مديرية السكن لولاية سطيف)

- المهمة العملية الثالثة: التسيير الرشيد للإعانات

- المهمة العملية الرابعة: صحة المنكوبين

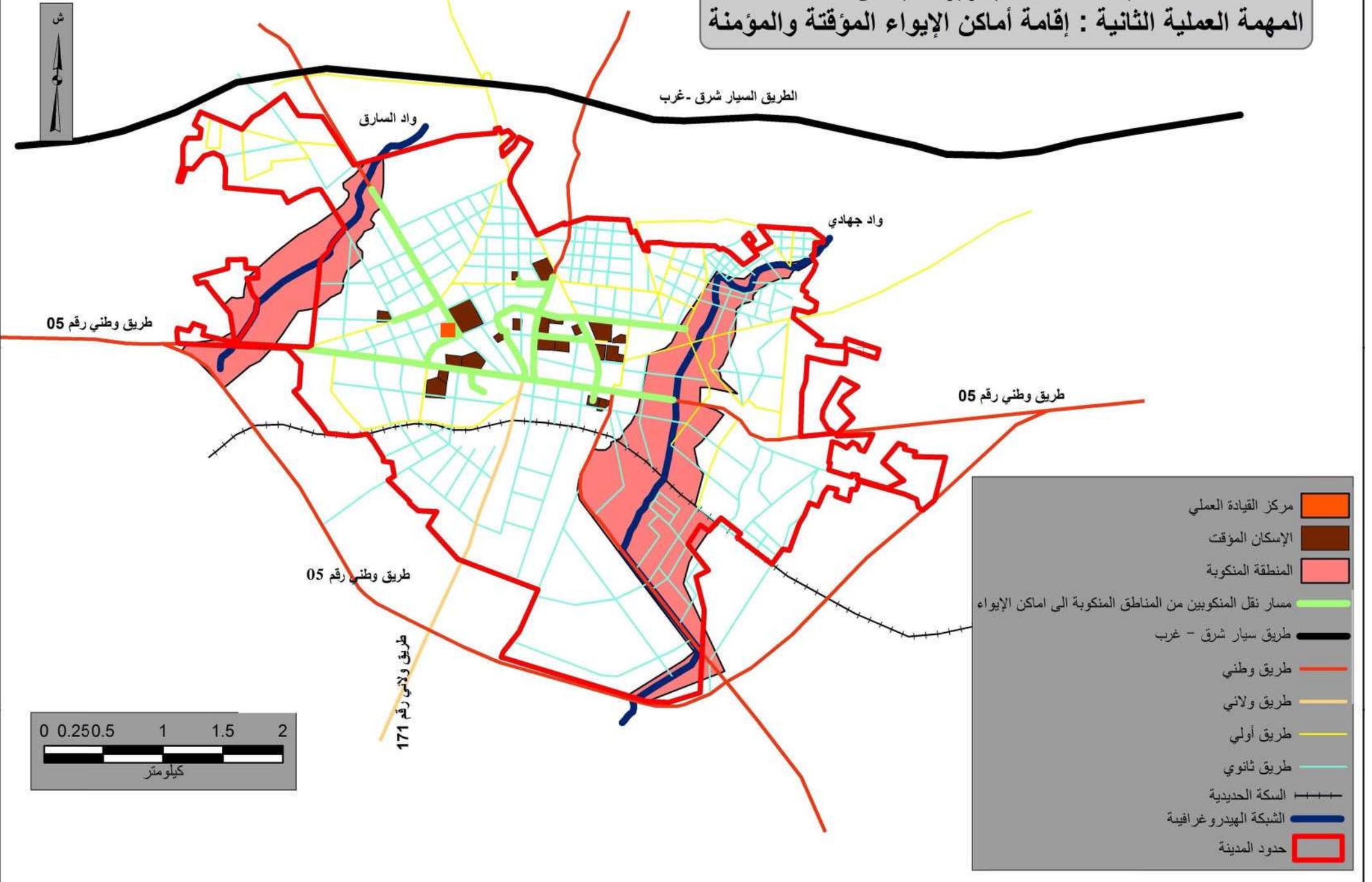
- المهمة العملية الخامسة: التزويد بالمياه العذبة الصالحة للشرب (مهمة تحت مسؤولية مديرية الموارد المائية لولاية سطيف)

- المهمة العملية السادسة: التزويد بالطاقة الكهربائية (مهمة تحت مسؤولية مديرية الطاقة لولاية سطيف)

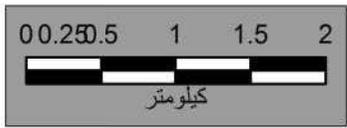
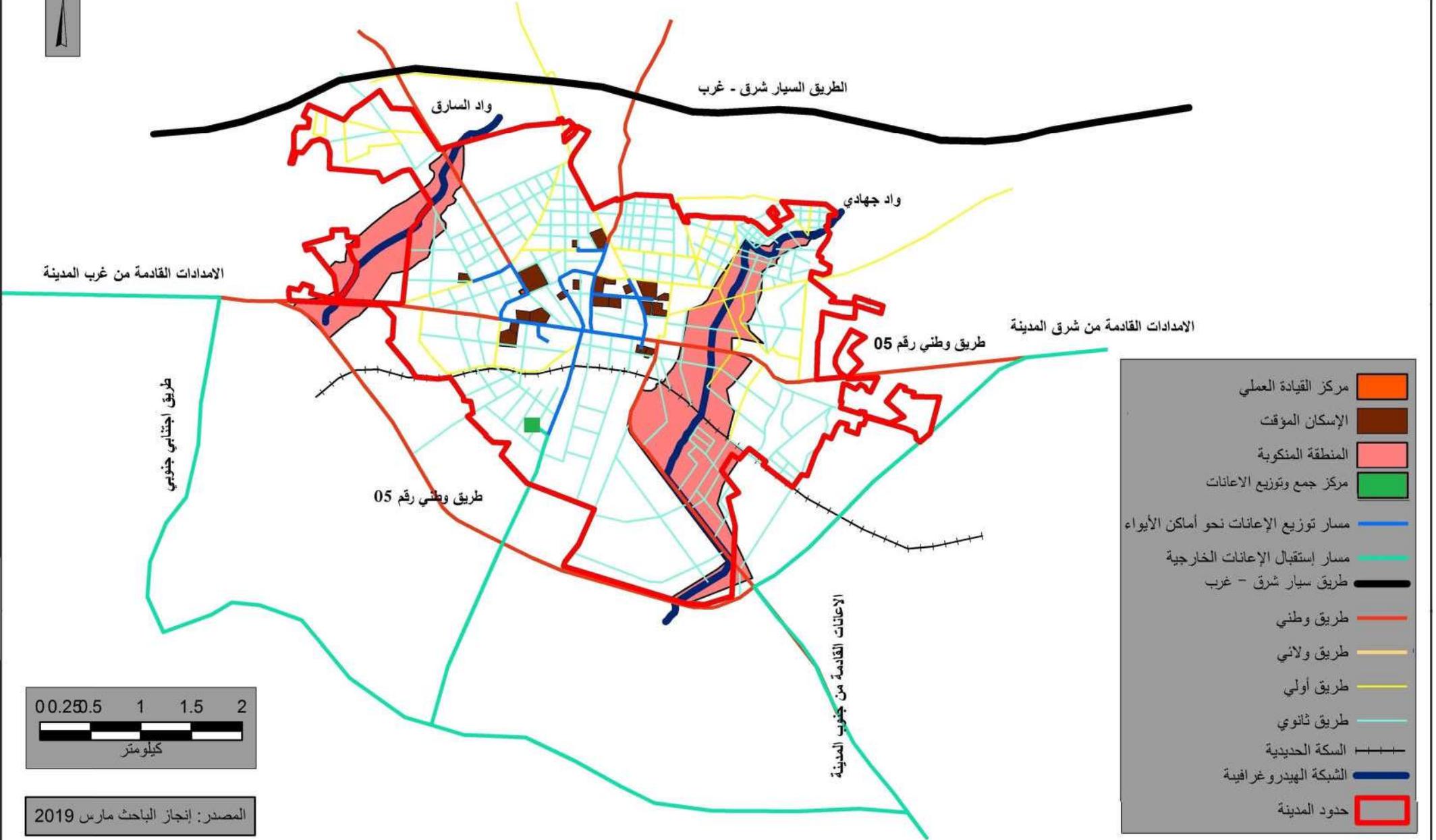
مدينة العالمة: سيناريو الفيضان: المهمة العملية الأولى : إنقاذ الأشخاص ونجذتهم



مدينة العلما: سيناريو الفيضان
المهمة العملية الثانية : إقامة أماكن الإيواء المؤقتة والمؤمنة



مدينة العلما: سيناريو الفيضان المهمة العملية الثالثة : التسيير الرشيد للإعانات

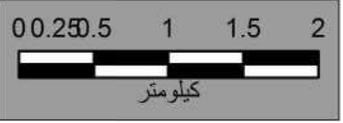


المصدر: إنجاز الباحث مارس 2019

مدينة العلةمة: سيناريو الفيضان
المهمة العملية الرابعة : صحة المنكوبين

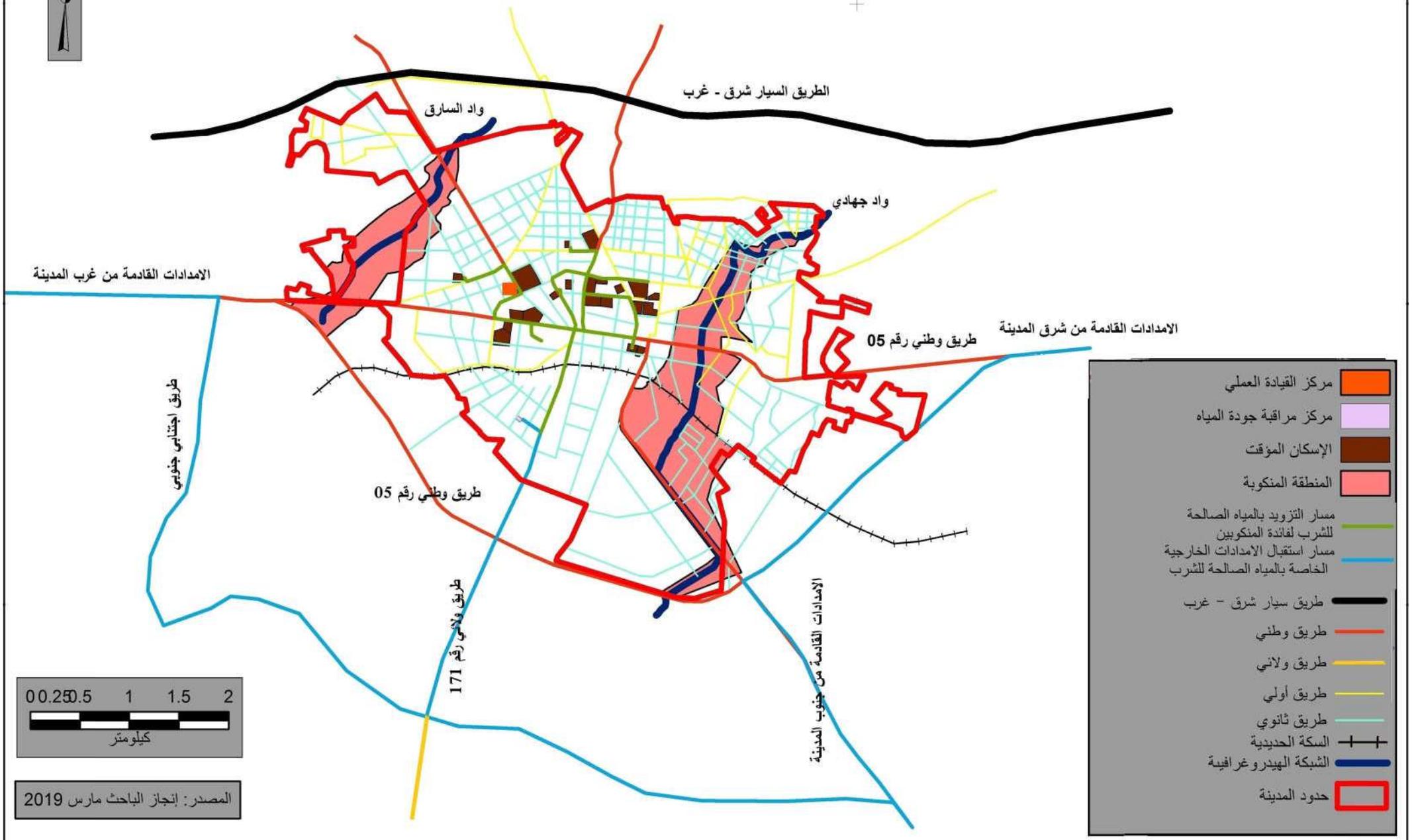


مركز القيادة العملي	
الإسكان المؤقت	
المركز الإستشفائي صروب الخثير	
المنطقة المنكوبة	
مسار نقل المصابين من المناطق المنكوبة واماكن الإسكان المؤقت الى المركز الاستشفائي صروب الخثير	
مسار نقل المصابين من المركز الاستشفائي صروب الخثير الى المركز الاستشفائي الجامعي سعادنة عبد النور	
طريق سيار شرق - غرب	
طريق وطني	
طريق ولائي	
طريق أولي	
طريق ثانوي	
السكة الحديدية	
الشبكة الهيدروغرافية	
حدود المدينة	

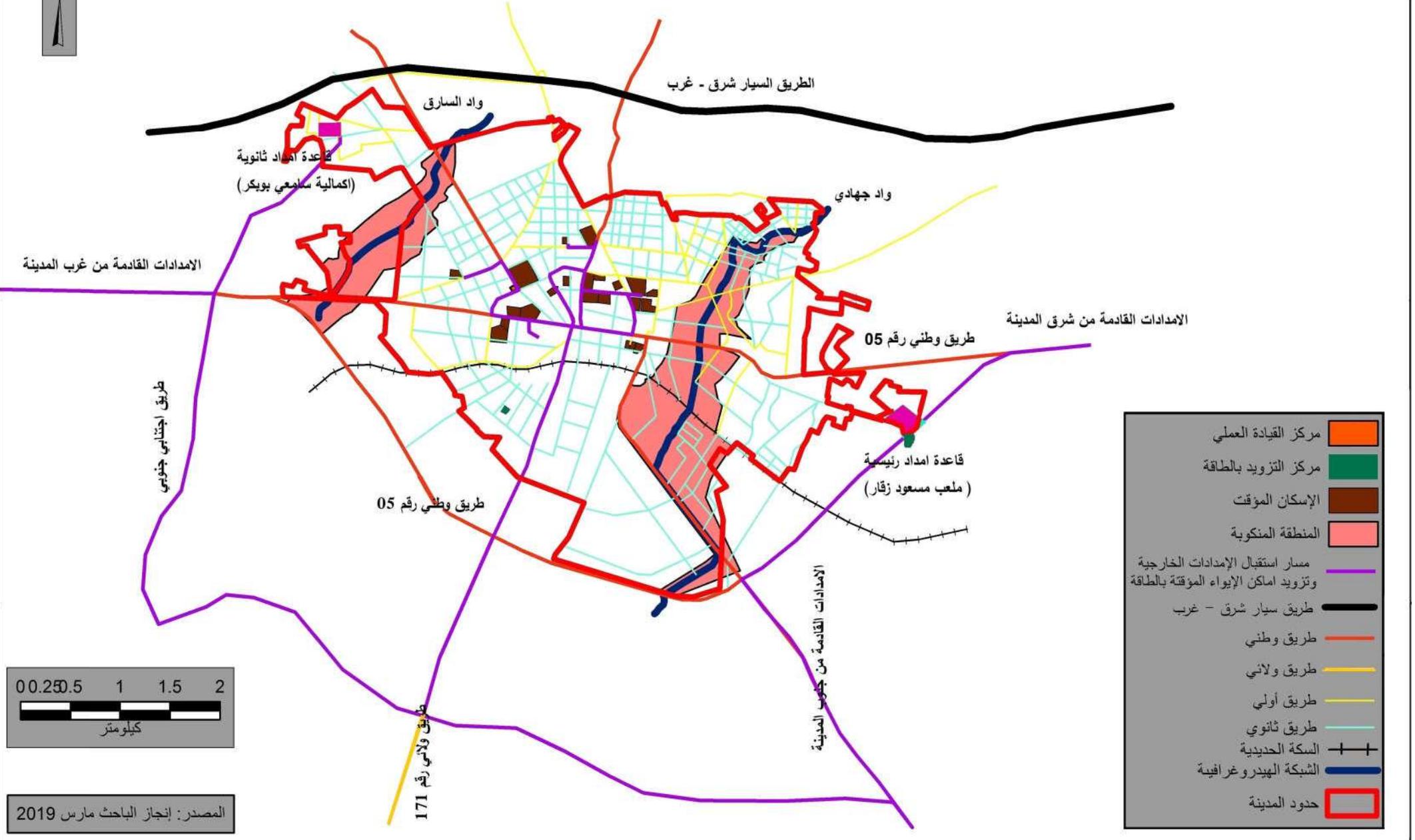


المصدر: إنجاز الباحث مارس 2019

مدينة العلماة: سيناريو الفيضان المهمة العملية الخامسة: التزويد بالمياه العذبة الصالحة للشرب



مدينة العلما: سيناريو الفيضان المهمة العملية السادسة : التزويد بالطاقة الكهربائية



المصدر: إنجاز الباحث مارس 2019

ثانيا: البديل الثاني: التوجه نحو مراجعة وتفعيل التشريع القانوني الخاص بالنمو الحضري في الجزائر: يعتبر التشريع القانوني الجزائري القاعدة الأساسية للنمو الحضري في المدينة الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة حيث تميز التشريع في الجزائر بعدم الاستقرار عبر الزمن في ظل استمرار النمو الحضري والإشكاليات المترتبة عنه وغياب الحلول الملائمة للواقع القائم خاصة وأن بلوغ جميع الأهداف المستقبلية يتوقف أساسا على التحكم في النمو السكاني السريع وعلى البدائل والخيارات العلمية والعملية المناسبة للتطور العمراني التي يجب تقديمها لهؤلاء السكان في الأفق، والمشرع الجزائري طبعا عمل على إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تصب في هذا الإطار منذ الاستقلال خاصة منها التي تزامنت مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر حيث تجسدت في القانون 90/29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ومراسيمه التنظيمية المطبقة له الرامية إلى تنظيم النمو الحضري هذا الأخير الذي يعد أمر طبيعي بالنسبة لأي مدينة، ورغم أهمية الأطر القانونية من الناحية النظرية التي كانت تسعى لتحقيق التنظيم والتوازن في النمو الحضري في المجالات الحضرية والارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية إلا أن النمو الحضري القائم في مدينة العلمة يعكس مجال حضري غير متناسق واستمرار ورشات البناء المفتوحة ومن هذا المنطلق سيتم طرح بعض الاقتراحات في هذا العنصر من البحث كما يلي:

I. القيام بمراجعة وتقييم شامل للتشريعات العمرانية الحالية في التهيئة والتعمير:

يكشف تحليل وتقييم أداء البلديات الجزائرية في ميدان التهيئة والتعمير والنمو الحضري عن الأسباب والدوافع الحقيقية لحالة الوضع المتردي للعمران الحضري في الجزائر عامة ومدينة العلمة خاصة حيث يتميز بإكراهات وعجز كبيرين تعكس في الواقع فشل السياسات العمرانية المتبعة منذ الاستقلال ولذلك يجب القيام بمراجعة وتقييم شامل للتشريعات العمرانية الحالية في التهيئة والتعمير والتي مر على صدورها أكثر من 25 سنة لجهة تحسينها وتطويرها بسد الثغرات والنقائص التي برزت في الممارسة وتكييفها لتستوعب التصورات الميدانية المستجدة بسبب ضغوطات النمو الحضري السريع، ولذلك فإنه ينبغي على الدولة الجزائرية مراجعة بعض التشريعات القانونية لا سيما منها الإجراءات القانونية التي اتخذتها الدولة سنة 2015 وذلك بزيادة تفعيل آلية الشباك الوحيد المستحدثة في احترام نظام القواعد العامة التي وضعها المشرع الجزائري لمنح مختلف الرخص والشهادات من قبل الإدارة والأفراد والتي جاءت بمقتضى المرسوم التنفيذي 91-176 المؤرخ في 28 ماي 1991 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 03-06 المؤرخ في 07 جويلية 2006 والمرسوم التنفيذي 09-307 المؤرخ في 22 سبتمبر 2009 الملغى بموجب المادة رقم 94 من المرسوم التنفيذي 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015 المتضمن تحديد وتنظيم أحكام

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

وإجراءات تحضير عقود التعمير وتسليمها حيث تخص شهادة التعمير، رخصة التجزئة، شهادة التقسيم رخصة البناء، شهادة المطابقة ورخصة الهدم⁽¹⁾ والذي بموجبه عمل المشرع على النص على آجال معقولة لمنحها وتبسيط إجراءات الحصول عليها واستحداث الشباك الوحيد كآلية جديدة تسمح بتسريع وتيرة دراسة الملفات حيث تمثل هدف المشرع من ذلك في جعل المواطنين يقبلون على طلب رخصة البناء خاصة وتنظيم وتيرة التطور العمراني والنمو الحضري وجعله في الإطار القانوني التشريعي الصحيح وإذا كان تسليم مختلف الرخص من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي فإن دراسة الملفات تتم من طرف الشباك الوحيد في البلدية هذا الأخير الذي تم استحداثه على مستوى البلدية بموجب قرار ممضي من طرف رئيس الدائرة المختص إقليميا ويتكون من الأعضاء الدائمين والأعضاء المدعويين⁽²⁾:

- الأعضاء الدائمين: ويتمثلون في حاضرين أو ممثلين عن: رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله رئيسا، رئيس القسم الفرعي للتعمير والهندسة المعمارية والبناء أو ممثله، المحافظ العقاري المختص إقليميا أو ممثله، رئيس القسم الفرعي للأشغال العمومية أو ممثله ورئيس القسم الفرعي للري أو ممثله.

- الأعضاء المدعويين: ويمكن أن يكونا حاضرين أو ممثلين عند الاقتضاء من طرف: رئيس القسم الفرعي للفلاحة أو ممثله، ممثل الحماية المدنية، ممثل مديرية البيئة للولاية، ممثل مديرية السياحة لولاية ممثل مديرية الثقافة للولاية، ممثل مديرية الصحة والسكان، ممثل الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

ويمكن للشباك الوحيد الاستعانة بأي شخص أو سلطة أو هيئة قصد الإفادة والتوضيحات في أعماله⁽³⁾ وتتولى مصالح التعمير على مستوى البلدية الأمانة التقنية وتكلف بما يلي: استقبال ملفات الطلب التي يتم إيداعها، تسجيل الطلبات على سجل مؤشر عليه حسب تاريخ وصولها، تحضير اجتماعات الشباك الوحيد، تحرير محاضر اجتماع الجلسات والمذكرات الأخرى، تبليغ القرارات والتحفظات التي يجب إرسالها إن اقتضى الأمر لصاحب الطلب، إعداد التقارير الفصلية للنشاطات واستحداث وضبط البطاقة الالكترونية المتفاعلة⁽⁴⁾ للطلبات المودعة والردود المخصصة لها وكذا القرارات المسلمة التي تمون قاعدة المعلومات الخاصة بالوزارة المكلفة بالعمران، وعلى الشباك الوحيد للبلدية الفصل في طلبات رخص البناء

(1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2015، المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25 جانفي

2015 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، ص4

(2) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 58

(3) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 58

(4) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 58

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

في أجل 15 يوما إلى تاريخ إيداع الطلب⁽¹⁾، وأما عندما يكون تسليم رخصة البناء من اختصاص الوالي أو الوزير المكلف بالعمران حيث يرسل رئيس المجلس الشعبي البلدي ملف الطلب في 7 نسخ مرفقا برأي مصالح التعمير التابعة للبلدية إلى مصلحة الدولة المكلفة بالعمران قصد إبداء رأي مطابق وذلك في أجل 08 أيام الموالية لتاريخ الطلب⁽²⁾، ويتم تحضير الملف من طرف الشباك الوحيد للولاية⁽³⁾ الذي تم استحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-19 ويتم إنشاؤه بموجب قرار صادر عن الوالي المختص إقليميا وتتكون من: المدير المكلف بالعمران رئيسا أو ممثله، رئيس مصلحة التعمير عند الاقتضاء، رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثله، عضوين من المجلس الشعبي الولائي ينتخبهما رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، مدير أملاك الدولة أو ممثله، مدير المحافظة العقارية أو ممثله، مدير المصالح الفلاحية أو ممثله، مدير الأشغال العمومية أو ممثله، مدير الموارد المائية أو ممثله، مدير الحماية المدنية أو ممثله، مدير الطاقة والمناجم أو ممثله، مدير الشركة الوطنية للكهرباء والغاز أو ممثله من الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء والشركة الجزائرية لتسيير نقل الغاز، مدير البيئة أو ممثله، مدير الثقافة أو ممثله، مدير الصحة والسكان أو ممثله ويمكن لهذا الشباك أن يستعين بأي شخص أو سلطة أو هيئة قصد إفادته في إعماله⁽⁴⁾، وعلى الشباك الوحيد أن يفصل في الطلبات في أجل 15 يوما لتاريخ إيداع الطلب بعد استيفاء الآراء من المصالح المستشارة عن طريق ممثليها في الشباك الوحيد⁽⁵⁾، ونظرا لأهمية عقود التعمير من شهادات ورخص وخاصة منها رخصة البناء في التحكم وتنظيم عملية إنتاج العمران الحضري في الجزائر عامة ومدينة العلمة خاصة سنحاول التركيز على بعض المواد القانونية التي تبرز أهمية عقود التعمير وكيفية تسليمها خاصة التي يتولى دراستها وتسليمها الشباك الوحيد الذي يعتبر كآلية لدراسة الملفات حيث بسط إجراءات الحصول على الرخص في أجال معقولة تقدر بـ15 يوما من تاريخ إيداع الملف ويبلغ القرار المتضمن رخصة البناء في أجل 20 يوما من تاريخ الإيداع كما يلي:

1. شهادة التقسيم: يتم تحضير طلب شهادة التقسيم على مستوى الشباك الوحيد للبلدية بنفس الأشكال المنصوص عليها في هذا المرسوم بخصوص رخصة البناء⁽⁶⁾

(1) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 48

(2) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 49

(3) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 59

(4) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 59

(5) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 49

(6) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 37

2. رخصة التجزئة:

عندما يكون إصدار رخصة التجزئة من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يتصرف باعتباره ممثلاً للبلدية أو للدولة في حالة مخطط شغل الأرض المصادق عليه أو الذي تجاوز مرحلة التحقيق العمومي تتم دراسة الملف على مستوى الشباك الوحيد للبلدية حسب نفس الأشكال المنصوص عليها بالنسبة لرخصة البناء⁽¹⁾، وأما في حالة عدم وجود مخطط لشغل الأرض مصادق عليه أو تجاوز مرحلة التحقيق العمومي أو إذا كان تسليم رخصة التجزئة من اختصاص الوالي أو الوزير المكلف بالعمران تتم دراسة الطلب على مستوى الشباك الوحيد للولاية حسب نفس الأشكال المنصوص عليها بالنسبة لرخصة البناء، وفي هذه الحالة يرسل الشباك الوحيد المكلف بدراسة الملف أربعة نسخ من الملف إلى الهيئة المختصة في أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ إيداع الملف على مستوى البلدية⁽²⁾ مع العلم أن تسليم رخصة التجزئة يعد من اختصاص الوالي بالنسبة لما يأتي: المشاريع ذات الأهمية المحلية، المشاريع الواقعة في مناطق غير المغطاة بمخططات شغل للأرض مصادق عليها هذا من جهة ومن اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي لبقية المشاريع من جهة أخرى، وكما تم استحداث وثائق إدارية⁽³⁾ بموجب المرسوم 15-19 متعلقة بهذه الرخصة لم تكن مطلوبة من قبل في المرسوم التنفيذي 91-176 تتمثل في مراجعة رخصة التجزئة بالنسبة للبيانات المبرمجة على قطعة أرضية تقع ضمن تجزئة مخصصة للسكنات أو لغرض آخر، قرار السلطة المختصة الذي يرخص إنشاء أو توسيع مؤسسات صناعية وتجارية مصنفة في فئات المؤسسات الخطيرة وغير الصحية والمزعجة وشهادة قابلية الاستغلال مسلمة بالنسبة للبيانات الواقعة ضمن أراضي مجزأة برخصة التجزئة.

3. رخصة الهدم:

يحضر الشباك الوحيد الذي تم فتحه على مستوى البلدية طلب رخصة الهدم حسب نفس الأشكال المنصوص عليها لتحضير رخصة البناء⁽⁴⁾، وكما تجمع مصلحة التعمير التابعة للبلدية المكلفة بتحضير الطلب المقدم الآراء أو الموافقات أو القرارات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها لدى الأشخاص العموميين والمصالح أو الهيئات المعنية بالهدم المبرمج، وكما يجب على الأشخاص

(1) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 14

(2) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 15

(3) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 43

(4) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 74

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

العموميين أو المصالح أو الهيئات التي تمت استشارتها من طرف ممثليهم في الشباك الوحيد إبداء رأيها في أجل 15 يوما، ابتداء من تاريخ استلام طلب إبداء الرأي ويجب أن يكون الرأي معللا قانونا في حالة الرفض أو متجانسا مع التوجيهات الخاصة، وكما يجب عليها في جميع الحالات أن تعيد الملف المرفق بطلب إبداء الرأي في الأجل نفسه⁽¹⁾.

4. رخصة البناء:

هي إحدى الآليات القانونية الضرورية للضبط الإداري لأشغال البناء بواسطتها تمكن الإدارة من بسط رقابتها على حركة البناء والتعمير والنمو الحضري التي أصبحت تشهد تزايدا مستمرا، وهي وسيلة لتنظيم الأنشطة العمرانية وفق قوانين التهيئة والتعمير وبدونها لا يمكن تنظيم النمو الحضري وتبقى مجرد بناءات فوضوية تعاني من مختلف الإشكاليات العمرانية تواجه الدولة الجزائرية، ومن أجل زيادة التحكم في النمو الحضري في الجزائر عامة ومدينة العلمة خاصة عمل المشرع الجزائري إلى إعادة تنظيم أحكام وإجراءات تسليم هذه الرخصة وذلك بإصداره للمرسوم التنفيذي السابق ويتكون ملف طلب رخصة البناء⁽²⁾ من مجموعة من الوثائق الضرورية التي تثبت صفة طالب الرخصة ووثائق إدارية متعلقة برخصة التجزئة ووثائق متعلقة بالهندسة المعمارية والتقنية تبين احترام قواعد العمران وعليه سنتعرض لها فيما يلي:

1.4. وثائق إدارية تثبت صفة طالب الرخصة:

وهي الوثائق المنصوص عليها في المادة 42 من المرسوم 15-19 وهي: إما نسخة من عقد الملكية أو نسخة من شهادة الحياة، توكيل طبقا لأحكام القانون المدني، نسخة من العقد الإداري الذي ينص على تخصيص قطعة الأرض أو البناية ونسخة من القانون الأساسي إذا كان المالك أو موكله شخصا معنويا.

2.4. وثائق متعلقة بالهندسة المعمارية: وتتمثل فيما يلي:

أ. مخطط الموقع على سلم مناسب يسمح بتحديد موقع المشروع.
ب. مخطط الكتلة على سلم 1/200 بالنسبة للقطع الأرضية التي مساحتها تقل أو تساوي 500 م² أو على سلم 1/500 بالنسبة للقطع التي مساحتها تقل أو تساوي 5000 م² وتتعدى 500 م² وعلى سلم 1/1000 بالنسبة للقطع الأرضية التي تتجاوز مساحتها 5000 م² ويحتوي هذا المخطط على البيانات التالية: حدود القطعة الأرضية ومساحتها وتوجهها ورسم الأسيجة عند الاقتضاء، مساحة التسطیح والمقاطع التخطيطية للقطعة الأرضية، نوع طوابق البنايات المجاورة أو ارتفاعها أو عددها، ارتفاع

(1) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 77

(2) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 43

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

البنائيات الموجودة والمبرمجة على القطعة أو عدد طوابقها وتخصيص المساحات المبنية وغير المبنية أي المساحة الإجمالية للأرضية والمساحة المبنية على الأرض وتبيان شبكة التهيئة الموصولة بها خاصة مع مواصفاتها التقنية الرئيسية ونقاط وصل ورسم شبكة الطرق والقنوات المبرمجة عليها.

ج. التصاميم المختلفة المعدة على السلم 1/50 بالنسبة للبنائيات التي تقل مساحة الاستحواذ عن 300 م²، وعلى سلم 1/100 بالنسبة للبنائيات التي تتراوح مساحة استحواذها ما بين 300 م² و 600 م² وعلى سلم 1/200 بالنسبة لباقي البيانات للتوزيعات الداخلية لمختلف مستويات البناية والمحلات التقنية وكذا الواجهات بما في ذلك واجهات الأسيجة والمقاطع الترشيدية والصور ثلاثية الأبعاد التي تسمح بتحديد موقع المشروع في محيطه القريب عند الاقتضاء، وكما ينبغي أن يوضع تخصيص مختلف المحلات على التصاميم ويجب أن تبين بوضوح الأجزاء القديمة التي يتم الاحتفاظ بها والأجزاء التي تم هدمها والأجزاء المبرمجة وذلك بالنسبة لمشاريع تحويل الواجهات أو الأشغال الكبرى.

د.مذكرة تتضمن الكشف الوصفي والتقديري للأشغال وإنجاز ذلك.

هـ. الوثائق المكتوبة والبيانية التي تدل على البناء بحصص عند الاقتضاء.

3.4. الملف التقني:

ويشمل طبقا لما نصت عليه المادة 43 من المرسوم التنفيذي 15-19 ما يلي:

أ. باستثناء مشاريع البنائيات الخاصة بالمساكن الفردية يجب إرفاق المذكرة بالرسوم البيانية الضرورية وتتضمن البيانات التالية: عدد العمال وطاقة استقبال كل محل، طريقة بناء الأسقف والمواد المستعملة وصف مختصر لهيئات إنتاج المواد الأولية والمنتجات المصنعة وتحويلها وتخزينها بالنسبة للبنائيات الصناعية، الوسائل الخاصة بالدفاع والنجدة والحرائق، نوع المواد السائلة والصلبة والغازية وكمياتها المضرة بالصحة العمومية وبالفلاحة والمحيط الموجودة في المياه المستعملة المصروفة وانبعاث الغازات وأجهزة المعالجة والتخزين والتصفية ومستوى الضجيج المنبعث بالنسبة للبنائيات ذات الاستعمال الصناعي والتجاري والمؤسسات المخصصة لاستقبال المواطنين.

ب. تتضمن دراسة الهندسة المدنية تقرير يعده ويوقعه مهندس معتمد في الهندسة المدنية ويوضح ما يلي: أولا تحديد ووصف الهيكل الحامل للبنائة وتوضيح أبعاد المنشآت والعناصر التي تكون الهيكل وثانيا تصاميم الهياكل على نفس سلم تصاميم ملف الهندسة المعمارية، وكما يتم إعداد وثائق المشروع من طرف مهندس مختص في الهندسة المعمارية وأخر في الهندسة المدنية⁽¹⁾ ويجب أن يراعى في المشروع

(1) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 14

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

المعماري التصاميم والوثائق التي تبين موقع المشروع وتنظيمه وحجمه ونوع الواجهات وكذا مواد البناء والألوان المختارة التي تبرز الخصوصيات المحلية والحضارية للمجتمع الجزائري⁽¹⁾.

4.4.4. قرار الموافقة بمنح الرخصة: القرار الصادر بمنح رخصة البناء يصدر إما عن رئيس المجلس الشعبي البلدي أو والي الولاية أو الوزير المكلف بالتعمير وهذا حسب موقع البناء وأهميته كما يلي:

1.4.4. صدور الرخصة عن رئيس المجلس الشعبي البلدي:

أكدت المادة 65 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير على اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي في منح رخصة البناء وذلك بصفته ممثلاً للبلدية والدولة ولكن بصور المرسوم التنفيذي 15-19 الذي ألغى أحكام المرسوم التنفيذي 91-176 المخالفة له وحدد اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي والوزير المكلف بالعمران بإصدار رخصة البناء ولم يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي يصدر رخصة البناء بصفته ممثلاً للدولة كما تنص عليه المادة 43 من المرسوم التنفيذي 91-176، غير أنه عندما يكون تسليم هذه الرخصة من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي فإنه تتم دراسة الطلب من طرف الشباك الوحيد للبلدية الذي يفصل في الطلب⁽²⁾، وكما تجدر الإشارة هنا إلى أن نص المادة لم يحدد لنا المشاريع التي يختص بها رئيس المجلس الشعبي البلدي لتسليم هذه الرخصة مثلما نصت عليه المادة 49 من المرسوم التنفيذي 15-19 حينما حددت المشاريع التي تكون من اختصاص الوالي والوزير المكلف بالعمران لتسليم رخص البناء المتعلقة بها ومن تم فإن المشاريع الأخرى غير المحددة في نص المادة يكون الاختصاص لرئيس المجلس الشعبي البلدي بتسليم رخصها.

2.4.4. صدور الرخصة عن والي الولاية:

حددت المادة 66 من القانون رقم 90-29 والمادة 49-05 من المرسوم التنفيذي 15-19 اختصاص الوالي بإصدار القرار المتضمن رخصة البناء في حالة: البنايات والمنشآت المنجزة لحساب الدولة والولاية وهيكلها العمومية، منشآت الإنتاج والنقل وتوزيع وتخزين الطاقة وكذلك المواد الإستراتيجية واقتطاعات الأرض والبنايات الواقعة في المناطق الساحلية بما تتضمنه من غابات أو تراث وطني طبيعي، وثقافي وتاريخي والأقاليم ذات المردود الفلاحي العالي والجيد التي يحكمها مخطط شغل الأرض المصادق عليه المرافق العمومية أو الخاصة ذات المنفعة المحلية، مشاريع السكنات الجماعية التي عدد السكنات فيها يساوي أو يتعدى 600 وحدة سكنية، ويتم تحضير الملف من طرف الشباك الوحيد للولاية ويفصل في

(1) المادة رقم 05 من القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمنتم للمادة 55 من القانون 90-29

(2) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 48

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

الطلب خلال 15 يوما الموالية لتاريخ إيداع الملف، ويبلغ القرار المتضمن رخصة البناء خلال 20 يوما الموالية لتاريخ إيداع الطلب⁽¹⁾.

3.4.4. صدور الرخصة عن الوزير المكلف بالتعمير: إذا كانت مشاريع البناء ذات مصلحة وطنية أو جهوية فإن الاختصاص بإصدار القرار المتضمن رخصة البناء يرجع إلى الوزير المكلف بالعمران وهذا بعد أخذ رأي الوالي أو الولاية المعنيين، وكما يختص بإصدار رخص البناء بالنسبة لمشاريع: المرافق العمومية أو الخاصة ذات المنفعة المحلية، مشاريع السكنات الجماعية التي عدد السكنات فيها يساوي أو يتعدى 600 وحدة سكنية، الأشغال والبنائات والمنشآت المنجزة لحساب الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية ومؤسساتها العمومية وأصحاب الامتياز والمنشآت المنتجة والناقلة والموزعة والمخزنة للطاقة ويتم تحضير الملف من طرف الشباك الوحيد للولاية ويبلغ القرار خلال 20 يوما الموالية لتاريخ إيداع الطلب.

II. تطبيق الإجراءات القانونية الواردة في قانون التسوية المحدد لقواعد مطابقة المباني وإتمامها 08/15: جاءت عملية مطابقة كل المباني السكنية المقامة سواء شرعية كانت أو غير شرعية بطيئة ومحدودة وهذا وفق القانون 08-15 حيث جاءت منحصرة في تلك المقامة قبل سنة 2008 فقط بهدف الارتقاء بجودة الحياة الحضرية ولكن أمام بطء عمليات التسوية في مدينة العلمة ساهم في استمرار انعكاسات نتائجها السلبية على مختلف المستويات الحضرية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ولذلك يحتاج هذا القانون إلى عملية المراجعة والإصلاح والتطبيق الصارم لمختلف الإجراءات القانونية الرديعة على أنواع المخالفات العمرانية حيث الرقابة التنظيمية الرديعة تعمل على تحسين الإشكاليات العمرانية للنمو الحضري في مدينة العلمة، وجاءت مختلف العقوبات المترتبة على المخالف حسب نوع المخالفة العمرانية كما يلي:

- إنشاء تخصيص سكني أو مجموعة سكنية دون رخصة والعقوبة تكون بالحبس النافذ لمدة ستة أشهر مع غرامة مالية تقدر بـ 100 ألف إلى مليون دينار جزائري وفي حالة العودة تضاعف العقوبة.
- بيع قطع أرضية من تخصيص أو مجموعة سكنية غير مرخصة أو لم يتم بها الاستلام المؤقت لأشغال الانتفاع والعقوبة تكون بالحبس من ستة أشهر إلى سنة مع غرامة مالية تقدر بـ 100 ألف إلى مليون دينار جزائري أو بإحدى العقوبتين وفي حالة العودة تضاعف العقوبة بالحبس من سنة إلى خمسة سنوات.
- تشييد مبنى داخل تخصيص لم يتحصل له على رخصة التجزئة حيث تتراوح العقوبة المالية ما بين 100 ألف إلى مليون دينار جزائري وفي حالة العودة تضاعف العقوبة أيضا.

(1) المرسوم 15-19 المتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 51

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

- عدم إنجاز المبنى في الأجل المحدد في رخصة البناء يعرض صاحبه إلى عقوبة من 50 ألف دينار إلى 100 ألف دينار جزائري.
- تشييد أو محاولة تشييد مبنى دون رخصة بناء يعرض صاحبه إلى عقوبة بغرامة مالية من 50 ألف دينار إلى 100 ألف دينار وفي حالة العودة يعاقب المخالف بالحبس بستة أشهر إلى سنة وغرامة مالية.
- عدم إتمام أشغال الإنجاز في الأجل المحدد يعرض صاحبه إلى عقوبة بغرامة مالية من 05 آلاف دينار إلى 20 ألف دينار جزائري.
- إشغال أو استغلال مبنى قبل تحقيق مطابقته المثبتة بشهادة المطابقة يعرض صاحبه إلى عقوبة بغرامة مالية من 20 ألف إلى 50 ألف دينار جزائري، ويمكن للجهات المعنية الأمر بإخلاء الأماكن فوراً في حالة عدم الامتثال يمكن إصدار حكم بعقوبة الحبس ضد المخالف من ستة أشهر إلى سنة.
- عدم التصريح بمبنى غير متمم أو يتطلب تحقيق المطابقة في مفهوم هذا القانون والعقوبة تكون بغرامة مالية من 100 ألف دينار إلى 300 ألف دينار جزائري، وفي حالة عدم امتثال المخالف يمكن الأمر بهدم المبنى والمصاريف تكون على عاتق المخالف.
- استئناف أشغال البناء قبل السماح بأشغال البناء وقبل تحقيق مطابقتها يعرض لعقوبة بغرامة مالية من 50 ألف دينار إلى 100 ألف دينار وفي حالة العودة تضاعف الغرامة.
- عدم توقف الأشغال فوراً تطبيقاً لأحكام هذا القانون يعرض لعقوبة بغرامة مالية من 5 آلاف إلى 20 ألف دينار جزائري والأمر بغلق الورشة.
- عدم إيداع طلب إتمام إنجاز الأشغال أو طلب رخصة البناء على سبيل التسوية في الأجل المحدد لكل مصرح تمت تسوية وضعيته يعرض إلى عقوبة بغرامة مالية من 50 ألف إلى 100 ألف دينار جزائري.
- الربط المؤقت أو النهائي غير القانوني للمبنى بشبكات الانتفاع العمومي دون الحصول المسبق على رخصة البناء أو شهادة المطابقة يعرض إلى عقوبة بغرامة مالية من 50 ألف إلى 100 ألف دينار ونفس العقوبة تنطبق على المقاول الذي أنجز أشغال الربط أو عون المؤسسة التي رخص بذلك وفي حالة العودة تضاعف الغرامة.
- إتمام ورشة الإنجاز دون ترخيص مسبق أو كل من لا يقوم بوضع سياج الحماية للورشة أو لافتة تدل على أشغال إتمام الإنجاز يعرض إلى عقوبة بغرامة مالية من 05 آلاف دينار إلى 10 آلاف دينار جزائري وفي حالة العودة تضاعف الغرامة.

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

- عدم الشروع في أشغال البناء في الأجل المحدد لرخصة إتمام الإنجاز يعرض إلى عقوبة بغرامة مالية من 10 آلاف إلى 30 ألف دينار جزائري.

- وضع مواد البناء أو الحصى أو الفضلات على الطريق العمومي يعرض إلى عقوبة بغرامة مالية تقدر من 5 آلاف إلى 20 ألف دينار جزائري وفي حالة العودة تضاعف الغرامة.

- عدم تقديم طلب شهادة المطابقة بعد إتمام الأشغال يعرض إلى عقوبة بغرامة مالية تقدر من 10 آلاف إلى 50 ألف دينار جزائري وفي حالة العودة تضاعف الغرامة المالية.

وعليه ولزيادة أهمية النظام القانوني للشبكات الوحيد كآلية لتعزيز عملية التحكم في تنظيم النمو الحضري في المدينة ينبغي تحسين ومتابعة التطبيق في الميدان وذلك من خلال التركيز على ما يلي:

- إعادة ترتيب خارطة المهام وصلاحيات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير والنمو الحضري بالتقليص من ضغط الوصاية عليها والذي يجعل هامش تدخلها وتأثيرها محدودا جدا إن لم يكن معدوما وذلك بالتمكين لها بأن تكون طرفا فاعلا أو على الأقل شريكا قويا في صناعة القرار المحلي.

- تعزيز النصوص القانونية الخاصة بقيمة الرسوم والضرائب التي هي من أهم الالتزامات المترتبة على عاتق المستفيد وإجبارية دفع الرسوم المستحقة المنصوص عليها في قانون المالية حتى تعمل على دعم وتقوية القدرات المالية للبلدية وتطوير آليات تقديرها وتحصيلها لتعبئة موارد إضافية تسمح بخلق الثروة وتمكن من توفير متطلبات التسيير الفعال.

- ضرورة انفتاح البلدية على المجتمع المدني من مواطنين، جمعيات، جامعات ومراكز بحث وذلك بنشر المعلومات بالوسائل الإعلامية الحديثة كالانترنت والمواقع الالكترونية، والإطلاع بأنشطة علاقات عامة وتفاعلية مع المواطن لتحسيسه وإشراكه في صياغة البرامج والأهداف المتعلقة بالنمو الحضري المستديم والمنطقي في هذه المدينة وذلك عن طريق تفعيل مبدأ المشاركة والشراكة بين مختلف الفاعلين في المدينة ودون إهمال الدور القيادي الذي يمارسه صناع القرار عن طريق أدوات التهيئة والتعمير والذي يحتاج إلى المزيد من الترشيد لتحقيق الحوكمة الحضرية وذلك في تقديم بدائل في الأفق للنمو الحضري في هذه المدينة تتناسب والخصائص الطبيعية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والحضرية لها.

- إنشاء لجنة مشتركة تضم جميع المتدخلين في الرقابة الإدارية العمرانية من مفتشي التعمير والشرطة العمرانية ومفتشي أملاك الدولة وأعاون مصالح البلدية من أجل التركيز على الرقابة قبل بداية الأشغال أو أثناء القيام بهذه الأشغال وبشكل دوري وفجائي مع إحداث نموذج موحد لمحضر معاينة المخالفة لتفادي

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

بعض الإشكالات التي تؤدي لرفض المتابعة في حق المخالف في ظل الصلاحيات والضمانات أثناء ممارسة مهامهم التي منحها لهم حيث يمكن لهم الاستعانة بالقوة العمومية في حالة عرقلة مهامهم.

- التخلص من ظاهرة تعدد الجهات المكلفة بعملية التخطيط الحضري وتباين مسؤوليتها وصلاحياتها في إدارة العملية التخطيطية والدور الذي تقوم به كل من هذه الجهات حيث تعاني من ضعف تنظيم العلاقات فيما بينها وتنوع واستقلالية آليات التنسيق فيما بينهم وهذا الأمر الذي ترتب عليه عدم تداخل الصلاحيات أو تضارب الأدوار وبذلك تعددت السلطات التي تمارس المهام التخطيطية حيث تعتبر مسألة تعدد الجهات التي تمارس مهام التخطيط العمراني من القضايا الرئيسية المؤثرة على إعداد أو تنفيذ خطط برامج التخطيط الحضري والنمو الحضري في مدينة العلمة.

- الاستفادة من التعاون الدولي بما فيها العربي في إطار منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن اللذان يقدمان للبلديات العربية الدعم التقني والمالي والدورات التدريبية المتخصصة وتبادل الخبرات وفي إنشاء شبكة المرصد الحضرية العربية في إطار شراكة فعالة تنخرط فيها معظم المدن العربية.

- دعم القاعدة التقنية والفنية لبلدية العلمة وذلك بالتأسيس لاستخدام التقنيات الحديثة في تسيير ومراقبة العمران لرفع كفاءة الاستجابة لاحتياجات المدينة والسكان والاقتصاد والبيئة وذلك باستعمال نظم المعلومات الجغرافية وهي أداة فعالة لتطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج وتقنيات التدخل والمعالجة وتساعد في دعم وتقوية صناعة القرار المحلي في إدارة وتهيئة مدينة العلمة، ونظم المعلومات الجغرافية مكون حديث من مكونات الإدارة الحضرية يمتاز بمصداقية عالية ودقة كبيرة في التفسير والتحليل لمشاكل النمو الحضري بالاعتماد على البرمجيات والصور الجوية والخرائط الأساسية وبنوك المعلومات العمرانية والديمغرافية والاقتصادية والتقنية وفي اكتشاف ورصد التغير الحاصل في المجال الحضري وفي تقييم مشاكلها وتحولاتها ومن تم الإسراع في المعالجة وهذه الآلية الحديثة معمول بها في معظم بلديات العالم وهي سريعة التنفيذ ومعقولة التكلفة، وبالتالي لا يمكن تجاهلها ولا خيار من استيعاب مدخلاتها والتطبيق لنتائج علومها وتقنياتها للارتقاء بتسيير وتهيئة المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة.

III. إعادة تنظيم التشريعات المنظمة للسياسة العقارية المتداولة في الجزائر:

يعتبر التشريع العمود الفقري لكل الدراسات الحضرية العالمية عامة وعلى ضوء النتائج السابقة ونظرا لزيادة استمرار النمو الحضري في مدينة العلمة مستقبلا فإنه من بين التوجهات المستقبلية الأخرى للنهوض بالنمو الحضري في المدينة الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة وضع مقاربة نظرية مبنية على الجانب القانوني يخدم التنمية الحضرية والنمو الحضري المستديم والإيجابي في الأفق من جميع النواحي

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

العمرائية، ومن هذا المنطلق سيتم طرح بعض الاقتراحات على مستوى السياسة العقارية الجزائرية المتداولة التي كانت تسعى لتحقيق التوازن عبر المجالات الحضرية عامة الأمر الذي يمكن أن يحسن من عملية التخطيط ويضمن تنظيم استهلاك العقار في عملية البناء والتعمير الحضري بشكل متوازن كما يلي:

1. بالنسبة لمحور البناء والتعمير الحضري: من خلال ما يلي:

- يتعين على رؤساء المجالس الشعبية المحلية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتمكين الهيئات المنتخبة والفاعلين المحليين من الإطلاع على مضامين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير قبل عرضه للمناقشة وذلك من أجل تفعيل مبدأ التشاور وإشراك كل الفعاليات المحلية في إعداد الصيغة النهائية لوثائق التعمير والتي سوف تصبح فيما بعد ملزمة للجميع.

- تـمـيـن دور اللجان التقنية الولائية والزامها على احترام أدوات التهيئة والتعمير حتى تكون الإدارة قدوة للمواطنين في مسألة التقيد بالضوابط والأحكام.

- الحرص على ضمان تجانس عقود التعمير عند السماح بالاستثناء عن طريق السماح في حالات خاصة أو عند الضرورة القصوى بمنح استثناء كلي أو جزئي لمتطلبات التعمير لصالح قطاعات أو هيئات محددة بدقة.

- تعزيز الاختصاصات الموكلة لمديريات التعمير من خلال التأكيد على إلزامية رأيها واعتبار تأثيرتها ضرورية بالنسبة لباقي المصالح المتدخلة في ميدان البناء والتعمير .

- النقل من إحداث متدخلين جدد في ميدان البناء والتعمير وتدعيم الإدارات الموجودة ماديا وبشريا.

- دمج الاستثناء في ميدان البناء والتعمير وتحديد معايير الاستفادة منه حسب طبيعة المشاريع مع اعتبار الخصوصيات الجهوية والمحلية.

- وضع تشريعات قانونية مرنة لملائمة ومراجعة أدوات التهيئة والتعمير اعتمادا على دراسات قطاعية تنجز ويصادق عليها في آجال متوسطة.

2. بالنسبة لمحور العقار الحضري: من خلال ما يلي:

- تشديد عملية المراقبة ضد المخالفات العمرانية المرتكبة بالخصوص في مناطق معرضة للأخطار

الطبيعية والصناعية والتكنولوجية وفي أماكن المرافق ذات المنفعة العمومية الجماعية وفي ارتفاع الطرق.

- إدماج التوسعات العمرانية في المدينة لضمان الترابط بين النسيج الحضري القديم والحديث لتخفيف

الحد من مشكل الحصول على العقار الحضري والخاص منه الأراضي القابلة للتعمير عن طريق الحد

من المضاربة في العقار الحضري عن طريق المراقبة.

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

- تلبية الاحتياجات الإسكانية اللازمة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب كما ونوعا، ومعالجة مناطق التطور العمراني الفوضوي والحد من توسعها في مختلف الآماد.
- القيام بمسح للأراضي وتحديد مختلف الأراضي الموجهة للبناء والتعمير سواء الخاصة بملك الدولة أو البلدية أو المواطن وهذا بمعرفة طبيعتها القانونية لتوفير الاحتياطات العقارية وتحديد أماكن الاستثمارات في مختلف الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة.
- العمل على وضع الآليات الكفيلة بالاستغلال الأمثل للمساحات الشاغرة خلال عملية وضع وإصدار عقود التعمير داخل المجال الحضري عوض التفكير في عملية التوسع فقط.
- إرفاق القيمة المالية لأرضية المشروع مع الغلاف المالي للمشروع لانجازه في أقرب وقت بدل من البحث عن أرضيات ذات طبيعة قانونية ملك للدولة بعيدة عن الشبكات والتهيئة والنسيج الحضري.
- تفعيل القوانين الخاصة بالعقار الحضري وتسوية وتنظيم عقود الملكية للحد من السكن الفوضوي.
- العمل على إحداث الإطار المؤسسي الكفيل باقتراح الحلول الناجعة لكافة القضايا المتعلقة بالعقار الحضري ضمانا لتحكم متميز في التطور العمراني للنمو الحضري.
- التركيز على نزع الملكية لأجل المنفعة العمومية وتفعيل إجراءاتها من طرف الجماعات المحلية قصد توفير وعاء عقاري حضري جماعي.

IV. إعادة النظر في إجراءات الحماية والمحافظة على الأراضي الفلاحية:

إن السياسة الوطنية في هذا الميدان جاءت متأخرة في خلق التوازن بين الاختيارات التنموية، فالبناء والتعمير حتمية تزداد وتنتشر والأراضي الفلاحية موارد اقتصادية، وكما أن النصوص القانونية المعتمدة في ميدان البناء والتعمير خاصة القانون رقم 20-29 والمراسيم التنفيذية رقم 91-177 و 91-177 المؤرخة في 28 ماي 1991 اقتصرت على الحماية والمحافظة على الأراضي الفلاحية حسب التصنيفات التي حددها قانون التوجيه العقاري 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 في مضمون المواد من رقم 05 إلى 09 للمحافظة والحماية جاءت بصيغة مبهمه في صيغة أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر التي ترسم التطور العمراني للتجمعات الحضرية وترخص لكونها أدوات قانونية لتحويل أراضي فلاحية خصبة جدا أو خصبة إلى تصنيف الأراضي القابلة للتعمير ما جعل هذه الأراضي المسار السهل للبناء، ولكن بعد صدور القانون 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي الذي جاء في مضمون المادتين رقم 14 و 15 ومنشور السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية رقم 533 المؤرخ في 11 نوفمبر 2009 أصبح لحماية الأراضي الفلاحية قوة تشريعية صارمة لكنها تحتاج لوقت كبير لتجسيدها

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

في حين عجلة التنمية والاستثمار المبرمجة لا تنتظر ولن تنتظر ذلك، وعليه ينبغي على أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر الالتزام بتطبيق التدابير والإجراءات أثناء عملية تنفيذ البرامج التنموية كما يلي:

- ضرورة الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي حتى وأن كانت مدمجة في قطاعات التعمير للمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير المصادق عليها.
- تتولى لجنة ولائية دراسة حالة بحالة كل الإمكانيات المتاحة باعتماد التقييم الصارم عند استخدام الأراضي الفلاحية وتوجيه إنجاز مشاريع التنمية نحو الأراضي غير الفلاحية.
- عند اقتضاء الضرورة اللجوء إلى أراضي فلاحية بعد استبعاد الإمكانيات الأخرى فإن الاقتطاع يكون بموجب قانون إذا تعلق الأمر بأراضي خصبة جدا أو خصبة أو بمقتضى مرسوم إذا تعلق الأمر بأرض متوسطة الخصوبة أو ضعيفة.

V. إعادة النظر في المنهجية المتبعة في دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

بعد إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية العلمة سنة 2013 الذي لم يتطرق للتطبيق الحقيقي للمشاريع والمخططات، وكما أهمل المنطقة الصناعية العلمة لاندماجها مع النسيج الحضري وهذا لعدم مراعاته لاتجاهات التوسع وكان اهتمامه فقط محصور على عملية التسيير وحل مشكل العقار الصناعي بإعادة تنظيم العقار الصناعي وفرص امتلاك عقود الملكية وكذا تحسين عملية استعمال العقار الصناعي ولم يأتي على ذكر الخطر الصناعي، فأقامتها في الجهة الجنوبية الغربية لهذه المدينة يعرضها للخطر الصناعي خاصة مع ظهور أحياء سكنية بالقرب منها وهذا لم يتم التطرق إليه إطلاقا في هذا المخطط أو خلال عملية المراجعة، وإضافة إلى محطة التصفية التي لا تزال قيد الأشغال نتج عنه نظام تصريف مغلق وموجه نحو سبخة بازر سكرة محملا بالملوّثات حيث تساهم في تلويث السماط المائي وإضافة إلى عدم وجود منهجية تحليل علمية مبنية على أسس متسلسلة ومتلاحقة يكمل فيها اللاحق السابق حيث نجد منهجية دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مبنية على تحليل الوضع الراهن للمجال الحضري لبلدية العلمة من خلال التطرق إلى التحليل العمراني والسوسيو اقتصادي وتحليل الوسط الطبيعي وهذا لا يمكن الاعتماد عليه في الافتراض أو اقتراح أي عملية للتطور العمراني ثم المحور الخاص بالدراسة السكانية باعتبار أن هذا النمو السكاني هو المحرك للتطور العمراني ثم تأتي التنمية الحضرية ودورها في النمو الحضري وتتطرق إلى البلديات التي ينظمها وهي: العلمة، عين لاجر، القلثة الزرقاء، بازر سكرة بئر العرش، بلاعة، الولجة وتاشودة وانعكاساته التي أدت إلى عدم التوازن بين النمو الحضري والنزوح الريفي و ثم التوجيهات المتعلقة بالتهيئة والتعمير في مختلف سنوات التقدير، وعليه جاء قرار السلطات

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

المحلية الوصية بإعادة مراجعة هذا المخطط حيث أسندت دراسة إعادة مراجعة هذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى مركز الدراسات والإنجاز في التعمير بقسنطينة (URBACO)⁽¹⁾ في سنة 2017 وذلك بهدف الوقوف على السلبيات ومعالجتها وتقديم اختيارات البدائل الملائمة للواقع القائم للنمو الحضري وتثمين الإيجابيات وتشجيعها، وعليه فقد جاءت عملية المراجعة تتضمن كل العناصر الواردة في الدراسة السابقة، مع العلم أن التشريع ينص على ضرورة العمل بأدوات التخطيط حيث تتكفل مخططات التهيئة والتعمير وشغل الأراضي ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية حيث تفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية على هذه المخططات، ولكن الواقع القائم عكس ذلك حيث المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وشغل الأراضي تدرس ويصادق عليها في غياب كامل لهذه الأدوات المرجعية لأنه ومنذ سنة 2001 تاريخ صدور قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والنمو الحضري أي قبل 18 سنة لم تصادق الهيئات المختصة بعد على الذي وافق عليه مجلس الوزراء في 2007 أي مشروع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، وفي حين لا تزال المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية (SRAT) قيد الدراسات مع استمرار العمل بالمخططات القديمة بالنسبة لمخططات تهيئة الولايات (PAW) ولذلك يجب أن تكون منهجية دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كما يلي:

1- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

- المميزات الخاصة للمجال الحضري الرئيسي لمدينة العلمة
- الدراسة الجيوتقنية
- تحديد اتجاهات التطور الحضري

2- تداخل المجال الحضري الرئيسي مع التجمعات الحضرية الثانوية:

- تنظم المجال الحضري
- تنظم المجال الفلاحي

3- الدراسة الديمغرافية للمجال الحضري الرئيسي

- التقديرات المستقبلية للسكان حسب الفرضيات الثلاثة

(1) مركز الدراسات والإنجاز في التعمير بقسنطينة (URBA.CO): هو مؤسسة عمومية ذات مساهمات مشتركة حيث تعتمد في إنجاز جميع المخططات على التحليل بإتباع منهج الشمولية حيث يقدم نظرة مستقبلية عن النمو الحضري والتنمية الشاملة بجميع أبعادها، ويأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد ويضمنها في دراساته المستقبلية عند إنجاز مخططات التهيئة الإقليمية (SRAT) أو المحلية مثل المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر (SDAAM) ومخططات شغل الأراضي (POS) والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU).

- دراسة مقارنة بين استهلاك الاحتياطات العقارية الحضرية والنمو السكاني في مختلف الأمد
- معالجة الإشكاليات المطروحة

4- التنمية الحضرية ودورها في النمو الحضري

- توزيع الثروة المائية على مختلف النشاطات
- المحافظة على المجال الفلاحي

5- أمد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

- الأمد القريب والمتوسط ونوع التدخل على المجال الحضري
- الأمد البعيد ونوع التدخل على المجال الحضري

ثالثا: البديل الثالث: التوجه نحو تصور جديد لدور التهيئة الحضرية كنمط للتسيير الحضري الفعال والمستديم للنمو الحضري في مدينة العلمة مستقبلا:

جاءت المقاربة النظرية المقترحة في هذا البديل تقوم على إعادة صياغة إشكالية النمو الحضري في مدينة العلمة في ضوء مفهوم جديد هو المتروبول أي المدينة الأم أو المدينة الرئيسية في المنطقة، وهو مفهوم يتضمن نوعا من التفكير على درجة كبيرة من التعقيد لأنه يتجاوز الإطار المحلي للمدينة ويضعها في علاقة دائمة مع محيطها الجهوي وحتى الإقليمي، باعتبارها قطب اقتصادي ذو تأثير أكثر من جهوي مما يتطلب منها سياسة حضرية متكاملة ذات بعد بيئي ودرجة كبيرة من الجودة حتى تتوافق مع دورها كمحرك للتنمية في المنطقة، ولذلك فإن مفهوم المدينة المتروبول الذي يمكن تطبيقه على بلدية العلمة عامة والمدينة خاصة يحتوي على بعد نوعي أكثر منه كمي، وهو بالأساس عبارة عن مقارنة تسعى إلى تأكيد الهوية ومكانة المدينة كقطب تنموي فعال في محيطه الجهوي على الأقل، وهذه المقاربة تتطلب تسليط الضوء على خصائص الحركية التي تميز المدن المتروبولية وأهم الخطوات العلمية التي تتخذها هذه الأخيرة من أجل تفعيل سياستها التنموية، وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى ما يلي:

I. المفاهيم العالمية للظاهرة المتروبولية:

إن التجمعات الحضرية الحديثة تقترب في خصائصها مما يعرف في الولايات المتحدة الأمريكية بالمناطق المتروبولية⁽¹⁾ ومن أهم العوامل التي تدخل في اعتبار التجمعات الحضرية كمناطق متروبولية ما يلي:

- أن يتضمن المجال الحضري نطاقا يجذب العمالة والتسويق والتعليم العالي والرياضة والترفيه ويوفر جميع الاحتياجات للسكان في هذه المجالات الحضرية.

(1) د. أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1993، ص 65

- أن يكون للكثافة السكانية اعتبارا في تحديد نطاق المجال الحضري.

1. تأثير المدينة على الإقليم:

تمارس كل مدينة تأثيرا قويا على إقليمها الذي يغطي المنطقة المحيطة بها مباشرة والتي تحتضن ضواحي المدينة وتكون على علاقة ارتباطية بها من خلال طرق المواصلات وفي الغالب يمتد هذا التأثير خارج الحدود المرسومة لها، وتكمل المدينة منطقة الضواحي وظيفيا وعمرانيا وتخطيطيا، وكما تكمل منطقة الضواحي للمدينة حيث تقام فيها كل الوحدات العمرانية واستخدامات الأراضي التي لا تقام ضمن المجال الحضري للمدينة، وعليه فالمدينة تمثل مجالا مركزيا لإقليم معين يرتبط وظيفيا بها، وهذا ما يساهم في تشكيل حياة الإقليم، ومن هنا يتضح أنه لكل مدينة إقليم خاص والإقليم الحضري للمدينة قد يأخذ أسماء منها الإقليم الكثيف جدا أو الإقليم المباشر أو الإقليم المتروبولي⁽¹⁾

2. مفاهيم الإقليم المتروبولي:

بالنسبة للجزائر فقد حدد المفهوم عن طريق الديوان الوطني للإحصاء أي ينحصر في العلاقات والتنقلات الخاصة بتدفقات السكان والسلع والخدمات ورؤوس الأموال باعتبار أن هذه المدينة هي التي توجه وتنظم هذه العلاقات فوق مجالها، وأما بالنسبة للمغرب فإن المفهوم المعمول به في توزيع المرافق والوظائف بين التجمعات الحضرية القريبة من بعضها البعض، وأما بالنسبة لفرنسا فالمنطقة الحضرية تتكون حول مدينة أو عدة مدن وتحديدها مرتبط بمفهوم سنة 1960 من أجل تحديد مظاهر العمران أي إنشاء هيئات للدراسات وتهيئة الفضاءات المتروبولية، وأما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتعتمد أهم الدراسات الموضوعية على عدة متغيرات لمعرفة الإقليم المتروبولي لمدينة ما من بينها دراسة زارمبا والدراسات المعيارية الأمريكية، ولذلك فالدراسات الأمريكية تحدد الإقليم الحضري المتروبولي في الولايات المتحدة الأمريكية للمدن التي يزيد عدد سكانها على 50000 نسمة بدون الاعتماد على الكثافة السكانية بشكل كبير ولكن على مظاهر حضرية أخرى، وعليه فإن كل منطقة متروبولية تضم مجال معها وغالبا ما تحمل المنطقة اسمها وقد تتسع حدود المنطقة المتروبولية لتتجاوز ذلك إذا كان معيار تحديد التفاعل أو التكامل الاقتصادي هو العلاقة بين مكان السكن والعمل الذي بموجبه يمكن إضافة أجزاء جديدة إلى المنطقة المتروبولية⁽²⁾، مع العلم أن زارمبا قد اعتمد في دراساته على خمسة محاور رئيسية لتحديد الإقليم

(1) د.خالص حسني الأشعب، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، بغداد، سنة 1989، ص23

(2) د.خالص حسني الأشعب، مصدر سبق ذكره، ص49

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

المتروبولي لمدينة ما وهي⁽¹⁾ رحلة العمل إلى المدينة، الصناعات التي لها علاقة ارتباطية بالمدينة والتي تقع خارجها من خلال حركة العمل، أماكن تسلية سكان المدينة، سكان التوابع الذين يرتبطون بالمدينة اقتصاديا، الأماكن التي يمكن أن تكون مجالا لتوسع المدينة.

3. المعايير المعتمدة في تحديد المدينة المتروبول:

هناك أربعة عوامل للتطور يمكن للمدينة من خلالها أن تحتل رتبة المتروبول وهي⁽²⁾: مدن متروبولية من خلال التطور الوظيفي، مدن متروبولية من خلال التطور المجالي، مدن متروبولية من خلال التنمية الحضرية، مدن متروبولية من خلال التنمية الاجتماعية وذلك بتحسين مستوى الحياة والمنشآت، وكما أن المدينة ذات الطابع المتروبولي هي عبارة مركز للسيادة أو السيطرة على منطقة واسعة مكونة من مدن صغيرة حيث يمكن أن ينظم إلى نطاقها عدد من التجمعات الريفية والقرى أيضا أي أن المدينة تكون متروبولية بما تمارسه من التأثير على عدد التجمعات المحلية التي يمكن أن تدخل في نطاقها، كما تختص المدينة المتروبولية بشدة جذبها للمزيد من الوظائف والخدمات كلما كبر حجمها، فتكون بذلك مدينة بارزة مزدهرة بين بقية مدن الشبكة الحضرية وقد يبلغ عدد سكانها ضعف أو أضعاف سكان المدن المجاورة، ويمكن لها أن توجد في أي مجال جغرافي فهي ليست بالضرورة عاصمة أي أن العاصمة السياسية ليست هي الوحيدة من بين المدن القادرة على تجميع أكبر عدد من الوظائف حيث سمحت الصناعة الحديثة وكذا النشاط الاقتصادي المتنامي بزيادة تدفق رؤوس الأموال في كل مدينة وتزايد ما تجمعها وتوزعها من بضائع وخدمات، وكما أن تقدم وسائل المواصلات والاتصال كان من بين العوامل التي أسهمت في تطوير الوظائف التقليدية وتهيئة الظروف لإقامة وظائف جديدة صناعية وتجارية وسياحية وثقافية يمكن أن تسمح بقيام كثير من المدن المتروبولية في كل المجالات الجغرافية الوطنية ولذلك فإن المدن الكبرى ذات الطابع المتروبولي نعني بها المدن الرئيسية التي في إقليمها والتي تتميز بحجم سكاني كبير وحركية مستمرة، ولهذا نعطيها اسم المركز لما لها من سلطة وقيادة سياسية ومالية واقتصادية مركزة عن طريق الإنتاج الصناعي والتكنولوجي وكذا النشاط التجاري الخدماتي ذلك أن ظاهرتي التصنيع والتجارة تجعل المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في اتصال بالاقتصاد العالمي مما يجعلها تنمو بوتيرة متسارعة ودائمة.

(1) د.خالص حسني الأشعب، مصدر سبق ذكره، ص250

(2) د.خالص حسني الأشعب، مصدر سبق ذكره، ص307

4. المدينة المتروبولية والرهانات الخاصة في الجزائر:

إن ظاهرة العولمة وهيمنة النمط الاقتصادي الليبرالي الجديد قد رسخ الهوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة ودول العام الثالث، وجعل هذه الأخيرة في نوع من العزلة والتبعية وضرورة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي بحكم موقعها وقربها من المجال الأوروبي الذي يتميز بالتنظيم الاقتصادي والإقليمي المحكم يفرض عليها إعادة تنظيم الشبكة العمرانية لمدها لإعطائها صورة ووظيفة يمكن أن تتنافس بهما نظيراتها من مدن البلدان المتقدمة، ولهذا فإن هذا الرهان يتطلب تفعيل العديد من عوامل التنمية المستدامة للمدن في إطار سياسة شاملة للتطوير الإقليمي المنتظم تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتنويع الأنشطة الاقتصادية والوظائف والخدمات المقدمة، فكل المدن الحديثة تميل إلى تكثيف وتكثير وظائفها حتى يصعب أن نحدد لكثير من المدن القائمة وظيفة معينة، مثل هذه المدن هي المدن المتروبولية حيث تعتبر ظاهرة حديثة تختلف عن المدينة الصغيرة بقدر ما تختلف المدينة الصغيرة عن القرية وتوجد في الأقطار التي ينمو السكان فيها ببطء كما في تلك التي تعاني من سرعة نموهم⁽¹⁾.

II. الإقليم المتروبولي لمدينة العلمة:

تعد مدينة العلمة من أقدم التجمعات الحضرية الجزائرية حيث وبعد الاستقلال مباشرة تم ترقيتها إلى مرتبة دائرة إدارية مع العلم أنها تتميز بجملة من الخصائص التي أكسبتها مكانتها بين المدن وجعلتها مدينة متروبولية بكل المعايير وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي: النمو السكاني، الإشعاع الاقتصادي المتمثل في السيطرة التجارية التي احتلت بها الصدارة على المستوى الوطني وحتى الإقليمي، وإضافة إلى قاعدتها الصناعية المتنوعة وشبكة الطرق منها الطريق السيار والطريقين الوطنيين رقم (05) و(77) والولائي رقم (171) وخط السكة الحديدية، وعليه يمكن تصور هذه المدينة كمدينة متروبولية وهذا على مستويين هما:

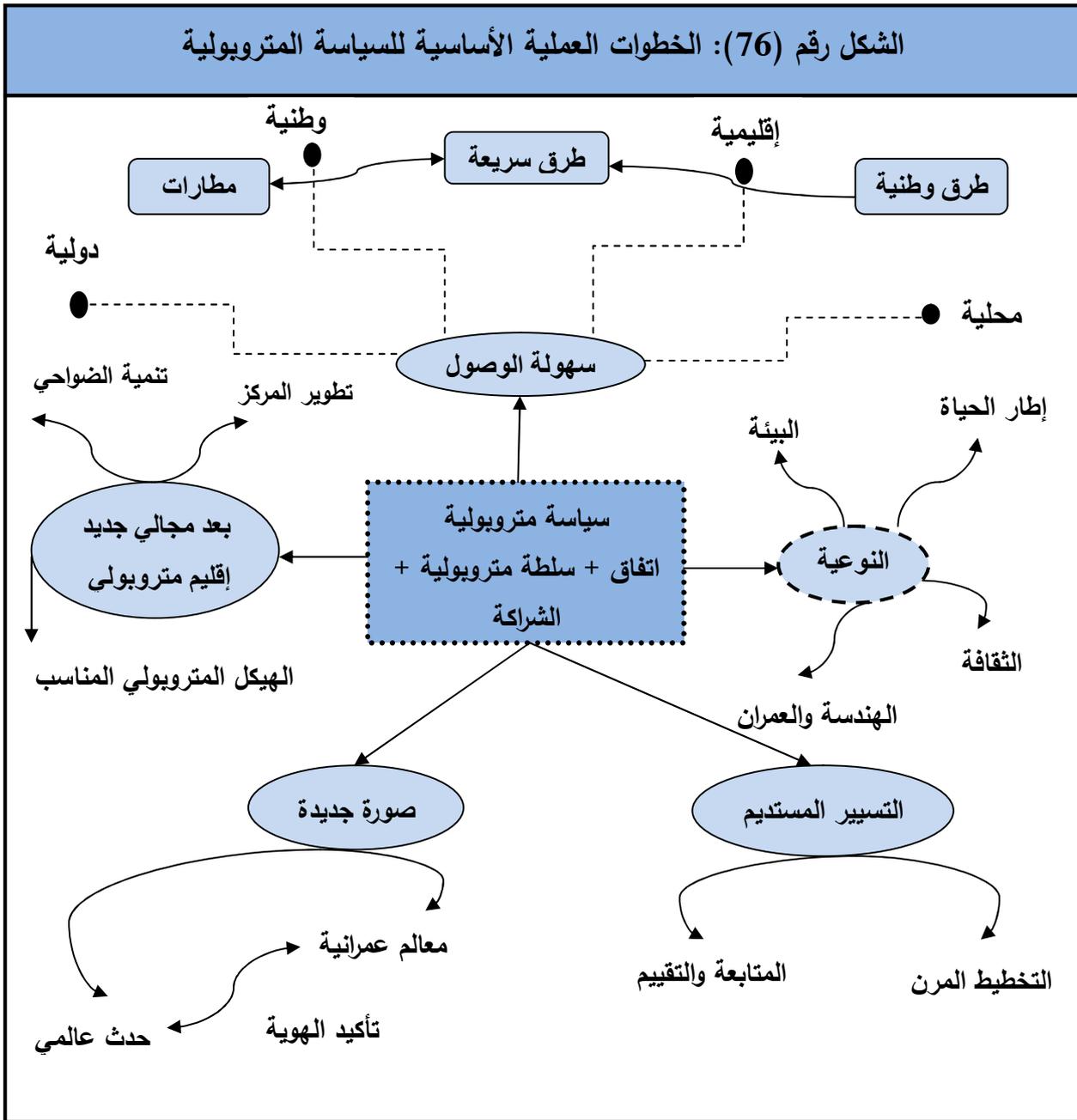
1. على المستوى الجهوي:

على هذا المستوى يكون نجاح عملية تحويل مدينة العلمة إلى متروبول بمثابة حجر الأساس في عملية التحول الاقتصادي لواحد من أقطاب المنافسة والتميز الستة المشار إليها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وهو القطب الذي يشمل كل من سطيف، بجاية، برج بوعريج ومسيلة وعلى هذا الأساس، لا يمكن اعتماد استراتيجية لمدينة العلمة تقوم على مبدأ المنافسة مع مدينة سطيف مثلا، غير أن قربها من هذه الأخيرة يمكن أن يكون أحد العوامل المشجعة على توفير محيط حضري واقتصادي نوعي وجاذبية كبيرة تساعد على استقبالها لاستثمارات معتبرة ومرافق متنوعة وذات وزن كبير.

(1) Stéphane Leroy, *l'espace géographique*, Orléans, année 2000, p79

2. على المستوى الوطني:

تهدف السياسة المتروبولية بالأساس إلى توفير الظروف الملائمة للتوطين النوعي للمؤسسات الاقتصادية المنتجة أو أحد فروعها، ومخابر ومؤسسات البحث العلمي، وإضافة إلى استقطاب الموارد البشرية النوعية والفعالة التي يمكن لمدينة العلما أن تعول عليها في عملية تميمتها المستدامة ونموها الحضري وفي فرض هيمنتها على جزء كبير من مدن الإقليم الشمال الشرقي الجزائري في الأفق والشكل رقم (76) يوضح أهم الخطوات العملية الأساسية للسياسة المتروبولية⁽¹⁾ كما يلي:



(1) Revue Urbanisme, les publications d'architecture et d'urbanisme, Hors série n°02, Paris, Mai-Juin 1993, p6.

III. الخطوات العملية الأساسية للسياسة المتروبولية:

إن مفهوم المدينة المتروبول الذي يمكن تطبيقه على مدينة العلمة يحتوي على بعد نوعي أكثر منه كمي وهو بالأساس عبارة عن مقارنة تسعى إلى تأكيد هوية المدينة كقطب حضري تنموي هام في محيطه الجهوي على الأقل، مع العلم أن هذه المقارنة تتطلب منا تسليط الضوء على خصائص الحركية التي تميز المدن المتروبولية وأهم الخطوات العلمية الضرورية في تفعيل سياستها التنموية كما يلي:

1. خيار النوعية:

ونقصد بخيار النوعية البحث عن الامتياز الذي يكون باستثمارات عالية الجودة التي تعبر عن توجهات موضوعية قابلة للقياس لأنها مرئية، وعليه يتوجب على مدينة العلمة أن تبني سياستها المتروبولية على اختيار واضح لا رجعة فيه لمعيار النوعية والجودة والتي يجب أن تتجلى في نوعية التهيئة العمرانية التي تشمل كل من البناء والتعمير بهذه المدينة (مباني، مرافق...إلخ) مروراً بمنشآت الصناعة والنشاطات وحتى عمليات التحسين الحضري البسيطة التي تعنى بالطرق والممرات والأرصفة والساحات، وكذا المساحات الخضراء على اعتبار أن عوامل جاذبية المدن تكمن في قدرتها على توفير إطار معيشي ذو جودة عالية مع إمكانية الوصول إليها بتكلفة معقولة، وكما تجدر الإشارة إلى أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية العلمة يشير بتحفظ إلى بعض التوجيهات الرامية إلى تحقيق هدف النوعية وهو بذلك يعمل على توفير الغطاء القانوني الضروري لتبني هذا البديل غير أن النتائج المحققة على الميدان تبقى بعيدة كل البعد عن هذه التوجيهات التي سنذكر منها ما يلي:

- تأهيل المركزين الثانويين لمدينة العلمة (سمارة وجرمان) والارتقاء بهما إلى مستوى الضواحي الحضرية المعاصرة مع الإبقاء على وظيفتي التجارة والخدمات في مستوى المجال الحضري الرئيسي لهذه المدينة.

- برمجة فضاء للتسليّة والترفيه على مساحة 25 هكتار شمال هذه المدينة ويشتمل على مساحات خضراء وهياكل مرفقة (فنادق، مركز تجاري، مطاعم...إلخ)، وكما تبين لنا من خلال السؤال المباشر الذي وجه لرئيس المجلس الشعبي البلدي حول سبب تأخر إنجاز هذا المشروع حيث نفى هذا الأخير وجود المشروع بالأساس؟، غير أن مفهوم النوعية لا يقتصر فقط على جودة إطار الحياة ومرافق الترفيه والتسليّة بل يتجاوز في المدن المتروبولية الحديثة ليشمل الضرائب وأسعار السكنات، وكذا نوعية التعليم والمرافق الرياضية أي كل ما يرتبط بتكاليف أنشطة الحياة اليومية المعاصرة، وكما تم الإشارة إلى عوامل الطبيعة البسيطة مثل الشمس والرطوبة وقرب هذه المدينة من البحر أو الجبال والغابات والتي أصبحت عناصر محددة في ترتيب المدن المتروبولية من حيث الاختيار والجاذبية في عالم يتميز بالمنافسة الكبيرة

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

على جميع المستويات، وكما يتعين أيضا على مدينة العلمة المتروبول تهئية الظروف النوعية لاستقبال المؤسسات الاقتصادية والخدمية والعاملين بها وعلى هذا المستوى ينتظر منها أن تحقق الامتياز حتى تتمكن من استغلال هذه المؤسسات لا لتتويع وظائفها فقط وإنما لتطوير صورتها العمرانية وإثرائها على أن يندرج ذلك ضمن سياسة بيئية متكاملة تسعى إلى إدماج الاعتبارات البيئية والطبيعية ضمن أهداف المنافع الاقتصادية المنتظرة من عملية التهيئة العمرانية، ويمكن أن يتم هذا عبر دفاतर شروط صارمة في هذا الميدان تحدد قواعد البناء بدقة وتعطي الأولوية للمساحات الخضراء، وكما تهتم بنوعية العمارة وبأدق تفاصيل تهئية المحيط المباشر للمنشآت كطرق ومسالك الحركة، وكذا عملية تسيير هذه الفضاءات الطبيعية الخاصة بالأعمال هذه الأخيرة التي تنتشر بالخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تقوم عملية التهيئة الحضرية في المقام الأول بإنجاز الشطر الطبيعي والبيئي وكذا الترفيهي من الفضاء، ثم يتم توزيع منشآت السلطات ومخابر البحث ضمن هذا المجال الطبيعي الواسع الذي يضم كذلك مختلف المرافق الحضرية الضرورية كقاعات الرياضة، المطاعم، البنوك والمباني الإدارية...إلخ، وكما يتحدد التخصص الوظيفي لهذه الفضاءات الطبيعية الحضرية وفق معيار قربها أو بعدها من مركز المدينة حيث تنتشر الفضاءات ذات الطابع الإداري والخدماتي والبحث كلما اقتربنا من هذا المركز أين نجد المباني الإدارية العالية وذات الهندسة المعمارية الحديثة الراقية في حين تنتشر الفضاءات ذات الطابع الصناعي كلما ابتعدنا عن هذا المركز، ومن أجل التقريب بين مكان العمل ومقر السكن، وبالتالي الحد من تكاليف النقل وكمية التلوث حيث يتم تخصيص برامج سكنية نوعية ومتعددة الخيارات ضمن هذه الفضاءات الطبيعية الموجهة لمختلف الأنشطة الحضرية والأعمال أي أن مدينة العلمة المتروبولية يجب أن تضع ضمن أولوياتها إعادة بناء محيطها وتفرض شرط النوعية على جميع العناصر المكونة لهذا المحيط.

2. الصورة العمرانية الجديدة:

1.2. الإعلان:

إن تجسيد السياسة المتروبولية لمدينة العلمة يبدأ من خلال وضع إشارات عمرانية قوية تعلن عن القطيعة مع الممارسات الكلاسيكية وتؤسس لمقاربة حضرية جديدة عبر مشاريع حديثة تعبر عن طموح كبير تعكسه جودة الدراسات والتصاميم المقترحة، وهذه المشاريع العمرانية المتميزة والتي ستشكل رموز ومعالم المدينة الجديدة لن تكون ذات أثر إيجابي على المجال الحضري إلا باستجابتها لمعيار النوعية المذكور سابقا وضمن هذا المنظور يتوجب على مدينة العلمة أن تركز جهودها على إعادة الاعتبار لمركزها الحضري الرئيسي من خلال تفعيل دور التهيئة الحضرية في إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

يتم بموجبه إعادة بناء وتنظيم النسيج الحضري المتردي من هذا المركز بصورة حديثة ونوعية تجعل منه قطبا حضريا وترفيهيا متميزا ويمكن تحقيق ذلك بواسطة عمليات التدخل المعروفة منها عملية إعادة التأهيل⁽¹⁾ أو الاعتبار الحضري وكذا التجديد الحضري⁽²⁾... إلخ ومشاريع عمرانية مهيكلية للمجال من حيث تعدد وظائفها وشكلها المعماري الحديث الراقي الذي يميزها عن البنايات المجاورة ويجعل منها مرجعية عمرانية لكل عمليات البناء والتعمير المستقبلية وذلك كما توضح الخريطة رقم (24)، وأما المجال غير المبني فهو يتطلب اهتماما خاصا ودراسات نوعية ومعقدة تتناول بالتفصيل تهيئة ومضاعفة الساحات العمومية المهيكلية للمجال مع تعميم المساحات الخضراء وممرات الراجلين، وإضافة إلى تعميم الإنارة وتنظيم حركة المرور وفق أسس اقتصادية وعلمية، ولذلك فالتهيئة الحضرية تعتبر وسيلة لتسيير وتنظيم المجال الحضري أو العمراني وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم واستغلال النسيج الحضري وعلى غرار العديد من الدول نجد أن الجزائر تسعى لوضع قوانين عمرانية لاستغلال المجال العمراني وفق إجراءات إدارية وتنظيمية خصوصا في الميدان الصناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الأمثل والعقلاني للسكان ومختلف النشاطات التجارية والصناعية في الإقليم وكذلك تخطيط المنشآت الصناعية داخل المجال الحضري بخلق توازن بين التخطيط العمراني وإنشاء وتوزيع المنشآت المصنفة⁽³⁾، وكما أن حماية البيئة والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم أهداف التهيئة الحضرية، وبعدها رئيسيا من أبعاد التحديات التي تواجهها البلدان النامية خاصة من ناحية التلوث الصناعي الناجم عن أخطار الصناعات، والتي لها تأثير على الجانب البيئي والجانب العمراني والجانب الاجتماعي.

(1) تعرف عملية إعادة التأهيل على أنها عملية إيجاد وظيفة جديدة للمبنى تحقق له استمرار الحفاظ عليه، وتتطلب هذه العملية إدخال تغييرات أو إضافات طفيفة لتأهيله للوظيفة الجديدة، شرط أن تكون هذه التغييرات في الحدود الضرورية، ويتضمن هذا النوع من التدخل تحسين ورفع المستوى العمراني للنسيج الحضري للمنطقة الخاصة بالتدخل والتي تعاني من تلف في بعض عناصرها، وتعوض النقص في مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وذلك من خلال هدم جزئي لبعض المباني المتهترئة وإنشاء مباني مكانها ويعد هذا الأسلوب من أكثر الطرق استخداما لرفع مستوى الوحدات السكنية ونوعيتها وذلك لإيجابياته العديدة حيث أنه يقلل من التكاليف بالإضافة إلى محافظته على الروابط الاجتماعية والهيكل الاجتماعي القائم، وكما أن المدة التي يستغرقها قصيرة مقارنة بعملية التجديد الحضري، ويحافظ أيضا على النمط الحضري القائم والشخصية المميزة للمجال.

أنظر: Chapin, F. Stuart, *Urban Land Use Planning*, Illinois, university of Illinois presse, 1965, p309

(2) تعرف عملية التجديد الحضري على أنها عملية مادية تتمثل في الإزالة التامة أو الجزء الأكبر للمباني القائمة في المنطقة الخاضعة للتجديد الحضري، باستثناء المباني ذات القيمة التاريخية والمعمارية، وتتضمن هذه العملية إعادة النظر في استخدامات الأرض القائمة ونمط التوزيع وإزالة المباني وإعادة بنائها من جديد ويستخدم هذا الأسلوب في المناطق أو المجالات التي لا يمكن صيانة نسيجها الحضري نظرا لشدة قدمه وتهترئه أو نظرا للعوائق الطبيعية المحيطة به (واد "قيضانات"، الانزلاق "أرضية غير مستقرة") وكذا نوعية المباني الموجودة فيه (مباني قصديرية...).

أنظر: كوريا تشارلز، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، ترجمة محمد بن حسين، الرياض، جامعة الملك سعود، سنة 1999، ص133

(3) د. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، سنة 1997، ص31.

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

وبذلك فالتهيئة بمفهوم الوقت الحاضر لا تقتصر على إقامة المنشآت الضخمة وتجميل المدينة وتوسيع بعض الشوارع التي تترك أثرا في النفس بل تهدف إلى بناء المدينة التي تشمل مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتقنية كما يلي:

- هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي⁽¹⁾.

- هي عبارة عن مجموعة من إجراءات وأعمال تتمثل في تنظيم وترتيب المجال الحضري وفق متطلبات السكان من حيث النشاطات والسكنات والمرافق ووسائل الاتصال، وعليه فالتهيئة الحضرية في المقابل التهيئة الريفية تشمل مجموع التدخلات المطبقة باستمرار في المجال الحضري والاجتماعي والطبيعي من أجل تحسين مستوى التنظيم والوظائف وكذا تنمية هذا المجال من خلال عمليات إعادة الهيكلة، التحديث وإعادة التأهيل والتوسع الحضري وكل هذه المفاهيم تخص مباشرة مجالا محددا ألا وهو المدينة بمختلف أبعادها وأشكالها وأصنافها ومستوياتها⁽²⁾، وكما تسعى التهيئة الحضرية إلى تحقيق جملة من الأهداف في جميع الميادين أهمها: تنظيم المجال الحضري وحماية السكان، الاهتمام بالمجال الحضري ونموه الحضري والتدخل في إطار المشاريع، ضمان سلامة ونمو مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة ضمان عدم تبذير الوقت والجهد والمال في مشاريع وبرامج مكررة وتجنب الاستغلال المفرط للموارد والإمكانات المجالية وترشيد استهلاكها مثل العقار وضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها.

2.2. الوظيفة العالمية:

إن مدينة العلمة المتروبول هي بالضرورة مدينة عالمية أو تسعى لتكون كذلك من خلال تامين موقعها الجغرافي واستقطاب المتعاملين الاقتصاديين ورؤوس الأعمال الوطنية وحتى الدولية عبر إدماج الجامعة في مجال البحث العلمي وتقريبها من المحيط الاقتصادي، وإضافة إلى تنمية قدرة هذه المدينة على احتضان حدث أو تظاهرة عالمية، ولذلك فإن المدينة الحديثة لم تعد تلك المدينة التي تبحث عن الحماية في ظل المنافسة الشديدة لأن العولمة الاقتصادية التي تقوم على توزيع شبكة الإنتاج على مستوى العالم جعلت المدن تدخل في منافسة حادة من أجل الظفر بجزء من هذه الشبكة والدخول ضمن خارطة المدن

⁽¹⁾Alberto Zucchelli, **Introduction à l'urbanisme opérationnels et à la composition urbaine**, V.3 O.P.U Alger, Année 1984, p10.

⁽²⁾د. السيد عبد العاطي السيد، مصدر سبق ذكره، ص20

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

الاقتصادية العالمية، وهذه الوظيفة العالمية للمدينة تتماشى مع الدور الجديد الذي تنتظره الدولة من الجماعات المحلية فيما يخص التنمية المستدامة والذي يمكن أن يتم من خلال الاحتكاك بالمدن الرائدة في هذا الميدان للاستفادة من تجاربها ضمن برنامج التوأمة بين المدن مثلا دون إهمال ضرورة تنسيق المدن الوطنية فيما بينها عبر سياسة المخططات التنموية المشتركة فيما بين البلديات المتجاورة، وقد يبدو حديثنا عن وظيفة عالمية لمدينة العلمة نوعا من الطرح المبالغ فيه لكنه مشروع طموح يمكن تبريره بجملة من المعطيات أهمها: قرب مدينة العلمة من مطار عين أرناط الدولي أي بـ 15 دقيقة وهو ما يعزز سهولة الوصول إليها، مشروع المركز الجامعي الجديد في المدينة الذي يمهد لقطب جامعي مستقبلا وهو ما يعزز وظيفة البحث العلمي بها، النشاط التجاري المباشر بين المدينة وثنائي قوة اقتصادية في العالم وهي الصين، ما جعل مدينة العلمة مركز توزيع وتبادل للسلع المستوردة لا على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الدولي كذلك حيث وصل الإشعاع التجاري لهذه المدينة إلى دول مجاورة كتونس وليبيا وعلى هذا الأساس يكون رهان مدينة العلمة على الوظيفة العالمية بمثابة الحافز الإضافي لاعتماد خيار النوعية في جميع منجزاتها المستقبلية والتي ستتعاكس تدريجيا على صورتها العمرانية بما يوفر الظروف المناسبة والإطار المعيشي النوعي والجذاب في إطار سياسة تنموية واعدة ومستدامة.

3. وجود اتفاق وسلطة متروبولية:

يمكن أن تتفرد مدينة العلمة بسياسة متروبولية محددة تتفق مع خصوصياتها وأهدافها لكنها جميعا وبدون استثناء تقوم على اتفاق مسبق بين مجموعة من الفاعلين العموميين أو الخواص أو الاثنين معا والذين يجمعهم وعي مشترك في فترة معينة من حياة المدينة بتوفر ظروف ملائمة لهذه الأخيرة تسمح لها بالارتقاء بسياستها الحضرية إلى مرحلة جديدة من التفكير والعمل الضروريين لوضعها على طريق التنمية الشاملة والمستدامة، ولعل النموذج البسيط من هذه الجماعات يمكن أن يكون في شكل جمعيات مدنية أو النوادي كما تسمى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتمثل دورها في العمل على جهتين هما: تخطيط النمو الحضري من خلال وضع قائمة بالفضاءات الحضرية المناسبة والمتوفرة مع مراقبة هذا النمو الحضري ومراعاة الاقتصاد الحضري والحفاظ على المجالات البيئية الحساسة، غير أن هذا النشاط لا يعني على الإطلاق الحلول محل أدوات التهيئة والتعمير المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول إلا أن هذه الأعمال قد تشكل قاعدة للمعلومات يمكن لأدوات التهيئة العمرانية القانونية الرجوع إليها عند تجسيد المخططات العمرانية هذا من جهة، والتطور الاقتصادي لمدينة العلمة بالعمل على استقطاب أو تشجيع المؤسسات الاقتصادية على إنشاء مقرات أو فروع لها بهذه الأخيرة من جهة أخرى، وضمن هذا

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

المنظور سيكون من المفيد تشجيع بروز هذا النوع من الجمعيات المدنية حيث يمكن تحديد مفهوم هذه الجمعيات من خلال خصائصها التالية⁽¹⁾:

- أنها تنظيمات ذات ملامح مؤسسية ولوائح منظمة لعملها ومحددة لميادين نشاطها ولعضوية الأفراد فيها
- أنها تنظيمات لا تهدف إلى الربح حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي باعتبار أن هذا المقابل يغطي نفقة الخدمة والعائد لا يوزع على أعضاء الجمعية أو مجلس إدارتها وإنما يوجه لدعم النشاط.
- أنها تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية اجتماعية واقتصادية وتتبنى الجمعيات أهداف ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي فهي قد تنشط في ميدان واحد أو عدة ميادين في نفس الوقت وفقا لطبيعة اللوائح المنظمة لها.
- تخضع الجمعيات إلى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها وإلى إشراف جهة إدارية محددة ويتناول هذا القانون تفاصيل علاقة الجمعيات بالدولة، ولذلك فإن المجتمع المدني لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة جمعوية مستقلة ونشطة، فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات وال النوادي.

هذا التشجيع يكون في كل بلديات الإقليم المتروبولي لمدينة العلمة حيث يمكن أن تعمل بالتنسيق فيما بينها ضمن تصور تنموي شامل وعند بلوغ هذا المستوى من التنسيق يمكن الحديث حينئذ عن وجود سلطة متروبولية غير رسمية تساهم في تحديد المشاكل الحقيقية للتنمية وتقتراح الحلول العلمية الممكنة لها، وكما تجدر الإشارة إلى إن تطبيق هذا النوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص يستلزم مجهودات صادقة حيث يتطلب على الأقل القيام بما يلي:

- ترشيد المهام وتحديد دور كل طرف في عملية الشراكة
 - وضع خطة عمل وتنسيق تجمع مختلف الشركاء
 - وضع نظام فعال للمعلومات والاتصال بين كل الشركاء
- وبخصوص التنسيق الفعال بين مختلف بلديات الإقليم المتروبولي لمدينة العلمة وفي إطار التعاون المشترك بينها يمكن أن نتصور مثلا إنشاء مؤسسة عمومية مشتركة للبحث والتطور تكون مكلفة باستشراف المستقبل وتقديم الحلول في مختلف الميادين حيث يعهد إليها بما يلي:
- تحضير السياسة العامة لتهيئة الإقليم المتروبولي

(1) أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ديسمبر 1993، ص 3-4

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

- دراسة وتقييم المشاريع المقترحة من حيث مردوديتها الاقتصادية على الإقليم المتروبولي
- وضع سياسة تسويقية تقدم للمستثمرين صورة منسجمة ومتناسقة عن الإقليم المتروبولي وتمدهم بالمعلومات الضرورية حوله.

وعليه فإن هذا النوع من الشراكة والبحث سيكون بمثابة الدعامة الأساسية لاقتصاد حضري موجه نحو النمو الحضري والتكنولوجيات الحديثة أي أن السلطة المتروبولية تستلزم بالضرورة وجود اتفاق على تحقيق المصلحة العامة وتنسيق الجهود بهدف ترقية مجمل الإقليم المتروبولي لمدينة العلمة، وكما أن الاتفاق بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يتحقق من خلال شراكة مالية كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم الفكرة على طرح الجماعات لسندات تساهمية للاكتتاب من أجل المساعدة على التنمية التجارية والصناعية والسياحية للمدينة وتحسين نوعية مرافق الخدمات والترفيه وهذه الدعوة إلى الشراكة المالية الموجهة من القطاع العام إلى القطاع الخاص لدعم السياسة المتروبولية حيث أصبحت أحد أهم عوامل التنمية في المدن الأمريكية حيث يستفيد الحائزون على هذه السندات من فوائد سنوية معتبرة على الأرباح المحققة من الخدمات التي تقدمها هذه المرافق، وكما تكمن أهمية هذه الإستراتيجية في الربط بين عالم الأعمال والمشاريع العمرانية الكبيرة، وهو ما يسمح بتحقيق منافع معتبرة لكلا الطرفين حيث يستفيد القطاع العام من تقليص حجم النفقات الموجهة للاستثمار مع ضمان تحسين نوعيتها، وأما القطاع الخاص فتكون هذه السندات هي الوسيلة المثلى لاستثمار المدخرات في مشاريع مربحة وذات عوائد مالية غير خاضعة للضريبة، وعليه يمكن للشراكة أن تأخذ أشكالاً متعددة وهي بذلك أحد أدوات تحقيق الإتفاق المطلوب لأنها تلبي مصلحة القطاعين العام والخاص في أن واحد.

وقد تطرق المشرع الجزائري في القانون 06-06 المتعلق بالمدينة الجزائرية إلى أدوات الشراكة الممكن تطبيقها بهدف تحقيق سياسة هذه المدينة حيث أشار إلى عقود تطوير المدينة التي يتم اكتتابها مع الجامعة الإقليمية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين غير أنه لم يفصل في كيفية تطبيق هذه الفكرة وتركها للتنظيم أي أنه ومنذ سنة 2006 تاريخ صدور قانون المدينة إلى يومنا هذا لم تصدر بعد المراسيم التنفيذية الخاصة بهذا القانون ما جعله مجرد حبر على ورق رغم الإجراءات الهامة التي ينص عليها إلا أن الصعوبات التي يعرفها الاقتصاد الوطني حالياً بسبب تراجع مداخيل المحروقات يمكن أن تشكل حافزاً للسلطات المعنية من أجل تدارك هذا التأخير تماشياً مع الدعوة التي وجهتها هذه الأخيرة إلى الجماعات المحلية وحرصها وبشكل كبير على لعب دورها كاملاً في جلب الاستثمارات وتوفير الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية وتخفيف العبء على الميزانية العامة، وهو أمر يمكن تحقيقه في حال إعطاء المبادرة

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

لهذه الجماعات ضمن إطار قانوني مرن يسمح لبلدية العلمة مثلا بالجوء إلى الاكتتاب العام بهدف توفير الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع ذات المردودية المضمونة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع فضاء الترفيه السابق ذكره أو مشاريع مواقف السيارات ذات الطوابق المتعددة باعتبارها مشاريع قادرة على خلق المئات من مناصب الشغل زيادة على مردوديتها الاقتصادية المعتبرة، وضمن هذه الرؤية الواعدة يمكن أن نتصور في سياق تعديل قانون المدينة الجزائرية مستقبلا السماح بإنشاء أسواق مالية محلية (بورصات محلية) يتم فيها تداول أسهم المؤسسات الاقتصادية المحلية لتكون ربما بذلك أنجع وسيلة لامتناس كمية الأموال الضخمة من مدخرات المواطنين أو تلك التي يتم تداولها في الأسواق الموازية ومن تم توجيهها نحو تمويل مشاريع استثمارية ذات منفعة عمومية ومريحة للقطاع الخاص.

4. ثنائية الجامعة-نمو

إذا كان وضع نظام شامل للتنسيق والتشاور بين مختلف الأطراف المعنية بشؤون هذه المدينة هو دليل على تأسيس نوع من الحركية التنموية فإن التنمية المستدامة تتطلب دون شك نوعا آخر من الشراكة هي تلك التي تربط بين الجامعة والمدينة المتروبول، ومن أجل تنويع النشاط الاقتصادي لهذه المدينة لا بد من وضع سياسة للتحويل التكنولوجي بين الجامعة والوسط الاقتصادي ولتحقيق ذلك لا بد من تشجيع التعاون بين مخابر البحث وعالم الأعمال عبر هيكلة وتطوير هيئات مختصة يتم من خلالها تطبيق برامج للشراكة تبادر بها المدينة بهدف تسويق نتائج البحث العلمي بطريقة سريعة ومبتكرة، وكما تعتبر برامج الشراكة المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية من أنجح البرامج التي تربط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي وهي برامج تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي حيث:

- يسطر القطاع العام على الخطوط العريضة للبرنامج ويوفر الاعتمادات اللازمة لإطلاق المشاريع
 - تساهم الجامعة بهياكل البحث وتجند الفرق العلمية الضرورية لذلك
 - يمول القطاع الاقتصادي مشاريع البحث ويقدم خبرته الكبيرة فيما يخص الأعمال
- هي إذن برامج للشراكة يتم إطلاقها بمبادرة من الجماعات المحلية باعتبارها صاحبة النظرة المفضلة حول اقتصاد المدينة من جهة وبصفتها أداة الدولة في تطبيق السياسة العامة لتهيئة وتنمية الإقليم والنمو الحضري من جهة أخرى، وكما تتجسد هذه الشراكة من خلال تشجيع وتفعيل جمعيات تمويلها مؤسسات مالية وشركات اقتصادية كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، أو من خلال هيئات حكومية تضم ممثلين من مختلف الفاعلين العموميين والخواص (جامعات، مؤسسات تمويل، شركات استثمار) كما هو معمول به في بعض الدول الأوروبية، وهما وسيلتان وإن اختلفتا من حيث الشكل تعملان على تحقيق

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

هدف واحد هو تكوين شبكة واسعة وكثيفة من العلاقات بين الفاعلين تسهل عملية التحويل السريع لمخرجات البحث العلمي إلى منتجات قابلة للتسويق، ولتحقيق ذلك تنظم هذه الهيئات برامج مستمرة لتأطير وتأهيل الباحثين الراغبين في تحويل نتائج أبحاثهم إلى مشاريع استثمارية، كما تقوم بعمليات تسويق وترويج واسعة لمخرجات البحث بالتركيز على مردوديتها، بغية جذب التمويل اللازم لتحويلها إلى منتجات مبتكرة، وبالتالي فإن الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يخص تمويل البحث العلمي قد أضحت ضرورة تملئها المنافسة الحادة بين المدن، لأن تحقيق نتائج من خلال البحث ثم تحويل هذه النتائج إلى سلع سوقية هي عملية معقدة وتتطلب إمكانيات مالية وبشرية هائلة، حيث يعجز كل من القطاع العام أو الخاص على تحملها بمفرده، وعليه يتضح لنا مما تقدم ذكره أن ثنائية الجامعة-نمو التي يبادر بها القطاع العام ويشارك فيها قطاع الأعمال هي شراكة تهدف بالأساس إلى مساعدة هذا الأخير على تكوين قاعدة معرفية ضرورية للابتكار الصناعي بأقل التكاليف والمخاطر المرتبطة بهذه العملية حيث يتولى القطاع العام تمويل مشاريع البحث العلمي في المراحل الأولى منها والتي تتميز بالشك ونسبة المخاطرة العالية ونقصد بذلك مرحلة تهيئة وإطلاق البحث ويكون ذلك بتسخير هياكل الجامعة كمخابر وفرق الباحثين وفي حال التوصل إلى نتائج أولية واعدة تتاح الفرصة لقطاع الأعمال من أجل تمويل مراحل البحث المتبقية جزئياً أو بصفة كلية من أجل تحويل هذه النتائج إلى منتجات قابلة للتسويق، وكما يمكن تشجيع القطاع الخاص على تمويل مشاريع البحث ذات الطابع الأساسي (الأبحاث غير التطبيقية) في مقابل حصوله على براءة الاختراع ورخص استغلال النتائج.

وأما واقع البحث العلمي في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة والنمو الحضري فإن القانون التوجيهي للبحث العلمي الموجود حالياً يبين أن المسؤولين على القطاع لا يدركون حجم الرهان ولا مكان الخلل في منظومة البحث القائمة، فقراءة سريعة في محتوى مواد القانون المعني تسمح بالوقوف على جملة من التناقضات بين بعض موادها، كما تبرز ذلك الفرق الشاسع بين فلسفة القانون الجزائري وما تقدم ذكره من ممارسات فعالة للدول الرائدة في هذه الميدان ونختم هذا الباب بتأمل المحاور الأساسية الثلاثة التي يركز عليها مشروع هذا القانون هي: تكييف نتائج البحث العلمي واستغلالها في القطاع الاقتصادي، تمويل الدولة بصفة غير مباشرة عملية البحث العلمي على مستوى القطاع الخاص عبر تمويل فرق البحث في الجامعات وتكليف الدوائر الوزارية باقتراح ميادين ومحاور البحث التي تعتبرها ذات أولوية، وعليه فإذا كان الهدف المعلن من مشروع هذه القانون يشير بوضوح إلى ترسيخ ثقافة البحث على مستوى المؤسسات

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

الاقتصادية والصناعية، فإن آليات تحقيق ذلك تذهب في الاتجاه المعاكس لهذا الهدف ففي حين تنص قوانين الجمهورية على توجهات هيكلية للدولة الجزائرية مبنية على اللامركزية في التسيير وإعطاء دورا كبيرا للجماعات المحلية ومختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في عملية صناعة القرار، يفاجئنا هذا القانون بمواد تركز المركزية الشديدة في اختيار محاور البحث واحتكار الدولة لتمويل مشاريع البحث المكلفة والمرهقة للميزانية العامة.

5. العمق المجالي الجديد:

لا يمكن الحديث عن مدينة العلمة كمدينة متروبولية بدون إقليم متروبولي ترتكز عليه في عملية تحولها وتميئتها المستدامة والتي تتبع بالضرورة من التبادلات التي تتم بينها وبين هذا الإقليم، وهذا التضامن التنموي بين المدينة المركز وإقليمها يستلزم توفير هيكل متروبولي مناسب أو تعزيز للهيكلي الموجود في إطار معالم البعد المجالي الجديد المرغوب ووفق هذه الرؤية يمكن تصور المكونات الأساسية للإقليم المتروبولي لمدينة العلمة كما يلي:

- التجمع الحضري للعلمة كمركز لهذا الإقليم مع تطوير وتنويع وظائفه وكذا تحديث صورته العمرانية من خلال مشاريع متميزة تمثل شبكة المعالم العمرانية الجديدة لهذه المدينة وتوجهه لاحتضان الوظائف الخاصة بالمراكز المتروبولية كالوظائف الإدارية، البنوك والفنادق الفخمة وإضافة إلى التجمعات الراقية.

- التحويل السريع والنوعي للضواحي الحضرية لهذا المركز السمارة وجرمان إلى مراكز ثانوية متعددة الوظائف وحديثة من حيث نوعية وجودة المرافق والخدمات المقدمة مع الالتفات الجدي إلى تجمعي بلديتي القلعة الزرقاء وبازر سكرة نظرا للاعتبارات التاريخية والاجتماعية والإدارية وحتى الجغرافية الواضحة والتي تستلزم تشاورا وتنسيقا تاما معهما من أجل إرساء تعاون فعال يسمح بإقامة مشاريع مشتركة ذات قيمة إضافية كبيرة.

- الاستغلال الذكي والعقلاني للمنشآت القاعدية الموجودة وبالخصوص شبكة الطرق الرئيسية المهيكلة للمجال كالطريق السيار شرق غرب والطرق الوطنية وكذا الطرق الولائية وخط السكة الحديدية باعتبارها محاور تسمح بإنجاز الفضاءات الاقتصادية والتجمعات السكنية الجديدة مع التفكير في إمكانية إنشاء شبكة للترامواي والمترو خلال الأمد المتوسط لأن هذه المدينة تنتجها شبكة الطرقات الرئيسية كنقاط الربط مع الطرق السريعة ومحطات المترو والترامواي ولنا أن نتصور مدى أهمية نقطة ربط ثانية لمدينة العلمة مع الطريق السيار شرق غرب على مستوى ضاحية جرمان.

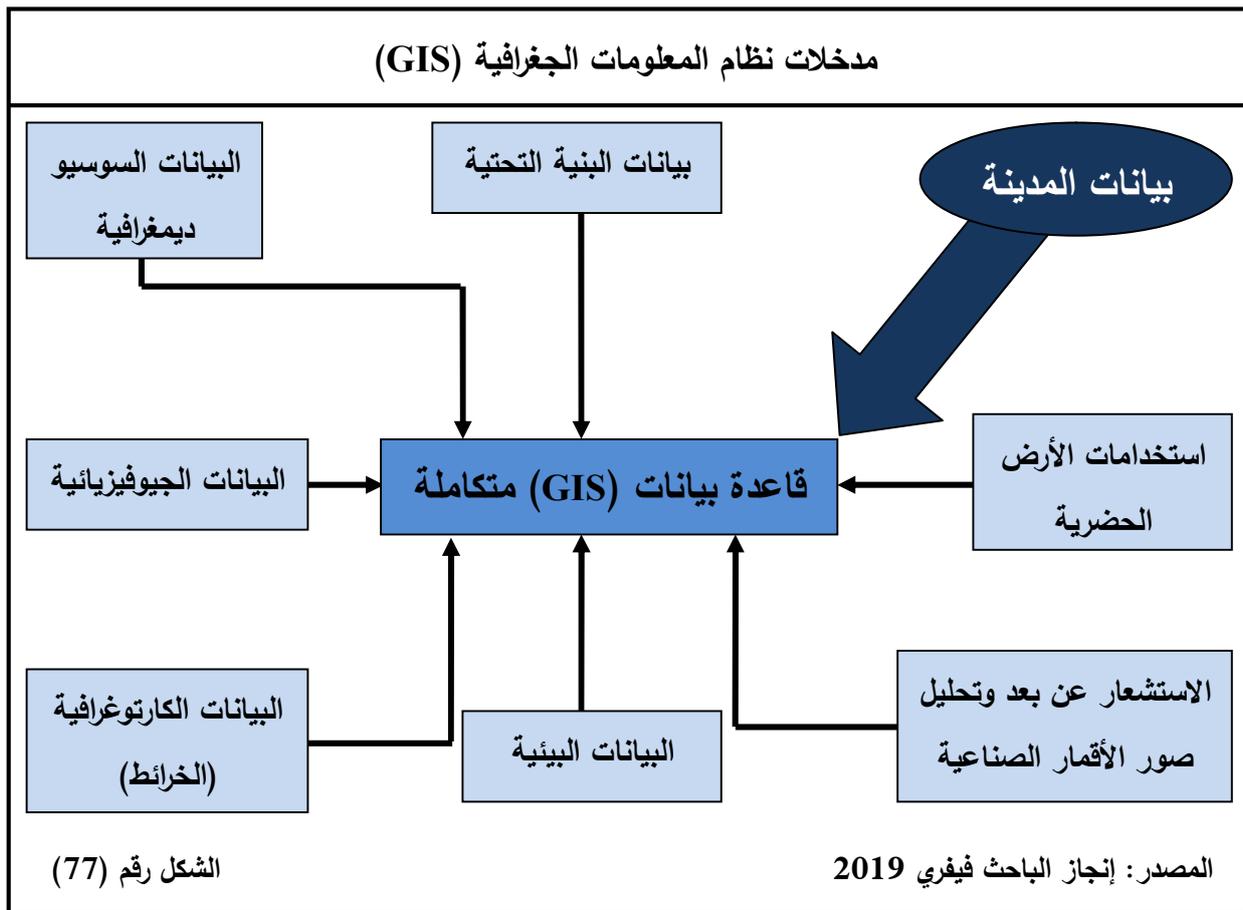
6. تسيير المدينة المتروبول:

إن القدرات الفعلية لنظام تسيير المدينة المتروبول ستكون أكثر نجاعة من خلال تسخير التكنولوجيات الحديثة للسيطرة على المجال من أجل ذلك فإن نظام المعلومات الجغرافي (GIS)⁽¹⁾ من جهة نظر وظيفية يعد أداة فعالة للتحكم في المشاكل الحضرية للنمو الحضري وفي التخطيط والإدارة على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين، فمن وجهة نظر إجرائية يساعد هذا النظام في تحديد المشكلة الحضرية وإيجاد الحلول من خلال جمع وتخزين البيانات وإدارتها وتحليلها وإخراجها بالشكل المطلوب وإجراء عمليات التحليل الجغرافي، وأما وجهة النظر البنيوية فيكون النظام من أربعة عناصر أساسية هي: البيانات والأجهزة والبرمجيات والإطارات المتخصصة وتكمل هذه العناصر بعضها البعض وأهمها الإطار المتخصص القادر على تنفيذ وظائف النظام بكافة مراحلها ولعل أهم الاختلالات الهيكلية والوظيفية التي تستوجب نظاما للمعلومات الجغرافية بالإضافة إلى التصميم والمحاكاة بالحاسوب تتعلق أساسا بالمستوى التنظيمي حيث يعد حسن التنظيم الحضري بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية محددًا أساسيا لحسن التسيير والتكفل الأمثل بمشاكل المدينة والمقصود بالتنظيم كيفية تجميع الأنشطة والمهام الحضرية ضمن قاعدة بيانات حديثة ودقيقة تسمح فيما بعد للمسير باتخاذ الإجراء المناسب لمواجهة أي مشكل بدقة متناهية وبالتالي فهذا النظام يسمح بإيجاد حلول سريعة وبدائل جيدة للتحكم في تنظيم النقل الحضري جمع النفايات المنزلية، تسيير شبكات الصرف الصحي، التزويد بالمياه العذبة... إلخ لكون التنظيم الذي يستخدم تقنيات الاستشعار عن بعد يساهم بفعالية في حل المشاكل الحضرية، وكما أنه يضع بين أيدي المخططين والمسيرين إمكانيات هائلة توفر الجهد والمال والوقت من جهة وتحقق النتائج المرجوة على جميع الأصعدة من جهة أخرى وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر نتائج عملية الاعتماد على المعلومات الجغرافية في إعداد مخططات التنقلات الحضرية في العديد من الدول المتقدمة، وإضافة إلى الإمكانيات التصميمية التي وضعتها بين يدي المخططين لتصميم مدن تتلاءم مع المناخ المحلي من خلال توجيه المباني والشوارع الأمر الذي أعطى نتائج جيدة في تخطيط مدن توفر الراحة لسكانها وتتلاءم مع بيئتها فأدى إلى خفض نفقات الطاقة إلى مستويات قياسية وبالتالي خفض مستويات التلوث بشكل هام الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإصابة بالأمراض المعروفة لدى المتخصصين بأمراض المدينة ونقلص النفقات العامة في هذا المجال، وكما يسمح كذلك بالتخطيط باستخدام طرق المحاكاة الحاسوبية سواء فيما يخص التجمعات الحضرية الصغيرة أو فيما يتصل بتقديم الخدمات الفنية والتقنية المتعلقة بالمرافق الحضرية

(1) Institut national de la recherche agronomique INRA-GPS et SIG-paris, année 2014, p181

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

الأساسية فيما يخص نظافة الشوارع وجمع النفايات المنزلية وتوفير الإنارة العمومية وتنظيم الإشراف على النقل الحضري العمومي وتدبير مجاري المياه المستعملة، وكما تجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام نظام الاستشعار عن بعد يؤدي إلى تحديد المشاكل بدقة تصل إلى بضعة سنتيمترات مربعة مما يتيح التدخل الفعال لحل المشاكل في أقل مدة زمنية وأقل تكلفة ممكنة كما يبين الشكل رقم (77)، أي أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية يتيح التخلص من الطرق التقليدية نظرا لما تقوم به من عمليات حسابية معقدة بسرعة ودقة كبيرة، وأخيرا بهيكله وظيفية تتيح العمل الجماعي والتنسيق بين التقنيين والمهندسين الحضريين أي اعتماد أساليب عمل جديدة تتيح تحكما أفضل في المجال الحضري وتكفلا فعالا بمشاكل السكان وتنظيم سير العمل فمن خلال استخدام الحاسوب والمعلومات الجغرافية في العمل الهندسي أصبحت وضعية الآليات المستخدمة في تأدية مختلف المهام التسييرية للمجالات الحضرية من نظافة وإنارة وجمع للنفايات أحسن وأكثر فاعلية ونجاعة بالإضافة إلى خفض كلفة التسيير.



رابعاً: توجيهات عامة لتحقيق البدائل المستقبلية للنمو الحضري في المدينة: من أجل زيادة الاستقرار الجيد للاستراتيجيات المستقبلية للنمو الحضري نختم بحثنا بجملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

I. إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين مدينة العلمة والريف السطايفي:

أصبحت الدولة الجزائرية تسير نحو القبول بحقيقة الاختلافات أين تتحدد أقاليم ذات إمكانيات اقتصادية وبشرية تحاول الدولة هيكلتها وتترك أقاليم أخرى باعتبارها أقل إنتاجية ومنافسة وهذا ما يمكن ملاحظته في التهميش الذي تعاني منه التنمية الريفية في المجال الولائي السطايفي حيث نذكر على سبيل المثال بلديات: التلة، الرصفة، الولجة، بيضاء برج، عين لاجر...إلخ، وبالمقابل التركيز على بعض المراكز الحضرية منها مدينة العلمة، سطيف، عين أرناط، عين ولمان وأولاد صابر...إلخ والتي استفادت من مشاريع تنمية كبرى، وعليه فإن العمل على تحقيق نمو حضريا متوازنا ومنظما في مدينة العلمة في الأفق يتطلب تركيز الاهتمام على تحسين ظروف معيشة سكان الريف السطايفي عامة وخاصة المناطق الريفية المعزولة كونها لا تحتوي على ضروريات الحياة وهذا لكون الريف وكما هو معروف يمكن أن يصبح مصدرا للطاقات البشرية الهامة وقاعدة للأمن الغذائي بإنشاء الهياكل القاعدية وتوفير الخدمات الضرورية لتنميته واستدامته لأنه بمعاناته ستستمر ظاهرة هجرة السكان نحو التجمعات الحضرية الرئيسية لولاية سيظف وخاصة منها مدينة العلمة أي نحو استمرار النمو الحضري والانتقال نحو الاقتصاد الاستهلاكي الذي يزيد من ارتفاع فاتورة الغذاء الخارجية، وكما أن التفكير في طبيعة العلاقة التي تربط بين مدينة العلمة وريفها كعنصرين من نسق عمراني محلي سيكون بالعمل على تثبيت السكان والحفاظ على ريف فعال بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل السكان من خلال ما يلي:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الشامل لمناطق المجال الولائي السطايفي بحيث يمكن ذلك من استغلال جميع الموارد الاقتصادية والخصائص الطبيعية وفق مناهج تخطيطية في إطار التهيئة العمرانية.

- الاهتمام بالتنمية الريفية وتشجيع الاستثمار المحليين ذلك أن الاختلال في التوازن بينهما سيولد ضغطا كبيرا على مناطق ريفية دون أخرى ويتسبب في الهجرة نحو مدن دون أخرى وهذا ما يتطلب الاهتمام بالبلديات الفقيرة وإرساء قواعد التنمية فيها بتشجيع الاستثمار العام والخاص بتهيئة ومنح امتيازات للإقبال عليها وإلحاقها بقطار التنمية.

- تشجيع الهجرة العكسية من المدينة إلى الأرياف وذلك يمكن تحقيقه كما وقع في بعض الدول المتقدمة من خلال عدة إجراءات تحفيزية أهمها تنمية المناطق الريفية والعمل على أن تتحول المراكز الريفية إلى

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

مناطق جذب سكاني، وإضافة إلى تطوير وسائل النقل بين المدينة ومناطق الخدمات والعمل وتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.

- سهولة الحصول على الموارد المالية وتكفل أفضل بالعمليات المصرفية وكذا توفير نظام الحماية الاجتماعية وانسجامها مع واقع العمل الفلاحي، ولذلك فإن عزل الريف عن المدينة وحل مشكلات الريف والمدينة لكل على حدى يكاد أن يكون مستحيلا لأن النمو الحضري القائم في المجالات الحضرية الوطنية عامة ومدينة العلمة خاصة مترابطة وبينها تفاعل دائم ومستمر، وإضافة إلى أن حل إشكالية النمو الحضري لوحدها أمر غير منطقي لأنه يؤدي إلى تعقيدها لا إلى حلها خاصة وأن أصحاب القرار مقيمون في المدن وهم محتكمون بالمشاكل التي تعاني منها المدن وبينما ظلت الأرياف بمشاكلها بعيدة عنهم مما جعلهم يعطون أهمية للحواضر خاصة عند توزيع الاعتمادات ورصد المصادر المالية وكذلك الأمر بالنسبة للأفراد ومختلف المتعاملين التجاريين والاقتصاديين وفروع الشركات الكبرى العمومية، الوطنية والعالمية القائمة واستثماراتهم كانت بالقرب من مكان السكن.

II. الحاجة إلى تطبيق المشروع الحضري كإستراتيجية بديلة لتنظيم النمو الحضري مستقبلا:

ظهر المشروع الحضري في إطار التحولات والديناميكية الحضرية التي عاشتها العديد من مدن أوروبا بفعل التطور العمراني والاجتماعي الذي شهدته جراء متغيرات العولمة مما فرض ضرورة اقتراح تدخلات بديلة للتعمير التوقعي والانتقال إلى المشاريع الحضرية المتكاملة، وعليه فالمشروع الحضري هو آلية جديدة لمقاربة التنمية الحضرية وتجسيد أهداف وقواعد التنمية المستدامة، وكما يمثل المشروع الحضري برنامج متكامل هدفه إعادة تنظيم النمو الحضري وفق إستراتيجية تنموية متشاركة ومتداخلة الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الثقافية والبيئية، ولكن عبارة عن مقاربة وتفكير عميق يعترف بالواقع المعاش ويتطلع إلى تحسينه عبر إدماج تصورات كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين الذين يحددون الأهداف والاستراتيجيات والرهنانات ويبحثون عن الوسائل والسبل الكفيلة بالارتقاء بمجالهم إلى مستوى تطلعات المجتمعات الحضرية التي تقطن بهذه المدن وكل هذا في إطار توافقي الذي يبنى على الاستمرارية والواقعية والفعالية والحوكمة والرغبة الملحة لكل في تحقيق الهدف الذي تكون المدينة هي موضوعه الأساسي أي أن المشروع الحضري يركز على خمسة مميزات أساسية هي: وظيفي وقابل للإنجاز، يترجم انتظارات السكان، وحيد ومحلي، يدمج المستويات المختلفة للمدينة وتطويري واستشراقي. ومن أجل ذلك يجب التوجه نحو تبني المشروع الحضري الذي يستجيب لمختلف اختلالات النمو الحضري وذلك وفق تصور للمشروع الحضري في مدينة العلمة كإستراتيجية مقترحة للنمو الحضري

الفصل السادس...بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

انطلاقاً من الواقع القائم من حيث واقع وتحديات المجال الحضري وكيفية تجاوزه للمعيقات الموجودة فيه والتمثل في مدينة العلمة حيث يحدد توجهات السياسة العامة للمدينة بخصوصياتها وكيف سيكون شكله مستقبلاً وذلك بوضع تصور مشترك للمستقبل يشمل الإقليم والمدن والمناطق الحضرية ويكون مرتبطاً بأبعاده الثلاث المتمثلة أولاً في البعد الاقتصادي حيث يكون تنموياً، وأما البعد الثاني يكون اجتماعي وهو مرتبط بالتضامن وتشكيل الهوية وفي حين البعد الثالث فهو مرتبط بالبعد المجالي والذي هو مرتبط بالتوجه السياسي للدولة الجزائرية وذلك عن طريق إيجاد شكل جديد للمدينة يجعلها منطوية ومرنة وديناميكية مدمجة في شقها الحضري والمعماري.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال دراسة البدائل أو الاختيارات المستقبلية المقترحة للنمو الحضري في مدينة العلمة ما يلي:

- لا يمكن تحقيق نمو حضرياً متوازناً من دون وضع تخطيط وتنظيم جديد للنمو الحضري وسياسة لتنظيم التطور العمراني مستقبلاً وهذا بسبب استمرار تطور مختلف الاحتياجات المستقبلية لأن هناك عدة صعوبات تحول أمام وضع اختيارات راقية للتطور العمراني ومنها الاستهلاك الفوضوي للمجال.
- لا يتحقق التنظيم العام للنسيج الحضري القائم في مدينة العلمة إلا عن طريق إعادة تفعيل وإصلاح النصوص التشريعية التي جاءت في إطار أدوات التهيئة والتعمير كمحاولة لتنظيم النمو الحضري في المدينة الجزائرية عامة وتطبيق العقوبات المالية والجزائية على المخالفات العمرانية.
- لا يتم ضمان تحقيق التسيير الفعال للنمو الحضري خلال الأمد البعيد إلا بالتوجه نحو وضع تصور جديد لدور التهيئة الحضرية كنمط للتسيير الفعال والمستديم للنمو الحضري بواسطة اقتراح لتصور جديد لمدينة العلمة كمدينة متروبولية وهذا على مستويين الجهوي والوطني حيث يتعين على هذه المدينة أن تسعى دوماً إلى الاندماج ضمن هذه الحركة من خلال مرافقة وتأهيل إقليمها المتروبولي حتى في حالة غياب أو نقص للنصوص القانونية التي توطر ذلك المسعى في إطار من الشراكة والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بالتسيير الحضري لهذا النمو.
- تميزت البدائل المستقبلية للنمو الحضري في مدينة العلمة التي جاءت وفق مستويين نظري وتطبيقي على أنها أكثر عقلانية ومبنية على الجانب التحليلي الكفيل بتجسيد عملية التحكم وتنظيم النمو الحضري وتناسقها من جميع النواحي العمرانية والارتقاء بجودة الحياة الحضرية في هذه المدينة.

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة:

تعتبر دراسة إشكالية النمو الحضري في الجزائر من المواضيع الشائكة والمعقدة كونها ظاهرة عمرانية خطيرة تميزت بها المدن الجزائرية عامة ومدينة العظمة خاصة حيث شهدت نمو حضريا سريعا كحالة عن المدن الجزائرية منذ الاستقلال باعتبارها قطبا عمرانيا واقتصاديا وهذا نظرا لنمو السكان وتطور الحضيرة السكنية والتطور العمراني بها وقد أثبتت الدراسة ارتباط النمو الحضري بشكل كبير بالعديد من العوامل المتحكمة فيه حيث تبين من خلال ما سبق أن النمو الحضري في مدينة العظمة هو بمثابة ميدان تتقاطع فيه مختلف العوامل سواء التشريعية والرقابية، التاريخية، التخطيطية والحضرية، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هذه الأخيرة تمثلت خاصة في تركيز النشاط التجاري في شارع دبي بشكل خاص حيث ساهم في جعل مدينة العظمة قطبا اقتصاديا ووظيفيا من الدرجة الأولى له إمكانية المنافسة لمدينة سطيف بغض النظر على الأقطاب الجهوية الأخرى حيث يتمتع بقدرة جذب كبيرة للأفراد ومختلف المتعاملين الاقتصاديين وعديد الناشطين من مختلف المجالات محليا ووطنيا ودوليا وخاصة بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة الجزائرية والمتعلقة بالانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية، وقد ساهم هؤلاء وبالخصوص أصحاب رؤوس الأموال في تدعيم القاعدة الاقتصادية للمدينة وفي تغيير صورتها العمرانية بعدم تنظيمها وتوجيه توسعها وتحديد توجهاتها.

وقد أثبتت هذه الدراسة استمرار تزايد عدد السكان في الأفاق بسبب تداخل عدة عوامل خاصة وما يرافقه من تطور في الاحتياجات المستقبلية للسكان للسكن والمرافق ومساحات عقارية هامة لتشييدها مع ضرورة تنظيم النشاط التجاري والخدمات في شارع دبي وتفعيل وظائف السجل التجاري في مراقبة وتنظيم النشاط التجاري الممارس من طرف مختلف الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين والتجاربيين، وكما نشير إلى أهمية استدامة النمو الحضري في المدينة من الأخطار الطبيعية والعوائق والأخطار التكنولوجية الصناعية وتلويث موارد البيئة الطبيعية، ولذلك بات من الضروري جدا العمل على تنظيم المجال الحضري والارتقاء بجودة الحياة الحضرية عن طريق تطبيق إجراءات التخطيط الحضري الجديدة المتعلقة بالجوانب العمرانية وبالمرونة في العلاقات الاجتماعية بين السكان وكفاءة التخطيط الحضري والمعماري. وكما تم التأكيد على ضرورة منح فرصة للمواطنين في التعبير عن رأيهم ومشاركتهم في مختلف مراحل تخطيط وتهيئة المجال الحضري والابتعاد عن الطرق الكلاسيكية في إعداد أدوات التهيئة والتعمير ومختلف الرخص بتفعيل مبادئ الحوكمة الحضرية المحلية في جميع مراحلها: إعدادا وتنفيذا وتقويما لسياسة المدينة حيث تكون أولا بدقة تحديد الأهداف مرورا بتوفير الآليات القانونية والمؤسسية والمالية اللازمة إلى دقة توزيع

الأدوار بين مختلف المتدخلين وترتيب المسؤوليات وتحديد مؤشرات النجاح والفشل ما سيؤدي إلى تبني أنماط تسيير جدية ستضمن انخراط السكان وتقوم على نجاعة العمل المشترك بين مكونات الإدارة وبين الإدارة وباقي المتدخلين من الجماعات المحلية ومختلف الفاعلون في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وهي كلها من العوامل الأساسية لنجاح سياسة المدينة الجزائرية.

وفي الأخير نشير إلى أن البحث في موضوع إشكالية النمو الحضري في الجزائر دراسة حالة مدينة العلمة بولاية سطيف انطلقت من الواقع القائم لتجيب على الإشكالية الرئيسية المطروحة وسيترتب عن هذه الدراسة إيجابيات كثيرة من خلال البدائل التي نراها ملائمة للنهوض بالواقع القائم للنمو الحضري والمتمثلة في التأكيد على أهمية تخطيط النمو الحضري بوضع سياسة لتنظيم التطور العمراني في الأفاق وكذلك تفعيل وإصلاح التشريع القانوني الخاص بالنمو الحضري من خلال تفعيل آلية الشباك الوحيد المستحدثة بمقتضى المرسوم التنفيذي 15-19، وكذلك تطبيق الإجراءات القانونية الواردة في قانون التسوية المحدد لقواعد مطابقة المباني وإتمامها 08/15 وهذا إلى جانب إعادة تنظيم التشريعات المنظمة للسياسة العقارية المتداولة في الجزائر وكذا إعادة النظر في المنهجية المتبعة في دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكما نؤكد على ضرورة التوجه نحو تصور جديد لدور التهيئة الحضرية كنمط للتسيير الحضري الفعال والمستديم للنمو الحضري في مدينة العلمة في الأفاق عن طريق بلورة سياسات عامة يمكن من خلالها تصور مدينة العلمة كمدينة متروبولية وهي بالأساس حركية ومسار اجتماعي اقتصادي قبل أن تكون ظاهرة عمرانية تمثل اندماج التجمعات الحضرية في منظومة الاقتصاد العالمي وبصفة أشمل في فضاء عولمة التبادلات المختلفة الاقتصادية الاجتماعية والعلمية والثقافية حيث يتعين على هذه المدينة أن تسعى دوماً إلى الاندماج ضمن هذه الحركة من خلال مراقبة وتأهيل إقليمها المتروبولي حتى في حالة نقص النصوص القانونية التي تؤطر ذلك المسعى.

وفي الأخير فإن ميدان البحث في هذا الموضوع يبقى مفتوحاً أمام الأبحاث القادمة لارتباطه على المستوى الأكاديمي أو الميداني بعدة اختصاصات خاصة على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية أو الأخرى المرتبطة بالعلوم الدقيقة باعتبار المجال الحضري ديناميكي وبذلك فهو في تغير مستمر.

شرح أهم الرموز الواردة في المضمون

شرح أهم الرموز الواردة في المضمون:

الرمز	شرح الرموز الواردة في المضمون باللغة الفرنسية	شرح الرموز الواردة في المضمون باللغة العربية
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصاء
PDAU	Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
POS	Plan d'Occupation de Sol	مخطط شغل الأرض
PUD	Plan d'Urbanisme Directeur	المخطط العمراني الموجه
COS	Coefficient d'Occupation de sol	معامل شغل الأرض
ZHUN	Zone d'Habitation Urbaine Nouvelle	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة
SNAT	Schéma Nationale d'Aménagement du Territoire	المخطط الوطني للتهيئة العمرانية
SRAT	Schéma Régionale d'Aménagement du Territoire	المخطط الإقليمي للتهيئة العمرانية
PAW	Plan d'Aménagement de la Wilaya	مخطط التهيئة الولائي
ACL	Agglomération Chef lieu	التجمع الرئيسي
AS	Agglomération Secondaire	التجمع الثانوي
ZE	Zone Éparse	المنطقة المبعثرة
PUP	Plan d'Urbanisme Provisoire	المخطط العمراني المؤقت
UA	Secteur Urbanisé	القطاع المعمار
NU	Secteur Non Urbanisable	القطاع غير القابل للتعمير
UF	Secteur d'Urbanisation Future	قطاع التعمير المستقبلي
UB	Secteur à Urbaniser	القطاع المبرمج للتعمير
CADAT	Caisse Algérienne de Développement et d'Aménagement du Territoire	الصندوق الجزائري للتنمية والتهيئة العمرانية
TOL	Taux d'Occupation de Logement	معدل شغل المسكن
TOP	Taux d'Occupation de Pièce	معدل شغل الغرفة
OPGJ	Office Nationale de Promotion et de Gestion Immobilière	الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري
LSP	Logement Social Participatif	السكن الاجتماعي التساهمي
CNL	Caisse Nationale du Logement	الصندوق الوطني للسكن
EPH	Etablissement Public Hospitalière	المؤسسة العمومية الإستشفائية
EPSP	Etablissement Public de Santé de Proximité	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية
EHS	Etablissement Hospitalière Spécialisé	المؤسسة الإستشفائية المتخصصة
CHU	Centre Hospitalier Universitaire	المركز الإستشفائي الجامعي
PSD	Plan Sectoriel de Développement	المخطط القطاعي للتنمية
PCD	Plan Communal de Développement	المخطط البلدي للتنمية
LPL	Logement Public Locatif	السكن العمومي الإيجاري
LPA	Logement Promotionnel Aidé	السكن الترقوي المدعم
AADL	Agence Nationale de l'Amélioration et du Développement du Logement	الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن
SIG	Systèmes D'informations Géographique	نظام المعلومات الجغرافية

الملاحق

نموذج من الإستمارة الإستبائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

رقم الاستمارة:.....

تاريخ الاستبيان: 2017/02/....

استمارة بحث ميداني

الاستمارة علمية هدفها البحث العلمي لا غير، الرجاء ملؤها بعناية، مع جزيل الشكر

ضع علامة (x) أو الرقم في المكان المناسب

اسم الحي السكني المتداول بين السكان:.....

المحور الأول: التعرف على السكن:

أولاً: نمط السكن الفردي:

<input type="checkbox"/> التطوري (Evolutif)	<input type="checkbox"/> التقليدي القديم	<input type="checkbox"/> الأوروبي	ما هو نمط المسكن:	
آخر أذكركه:.....	<input type="checkbox"/> الفردي الحديث التحصيلات (lotissement)	<input type="checkbox"/> الفردي الفوضوي الصلب		
سنة الحصول على القطعة الأرضية:.....	المساحة الإجمالية للقطعة الأرضية:.....م ²	سنة الحصول على القطعة الأرضية:.....		
سنة شراء القطعة الأرضية:.....	سعر المتر المربع.....دج			
هل اشتريت القطعة الأرضية من؟	<input type="checkbox"/> مالك الخاص	<input type="checkbox"/> قرض بنكي	آخر أذكركه:.....	
إذا كنت المالك للمسكن كيف تم الحصول على القطعة الأرضية:	<input type="checkbox"/> وكالة عقارية	<input type="checkbox"/> البلدية	<input type="checkbox"/> خواص	
في ماذا يستعمل الطابق الأرضي للمسكن؟	<input type="checkbox"/> للسكن	<input type="checkbox"/> مراب للسيارة	<input type="checkbox"/> للتخزين	<input type="checkbox"/> للتجارة

ثانياً: نمط السكن الجماعي:

<input type="checkbox"/> التساهمي (LSP)	<input type="checkbox"/> الترقوي	<input type="checkbox"/> الاجتماعي	ما هو نمط المسكن:
هل قمتم بتعديلات على المسكن؟	المساحة الإجمالية:.....	سنة الإقامة:.....	
في حالة نعم ما هي:.....	<input type="checkbox"/> نعم	<input type="checkbox"/> لا	
ما هي أسبابها؟.....			

<input type="checkbox"/>	متدهورة	<input type="checkbox"/>	رديئة	<input type="checkbox"/>	متوسطة	<input type="checkbox"/>	جيدة	حالة المسكن:	
.....	حالات أخرى:	<input type="checkbox"/>	مستأجر	<input type="checkbox"/>	ملك مشترك	<input type="checkbox"/>	ملك خاص	ملكية المسكن:	
<input type="checkbox"/>	عدد التلفزيونات	<input type="checkbox"/>	المقعر الهوائي	<input type="checkbox"/>	المرحاض	<input type="checkbox"/>	المطبخ	تجهيز المسكن	
<input type="checkbox"/>	غاز المدينة	<input type="checkbox"/>	الحاسوب	<input type="checkbox"/>	مكيف هوائي	<input type="checkbox"/>	الحمام	غسالة	
<input type="checkbox"/>	الكهرباء	<input type="checkbox"/>	الماء	<input type="checkbox"/>	الصرف الصحي	<input type="checkbox"/>	الهاتف الثابت	انترنت	
<input type="checkbox"/>	ما هو عدد الغرف	<input type="checkbox"/>	ما هو عدد الطوابق بالبنياية أو المسكن					ما هو تاريخ الإقامة بالمسكن:

<input type="checkbox"/>	التقرب من مكان العمل	<input type="checkbox"/>	الإقامة في مسكن فردي	ما هو سبب المجيء إلى الحي؟:	
.....	آخر حدده:	<input type="checkbox"/>	أسباب عائلية		
ما هي قيمة الإيجار الشهري للمسكن؟ في حالة المسكن الفردي:..... دج					
<input type="checkbox"/>	الخواص	<input type="checkbox"/>	(OPGI)	هل هو إيجاري لدى؟: دج
<input type="checkbox"/>	كساكن مجاني	<input type="checkbox"/>	كمستأجر	<input type="checkbox"/>	كمالك
.....			في حالة نعم حدد المكان بدقة:.....	<input type="checkbox"/>	لا <input type="checkbox"/>
			هل لديك مسكن آخر؟	نعم <input type="checkbox"/>	لا <input type="checkbox"/>

المحور الثاني: التعرف على السكان:

عدد أفراد الأسرة:.....			عدد العائلات والأسر في المسكن:.....		
الفتات العمرية	أقل من 6 سنوات	6 إلى 12 سنة	13 إلى 21 سنة	22 إلى 59 سنة	أكبر من 60 سنة
عدد الذكور
عدد الإناث
المستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	التعليم والتكوين المهنيين
التعليمي	الأب
	الأم
التدرس	عدد الأولاد
	المكان	داخل الحي	<input type="checkbox"/>	الأحياء المجاورة	<input type="checkbox"/>
				مكان آخر	<input type="checkbox"/>

المحور الثالث: تنقلات السكان:

المكان	المواد الغذائية	الخضر والفواكه	الملابس والأحذية	الأثاث المنزلي	الخدمات الإدارية	الخدمات الصحية	الترفيه وزيارة الأهل والأقارب
داخل الحي
الأحياء المجاورة
مكان آخر

وسيلة التنقل	سيارة فردية	سيارة أجرة	النقل غير المرخص	الحافلة
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
ما هو سبب التنقل إلى مدينة سطيف؟ هل هو من أجل؟:.....				
هل التنقل إلى مدينة سطيف يكون:	يومية	مرة في الأسبوع	مرة أو مرتين في الشهر	نادرا
مكان الإقامة السابق	داخل إقليم ولاية سطيف:.....	ولايات الوطن:.....	مكان غير محدد:.....	

المميزات الإقتصادية للسكان:

مهنة رب الأسرة:.....	مكان العمل:.....
الدخل الشهري عند أرباب الأسر	أقل من 18000 دج
بين 36000 و 54000 دج	بين 18000 و 36000 دج
أكثر من 54000 دج	أكثر من 54000 دج
قطاع النشاط الاقتصادي	فلاحة
	صناعة
	بناء وأشغال
	تجارة وحرف
	خدمات وإدارة
العدد
عدد العاملون في الأسرة بين 15 و 60 سنة:.....	عدد البطالون في الأسرة بين 15 و 60 سنة:.....

المحور الرابع: المشاكل والإزعاجات:

<input type="checkbox"/> مشاكل وسائل النقل الحضري:	<input type="checkbox"/> نقص الوقاية والأمان	<input type="checkbox"/> الضجيج والتلوث	<input type="checkbox"/> سوء تقديم الخدمة
قرب مواقف الحافلات من المساكن <input type="checkbox"/>	آخر أذكره:.....		
مشاكل شبكة الطرق:	<input type="checkbox"/> رداءة التهيئة الحضرية العامة	<input type="checkbox"/> انعدام إشارات المرور	<input type="checkbox"/>
نقص الإنارة العمومية ليلا <input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> عدم احترام قوانين المرور	آخر أذكره:.....	
حدد المشاكل التي تعانون منها الناتجة عن النشاط التجاري في المدينة؟	<input type="checkbox"/> التلوث	<input type="checkbox"/> الضوضاء	<input type="checkbox"/>
حركة المرور <input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مظهر المجال المبني	آخر أذكره:.....	
مشاكل المنطقة الصناعة المقامة بالمدينة، هل هي؟	<input type="checkbox"/> القرب من المدينة	<input type="checkbox"/> تهديد البيئة الصحية	<input type="checkbox"/>
تغيير طبيعة نشاطها <input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> زيادة المساحة العمرانية	<input type="checkbox"/> عائق للتطور العمراني	<input type="checkbox"/>
هل لديكم مشاكل وإزعاجات أخرى داخل الحي؟:.....			
.....			
.....			

المحور الخامس: اقتراحات وتطلعات السكان:

هل لديكم رغبة في تغيير الحي؟:	<input type="checkbox"/> نعم	<input type="checkbox"/> لا	في حالة نعم لماذا؟:.....
في حالة لا لماذا؟:.....			
هل لديكم نقص في:	<input type="checkbox"/> أماكن لعب الأطفال	<input type="checkbox"/> المساحات خضراء	<input type="checkbox"/> نقاط رمي القمامة
<input type="checkbox"/> المساحات الخضراء	<input type="checkbox"/> وسائل النقل	<input type="checkbox"/> الطرق	<input type="checkbox"/> الإنارة العمومية
<input type="checkbox"/> أماكن توقف الحافلات	محطات توقف سيارة الأجرة (TAXI) <input type="checkbox"/>		
مرافق أخرى:.....			
ماذا تقترحون لزيادة السيولة المرورية؟	<input type="checkbox"/> التخفيف من استعمال السيارة	<input type="checkbox"/> القضاء على التوقف العشوائي	<input type="checkbox"/>
القضاء على التجارة الفوضوية في الحي <input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> صيانة شبكة الصرف الصحي	<input type="checkbox"/> تنظيف الشوارع	<input type="checkbox"/>
الجمعيات المدنية عبر الأحياء <input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> المجتمع المدني	<input type="checkbox"/> تكوين لجان الأحياء	<input type="checkbox"/>
ماذا تقترحون لتحسين وضعية الحي؟:.....			
.....			
.....			

نشكركم على المساعدة وجزاكم الله خيرا

الجدول رقم (07)

مدينة العلمة: تطور عدد السكان ومعدلات نموهم خلال الفترة بين (1872، 1954)

السنوات	السكان الأوروبيين		السكان الجزائريين		معدل النمو السكاني السنوي (%)
	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو	
1872	162	-	160	-	-
1892	452	04.72	704	06.30	05.64
1901	698	04.75	1201	05.80	05.41
1911	1009	03.64	2248	06.07	05.31
1921	1114	00.99	3244	03.63	02.89
1931	1102	00.11-	3563	00.94	00.68
1936	1047	01.02-	5006	06.74	05.18
1948	995	00.42-	9478	05.15	04.46
1954	1003	00.13	10315	01.41	01.29

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

الجدول رقم (09)

مدينة العلمة: حركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2015 إلى مارس 2017

البلديات	الوافدون إلى مدينة العلمة		المغادرون من مدينة العلمة		الفارق	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
جميلة	376	438	165	37	211	401
بازر سكرة	137	351	91	93	46	258
القلعة الزرقاء	105	181	62	68	43	113
بنر العرش	85	159	44	54	41	105
سطيف	42	80	84	141	42	61
بني عزيز	36	75	3	18	33	57
تاشودة	90	85	60	29	30	56
البلاعة	60	66	0	15	60	51
حمام السخنة	63	54	24	04	39	50
بني فودة	50	58	12	12	38	46
عين السبت	38	44	13	14	25	30
دهامشة	44	34	17	8	27	26
معاوية	36	42	12	15	24	27

27	10	0	6	27	16	بيضاء برج
21	3	12	3	33	6	فجال
21	12	6	0	27	12	عين أرناط
18	9	3	0	21	9	عين الكبيرة
18	12	3	3	21	15	عين أزال
17	17	8	13	25	30	التلثة
13	22	5	9	18	31	أولاد صابر
11	8	0	1	11	9	تالة ايفاسن
9	0	0	0	9	0	عموشة
7	10	0	0	7	10	بابور
6	4	3	2	9	6	طاية
6	9	6	3	12	12	عين الحجر
6	3	3	3	9	0	بوقاعة
5	0	2	0	7	0	عين الروى
4	10	1	3	5	13	عين ولمان
4	1	0	0	4	1	بئر حدادة
4	0	0	0	4	0	عين عباسة
3	12	3	3	6	15	الولجة
3	0	1	0	4	0	قلال
3	3	1	1	4	4	الأوريسية
3	3	0	0	3	3	تيزي نبشار
2	0	1	0	3	0	بوطالب
2	0	0	0	2	0	مزلوق
2	1	1	1	3	0	سرج الغول
2	2	0	0	2	2	حمام قرقور
2	0	0	0	2	0	قنزات
1	1	1	0	2	1	قصر الأبطال
1	0	0	0	1	0	أولاد عدوان
1	1	2	1	1	0	أيت تيزي
1	0	0	0	1	0	بوعنداس
1	1	0	0	1	1	ذراع قبيلة
1	0	0	0	1	0	بني ورثيلان
1	1	0	0	1	1	موكلان
1	1	0	0	1	1	واد الباراد
1	0	0	0	1	0	بني وسين
0	1	0	1	0	0	الحامة
0	1	0	0	0	1	حربيل
0	1	0	0	0	1	عين لقراح
1385	722	570	640	1955	1362	المجموع

المصدر: معطيات بلدية العلمة، مكتب الإنتخابات، أفريل 2017

الجدول رقم (11)

مدينة العلمة: توزيع أماكن الإقامة السابقة للسكان عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	داخل مجال ولاية سطيف	ولايات الوطن	مكان غير محدد	المجموع (%)
1	79.15	12.80	8.05	100
2	74.19	20.16	5.65	100
3	72.80	17.60	9.60	100
4	76.00	16.80	7.20	100
5	60.68	30.85	8.47	100
6	74.76	20.95	4.29	100
المجموع	71.65	20.95	4.29	100
المتوسط (%)	72.93	19.86	7.21	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (13)

مدينة العلمة: تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة بين (1954، 2016)

التعداد	عدد السكان (نسمة)	عدد المواليد (نسمة)	معدل المواليد (%)	عدد الوفيات (نسمة)	معدل الوفيات (%)	الزيادة الطبيعية (نسمة)	معدل الزيادة الطبيعية (%)
1954	11318	458	40.47	254	22.44	204	18.02
1966	25617	9030	352.50	5781	225.67	3249	126.83
1977	41564	18007	433.24	14051	338.06	3956	95.18
1987	67933	29817	438.92	25896	381.20	3921	57.72
1998	104758	55684	531.55	14717	140.49	40967	391.06
2008	140672	55873	397.19	7491	53.25	48382	343.93
2012	170910	32468	189.97	3686	21.57	28782	168.40
2016	205589	40779	198.35	4366	21.24	36413	177.12

المصدر: بلدية العلمة، سجلات الحالة المدنية، مارس 2017

الجدول رقم (14)

مدينة العلمة: تطور عدد عقود الزواج خلال الفترة بين (1966، 2016)

السنوات	عدد السكان (نسمة)	عدد عقود الزواج	معدل الزواج (‰)
1966	25617	908	35.45
1977	41564	3178	76.46
1987	67933	5448	80.20
1998	104758	14004	133.68
2008	140672	29011	206.23
2012	170910	37109	217.13
2016	205589	45027	219.02

المصدر: بلدية العلمة، سجلات الحالة المدنية، مارس 2017

الجدول رقم (15)

مدينة العلمة: توزيع حجم السكان والكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

رقم القطاع	عدد السكان (نسمة)	المساحة (الهكتار)	الكثافة السكانية (نسمة/الهكتار)	نسبة سكان القطاع إلى سكان المدينة (%)
1	16386	109.17	150.09	11.65
2	16059	123.62	129.91	11.42
3	20135	159.44	126.29	14.31
4	25486	307.91	82.77	18.12
5	43362	570.89	75.96	30.82
6	19244	220.67	87.21	13.68
7	-	423.83	-	-
المجموع	140672	1915.53	73.44	100

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن (ONS)، لسنة 2008

الجدول رقم (16)

مدينة العلماة: توزيع السكان حسب النوع عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	عدد الذكور	النسبة (%)	عدد الإناث	النسبة (%)	المجموع	نسبة النوع (%)
1	1056	49.95	1059	50.05	2115	99.72
2	783	50.15	779	49.85	1562	100.51
3	860	50.65	839	49.35	1699	102.50
4	708	50.60	691	49.40	1399	106.26
5	1528	50.75	1438	49.25	2966	5103.0
6	1177	49.64	1195	50.36	2372	4998.
المجموع	6112	50.55	6046	49.45	12158	101.09

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (17)

مدينة العلماة: توزيع السكان حسب الفئات العمرية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	أقل من 06 سنوات	12-06 سنة	21-13 سنة	59-22 سنة	أكبر من 60 سنة	المجموع
1	279	546	334	846	110	2115
2	264	401	201	625	71	1562
3	261	381	247	715	95	1699
4	251	342	203	545	58	1399
5	485	705	467	1232	122	3011
6	378	534	349	1010	101	2372
المجموع	1918	2909	1801	4973	557	12158

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (19)

مدينة العلماة: توزيع السكان المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	التجارة والحرف	الخدمات والإدارة	المجموع (%)
1	0.49	3.94	8.37	33.99	53.20	100
2	2.68	3.67	5.02	36.12	52.51	100
3	1.08	3.60	7.19	34.89	53.24	100
4	0.89	3.11	8.00	30.67	57.33	100
5	2.60	3.60	6.80	36.00	51.00	100
6	2.08	4.68	8.57	30.91	53.76	100
المتوسط (%)	1.47	3.27	11.09	33.88	50.29	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (21)

مدينة العلماة: توزيع الفئات المهنية الاجتماعية (C.S.P) عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	التجار والحرفيون	الإطارات متوسطة	العمال	الإطارات العليا	المجموع (%)
1	42.98	43.40	11.06	2.55	100
2	44.15	43.28	9.94	2.63	100
3	40.85	46.08	10.78	2.29	100
4	41.13	46.42	10.19	2.26	100
5	47.45	36.78	10.67	5.09	100
6	41.15	41.59	13.05	4.20	100
المتوسط (%)	43.45	42.06	11.05	3.44	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (23)

مدينة العلماة: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

المساكن (مسكن)			مقدار المساحة		رقم القطاع
الكثافة (مسكن/الهكتار)	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	المساحة (الهكتار)	
43.49	16.19	4748	5.70	109.17	1
24.05	10.14	2973	6.45	123.62	2
26.46	14.38	4219	8.32	159.44	3
12.28	12.89	3782	16.07	307.91	4
15.37	29.92	8777	29.80	570.89	5
21.90	16.47	4832	11.52	220.67	6
-	-	-	22.13	423.83	7
15.31	100	29331	100	1915.53	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن (ONS) لسنة 2008

الجدول رقم (24)

مدينة العلماة: توزيع معدل شغل المسكن عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	عدد السكان (تسمة)	عدد المساكن (مسكن)	معدل شغل المسكن (TOL)
1	16386	4748	3.45
2	16059	2973	5.40
3	20135	4219	4.77
4	25486	3782	6.74
5	43362	8777	4.94
6	19244	4832	3.98
المجموع	140672	29331	4.80

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 (ONS)

الجدول رقم (26)

مدينة العلماة: توزيع المساكن حسب تعدد الأسر عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	أسرة واحدة	أسرتان	ثلاثة أسر	أربعة أسر فأكثر	المجموع (%)
1	87.93	5.88	4.02	2.17	100
2	79.45	10.50	4.57	5.48	100
3	73.03	10.37	8.71	7.88	100
4	82.35	9.63	6.42	1.60	100
5	90.28	6.26	1.94	1.51	100
6	78.95	12.69	5.26	3.10	100
المتوسط (%)	83.20	8.83	4.67	3.30	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (27)

مدينة العلماة: توزيع المساكن حسب طبيعة الإستخدم عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	المساكن المشغولة	المساكن الشاغرة	المساكن المهنية	المجموع (%)
1	76.98	18.28	4.74	100
2	81.20	15.64	3.16	100
3	78.53	17.94	3.53	100
4	74.91	22.87	2.22	100
5	85.97	12.66	1.37	100
6	82.22	16.37	1.41	100
المتوسط (%)	80.92	16.56	2.52	100

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن (ONS) لسنة 2008

الجدول رقم (28)

مدينة العلما: توزيع طبيعة استخدامات السكان للطابق الأرضي الموجود في المساكن الفردية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	مرأب للسيارة	السكن	التخزين	التجارة	المجموع (%)
1	37.02	31.25	6.25	25.48	100
2	55.61	30.04	5.38	8.97	100
3	38.73	29.58	9.86	21.83	100
4	49.13	32.37	5.78	12.72	100
5	28.57	6.32	24.45	40.66	100
6	47.80	31.39	5.84	14.96	100
المتوسط (%)	44.80	29.26	6.36	19.58	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (29)

مدينة العلما: توزيع الحالة الإنشائية للمباني السكنية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	جيدة	متوسطة	رديئة	متدهورة	المجموع (%)
1	49.62	38.64	7.95	3.79	100
2	47.94	42.78	7.22	2.06	100
3	52.04	35.75	9.05	3.16	100
4	52.78	37.78	7.78	1.66	100
5	52.93	40.32	4.95	1.80	100
6	55.99	34.95	7.44	1.62	100
المتوسط (%)	51.88	38.37	7.40	2.35	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (30)

مدينة العلما: توزيع ملكية المساكن عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	ملكية خاصة	ملكية مشتركة	مستأجرة	حالات أخرى	المجموع
1	33.66	32.04	26.86	7.44	100
2	53.55	33.64	7.11	5.69	100
3	43.10	44.25	11.49	1.15	100
4	44.97	40.27	8.05	6.71	100
5	53.82	37.61	4.28	4.28	100
6	45.18	39.75	8.79	6.28	100
المتوسط (%)	45.64	37.26	11.71	5.39	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (31)

مدينة العلما: توزيع خصائص المباني السكنية حسب العلو عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	طابق أرضي (RDC)	طابق أرضي + طابق	طابق أرضي + طابقين	طابق أرضي + ثلاثة طوابق	طابق أرضي + أربعة طوابق	طابق أرضي + خمسة طوابق فأكثر	المجموع (%)
1	7.34	27.12	34.46	20.34	3.95	6.78	100
2	2.09	34.03	43.98	17.80	2.09	0.00	100
3	1.81	24.70	41.57	15.66	9.64	6.62	100
4	4.79	25.34	48.63	17.81	3.42	0.00	100
5	7.59	34.65	34.98	20.46	1.98	0.33	100
6	2.23	30.80	48.66	13.84	4.02	0.45	100
المتوسط (%)	4.57	30.24	41.42	17.81	3.89	2.07	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (32)

مدينة العلمة: توزيع عدد الغرف الموجودة في المساكن القائمة عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	غرف 2	غرف 3	غرف 4	غرف 5	غرف 6	7 غرف وأكثر
1	17.28	46.51	16.28	5.32	6.64	7.97
2	16.28	33.95	19.07	10.70	10.70	9.30
3	18.18	32.03	14.72	18.61	9.52	6.93
4	11.49	32.18	22.99	14.37	10.34	8.62
5	16.67	38.19	21.06	9.72	7.41	6.94
6	17.43	38.43	19.57	8.90	8.19	7.47
المتوسط (%)	16.52	37.70	18.97	10.65	8.45	7.71

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (33)

مدينة العلمة: توزيع أسباب مغادرة السكان للإقامة السابقة عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	شراء القطع الأرضية	اقتصادية	اجتماعية	أخرى	المجموع (%)
1	30.04	20.55	38.34	11.07	100
2	34.71	28.82	31.18	5.29	100
3	21.37	31.30	38.93	8.40	100
4	32.28	26.77	33.07	7.87	100
5	35.74	28.82	30.03	5.41	100
6	26.27	28.39	37.71	7.63	100
المتوسط (%)	30.80	27.12	34.56	7.52	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (34)

مدينة العلماة: توزيع طبيعة المشاكل التي تعاني منها شبكة الطرق الثانوية والثالثية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	رداءة التهيئة الحضرية العامة	إنعدام إشارات المرور	نقص الإنارة العمومية ليلا	عدم احترام قوانين المرور	المجموع (%)
1	64.49	15.22	10.87	9.42	100
2	42.20	17.43	38.53	1.83	100
3	46.70	5.49	6.04	41.76	100
4	51.61	10.97	12.26	25.16	100
5	66.52	6.15	6.38	41.61	100
6	45.86	8.60	12.67	12.21	100
المتوسط (%)	52.28	9.14	11.58	27.00	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (35)

مدينة العلماة: توزيع طبيعة مشاكل النقل الحضري التي يعاني منها السكان عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	نقص وسائل النقل الحضري	الضجيج والتلوث	رداءة نوعية الخدمة	مواقف الحافلات قريبة من المباني	مشاكل أخرى	المجموع (%)
1	14.71	51.07	19.25	5.88	9.09	100
2	13.46	41.54	15.77	21.54	7.69	100
3	8.60	39.82	23.53	19.46	8.59	100
4	14.71	44.71	21.18	15.88	3.52	100
5	13.70	54.11	16.66	12.10	3.43	100
6	15.74	52.46	16.07	13.11	2.62	100
المتوسط (%)	13.69	48.64	18.27	13.63	5.77	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (36)

مدينة العلمة: توزيع مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار التعليمية الثلاثة عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	عدد الأقسام	عدد الأفواج التربوية	معدل شغل القسم	معدل شغل الفوج	درجة التأطير	معدل المناوبة	المساحة (م ²)
الطورين الأول والثاني	1	2564	84	63	65	41	39	31	1.03
	2	2594	78	59	60	44	43	33	1.01
	3	2797	85	67	65	42	43	32	0.97
	4	3016	82	71	65	43	46	37	0.92
	5	5565	188	124	130	45	43	30	1.05
	6	5714	205	137	140	42	41	28	1.02
المجموع									
الطور المتوسط	1	4224	165	97	100	44	42	26	1.03
	2	1524	55	32	34	48	45	28	1.06
	3	3054	93	72	75	43	41	33	1.06
	4	1346	45	30	31	45	43	30	1.03
	5	3628	134	88	87	43	42	27	1.02
	6	2025	78	46	47	46	43	26	1.07
المجموع									
الطور الثانوي	1	574	28	18	19	28	50	34	0.56
	2	3745	190	106	114	31	36	22	0.87
	3	1055	50	41	42	27	34	29	0.81
	4	-	-	-	-	-	-	-	-
	5	-	-	-	-	-	-	-	-
	6	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع									
إجمالي المدينة									
	44538	1560	1025	1074	43	42	29	1.05	413673

المصدر: مديرية التربية والتعليم لولاية سطيف، السنة الدراسية 2017/2018

الجدول رقم (38)

مدينة العلمة: توزيع الطلبة في المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار حسب الأصل الجغرافي

النسبة (%)	مكان الإقامة	النسبة (%)	مكان الإقامة	النسبة (%)	مكان الإقامة
0,09	غيليزان	0,56	ميلة	65,48	سطيف
0,09	الجزائر العاصمة	0,38	بسكرة	18,34	جيجل
0,09	تيارات	0,19	قائمة	8,00	بجاية
0,09	الجلفة	0,19	قسنطينة	4,05	برج بوعريج
0,01	باتنة	0,09	أم البواقي	2,35	مسيلة
% 100					

المدرسة العليا للأساتذة العلمة، معطيات المصلحة البيداغوجية للتعليم والتقييم، فيفري 2017

الجدول رقم (39)

مدينة العلمة: العلاقة بين مؤشر ديفيس وبنيسون عبر القطاعات الحضرية

مؤشر بنيسون	مؤشر ديفيس	رقم القطاع
27.0937	10.7794	1
5.9666	4.2797	2
8.2592	6.5037	3
3.8799	5.2570	4
23.5105	21.6591	5
1.2902	2.5132	6
11.6667	8.4987	المتوسط

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (40)

مدينة العلما: توزيع إنعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	ازدواجية وظائف المباني السكنية الفردية	صعوبة حركة المرور	مشكل الضوضاء	تلويث الوسط الحضري العام	المجموع (%)
1	31.18	27.29	26.09	15.44	100
2	31.74	29.34	24.55	14.37	100
3	32.20	31.14	23.73	12.92	100
4	31.41	29.98	24.94	13.67	100
5	31.62	30.44	24.12	13.82	100
6	29.52	28.49	25.84	16.15	100
المتوسط (%)	31.22	29.39	24.90	14.49	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (42)

مدينة العلما: توزيع أسباب عدم رضى السكان عن المنطقة الصناعية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	القرب من المدينة	تهديد البيئة الصحية	تغيير طبيعة نشاطها	زيادة المساحة العمرانية	عائق للتطور العمراني	المجموع (%)
1	30.77	33.48	10.86	13.57	11.31	100
2	45.88	20.59	7.06	14.71	11.76	100
3	16.67	31.67	15.00	24.16	12.50	100
4	34.88	11.63	29.07	12.79	11.63	100
5	29.41	37.50	18.38	8.09	6.62	100
6	3.70	18.52	29.63	37.04	11.11	100
المتوسط (%)	31.18	28.03	14.74	15.26	10.79	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (43)

مدينة العلة: توزيع أماكن العمل للسكان عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	داخل المدينة (%)	بلديات المجال الولائي السطايفي (%)	خارج المجال الولائي السطايفي (%)	غير محدد (%)
1	77.78	19.30	2.34	0.58
2	84.13	12.70	3.17	0.00
3	91.06	4.07	4.87	0.00
4	58.54	21.95	17.07	2.44
5	88.60	9.65	1.75	0.00
6	82.91	13.92	2.53	0.63
المتوسط (%)	83.59	12.63	3.42	0.35

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (44)

مدينة العلة : حركية السكان من أجل إقتناء مستلزمات الحياة الضرورية عبر القطاعات الحضرية

القطاعات والخدمات	الاتجاه	1	2	3	4	5	6	المجموع (%)
المواد الغذائية	داخل الحي	65.85	68.92	76.47	71.43	59.01	70.06	68.62
	الأحياء المجاورة	32.61	29.73	23.08	27.47	29.00	27.90	28.30
	مكان آخر	1.54	1.35	0.45	1.10	2.36	1.61	3.06
الخضر والفواكه	داخل الحي	49.48	54.40	61.38	55.21	52.85	48.84	53.69
	الأحياء المجاورة	48.11	42.49	37.03	38.65	41.97	43.89	42.02
	مكان آخر	2.41	3.11	1.59	6.13	5.18	7.26	4.28
الملابس والأحذية	داخل الحي	22.98	10.49	12.90	6.62	15.76	6.61	12.56
	الأحياء المجاورة	64.52	70.63	80.65	72.19	67.27	64.20	69.91
	مكان آخر	12.50	18.88	6.45	21.19	16.97	29.18	17.53
الأثاث المنزلي	داخل الحي	16.27	12.28	13.58	0.83	15.38	8.92	11.28

71.28	61.03	69.87	75.00	79.70	73.68	68.42	الأحياء المجاورة	الخدمات الإدارية
17.51	30.05	14.74	24.17	6.77	14.04	15.31	مكان آخر	
18.68	19.47	16.88	10.48	23.65	17.99	23.65	داخل الحي	
71.23	62.39	72.93	77.42	72.97	71.94	69.71	الأحياء المجاورة	
10.09	18.14	10.19	12.1	3.38	10.07	6.64	مكان آخر	
27.45	30.98	18.18	39.74	38.04	13.48	24.29	داخل الحي	الخدمات الصحية
62.57	51.37	72.41	50.99	57.67	73.76	69.23	الأحياء المجاورة	
9.98	17.65	9.40	9.27	4.29	12.76	6.48	مكان آخر	
54.42	52.40	57.94	53.33	57.06	59.54	46.28	داخل الحي	الخدمات التعليمية
40.53	39.20	38.24	40.67	39.88	36.42	48.76	الأحياء المجاورة	
5.05	8.40	3.82	6.00	3.06	4.04	4.96	مكان آخر	
14.54	16.67	12.08	9.78	15.47	13.76	19.46	داخل الحي	الترفيه وزيارة الأهل والأقارب
48.37	46.30	51.25	59.78	42.86	46.79	43.24	الأحياء المجاورة	
37.09	37.03	36.67	30.43	41.67	39.45	37.30	مكان آخر	

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (45)

مدينة العلة: توزيع وسائل النقل المستخدمة من طرف السكان في تنقلاتهم عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	الحافلة	السيارة الفردية	المشي على الأقدام	سيارة الأجرة	النقل غير المرخص	القطار	المجموع (%)
1	29.60	31,71	26.00	7.96	3.36	1.37	100
2	35.26	29,82	23.86	6.84	3.16	1.05	100
3	27.66	32,99	24.57	10.14	4.12	0.52	100
4	36.77	29,03	24.30	7.96	1.29	0.65	100
5	35.59	28	25.44	6.56	3.18	1.23	100
6	30.75	31,13	28.08	7.50	2.03	0.51	100
المتوسط (%)	32.51	30,36	25.58	7.70	2.92	0.93	100

الجدول رقم (46)

مدينة العلماة: توزيع المساكن حسب نسبة الربط بالشبكات التقنية الأساسية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	المياه العذبة		الصرف الصحي		الهاتف		الكهرباء		غاز المدينة	
	عدد المساكن	(%)	عدد المساكن	(%)	عدد المساكن	(%)	عدد المساكن	(%)	عدد المساكن	(%)
1	4584	96.55	4566	96.17	2893	60.92	4748	100	4730	79.01
2	2919	98.17	2755	92.66	1459	49.08	2973	100	2959	80.20
3	3954	93.72	3860	91.48	2043	48.43	4219	100	4219	82.11
4	3576	94.54	3513	92.90	1881	49.73	3761	99.45	3782	79.05
5	8056	91.78	7335	83.57	3399	38.73	8695	99.06	6584	30.07
6	4770	98.71	4506	93.25	2610	54.02	4832	100	4832	70.09
المتوسط (%)	28035	95.58	26889	91.67	14710	50.15	29258	99.75	26650	70.08

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 (ONS)

الجدول رقم (48)

مدينة العلماة: توزيع عدد المتعاملين التجاريين عبر قطاعات النشاط التجاري

المجموع	شخص طبيعي	شخص معنوي	قطاعات النشاط
693	151	542	تجارة الجملة
10502	180	10322	تجارة التجزئة
06	05	01	التصدير
1568	1568	-	الاستيراد
2046	450	1596	الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري
5976	408	5568	الخدمات
20791	2762	18029	المجموع

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف+ المفتشية الإقليمية للتجارة العلماة، مارس 2018

الجدول رقم (49)

مدينة العلماة: توزيع المستوى التعليمي للتجار عبر قطاعات النشاط التجاري

المستوى التعليمي	الخدمات	الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري	الاستيراد	التصدير	تجارة التجزئة	تجارة الجملة
إبتدائي	23.44	24.85	18.01	19.19	21.12	17.36
متوسط	29.98	30.71	42.85	38.12	38.16	41.21
ثانوي	32.23	34.33	28.13	32.49	33.29	32.10
جامعي	14.35	10.11	11.01	10.2	7.43	9.33

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف+ المفتشية الإقليمية للتجارة العلماة، مارس 2018

الجدول رقم (50)

مدينة العلماة: توزيع التجار حسب الفئات العمرية عبر قطاعات النشاط التجاري

قطاعات النشاط	أقل من 19 سنة	20-28 سنة	29-38 سنة	39-48 سنة	49-58 سنة	59-68 سنة	أكبر من 69 سنة
الخدمات	1.03	12.03	33.12	29.89	18.94	4.20	0.79
الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري	0.32	12.78	32.32	28.48	17.88	7.45	0.77
الاستيراد	0.85	9.11	34.99	30.15	18.17	5.72	1.01
التصدير	0.75	12.01	33.87	29.95	17.35	5.19	0.88
تجارة التجزئة	0.35	10.21	35.46	30.11	19.65	4.11	0.11
تجارة الجملة	0.50	13.14	33.19	29.02	20.09	3.31	0.75

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف+ المفتشية الإقليمية للتجارة العلماة، مارس 2018

الجدول رقم (51)

مدينة العلماة: توزيع مكان الإقامة السابق والحالي للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري

قطاع النشاط	تجارة الجملة		تجارة التجزئة		التصدير		الاستيراد		الإنتاج الصناعي		الخدمات
	الحالي	السابق	الحالي	السابق	الحالي	السابق	الحالي	السابق	الحالي	السابق	
مكان الإقامة	50	28	690	546	5	3	141	67	160	96	453
داخل مدينة العلماة	28	50	546	690	3	5	67	141	96	160	279

132	253	34	85	11	56	1	2	273	348	14	18	داخل الإقليم الولائي	
6	16	3	9	1	5	-	1	21	41	2	7	قسنطينة	خارج الإقليم الولائي
2	9	4	5	1	7	-	-	15	22	1	2	أم البواقي	
-	11	1	2	1	3	-	-	8	16	-	1	باتنة	
1	1	-	-	-	1	-	-	3	2	-	-	الجزائر	
-	1	-	-	-	-	-	-	2	7	-	-	بجاية	
1	4	1	2	-	4	-	-	3	9	1	1	تبسة	
-	4	-	1	1	2	-	-	4	10	-	2	جيجل	
-	2	1	1	-	1	-	-	1	3	-	-	خنشلة	
-	3	-	1	-	2	-	-	1	5	-	2	ميلة	
-	1	-	1	-	-	-	-	3	2	-	-	مسيلة	
-	1	-	1	-	3	-	-	4	5	-	1	سكيدة	
-	2	-	-	-	2	-	-	1	3	-	2	عناية	
-	1	-	-	-	-	-	-	1	1	-	-	الجلفة	
-	5	-	-	-	1	-	-	5	11	1	2	قائمة	
1	1	-	-	-	1	-	-	1	1	-	-	برج بوعريريج	
-	2	-	-	-	1	-	-	2	4	-	1	سوق أهراس	
-	-	-	-	-	-	-	-	1	1	-	-	الأغواط	
-	-	-	-	-	-	-	-	2	2	-	-	المدية	
-	-	-	-	-	-	-	-	2	3	-	-	سيدي بلعباس	
-	-	-	-	-	-	-	-	1	2	-	-	عين الدفلى	
1	1	-	-	-	-	-	-	2	2	-	1	غرداية	
-	-	-	-	-	-	-	-	1	1	-	1	بسكرة	
-	-	-	-	-	-	-	-	1	1	-	-	ورقلة	
-	-	-	-	-	-	-	-	2	2	-	-	الشلف	
597	597	204	204	156	156	6	6	1050	1050	69	69	المجموع	

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف + المفتشية الإقليمية للتجارة العلهمة، مارس 2018

الجدول رقم (52)

مدينة العلما: توزيع الدخل الشهري لأرباب الأسر عبر القطاعات الحضرية

المجموع	أقل من 18000 دج	بين 18000- 36000 دج	بين 36000- 54000 دج	أكبر من 54000 دج	رقم القطاع
100	29.48	48.20	19.12	3.20	1
100	32.39	40.71	24.14	2.76	2
100	22.62	50.29	13.06	14.03	3
100	24.60	42.91	10.64	21.85	4
100	27.86	46.33	12.93	12.88	5
100	30.21	47.79	12.05	9.95	6
100	27.86	46.04	15.32	10.78	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (53)

مدينة العلما: القيمة المالية للبرامج الاستثمارية التنموية للفترة بين (2012، 2017)

السنوات	مخططات البلدية للتنمية (PCD)	نصيب الفرد (دج/ ساكن)	البرامج القطاعية غير المركزة (PSD)	نصيب الفرد (دج/ ساكن)
2012	12972600000	896.16	750231500000	51.828.74
2013	3351900000	231.56	1275765,500000	8.813.45
2014	2389000000	165.04	2022463380000	13.986.91
2015	21346600000	1.474.70	393479100000	27.182.98
2016	21896350000	1.512.68	2434991623	16.821.81
2017	8483250000	586.05	56690437600	3.916.38

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف جانفي 2018

الجدول رقم (54)

مدينة العلما: توزيع مكان الإقامة السابق للعمال عبر الوحدات الصناعية العمومية الكبرى بالمنطقة الصناعية

الوحدة الصناعية	داخل المدينة	داخل الولاية	خارج الولاية
أغذية الأنعام	65.56	25.11	9.33
الفولاذ اللين والكترونيات التلحيم	20.55	23.25	56.2
صنع العدادات	19.14	16.85	64.01
ملء الغاز وتخزين وتوزيع المحروقات وصناعة المطاط والبلاستيك	11.06	17.79	71.15
المجموع	64.23	20.75	15.02

المصدر: تحقيق ميداني مباشر مع مديري الوحدات الصناعية بالمنطقة الصناعية العلما فيفري 2018

الجدول رقم (56)

مدينة العلما: تعدد الأطراف المساهمة في ظاهرة بيع القطع الأرضية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	الوكالة العقارية	الجماعات المحلية (البلدية)	الملاك الخواص	المجموع
1	12,62	35,92	51,46	100
2	12,12	28,03	59,85	100
3	6,03	43,37	50,6	100
4	10,84	30,12	59,04	100
5	22,11	20,6	57,29	100
6	12,9	25,16	61,94	100
المجموع	14,17	28,48	57,35	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (57)

مدينة العلماة: توزيع طبيعة الارتباطات الوظيفية مع مدينة سطيف عبر القطاعات الحضرية

المجموع	الصحة	الدراسة	الإدارة	التسوق	العمل	رقم القطاع
100	10.02	30.52	33.71	11.85	13.90	1
100	13.01	26.37	34.24	10.96	15.41	2
100	11.91	30.95	35.03	11.56	10.54	3
100	9.56	29.48	35.06	12.75	13.15	4
100	7.62	36.52	30.66	10.55	14.65	5
100	8.85	31.25	37.24	9.11	13.54	6
100	10.16	30.85	34.32	11.13	13.53	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (58)

مدينة العلماة: توزيع طبيعة المصادر المالية لشراء القطع الأرضية عبر القطاعات الحضرية

المجموع	أخر غير محدد	القرض البنكي	المال الخاص	رقم القطاع
100	15.60	5.50	78.90	1
100	5.96	1.98	92.05	2
100	12.77	2.13	85.11	3
100	4.88	1.22	93.90	4
100	7.62	1.43	90.95	5
100	4.64	1.98	93.38	6
100	8.16	2.26	89.58	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (59)

مدينة العلما: توزيع أحجام المساحات السكنية المبنية عبر القطاعات الحضرية

المجموع	أقل من 100 م ²	100 - 199 م ²	200 - 399 م ²	400 م ² فأكثر	رقم القطاع
100	10.94	59.38	27.34	2.34	1
100	5.95	74.41	18.45	1.19	2
100	8.04	38.39	49.11	4.46	3
100	0.00	46.36	49.09	4.55	4
100	2.21	61.50	33.63	2.65	5
100	0.54	58.15	38.59	2.72	6
100	4.20	58.30	34.70	2.80	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (61)

مدينة العلما: توزيع السكن الترقوي المدعم (LPA) في القطب الحضري الجديد العلما

المساحة (م ²)	عدد المساكن	عدد المباني	الوحدة
11340	150	10	01
8731	105	07	02
8664	105	07	03
5235	90	06	04
6068	90	06	05
2939	60	04	06
6628	105	07	07
5056	75	05	08
7479	105	07	09
6557	90	06	10
2069	30	02	11
6648	90	06	12
8793	105	07	13
86207	1200	80	المجموع

المصدر: مديرية البناء والتعمير لولاية سطيف، البطاقة التقنية لمشروع القطب الحضري الجديد العلما جانفي 2018

الجدول رقم (62)

مدينة العلمة: توزيع المستويات التعليمية عند الأسر عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	لم يدرس	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	التكوين والتعليم المهنيين	المجموع
1	0.30	35.44	27.30	23.08	9.20	4.68	18.89
2	0.22	33.71	28.76	22.92	9.89	4.49	12.68
3	0	36.34	26.43	23.35	10.57	3.30	12.94
4	0	37.87	24.80	27.20	7.47	2.66	10.68
5	0.22	30.54	22.93	27.07	15.65	3.59	26.21
6	0.15	30.93	24.50	25.12	16.23	3.06	18.60
المجموع	0.17	33.48	25.44	24.96	12.28	3.67	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (63)

مدينة العلمة: توزيع المستويات الدراسية عند الأولاد عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	التكوين	المجموع
1	60.87	19.40	8.92	8.25	2.56	19.11
2	63.05	20.00	8.31	7.28	1.36	12.57
3	63.41	17.54	9.61	8.77	0.67	12.63
4	59.51	22.64	10.43	6.41	1.01	10.63
5	60.59	21.17	9.62	8.03	0.59	25.46
6	51.63	23.15	12.06	11.09	2.07	19.60
المجموع	59.44	20.77	9.65	8.73	1.41	100

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (65)

مدينة العلما: احتياجات السكان الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للمساكن والمساحة

المساحة الكلية (هكتار)	مساحة المساكن الجماعية (هكتار)	عدد المساكن الجماعية منها	مساحة المساكن الفردية (هكتار)	عدد المساكن الفردية منها	إجمالي عدد المساكن الجديدة	البيان
213.05	99.43	11931	113.62	5113	17044	2018
91.25	45.38	5446	45.87	2334	7780	2023
211.25	98.58	11829	112.67	5070	16899	2028
501.47	234.03	28083	267.44	12035	40118	2038
1017.02	477.41	57289	539.60	24552	81841	المجموع

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي والفردى، جانفي 2019

الجدول رقم (66)

مدينة العلما: الاحتياجات المساحية السكنية خلال الفترة الحالية في سنة 2018

المجموع	السكن الجماعي	السكن الفردي	الرمز	البيان
160	80	180	SML	المساحة المتوسطة
187.48	95.45	92.03	SPT	المساحات السطحية للمساكن
312.47	159.08	153.39	SF	المساحة العقارية اللازمة
65.11	19.09	46.02	SB	المساحات المبنية
247.36	139.99	107.37	SLT	المساحة الحرة للسكن
15.62	7.95	7.67	SVT	مساحة الطرق الفرعية
21.30	14.91	6.39	SST	مساحة أماكن توقف السيارات
210.43	117.12	93.31	SLc	المساحة الحرة
62.32	43.91	18.41	SEQ	مساحة التجهيزات
-	0.96	0.67	COS	معامل شغل الأرض
-	0.20	0.33	CES	معامل الاستيلاء

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المؤشرات الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي والفردى، فيفري 2019

الجدول رقم (67)

مدينة العلة: الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى القريب في سنة 2023

المجموع	السكن الجماعي	السكن الفردي	الرمز	البيان
160	80	180	SML	المساحة المتوسطة
85.58	43.57	42.01	SPT	المساحات السطحية للمساكن
142.63	72.61	70.02	SF	المساحة العقارية اللازمة
29.72	8.71	21.01	SB	المساحات المبنية
112.91	63.90	49.01	SLT	المساحة الحرة للمسكن
7.13	3.63	3.50	SVT	مساحة الطرق الفرعية
9.73	6.81	2.92	SST	مساحة أماكن توقف السيارات
96.06	53.46	42.60	SLc	المساحة الحرة
28.44	20.04	8.40	SEQ	مساحة التجهيزات
-	0.96	0.67	COS	معامل شغل الأرض
-	0.20	0.33	CES	معامل الاستيلاء

المصدر: إنجاز الباحث اعتماداً على المؤشرات الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي والفردي، فيفري 2019

الجدول رقم (68)

مدينة العلة: الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى المتوسط في سنة 2028

المجموع	السكن الجماعي	السكن الفردي	الرمز	البيان
160	80	180	SML	المساحة المتوسطة
185.89	94.63	91.26	SPT	المساحات السطحية للمساكن
311.49	157.72	153.77	SF	المساحة العقارية اللازمة
64.56	18.93	45.63	SB	المساحات المبنية
246.93	138.79	108.14	SLT	المساحة الحرة للمسكن
15.58	7.89	7.69	SVT	مساحة الطرق الفرعية
21.13	14.79	6.34	SST	مساحة أماكن توقف السيارات
214.37	120.26	94.11	SLc	المساحة الحرة
61.78	43.53	18.25	SEQ	مساحة التجهيزات
-	0.96	0.67	COS	معامل شغل الأرض
-	0.20	0.33	CES	معامل الاستيلاء

المصدر: إنجاز الباحث اعتماداً على المؤشرات الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي والفردي، فيفري 2019

الجدول رقم (70): مدينة العمة: احتياجات السكان الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للمرافق الخدمية العمومية الأخرى والوظيفية التجارية

احتياجات السكان في مختلف الآماد (2023، 2028، 2038)									احتياجات السكان خلال الفترة الحالية في سنة 2018						عدد المرافق سنة 2018	نوع المرفق		
الأمد البعيد سنة 2038			الأمد المتوسط سنة 2028			الأمد القريب سنة 2023			مساحة الوحدة (م ²)	نصيب الفرد من المساحة (م ² /فرد)	المساحة اللازمة (م ²)	الاحتياج الحقيقي	إجمالي الاحتياج	مساحة الوحدة (م ²)				نصيب الفرد من المساحة (م ² /فرد)
المساحة اللازمة (م ²)	الاحتياج الحقيقي	إجمالي الاحتياج	المساحة اللازمة (م ²)	الاحتياج الحقيقي	إجمالي الاحتياج	المساحة اللازمة (م ²)	الاحتياج الحقيقي	إجمالي الاحتياج										
4000	01	02	4000	01	02	00	00	01	4000	0.02	00	00	01	4000	0.02	01	دائرة	الإدارية والأمنية
7800	03	04	5200	02	03	5200	02	03	2600	0.026	2600	01	02	2600	0.026	01	بلدية	
2400	02	04	1200	01	03	1200	01	03	1200	0.012	00	00	02	1200	0.012	02	مركز للبريد	
410000	41	43	290000	29	31	250000	25	27	10000	01	210000	21	23	10000	01	02	بنك	
00	00	02	00	00	02	00	00	01	1500	0.0075	00	00	02	2500	0.025	02	محكمة	
2400	02	02	2400	02	02	1200	01	01	1200	0.006	1200	01	01	1200	0.006	00	أمن الدائرة	
7992	12	13	5328	08	09	4662	07	08	666	0.02	3996	06	07	666	0.02	01	الحماية المدنية	
23400	09	10	15600	06	07	13000	05	06	2600	0.06	2100	07	08	300	0.01	01	الدرك الوطني	
8000	08	13	4000	04	09	2000	02	08	1000	0.03	2000	02	07	1000	0.03	05	الامن الحضري	
00	00	02	00	00	02	00	00	01	2600	0.013	5000	01	02	5000	0.05	03	ملحق إداري	
22000	11	13	14000	07	09	12000	06	08	2000	0.06	10000	05	07	2000	0.06	02	مركز تجاري	الوظيفية التجارية
22000	11	13	10000	05	09	12000	06	08	2000	0.06	10000	05	07	2000	0.06	02	سوق	
20220	12	13	13480	08	09	11795	07	08	1685	0.051	19722	19	20	1038	0.091	01	دار الشباب	الثقافية والترفيهية
00	00	04	00	00	03	30000	03	03	10000	0.1	170000	17	23	10000	01	06	فندق	
4200	03	04	2800	02	03	2800	02	03	1400	0.014	10925	19	20	575	0.05	01	مركز ثقافي	
42000	42	43	29000	29	31	26000	26	27	1000	0.1	1000	01	02	1000	0.009	01	مكتبة	
15000	05	05	9000	03	03	9000	03	03	3000	0.033	6000	02	02	3000	0.030	00	سينما	
9000	03	04	6000	02	03	6000	02	03	3000	0.03	3000	01	02	3000	0.03	01	مسرح	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.7	-	-	-	-	0.70	02	مساحات خضراء	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.69	-	-	-	-	1.69	13	مساحات للترفيه	
21000	03	04	14000	02	03	14000	02	03	7000	0.07	7000	01	02	7000	0.07	01	قاعة متعددة الرياضات	
30000	01	02	30000	01	02	00	00	01	30000	0.15	00	00	00	30000	0.15	01	مركز رياضي	
60000	02	04	30000	01	03	30000	01	03	30000	0.3	00	00	00	30000	0.03	02	ملعب	
6000	03	04	4000	02	03	4000	02	03	2000	0.02	2000	01	02	2000	0.02	01	مسبح	
24000	06	06	16000	04	04	16000	04	04	4000	0.055	12000	03	03	4000	0.055	00	دار لكبار السن	الاجتماعية
00	00	01	00	00	01	00	00	01	60000	0.2	00	00	00	60000	0.20	01	مركز بيداغوجي للمعاقين	
12000	03	04	8000	02	03	8000	02	03	4000	0.04	4000	01	02	4000	0.04	01	مركز حماية الطفولة والأمومة	
00	00	13	00	00	09	00	00	08	6600	0.2	00	00	07	2000	0.06	32	مسجد	الشعائرية
80000	40	43	56000	28	31	48000	24	27	2000	0.2	00	00	02	20000	0.2	03	مقبرة	

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000، فيفري 2019

الجدول رقم (71)

مدينة العمة: توزيع احتياجات السكان للمرافق التعليمية في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد

2038	2028	2023	2018	سنوات التقدير	البيان	
426481	310385	264789	225892	عدد السكان (نسمة)		
42008	30573	26082	22250	عدد التلاميذ	المعيار الوطني	المدرسة الابتدائية
1135	826	705	601	إجمالي عدد الأقسام	37	
636	327	206	102	الاحتياج الحقيقي للأقسام		
53	27	17	09	عدد المدارس الواجب إنجازها		
371000	189000	119000	63000	المساحة (م ²)		
37.10	18.90	11.90	6.30	المساحة (هكتار)		
29896	21758	18562	15801	عدد التلاميذ		
830	604	516	438	إجمالي عدد الأقسام		
471	245	157	79	الاحتياج الحقيقي للأقسام		
39	20	13	7	عدد المتوسطات الواجب إنجازها		
351000	180000	117000	63000	المساحة (م ²)		
35.10	18.00	11.70	6.30	المساحة (هكتار)		
12240	8908	7599	6487	عدد التلاميذ	34	الثانوية
360	262	224	191	إجمالي عدد الأقسام		
195	97	59	26	الاحتياج الحقيقي للأقسام		
16	8	5	2	عدد الثانويات الواجب إنجازها		
352000	176000	110000	44000	المساحة (م ²)		
35.20	17.60	11.00	4.40	المساحة (هكتار)		

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية لإشغال القسم ومعايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000، فيفري 2019

الجدول رقم (72)

مدينة العلمة: توزيع احتياجات السكان للمرافق الصحية والإطارات الطبية العمومية في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد

2038	2028	2023	2018	سنوات التقدير	البيان	
426481	310385	264789	225892	عدد السكان (نسمة)		
751	546	466	398	إجمالي عدد الأسرة	المعيار الوطني 1.76 سرير لـ 1000 نسمة	المستشفيات العمومية
253	48	00	00	الاحتياج الحقيقي للأسرة		
18	13	11	9	إجمالي عدد العيادات	عيادة لـ 23917 نسمة	العيادات المتعددة الخدمات
16	11	09	7	الاحتياج الحقيقي للعيادات		
34	25	21	18	إجمالي عدد الوحدات	وحدة طبية لـ 12500 نسمة	الوحدات الطبية المتخصصة
29	20	16	13	الاحتياج الحقيقي للوحدات		
62	45	38	33	إجمالي عدد القاعات	قاعة لـ 6886 نسمة	قاعات العلاج
59	42	35	30	الاحتياج الحقيقي للقاعات		
381	278	237	202	إجمالي عدد الأطباء	طبيب لـ 1118 نسمة	الأطباء العامون
262	159	118	83	الاحتياج الحقيقي للأطباء		
302	220	187	160	إجمالي عدد الأطباء	طبيب لـ 1413 نسمة	الأطباء المتخصصين
211	129	96	69	الاحتياج الحقيقي للأطباء		
144	104	89	76	إجمالي عدد الأطباء جراحي الأسنان	جراح لـ 2972 نسمة	جراح الأسنان
113	73	58	45	الاحتياج الحقيقي للأطباء جراحي الأسنان		
123	90	76	65	إجمالي عدد الصيادلة	صيدلي لـ 3467 نسمة	الصيدال
78	45	31	20	الاحتياج الحقيقي للصيدال		
1312	955	815	695	إجمالي عدد الأعوان الشبه طبيين	عون لـ 325 نسمة	الأعوان شبه الطبيين
521	164	24	00	الاحتياج الحقيقي للأعوان الشبه طبيين		
355	258	220	188	إجمالي عدد القابلات	قابلة لـ 1203 نسمة	القابلات
140	43	05	27	الاحتياج الحقيقي للقابلات		

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على المعايير الوطنية للصحة العمومية لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية لسنة 2018، فيفري 2019

الجدول رقم (73)

مدينة العلما: إجمالي الاحتياجات المساحية الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للمرافق

الاحتياجات المساحية (هكتار)					البيان
المجموع	2038	2028	2023	2018	
213.50	107.40	54.50	34.60	17.00	التعليمية
71.34	27.07	17.80	14.63	11.84	الصحية
129.79	46.60	32.77	27.73	22.69	الإدارية والأمنية
11.20	4.40	2.40	2.40	2.00	الوظيفية التجارية
44.69	9.04	6.03	8.56	21.06	الثقافية والترفيهية
25.20	11.70	7.80	4.80	0.9	الرياضية
10.00	3.60	2.40	2.40	1.60	الاجتماعية
21.60	9.20	6.40	5.60	0.40	الشعائرية
527.32	219.01	130.10	100.72	77.49	المجموع

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا نتائج الجدول رقم (70) و(71) و(72)، فيفري 2019

الجدول رقم (76)

مدينة العلما: احتياجات السكان اليومية للمياه العذبة في مختلف الآماد

سنوات التقدير	عدد السكان (نسمة)	حجم الاحتياجات اليومية حسب المعدل المدينة الحقيقي 110 ل/ يوم/ فرد	حجم الاحتياجات اليومية حسب المعدل الوطني 180 ل/ يوم/ فرد
2018	225892	24848120	40660560
		33544962	
2023	264789	29126790	47662020
		39321167	
2028	310385	34142350	55869300
		46092173	
2038	426481	46912910	76766580
		63332429	

المصدر: إنجاز الباحث فيفري 2019

الجدول رقم (77)

مدينة العلمة: احتياجات المساكن الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للطاقة الكهربائية وغاز المدينة

2038	2028	2023	2018	البيان	
40118	16899	7780	-	عدد المساكن الواجب تزويدها	الطاقة الكهربائية
45038	21819	12700	4920	إجمالي عدد المساكن الجديدة الواجب ربطها	غاز المدينة
40118	16899	7780	-	إجمالي احتياج المساكن الجديدة	

المصدر: إنجاز الباحث، فيفري 2019

الجدول رقم (78)

مدينة العلمة: توزيع الجيوب العقارية الشاغرة عبر القطاعات الحضرية

المساحة الإجمالية (هكتار)	طبيعة الملكية العقارية (هكتار)		عدد الجيوب الشاغرة	رقم القطاع
	عمومية (دولة، بلدية)	خاصة		
5.25	0.4	4.85	9	الثاني
4.49	1.14	3.35	8	الرابع
62.33	5.11	57.22	16	الخامس
3.54	00	3.54	6	السادس
75.61	6.65	68.96	39	المجموع

المصدر: الوكالة العقارية الخاصة بمدينة العلمة+ تحقيق ميداني فيفري 2017

الجدول رقم (79)

بلدية القلثة الزرقاء: فترات النمو السكاني بين (1966 - 2008)

التعداد	عدد السكان (نسمة)	الفاصل الزمني (سنة)	قيمة الزيادة (نسمة)	نسبة الزيادة (%)	معدل النمو السنوي (%)
1966	3989	-	-	-	-
1977	6851	11	2862	41.78	4.80
1987	10531	10	3680	60.58	4.23
1998	14110	11	3579	25.37	2.64
2008	15367	10	1257	8.18	0.85

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

الجدول رقم (80)

بلدية بازر سكرة: فترات النمو السكاني بين (1966 - 2008)

التعداد	عدد السكان (نسمة)	الفاصل الزمني (سنة)	قيمة الزيادة (نسمة)	نسبة الزيادة (%)	معدل النمو السنوي (%)
1966	9909	-	-	-	-
1977	13952	11	4043	28.98	3.08
1987	18995	10	5043	26.55	3.06
1998	25586	11	6591	25.76	2.69
2008	27933	10	2347	8.40	0.88

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

الجدول رقم (81)

بلدية القلثة الزرقاء: تطور الحضيرة السكنية بين (1966 - 2008)

التعداد	عدد المساكن (مسكن)	الفاصل الزمني (سنة)	قيمة الزيادة (مسكن)	نسبة الزيادة (%)	الزيادة السكنية السنوية	معدل النمو السنوي للمساكن (%)
1966	883	-	-	-	-	-
1977	1036	11	153	14.77	14	1.45
1987	1343	10	307	22.86	31	2.58
1998	1845	11	502	27.21	46	2.86
2008	2665	10	820	30.77	82	3.64

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

الجدول رقم (82)

بلدية بازر سكرة: تطور الحضيرة السكنية بين (1966 - 2008)

التعداد	عدد المساكن (مسكن)	الفاصل الزمني (سنة)	قيمة الزيادة (مسكن)	نسبة الزيادة (%)	الزيادة السكنية السنوية	معدل النمو السنوي للمساكن (%)
1966	1140	-	-	-	-	-
1977	1580	11	440	27.85	40	2.94
1987	2512	10	932	37.10	93	4.56
1998	3539	11	1027	29.02	93	3.09
2008	5018	10	1479	29.47	148	3.46

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أحمد عبد الرب محمد وآخرون، التحضر ونمو المدن في الجمهورية اليمنية مظاهره وأثاره، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء سنة 1998.
2. أحمد البدوي محمد الشريعي، دراسات في جغرافية العمران دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، دار الفكر العربي، السعودية، سنة 1995.
3. أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1993.
4. أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ديسمبر 1993.
5. الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة، دار النور هادف الطبعة الأولى الرواشد، الجزائر، سنة 1995.
6. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، سنة 1997.
7. التجاني بشير، التحضر والتهينة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2000.
8. ايف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح وعاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1984.
9. إسحاق يعقوب القطب، وآخرون النمو الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى الكويت، سنة 1980.
10. إسحاق يعقوب القطب، د. عبد الإله أبو عياش، النمو الحضري والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى، الكويت، سنة 1980.
11. باسم رؤوف عبد الله، التخطيط المعاصر للمدن، دار الحرية للطباعة، بغداد، سنة 1980.
12. جاكلين بوجو قاريني، الجغرافية الحضرية، ترجمة عبد القادر حليمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1989.
13. جون هيلز، جوليان لوغرمان، دافيد بياشو، الإستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد 344 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2007.
14. حميد خروف، بلقاسم سلطانية، إسماعيل قيرة، الإشكاليات النظرية والواقع، منشورات جامعة الإخوة منتوري قسنطينة سنة 1998.
15. كوريا تشارلز، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، ترجمة محمد بن حسين، الرياض، جامعة الملك سعود، سنة 1999.
16. لويس مفورد، المدينة على مر العصور، ترجمة إبراهيم فهمي، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1966.
17. لوجي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، سنة 2002.
18. محمود الكردي، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف، مصر، سنة 1980.
19. محمود الكردي، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف، مصر، سنة 1980.
20. محمد فهمي الجوهري، القانون التجاري الأعمال التجارية ونظرية التاجر والمحل التجاري، القاهرة، سنة 1986.

21. محمد صالح ربيع العجيلي، قيم التثقيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد 47، سنة 2001.
22. مالك إبراهيم صالح، محمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد سنة 1990.
23. معلم عبد الرؤوف، عنان رضا، تهيئة منطقة توسع في مدينة العلمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي قسم تسيير التقنيات الحضرية، سنة 2007.
24. مارش أحمد سعيد العديني، المدخل إلى جغرافية النقل والتجارة الدولية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، سنة 2004.
25. مهنا إبراهيم سليمان، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 44، سنة 2008.
26. سليمان أحمد منير، السكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، سنة 1996.
27. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، ليبيا، سنة 1981.
28. عبد الفتاح محمد وهيب، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1972.
29. علي الحوات، التخطيط الحضري، مطبوعات دار الكتب الوطنية بنغازي الطبعة الأولى ليبيا، سنة 1990.
30. عبد الإله أبو عياش، إسحاق القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت 1980.
31. فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، المطبعة الجديدة، دمشق، سنة 1986.
32. فوزي عبد المجيد الأسدي، جغرافيا المدن أو المراكز الحضرية، دار القلم، الإمارات العربية، سنة 1990.
33. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1987.
34. صلاح محمود ذياب، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة منظور شامل، دار الفكر، عمان، سنة 2009.
35. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية، منشأة المعارف دون تاريخ للنشر الإسكندرية.
36. روبرت بارك، المدينة، مدرسة شيكاغو، سنة 1967.
37. ربي عبد الحميد، كتاب أنماط استعمالات الأراضي في عنبنا نموذج استعمالات الأرض في المدن الصغيرة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة 2003.
38. رولا بريسبا، التحليل السكاني المفاهيم والطرق والنتائج، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (دون تاريخ للنشر).
39. خالص الأشعب، نمو المدن العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة، العدد 382، دار الشؤون الثقافية بغداد، سنة 1992.
40. خلف حسين علي الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم الأردن، الدار العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2002.
41. خالص حسني الأشعب، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، بغداد، سنة 1989.

II. أطروحات الدكتوراه:

1. الصادق مزهود، النمو الحضري بالتجمع القسنطيني بين الإطار القانوني والممارسة، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة الحضرية (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2010.
2. الفقيه نجاة حسن، الدور الوظيفي لشبكة النقل الحضري في مدينة صنعاء، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الجغرافيا كلية التربية أبو رشد، جامعة بغداد، السنة الجامعية 2015.

3. بوفيس نذيرة، إشكالية التهيئة الحضرية في الجزائر بين القانون والتطبيق دراسة حالة مدينة قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2016.
4. جغار عابدة، الحراك السكاني كديناميكية حضرية بقسنطينة دراسة لنماذج، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2016.
5. وفاء سلطاني، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، سنة 2016.
6. لحسن فرطاس، الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة دراسة حالة البلديات السهول العليا لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2014.
7. محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة لسنة 2010-2011.
8. محمد عرب نعمة الموسوي، التركيب الوظيفي والمظهر الخارجي من واقع استخدامات الأراضي مدينة صبراتة أطروحة دكتوراه في جغرافية العمران، جامعة الفاتح بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، كلية الآداب قسم الجغرافيا، سنة 2004.
9. نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون التجاري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة 2016.
10. عبد الغني غانم، التنظيم المجالي حاضرا ومستقبلا في ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه دولة في تهيئة المجال (غير منشورة) جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، 31 جانفي 1998.
11. علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال (غير منشورة)، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، سنة 2016.
12. عربي باي يزيد، إستراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عقاري كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2015.

III. رسائل الماجستير:

1. أحمد عقاقبة، خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة دراسة حالة مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة الأوساط الفيزيائية والأخطار الطبيعية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2004/2005.
2. باباس بلخيري، التصنيع والتحضر في مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية الجزائر، سنة 1985.
3. بزه سعد، التحضر ومسألة الحوكمة الحضرية بمدينة قمار ولاية الوادي دراسة سوسيوولوجية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر -2- قسم علم الاجتماع، سنة 2014.

4. جاهدة نزاري، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، السنة الجامعية 2008 / 2009.

5. مليكة صفراوي، مدينة قسنطينة إشكالية التخصيص السكنية المخالفة المعالجة: والتسوية حالة تخصيص باب الجديد بعين الباي وبليلي بجبل الوحش، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية أكتوبر 2004.

6. مدور يحي، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة مدينة ورقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الهندسة المدنية، الري والهندسة المعمارية، قسم الهندسة المعمارية، السنة الجامعية 2011 / 2012.

7. عماد بن زيدان، دور البرامج التنموية والاستثمارات الخاصة في تحقيق التنمية المحلية، حالة خمس بلديات العلمة صالح باي، الرصيفة، بوسلام وبابور (ولاية سطيف)، رسالة ماجستير في تعليمية الجغرافيا والبحث الجغرافي (غير منشورة)، المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة، قسم التاريخ والجغرافيا والفلسفة، السنة الجامعية 2010 / 2011.

8. عواجة ح قلماني، ولاية قسنطينة الاستثمار الخاص بين التهيئة واقتصاد السوق، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الإخوة منتوري، كلية علم الاجتماع والتنمية 1996.

9. خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية المجال الحضري، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جوان 1994.

IV. مذكرات التخرج:

1. بوريش حليلة، شرقي أمنة، استخدامات الأرض الحضرية في مدينة العلمة وأفاق التنظيم المجالي لسنة 2028، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في تخصص التهيئة الحضرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2008/2009.

2. سوري عزالدين، سقال مسعود، تسيير وتنظيم النقل الحضري الجماعي بالحافلات في مدينة العلمة، مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة تخصص تسيير التقنيات الحضرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم تسيير التقنيات الحضرية، سنة 2009.

V. النصوص القانونية والمراسيم التنفيذية:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 1990، القانون 90 / 29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر 1990، القانون 90 / 25، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، المادة رقم 01.

3. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 6، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 1982، القانون رقم 82 / 02.

4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 1982، المرسوم رقم 82 / 304.

5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 1 جوان 1991، المرسوم التنفيذي 91 / 175 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تحديد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، المادة رقم 01.

6. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 25 ماي 1994، المرسوم التشريعي 94/07 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.
7. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 03 أوت 2008، القانون 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المتضمن تحدد قواعد مطابقة المباني السكنية وإتمام إنجازها.
8. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، القانون 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية، المادة 01.
9. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2010، القانون 10/02 المؤرخ في 29 جوان 2010.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 33 بتاريخ 20 ماي 2007 الموافق لـ 03 جمادى الأولى عام 1428.
11. المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق بإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، المادة رقم 08.
12. المرسوم التنفيذي 03-408 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003 المتضمن تحديد قواعد إنشاء الوكالات العقارية الولائية المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 90-405 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 المتضمن تحديد قواعد إنشاء وتنظيم الوكالات المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين.
13. المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 نوفمبر 2007 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 12/126 المؤرخ في 19 مارس 2012 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري وتحديد قانونها الأساسي.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي رقم 91/176 الصادرة بتاريخ 28 ماي 1991.
15. الجريدة الرسمية العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2004، القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
16. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2015، المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها.

VI. الوثائق: تقارير، مداخلات، محاضرات وتصريحات:

1. بشير تيجاني وأحمد سعيد مقران، إشكالية السكن في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة وهران السانوية، جغرافيا وتهيئة، سنة 1999
2. الوليد آدم مادبو، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة (فعليات أعمال المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة 2030)، نشر بتاريخ 27 جويلية 2016 عبر الموقع الإلكتروني:
<http://www.sudanlle.com/index.php?option=com.etview=article&id=39631:2016/07/27content>
3. عدنان رشيد حبيب وشارك فيه مجموعة من الأساتذة: الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية مطبعة النصر الكبرى قسنطينة، سنة 1985، ص 15.
4. محمد عفيفي السيد، مفهوم الشفافية والمقصود بها، ديوان المحاسبة سنة 2007، عبر الموقع الإلكتروني:
<http://www.Kenanaonline.com>
5. محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني:
<http://www.univ-chlef.dz/com-dic2008-5>

6. عدنان مريزق، محاضرة حول التغيير التنظيمي في المؤسسات العمومية للصحة في الجزائر، سنة 2015
7. علي حجلة، الأخطار الطبيعية وإشكالية التهيئة العمرانية في الجزائر ما نوع التدخل، مداخلة شفوية مقدمة في الملتقى الدولي للوقاية من الأخطار الطبيعية ومكافحتها، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قارنوس، بنغازي، ليبيا، يوم 23 مارس 2006.
8. المعهد الوطني للخرائط بقسنطينة (INC)، خريطة الجزائر السياحية، مقياس 1/500000، سنة 1987.
9. المخطط العمراني الموجه (PUD)، بلدية العظمة، سنة 1979.
10. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي 1980-1984، طبعة ماي 1980.
11. نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ICNL) والمركز الأوروبي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ECNL)، ص2، متحصل عليه من تصفح الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icnl.org>memo>Arabic-Files>

VII. مجلات ومنشورات:

1. المتولي السعيد أحمد أحمد، النمو السكاني ومشكلاته الحضرية في محافظة أسيوط دراسة جغرافية تحليلية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 43، الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الأول، سنة 2004.
2. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6.
3. السنبل عبد العزيز بن عبد الله، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سنة 2004.
4. هاشم عبد الله صالح، العمران والبيئة ضرورة البحث عن طرق لتفعيل الموضوع البيئي في التنمية العمرانية، مجلة عالم الفكر، العدد 32، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2004.
5. محمد الهادي لعروق، تسيير وتهيئة الحواضر الجزائرية هندسة السلطة ورهانات الحكم الرشيد، مقال منشور في مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 07، سنة 2008.
6. ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية مقال منشور في مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث.
7. ريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، سنة 2009.
8. غانم عبد الغني، المدينة الجديدة (علي منجلي) معالجة جديدة للإشكاليات المطروحة في مدينة قسنطينة، مقال منشور في مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، العدد 02، سنة 2004.

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

I. OUVRAGES:

1. Abed bendjelid, Jean Claude Brulé, Aménageurs et aménagés en Algérie.
2. Alberto Zucchelli, introduction à l'Urbanisme Opérationnel et à la Composition Urbaine volume 3, Alger, OPU, Année 1984.

3. Brahim Brahmia, **Economie de la sante : Evolution et tendances des systèmes de santé, OCDE Europe de l'est-Maghreb**, Bahaehddine, éditions, Constantine, Algérie, année 2010.
4. Cherif Rahmani, **la croissance urbaine en Algérie**, OPU, Année 1984.
5. Chapin, F.Stuart, **Urban Land Use Planning**, Illinois, university of Illinois presse, Année 1965.
6. Durand-Lasserve, **L'exclusion des pauvres dans les villes du Tiers-Monde**, l'harmattan, Paris, Année 1986.
7. Georg Simmel, **les grandes villes et la vie de l'esprit**, petite bibliothèque Payot, mars 2013.
8. Guillaume, Jose: **La gouvernance Urbaine, de la théorie aux projets analyse conceptuelle et lignes d'action**, France: L'AFD, Division CLD, Année 2008.
9. Horace Miner, **the city in modern africain**, London palle mall press, Année 1967.
10. Jean Marc Dupuis, **claire el moudden ,Anne pétron - démographie et retraites au Maghreb** numéro 65 CEE, mai 2009.
11. Leonardo Benevolo, **Histoire de la ville, Edition parenthèse**, Paris, janvier 1995.
12. Louis Wirth, **le phénomène urbain comme mode de vie**, journal américain de la sociologie, juillet 1938.
13. Marc Cote, **Espace algérien, les prémices d'un Aménagement, OPU, Alger**, Année 1983.
14. M. Bakhoue Zine, **Structures commerciales et dynamiques urbaines**, Année 2002.
15. Marcougerard, Rangeons François, Thiebault Jean Louis, **Les relations contractuelles entre collectivités publiques, In Le gouvernement des villes, territoire et pouvoir**, ED Descartes, Année 1991.
16. M. Smouts : **Du Bon usage de la gouvernance en relations internationales**, In Revue Internationale des Sciences Sociales N°155, Mars 1998.
17. Maouia Saidouni, **Element d'Introduction à L'Urbanisme, Histoire, Méthodologie Réglementation**, Alger, casbah édition, Année 2000.
18. Nouefel, Bahri, et Abla Rouag, **les grands ensembles, entre configuration spatiale et comportement humain dans Jeunesse ville et marginalité de Abla Rouag Djenidi**, Chiheb Editions, Algérie –France, Année 2008.
19. Pierre Laborde, **Les espaces urbains dans le monde**, N⁰ d'édition S51531 (Do, VII) CI/N⁰ d'impression L33019, France, septembre 1989.
20. P. BESSEY-PETRI, **Les formes récentes de la croissance urbaine**, Economie et statistiques n° 336, Année 2000.
21. P. JULIEN, **Mesurer un univers urbain en expansion**, Economie et statistiques, n° 336, Année 2000
22. Pierre Merlin et Françoise Choay : **Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, Quercy France Année 2005.
23. Patrick Le Gales: **Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine**, Revue Française De Science Politique n°: 01, Année 1995.
24. René Passerons, **les grandes sociétés de la colonisation dans l'Afrique du nord**.
25. Roger Troussel, **Notes sur les populations Indigènes de la commune d'el Eulma**, Revue Africaine société historique Algérienne, vol N 85, Alger, Année 1941.

26. Semmoud Bouziane, **les grandes villes et enjeux de la météorisation en Algérie**, Sétif, Année 2005.

27. SAFAR ZITOUN, M, **les stratégies des algérois dans un contexte de transition vers l'économie de marché la relance de la mobilité et de promotion résidentielle par l'accès à la propriété des biens de l'Etat**, l'Harmattan, Année 2002.

28. Stéphane Leroy, **l'espace géographique**, Orléans, année 2000.

II. THESES DE DOCTORAT:

Akakba Ahmed **ville d'Eulma: le développement urbain, remodelage, possibilités d'extension et gestion des risques associés (risqué d'inondations et industriels)**, Thèse de Doctorat science, spécialité Aménagement du territoire, Université Hadj Lakhder Batna, faculté des sciences de la terre et de l'univers, Année 2015.

III. MEMOIRES DE MAGISTER:

LAFER Azeddine : **gouvernance urbaine : rôles et rapports des différents acteurs dans les pratiques urbaines locales -Cas de la Ville de Tizi-Ouzou**, Mémoire de Magister En Aménagement Du Territoire Université Mentouri Constantine, Année 2010.

IV. MEMOIRES:

Meskaldji Ghanima, **l'Habitat spontané à Constantine**, DEA, IST université de Constantine Année 1979.

V. DOCUMENTATIONS, ARTICLES, RAPPORTS, SEMINAIRES :

1. AKAKABA AHMED, KALLA MAHDI, DRIDI HADDA, FILLALI ABD ELWAHHEB: **modélisation du Plan d'Urbanisme de la ville d'el Eulma (Algérie), apport de l'intelligence territoriale dans la gouvernance urbaine**, Revue. Roumaine de Géogr /Rom. Journ Géogr, 58, București le 24 décembre 2013.

2. N.Djegheri Louhi, **La ville algérienne, les prémices d'une gouvernance locale, site de référence Annaba**, revue sciences technologie D N⁰ 30, université Mentouri-Constantine, Décembre Année 2009.

3. PDAU Intercommunale : **El-Eulma, Ain lahdjar, Baser sakhra, Bir El arch, Guelta zerga, Belaa, Elouldja et tachouda**, première phase : Etat de fait, Diagnostic et options d'aménagement, volume 03: Analyse urbaine, sept 2013.

4. Said Boucheneb, **le logement en Algérie entre produit social et produit marchand**, colloque international, Laboratoire SEDET, Paris, 19-20 et 21 mai 1999

5. Revue Urbanisme, **les publications d'architecture et d'urbanisme**, Hors série n°02, paris, Mai-Juin 1993.

الفهارس

7م	مدينة العلماة: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	23
7م	مدينة العلماة: توزيع معدل شغل المسكن عبر القطاعات الحضرية	24
108	مدينة العلماة: توزيع معدل شغل الغرفة عبر القطاعات الحضرية	25
8م	مدينة العلماة: توزيع المساكن حسب تعدد الأسر عبر القطاعات الحضرية	26
8م	مدينة العلماة: توزيع المساكن حسب طبيعة الإاستخدام عبر القطاعات الحضرية	27
9م	مدينة العلماة: توزيع طبيعة استخدامات السكان للطابق الأرضي الموجود في المساكن الفردية عبر القطاعات الحضرية	28
9م	مدينة العلماة: توزيع الحالة الإنشائية للمباني السكنية عبر القطاعات الحضرية	29
10م	مدينة العلماة: توزيع ملكية المساكن عبر القطاعات الحضرية	30
10م	مدينة العلماة: توزيع خصائص المباني السكنية حسب العلو عبر القطاعات الحضرية	31
11م	مدينة العلماة: توزيع عدد الغرف الموجودة في المساكن القائمة عبر القطاعات الحضرية	32
11م	مدينة العلماة: توزيع أسباب مغادرة السكان للإقامة السابقة عبر القطاعات الحضرية	33
12م	مدينة العلماة: توزيع طبيعة المشاكل التي تعاني منها شبكة الطرق الثانوية والثالثية عبر القطاعات الحضرية	34
12م	مدينة العلماة: توزيع طبيعة مشاكل النقل الحضري التي يعاني منها السكان عبر القطاعات الحضرية	35
13م	مدينة العلماة: توزيع مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار التعليمية الثلاثة عبر القطاعات الحضرية	36
154	المدرسة العليا للأساتذة: حصيلة عدد الطلبة حسب طبيعة التخصص الموجه للتكوين	37
14م	مدينة العلماة: توزيع الطلبة في المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار حسب الأصل الجغرافي	38
14م	مدينة العلماة: العلاقة بين مؤشري ديفيس وبنيسون عبر القطاعات الحضرية	39
15م	مدينة العلماة: توزيع إنعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري عبر القطاعات الحضرية	40
184	مدينة العلماة: توزيع الوحدات الصناعية التابعة للقطاعات العام والخاص في المنطقة الصناعية	41
15م	مدينة العلماة: توزيع أسباب عدم رضى السكان عن المنطقة الصناعية عبر القطاعات الحضرية	42
16م	مدينة العلماة: توزيع أماكن العمل للسكان عبر القطاعات الحضرية	43
16م	مدينة العلماة : حركية السكان من أجل إقتناء مستلزمات الحياة الضرورية عبر القطاعات الحضرية	44
17م	مدينة العلماة: توزيع وسائل النقل المستخدمة من طرف السكان في تنقلاتهم عبر القطاعات الحضرية	45
18م	مدينة العلماة: توزيع المساكن حسب نسبة الربط بالشبكات التقنية الأساسية عبر القطاعات الحضرية	46
217	مدينة العلماة: تطور عدد المحلات التجارية للفترة الممتدة بين (ما قبل 1969 إلى 2017)	47
18م	مدينة العلماة: توزيع عدد المتعاملين التجاريين عبر قطاعات النشاط التجاري	48

49	مدينة العلماة: توزيع المستوى التعليمي للتجار عبر قطاعات النشاط التجاري	م19
50	مدينة العلماة: توزيع التجار حسب الفئات العمرية عبر قطاعات النشاط التجاري	م19
51	مدينة العلماة: توزيع مكان الإقامة السابق والحالي للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري	م19
52	مدينة العلماة: توزيع الدخل الشهري لأرباب الأسر عبر القطاعات الحضرية	م21
53	مدينة العلماة: القيمة المالية للبرامج الاستثمارية التنموية للفترة بين (2012، 2017)	م21
54	مدينة العلماة: توزيع مكان الإقامة السابق للعمال عبر الوحدات الصناعية العمومية الكبرى بالمنطقة الصناعية	م22
55	مدينة العلماة: توزيع أسعار المتر المربع الواحد من العقار عبر القطاعات الحضرية	244
56	مدينة العلماة: تعدد الأطراف المساهمة في ظاهرة بيع القطع الأرضية عبر القطاعات الحضرية	م22
57	مدينة العلماة: توزيع طبيعة الارتباطات الوظيفية مع مدينة سطيف عبر القطاعات الحضرية	م23
58	مدينة العلماة: توزيع طبيعة المصادر المالية لشراء القطع الأرضية عبر القطاعات الحضرية	م23
59	مدينة العلماة: توزيع أحجام المساحات السكنية المبنية عبر القطاعات الحضرية	م24
60	مدينة العلماة: الوضعية العامة لملفات التسوية القانونية للفترة بين (2013 و2016)	257
61	مدينة العلماة: توزيع السكن الترقوي المدعم (LPA) في القطب الحضري الجديد العلماة	م24
62	مدينة العلماة: توزيع المستويات التعليمية عند الأسر عبر القطاعات الحضرية	م25
63	مدينة العلماة: توزيع المستويات الدراسية عند الأولاد عبر القطاعات الحضرية	م25
64	مدينة العلماة: تقدير حجم السكان في مختلف الآماد حسب الفرضيات	269
65	مدينة العلماة: احتياجات السكان الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للمساكن والمساحة	م26
66	مدينة العلماة: الاحتياجات المساحية السكنية خلال الفترة الحالية في سنة 2018	م26
67	مدينة العلماة: الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى القريب في سنة 2023	م27
68	مدينة العلماة: الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى المتوسط في سنة 2028	م27
69	مدينة العلماة: الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى البعيد في سنة 2038	م28
70	مدينة العلماة: احتياجات السكان الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للمرافق الخدمية العمومية الأخرى والوظيفية التجارية	م29
71	مدينة العلماة: توزيع احتياجات السكان للمرافق التعليمية في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد	م30
72	مدينة العلماة: توزيع احتياجات السكان للمرافق الصحية والإطارات الطبية العمومية في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد	م31
73	مدينة العلماة: إجمالي الاحتياجات المساحية الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للمرافق	م32
74	مدينة العلماة: الاحتياجات المساحية الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للطرق الأولية والثانوية	300

301	مدينة العلّمة: تطور حجم الاحتياجات المساحية المستقبلية للنمو الحضري في مختلف الآماد	75
م32	مدينة العلّمة: احتياجات السكان اليومية للمياه العذبة في مختلف الآماد	76
م33	مدينة العلّمة: احتياجات المساكن الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للطاقة الكهربائية ولبغاز المدينة	77
م33	مدينة العلّمة: توزيع الجيوب العقارية الشاغرة عبر القطاعات الحضرية	78
م33	بلدية القلّنة الزرقاء: فترات النمو السكاني بين (1966 - 2008)	79
م34	بلدية بازر سكرة: فترات النمو السكاني بين (1966 - 2008)	80
م34	بلدية القلّنة الزرقاء: تطور الحاضرة السكنية بين (1966 - 2008)	81
م34	بلدية بازر سكرة: تطور الحاضرة السكنية بين (1966 - 2008)	82

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجزائر: التراجع في عدد السكان المبعثرين مقارنة بالسكان المجتمعون خلال الفترة بين (2008، 1966)	24
02	المدينة الجزائرية الحديثة المعاصرة: تمثيل متعدد النطاقات لظاهرة النمو الحضري على مستويات متعددة	29
03	العلاقة بين مستويات التهيئة العمرانية المجالية والحضرية في النموذج الجزائري	33
04	مدينة العلمة: النمو السكاني للأهالي والأوروبيين خلال الفترة بين (1872، 1954)	52
05	مدينة العلمة: تطور عدد السكان خلال الفترة بين (1954، 2008)	56
06	مدينة العلمة: تطور معدلات: المواليد، الوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة بين (1954، 2016)	72
07	مدينة العلمة: تطور عدد عقود الزواج خلال الفترة بين (1966، 2016)	74
08	مدينة العلمة: توزيع نسبة النوع عبر القطاعات الحضرية	83
09	مدينة العلمة: توزيع السكان حسب الفئات العمرية عبر القطاعات الحضرية	85
10	مدينة العلمة: توزيع السكان المشغولون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عبر القطاعات الحضرية	91
11	مدينة العلمة: توزيع الفئات المهنية الاجتماعية (C.S.P) عبر القطاعات الحضرية	96
12	مدينة العلمة: توزيع المساكن حسب تعدد الأسر عبر القطاعات الحضرية	110
13	مدينة العلمة: توزيع طبيعة استخدامات السكان للطابق الأرضي الموجود في المساكن الفردية عبر القطاعات الحضرية	114
14	مدينة العلمة: توزيع الحالة الإنشائية للمباني السكنية عبر القطاعات الحضرية	123
15	مدينة العلمة: توزيع طبيعة التعديلات المدخلة على المساكن الجماعية	124
16	مدينة العلمة: توزيع ملكية المساكن عبر القطاعات الحضرية	127
17	مدينة العلمة: توزيع خصائص المباني السكنية حسب العلو عبر القطاعات الحضرية	129
18	مدينة العلمة: توزيع عدد الغرف الموجودة في المساكن القائمة عبر القطاعات الحضرية	131
19	مدينة العلمة: توزيع أسباب مغادرة السكان للإقامة السابقة عبر القطاعات الحضرية	136
20	مدينة العلمة: توزيع طبيعة المشاكل التي تعاني منها شبكة الطرق الأولية والثانوية والثالثية عبر القطاعات الحضرية	142
21	مدينة العلمة: توزيع طبيعة مشاكل النقل الحضري التي يعاني منها السكان عبر القطاعات الحضرية	147
22	مدينة العلمة: توزيع عدد التلاميذ، الأساتذة، الأقسام والأفواج التربوية حسب الأطوار التعليمية الثلاثة	152
23	مدينة العلمة: توزيع مؤشرات تقديم الخدمات التعليمية حسب الأطوار التعليمية الثلاثة	152
24	مدينة العلمة: توزيع الطلبة في المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار حسب الأصل الجغرافي	155

164	مدينة العلماة: مصفوفة تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالمرافق الخدمية العمومية	25
168	مدينة العلماة: مصفوفة تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالأنشطة التجارية	26
176	مدينة العلماة: توزيع نصيب الفرد من المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية	27
179	مدينة العلماة: العلاقة بين مؤشري ديفيس وبنيسون عبر القطاعات الحضرية	28
182	مدينة العلماة: توزيع إنعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري عبر القطاعات الحضرية	29
183	العلاقة القائمة بين النشاط التجاري والنمو الحضري في مدينة العلماة	30
187	مدينة العلماة: توزيع أسباب عدم رضى السكان عن المنطقة الصناعية عبر القطاعات الحضرية	31
189	مدينة العلماة: توزيع أماكن العمل للسكان عبر القطاعات الحضرية	32
192	مدينة العلماة: توزيع أماكن إقتناء السكان للخدمات التجارية عبر القطاعات الحضرية	33
195	مدينة العلماة: توزيع أماكن إقتناء السكان للخدمات الأخرى عبر القطاعات الحضرية	34
197	مدينة العلماة: توزيع وسائل النقل المستخدمة من طرف السكان في تنقلاتهم عبر القطاعات الحضرية	35
200	مدينة العلماة: توزيع المساكن حسب نسبة الربط بالشبكات التقنية الأساسية عبر القطاعات الحضرية	36
212	مدينة العلماة: الفاعلون في تنظيم العقار الحضري	37
214	الدولة الجزائرية: تعدد الفاعلون الحضريون في تسيير النمو الحضري	38
216	مدينة العلماة: العوامل المساعدة على تطور النشاط التجاري	39
221	مدينة العلماة : توزيع المتعاملين التجاريين عبر قطاعات النشاط التجاري	40
222	مدينة العلماة : توزيع المستوى التعليمي للتجار عبر قطاعات النشاط التجاري	41
223	مدينة العلماة : توزيع التجار حسب الفئات العمرية عبر قطاعات النشاط التجاري	42
225	مدينة العلماة: توزيع طبيعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية	43
230	مدينة العلماة: توزيع مكان الإقامة السابق والحالي للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري	44
232	مدينة العلماة: توزيع الدخل الشهري عند أرباب الأسر عبر القطاعات الحضرية	45
234	مدينة العلماة: توزيع متوسط قيمة الإيجار الشهري (دج) عبر القطاعات الحضرية	46
236	مدينة العلماة: توزيع الموارد المالية الداخلية للفترة بين (2010، 2017)	47
237	مدينة العلماة: تطور نصيب الفرد من قيمة الاستثمار للبرامج التنموية للفترة بين (2012، 2017)	48
238	مدينة العلماة: دور حركية التنمية الحضرية في وتيرة النمو الحضري	49
239	مدينة العلماة: توزيع مكان الإقامة السابقة للعمال عبر الوحدات الصناعية العمومية الكبرى في المنطقة الصناعية	50
244	مدينة العلماة : تطور متوسط سعر المتر المربع الواحد من القطع الأرضية	51

246	مدينة العلما: تعدد الأطراف المساهمة في ظاهرة بيع القطع الأرضية عبر القطاعات الحضرية	52
247	مدينة العلما: توزيع طبيعة الارتباطات الوظيفية مع مدينة سطيف عبر القطاعات الحضرية	53
248	مدينة العلما: توزيع طبيعة المصادر المالية لشراء القطع الأرضية عبر القطاعات الحضرية	54
249	مدينة العلما: توزيع أحجام المساحات السكنية المبنية للسكن الواحد عبر القطاعات الحضرية	55
259	مدينة العلما: تطور عدد ملفات الأسر المقدمة لطلب الحصول على السكن الجماعي الاجتماعي للفترة بين (1989، 2016)	56
264	مدينة العلما: توزيع المستويات التعليمية عند أرباب الأسر عبر القطاعات الحضرية	57
265	مدينة العلما: توزيع المستويات الدراسية عند الأولاد عبر القطاعات الحضرية	58
272	مدينة العلما: تقدير عدد السكان حسب الفرضية المتوسطة إلى غاية سنة 2038	59
274	مدينة العلما: احتياجات السكان للمساكن الجديدة في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد	60
275	مدينة العلما: احتياجات المساكن الجديدة للمساحة العقارية الصالحة للتعمير في الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد	61
276	مدينة العلما: طبيعة الاحتياجات المساحية السكنية خلال الفترة الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد	62
279	مدينة العلما: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية للطورين الأول والثاني	63
281	مدينة العلما: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط	64
283	مدينة العلما: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي	65
288	مدينة العلما: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للمرافق الصحية العمومية	66
291	مدينة العلما: توزيع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية للإطارات الطبية للصحة العمومية	67
303	مدينة العلما: احتياجات السكان اليومية الحالية والمستقبلية للمياه العذبة الصالحة للشرب في مختلف الآماد	68
304	مخطط تحويل المياه إلى السهول العليا لمنطقة العلما وسطيف	69
306	مدينة العلما: الحصيلة السنوية لعملية المراقبة الكلورومترية والبكتيريولوجية والفيزيولوجية للمياه العذبة لسنة 2018	70
309	مدينة العلما: احتياجات المساكن الحالية والمستقبلية للطاقة الكهربائية وغاز المدينة في مختلف الآماد	71
312	مدينة العلما: تطور كمية النفايات الحضرية الصلبة للسكان في مختلف الآماد	72
316	مدينة العلما: طبيعة المعايير الواجب اعتمادها في الإنجاز والتهيئة الحضرية لشبكة الطرق في مختلف الآماد	73
346	بلديتي القلثة الزرقاء ويازر سكرة: تطور معدلات النمو السكاني خلال الفترة بين (1966، 2008)	74
346	بلديتي القلثة الزرقاء ويازر سكرة: تطور معدلات نمو الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966، 2008)	75
374	الخطوات العملية الأساسية للسياسة المتروبولية	76
387	مدخلات نظام المعلومات الجغرافية (GIS)	77

فهرس الخرائط:

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
42	مدينة العلنة: الموقع الإداري	01
49	مدينة العلنة: مراحل التطور العمراني	02
58	المجال الولائي السطايفي: حركة الهجرة السكانية الوافدة نحو مدينة العلنة	03
60	المجال الولائي السطايفي: حركة الهجرة السكانية المغادرة من مدينة العلنة	04
65	مدينة العلنة: توزيع أماكن الإقامة السابقة للسكان عبر القطاعات الحضرية	05
77	مدينة العلنة: توزيع حجم السكان عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	06
80	مدينة العلنة: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	07
103	مدينة العلنة: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	08
106	مدينة العلنة: توزيع معدل شغل المسكن عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	09
112	مدينة العلنة: توزيع المساكن حسب طبيعة الإستخدام عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	10
133	مدينة العلنة: توزيع مؤشر الرفاهية السكنية عبر القطاعات الحضرية	11
144	مدينة العلنة: شبكة الطرق	12
157	مدينة العلنة: توزيع المرافق الخدمية العمومية عبر القطاعات الحضرية	13
322	مدينة العلنة: الأحياء المهددة بخطر الفيضانات	14
323	مدينة العلنة: الأودية المهيأة	15
326	مدينة العلنة: المنطقة الصناعية: العوائق الصناعية والأخطار التكنولوجية وحتمية الاستدامة للتطور العمراني في مختلف الآماد	16
342	مدينة العلنة: توزيع الجيوب العقارية الشاغرة ومساحات التوسع داخل النسيج الحضري القائم	17
349	مدينة العلنة: سيناريو الفيضان: المهمة العملية الأولى: إنقاذ الأشخاص ونجدتهم	18
350	مدينة العلنة: سيناريو الفيضان: المهمة العملية الثانية: إقامة أماكن الإيواء المؤقتة والمؤمنة	19
351	مدينة العلنة: سيناريو الفيضان: المهمة العملية الثالثة: التسيير الرشيد للإعانات	20
352	مدينة العلنة: سيناريو الفيضان: المهمة العملية الرابعة: صحة المنكوبين	21
353	مدينة العلنة: سيناريو الفيضان: المهمة العملية الخامسة: التزويد بالمياه العذبة الصالحة للشرب	22
354	مدينة العلنة: سيناريو الفيضان: المهمة العملية السادسة: التزويد بالطاقة الكهربائية	23
378	مدينة العلنة: تنظيم عمليات التدخل على النسيج الحضري القائم	24

فهرس الصور:

الصفحة	عنوان الصورة	رقم الصورة
115	نمط السكن الأوروبي	01
115	نمط السكن التقليدي	02
117	نمط السكن الفردي الحديث	03
117	نمط السكن الفردي التطوري	04
118	نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب	05
118		06
119	نمط السكن الجماعي الاجتماعي	07
119		08
120	نمط السكن الجماعي التساهمي	09
120	نمط السكن الجماعي الترقوي	10
122	مساكن في حالة جيدة	11
122	مساكن في حالة متوسطة	12
122	مساكن في حالة رديئة	13
122	مساكن في حالة متدهورة	14
140	حالة الطرق الثالثة بحي بوخبله	15
140	حالة الطرق الثانوية بحي وسط المدينة	16
143	مرور خط السكة الحديدية بجوار المباني السكنية في حي بورفرف	17
143	خط السكة الحديدية يخترق النسيج الحضري القائم في المدينة	18
148	مدينة العلمة: مجاورة محطة المسافرين البرية للأحياء السكنية	19
162	نموذج عن التنظيم والتأثير في حديقة العمومية الأم والطفل	20
162	نموذج عن التنظيم والتأثير في حديقة العمومية شارع أول نوفمبر	21
162	نموذج عن التنظيم والتأثير لجزء من الحديقة العمومية الأمير عبد القادر	22
162		23
172	مدينة العلمة: حجم النشاط التجاري الهام في شارع دبي	24
172		25

175	التجارة غير الشرعية في شارع دبي	26
175	التجارة غير الشرعية في حي وسط المدينة	27
180	ازدواجية وظائف المباني السكنية الفردية والجماعية في شارع دبي	28
180	صعوبة حركة المرور في شارع دبي	29
181	مشكل الضوضاء في شارع دبي	30
181	مشكل تلويث الوسط الحضري العام في شارع دبي	31
262	القطب الحضري الجديد العلماة: شبكة الطرق الداخلية المنظمة	32
262		33
262	القطب الحضري الجديد العلماة: نموذج للتهيئة الحضرية	34
262		35
262	القطب الحضري الجديد العلماة: المظهر الخارجي للأبراج	36
262		37
324	مدينة العلماة: جسور للعبور على قناة وادي الجهادي ووادي السارق	38
324		39

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوعات
01	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة النمو الحضري في الجزائر	
11	تمهيد
11	أولاً: المفاهيم الأساسية لدراسة ظاهرة النمو الحضري
11	I. مفهوم التحضر
12	II. مفهوم النمو الحضري
13	III. مفهوم المدينة
16	IV. الخصائص العامة للمدينة
16	V. التحضر وعلاقته بالحضارية
17	VI. مفهوم المجال الحضري
18	VII. النمو الحضري وبعض انعكاساته السلبية على تنظيم المجال الحضري
19	ثانياً: النظريات الكلاسيكية الحضرية المفسرة لظاهرة النمو الحضري
19	I. نظرية الدوائر المترابطة
19	1. منطقة الأعمال المركزية
20	2. المنطقة الانتقالية أو التحول
20	3. منطقة سكن العمال
20	4. منطقة سكنية أفضل
20	5. منطقة السفر اليومي أو الضواحي
21	6. منطقة الهوامش
21	II. نظرية القطاع
22	III. نظرية الأنوية المتعددة
23	ثالثاً: ظاهرة النمو الحضري في العالم
23	I. ظاهرة النمو الحضري في الدول المتقدمة
23	II. ظاهرة النمو الحضري في الدول المتخلفة
23	III. ظاهرة النمو الحضري في الوطن العربي

24	رابعاً: معالم ظاهرة النمو الحضري الحالية في الجزائر
24	I. تراجع عدد السكان المبعثرين مقارنة بالمجتمعون
24	II. العدد الكبير للتجمعات السكانية الحضرية
25	III. تطور عدد التجمعات السكانية الحضرية
26	خامساً: العوامل المتحكمة في ظاهرة النمو الحضري في الجزائر
26	I. التفاوت القائم بين المدينة والريف
26	II. التباين في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين المجالات الوطنية
27	III. فوارق بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية
28	سادساً: ظاهرة النمو الحضري والواقع القائم للمدينة الجزائرية الحديثة المعاصرة
30	سابعاً: الإطار التشريعي المنظم لظاهرة النمو الحضري في الجزائر
30	I. أدوات التخطيط الحضري المنظمة لظاهرة النمو الحضري في الجزائر
31	1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)
32	2. مخطط شغل الأرض (POS)
32	3. الوسائل القانونية المنظمة لعملية النمو الحضري
35	4. هيئات الردع والمراقبة المحلية المتحكمة في توجيه ظاهرة النمو الحضري
36	ثامناً: ظاهرة النمو الحضري عملية تعكس واقع الممارسة العمرانية في المدينة الجزائرية
36	I. ضعف القدرات الفنية والمهارات التقنية
36	II. العامل الزمني
37	III. التعديلات على التوجهات التخطيطية
37	IV. تعدد أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر
37	V. المضاربة في أسعار العقار الحضري
37	VI. تشابك أدوات التهيئة والتعمير وأدوات التهيئة العمرانية
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: اتجاهات النمو الحضري وتوزيعه المجالي في مدينة العلمة	
39	تمهيد
39	أولاً: النمو الحضري والمميزات الجغرافية والحضرية في مدينة العلمة
39	I. الامتداد التاريخي والجغرافي لمدينة العلمة
40	II. أهمية الموقع الجغرافي لمدينة العلمة ضمن الإقليم الشمال الشرقي الجزائري

41	III. أهمية الموقع الإداري لمدينة العلمة
43	IV. طبيعة الموضوع العام للمنطقة ومظاهره العامة
43	1. الأراضي السهلية المنبسطة
43	2. الأراضي ذات الانحدار النسبي
44	V. أهمية تطور الحجم السكاني في مدينة العلمة
44	VI. مؤشرات النمو الحضري في مدينة العلمة
45	1. مؤشر التطور العمراني
45	1.1. المرحلة الاستعمارية (1862 - 1962)
46	2.1. المرحلة ما بعد الاستقلال (1963 - 2018)
46	1.2.1. الفترة الأولى (1963 - 1979)
47	2.2.1. الفترة الثانية (1980 - 1987)
48	3.2.1. الفترة الثالثة (1988 - 1998)
48	4.2.1. الفترة الرابعة (1999 - 2018)
50	ثانيا: النمو الحضري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مدينة العلمة
50	I. مؤشر نمو السكان
50	1. المرحلة الأولى: ما قبل الاستقلال (1872 - 1962)
51	1.1. الفترة الأولى (1872 - 1935)
51	2.1. الفترة الثانية (1936 - 1954)
51	1.2.1. الفترة الأولى (1936 - 1948)
52	2.2.1. الفترة الثانية (1948 - 1954)
52	2. المرحلة الثانية: ما بعد الاستقلال (1954 - 2008)
53	1.2. الفترة الأولى (1954 - 1966)
54	2.2. الفترة الثانية (1966 - 1977)
54	3.2. الفترة الثالثة (1977 - 1987)
55	4.2. الفترة الرابعة (1987 - 1998)
55	5.2. الفترة الخامسة (1998 - 2008)
56	3. العوامل المتحكمة في نمو السكان
56	1.3. العوامل غير الطبيعية

57	1.1.1.3 حركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة في مدينة العلمة
57	1.1.1.3 حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من المجال الولائي السطايفي
61	2.1.1.3 حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من النطاقات الجزائرية الكبرى
64	3.1.1.3 حركة الهجرة نحو مدينة العلمة من خارج الوطن
67	2.1.3 تحليل مراحل حركة الهجرة السكانية
68	1.2.1.3 الفترة الأولى (1954 - 1966)
69	2.2.1.3 الفترة الثانية (1966 - 1977)
69	3.2.1.3 الفترة الثالثة (1977 - 1987)
69	4.2.1.3 الفترة الرابعة (1987 - 1998)
70	5.2.1.3 الفترة الخامسة (1998 - 2008)
70	2.3 العوامل الطبيعية
70	1.2.3 المواليد
71	2.2.3 الوفيات
72	3.2.3 الزيادة الطبيعية
73	4.2.3 تطور عقود الزواج
74	4 المؤشرات العامة للنمو السكاني واتجاهاتها
74	1.4 التوزيع المجالي المتباين للسكان عبر القطاعات الحضرية
75	1.1.4 الفئة الحجمية الأولى
75	2.1.4 الفئة الحجمية الثانية
76	3.1.4 الفئة الحجمية الثالثة
78	2.4 توزيع الكثافة السكانية
79	1.1.4 الفئة الأولى: الكثافة السكانية المرتفعة (150.09) نسمة/الهكتار
79	2.1.4 الفئة الثانية: الكثافة السكانية المتوسطة (126.29 - 129.91) نسمة/الهكتار
79	3.1.4 الفئة الثالثة: الكثافة السكانية المنخفضة (82.77 - 87.21) نسمة/الهكتار
81	4.1.4 الفئة الرابعة: الكثافة السكانية المنخفضة جدا (75.96) نسمة/الهكتار
81	3.4 مؤشر التركيب السكاني
82	1.3.4 مؤشر التركيب النوعي للسكان
83	2.3.4 مؤشر التركيب العمري للسكان

86	4.4. مؤشر التركيب الاقتصادي للسكان
87	1.4.4. الداخلون في قوة العمل بين (15 - 59) سنة
87	1.1.4.4. القوى العاملة
87	1.1.1.4.4. السكان المشتغلون فعلا
88	2.1.1.4.4. السكان العاطلون عن العمل
88	2.1.4.4. القوى غير العاملة
89	2.4.4. الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 65 سنة)
89	5.4. مؤشر التركيب الوظيفي للسكان
92	6.4. معدلات النشاط الاقتصادي للسكان
92	1.6.4. معدل النشاط الاقتصادي الخام والصافي للسكان
93	1.1.6.4. معدل النشاط الاقتصادي الخام
93	1.1.6.4. معدل النشاط الاقتصادي الصافي
93	2.6.4. معدل البطالة
95	3.6.4. معدل الإعالة الحقيقية
95	7.4. الفئات المهنية الاجتماعية (C.S.P)
97	ثالثا: النمو الحضري وتطور الحاضرة السكنية واتجاهاتها في مدينة العلمة
97	I. مؤشر تطور الحاضرة السكنية
98	1. الفترة الأولى (1966 - 1977)
98	2. الفترة الثانية (1977 - 1987)
99	3. الفترة الثالثة (1987 - 1998)
100	4. الفترة الرابعة (1998 - 2008)
100	II. المؤشرات العامة للحاضرة السكنية واتجاهاتها
101	1. توزيع الكثافة السكنية
101	1.1. الفئة الأولى: الكثافة السكنية المرتفعة (43.49) مسكن/الهكتار
101	2.1. الفئة الثانية: الكثافة السكنية المتوسطة (24.05 - 26.46) مسكن/الهكتار
102	3.1. الفئة الثالثة: الكثافة السكنية المنخفضة (15.37 - 21.90) مسكن/الهكتار
102	4.1. الفئة الرابعة: الكثافة السكنية المنخفضة جدا (12.28) مسكن/الهكتار

104	2.توزيع معدل شغل المسكن (TOL)
104	1.2.الفئة الأولى: معدل إشغال مرتفع (07) أفراد/ مسكن
104	2.2.الفئة الثانية: معدل إشغال مرتفع نسبيا (05) أفراد/ مسكن
105	3.3.الفئة الثالثة: معدل إشغال متوسط (04) أفراد/ مسكن
105	4.4.الفئة الرابعة: معدل إشغال منخفض (03) أفراد/ مسكن
107	3.توزيع معدل شغل الغرفة (TOP)
108	4.توزيع غير متجانس للأسر داخل المسكن
110	5.توزيع المساكن حسب طبيعة الاستخدام
114	6.طبيعة الأنماط السكنية
114	1.6.نمط السكن الفردي القديم
114	1.1.6.نمط السكن الأوروبي
115	2.1.6.نمط السكن التقليدي
116	2.6.نمط السكن الفردي الحديث
116	3.6.نمط السكن الفردي التطوري (Evolutif)
117	4.6.نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب
118	5.6.نمط السكن الجماعي
118	1.5.6.نمط السكن الجماعي الاجتماعي
119	2.5.6.نمط السكن الجماعي التساهمي (LSP)
120	3.5.6.نمط السكن الجماعي الترقوي
120	7.الحالة الإنشائية للمباني السكنية
123	8.طبيعة التعديلات المدخلة على المساكن الجماعية
125	9.طبيعة ملكية المساكن
125	1.9.مساكن ذات ملكية خاصة
125	2.9.مساكن ذات ملكية مشتركة
126	3.9.مساكن مستأجرة
126	4.9.حالات أخرى
127	10.خصائص المباني السكنية حسب العلو
129	11.توزيع عدد الغرف في المساكن القائمة

131	12. مؤشر الرفاهية السكنية
132	1.12. الفئة الأولى: مستوى تجهيز داخلي جيد للمساكن
132	2.12. الفئة الثانية: مستوى تجهيز داخلي حسن للمساكن
134	3.12. الفئة الثالثة: مستوى تجهيز داخلي متوسط للمساكن
134	13. أسباب المغادرة للإقامة السابقة للسكان
135	1.13. أسباب اجتماعية
135	2.13. أسباب شراء القطع الأرضية
136	3.13. أسباب الاقتصادية
136	4.13. أسباب أخرى
137	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: النمو الحضري والمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية والعلاقات المجالية في مدينة العلمة	
138	تمهيد
138	أولاً: شبكة الطرق، النقل والمواصلات
138	I. الواقع القائم لشبكة الطرق
139	1. الطريق السيار شرق غرب
139	2. الطرق الوطنية
140	3. الطرق الولائية
143	4. خط السكة الحديدية
145	II. شبكة النقل الحضري والمواصلات
145	1. شبكة النقل الحضري
148	2. النقل الجماعي الخارجي للمسافرين
149	ثانياً: المرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية في مدينة العلمة
149	I. المرافق الخدمية العمومية
149	1. المرافق التعليمية
149	1.1. مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار الثلاثة
150	1.1.1. المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني
151	2.1.1. المرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط

151	3.1.1.المرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي
153	4.1.1.التعليم الجامعي
154	1.4.1.1.التوزيع الجغرافي للطلبة حسب مكان الإقامة
155	2.المرافق الصحية
156	1.2.المؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH)
158	2.2.المؤسسة العمومية الإستشفائية المختصة بالأم والطفل (EHS)
158	3.2.المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP)
159	1.3.2.الوحدات الطبية المتخصصة
159	2.3.2.قاعات العلاج
160	3.المرافق الإدارية والأمنية
160	4.المرافق الاجتماعية
160	5.المرافق الرياضية
160	6.المرافق الثقافية والترفيهية
161	1.6.المساحات الخضراء
161	2.6.الحدائق العمومية وأماكن الراحة
163	7.المرافق الشعائرية
166	II.المرافق الوظيفية التجارية
166	1.تصنيف المحلات التجارية
167	1.1.صنف التجارة الصافية
167	2.1.صنف التجارة الخدماتية
167	3.1.صنف التجارة الحرفية والمهنية
171	2.واقع النشأة والتطور لشارع دبي في مدينة العلما
172	3.المنشآت التجارية الكبرى
172	1.3.1.الأسواق التجارية اليومية الدائمة
172	1.3.3.الأسواق التجارية اليومية المغطاة والمتنازل عليها لحساب الخواص
172	2.3.3.الأسواق اليومية غير المغطاة التابعة لبلدية العلما
173	3.3.3.المراكز التجارية ومنشآت البازار
173	4.3.3.الأروقة التجارية التابعة للولاية

174	5.3.3 الأسواق الأسبوعية
174	4. التجارة غير الشرعية
175	5. الفوارق الكمية والنوعية في المحلات التجارية
175	1.5. مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية
176	1.1.5. مؤشر ديفيس (Indice de Davies) للتجمع التجاري
177	2.1.5. مؤشر بنيسون (Indice de Bénisson)
179	6. انعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري
182	7. العلاقة بين التطور العمراني والنشاط التجاري في مدينة العلمة
184	8. المرافق الصناعية العلمية
185	1.8. مدى رضى السكان عن المنطقة الصناعية
187	9. العلاقات المجالية للسكان
187	1.9. تعريف التنقلات
188	1.1.9. توزيع أماكن العمل
189	2.1.9. حركية السكان من أجل اقتناء مستلزمات الحياة الضرورية
189	1.2.1.9. الحركية التجارية
189	1.1.2.1.9. المواد الغذائية والخضر والفواكه
190	2.1.2.1.9. الملابس والأحذية والأثاث المنزلي
192	2.2.1.9. حركية التنقل للسكان من أجل الخدمات الإدارية والصحية
194	3.2.1.9. حركية التنقل للسكان من أجل الخدمات التعليمية
194	4.2.1.9. حركية التنقل للسكان من أجل الحصول خدمات أخرى
196	3.1.9. توزيع وسائل التنقل المستخدمة من طرف السكان
198	ثالثا: الواقع القائم للشبكات التقنية الأساسية
198	I. شبكة المياه الصالحة للشرب (A.E.P)
198	II. شبكة الصرف الصحي
199	III. شبكة الكهرباء
199	IV. شبكة غاز المدينة
200	V. شبكة الهاتف الثابت
201	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: تحليل وتفسير عوامل وأسباب الواقع القائم للنمو الحضري في مدينة العلمة

202	تمهيد
202	أولاً: تأثير العوامل التشريعية والرقابية
202	I. ضعف وسائل الرقابة المنظمة للنمو الحضري
203	1.المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)
204	2.مخطط شغل الأرض (POS)
205	II. فشل أداء البلديات الجزائرية في ميدان التهيئة والتعمير
206	III. ضعف آليات المراقبة والتحكم في العمران الحضري
208	IV. تأخر المشرع الجزائري في إصدار أول قانون توجيهي للمدينة 06/06
209	V. دور السياسة العقارية الجزائرية في النمو الحضري
209	1.آليات حشد العقار في الجزائر
210	2.ضعف آليات حماية وترشيد استخدام العقار في الجزائر
211	1.2.الأول على مستوى الولاية
211	2.2.الثاني على مستوى وزارة الداخلية
213	3.2.الثالث على مستوى رئاسة الحكومة
213	VI.تعدد الفاعلون الحضريون في تسيير النمو الحضري
215	ثانياً: تأثير العوامل التاريخية وسياسة التقسيمات الإدارية
216	ثالثاً: تأثير العوامل الاقتصادية
217	I.تطور عدد المحلات التجارية
218	1.الفترة الأولى ما قبل 1969
218	2.الفترة الثانية ما بين 1969 - 1986
218	3.الفترة الثالثة ما بين 1986 - 1992
218	4.الفترة الرابعة ما بين 1992 - 2002
219	5.الفترة الخامسة ما بين 2002 - 2017
219	II.آليات النشاط التجاري
219	1.طبيعة قطاعات النشاط التجاري
221	2.المستوى التعليمي للتجار

222	3.التركيب العمري للتجار
223	4.قطاع التجارة الخارجية
225	III.تباين مجالات النفوذ التجارية
226	1.مكان الإقامة السابق للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري
226	1.1.قطاع نشاط التجارة بالتجزئة
226	2.1.قطاع نشاط التصدير
226	3.1.قطاع نشاط الخدمات
227	4.1.قطاع نشاط الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري
227	5.1.قطاع نشاط الاستيراد
227	6.1.قطاع نشاط التجارة بالجملة
228	2.مكان الإقامة الحالي للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري
228	1.2.قطاع نشاط التجارة بالتجزئة
229	2.2.قطاع نشاط التصدير
229	3.2.قطاع نشاط الخدمات
229	4.2.قطاع نشاط التجارة بالجملة
229	5.2.قطاع نشاط الإنتاج الصناعي والحرفي والبناء والأشغال العمومية والري
231	6.2.قطاع نشاط الاستيراد
231	IV.تأثير عامل الدخل الشهري عند أرباب الأسر
233	V.تأثير عامل قيمة الإيجار الشهري للمباني السكنية
234	VI.تأثير عاملي الموارد المالية الداخلية والخارجية
234	1.تنوع وتعدد مصادر الموارد المالية الداخلية
236	2.الموارد المالية الخارجية: "موارد مالية خارجية تنموية معتبرة"
238	VII.تأثير العامل الصناعي
240	رابعا: تأثير العوامل التخطيطية والحضرية
240	I.تأثير عامل العقار الحضري
240	1.الطبيعة القانونية للملكية العقارية
242	2.تطور سعر القطعة الأرضية

242	1.1.2. الفترة الأولى قبل سنة 1990
243	2.2. الفترة الثانية بعد سنة 1990
245	3. تعدد الأطراف المساهمة في ظاهرة بيع القطع الأرضية
246	4. قرب مدينة العلمة من المجال الحضري الرئيسي السطايفي
248	5. تعدد المصادر المالية المعتمدة في شراء القطع الأرضية
249	6. تباين أحجام المساحات السكنية للمسكن الواحد
250	II. دور السياسات السكنية ووسائل تجسيدها في مدينة العلمة
250	1. الفترة الأولى قبل سنة 1990: هيمنة الدولة الجزائرية على السوق القانونية للسكن
250	1.1. إقامة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) العلمة
252	2.1. التخصيصات التي ظهرت قبل سنة 1990
254	2. الفترة الثانية بعد سنة 1990: تحرير السوق العقارية وظهور أشكال جديدة للتعمير داخل المجال الحضري للمدينة
254	1.2. التخصيصات التي ظهرت بعد سنة 1990
254	1.1.2. تخصيصات في شكل تعاونيات عقارية
255	2.1.2. تخصيصات في شكل تجزيئات عقارية
255	3.1.2. تخصيصات في شكل تعاضديات عقارية
256	2.2. تنامي ظاهرة السكن الفوضوي في ظل ضعف عملية التسوية القانونية للعمران المخالف
258	3.2. انتهاج عدة صيغ سكنية جديدة للسكن ذو طبيعة جماعية
260	4.2. القطب الحضري الجديد العلمة
261	1.4.2. التعريف بالقطب الحضري الجديد العلمة
261	2.4.2. التنظيم المجالي للقطب الحضري الجديد العلمة
263	خامسا: تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية
263	I. مساهمة ثقافة المواطن العلمي
263	II. تأثير عامل المستوى التعليمي عند أرباب الأسر
264	III. تأثير عامل المستوى الدراسي عند الأولاد
266	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: المستقبل الكمي للسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للنمو الحضري في مدينة العلمة	

267	تمهيد
267	أولاً: المستقبل الكمي للسكان
269	I.الفرضية الأولى (احتمال ضعيف)
270	II.الفرضية الثانية (احتمال قوي)
271	III.الفرضية الثالثة (احتمال متوسط)
272	ثانياً: احتياجات السكان للمساكن وللمساحة الصالحة للتعمير
273	I.احتياجات السكان للمساكن
273	II.احتياجات المساكن للمساحة العقارية الصالحة للتعمير
276	III.طبيعة الاحتياجات المساحية السكنية
277	ثالثاً: احتياجات السكان للمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية
278	I.احتياجات السكان للمرافق الخدمية العمومية
278	1.احتياجات السكان للمرافق التعليمية
278	1.1.احتياجات السكان للمرافق التعليمية لطورين الأول والثاني
280	2.1.احتياجات السكان للمرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط
280	3.1.احتياجات السكان للمرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي
284	2. احتياجات السكان للمرافق الصحية والإطارات الطبية العمومية
285	1.2.احتياجات السكان للمرافق الصحية العمومية
285	1.1.2.احتياجات السكان للمستشفيات العمومية
286	2.1.2.احتياجات السكان للعيادات المتعددة الخدمات
287	3.1.2.احتياجات السكان لقاعات العلاج
287	4.1.2.احتياجات السكان للوحدات الطبية المتخصصة
288	2.2.احتياجات السكان للإطارات الطبية للصحة العمومية
289	1.2.2.احتياجات السكان للأطباء العامون
289	2.2.2.احتياجات السكان للأطباء المتخصصين
290	3.2.2.احتياجات السكان للأطباء جراحي الأسنان
290	4.2.2.احتياجات السكان للأعوان شبه الطبيين
290	5.2.2.احتياجات السكان للصيادلة
292	6.2.2.احتياجات السكان للقابلات

294	II. احتياجات السكان للمرافق الوظيفية التجارية
295	1. حوكمة الأداء التجاري والخدماتي لشارع دبي
295	1.1. الارتقاء بالأداء التجاري
296	2.1. تحسين الأداء الخدماتي
296	3.1. تنظيم عملية الإدارة والتسيير
297	2. ضرورة تجسيد مشروع المدينة التجارية العلما كآلية لتنظيم النشاط التجاري
298	3. تفعيل وظائف السجل التجاري في عملية المراقبة للنشاط التجاري
299	1.3. الوظيفة الإعلامية
299	2.3. الوظيفة الإحصائية والاقتصادية
299	3.3. الوظيفة القانونية الإشهارية
299	4. حماية المستهلك وضمان المنافسة التجارية العادلة
301	رابعا: احتياجات السكان للشبكات التقنية الأساسية
301	I. احتياجات السكان للمياه العذبة
307	II. احتياجات السكان للكهرباء
308	III. احتياجات السكان لغاز المدينة
309	IV. احتياجات السكان للصرف الصحي
310	1. حماية البيئة الحضرية والصحة العامة من الآثار السلبية للنفايات الصلبة الحضرية العمومية
313	خامسا: تنظيم شبكة الطرق والنقل الحضري العمومي الجماعي
313	I. مشروع الطريق الذي يربط بين ميناء جن جن بولاية جيجل ومدينة العلما
314	II. مشروع الإزداوجية لتدعيم الطريق الوطني الذي يربط العلما ويازر سكرة، حمام السخنة وسطيف
315	III. مشروع إخراج خط السكة الحديدية عن النسيج الحضري
317	سادسا: استدامة النمو الحضري من العوائق والأخطار الطبيعية والتكنولوجية وتلويث موارد البيئة الطبيعية
317	I. العوائق الطبيعية
318	II. العوائق الصناعية
319	III. الأخطار الطبيعية
320	1. خطر الفيضان والأحياء المعرضة له في مدينة العلما
320	1.1. عوامل حدوث الفيضانات بالمدينة

320	1.1.1. عوامل طبوغرافية
320	2.1.1. عوامل هيدروغرافية
321	3.1.1. عوامل مناخية
321	4.1.1. عوامل التحضر والنمو الحضري والتطور العمراني
325	IV. الأخطار التكنولوجية وتلويث موارد البيئة الطبيعية
325	1. الأخطار التكنولوجية للمنطقة الصناعية العلة وضرورة الاستدامة للتطور العمراني
327	2. محطات التزويد بالمرحوقات ومحطات غسل وتشحيم السيارات والمركبات الميكانيكية
328	سابعا: إجراءات التخطيط الجديدة كآلية للتلاحم الاجتماعي والحد من الجريمة الحضرية
329	I. الإجراءات المتعلقة بالجوانب العمرانية
330	II. الإجراءات المتعلقة بالمرونة في العلاقات الاجتماعية بين السكان
330	III. الإجراءات المتعلقة بكفاءة التخطيط الحضري والمعماري
330	IV. الإجراءات المتعلقة بالتخطيط الحضري المقترحة للحد من الجريمة الحضرية
332	ثامنا: الحوكمة الحضرية المحلية كآلية لترشيد الاحتياجات المستقبلية للنمو الحضري
332	I. مفهوم الحوكمة الحضرية المحلية
335	II. آليات الحوكمة الحضرية المحلية
335	1. المقاربة التشاركية
335	2. التدبير المندمج
336	3. الشفافية
336	4. جودة الخدمات العمومية
336	5. الرؤية الإستراتيجية
336	III. الجهات المشاركة في تطبيق الحوكمة الحضرية المحلية
336	1. المجتمع المدني
337	2. الدولة
337	3. الجماعات الإقليمية
337	4. القطاع الخاص
337	IV. دور الحوكمة الحضرية المحلية في تحقيق النمو الحضري المستديم
339	V. رهانات الحوكمة الحضرية المحلية في تنظيم الاحتياجات المستقبلية للنمو الحضري

الفصل السادس: بدائل واختيارات علمية جديدة لمستقبل النمو الحضري في مدينة العلمة

341	تمهيد
341	أولاً: البديل الأول: التوجه نحو تخطيط جديد للنمو الحضري وسياسة لتنظيم التطور العمراني مستقبلاً
341	I.الاتجاه الأول: التطور العمراني الداخلي
341	1.التوجه نحو تعميم الجيوب الشاغرة داخل النسيج الحضري القائم
343	II. الاتجاه الثاني: التطور العمراني الخارجي
343	1.التوجه نحو الاقتطاع من الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة
344	2.توجيه النمو الحضري نحو بلديات القلثة الزرقاء ويازر سكرة التابعة لها إدارياً
344	1.2.النمو السكاني في بلديات القلثة الزرقاء ويازر سكرة
345	2.2.تطور الحضيرة السكنية في بلديات القلثة الزرقاء ويازر سكرة
347	III. التخطيط العملي لسيناريو تسيير كارثة فيضان محتملة في مدينة العلمة
355	ثانياً: البديل الثاني: التوجه نحو مراجعة وتفعيل التشريع القانوني الخاص بالنمو الحضري في الجزائر
355	I.القيام بمراجعة وتقييم شامل للتشريعات العمرانية الحالية في التهيئة والتعمير
357	1.شهادة التقسيم
358	2.رخصة التجزئة
358	3.رخصة الهدم
359	4.رخصة البناء
359	1.4.وثائق إدارية تثبت صفة طالب الرخصة
359	2.4.وثائق متعلقة بالهندسة المعمارية
360	3.4.الملف التقني
361	4.4.قرار الموافقة بمنح الرخصة
361	1.4.4.صدور الرخصة عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
361	2.4.4.صدور الرخصة عن والي الولاية
362	3.4.4.صدور الرخصة عن الوزير المكلف بالتعمير
362	II. تطبيق الإجراءات القانونية الواردة في قانون التسوية المحدد لقواعد مطابقة المباني وإتمامها 08 / 15
365	III. إعادة تنظيم التشريعات المنظمة للسياسة العقارية المتداولة في الجزائر

366	1. بالنسبة لمحور التعمير الحضري
366	2. بالنسبة لمحور العقار الحضري
367	IV. إعادة النظر في إجراءات الحماية والمحافظة على الأراضي الفلاحية
368	V. إعادة النظر في المنهجية المتبعة في دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)
370	ثالثا: البديل الثالث: التوجه نحو تصور جديد لدور التهيئة الحضرية كمنط للتسيير الحضري الفعال والمستديم للنمو الحضري في مدينة العلمة مستقبلا
370	I. المفاهيم العالمية للظاهرة المتروبولية
371	1. تأثير المدينة على الإقليم
371	2. مفاهيم الإقليم المتروبولي
372	3. المعايير المعتمدة في تحديد المدينة المتروبول
373	4. المدينة المتروبولية والرهنانات الخاصة في الجزائر
373	II. الإقليم المتروبولي لمدينة العلمة
373	1. على المستوى الجهوي
374	2. على المستوى الوطني
375	III. الخطوات العملية الأساسية للسياسة المتروبولية
375	1. خيار النوعية
376	2. الصورة العمرانية الجديدة
376	1.2. الإعلان
379	2.2. الوظيفة العالمية
380	3. وجود اتفاق وسلطة متروبولية
383	4. ثنائية الجامعة-نمو
385	5. العمق المجالي الجديد
386	6. تسيير المدينة المتروبول
387	رابعا: توجيهات عامة لتحقيق البدائل المستقبلية للنمو الحضري في المدينة
388	I. إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين مدينة العلمة والريف السطايفي
389	II. الحاجة إلى تطبيق المشروع الحضري كإستراتيجية بديلة لتنظيم النمو الحضري مستقبلا
390	خلاصة الفصل

391	الخلاصة العامة
-	شرح أهم الرموز الواردة في المضمون
-	الملاحق
-	نموذج من الإستمارة الإستبائية
-	جداول ملحقه
-	قائمة المصادر والمراجع
-	الفهارس
-	1. فهرس الجداول
-	2. فهرس الأشكال البيانية
-	3. فهرس الخرائط
-	4. فهرس الصور
-	5. فهرس المحتويات
-	الملخص والمفردات الاستدلالية

المخلص:

تعتبر إشكالية النمو الحضري في الجزائر ظاهرة معقدة وشائكة أصبحت مع مرور الزمن هاجسا يهدد تناسق وانسجام الأنسجة الحضرية للمدن الجزائرية عامة ولمدينة العظمة على وجه الخصوص حيث شهدت هذه الأخيرة نموا حضريا سريعا كحالة عن المدن الجزائرية منذ الاستقلال، وكان ذلك من خلال تزايد عدد السكان والمساكن وتطور المساحة العمرانية بسبب تداخل مجموعة من العوامل في مقدمتها العوامل التشريعية والرقابية، التاريخية، الاقتصادية، التخطيطية والحضرية، الاجتماعية والثقافية وإضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي لها ضمن مدن الشبكة الحضرية الجزائرية محليا وإقليميا ووطنيا، ولقد جاء اختيار مدينة العظمة لتكون ميدانا للبحث بحكم الوزن الحضري والإشعاع الجهوي المتباين للاستثمار التجاري بشكل خاص باعتبارها قطبا حضريا واقتصاديا يتطلب اهتماما كبيرا من قبل جميع الأطراف والسلطات لمعالجة الإشكاليات القائمة في هذه المدينة مما جعلها وبامتياز المثال النموذجي الوطني للمدن الجزائرية من حيث مستوى التحديات التي ستقدمها مستقبلا وعلى الرغم من صعوبة تحليل واقع النمو الحضري في مدينة العظمة إلا أن الأفاق والتوجهات المستقبلية للنهوض بالنمو الحضري تتمحور حول وضع مقارنة تنموية تقوم على أساس تلبية مختلف الاحتياجات الحالية والمستقبلية في مختلف الآماد للسكان وهذا وفق مبادئ الحوكمة الحضرية المحلية المبنية على الجانب التحليلي وسياسة عمرانية وأسس علمية ومنهجية واضحة ينتج عنها حالة توافق للنمو الحضري من جميع النواحي العمرانية.

المفردات الإستدلالية:

مدينة العظمة، النمو الحضري، النسيج الحضري، القطب الحضري، التخطيط الحضري.

Résumé :

Le problème de la croissance urbaine en Algérie est un phénomène complexe et épineux qui, au fil du temps, est devenu une menace sur l'harmonie et l'homogénéité des tissus urbains des villes algériennes en général et de la ville d'El Eulma, en particulier. En effet, la ville d'El-Eulma et plusieurs autres villes algériennes ont connu une croissance urbaine rapide depuis l'indépendance de l'Algérie. Ce changement est dû à un nombre de facteurs parmi lesquels on compte Le facteur législatif, historique et économique, l'aménagement et l'urbanisation, des raisons sociales et culturelles, ainsi que l'importance de la situation géographique de la ville d'El-Eulma au niveau local, national et régional. Notre choix d'étude de la ville d'El Eulma a été effectué vu son importance dans le réseau urbain national en tant que pôle économique. Cette étude requière une grande attention de la part des autorités locales afin de remédier aux problèmes urbains de cette ville. El-Eulma ainsi devient le parfait exemple des villes algériennes qui représentent un immense déficit par rapport au futur de la nation en question. Bien qu'il soit difficile à ce stade d'analyser cette problématique, les perspectives et les orientations futures pour promouvoir la croissance urbaine dans cette ville doivent être centrées sur l'adoption d'une nouvelle approche urbaine fondée sur des critères à caractère analytique et scientifique qui sont conformes aux principes fondamentaux d'aménagement du territoire et qui répondent aux besoins actuels et aux attentes futures des habitants.

Mots-clés:

Ville d'El Eulma, la croissance urbaine, tissu urbain, pôle urbain, planification urbaine.

Abstract :

The issue of urban growth in Algeria has become a complicated phenomenon that threatens the harmony of urbanism in Algerian cities in general and in the city of EL-Eulma in particular. For the latter, like many other Algerian cities, has been subject to a fast-paced growth and expansion of urbanization since the Algerian independence. This change is mainly due to a number of factors which include the legislative, historical and economic aspects, land use planning and urbanization, social and cultural motives, as well as the importance of the geographical location of the city at local, national and regional levels. The choice of our subject of study aims at bringing the interest of local authorities to take action by giving particular attention to a city that represents an important commercial and investment pole which would result in solving its present issues. Therefore, El-Eulma becomes the perfect example of the most challenging Algerian cities in terms of inhabitants' future expectations. Although it is difficult to analyze the state of affairs of the city in question, the prospects and the future trends to catalyze its urban growth revolve around establishing a clear urban policy based on analytical criteria and thoroughly studied standards. Such an urban policy would allow the emergence of a harmonious urban growth congruent with the conventional principles of environmental design and with its inhabitants prospects and expectations.

Key words:

The city of El Eulma, Urban growth, city fabric, urban pole, city planning.